

جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية
لبنان

رسائل وبحوث

العرب والترك

في العهد الدستوري العثماني

١٩٠٨ - ١٩١٤

رسالة قدمها

توفيق علي برو

للحصول على درجة الماجستير

في التاريخ العربي الحديث

١٩٦٠

دار النشر

دار النشر

٨٠٩١ - ٣١٩١

تقديم الرسالة

لـ: نواز محمد شفيق غريبال

صاحب هذه الرسالة - السيد توفيق برو - كان عضو الفوج الثاني من مبعوثي وزارة التربية في دمشق للدراسة بمعهد الدراسات العربية . (وكان هذا قبل قيام الوحدة) . وقدم اليينا ناضجا ، اكتسب معارفه النظرية في جامعته كاحسن ما تكتسب المعارف ، وزاده التدريس تمكنا من العلم - واكتسب من بيئة الكفاح السياسي الوطني في سورية فهما لمعاني النضال - قدم اليينا كما وصفت ، وفي معهد الدراسات العربية اختلط بأقرانه من الشباب العربي واستمع الى أساتذة لهم مكانتهم في مختلف الحواضر العربية ، واستخدم موارد العلم بالقاهرة وبالمعهد لأقصى حدود الاستخدام فأرضى بهذا كله أساتذته ، واستحق تقدير من وتقوا به فأناحوا له الفرصة التي أناحوا .

وحينما تعين علينا أن نختار موضوعا للدراسة لم أتردد في أن اقترح عليه موضوعا صعبا لا يستطيع أن يمضي فيه الا الطالب الناضج الذي يجمع بين التحصيل العلمي والخبرة بشئون الحياة السياسية العامة . فاتفقنا على أن يكون الموضوع العلاقة بين العرب والترك في فترة الحكم البرلماني من التاريخ العثماني الحديث - أي منذ اعلان الحكم الدستوري في ١٩٠٨ الى قيام الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤ - ١٩١٥ ، وتوفيق يجيد التركية وهو من أبناء اللواء السليب - اسكندرون - فله بالترك وبالعقلية التركية علاقة . وقدرنا أهمية الموضوع ، قدرنا انطلاق الاقلام بعد انحلال النظام الحميدي ، وقدرنا صعاب الحكم النيابي كما قدرنا في نفس الوقت ما أناحه للعرب وللترك من فرص لحل مشكلاتهم ، وقدرنا انتقال ميدان العمل من أقطار خارج السلطنة وداخل السلطنة نفسها ، وتحول العمل من ميدان الجهود السرية أقرب ما تكون للمؤامرات الى الجهود انصريحة المسئولة .

وانا لنعرف أن الحقائق الاساسية في موضوع العرب والترك يعرفها الناس على وجسه من وجوه المعرفة . نعرف أن الترك سرى فيهم سم العنصرية من بعض الحركات الاروبية ، وأنهم يعملون على أن يقيموا دولة تركية وأن يسودوا غيرهم ، ونعلم أن العرب كانوا في حيرة بين الإبقاء على أندولة وبين خطر الوقوع في مناطق النفوذ الاروبي - نعلم هذا وأمثاله ولكن - وان صح القول - على أساس من الاستنتاج أو من التصور فجاء توفيق وقدم لنا مادة الحكم الصحيح .

قدم لنا مادة الحكم الصحيح بدراسة العلاقة بين الترك والعرب دراسة تفصيل وتخصيص لجوانبها المختلفة سواء في ذلك ما يتعلق بها في دوائر الحكم والهيئات التشريعية وما نشر منها في الصحف وغيرها من أدوات التعبير العام . وسواء في ذلك ما ارتبط بالشئون العامة أو ما اتصل بالمباحث الإقليمية . (وخير مثال لهذا ما جاء عن اليمن) . وقدم لنا توفيق على هذا النحو إضافة جديدة للعلم . شهد له بهذا الاساتذة الذين فحصوا عمله ، وقام المعهد بتعميم الاستفادة منها بنشرها مطبوعة .

انى لارجو أن تتاح لتوفيق فرصة اتمام عمله . وانى لارجو أن تتاح له فرصة الدرس في تركية نفسها . والجمهورية العربية لها صلات ثقافية بمختلف الشعوب والممالك ، وخير من يقومون عليها أولئك الشبان العرب الذين اكتسبوا بالبحث معرفة وثيقة بتلك الشعوب والممالك . وعلى الله قصد السبيل .

محمد شفيق غريبال

معهد الدراسات العربية

١٩٦١

مقدمة البحث

هذا البحث ، الذى أقدمه للحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربى الحديث ، يستهدف دراسة علاقات العرب بالترك خلال الفترة الدستورية التى مر بها العهد العثمانى من ١٩٠٨ إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، وقد وقع إختيارى عليه لأن هذه الفترة الهامة في تاريخ العرب ، على كثرة ما كتب حولها ، لم تبحث حتى الآن بحثا علميا مفصلا ، وظلت حتى الآن بشكل يكتنفها كثير من الغموض ، وخاصة ما يتعلق منها بنشاط النواب العرب في مجلس المبعوثان ، وصلاتهم ببعضهم وبزملائهم من الترك وبالحكومة ، وما يتصل بالأحزاب السياسية العثمانية المشتركة ، المعارضة لحزب الحكومة ، والأحزاب العربية الصرفة والأحزاب القومية التركية .

وقد قسمت البحث إلى بابين أولهما تمهيدى يحتوى على فصل واحد بحث فيه فترة ما قبل الدستور ، منذ إبتداء عهد التنظيمات حتى الانقلاب الدستورى ، بحثا مجملا مع شئ من التفصيل في اليقظة الأدبية العربية ونشاط الأحرار العثمانيين المخالفين لاستبداد السلطان عبد الحميد . وأما الباب الثانى فيحتوى على ستة فصول أولها فى موقف العرب من إعلان الدستور ، والثانى فى نضال العرب ضد استبداد الاتحاديين ضمن النطاق الإدارى . والثالث فى نضالهم ضدهم فى مجلس المبعوثان ، والرابع فى علاقة العرب بالترك فى عهد الحكومة المنبثقة عن حزب الحرية والائتلاف ، والخامس فى علاقتهم بالترك فى عهد الفترة الثانية من حكم الاتحاديين ، والسادس فى التطور الاجتماعى والسياسى الجديد وموقف العرب منه .

لقد واجهتني ، في معالجة هذا البحث ، عقبات وصعوبات ، كان أهمها

مشكلة فقدان المصادر والوثائق الرسمية . لكنى سعت جهدى للتغلب عليها بالتفتيش والبحث عما يقوم مقامها بين الكتب والجرائد والمجلات المعاصرة التى كانت تنشر كثيراً من هذه الوثائق ، وبذلت ما بوسعى لأتلس أصحابها وأوثقها . إن المصادر التى وقعت فى يدي قسيمان :

١ - قسم الكتب الأجنبية والعريية التى تدور حول بعض نقاط الموضوع ، وكانت عبارة عن شذرات منشورة فى شتى الكتب . على أن بعض الكتب خاصة منها الافرنجية وبعض الكتب التركية قد زودتني بمعلومات أفسحت أمامي طريق التبسط فى البحث وتنوير طريقى للاستفادة من المصادر الأصلية .

٢ - قسم الوثائق الدبلوماسية الافرنجية والإنجليزية ، والمجلات الافرنجية والعربية ، وبعض مجلدات من مجلة تركية ، والجرائد العربية المصرية والسورية .

١ - الكتب العربية والأجنبية :

من أهم الكتب التى اعتمدت عليها كتاب Engelhardt المسمى . . La Turquie et le Tanzimat ومؤلفه دبلوماسى إفرنسى قضى شطراً كبيراً من حياته فى عاصمة الدولة فى العهد الذى تكلم عنه ، وقدمنى هذا الكتاب هو وكتب أخرى افرنسية من تأليف Landemont, Victor Bérard وخاصة كتاب Paul Fesh المسمى Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid والكتاب التركى «عبد الحميد ودور سلطنتي» مؤلفه الضابط التركى «عثمان نوري» ، وكان ضليعا باللغتين الافرنسية والألمانية بحيث كان يدرس الثانية فى المدرسة الحربية ، ويعمل فى تحرير جريدة «ترجمان حقيقت» ، أقول قد مدتنى هذه الكتب بمعلومات وافية عن قانون الولايات

العثمانى القديم الذى صدر سنة ١٨٦٤ فى عهد السلطان عبد العزيز وعن كيفية اختيار ممثلى المجالس المحلية فى الولايات والقرى ، وسير سلاطين بنى عثمان فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، بمساعدة بعض المصلحين ، نحو النظام المركزى ، وتشديد قبضة الدولة على ولاياتها . وقد جاءت أكثر المعلومات فى هذه الكتب مطابقة ومؤيدة بعضها لبعض مما جعلنى أثق بصحتها ، خاصة وأن أصحابها ، لاسيما «عثمان نوري و Engelhardt, Fesh من المعاصرين الذين اتصلوا بالحوادث مباشرة . وقد جاء فى تقديم كتاب الأول من هؤلاء ، الذى نشر كتابه بعد وفاته ، إنه كان من أنزه الضباط الأتراك ومن أكثرهم جدية وأخلاقاً متينة ، كان منصرفاً إلى التعليم وكتابة التاريخ العسكرى والمدنى والعمل فى بعض الجرائد «كصباح» و «ثروت فنون» و «ترجمان حقيقت» ، قبيلاً وبعد إعلان الدستور ، لكنه أرسل فى بعثة تعليمية إلى «فينية» بعد الانقلاب وتوفى هناك . كما استندت فى الفترة الدستورية على كتب حرصت ما استطعت أن تكون أصلية منها كتاب «عبرة وذكرى» لسيامان البستانى ، مبعوث بيروت ، ومجموعة آثار رفيق بك العظيم محررة بقلمه ، والجرائد والمجلات ، بالإضافة إلى كتاب تركى هام باسم «الأحزاب السياسية فى تركيا» من تأليف T. Z. Tunay وقد أفادنى كثيراً فى معرفة الأحزاب التى قامت فى تلك الفترة وعن برامجها وأسماء أعضائها وعلاقاتها بعضها ببعض ومع جمعية الاتحاد والترقى ، والتعديلات التى أجراها الاتحاديون فى برامجهم وجميع جمعيتهم من سنة إلى أخرى . وقد جاء معظم ما عثرت عليه فيه ، من البرامج والتعديلات ، مطابقاً لما كانت تذيبه الجرائد اليومية ، بحيث أتيت لى أن أطابق المعلومات وأقابلهما واستصنى أصحابها . وثمة كتاب آخر عاصر صاحبه الحوادث وهو كتاب «A. Mandelstam» المسمى . . . Le Sort de l'Empire Ottoman ، وكان مؤلفه يتولى منصب الترجمان الأول للسفارة الروسية فى الأستانة ، وكان يحضر جلسات مجلس المبعوثان ، ومتصلاً بالحوادث اتصالاً وثيقاً . وقد بحث الفترة التى مرت قبل حرب البلقان ،

والحرب العالمية، بروح حيادية، حتى أنني لمست فيه من الحياد والأنصاف للترك أكثر من كتب الأتراك أنفسهم، وقد استفدت منه خاصة في تعديلات الدستور ومآثر حولها من مسائل وخلافات، وفي معرفة عدد النواب وغير ذلك، إلا أنني اقتصررت عن الاعتماد عليه حينما توترت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية لأنه يمثل دولة معادية، إلا في بعض المعلومات التي كان يؤيدها منطق سير الحوادث.

أما كتاب «مذكرات إسماعيل كمال بك» . Memoirs of Ismail Kémal Bey فكان اعتمادي عليه فيما رواه عن عهد ما قبل الدستور أكثر من اعتمادي عليه في حوادث ما بعد الانقلاب الدستوري، باعتبار أنه من معارضي الاتحاديين، وحرصت على أن أقارن معلوماته بمعلومات غيره من المصادر كي استوثق من صحتها. وقد أفادني هذا الكتاب في معرفة أشياء كثيرة عن تصرفات عبد الحميد وعن أعمال الأحرار العثمانيين في باريس ومؤتمراتهم فيها. وكذلك كتاب «جورج سميه» La Syrie فقد اعتمدت عليه في فترة الاستبداد الحميدى وفي الفترة الأولى من إعلان الدستور أكثر من بعدها، إلا في المعلومات التي تتفق مع غيره من المصادر، مع أن المعلومات التي جاءت فيه كان لا يشوبها شيء من التحيز، إذ كان في السنين الأولى من إعلان الدستور عثمانياً مخلصاً كبقية العرب الذين ساروا هذه السيرة. كذلك كان اعتمادي كبيراً على كتاب «القضية العربية» لأحمد عزة الأعظمي العراقي، الذي كان من أعضاء بعض الجمعيات العربية، وقد عالج الحوادث بروح النزاهة، وقد كان منصفاً في حكمه على الأشخاص، مدحهم حينما استوجبوا المديح وانتقدهم حينما استحقوا الانتقاد، ولم يخلص من يده لا الزهراوى ولا عبد الكريم الخليل. وقد استوثقت بكثير من محتوياته بمقارنتها بمعلومات الجرائد فكانت مطابقة. ومثله كتاب «أسعد داغر» المسمى «ثورة العرب»، والكتاب منشور بدون اسم المؤلف، بل ذكر بأن المؤلف هو أحد أعضاء الجمعيات العربية، ولكنى تأكدت أن صاحبه هو أسعد داغر من رسالة بعث بها إلى

الدكتور فاضل حسين، أستاذ التاريخ في دار المعلمين العليا ببغداد، وكان قد حاضر في معهد الدراسات العربية في العام الماضي، ومن تنويه الأستاذ أحمد طربين في رسالته «الوحدة العربية» (ص ٢٣) بهذه الحقيقة وبأن المؤلف هو الذي أعلم المولى إليه بكونه صاحب الكتاب. صحيح قد يكون هذا الكتاب قد وضع من قبل المؤلف بناء على تكليف من الانجليز، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، لكن المعلومات التي فيه مطابقة تمام الانطباق لبعض ما عثرت عليه منها في غيره من المصادر الأصلية، وكثير مما فيه من الوثائق مأخوذ عن مجلة المنار بالحرف، وأما معلوماته فبعضها مقتبس من الجرائد اليومية، شأنه في ذلك شأن كتاب عزة الأعظمي، ولم يكن عندي شك في أمانة الاثنين ووقوفهما على الحوادث الجارية، خاصة وأن الاثنين من أعضاء الجمعيات العربية المعاصرة للحوادث، وفي كتابيهما بعض التطابق.

وأما مذكرات جمال باشا ومنشورات الجيش الرابع في دمشق عن «إيضاحات المسائل التي جرى بحثها في ديوان الحرب بعاليه»، فأننى كنت حذراً منها تمام الحذر، لم استند عليها إلا في الحقائق التي يعترف الترك فيها على أنفسهم أو ما تتعلق بأسرار سياستهم الخارجية ومناوراتهم الدبلوماسية مع الدول. وإذا جئت إلى مذكرات سليمان فيضى «في غمرة النضال» فإن عيب هذا المؤلف أن التواريخ التي يوردها مغلوطة معظمها، فكنت مضطراً إلى التدقيق والتنقيب لتصحيحها، ثم أنه يورد المعلومات الخاصة بالتاريخ التركي الصرفة مغلوطة، وهذه لم التفت إليها، وقد نقدت بعض معلوماته في خلال الرسالة ولا أرى لزوماً لإعادتها، إنما لا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التي يرويها عن مشاهداته بالذات وعن أعماله هو وزملائه في مجلس المبعوثان عام ١٩١٤، وحوادث البصرة بين طالب بك النقيب والاتحاديين فانها صحيحة مئة بالمئة. وقد آثرت الاستناد عليها بالدرجة الأولى لأنه كان الصق الناس بها وكانت أيضاً مؤيدة من المصادر الأخرى. ومن

المذكرات التي اعتمدت عليها « مذكراتي في نصف قرن » لأحمد شفيق باشا في كل ما يتعلق بحوادث مصر في تلك الفترة ولم يكن لدى شك بأنها كانت صحيحة لما اشتهر عن صاحبها من نزاهة وصدق . ومن الكتب التي اعتمدت عليها ، نوعاً ما ، أيضاً كتاب « الثورة العربية الكبرى » لأمين سعيد ، وقد وضع كثيراً من الوثائق التي جاءت مطابقة لما جاء في المنار وغيره من المصادر الأصلية . إنما لاحظت أن المؤلف أورد نص برنامج جمعية العهد الذي نقدته في الرسالة ولم يؤيده منشئ الجمعية عزيز المصري باشا ، وقد جاء نفس النص في كتاب « أحمد عزة الأعظمي » ويظهر أن هذا الأخير أخذه عن الأول ، وقد يكون البرنامج مأخوذاً من الضباط الذين خلفوا عزيز المصري والذين قد يكونون حوروا البرنامج . ومن الكتب التي اعتمدتها كتاب « جهاد الأبطال » للسيد الطاهر الزاوي ، عن الحرب الطرابلسية ، فقد اعتمدت عليه ، بعد المقارنة بينه وبين بعض المصادر الأصلية ، مثل تعليقات الأمير شكيب أرسلان على تاريخ ابن خلدون وما جاء في مجلة المنار عن هذه الحوادث ، وكانت كلها مطابقة لبعضها أحياناً ومكملة أحياناً أخرى . وأما كتاب المؤتمر العربي الأول الذي جمعه محب الدين الخطيب ، فلم يكن لدى شك في صحة ما جاء فيه لأنها محاضر المؤتمر نفسها ، كما جاءت التعليقات مطابقة لما عثرت عليه في الجرائد عن المؤتمر .

ومن أهم الكتب التي اعتمدت عليها كتاب الأستاذ التركي الجامعي « أحمد أمين » ، محرر جريدة « وطن » التركية وإسمه Turkey in the World War فأخذت عنه بنوع خاص ظروف دخول الحكومة العثمانية في الحرب العالمية وكيفية نشوء الأفكار القومية التركية ورواها الأوائل وكانت أتم وأكمل المعلومات التي عثرت عليها في المصادر الأخرى . واستندت أيضاً على بعض المصادر العراقية مثل كتاب « مقدرات العراق السياسية » لمحمد طاهر العمري و « تاريخ الثورة العراقية » لعبد الرزاق

الحسني ، و « شخصيات عراقية » لخيري العمري . والأول منها والآخر دقيقان ودراستهما توحى بالثقة في كل ما يتعلق بالعراق . هذه أهم الكتب الأساسية التي اعتمدتها إلى جانب كتب أخرى أقل أهمية . ٢ - أما الجرائد والمجلات والوثائق الدبلوماسية الأفرنسية والإنجليزية فكانت الأساس المعتمد في رسالتي .

وقد أتيحت لي الاطلاع على الوثائق الدبلوماسية الأفرنسية أكثر من الإنجليزية ، وكان اعتمادي عليهما لبيان وجهة نظر الدول التي تتكلم باسمها أكثر من إيراد حقائق عامة ، وإذا لم أكن قد استطعت التبسط في الوثائق الإنجليزية . . . « British Documents on the Origins of the war » لجامعيها . Gouch and Temperley ، فأنتى استعضت عنها بالوثائق الإنجليزية المنشورة في كتاب « Hurewitz » الذي يحمل عنوان Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary Record (1535-1914) وهي في جزئين ، وتحتوي على المعاهدات التي عقدت بين إنجلترا والدولة وبقية الدول ، والظروف التي أحاطت بعقد كل واحدة منها .

عل أن المجلات التي اعتمدت عليها لم تكن بدرجة واحدة من الأمانة . فقد لمست في الهلال تحيزاً كبيراً للترك وصل إلى حد التلق ، لذلك كان اعتمادي عليها قليلاً بالرغم من مطالعتي جميع أعدادها . من هذه الناحية كان المقتطف أفضل ، إنما اعتمدت على المقتطف بصورة خاصة في الحديث عن النهضة العلمية والأدبية والمدارس والمطابع . الخ في النصف الثاني من القرن ١٩ ، وقد عثرت فيها على محاضرات قيمة لبعض أساطين المفكرين العرب . وقد تميزت المقتطف بروع الاعتدال والفهم الصحيح لحوادث الانقلاب العثماني .

أما المنار فهي المجلة التي هيات لي أوفر مادة من بين المجلات . صحيح

عاجلت الأمور بحماس الخضم للاتحاديين ، لكن صاحبها الشيخ رشيد رضا كان مخلصا للدولة وللرابطة العثمانية ، وللإسلام ، وكانت له آراء صائبة ، وإن تكن في بعض الأحيان متطرفة وخاصة ما كان منها منغلقا باللغة العربية ، لكنني كنت أحاذر الانسياق معه ، ولم أكن أعتمد إلا على ما أتأكد من صحته . وكان أكثر عتمادى على الوثائق التي نشرها ، سواء منها الرسائل التي بعث بها إليه الأدرسي والزهرأوى أو بعض الكتب التي يمينين أو ما نشر فيها من الأحاديث الصحفية مع بعض كبار المسؤولين من ضباط الترك الذين اشتركوا في حرب اليمن أو برامج الأحزاب كاللامركزية والجمعية الإصلاحية في بيروت ، والتي أقتبسها عنه غيره من المؤلفين العرب الذين مررت على كتبهم . وقد بلغ من اخلاص السيد رشيد رضا للدولة ومن نزاهته أنه لم يتأخر عن نقد برامج الأحزاب العربية فيما إذا رأى فيها جوراً على حقوق الدولة ، لذلك فانه أنار أمامي كثير من الأمور الغامضة .

هذا من حيث المجلات العربية ، أما المجلات الأجنبية فقد أطلعت على ثلاثة مجلدات من « إسلام مجموعة سى » (المجموعة الإسلامية) التركية التي تولى القوميون الترك التحرير فيها ، وعالجوا فيها القضايا الإسلامية على صعيد الفكر المتحرر . وقد أطلعتني على آراء الترك واتجاههم في التربية الإسلامية الجديدة وكيفية فهمهم للتطور الاجتماعي الجديد ، وعلى جهدهم المبذول لإنماء الروح القومي في الشبيبة التركية . كما أطلعت على جميع أعداد مجلة Revue du Monde Musulman من ١٩٠٨ - ١٩١٦ وقد تولت معالجة قضايا العالم الإسلامي السياسية والاجتماعية . وعيب هذه المجلة أن بعض كتابها كانوا يميلون إلى تشويه فكرة الجامعة الإسلامية ، وكان بعضهم يخطئ خطيئات فاحشة في بحث حوادث الانقلاب العثماني ، فكنت حذراً في حالة الاعتماد عليها ، فالجأ إلى المقارنة والتصفية . إنما أدق منها كانت مجلة « Correspondance d'Orient » التي كان الدكتور جورج سمنه المحرر

الرئيسي فيها ، هو وشكري غانم ، وقد خاضت هذه المجلة في السياسة العثمانية إلى قمة رأسها ، إنما كان عيبها أنها أفرسية الميل ، إستعمارية الهدف ، فكان اعتمادى عليها أكثر في فترة السنين الأولى من الدستور عندما كانت مخصصة في عثمانيتها ، ولم يكن قد ظهر عليها التحيز للدول الأوربية بوضوح ، وقد تأكد لي إخلاصها هذا من محاربتها لميل رشيد مطران صاحب المنشور الشهير الذي وردت قصته في الرسالة وغير ذلك من المسائل كنشرها خطب سليمان البستاني ، ورسالة وشكري غانم في انتقاد الحكومة العثمانية ، وظل اعتمادى عليها مع متابعة المقارنة والتصفية للمعلومات ، إلى أن بدأت تميل إلى السياسة الاستعمارية على المكشوف ، عند ذلك صرت استشهد بما جاء فيها عند حديثي عن سوء نوايا الدول الأخرى ضد الدولة العثمانية . وهكذا كانت الريبة والشك يسيران أمامي وأنا أتابع مطالعاتي فيها .

ولغأت إلى الجرائد العربية : فالأهرام كانت أولى الجرائد التي طالعها ، وقد لاحظت دقتها ، وتأكد لي صدق الأخبار التي يرسلها إليها مكاتبها في الآستانة ، إبراهيم سليم النجار ، الذي كان من المشتغلين في القضية العربية ، وله مقالات قيمة حولها في الكورسبونندانس دوريان ، كما كان يكتب في جريدة « الطان » الأفرسية ، كانت الأهرام عبارة عن منبر حر ، تفتح صدرها للجميع : الانصار والخصوم على السواء . تنشر مقالا لكتاب عربي ، ثم تجد في العدد الذي يلي العدد الأول ردا عليه من قبل كاتب تركي بحرفيته ، ثم تتوالى الردود من الجانبين على صفحاتها ، إلى أن يأتي كاتب ثالث أو رابع فيشارك في المناقشات أو يقترح إنهاءها وهكذا دواليك . والواقع أن هذه المناقشات قد أفادتني كثيرا . ومع ذلك كنت لا أعتمد أخبار برقيات ورسائل مكاتبها إلا بعد الاستيثاق من صحتها بالمقارنة والتحصيص وكثيرا ما كنت أهمل خبرا أو رأيا أشك في صحته . والخلاصة كانت الأهرام أكمل وأدق جرائد تلك الفترة ، كما كانت تتوخى في محاضر

جلسات مجلس المبعوثان الصحة وأن كانت، كغيرها، تنشرها موجزة جدا. وكنت فيما يتعلق بهذه المحاضر مضطرا أن أجمع ما كتب في مختلف الجرائد عنها وأقابل بينها وأؤلف منها صورة مؤلفة. أما جريدة المؤيد فقد كانت تهمل المقالات المترجمة عن الجرائد التركية بشكل أوفى وبعبارة أوضح ولغة أسلم، ثم أن مقالات الإصلاحيين العرب فيها كانت تهمل على مادة دسمة أستخلص منها كثيرا من الحقائق. صحيح أن صاحبها الشيخ علي يوسف كان عدوا للاتحاديين، مع إخلاص وولاء للدولة العثمانية، ومشايخا لخدوي مصر ولعزت باشا العابد، إلا أنني لم أكن أعير الاهتمام الكبير لآرائه ومقالاته، لعلني بذلك، بل أن الذي كان يهمني مما ينشر في هذه الجريدة هو برقيات ورسائل الآستانة التي لم يحصل عندي شك بصحتها لأنها كانت تتفق مع البرقيات والرسائل التي تأتي للجرائد الأخرى، كما كان يهمني الإطلاع على آراء الإصلاحيين العرب من مقالاتهم فيها، وعلى آراء الخصوم المترجمة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها، وكثيرا ما كنت أجد مقالا مترجما فيها وأجد ترجمة أخرى له في جريدة أخرى فألجأ إلى مقابلهما وكنت ألاحظ أن ترجمة المؤيد أدق وأوفى. وبما تجب ملاحظته أن شأن المؤيد قد انخفض بعد وفاة صاحبها في ٢٥ / ١٠ / ١٩١٣ فلم تعد تهتم بالقضايا العثمانية إلا قليلا.

لقد أطلعت أيضاً على مجلدين، يتضمنان فترة عشرة أشهر من ١٠ / ٧ / ١٩١٢ إلى ٢٩ / ٤ / ١٩١٣، لجريدة اتحادية هي «الرأي العام» البيروتية لصاحبها «طه المدور» الذي كان الاتحاديون يستدعون، مع محمد باشا الخزومي، وعبد الرحمن اليوسف وغيرهما من معارضي الإصلاح اللامركزي، إلى الآستانة للاستعانة بهم على الإصلاح العربي الصحيح. وكانت فرصة سعيدة لي أنني أطلعت على هذا اللون من الصحف الحزبية كي تعدل غيرها من الجرائد ذات الميل المضاد، إنما الأعداد التي وقعت في يدي كانت قليلة

بالنسبة لفترة البحث. والجريدة، بقطع النظر عن مجادلاتها الحزبية، كانت تتوخى الصدق في نشر الوثائق وخطب المبعوثين العرب التي كانت تشبثها بمخافيرها، إنما كانت للأسف قليلة جدا.

ومن الجرائد الحزبية التي اطلعت عليها «الواء» لسان حال الحزب الوطني المصري، وقد أفادتني من حيث معرفتي بميل الحزب الوطني إلى الجامعة الإسلامية - العثمانية وتشبثه بها لنفض نير الاحتلال الإنجليزي عن مصر، وموقف الحزب من العلاقات العثمانية - الإنجليزية فكانت أوثق مصدر أصيل أستقي منه هذه المعلومات.

أما جريدة «المفيد» البيروتية فقد كانت حقاً جريدة بلغت من المستوى الرفيع ما يستثير الإعجاب. ذلك أن صاحبها الشهيد عبد الغني العريسي، مع كونه من شباب العرب المتحمسين لقوميتهم ووطنيتهم، لكنه، بفضل ثقافته العالية، كان يعالج الأمور بروح العالم الدقيق وبفهم عميق للمشكلة العربية، مدعماً آراءه بأقوى الحجج. وكانت للجريدة ميزة ترفع من قيمتها هي أنها لا تورد الخبر إلا إذا استوثقت من صحته وإلا فإنها تبدو تحفظها وقد تبادر إلى التأكيد متى تبينت العكس أو تؤيده متى تأكدت من صحته، وذلك في الأعداد التالية لنشره. أما الوثائق وبرامج الأحزاب ونصوص اللوائح الإصلاحية وبلاغات السلطات المحلية والمركزية فإنها كانت تنشرها حرفياً، ولم أجدها في مكان آخر على صورة أصح مما رأيتها في «المفيد». وقد أتاحت لي المفيد أسعد فرصة حينما أطلعت فيها على قانون الولايات الجديد العثماني لعام ١٩١٣، بأكمله وهو مكون من أكثر من (٥٠٠) مادة، وكانت مناقشة صاحب المفيد للقانون، ونقده إياه، نقداً بلغ درجة عالية في المستوى. وأكثر من ذلك أتاحت لي «المفيد» أن أطلع على مئات من مقالات متنوري شبان العرب الذين ذهبوا، فيما بعد، ضحايا لمشانق جمال باشا، فأوضحت في ذهني حركة نمو الأفكار القومية في الفترة الأخيرة

من رسالتي، وقد أوردت أهم هذه المقالات موجزة، ضمن رسالتي. إنما الذي أسفت عليه أن الأعداد التي حصلت عليها من هذه الجريدة كانت قليلة لا تتعدى فترة عام واحد: من ١٩١٢/١٢/١١ إلى ١٩١٣/١١/٣٠.

أن الإطار الذي وضعته لرسالتي هو بحث العلاقات العربية - التركية بشكلها الجامع، متطرقاً إلى جميع الأقطار العربية، الواقعة ضمن أراضي السلطنة العثمانية، ما استطلعت إلى ذلك سيلاً. إنما إذا كنت قد تجاوزت بحث بعض أوضاع البلاد العربية العثمانية اسماً - كمصر ومتصرفية جبل لبنان، مع فارق درجة الاستقلال بينهما - بالتفصيل، أو تحاشيت التطرق إلى بعض الأمور التي جدت في غيرها، كاللحجاز ونجد واليمن وغيرها من مناطق الجزيرة العربية، فما ذلك إلا لأن هذه الأقطار إما أن يكون بعضها وقد تابع حياته السياسية بشكل مستقل عن الدولة كمصر، أو زال التوتريتها وبين الدولة إلى حين كمصرفية جبل لبنان (حتى نشوب الحرب العالمية والبغاء امتيازاتها)، وإما أن تكون الحوادث التي جدت في بعضها الآخر كاللحجاز وغيرها قد اتخذت مجرى آخر من العلاقات الخارجية يكون الأمر فيها أكثر استقامة لو بحثت تطوراتها مع ماسيتبعها من حوادث الثورة العربية الكبرى التي تخرج عن نطاق موضوع رسالتي.

هذا موجز للمجهود الذي بذلته في تحضير هذه الرسالة التي أقدمها بين يدي اللجنة الكريمة، عسى أن أكون قد وفيت ببعض الواجب ولا يسعني في هذه المناسبة السعيدة إلا أن أقدم جزيل الشكر وعرفان الجليل لسيادة المشرف على الرسالة، مدير المعهد الأستاذ الكبير، عميد التاريخ العربي، محمد شفيق غربال الذي منحني من وقته الثمين، وتوجيهاته الصائبة ماهون العبد الذي أخذته على عاتقي، كما أشكر سلفاً السادة أعضاء لجنة التدقيق والمناقشة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، والدكتور نور الدين حاطوم، لما سيجشمونه من تدقيق الرسالة وتصويب ما يروونه فيها من نواقص، آملاً أن يرى القارئ العربي بعض الفائدة مما كتبت.

الفصل الأول

نمري

X

العرب والترك قبل الانقلاب الدستوري

عهد التنظيمات والادارة المركزية

لقد حددت علاقات العرب بالترك العثمانيين لزمان طويل حقيقتان هامتان: أولاهما أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التي دخلت في حوزتهم، أثناء توسعهم فيها، القوانين والأنظمة العثمانية الصرفة، لئلا يخلوا بتنظيمات هذه البلاد الاقتصادية، بل كانوا يكتفون بعد إخضاعها، بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركون لشعوبها مؤسساتهم القديمة^(١)، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعوائدهم وتقاليدهم، وممارسة طقوس ديانتهم بصورة علنية، وحرية التقاضي في الأمور الشخصية، والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين، بيد أنه قد فرض على المسيحيين منهم الجزية التي كانت عبارة عن بدل الأعفاء من الخدمة العسكرية^(٢). وهكذا فإن مناطق من ألبانيا والجزيرة العربية قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة أمراءها الوراثيين الذين كانوا يلدون الرئاسة بألقاب عثمانية وفقاً لمقتضيات

Z. Zeine — Arab — Turkish relations, P. 20.

Mohammed Ferid Bey — Etude sur la crise Ottomane,

P. 6.

(١)

(٢)

الخدمة العسكرية، مع أنهم لم يكونوا تابعين للإدارة المباشرة إلا بالاسم^(١). والحقيقة الثانية هي أن العثمانيين حينما كانوا يندفعون نحو الغرب، في موجة حروبهم، وفتوحاتهم في البلاد المسيحية، كان المسلمون في مختلف أنحاء العالم يعتبرون هذه الحروب جهاداً في سبيل الله، وتوسيعاً لرقعة الإسلام^(٢)، وأن السلطان سليم الأول، حينما استولى على سوريا ومصر، لم يعتبر عمله إعتداء على هذه البلاد، بل إنقاذاً لها من جور المماليك، ولم يعد الأمر كونه إستبدال سيد بآخر، لكنه سيد أقوى وأقدر على الدفاع عن الممالك الإسلامية التي تعرضت للهجن ولا تزال هدفاً للأطماع الأجنبية، فكان لهذا السبب مرغوباً فيه وسرعان ما بادر شريف مكة بتسليمه مفاتيح الكعبة وجاء أمراء لبنان يرحبون بمقدمه ويقدمون له آيات الولاء والخضوع^(٣). لذلك ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين، منذ دخولهم هذه البلاد، برابطة الإسلام وكان الدين هو القاسم المشترك بين الترك والعرب، وظل كذلك حتى مطالع العقد الثاني من القرن العشرين، فلم يكن العرب يشعرون بأنهم يختلفون عن حاكمهم طالما كانت تجمعهم رابطة الدين، بل كانوا يعتبرون أن الدولة دولتهم فهي دولة الإسلام، وإن السلطان المسلم هو الوارث الفعلي لرئاستهم الدينية وحامي حمى الإسلام ورافع لواء الجهاد ضد الكفر والكفار، حتى أن تسمية عرب لم تكن تطلق عليهم في الوثائق والكتب والمعاملات بل كانت تسميتهم الشائعة هي كلمة «مسلمين» هم والترك على حد سواء، في عصر كان الدين هو الفارق المميز بين الأجناد والقوميات^(٤).

غير أن الكراهية بين الترك والعرب ماليت أن أطلت برأسها في

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 19 ; H. Saab — The Arab Federalists of the Ottoman Empire, P. 101.

(٢) ساطع الحصري — البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢١.

(٣) H. Saab — op. cit., P. 108.

(٤) Paul Imbert — La Rénovation de l'Empire Ottoman, P. 115.

غضون القرن التاسع عشر، نتيجة لأسباب مختلفة، من سرعة انتشار الفساد حتى عم كافة مؤسسات الإمبراطورية، وسرعة سير الدولة في طريق الانهيار^(١)، وتغلغل التأثيرات الغربية في البلاد في كلا الجانبين، العربي والتركي، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الأفكار القومية، ولتمايز الأجناد، ولسير كل منها في طريق الوعي العنصري القومي وازدياد الثقافة الفكرية. على أن أهم الأسباب هي النتائج التي أسفرت عنها حركة التنظيمات التي شرعت بها الدولة منذ مطالع القرن التاسع عشر والتي اصطبغت بالصبغة المركزية، إذ حاولت الدولة أن تتخلص من ذلك النظام الفاسد، نظام الالتزام في جمع الضرائب، حيث كان الوالي الملتزم يعد كحاكم فرد في ولايته لا أمر فوق أمره، ولا سلطة تحد من سلطانه وطيانه طالما أنه يقدم لخزينة الدولة ما تعهد بتقديمه من الأموال باعتباره إيراداً سنوياً للولاية^(٢)، وأن تستعص عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان، وبنظام آخر لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب، ترتبط بالحكومة المركزية وتقتيد بأوامرها، بدلا من أن تترك للطوائف الدينية ورؤساء القبائل استقلالها المحلي.

صحيح أن هذه المحاولات قامت بين حين وآخر منذ عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ — ١٥٩٥) ففشل فيها كما فشل من بعده سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧)^(٣)، غير أنها بدأت تأخذ طابعاً جدياً منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩) بعد أن قضى على الجيش الانكشاري الذي كان يشكل العقبة الكؤود أمام الإصلاح واستعاض عنه بجيش جديد أكثر إستجابة للتدريب العسكري الحديث (١٥ يونيو، حزايران،

Z. Zeine — op. cit., P. 36.

(١) Engelhardt — La Turquie et le Tanzimat, V. I, P. 105-108

et H. Saab — op. cit., P. 111.

(٢) Victor Bérard — La Révolution turque, P. 30, 34.

(١) ١٨٢٦). عندئذ صفا الجو للسلطان محمود ودارت الأقوال حول إصلاحات شاملة في الحقل الديني والإدارة والجيش والقضاء والزراعة والتجارة ، وقد ارتدت الإصلاحات العامة طابعا مركزيا عندما أقدم على اختصار عدد الولايات أو الباشويات الثماني عشرة ودمجها في أربع حاكميات رغبة منه في إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم (٢). هذا الإجراء الذي حال دونه العجز المالي ومحاولة تلافيه . غير أن الذي عجز السلطان محمود عنه قام به خلفه وإبنه السلطان عبد المجيد (عام ١٨٥٢) إذ ألغى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبي جديد يقضى بتعيين الضريبة حسب إقتدار المكلف ودخله ، وجبايتها من قبل جباة رسميين وأحال الإدارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها الباب العالي سيطرة تامة فأصبح الحكم مجرد موظفين مسؤولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسؤولية تنفيذ أوامرها . (٣)

لقد كان الخط الواضح لتنظيمات الجديدة هو اتباع نظم الغرب في الإصلاح وقد لقيت هذه الحركة تشجيعاً من قبل الدول الأجنبية خاصة من قبل إنجلترا التي كان هدفها دعم الدولة العثمانية للوقوف أمام أطاع الروس وتخليصها من وصاية هذه الدولة التي فرضت عليها معاهدة هنكيار اسكلسي (٤) أثناء الأزمات التي خلقتها لها والى مصر محمد علي ، ولم تقم هذه الإصلاحات على أساس فكرة إعطاء الحقوق القومية للعناصر التي تتألف منها الدولة من حيث العنصر واللغة (٥) بل كان هدفها تأمين المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين وتوفير الرفاهية لهم ومنزجهم في التبعية العثمانية وجعلهم كأفراد أمة واحدة ، كي تستغنى الطوائف غير الإسلامية عن اللجوء

Engelhardt — Ibid., V. I, P. 10.

Engelhardt — Ibid., P. 15.

Engelhardt — Ibid., V. I, P. 108.

Réné Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 65.

Engelhardt — Ibid., V. II, P. 237.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

إلى حماية الدول الأجنبية (١) ، هذا مع إحترام عقائدهم وطقوسهم ومؤسساتهم الدينية .

في هذه الفترة بالذات قامت حركات في العالم العربي : حركة الوهابيين تدعمها قوة آل سعود ثم حركة محمد علي في إصلاح ولايته على الطريقة الغربية وتوفير أسباب القوة لها مما أقض مضجع السلطان محمود فخفرت حركته محمد علي هذه إلى العمل في إتجاهين أولاً أن ينافس محمد علي في الإصلاح وثانياً أن يتخذ موقف الدفاع تجاه كل حركة ترمى إلى الانفصال ، فاتجهت أنظاره ، تطبيقاً لسياسة الدولة العامة في تشديد قبضتها على أطراف المملكة إلى إتخاذ الشدة ، وتدارك كل أسباب التشتت فيما يختص بالولايات العربية بصورة خاصة ، هذه الولايات التي ساورتها الريب في موقفها من الإدارة المركزية ، فتمكن بسلسلة من التدابير من إلغاء الاستقلالات الذاتية والإقطاعيات (٢) وتشديد قبضة الدولة على جميع البلاد العربية ، فأزاح القرمانيين عن حكم طرابلس الغرب بإخراج علي بك القرمانى منها وتنصيب نجيب باشا والياً عليها عام ١٨٣٥ ، بعد أن قضى على حكم المماليك في العراق عام ١٨٣٠ وأخضع الولاياتين إلى حكم السلطنة المباشر .

وقد سلك السلطان محمود نفس السبيل في ولاية الحجاز التي بقيت شبه مستقلة إستقلالاً إدارياً حتى عام ١٨١٥ . ذلك أنه لما طغى خطر الوهابيين وآل سعود وتفاقم ، وتمكن محمد علي ، بأمر من السلطان ، من القضاء على حركتهم ، بدأ الترك حملة قوية منظمة لإزاحة الشرفاء عن السلطة وجعل الحجاز مجرد ولاية تركية . وقد واتهم الفرصة عام ١٨٤٠ حينما أخليت سوريا من محمد علي ، وهرب الشريف محمد بن عوف من مصر ، وكان

T. T. T. Cemiyeti — tarih, V. III, P. 296.

(١)

Lammens — La Syrie, Précis historique, P. 172.

(٢)

محجوزاً فيها لميوله الوهابية ، كما فر منها الأمير فيصل بن تركي السعودي ، فسارع الباب العالي إلى تعيين حاكم عام على الحجاز ليوازي سلطة الشريف ، ويراقب دسائس فيصل الذي اجتمع حوله الأنصار ، وعادت للسعوديين سطوتهم وقوتهم. ثابر عثمان باشا، الذي عينته الدولة واليا على الحجاز ، على اتخاذ جدة مقراً له ، خوفاً من دخول مكة (عام ١٨٤١) ، فخصن ينبع وأنشأ فيها حامية صغيرة وأقام مخافر عسكرية على الطريق بينها وبين مكة ، وبدأ يدس الدسائس بين العشائر ، وانطلقت أعمال العنف ضد العثمانيين ، وقابلها هؤلاء بأعمال القمع ضد القبائل الثائرة ، وسيروا الحملات التي ارتكبت شقي الفضائع ضد السكان ، وتمكنت حملة من ألف رجل من دخول مكة ، فنقل الوالي مقره إليها ، وصار العثمانيون يولون الشرفاء الذين ما يلبثون أن يشوروا على الدولة فتحلهم وتنصب غيرهم. وهكذا بين ثورة تندلع فتقمع بشدة ، وبين دسائس تحاك وذهب ينثر هنا وهناك ، حتى تمكن السلطان العثماني من تعيين الشريف عون الرفيق أميراً على الحجاز عام ١٨٨٢ ، وبقي عليها حتى وفاته عام ١٩٠٥ (١) .

وجرياً على هذه السياسة حاول العثمانيون دمج اليمن في الحكم المركزي وهو الذي لم يخضع تمام الخضوع لسلطانهم منذ أن استولوا على البلاد العربية إذ كانت الحملات متتابعة والحروب دائمة متصلة بين الدولة وهذه البلاد ، حتى عجزت عن إخضاعها فتركها وشأنها في حوالى عام ١٠٤٥هـ (١٦٢٥م) ، فاستقل الأمراء الحسينيون الزيديون وتوالى الأئمة منهم إلى عام ١٨٤٩ ، حينما أرسلت الدولة حملة عسكرية لاحتلال اليمن فنشبت حروب امتدت إلى عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٢م) (٢) حيث استتب الأمر للعثمانيين وقتاً قصيراً

(١) Eugene Jung — Les Puissances devant la Révolte Arabe, P. 92-102, et R. Pinon — Ibid, P. 377.

H. Saab — op. cit., P. 264.

(٢) المقتطف — مجلد ٢٩ ، ج ١ ص ٢٨ .

كي تعود الثورة إلى أعنف ما تكون عام ١٨٩٨ م ثم ١٩٠٤ . وقد ظل اليمنيون يلقبون إمامهم بلقب أمير المؤمنين لأنهم يقولون أن الخلافة لقرشي عامة ولزیدی خاصة (١) .

وأما لبنان فإن بشير الثالث ، الذي استلم حكم الجبل بعد إخلاء لبنان من الحكم المصري ، خلفا لبشير الثاني الكبير ، كان آخر أمير لبناني يحكم المنطقة ، ذلك أن الدولة حالت دون عودة الشهابيين إلى الحكم ، وعينت على الجبل حكاماً بدأوا يشيرون الضغائن والفتن بين مختلف الفئات لتبرهن على عدم قدرة اللبنانيين أن يديروا أنفسهم بأنفسهم فتشدد قبضتها على رقابهم (٢) ، فكانت أعمالها ودسائس الدولة الأجنبية سبباً لمذابح لبنان في ١٨٤٥ ، ١٨٦٠ . وعندما وضع للبنان نظامه الإداري سنة ١٨٦١ نجح الباب العالي بإبقاء سيطرته المباشرة على ميناء بيروت كي لا تنقطع صلاته بدمشق عن طريق البحر لأغراض عسكرية (٣) .

غير أن نظام لبنان نفسه لم ينفذ على الوجه الصحيح فقد حاولت الدولة أن تسترد الامتيازات التي حصل عليها لبنان بمساعدة الدول الأجنبية وضماناتها واحدة بعد أخرى ، حتى لم يبق له من استقلاله الإداري إلا اليسير إذ استبدلت قضاءه الخاص بتنظيمات وقوانين الدولة في عهد حاكمه الرابع واصه باشا الألباني (١٨٨٢ — ١٨٩٢) واستولت على جماركه واحتكرت مواردها ، ولم ترع مصلحة سكانه عند تحديد حدوده ، إذ حرمتهم من السهول وحصرت سكانه في منطقة جبلية قاحلة حينما سلخت عنه البقاع (٤) في عهد الحاكم فرنكو باشا الحلبي (١٨٦٨ — ١٨٧٢) ، وقطعت عنه الإعانة

(١) الدكاترة بديع شريف ، غزة عبد الكريم — دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، ص ٢٥ .

Lammens — Ibid, P. 174-178.

Eugene Jung — P. 196.

Ludovic de Contenson — Les Réformes de Turquie d'Asie, P. 81-83.

(٢)

(٣)

(٤)

السنوية التي قررها النظام تسديداً لعجز ميزانيته وفرضت الرسوم التي أثقلت كاهل اللبنانيين لتلافي هذا العجز^(١). كل ذلك بواسطة حكام الجبل الذين حرصت الدولة عند تعيينهم، أن يكونوا من أخلص المخلصين إليها، كي ينفذوا سياستها ويعودوا بالجبل إلى قبضة الدولة وإتاحة الفرصة لها كي لا يخرج الجبل عن نطاق المركزية التي كانت تسلك سبيلها وكان حكام الجبل مضطرين لمسايرتها لحاجتهم إليها بعد انتهاء ولايتهم على الجبل^(٢).

أما قانون الولايات، الذي سنته الدولة عام ١٨٦٤ في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)، فقد جاء بمثابة التنظيم للسياسة الجديدة في السيطرة على الولايات. وكان القانون منقولا عن النظم الإدارية الأفريقية نقلاً أميناً من حيث تقسيم السلطنة إلى ولايات تتألف من منصرفات، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من التواحي^(٣). وبالرغم من أن القانون الجديد قد قدم من قبل الوزير المصالح عالي باشا بأنه يرمى إلى تطبيق قاعدة اشتراك السكان في تدبير مصالحهم العامة، والتخفيف من حدة الحكم المطلق الملزم لأصول الإدارة المركزية^(٤)، التي سارت عليها السياسة الجديدة للدولة، إلا أن هذه الإدارة بقيت، مع ذلك، هي الغاية التي تهدف إليها الدولة، ذلك أن تصرفات الولاة ظلت قاصرة على تطبيق أوامر الآستانة، وجعل التفراف، الذي لقي إهتماماً خاصاً، وعناية كبرى في هذه الحقبة من الزمن وسيلة لتعزيز الخطّة المركزية^(٥). هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الهيئات المنتخبة التي أوجدها القانون الجديد لتعاون الولاة والمتصرفين

(١) الهلال - مجلد ٢١، ج ٥، ص ٢٧٠ - ٢٧٦ وبولس مسعد - لبنان والدستور العثماني ص ٣٠.

(٢) بولس مسعد - لبنان والدستور العثماني، ص ٤٦ و G. Samne - La Syrie, P. 210.

(٣) Victor Berard - La Révolution turque, P. 64.

(٤) Engelhardt - Ibid., V. I, P. 193.

(٥) Lammens - Ibid, P. 191.

والقائمقامين لم تكن خاضعة لقاعدة التصويت العام غير المقيد بشروط مالية وإدارية^(١). ولم يكن جميع أعضائها منتخبيين انتخاباً، بل أن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يشكلون سوى أربعة من تسعة أعضاء بما فيهم الوالي. أما الأربعة الباقون فيكونون من كبار موظفي الدولة الذين يعملون إلى جانب الوالي أو المتصرف أو القائمقام في كل وحدة من الوحدات الإدارية^(٢). وأما طريقة التصويت فقد كان للمجلس الإداري المكون على هذا الشكل، والذي يجتمع على شكل لجنة إنتخابية، نصيب كبير في التحكم بعمليات الانتخاب الجديدة، بحيث هو الذي ينظم قوائم المرشحين بعدد يعادل ثلاثة أضعاف عدد الأعضاء المطلوب إنتخابهم، وترسل القوائم إلى الوحدات الأدنى فتتظر فيها المجالس المحلية التي لا يحق لها أن تنتخب سوى ثلثي عدد الأسماء الموجودة في القوائم، ثم تعود هذه القوائم إلى الوحدات الأعلى حيث تقوم عمليات الفرز فتسقط أسماء ثلث المرشحين غير الفائزين وتقدم الجداول إلى المتصرفين أو الولاة ولا تكون حاوية سوى ضعف عدد الاعضاء المطلوبين فيسقط المتصرف أو الوالي، كل فيما يخص دائرة عمله، نصف الأسماء الباقية ويبقى النصف الآخر من الأسماء كممثلين للسكان في مجالس الإدارة^(٣). وعدا كل ذلك، لم يكن لهذه الهيئات شأن كبير في الإدارة لأن الرأي الأخير هو للوالي الذي يتصرف برأيه وقوله هو القول الفصل في مختلف الأمور^(٤). وقد قسمت البلاد العربية إثر هذا التنظيم إلى الولايات التالية :-

(١) V. Berard - Ibid, P. 65 ; Engelhardt - Ibid, P. 272.

(٢) Engelhardt - Ibid, P. 271.

(٣) Engelhardt - Ibid, P. 271-276.

(٤) Engelhardt - Ibid, P. 191 ; V. Bérard - Ibid, P. 65.

حلب، بيروت، دمشق، بغداد، الموصل، البصرة، طرابلس الغرب، علاوة على المتصرفيات المستقلة التابعة رأساً للباب العالي: جبل لبنان، القدس، دير الزور، بنغازي^(١). كما كان هناك أيضاً ولاية الحجاز، وولاية اليمن اللتان لم يطبق فيهما قانون الولايات تطبيقاً تاماً. مع العلم أن نظام الولايات لم يطبق في الولايات العربية بصورة متساوية.

البقعة العربية:

بينما كانت سياسة الأستانة تسير في هذا الاتجاه للسيطرة على أطراف المملكة العثمانية المترامية الأطراف، والتي تشغل الولايات العربية قسماً كبيراً منها، كانت التطورات المحلية في البلاد تسير في طريق مناقض لا يألف مع هذه السياسة الجديدة الهادفة إلى تشديد قبضة الدولة عليها، ذلك أن الأمة العربية بدأت نحو منتصف القرن ١٩ تتجه نحو الوعي والشعور بالكيان الذاتي بعد أن كثرت مدارسها وتعددت مطابعها وانتشرت الكتب والصحف في أيدي أبنائها فتفتحت الأذهان ووعي الأفراد تاريخ أمتهم فكان ذلك مقدمة لحركة سياسية تحمل شيئاً من الطابع القومي تخمر ببطء ثم بدأ بالوضوح شيئاً فشيئاً حتى تحددت معالمه في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين. وهذه لمحة عن هذا التطور:

لقد ساد البلاد العربية منذ الفتح العثماني عهد من التأخر والركود كان من عوامله أن الشرق فقد مركزه الاستراتيجي بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح البحري إلى الشرق الأقصى وتحول الشريان التجاري إليه بعد أن كان البحر المتوسط وسواحل الشرق سيّله المعتاد إليه^(٢)، وأن الأتراك

(١) ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١٤٦.

Dr. H. Saab — op. cit., P. 100.

(٢).

العثمانيين كانوا راغبين في عزل بلادهم عن أوروبا والانطواء على أنفسهم خوفاً من مطامع الدول الأوروبية، لكن الأهم من ذلك أن الدولة العثمانية كانت دولة محافظة، دولة عدم تجديد، مهما إبقاء الشيء على ما هو عليه، ليس لها سياسة معينة في التنظيم، فالمسائل الاقتصادية متروكة لأصحاب المصالح، وإنشاء الجوامع والعناية بها متروكة لأرباب الخير، وإنشاء المدارس والتعليم متروك لأهل البر والإحسان، فالأمير أو السلطان الذي ينشئ مدرسة أو جامعاً أو مستشفى ينشئها من ماله الخاص^(١). فإذا علمنا، فضلاً عن ذلك، أن العرب لما استهدفت بلادهم للفتح العثماني كانوا على درجة من الانحطاط لا يحسدون عليها، أدركنا المستوى الذي قدر لهم أن ينحدروا إليه بفعل انضوائهم في ظل شعب هذه خصائصه، وهكذا بدأ العلم يتقلص شيئاً فشيئاً حتى أصبح منزوياً في أركان ضيقة محدودة، وإن لم تخل البلاد من بعض المشتغلين فيه أمثال آل الكزبري والطنطاوي والميداني والتابلسي والمرادي في دمشق^(٢)، وحسن الجبرتي وعبد الرحمن الجبرتي والنفراوي والزبيدي والعيدروس وغيرهم في مصر، وآل الألوسي والحيدري والسويدي والرحبي والشاوي في العراق^(٣)، فقد كان الأزهر في القاهرة، والجامع الأموي في دمشق، وعشرات المدارس التي تتبعها، ومدارس أخرى في بيت المقدس والرملة وحلب وحمص وغزة وصيدا وحمّاه وعكا وطرابلس وبلبك وغيرها، كانت لا تزال جميعها ترسل من أشعة العلم ما يستنير بها طلابه في العالم العربي. غير أن الدراسة في هذه المعاهد قد تأخرت كثيراً عما كانت عليه في العصور السابقة، إلى أن جاء القرن التاسع عشر فبدأت في مصر وسوريا والعراق نهضة اجتماعية أدبية كان من أهم ميزاتها إنشاء المدارس الحديثة على نظام

(١) من محاضرات غير مطبوعة ألقاها الاستاذ شفيق غرنال على طلاب معهد الدراسات العربية العالية.

(٢) شاكر مصطفى - القصة في سوريا ص ١٨.

(٣) محمد بهجت الانري - أعلام العراقي ص ٧.

مدارس أوروبا لتعليم العلوم الحديثة وانتشار الطباعة والصحافة وكثرة الجمعيات الأدبية والعلمية والمكتبات العامة والمتاحف وظهور فن التمثيل واشتغال المستشرقين الأفرنج بأدب اللغة العربية وبتراثهم العلمي الخالد^(١).

قامت المدارس الحديثة على أكتاف الارساليات التبشيرية الأجنبية وعلى أكتاف الهيئات الوطنية المحلية على السواء ، فأول مدرسة حديثة « مدرسة الحاووقة » أنشئت في لبنان (١٣٦٢) ، وأول مدرسة أنشئت في حلب ، بعد الحاووقة ، (١٦٦٢) ، كانتا بفضل الرهبنة الوطنية^(٢) . أما الرهبنة الأجنبية فبدأت تتسرب إلى البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر ففي أوائل الربع الثاني منه أتى اليسوعيون إلى لبنان حيث أنشأوا مدرسة عينطورة عام ١٧٣٤^(٣) . غير أن القرن التاسع عشر قد شهد حركة تعليمية رائعة كانت بطيئة في نصفه الأول ونشيطة سريعة في نصفه الثاني وخاصة بعد عام ١٨٦٠ ، عام المذابح الشهيرة في لبنان ، وقد ازداد من بعدها اتصال البلاد بالغرب نتيجة للحوادث المذكورة ، وازداد معه نفوذ الدول الأجنبية وخاصة منها فرنسا واهتمامها بشئون سوريا التي كانت تشمل سوريا ولبنان معا . وفي الفترة الممتدة من عام ١٨٦٠ حتى آخر القرن التاسع عشر نمت الحركة الثقافية نمواً عظيماً وظهر كثير من الكتاب والمفكرين ممن أحيوا الثقافة العربية وألفوا الكتب في اللغة والآداب ، والمعاجم والموسوعات والقصص والدواوين الشعرية ، ومن أشهر هؤلاء بطرس البستاني ، ناصيف و إراهيم اليازجيان وأحمد فارس الشدياق ، وأديب فرحات ، وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وقاسم أمين ، ومحمود شكري الألوسي وكثير غيرهم في سوريا ومصر والعراق وكانت النهضة شاملة في مصر وسوريا والعراق .

(١) جرجي زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ص ٢٠ .
(٢) K. T. Khairallah - Les Régions Arabes Libérées, P. 20.
(٣) الدكتور مصطفى خالدي وعمر فروخ - التبشير والاستعمار ، ص ١١ .

وإذا كانت سوريا وجبل لبنان مجالاً لنشاط الارساليات الأجنبية التبشيرية في فتح المدارس فقد كانت مصر في عهد محمد علي تسير في نهضة تعليمية رائعة ، سبقت بقية البلاد العربية فيها ، إذ أنشأ محمد علي المدارس في القطر المصري على مثال المدارس في أوروبا وجلب إليها الأساتذة من هناك ثم بدأ بإرسال البعثات من الشبان إلى أوروبا ليطموا دراستهم فيها ، كي يتخلص من الاحتياج إلى الأجنبي^(١) ، وكان أول ما اتجه إليه محمد علي هو إنشاء المدارس المخصصة كعمل عاجل لإعداد الفنيين لشتى نواحي النهضة ثم ما لبث أن اضطر إلى خلق المدارس الأخرى التي تمد هذه المدارس بالتلاميذ^(٢) ، وقد عمل حلفاء محمد علي على تحقيق مشروع التعليم القومي بإنشاء المدارس الأولية وإيجاد الارتباط بينها وبين المدارس الأخرى^(٣) . ونتيجة لهذه الجهود المتصلة أنشئت مدارس الطب والهندسة والصيدلة والولادة ومدرسة الألسن ومدرسة المعادن وغيرها بين ١٨٢٧ - ١٨٣٩ وكثير من المدارس الثانوية والأولية .

وقد تجلّت نهضة التعليم في مصر بصورة خاصة في ديوان المدارس لتنظيم شئون التعليم ، وفي ضخامة عدد البعثات العلمية التي أوفدها محمد علي وخلفاؤه إلى البلاد الأوروبية وفي استخدام الفقراء والمدرسين الأجانب ، فكان للعمل الذي قام به محمد علي أثر كبير في رفع شأن الثقافة وتهيئة عدد كبير من المثقفين ثقافة عالية .

وأما في لبنان فكان الفضل في تخريج الكتاب والمثقفين ورجال العلم . الذين اشتهر منهم عدد لا يستهان به ، للمدارس العالية وكان أشهرها المدارس

(١) ١ - الأمير عمر طوسون - البعثات العلمية في عهد محمد علي ص ٦ - ٧ .

(٢) الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم في مصر - من مقدمة الاستاذ شفيق غربال ، ص ق .

٣ - المصدر السابق - ص ٧٢ .

الكلية الجامعة، الأجنبية والوطنية، ومنها: الكلية الأميركية (الجامعة الأميركية اليوم)، وقد أنشأها المبشر الأميركي الدكتور كورنيليوس فان ديك عام ١٨٦٦، ثم كاتبة القديس يوسف اليسوعية التي أنشأها الآباء اليسوعيون في غزير ثم نقلوها عام ١٨٧٤ إلى بيروت^(١)، كما كان منها المدارس الكلية الوطنية التي أنشأها المعلم بطرس البستاني والمطران يوسف الدبس الماروني وغيرهما^(٢)، وما يلاحظ في لبنان، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشاط حركة التبشير واندفاعها في فتح المدارس الأجنبية التي رعت اللغة العربية وعززت تعليمها، وتنافس الرسائل التبشيرية المختلفة، فيما بينها، في إنشاء المدارس، فسواء صح ما نقل عن الدكتور كورنيليوس فان ديك، المبشر الأميركي المشهور، من أنه ركب يوماً حماره متوجهاً إلى إحدى القرى، ولما سأله قروي عن وجهته أجابه أنه ذاهب إلى القرية ليفتح مدرستين، فاستغرب القروي وقال وهل قريتنا الصغيرة بحاجة إلى مدرستين؟ فأجابه الدكتور قائلاً: «حيث يذهب الدكتور فان ديك يتبعه الجزويت»^(٣)، سواء صحت هذه الرواية أم لم تصح فإنها تصور واقع الحال في شدة التنافس حيث يفتح المرسلون الأميركيون مدرسة، يتبعهم المرسلون اليسوعيون بفتح مدرسة أخرى في نفس المكان. ولم يقصر الوطنيون في هذا المجال فقد دخلوا حلبة التنافس هم أيضاً وتعددت المدارس وكثرت كثرة هائلة.

هذا ولم تكن الشام أقل أهمية في نهضتها العلمية من لبنان، فقد كان التعليم يخطو فيها خطوات سريعة إلى الأمام، ففي خلال ثلاث سنين فقط من عام ١٨٧٩ إلى عام ١٨٨٢ زاد عدد مدارس دمشق ومعلمها ومعلماتها بمقدار سدرس المدارس وربيع المعلمين والمعلمات وربيع الطلاب^(٤)، وذلك

(١) المقتطف - مجلد ٧، ج ٦، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) المصدر السابق - ص ٣٩٠.

(٣) أمين الريحاني - قلب العراق، ص ٢٣.

(٤) المقتطف - مجلد ٧، ج ٨، ص ٤٦٨.

بفضل جمعية المقاصد الخيرية ومدحت باشا الذي ساعد في تأسيسها. وفي أواخر عام ١٨٨٢ صدرت إرادة سنية باستبدال جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية بمجلس معارف عين له رئيساً أولاً العالم الشريف محمد أفندي حمزة مفتي دمشق والعالم علاء الدين أفندي ومفتش المعارف الشيخ طاهر الجزائري نائب رئيس وإلى جانبهم خمسة عشر عضواً، وكان للشيخ طاهر الفضل الأكبر في هذا السبيل، فما أقنع به المسؤولين في دمشق من حكام الترك أثناء ولاية مدحت باشا هو ما تقوم به مدارس الرسائل الأجنبية من تدريس اللغة العربية وآدابها وأن الحكومة إذا لم تقم بعمل ينافسها في ذلك تحول النشء إليها وشب على أفكار ومذاهب سياسية لا تسر الدولة فالأحرى بها أن تهض بنفسها في هذا العمل، فاقتنع مدحت باشا أبو الدستور بهذه الأسباب التي وافقت هوى في نفسه، لما عرف عنه من ميول إصلاحية وأفكار تحررية، وكان لهذه الخطوة والنشاط الذي قام به الشيخ طاهر الجزائري في ميدان الثقافة ضمن حلقة المشورة في دمشق، التي كان يتحلق حوله فيها صفوة المتعلمين والناهين والمفكرين العرب، أكبر الأثر في نشاط الحركة الثقافية، وفي مدارس تاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية^(١).

وفي العراق، يظهر أن الحركة الثقافية كانت قبل منتصف القرن التاسع عشر، أكثر تأخراً منها في سوريا ومصر ولبنان، غير أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد افتتاح مدارس أجنبية للمبشرين إلى جانب مدارس الحكومة، كما لم تخل بغداد من مدارس للطوائف الوطنية. أما المدارس العالية فلم يكن في بغداد منها سوى كلية الحقوق وكان الطلاب الذين يودون إتمام تحصيلهم العالي يذهبون إلى الآستانة، وقد كان نصيب العراق

(١) مصطفى الشهابي - محاضرات عن القومية العربية - ص ٤٩ - ٥٢.

من المدارس الأجنبية أقل من شقيقاته العربية التي مر ذكرها ، ويظهر أنه لم يكن، في الغالب لغير الآباء الكرمليين والدومينيكيين نشاط ملموس فيه . كان للكرمليين كنيسة في بغداد عام ١٧٢٠ ، وقد بذلوا كثيراً من الجهد في نشر اللغة الأفرنسية بين الشبيبة العراقية بواسطة مدرستهم في بغداد . أما الآباء الدومينيكيون فقد كان نفوذهم محصوراً في ولاية الموصل حيث كان لهم كاتبة وبعض المدارس الأخرى كما كان لراهبات الفرنسيسكان مدرسة في الناصرة (١) . أما مدارس الطوائف المحلية للكلدان والسرمان فكانت تابعة لإشراف ومراقبة الأرساليات الأفرنسية (٢) .

* * *

من هذا الاستعراض السريع لنهضة التعليم في كل من الأقطار العربية الأربعة ، سوريا ومصر ولبنان والعراق ، يتضح لنا أن هذه الأقطار كانت تسير جنباً لجنب في حركة النهوض الاجتماعي والثقافي . ولم تكن بينها سوى فوارق بسيطة من حيث المستوى ، وكان التجاوب فيما بينها تاماً في حركة تبادل الأفكار خاصة عندما انتشرت المطابع ودفعت بكتبها من قطر إلى آخر لتساعد في تقارب الأفكار والعواطف ودفع عجلة النهوض والتضامن شوطاً نحو الأمام ،

لقد ساعدت الطباعة والصحافة في نشر الثقافة في البلدان العربية إذ عرفت الطباعة فيها منذ القرن الثامن عشر في بعض البلاد العربية كسوريا وفي أوائل القرن التاسع عشر في بعض البلاد الأخرى ك مصر (٣) . وقد تكاثرت المطابع في هذين القطرين خلال القرن التاسع عشر تكاثراً ذا أهمية بالغة ، وأصبحت

(١) Verney et Dambmann - Les Puisseances étrangères en Syrie, (١)

Liban et Palestine, P. 93-94.

Ibid., I, 111-115.

(٢)

(٣) جرجي زيدان - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٥ .

الكتب العربية تطبع بكثرة ويكفي دليلاً على ذلك أن نورد هذه الإحصائية عن إحدى مطابع بيروت ، البلد الذي كان هو والقاهرة يغصان بعشرات المطابع التي أصبحت تعمل على البخار ، ففي عام ١٨٨١ طبع في المطبعة الأمريكية بيروت (٥٧٥٠٠) مجلد ويبيع منها في تلك السنة ما يناهز (١٥٧١٥) مجلداً أديا و (٢٣٤٧٢) مجلداً علمياً (١) . هذا من حيث الكم أما من حيث الكيف فثمة مثالا آخر هو مطبعة بولاق في القاهرة ، التي لم يقف فضلها عند نشر كتب العلوم الحديثة ، بل نشرت كثيراً من الكتب العربية القديمة التي كانت مخطوطاتها نادرة الوجود ، والتي كاد البلي والضياع يذهبان بما بقي منها ، فقد نشرت كثيراً من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية القديمة (٢) . وأما الصحافة فكان لها شأن كبير خاصة في مصر حيث تعددت الصحف وتكاثرت لاسيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتضافرت جهود السوريين الهاربين من ظلم عبد الحميد واستبداده مع جهود إخوانهم المصريين في رفع شأن الصحافة وبدأت حملتها على حكم الطغيان الحميدي وساهمت في تقويض أركانه .

ولا ينكر أيضاً تأثير الجمعيات الأدبية والعلمية والاجتماعية في مظاهر اليقظة العربية ، وكانت هذه الجمعيات كثيرة وخاصة في بيروت ، وفي مقدمتها الجمعية السورية العلمية ، وكان من أعضائها أشهر أدباء وعلماء ووجهاء سوريا والآستانة ومصر ، وجمعية زهرة الآداب ، وجمعيات أخرى نسائية مثل جمعية شمس البر وزهرة الإحسان وغيرها من الجمعيات الكثيرة المختلفة المرامي والمقاصد الإنسانية (٣) ، كما وجد في مصر جمعيات كثيرة منها ما هي

(١) المقتطف - مجلد ٧ ، ج ٨ ، ص ٤٦٥ .

(٢) الدكتور أبو الفتوح رضوان - تاريخ مطبعة بولاق ، ص ٢٥٠ .

(٣) المقتطف - مجلد ٧ ، ج ٨ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

علمية أدبية ظاهرة ، أو سياسية مستترة بالعلم والأدب والفن . وكان من النوع الأول المجمع العلمي المصري (١٧٩٨) ، ومجلس المعارف المصري (١٧٥٩) ، والجمعية الجغرافية الخديوية . ومن النوع الثاني جمعية الآداب (١٨٧١) ، والجمعية العلمية الشرقية (١٨٧٧) ، كما وجد في مصر جمعيات كثيرة لنشر الكتب وجمعيات للتعريب والتأليف إلى جانب الأندية الأدبية الكثيرة (١) .

ولا ينكر في هذا المجال أيضا ما قدمه المستشرقون من خدمة للغة العربية والآداب والتاريخ والعلوم العربية ، إذ فتحوا الآفاق أمام المثقفين والدارسين وهبوا الوسيلة لهم كي يتصلوا بتراثهم القديم فأسهموا إسهاما غير مباشر في حركة الإحياء العربي .

وهكذا تضافرت العوامل التي مر ذكرها وساهمت كل منها بنصيب في تثقيف طليعة أفراد الأمة العربية وتنوير أفكارهم ، فقام منهم ، من الرواد الأوائل نفر كانت كتاباتهم تعمل في تهيئة الجو لانتقال النهضة من مجالها الأدبي الثقافي إلى المجال السياسي .

الرواد الأوائل

شهد القرن التاسع عشر رواداً من الأدباء والمفكرين الأوائل خليطاً من مسيحيين ومسلمين ، في سوريا ولبنان ، وفي مصر ، حملوا لواء النهضة الأدبية والفكرية وشقوا الطريق لغيرهم ، بعد أن اتصلوا بوثبة الغرب ، التي لم تفتأ ، منذ الثورة الفرنسية ، عام ١٧٨٩ في حركة مستمرة ، وثبة

(١) جرجي زيدان - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٩ - ١٠٣ .

تتلوها نكسة ، ونكسة تتلوها وثبة ، إذ كانت أعوام ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها قد ملأت الأسماع وانتقل صداها إلى الشرق ، وطفق النابون يتحدثون عن الوطن والوطنية والأمة والقومية والمساواة والحقوق الطبيعية والثورة والحرية ، وبدأ الأدباء يناقشون المسائل على صعيد الفكر المتحرر ، فسموا انتفاضة الشعب ضد الظلم والطغيان « ثورة » تقديساً لها ، وأنفوا من تسميتها « فتنة » كما كانت تسمى عند العرب (١) . وكان الأحرار ممن تشربوا بالمبادئ الدستورية واستقوا من ثقافة الغرب ، أمثال مدحت باشا ، وفرنسيس فتح الله مرآش الحلبي ، وأديب اسحق ، وعبد الله نديم ، ورفاعة رافع الطمطاوي ، وشبلي شميل ، ورزق الله حسون ، ومصطفى كامل ، وأمين الريحاني وعبد الرحمن الكواكبي ، وجبران خليل جبران ، والياس حبالين ، حرباً على الحكم المطلق والاستبداد ، وكان في نظرهم أن الأخذ بمبادئ الحرية ، وأساليب الحكم الدستورية ، واجب مطلق على الحكومات ، وإلا حيل ما بينها وبين التقدم والازدهار وسعادة شعوبها (٢) وذهبوا مذهب الأحرار الأفرنسيين فأعلنوا أن السيادة والسلطة هما للأمة والشعب وأن الهيئة الحاكمة ليست إلا لخدمة الأمة .

كان فتح الله مرآش الحلبي ، ينشئ المقالات الرنانة ويتظم القصائد في هجو الذين يجهلون على العرب ويحطون من شأنهم ، يبعث بها من باريس ، ينير بها أفكار السوريين ، كما كان رزق الله حسون ينشر الدرر ويرسلها من لندن يحرص شبان سوريا فيها على خلع نير الحكومة الاستبدادية . وقد قضى هذان الحاران زحاً من الزمن وهما يرسلان شعاع الحرية إلى أبناء سوريا من قلب أعظم عاصمتين اشتهرتا في أوروبا بالحرية والأنظمة الدستورية « ولكنهما مزجا بلاغتهما بعلم التفريق بين الترك والعرب ، فأصابا بإيقاظ

(١) رثيف خوري - الفكر العربي الحديث ، ص ١١٦ - ١٢٦ .
(٢) Hazem Nuseibeh - The Ideas of Arab Nationalism, P. 136

«النفوس لطلب الحرية ، وأخطأ بتمزيق الجامعة الإسلامية» (١) كما قال فارس نمر .

في الواقع خرج الكتاب العرب بأفكار جريئة مزقت غشاء الجمود ، وهددت غيوم التواكل ، فالثورة للأمة ، في نظر أمين الريحاني ، كالحمام للإنسان تنبه فيه الدم وتوقظ النشاط ، وأن الحكومة للرعية لا الرعية للحكومة (٢) . أما الحرية في نظر أديب اسحق فهي ثالث موجد الذات متلازم الصفات ، يكون بمظهر الوجود فيقال له الحرية الطبيعية ، وبمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنية ، وبمظهر العلائق الجامعة فيسمى بالحرية السياسية (٣) .

أي أن الكتاب العرب ، في القرن التاسع عشر ، حاولوا أن يحدوا أدباء فرنسا في القرن الثامن عشر ، كجان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو ، في تخطيط المبادئ الفلسفية للانقلاب الاجتماعي والسياسي الذي ارتسم في أذهانهم . وقد ظهر هذا الاتجاه أكثر ما يكون لدى أديب اسحق وفرنسيس مراش . فأديب اسحق يصف الثورة بقوله :

«تصورتهم فرقا وأوزاعا ، بأسمال تشف عن الجلود ، يتدافعون في المسالك صائحين ، يتلقون سيوف الجند بما قطعوا من الأشجار ، ويقابلون كرات البنادق بما اقتلعوا من الأحجار ، زاحفين مكشوفة رؤوسهم للسائقين ، مفتوحة صدورهم للرماة ، يبتسمون للموت سامة من الحياة ، فلا ينتهون عن القصد ، حتى يقف آخرهم على رأس أخيه ، من ربوة أشلاء ذويه ، فيرفع بيده اللواء صائحا : ليفن الظلم أو ينزع من صدره النصل مناديا : لتحي الحرية ، فقلت مالهؤلاء الناس يهرقون الدماء ويغتالون الرؤساء ويفسدون

(١) المقتطف - مجلد ٣٦ ج ٢ ، ص ٢٥٨ «من خطبة للدكتور فارس نمر» .

(٢) رثيف خوري - المصدر السابق ص ١١٥ .

(٣) أديب اسحق - الدرر ص ٤٢ .

في الأرض ، قالوا لحجب الدماء ودفع الغلبة وجلب الصلاح ، قلت وكيف تسمون ما يصنعون قالوا الثورة ، قلت هي الدواء ، بالتى كانت هي الداء . ثم يخاطب الثوار قائلا : «وبعد فما أتم بأصحاب الثورة ، وإنما أصحابها الذين يوجبونها بما يظلمون» (١) .

أما فرنسيس ففتح الله مراش (١٨٣٩ - ١٨٧٤) فقد كان أسبق من أديب اسحق في تنبيه أذهان العرب إلى النهوض بشكل جدى ، كان كتابه «غابة الحق» الذي وضعه ، على طراز «جسيم دانتى» بقالب خيالي ، ونزع فيه إلى إيقاظ العرب من غفلتهم وتحريضهم على نبذ الاستبداد والذل والعبودية في ظلال الترك ، وطبعه في حاب عام ١٨٦٥ مصبوبا في قالب فلسفي ، وقد جعله بشكل حلم حلمه «كأنه كان يخترق بفكره الثاقب حجب المستقبل المظلمة ليجد نور الحرية إلى قومه» ، فيضئ لهم ويهديهم إلى رحبات المعيشة الرغدة (٢) .

كما كانت كلمات جمال الدين الأفغاني المشهورة «الحرية تؤخذ ولا تعطى والاستقلال يؤخذ ولا يعطى» تصخ الآذان ، وزاد في أثرها ما كان للأفغاني من شهرة ملأت الآفاق ، وما كان من حوادث خلافه مع شاه إيران بخصوص الحكم الدستوري ، ومقارنته للاستعمار الاجنبي .

لقد ناقش الكتاب والمفكرون مواضيع الحرية والدستور وحقوق الإنسان وكانت لهم آراء متفقة مع آراء كتاب فرنسا الأحرار ، أو مكملة لها ، فقد عرفوا الحرية بعبارات أكمل من عبارة مونتسكيو ، إذ قالوا بلسان أديب اسحق إن «الحرية هي التقيد بقوانين يشترك الشعب في وضعها عن طريق تمثليه» محتذيا حدو روسو في ذلك . وأن المساواة ليست إلا أن

(١) أديب اسحق - المصدر السابق ص ١٧٢ .

(٢) فرنسيس مراش - غابة الحق ص ٣ - ٤ «من مقدمة الكتاب ، بقلم عبد المسيح انطاكي» .

«يسرى قانون واحد على جميع المواطنين يمثلون كلهم أمامه ، لافرق بين غنى وفقر ، وضعيف وقوى ، وأبناء مذهب ومذهب»^(١).

ولم تخل كتابات من نقلوا عن الغرب تاريخ الثورة الافرنسية، وكتبوا في حقوق الإنسان ، من أثر في تنبيه الأفكار ويقظتها فهذا رفاة رافع الطمطاوى في كتابه تخلص الابريز في تليخيص باريز قد عرض للحقوق المعطاة للافرنسيين في المساواة والحرية ونيل المناصب وحرية الدين والملكية وكان ما كتبه في هذا الشأن أول الآثار الدالة على بيان حقوق الإنسان في اللغة العربية ، كما جاء في كتاب الأمير حيدر الشهابي (١٧٦١ - ١٨٣٥) فصل عن الثورة الافرنسية ووقائعها وإعدام الملك لويس السادس عشر وعن حملة نابليون على مصر^(٢).

انتقال النهضة الفكرية إلى السياسة :

في الحقيقة لم تبق هذه المبادئ الفكرية في نطاق النظريات ، بل وجدت مجالها العملي في ميدان السياسة ، وترجمت عنها مختلف الجمعيات السرية والنشاط الذي قام به أفرادها . ففي عام ١٨٦٥ ، تأسست في الآستانه جمعية سرية باسم « يكي عثمانلير » (جمعية العثمانيين المحدثين) إذ كان الأحرار من ترك وعرب سواء في محنة الخضوع لحكم الدولة الفاسدة الذي فشلت كل مساعي الإصلاح في تجديده ، وكان برنامجها دستوريا حراً ثم أصبح ثوريا ، وتشكلت عام ١٨٧٥ في سوريا جمعية مماثلة^(٣) ألقتها نخبه مختارة من شبيهة بيروت ، معظم أفرادها من المسيحيين وقد تخرج بعضهم من كلية بيروت

(١) رثيف خوري - المصدر السابق ص ١٢٢ .

(٢) المصدر السابق ١٦٨ - ٧١٦ .

(٣) Ettore Rossi — Documenti sull'origine egli sviluppi della quest. Araba, P. 11.

الأمريكية وكانت رغبتهم جازمة في فصل لبنان المسيحي عن الدولة التركية ، ودأبت جمعيتهم الثورية السرية على الاجتماع في ضواحي بيروت لتناقش الوسائل التي توصلهم إلى غايتهم ، وقد تكررت في أذهانهم فكرة أن الأتراك يعملون على إهانتهم ، وإعتبارهم في منزلة أدنى منهم ، وشاعت بينهم عبارات السخط على شعار الترك القائل : إن التركي فوق المسلم والمسلم فوق المسيحي^(١). وفي هذا القول ما ينطوي على النعرة العنصرية والدينية معاً .

حاول المسيحيون ، كي يصلوا إلى تحقيق الهدف المنشود ، أن يتعاونوا مع المسلمين ، واجتذبوا بعض هؤلاء إلى الجمعية الماسونية التي رأوا أن في انتسابهم إليها خير كل الخير لتقضيهم ، لكن الوحدة التي كونوها لم تلبث أن انقرط عقدها ، ذلك أن الفكرة الدينية والولاء الطائفي كانت لا تزال أوضح من فكرة القومية التي لم تنجح في التغلب على عاطفة الارتباط بالدولة العثمانية ، حامية ذمار الإسلام . كما أوجس المسلمون ، من جهة أخرى ، من ثقافة الغرب ومدنيته ، ورأوا وراء تغلغل مؤسساته في البلاد أطماعاً شريرة للدول الأوروبية ، تتربص بالبلاد وتهدف إلى الاستيلاء عليها^(٢).

لكن إختلاف المشارب لم يفت في عضد الناشئة فشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أول إنتقال للنهضة العربية من حيزها الأدبي إلى حيزها السياسي بالمناسبات التي كانت تلصق ، بعد منتصف الليل ، على الجدران قرب قنصليات الدول الأجنبية . وكانت هذه المناسبات تندد بمساوىء الأتراك وتعتبرهم مغتصبين للخلافة وتهتمهم بالقضاء على اللغة العربية وتدعو إلى الحكم الذاتي بل المستقل للعرب ، وقد أعدت جمعية بيروت السرية التي

Z. Zeine — op. cit., P. 57.

Z. Zeine — op. cit., P. 58.

(١)

(٢)

كانت تذيب هذه المناشير برناجاً عزمت على تنفيذه بحمد السيوف جاء فيه هذه النقاط الرئيسية :

- ١ — منح الاستقلال لسوريا متحدة مع لبنان ،
- ٢ — الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد .
- ٣ — إلغاء الرقابة والقيود الأخرى التي تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم .
- ٤ — عدم استخدام الوحدات العسكرية المجندة من أهل البلاد إلا ضمن حدود بلادهم .

وكان الشعراء والأدباء يعززون هذه الأفكار وينشرون القصائد التي تتغنى بمجد العروبة وتحفز أبناء العرب إلى النهوض ، شعراء وأدباء أمثال إبراهيم اليازجي ونجيب الحداد وأيوب ثابت وعبد الرحمن الكواكبي فيما بعد وغيرهم .

فقد انتشرت قصائد إبراهيم اليازجي إنتشاراً واسعاً فكنت تسمع الشبيبة في كل مكان تردد ميميته :

سلام أيها العرب الكرام وجاد ربوع قطركم الغمام
وما العرب الكرام سوى نصال لها في أجفن العليا مقام
لعمرك نحن مصدر كل فضل وعن آثارنا أخذ الأنام
وبأثيته المشهورة التي وصفت بأنها مرسيليز العرب^(١) وكانت شبيبة العرب تتناشدها في كل مكان :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب
أقداركم في عيون الترك نازلة وحققكم بين أيدي الترك مغتصب
صبرا هيأ أمة الترك التي ظلمت دهرأ فعا قليل ترفع الحجب

لنظلم بحد السيوف مأربنا فلن يخيب لنا في جنبه أرب ،
وسينيته التي يندد فيها بالترك .

دع مجلس الغيد الاوانس وهوى لوحظها التواغيس
أو لستم العرب الكرام ومن هم الشم المعاطس
وتشبهوا بفعال غيركم من القوم الاحامس
والتي تشير فيها إلى كون الدولة قد أعطت للجبل الاسود والعرب استقلالهما ويهيب بأبناء قومه أن يحذوا حذوهم في الحصول على استقلالهم .
كما كان أيوب ثابت ينادى بالاتحاد والعصية القومية :

يا لقومي أن تقسموا لا فلاحا إنما تفلحون بالعصية^(١)
عدا القصائد التي كان ينظمها نجيب الحداد والشيخ يوسف البستاني منددين فيها بالترك وما يرتكبون من جرائم في بلاد العرب :

لعبت أكف الترك فيك فغادروا في كل قطر منك نهرأ من دم (الحداد)
وفيما عدا الشعراء ، لعب المدرسون والكتاب من أعضاء هذه الجمعية دوراً كبيراً في ترويح مبادئها وشعاراتها ، وكان عددهم اثني عشر رجلاً عند تأسيسها ، فما لبث أن قفز إلى سبعين ، منهم يعقوب صروف ، إبراهيم اليازجي ، فارس نمر ، إبراهيم الحوراني ، شاهين مكاريوس ، إلياس حبالين وغيرهم وكان للأخير منهم : إلياس حبالين تأثير عظيم في أوساط الجمعية والوسط الاجتماعي في بيروت .

كان إلياس حبالين ، الماروني المذهب ، مدرسا للغة الأفرنسية في كلية بيروت الأميركية من عام ١٧٨١ - ١٨٧٤ وقد اعتنق مبادئ فولتير الحرة ، وكان ثوريا في أفكاره ، يجتمع ، بعد الإتهام من إعطاء دروسه في الكلية ،

بتلاميذه خارج المدرسة ، ويبيت فيهم أفكاره السياسية المعارضة للأتراك ، ويحارب حكمهم الفاسد ، وما لبث تلاميذه بعد أن تخرجوا ، حتى أصبحوا زملاءه في العمل على تقويض صرح الاستبداد وكان كل واحد منهم يسعى أن يكون صورة أخرى من الياس حبايين أو أشد وطأة منه في نشر مبادئ الجمعية . كما كان من أولئك العاملين الياس عمون من دير القمر ، وقد قرأ رواية الفرسان الثلاثة لاسكندر دوماس ، وألف ، مع إثنين من رفاقه ، عصبة حاول أن يحدو فيها حذو الفرسان الثلاثة كي يخلص وطنه لبنان من نير الاتراك^(١) ، وكانت هذه الجمعية هي المسؤولة عن إلصاق المناشير التي مر ذكرها^(٢) .

ومع ذلك لم يكن قد تكون بعد ، في ذلك الوقت ، ما يسمى بالقضية العربية بكل معنى الكلمة ، حتى أن كلمة عرب نفسها ، كتسمية للبلاد العربية وإلى وقت قريب من ذلك الحين ، نادراً ما كانت تتردد في كتب ووثائق ذلك العهد ، بل كانت التسمية الشائعة لهم هي كلمة « مسلمين » أو « مسيحيين » بحسب المناطق التي يشكلون فيها الاكثية ، أما كلمة عرب فلم تكن تطلق إلا على بدو الصحراء أو ساكني الأرياف ، وكان مجموع السكان المسلمين من عرب وأتراك ، يعتبرون إخواناً في الدين إذ كانوا مسلمين قبل أن يكونوا أتراكاً أو عرباً^(٣) . أما الوعي القومي العربي فقد كان نموه بطيئاً بحيث تأخر ظهوره بوضوح حتى أوائل القرن العشرين ، وفي خلال هذه المدة « لم ينبض بالحياة سوى مرتين أولاهما عندما أخذت جمعية بيروت السرية على عاتقها محاولة إيقاظه للمرة الثانية حينما أحدث الكواكبي بعض الهيجان . وفيما بين

Z. Zeine — op. cit., P. 68.

(١) انفرط عقد هذه الجمعية لما اطلع عبد الحميد على مناشيرها ولاحق الاحرار من اعضائها فهربوا الى مصر واتهم مدحت باشا بانه قد شجعها واشتبته بعلاقته بها .
Z. Zeine — op. cit., P. 36.
(٢)

الفترتين كان الوعي شبه نائم بسبب استبداد عبد الحميد وثقل كابوس حكمه^(١) يستيقظ آونة ويرقد أخرى .

عبد الحميد والسياسة المركزية

استلم عبد الحميد الحكم على أساس الشورى ونشر الدستور ودعوة مجلس المبعوثان وحكم الولايات على أساس توسيع المأذونية بموجب المادة ١٠٨ من الدستور ، وهي نوع من اللامركزية المنقوصة . وقد قام دستور عام ١٨٧٦ على أساس دمج الأجناس والطوائف في بوتقة واحدة^(٢) ، وكان امتداداً ونتيجة طبيعية لمشاريع التنظيمات التي سارت عليها الدولة في القرن التاسع عشر^(٣) ، حين انتشرت روح الإصلاح بين فئة من رجال الدولة على عهد السلطانين عبد الحميد وعبد العزيز ، وكان أعظمهم شأنًا وأطولهم باعاً الوزراء المصلحون رشيد وعالي وفؤاد ومدحت ، فنظموا القوانين الخاصة لكل فرع من فروع الإدارة والقضاء ، وأهمها مجلة الأحكام العدلية وقانون الاراضي ، وقانون الطابو ، وقانون الجزاء ، وقانون التجارة ، وقانون التابعة العثمانية ، وقانون ترتيب المحاكم الشرعية ، والمحاكم النظامية ، والمحاكم التجارية ، وأنظمة الإدارة الملكية ، وقانون الولايات ، ونظام شورى الدولة ، ونظام المعارف ، ونظام المطبوعات ، وبمجموع هذه القوانين والأنظمة هو الذي كان معروفًا باسم الدستور أو باسم التنظيمات^(٤) . غير أن نظام الحكم كان لا يزال مطلقاً ، إرادة السلطان فوق كل إرادة ، إلى أن

(١) جورج انطونيوس — بقطة العرب ص ١٠٤

(٢) المصدر السابق — ص ١٠٨

(٣) Paul Fesh — Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid, P. 188.

(٤) سليمان البستاني — عبرة وذكرى ص ١٣

تمكن فريق من الأحرار بزعامه مدحت باشا من ترويج فكرة الحكم الدستوري، وانتصر الإصلاحيون وأتوا بعبء الحميد، بعد خلع عبدالعزيز لفساد حكمه، ومراد الخامس لمرضه العصبي؛ لكن الامر بالحياة الدستورية لم يطل لان عبد الحميد لم يعلن الدستور بدافع من الإخلاص العميق له فسرعان ماضق ذرعاً بالحياة النيابية والنواب، وكانت المعارضة في مجلس المبعوثان، وقد تزعمها فريق من النواب أكثرهم من العرب^(١) إلى جانب فريق من النواب الاتراك بزعامه النائب بكيشهرلى زاده أحمد أفندي، وفريق آخر من النواب الارمن المبعوثين عن بيروت وحلب، شديدة الوطأة على عبد الحميد. غير أن معارضة النواب العرب لم تكن مبنية على أساس الدفاع عن حقوق العرب، ذلك أنه لم يكن قد ظهر، بعد إلى الوجود ما يسمى بالقضية العربية، بل كانت معارضتهم دفاعاً عن مصلحة الدولة العثمانية، خاصة حينما تأزمت الاحوال فيها نتيجة الحرب التي دارت في تلك الآونة بينها وبين الدولة الروسية وتنازلت انهمزات الجيش العثماني أمام الجيش الروسي^(٢). والذي أخرج عبد الحميد من المعارضة أنها لم تقتصر على انتقاد الحكومة والوزارة بل تعدتها إلى مهاجمة السلطان نفسه.

ففي إحدى الجلسات عندما اجتمع أعضاء المجلس للرد على خطاب العرش «اتفق رأيهم لا على مسؤولية الوزراء وعدم أهليتهم وكفايتهم في الأمور السياسية والعسكرية وحسب، بل تعدى إتهامهم أيضاً إلى السلطان نفسه وما يحيط به من أشخاص، وقام أحد النواب واقترح صيغة آراء النواب معبرة تمام التعبير عن شعورهم فقبلوها وكانت كالآتي: «أن عدم الكفاية وعدم الأهلية التي يتصف بها القائمون على آلة الحكم لما يوجب اللوم والتقييح. فلو أن هؤلاء سيروا

(١) نافع أفندي الجابري نائب حلب، يوسف ضيا بك الخالدي نائب القدس، خليل أفندي غانم نائب بيروت، نيقولاكي نوفل نائب طرابلس الشام.
(٢) عثمان نوري - عبد الحميد ودور سلطنتي ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١

الأمور الدبلوماسية والعسكرية بشكل أنسب لما أصاب الدولة ما أصابها من الكوارث»، وعندما طرحت هذه الصيغة على التصويت نالت ٥١ صوتاً ضد ٣٧ صوتاً^(١). وسرعان ما كان لهذا الهجوم أثره فادى إلى إستقالة قائد المدفعية الذي كان الهجوم مركزاً عليه فتبعه الصدر الأعظم بالاستقالة^(٢).

ويكفي برهاناً على عظم تأثير المعارضة في مجلس المبعوثان ونشاط العنصر العربي فيها أن خطاب أحد النواب العرب، يوسف ضيا بك الخالدي نائب القدس، في مجلس المبعوثان هو الذي دفع بعبء الحميد إلى تعطيل المجلس إلى أجل غير مسمى، ذلك أن المعارضة كانت قد اتخذت قرارات هامية أولها يقضى بطالب محاسبة الصدر الأعظم السابق محمود نديم باشا مع قادة الجيوش الذين قصروا في واجباتهم الحربية، وجعل جلسات ديوان الحرب علانية، والثاني يقضى بوجاء المجلس أن يعطى رأيه فيما يتعلق بخطر الصدر الأعظم أدهم باشا وأربعة من وزرائه على سلامة الحكم. فما أن سمع عبد الحميد بذلك حتى بادى إلى إجراء تعديلات هامة في الوزارة، وألغى منصب الصدارة العظمى، واستبدلها بمنصب رئيس للوزراء، تمشياً مع الحكم الدستوري؛ غير أن خطوته هذه كانت مخالفة للدستور، الذي ينص على أن السلطان يفوض مسند الصدارة والمشىخة الإسلامية إلى الذوات الذين يثق بهم، فلم يسكت النائب العربي يوسف ضيا بك الخالدي عن هذه المخالفة الدستورية، بداعى أن كل تعديل في مواد الدستور يجب أن يتم عن طريق المجلس، ونهض وألقى خطاباً شديداً، أتهم فيه القوة الإجرائية بأنها حاولت أن تظهر حسن نيتها بمخالفة دستورية صريحة، والورقة التي أخذ يقرأ منها كانت تقريراً مرفوعاً من ١٦ نائباً، بينهم فيه مخالفة القوة الإجرائية صراحة للمواد ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١١٥، ١٦١ من الدستور^(٣).

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٨
Paul Fesh — Ibid, P. 312.

(٢)

(٣) عثمان نوري - المصدر السابق ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٤٣

عندئذ لجأ عبد الحميد إلى حل المجلس إلى أجل غير مسمى وأصدر أمره بنفي عشرة من نواب المعارضة حالا خارج الآستانة وهم: رئيس المعارضة يكيش، زاده أحمد أفندي ، وبدران أفندي وخليل غانم أفندي نائباً ببيروت ، ومانوق أفندي ، ونافع أفندي الجابري نائباً حلب ، ويوسف ضيا بك الخالدي نائب القدس وأربعة نواب آخرون من الأتراك .

بعد أن علق عبد الحميد أحكام الدستور فرض على شعبه بالتدريج حكماً فريداً مستبداً ليس له مثيل ، وكانت جميع العناصر والطوائف سواسية كأسنان المشط في التعرض لاستبداده وطغيانه^(١) . أما العرب بصورة خاصة فقد اتخذ معهم أساليب كثيرة في تنوعها ، فيها من التهيب ، وفيها من محاولة السيطرة عليهم وتشديد قبضته على أعناقهم بطريقة تجمع البراعة والشدّة إلى المكر والدهاء مع محاولة الإرضاء ، ولم تخل من الريب والشبهات وعدم الثقة في كثير من الأحيان ، بل أن عدم الثقة قد زادت بالعرب أثر ظهور مناشير جمعية بيروت السرية في زمن ولاية مدحت باشا على سوريا ، فقد أقلقه شعور الاستياء الذي لمسه فيهم فبدأ يشدد رقابته على بلادهم وفرض عليهم مركزية ضيقة تمكن لقبضته الحديدية أن تسيطر على بلادهم فصار في سياسة ربط البلاد العربية بشبكة من الأسلاك البرقية واسعة النطاق ثم عززها بالخطوط الحديدية كي يتمكن من دفع الجند من أهون السبل وأقصر الوقت إلى تلك الولايات لتقمع ما قد يقع فيها من ثورات وانتفاضات^(٢) .

لقد درجت سياسة عبد الحميد من أجل تأمين سيطرته وفرض مركزية حكمه على الأطراف ، أن يضرب القوميات والطوائف بعضها ببعض وأن يستخدم هذا العنصر ضد ذاك ، فيقمع ثورة الألبان بالجنود العرب ، وبهم

(١) المصدر السابق ، ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٦

(٢) حسين ليبب - المسألة الشرقية ص ٨٥

(٣)

Z. Zeine — op. cit., P. 54.

يرغم الأكراد على الخضوع ، وبالأكراد يذبح الأرمن ، وبهؤلاء يقضى على ثورات العرب ، كما اتبع نفس السياسة في ضرب العرب بعضهم ببعض ، إذ كان يؤيد فئة ضد أخرى ، كما فعل في الصراع بين عبد العزيز بن الرشيد أمير حائل وعبد العزيز بن السعود أمير نجد ، فكان عبد الحميد يقوى الأول على الثاني ، ويمده بالجيوش ، والقادة العسكريين لكسر شوكة ابن السعود الذي أخذ يكيّل ضربات واحدة تلو أخرى لحصمه ، حتى تمكن في النهاية من الانتصار عليهما ، واحتلال الأراضي التي يشغلها ابن الرشيد ، إلى أن كانت الموقعة الأخيرة عام ١٩٠٦ ، إذ دارت معركة طاحنة بين الأميرين قتل فيها بن الرشيد واحتل خصمه بلاده^(١) ، عدا منطقة حائل .

كان عبد الحميد يقدر أهمية البلاد العربية ويدرك أن اليوم الذي ينفصل فيه العرب عن سلطنته ، وعددهم يقارب العشرة ملايين ، سيكون نذيراً بانتهيار الامبراطورية ، لأنهم يشكلون أساس دعائمها ، ذلك أن بلادهم من أغنى المناطق العثمانية ، فهي تمد خزينة الدولة بالتسليم الوفير من الموارد أو ما يقدر بثلاث وإردات الميزانية^(٢) ، كما تمدّها بالعدد الأكبر من الرجال لجيشها ، وفيها من أملاك الأوقاف أكثر من أي مكان آخر ، ومعظم أملاك السلطان الخاصة هي في الولايات العربية^(٣) ، فكان إلى جانب تشديد المراقبة عليهم ، ومنعهم من الاتصال بعرب الخارج ، وخاصة مصر ، ونفى من يخشى نشاطه وخطره من وجهائهم ، أو استداعائه إلى الآستانة كي يبقى تحت مراقبته ، أو تعيينه في بعض الوظائف الشرفية ، لا يتروا عن منح المكافآت أو المساعدات لمدارسهم ومؤسساتهم الخيرية ، ويبدل المال لإصلاح وزخرفة مساجدهم في مكة والمدينة وبيت المقدس^(٤) .

(١) سليمان فيضي - في غمرة النضال ص ٣٥ - ٤١

(٢) Victor Bérard — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, P. 57.

Eugène Jung — Ibid, P. 15-16.

(٣)

(٤) جورج انطونيوس - المصدر السابق ، ص ٦٩

وبالاختصار كان يسلك سبيل الحكمة وكل ما يستطيع من مداراة تجاههم ولا ياجأ إلى القوة والعنف إلا حينما لا يمدى اليدين والمداراة، لئلا تنفجر العواطف القومية بينهم^(١).

على أن فكرة الجامعة الإسلامية هي أهم الأساليب التي حاول عبد الحميد أن يستقطب بها نفوس العرب خاصة والمسلمين عامة. وقد رمى من وراء تمسكه بها إلى أهداف عديدة، ذلك أن هذه السياسة توطن موقفه الداخلي ضد الأحرار المعارضين لحكمه، كما تعزز موقفه الخارجي وتكسبه بولاء المسلمين في جميع أنحاء العالم، بصفته خليفة لهم، وبها يستطيع أن يهدد نفوذ الدول الأجنبية في مستعمراتها التي يسكنها عشرات الملايين من المسلمين^(٢). وفي الحقيقة شعر الأوروبيون بخطر هذه السياسة على نفوذهم، وانبرى رجال لهم شأن في تاريخ الاستعمار كالسيرو هانوتو واللورد كرومر واللورد غراي إلى مهاجمة الجامعة الإسلامية واعتبارها بؤرة للتعصب الديني، وأن ليس القصد منها سوى تحدى قوات الدول المسيحية، ودعوا الأمم الأوروبية إلى مراقبتها مراقبة دقيقة والحذر منها^(٣). فرد عليهم بعض أقطاب العرب والترك يدافعون عن الجامعة الإسلامية وينفون عنها صفة التعصب الديني، بل أن رد الأستاذ محمد عبده على اللورد كرومر تضمن دفاعاً عن السلطان عبد الحميد نفسه إذ وصف دولته بأنها أكبر دول الإسلام وأن سلطانها أنخم سلاطينهم^(٤). كما كتب البرنس صباح الدين كتاباً إلى اللورد غراي ردّاً على خطابه في مجلس العموم البريطاني وقوله إن الجامعة الإسلامية ليست إلا بؤرة للتعصب الديني، وجهه إليه على صفحات جريدة

(١) André Mandelstone — La Turquie, P. 8.

(٢) Halide Edib — Conflict of East and West in Turkey, P. 79.

Paul Imbert — Ibid, P. 94.

(٣) المنار - مجلد ١٠، ج ٣، ص ٢١٥، من خطاب اللورد كرومر

(٤) المصدر السابق - ص ٢٠٨ - من رد الأستاذ محمد عبده على هانوتو وكرومر

التامس (١٣ آب، أغسطس عام ١٩٠٦)، بين له فيه أن الجامعة الإسلامية ليست أسطورة من الأساطير، بل تسمى باللغة الاجتماعية رد فعل الشرق ضد أعمال الغرب، هذه الأعمال التي لم تكن، على الدوام، تحمل الطابع السلبى. وقد فضح البرنس استغلال عبد الحميد لهذه الفكرة، وأن حكومته - إزاء ما تراه من تحرر الشيعة التركية، واندفاعها نحو الإصلاح والمدنية الغربية بقدّم ثابتة، لما شرعت بالوقوف في وجه حركة الإصلاح، اضطرت للتسربل بجلباب الدين في محاولة عليها تنقذ صرح الاستبداد الذي أصبحت دعائمه تهتز وتترنح، وأن ليس إتجاهها هذا إلا حقداً على الحركة التحررية، لا إخلاصاً منها وعطفاً على فكرة الجامعة الإسلامية، وأن الأمبراطورية العثمانية التي تحوى بين رعاياها عدداً لا يستهان به من أتباع الديانات الأخرى ينبغي أن تكون إدارتها حيادية عادلة وعلمانية دستورية، وأن لا تضحي بعلاقتها مع الدول العظمى على مذهب الجامعة الإسلامية^(١).

في الحقيقة أراد عبد الحميد - وقد شعر بموجة الشعور الديني التي كانت تحتاج أرجاء العالم الإسلامى في أواخر القرن التاسع عشر، كرد فعل للحركة الاستعمارية الأوروبية الطاغية، وقد أذكى نار هذا الشعور أئمة أفاضل من العلماء أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده والشيخ مصطفى الغلايينى ورشيد رضا وغيرهم - أراد إستغلال هذا الشعور في سبيل توطيد سيطرته في الداخل وتعزيز مكانته الدولية في الخارج، فقام ببرهن على تعلقه بهذه الفكرة وإخلاصه لها، وأخذ يستميل الشخصيات الدينية، ووجهاء العالم الإسلامى إليه، ويعتقد عليهم من نعمه ونياشينه^(٢) وأنشأ مدرسة خاصة لتخريج الدعاة ونشرهم في مختلف أنحاء العالم الإسلامى لترويج

Paul Fesh — Ibid, P. 400-404.

(١)

(٢) الهلال - مجلد ١٧، عدد ١٠، ص ٥٧٦، وايضا لوثروب ستودارد - حاضر العالم

الإسلامى ص ٣٠٩

الدعاية ، لهذه الفكرة وله كمثال وراع لها ، كما تفتق ذهنه عن مشروع مسكة حديد الحجاز ووصلها بسكة حديد بغداد (١) ، التي كانت قيد التأسيس ، لتيسير السفر إلى الحج وخدمة المسلمين . وقد رمى من وراء هذا المشروع إلى أغراض مختلفة كلها تخدم نفوذه ومكانته في العالم الإسلامي وبين العرب وتعزز سياسته المركزية الضيقة ، وحكمه الفردي ، منها ما هو ديني وما هو عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي . فهو أولا يسهل الحج بتقصير مدة الرحلة ويجعله في متناول الجميع فيزيد الاختلاط والتعارف والتآلف بين المسلمين ، ويؤمن نقل الجند بسرعة لقمع الثورات ، وللدفاع عن أطراف المملكة ، ويساعد على التبادل التجاري وعلى نقل الأفكار وانتشارها وعلى تنمية الحياة الزراعية على طول خط سيره ، وعلى توطيد سلطة الخليفة والقضاء على دسائس الإنجليز ومؤامراتهم في البحر الأحمر والجزيرة العربية (٢) .

غير أن هذا الاتجاه إلى بناء السكك الحديدية في طرفي بلاد العرب ، حيث عيش نفوذ الدول وإنجلترا خاصة ، هذا الاتجاه الذي جاء مع مستهل القرن العشرين ، أيقظ في نفس الدول الأوروبية شعور الاستياء التام وعلى

(١) شرع بإنشاء سكة حديد الحجاز عام ١٩٠٠ ابتداء من قرية المزريب في منطقة حوران جنوبى دمشق ، لأن بين دمشق والمزريب سكة حديد للفرنسيين اخذوا امتيازها سنة ١٨٩٣ وباشروا باستثمارها عام ١٨٩٤ ولم يكن عبد الحميد قد فكر في خطه المقدس بعد ، وكان من شروط امتيازها ان لا ينشأ خط مواز لها الى درعا ، لذلك قرر الرأى على الاستفادة من هذه السكة لنقل الحجاج من دمشق الى المزريب ومن هناك يتمون رحلتهم الى الحجاز على الخط الجديد . غير ان المنافسة سرعان ما قامت بين ادارتي الخطين العثماني والافرنسي فصمم عبد الحميد على وصل المزريب بدمشق فاحتجت الشركة الافرنسية على ذلك مخالفته شروط امتيازها ، عندئذ تم اتفاق بين الجانبين لقاء منح الشركة المذكورة امتياز انشاء خط من دمشق الى حلب في شباط ١٩٠٥ « محمد كردى على - خطط الشام » ج ٥ ص ١٨٩ «

(٢) Victor Bérard — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, P. 72.

وايضا - الدكتور محمد عبد الله ماضى - النهضة الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ، ص

رأسها الحكومة الإنجليزية ، إذ رأت وراء هذه السياسة شبح الأخطبوط الألماني الذي لم تتورع الدول الأوروبية عن القول أن الجامعة الإسلامية كانت مطية له (١) ، والذي بدأ يطل برأسه ، ويظهر كأخطر منافس للحكومة الإنجليزية في ميدان الاستعمار وأكبر خطر على مصالحها في البلاد العربية .

بدأت ألمانيا ، بعد حرب السبعين ، تسير في سبيل نهضة شاملة وأخذت صناعاتها وتجارتها تنمو نمواً هائلاً وزاد إنتاجها من الأسلحة والمكينات والمنسوجات زيادة كبيرة بحيث طغت كثيراً على حاجة الإستهلاك المحلي ، ووجب عليها أن تفتش عن أسواق تصريف لها ، ومن جهة ثانية زاد عدد نفوس أبنائها زيادة عظيمة بلغت نسبتها أكثر من (٨٠٠) ألف نسمة سنوياً ، منذ نشوب حرب السبعين (٢) ، وتكدست رؤوس الأموال وتضخمت تضخماً أوجب البحث عن وسائل لتوظيفها خارج الأراضي الألمانية (٣) ، لذلك بدأت أفكار ساستها تتجه نحو أراض جديدة ، عليها تجد فيها ما يساعد على حل هذه المعضلات . لكنها عندما ولجت هذا الباب ، باب الاستعمار ، وجدت أن الدول الاستعمارية العريقة وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا قد سبقتها إلى احتكار جميع الممتلكات الصالحة للاستعمار (٤) فوجهت أنظارها إلى تركيا واتبع الأمبراطور الألماني في سلوكه مع تركيا خطة جديدة ، ميزتها أنها لا تستدعي منه تكاليف حملة مسلحة ، وفي الوقت نفسه لا تلبى معارضة مكشوفة من قبل أية دولة أوروبية ، ذلك أن ألمانيا ،

(١) René Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 388.

(٢) عبد الفتاح ابراهيم - على طريق الهند ص ٨٥ ، ومحمد طاهر العمري الموصلي تاريخ مقدرات العراق السياسية ص ٢٣

(٣) Eugène Jung — Ibid, P. 213.

راجع ايضاً كتاب : بيرونوفن - تاريخ القرن العشرين - تعريب الدكتور نور الدين حاطوم ،

ص ١٠ - ١٣

(٤) عبد الفتاح ابراهيم - على طريق الهند ، ص ٨٥

لما رأت استحالة القيام بأعمال عسكرية، فضلت عليها سياسة التغلغل السلمي للمأمون النتائج، وقد كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى ميل عبد الحميد نحو الألمان، الذين لم يظهروا نحوه من العداء ما أظهره الإنجليز والدول الأخرى في قضايا الأرمن، ومكدونيا^(١)، وخاصة بعد أن اضطرتة إنجلترا على التنازل لها عن جزيرة قبرص أثر انعقاد مؤتمر برلين. وهكذا وافق السلطان نهائياً، في عام ١٩٠٣، على منح الألمان إمتياز مد سكة حديد بغداد، فوقفت إنجلترا وفرنسا وروسيا من هذا الإجراء موقفاً سلبياً وبدأت تحارب تنفيذ المشروع فنشبت أزمات حادة بين السلطنة العثمانية والإنجليز حول مد سكة حديد بغداد والحجاز، أهمها وأجدرها بالذكر أزمته الكويت وطابا X.

أزمة الكويت .

أما أزمة الكويت فإن إنجلترا، وقد خشيت من سيطرة الألمان على وادي الرافدين والخليج الفارسي، ومن القضاء على نفوذها العريق في هذه المنطقة، وخافت أن يفلت من يديها زمام طريق الهند بسبب مد الألمان لسكة حديد بغداد، بادرت إلى عقد معاهدات مع شيوخ ساحل الخليج الفارسي العربي وخاصة مع أمير الكويت مبارك الصباح الذي كانت معاهدتها معه في سنة ١٨٩٩ سرية وقد تعهد فيها « بأن لا يؤجر أو يتنازل بأي صورة عن أي جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية »^(٢)، وأما الذي هدفت إليه من هذه الخطوة فهو أن تقف مانعا دون وصول سكة حديد بغداد حتى الخليج الفارسي. وفي الحقيقة لما جاء « ستمرش » قنصل ألمانيا في الأستانة على رأس وفد، في عام ١٩٠٠، إلى الكويت وحاول

Paul Imbert — Ibid, P. 251.

(١)

والمقتطف - مجلد ٣٥، عدد ١، ص ٦٦٨ من مقال للاستاذ فميري

(٢) الدكتور صلاح العقاد - الاستعمار في الخليج الفارسي ص ١٧٥

شراء أرض في مينائها واستئجار عشرين ميلاً مربعاً من الأرض حولها، لإقامة محطة للسكة الحديد في رأس الكاظمية^(١)، أي أمير الكويت استقبله ورفض طلبه تنفيذاً للاتفاقية المعقودة بينه وبين الإنجليز. لكن السلطان عبد الحميد ومن ورائه قوة الدفع الألمانية، لم يغفر للأمير هذا السلوك فأوعز إلى والي بغداد بإرسال قوة عسكرية عثمانية تحملها سفينة حربية إلى ميناء الكويت لاحتلال المدينة (١٩٠١)، غير أن الحكومة الإنجليزية كانت لها بالمرصاد وسرعان ماظهر طراد إنجليزي ومنع إزال الجنوك الترك منها^(٢) كما تدخل الإنجليز ثانية عندما حاول السلطان دعوة أمير الكويت إلى الأستانة لاحتجازه فيها، ومنعوا تنفيذ هذا الأمر، فما كان من السلطان إلا أن حرض أمير حائل على مهاجمة مدينة الكويت ولم تسلم المدينة من السلب والنهب إلا بتدخل الإنجليز. ولما ظهر للألمانيا وتركيا صعوبة إخضاع أمير الكويت لرغبتها، وجعل مدينته منتهى الخط الحديدي، حورتا الخط ف جعلت نهاية الخط في رأس هور عبدالله، لكن الشيخ مبارك الصباح ادعى ملكيته على جميع الأراضي الواقعة شمال الكويت إلى أبعد من هور عبدالله بعشرين ميلاً^(٣)، بما فيها الكاظمية وفيلقة وجزيرة بويان؛ فسارع السلطان إلى إرسال طاوور من الجند أقام هناك نقطة عسكرية، فلم يسع الإنجليز إلا الاحتجاج، وأرسلوا قطعاً من أسطولهم إلى الخليج، وبدأوا يسلاحون الأمير مبارك الصباح الذي أخذ يستعد للحرب، فاضطر السلطان إلى الرضوخ في هذه المرة أيضاً واعترف بتبعية الكاظمية وفيلقه وبويان للأمير الكويت^(٤).

(١) محمد طاهر العمري - المصدر السابق ص ٤٠ - ٤١
(٢) André Cheradame — Le Chemin de fer de Baghdad, P. 236-237.

(٣) محمد طاهر العمري - المصدر السابق، ص ٤١
(٤) René Pinon — Ibid, P. 393.

كانت دول إنجلترا وفرنسا متفقة على مناهضة مشروع سكة حديد بغداد لأنه يهدد مصالحهما في الشرق. على أنه وإن كان قد بدا من فرنسا بعض التساهل في بادئ الأمر^(١)، إلا أنها عادت إلى الاتفاق مع زميلاتها في محاربتته، ولم يمنع هذا الاتفاق من أن يكون ثمة تناقض في أهداف كل من الدول الثلاث تجاه المشروع، فبينما كانت غاية إنجلترا أن تؤمن لنفسها الحصول على امتياز مد وصلة للخط المذكور من بغداد إلى الكويت^(٢)، لم تكن فرنسا لتريد وجهة نظرها هذه، التي لا تكفل، في نظرها، إتفاق الدول حول الموضوع، وأن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالتوفيق بين حقوق ومصالح الجميع هي جعل الخط دولي الصفة^(٣) وقد عبرت فرنسا عن وجهة نظرها ونظر زميلاتها روسيا في مذكرة أرسلها سفير فرنسا في الأستانة إلى وزارة الخارجية الفرنسية قال فيها أنه رداً على سؤال من السلطان عن سبب رفض فرنسا المساهمة في تمويل سكة حديد بغداد أجاب أن فرنسا ترحب بالمشروع، لكنه يستحيل عليها المساهمة فيه ما لم يصبح لها وضع مساوٍ مساواة مطلقة لوضع غيرها فيه، وأن فرنسا لا تتأخر عن المساهمة في مالية المشروع^(٤) فيما إذا روعيت مصالحها ومصالح روسيا وإنجلترا بحيث تنال كل منها حصة عادلة منه، وأن الفرنسيين لا يستطيعون أن يفترقوا عن الروس والإنجليز، ولا يمكن بناء خط بأموال الفرنسيين وغيرهم، ويبقى تحت إدارة الألمان الصرفة، ولا يظهر فيه الآخرون إلا بدور ثانوي، بل يجب أن تكون المساهمة في العمل والإدارة والنفوذ على قدم المساواة بين الجميع^(٥).

D. D. R. — 2ème Série, Vol. IX, No. 191.

(١)

André Cheradame — Ibid, P. 268.

(٢)

(٣) مذكرة سرية من الحكومة البريطانية إلى سفير فرنسا وروسيا
D. D. F. — 2ème Série, Vol. IX, No. 12.

(٥) ذلك أن ألمانيا كانت منهكة في مشاريع داخلية لا تستطيع مالياتها، بموارده الخاصة إنجازها مع إنجاز بناء الخط في مدى الثماني سنوات المحددة له وكانت بحاجة إلى مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في تمويله

D. D. F. — Ibid, docum. No. 156 du 30-8-1907.

(٤)

André Cheradame — Ibid, P. 267-268.

بقيت المسألة معلومة طيلة عهد عبد الحميد وإلى أن استلم الاتحاديون الحكم بعد انقلاب ١٩٠٨، وكان الإنجليز وحلفاؤهم يتحينون كل فرصة لاثارة مشكلة الخط، وقد جاءت الفرصة المرتقبة عندما رأت الدولة العثمانية أن الأفضل لها أن تسوى مشاكلها الثانوية مع بريطانيا والدول العظمى، بعد تأزم مشاكلها في البلقان، وخوضها الحرب ضد دوله، فبدأت المفاوضات بين تركيا والحكومة الإنجليزية في مؤتمر لندن سنة ١٩١٢ وانتهت إلى اتفاقية ٢٩ تموز (يولية) ١٩١٣ التي اعترفت فيها الدولة باستقلال الكويت الإداري وبالكشف عن التدخل في شؤونها، بما في ذلك وراثتها الإمارة، وعن كل عمل إداري كالاحتلال والأعمال العسكرية في جميع الأراضي العائدة للإمارة كما تضمنت إقرارها بشرعية المعاهدة الإنجليزية الكويتية المؤرخة ٢٣ كانون ثاني يناير ١٨٩٩، وتخلت عن كل مدعياتها في جزيرة قطر والبحرين، أما فيما يتعلق بمد وصلة سكة حديد بغداد - البصرة فقد جاء فيها ما يلي: «في حالة إتفاق الدولة العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة على تمديد خط حديد بغداد - البصرة، حتى الكويت أو إلى أي حد آخر ضمن المنطقة المستقلة، تتفق الحكومتان على التدابير التي يجب اتخاذها فيما يختص بحماية هذا الخط والمحطات التي تقام عليه، وإقامة الدوائر الجركية ومستودعات البضائع أو أية مؤسسات أخرى لها علاقة به»^(١)، غير أن هذه الاتفاقية لم توقع لاستمرار الخلاف حول تمديد الخط، حسبما جاء في الفقرة السابقة وأعيدت المفاوضات في أوائل عام ١٩١٤، وفي ٩ مارس ١٩١٤ وقعت الاتفاقية مع التعديل الآتي بالنسبة للخط الحديدي:

تمنح إحدى الشركات الإنجليزية امتياز الوصلة الممتدة ما بين البصرة حتى

J. C. Hurewitz — Diplomacy in the Near and Middle East, (١)
a Documentary Record, Vol. I, document No. 108.

ميناء الكريت^(١). كما عقدت إنجلترا مع ألمانيا إتفاقية بتاريخ ١٥ يونية، حزيران ١٩١٤ اتحدت إنجلترا فيها بأن لاتتخذ أو تشجع أية محاولات تحول دون مد السكة الحديدية أو صيانتها أو مساهمة رؤوس الأموال، مهما كان مصدرها، في تمويلها، وصرحت الحكومة في المادة الثانية من الاتفاقية بأنها سوف تضمن قبول عضوين انجليزين تعتمدهما الحكومة الانجليزية كممثلين لحملة الأسهم البريطانيين في مجلس إدارة شركة السكة^(٢). كما اتفقت فرنسا وألمانيا بموجب معاهدة عقدت بين الطرفين في ١٥ فبراير ١٩١٤ على إلتقاء سكة حديد بغداد بسكة حديد شام — حماه وتمديداتها في حلب وامتدادهما إلى البحر، حتى الاسكندرونة بالنسبة لسكة حديد بغداد وحتى طرابلس الشام بالنسبة لسكة حديد شام — حماه وتمديداتها. لكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ جميع ما ورد في هذه الاتفاقيات^(٣).

أزمة طابا:

أما بشأن الخط الحجازي فقد نشبت الأزمة بين الدولة العثمانية والحكومة الانجليزية، متمثلة في سلطة معتمدها في مصر اللورد كرومر، حول قضية طابا، ذلك أن الدولة العثمانية، حينما اقترت بناء الخط من نقطة تحاذي خليج العقبة، في عام ١٩٠٦، وقد رسم بحيث يتفرع من الخط الرئيسي خط فرعي يمتد من معان حتى الخليج المذكور، كي يستقبل حجاج مصر وشمال أفريقيا والمغرب العربي^(٤)، قد حرصت على فرض رقابة شديدة حول هذه المنطقة باحتلال موقع طابا في رأس الخليج، كي تأمن غائلة خطر انجليزي مصري محتمل في المستقبل على الخط، لأن الدولة العثمانية لا تريد أن تكون

سواحل الميناء في يد إدارتين مختلفتين مصرية وعثمانية^(١). الحقيقة أن السلطان العثماني أراد بهذه الحركة أن يبعد خطر الانجليز عن الخط الحجازي بفرض تعديل على الحدود المصرية — العثمانية في شبه جزيرة سيناء، بحيث يكون خط الحدود الجديد هو الذي يمتد من العريش إلى السويس بدلا من رفع إلى العقبة، على أن يترك لمصر القسم الجنوبي من شبه جزيرة سيناء اعتباراً من خط يمتد من جنوب طابا إلى جنوب السويس^(٢) وبناء على ذلك نقلت الحكومة العثمانية عمودي الحدود من رفع إلى العريش نحو الغرب بحيث تكون المساحة التي تلحقها الدولة العثمانية من شبه جزيرة سيناء عبارة عن مثلث ضلعاها خط رفع — العقبة، والعريش — السويس وقاعدته خط طابا — السويس، وقد ادعت حكومة الأستانة أن شبه جزيرة سيناء برمتها تابعة للأراضي الحجازية مباشرة وأن تركها للحكومة المصرية لم يكن إلا لضرورة حراسة محمل الحج، الذي كان يذهب من مصر بطريق البر، ماراً بطور سيناء والعقبة ومداين صالح، فلما أصبح المحمل المصري يسلك الطريق البحري من السويس، لم يبق لزوم لطريق البر، لذلك رأت الدولة أن تربط إدارته بولاية الحجاز^(٣).

لم يكفد السلطان العثماني يحرك ساكنا في مسألة طابا حتى رأت الحكومة الانجليزية أن أصابع الألمان الخفية هي التي تحركه أيضا، وأنها تهدف من ذلك إلى الضغط على الدول التي أقحمت نفسها في قضية مراكش، وهي إنجلترا وفرنسا وأسبانيا، كي تعزز موقفها من هذه المسألة ويكون لها نصيب في الرأي عندما توضع أية تسوية لها^(٤). كما رأت الحكومة الانجليزية

(١) احمد شفيق باشا — مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، قسم ٢ ص ٨٢.
R. Pinon — Ibid, P. 370.

(٢)

(٣) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ص ٨١.
R. Pinon — Ibid, P. 388-389.

(٤)

و ا . د . موريل — حقيقة الحرب العالمية ص ١٤٣

(١) الدكتور صلاح العقاد — المصدر السابق، ص ١٧٨
J. C. Hurewitz — op. cit., document No. 113.

(٢)

Hurewitz — Ibid, docum. No. 110.

(٣) صلاح العقاد ص ١٧٨

R. Pinon — Ibid, P. 370.

(٤)

في أزمة طابا صدى من حوادث الكويت بين السلطان عبد الحميد وألمانيا وانجلترا. وأن الصلة بين الحادثين وثيقة من حيث كونهما من نتائج التغلغل الألماني في المنطقة، بينما لم تعر الحكومة الألمانية مسألة طابا أى اهتمام بصورة رسمية، وكما حسمت أزمة الكويت بما يتفق ورغبات إنجلترا حسمت بعدها أزمة طابا أيضا بمظاهرات عسكرية حينما أرسل الإنجليز إلى مياه طابا بالمدركة «ديانا» لمنع الجيش التركي من التوغل في سيناء ومنع الأتراك من احتلالها^(١) ولما تأزمت المسألة أكثر من ذلك أرسلت أسطولها إلى بيره للقيام بمظاهرة بحرية، ورفعت إلى الباب العالي إنذاراً تدعوه فيه إلى إجابة مطالبها في عشرة أيام وهي:

١ — إخلاء طابا.

٢ — عودة عساكر رفع إلى حدودهم.

٣ — إعادة عمودى رفع إلى مكانهما^(٢).

فلم يسع السلطان إلا الرضوخ أيضا وسحب جنوده من طابا والعريش والعودة إلى الحدود القديمة.

إن مسألة مد سكة حديد الحجاز كان حدثا هاما بالنسبة للعرب والمسلمين والدولة مما يدل على دهاء عبد الحميد في خلق هذه الفكرة، ولكن هل نال رضى الجميع وقبولهم له؟ — الحق أن الصحف العربية رحبت به وحبرت المقالات الطوال في الاشادة بنفعه وبيان أهميته^(٣)، وقد بذل عبد الحميد كل ما في وسعه لاختلاق الوسائل لتأمين تمويله، لأن هذا المشروع قام على أكتاف الأموال العثمانية من تبرعات وحسم نسب معينة من رواتب

(١) أحمد شفيق باشا — المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٨٩.

(٣)

V. Bérard — Ibid, P. 72.

الموظفين وإحداث طوابع جديدة باسمه، ورحب به العرب والمسلمون وتبرعوا له. إلا أنه كان أيضا مصدراً للقلق بين عرب الجزيرة وخاصة عرب الحجاز الذين لم تخدعهم هذه اللعبة ذات الواجهة الدينية، وعرفوا السر الكامن وراءها ورغبة السلطان في تشديد سيطرته على بلادهم. وهكذا فإن زهو عبد الحميد بنجاح المشروع وحركة الجامعة الإسلامية كان يظلمه خوفه الدائم من عرب الجزيرة^(١) لأن الخط الجديد كان ضربة قاضية على مصالح البدو القاطنين على طول امتداده، إذ كان من شأنه أن يحرم أصحاب الأبل مورداً من موارد رزقهم، ويحول دون مساهمتهم في نقل الحجاج، كما يمنع عنهم الاتاوات والهدايا التي كانوا يتلقونها سنوياً لقاء تركهم قوافل الحجاج تمر بسلام إلى الأراضي المقدسة^(٢). ولذلك ما أن اقتربت أعمال البناء في الخط من مشارف الحجاز، حتى بدأ البدو من العرب بأعمال العنف والسطو على معداته، وقد هاجموا المشير كاظم باشا، المدير العام للخط، وهزموه بعد أن قتلوا مائة من رجال حرسه بحيث اضطرت الحكومة العثمانية، إزاء هذه الأعمال، إلى إقامة أكثر من خمسة آلاف جندي نظامي لحراسة منشأته في المكان الذي يصل إليه العمل^(٣)، ومع ذلك نفذ المشروع وانتهى العمل فيه عام ١٩٠٨، عندما تم إيصاله إلى المدينة المنورة، وكان قد بدى فيه عام ١٩٠١^(٤).

نستخلص من كل ما تقدم أن سياسة عبد الحميد المركزية التي سار عليها في حكم الولايات العربية وغيرها قد كلفته الكثير من المتاعب الداخلية والخارجية وأثارت عليه نقمة قسم كبير من العرب، ونقمة الأتراك، وهذه

(١) محمد كرد على، المصدر السابق، ص ١٨٨، الدكتور الما وتلن — عبد الحميد ظل الله على الأرض، ص ١٧٨.

(٢) V. Bérard — Ibid, P. 182.

(٣) René Pinon — Ibid, P. 385-387.

(٤) الدكتور محمد عبد الله ماضى — النهضة الحديثة في جزيرة العرب، ج ١، ص ١١١، حسين ليبب — تاريخ المسألة الشرقية، ص ٨٨.

النقمة تجلت في الثورات العديدة التي ظهرت بين القبائل العربية ، وهي وإن كانت ذات طابع محلي محدود ، إلا أنها جاءت كرد فعل لتشديد قبضته على بلادهم ، مما ولد انفجاراً مراراً على حكمه المستبد ، وعلى مظالم الحكام والموظفين الترك الذين عاثوا فساداً في البلاد واستنزفوا أموال الشعب وظلموه ، فثار اليمن عام ١٩٠٤ وكانت حوران وجبل الدروز قد ثارتا في عام ١٧٩٦ ، وثار في الحجاز عشائر الخوازم والميمون والفضل وبنو حرب والهزيل كما ثارت في سوريا عشائر البدو بين غزة والحبرون والبحر الميت واسمها الطياحة والعزازمة والجهالين وغيرهم ورفضوا دفع الضرائب . وما يقيم الدليل على تنبه العرب وشعورهم بروابط صلة الرحم مع إخوانهم في الجزيرة العربية رفض بعض قطاعات الجيش في دمشق وأفرادها من العرب أن تحارب أشقاءها في الجزيرة ، هذا عدا انضمام عدد كبير من هذه القوات إلى بني جنسهم الثائرين ، وبكامل عدتهم وسلاحهم^(١) (١٩٠٥) .

لقد بالغ البعض في قولهم عن اعتماد عبد الحميد على العنصر العربي في بلاطه وإيثار العرب بمحبته واغداق النعم عليهم ، والحقيقة أنه اعتمد على فرقة مختارة من الجند العرب ضمها إلى حرسه الخاص الألباني ، واستخدم بعض الأفراد من العرب كعزة العابد وأبو الهدى الصيادي كمستشارين وحجاب والأخوين ملحه وشفيق باشا الكوراني والشيخ ظافر الطرابلسي وزراء ومديرين للأمن العام ، ولكن عبد الحميد كان يتبع سياسة تقضي بالاعتماد على كافة العناصر مثلما كان ظلمه واستبداده يشمل كافة العناصر ، ولم يكن ينظر إلى الفوارق الجنسية والمذهبية فكنت ترى في الوزارة العثمانية وفي البلاط والمجالس المختلفة أفراداً من الألبان والعرب والترك والأرمن والأغريق وغيرهم . وهذا دليل على أنه كان ينظر إلى الشعوب العثمانية بنظر واحد^(٢) .

R. Pinon — Ibid, P. 378 ; et Jung — Ibid, P. 19-20, 63.
Halide Edib — op. cit., P. 77.

(١)

(٢)

وأيضاً ، لم يكن من سياسة عبد الحميد ترويج فكرة القومية التركية بل عمل على خنق كل صوت يخوض في بحث الفكرة التركية والقومية التركية ، لا في مجال السياسة فقط ، بل في مجال الأدب أيضاً ، وقد منع الخوض في قضايا اللغة التركية ونشر البحوث المتعلقة بذلك^(١) فلم تكن مركزية عبد الحميد إذاً في صالح عنصر أو فئة معينة ، بل كانت ترمى إلى بسط حكمه الفردي وسيطرة الدولة بصفتها العثمانية الإسلامية مع بقاء اللغة التركية هي لغة الدولة الرسمية ، دون غيرها من اللغات ، وبقاء العنصر التركي هو العنصر المتغلب ، بالفعل والواقع على شؤون ووظائف الدولة ، دون مناداة بالعنصرية والتعصب العنصري ، وبسياسة التتريك جنساً ولغة ، كما كان الأمر فيما بعد في عهد الاتحاديين ، بل أن اللغة التركية كانت مفروضة ، دون ضجيج أو جلبة فقد كانت معرفة اللغة التركية شرطاً لتولي وظائف الدولة والترشيح إلى مقاعد مجلس النواب^(٢) ، كما نصت على ذلك المواد ٦٧ و١٨ من الدستور ولم يتخير الأمر في عهد عبد الحميد المطلق .

أن من يتبع تاريخ الإدارة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثاني إلى عهد جمعية الاتحاد والترقي وحكمها لا يسعه إلا أن يلاحظ ، خلال قرن من الزمان ، أن خط السير الذي سلكته هذه الإدارة هو واحد متصل في جوهره ، لا ينحرف ولا يتغير إلا في بعض الجزئيات الصغيرة ، هدفه دوماً مركزية الحكم وصهر العناصر في بوتقة واحدة ، أرادها عبد الحميد ومن أتى قبله عثمانية ذات مظهر إسلامي ، ركزوها على الناحية الإدارية ، وأرادها الاتحاديون قومية تركية وركزوها على الناحيتين : الإدارية والسياسية ، بمعنى أنهم أرادوا أن يحجروا كل ما يمت إلى خصائص الأجناس الأخرى وامتيازاتهم

T. T. T. Cemiyeti — Tarih, C. 111, S. 303.

(١)

P. Fesh — Ibid, P. 268.

(٢)

الدينية والطائفية ومؤسستهم بصلته (١) ، وسلكوا كلهم في سبيلها طريقاً واحداً هي سياسة الريبة والتوجس والدس والإغراء والمكر والدهاء ، حتى إذا فشلت هذه التدابير لجأوا إلى القمع والعنف وتسيير الحملات وإسالة الدماء .

كان عبد الحميد يقظاً يتدخل في كل الأمور لعدم ثقته بصنائعه ، لذلك فصل القيادة العسكرية في الولايات العربية عن السطة الإدارية (٢) ، خوفاً من أن يلجأ الولاة إلى الاستقلال وكي تبقى السلطان رقيباً على بعضهما على بعض (٣) ، وقد عانى شعبه من فرض سلطان المطلق وحكمه الفردي المستبد على مملكته المترامية ، فحاول كثير من مصلحي الأتراك إنفعاؤه بالعزوف عن هذه الخطة والأخذ بسياسة الإدارة اللامركزية فضلاً عن إعادة الحياة الدستورية ، لكن محاولاتهم هذه لم تكن لتلقى عناية منه . وكان رفض السلطان الاستجابة إلى توصيات مدحت ، عندما كان والياً على سوريا ، بوجوب الأخذ بالنظام اللامركزي لتكليف الإدارة في الولايات وفقاً لأحوال السكان وعاداتهم وتقاليدهم وحالتهم الاجتماعية ، سبباً في استقالته من ولاية سوريا (٤) .

وقد قدم اسماعيل كمال بك (٥) عام ١٨٩٢ اقتراحاً للسلطان أشار عليه فيه

(١) Nicolaidis — Une Année de Constitution, P. 51.

(٢) على طريف الاعظمى — مختصر تاريخ بغداد ص ٢٤٥

(٣) Ali Haidar Midhat — Midhat Pasha, 51.

(٤) صديق الدولوى — مدحت باشا ، ص ١٥٠ .

(٥) Memoirs of Ism. Kém., P. 208.

هو من زعماء الألبان شغل عدة مناصب كبرى في الدولة في عهد عبد الحميد وترأس حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاديين في عهد هؤلاء ، بعد الانقلاب الدستوري .

أن يتبع نظام الدويلات الفدرالية في حكم الأمبراطورية العثمانية ، كما وضع أحمد وفيق باشا ، الرئيس السابق لمجلس نواب ١٨٧٧ ، عندما كلفه عبد الحميد سنة ١٨٨٢ باستلام الصدارة العظمى أثر ثورة قامت بها فرقة حرس الشراكسة أفزعت عبد الحميد ، وضع شروطاً لقبول الصدارة العظمى : هي أن يعيد الدستور ويلغى منصب الصدارة العظمى ويستبدله بمنصب رئيس الوزراء ، فاقسم عبد الحميد يمينا على القرآن بأن يقر الإدارة اللامركزية وأن يتخلى عن مركزية الإدارة والحكم المطلق ، لكنه لم تمض ثمانية وأربعون ساعة حتى حنث بيمينه ورجع عن عهده فرفض أحمد وفيق باشا الصدارة العظمى رغم الإصرار عليه بذلك (١) . وكان عبد الحميد يرى أن بقاء حكمه متوقف على شدة تمسكه بالحكم المطلق وبالاستبداد وخنق الحريات وتشديد قبضته على أطراف الدولة . من ذلك الوقت أخذت أعمال القمع شكلاً لا رحمة فيه ولا شفقة وكانت كل محاولة للثورة أو للهوامة وانتقاد الحكم تستوجب اراقة الدماء حتى بلغت أعمال الخنق والإغراق في البوسفور حداً مفرعاً (٢) . وقد ذهبت أدراج الرياح صيحات الأحرار أمثال مصطفى فاضل باشا حفيد محمد علي ومراد بك الداغستاني (٣) ، والداماد محمود والد البرنس صباح الدين والأديبين الكبيرين ضيا باشا ونامق كمال وغيرهم ممن هدر السلطان دمهم ففروا إلى بلاد الغرب وإلى مصر يراصلون النضال من أجل تخليص وطنهم من طغيان عبد الحميد واستبداده .

كان بين الفارين من وجه عبد الحميد فريق من الأحرار العرب في مقدمتهم المبعوثان خليل غانم وضيا بك الخالدي ، والأمير أمين أرسلان الذين هربوا

(١) Gilles Roy — Abdul-Hamid, le Sultan Rouge, P. 140.

(٢) Gilles Roy — Ibid, P. 141.

(٣) كان استاذاً للتاريخ وكتاباً كبيراً ومؤرخاً شهيراً لم يطق ظلم عبد الحميد فهرب إلى مصر والتحق بالأحرار وأصدر جريدة ميزان التركية فيها . وله مؤلفات في التاريخ التركي رفعت من شهرته في نظر الشعب وأكسبته احترامه .

إلى فرنسا كما هرب غيرهم من الصحفيين السوريين إلى مصر حيث وجدوا ميدانا أرحب لحرية الفكر فأخذوا يعيدون إصدار صحفهم فيها .
على أن أجدر هؤلاء بالذكر هو خليل غانم لما قام به من نشاط في باريس فقد إلتجأ إلى أوروبا ، بعد تعطيل مجلس المبعوثان ، وأصدر في جنيف جريدة باسم « الهلال » ثم انحد إلى باريس حيث أسس جريدة « تركيا الفتاة » La Jeune Turquie بالاتفاق مع الأمير أمين أرسلان وكان هذا قد أسس جريدة باسم « كشف النقاب » . ولم يكتب خليل بذلك بل أخذ يكتب في مختلف الصحف الفرنسية خاصة منها جريدة « الديبا » Débats (١) مقالات يهاجم فيها حكم السلطان عبد الحميد واستبداده ، علاوة على توليه إدارة جريدة فرانس انترناسيونال France Internationale (٢) كما كان يكتب في جريدة « الأيكليير » L'Eclair ، وكانت كتاباته تعبر عن شعوره بالرابطة العثمانية شعوراً عميقاً يسمو على كل العنغفات والخلافات . ففي كتاب أرسله سنة ١٨٩٧ إلى هذه الجريدة كتب يقول : « إن فئة الشباب العثماني ليست تابعة لأي شخص ولا ملكاً لأي جمعية ، إنها خلاصة الأفكار الرامية إلى انتصار الأهداف العامة . أنها هيئة عامة تسعى بواسطة النشرات وبمعاونة أصحاب الرأي والوجدان إلى إحقاق الحق والقضاء على الظلم والاستبداد . . . » (٣) .
غير أنه حينما إلتجأ أحمد رضا (٤) إلى باريس اجتمع به واتفقا على التحرير في جريدة « مشورت » التي أصدرها باللغة التركية مع ملحق لها بالفرنسية . ويعتبر خليل غانم وأحمد رضا من أبرز الرجال الذين عملوا في جماعة تركيا الفتاة في باريس (٥) .

(١) Revue du Monde Musulman — 2ème Année, No. 7, Ramsaur — Young Turks, P. 22.
(٢) P. 199-200.

(٣) عثمان نوري — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٤ — ١٦٤ .
(٤) كان مديراً لمعارف إحدى المناطق بالاناضول فآله طفيان عبد الحميد فوجه اليه كتابا يطلب الإصلاح وغادر البلاد .
(٥) Georges Samne — Ibid, P. 62.

اضطرب عبد الحميد من عنف لهجة جريدة « مشورت » فأوعز إلى سفارته في باريس عام ١٨٩٧ بأن تقيم الدعوى باسمه لدى محكمة السين ، على أحمد رضا و خليل غانم ومحررين آخرين فيها بمادة تحقير السلطان (١) ، فأصدرت المحكمة حكماً كان في مصلحتهما أكثر مما هو في مصلحة السلطان ، ولو أنه تضمن تغريمهما ١٦ فرنكا ، حكماً مؤجل التنفيذ ، وقد جاء في صيغته ما ينوه بمجازر عبد الحميد في أرمينيا وحملات الصحف الأوربية الشديدة عليه بحيث كان هناك ما يبرر العبارات التي جاءت على صفحات جريدة « مشورت » من وصفها إياه بألفاظ « مخادع ، جلاد ، نقمة الرب ، السلطان الطاغية ، الدموي ، الظالم ، المنحل ، بلية المسلمين ، الذئب الذي يتولى حراسة حظيرة الشياه والسلطان الأحمر ، . . » (٢) ، مما يستوجب تخفيف العقوبة إلى أقصى حد بحق المتهمين .

وقد تجلّى نشاط العرب في محاربة عبد الحميد وطغيانه في تأليف الجمعيات ، وكان منها الجمعية الإصلاحية التركية - العربية بزعامة الأمير أمين أرسلان وقد عاشت ردحا من الزمن (٣) . أما عبد الحميد فقد جزع من حركات الأحرار العرب ونشاطهم في محاربة نظام حكمه المستبد الظالم وطغيانه ، واضطربت نفسه أشد الاضطراب عند سماعه بتأليف جمعية عربية بالقاهرة تحمل اسم « جمعية الشورى العثمانية » (٤) The Ottoman Consultative Society التي تأسست بعد عام ١٨٩٧ بقليل ، وكان من مؤسسيها محمد رفيق العظم ورشيد رضا (٥) ، وساهم في إدارتها وفاعليتها رجال آخرون من العثمانيين ، من ترك وأرمن وجركس

(١) عثمان نوري — المصدر السابق ج ٣ ، ص ١٠٧٤ .
(٢) Ramsaur — op. cit., P. 37.
(٣) Ramsaur — op. cit. P. 63.
(٤) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١١ ص ٨٢٤ .
(٥) الأول من طرابلس الشام والثاني من دمشق وقد هربا من ظلم عبد الحميد واستقرا في القاهرة .

واعترف لحاشيته بأنه لم ينم ثلاث ليال حتى عرف من هم الذين أسسوها ، وقد أطلق عليها اسم « الجمعية الفاسدة » ،

وكان للجمعية فروع خارج الدولة العثمانية وكانت وسائل دعايتها تطبع بالعربية والتركية ، وترسل منشوراتها إلى الموانئ التركية على البحر الأسود بواسطة المسافرين وبحارة المراكب الروسية ، ومن هناك يستلمها رسل سريون وتوزع في أنحاء البلاد^(١) . كما كانت مكاتب البريد الأجنبية — التي حصلت مختلف الدول الأوروبية على امتياز إقامتها في أراضي الدولة من أجل خبايراتها الخاصة ، بسبب عدم كفاية مصلحة البريد العثماني ، للقيام بهذه المهمة — أسلم واسطة وأضمنها لإيصال صحف الأحرار ورسائلهم ومناشيرهم من الخارج إلى داخل المملكة ، حيث يستلمها الرسل السريون ويوزعونها على أفراد الشعب ، وقد ضاق عبد الحميد ذرعا بهذه المكاتب وصمم على إخضاعها لمراقبته ، فلما اجترأ عام ١٩٠١ على الإيعاز بفض أكياسها تظاهرت الدول بأساطيلها ، أمام الموانئ العثمانية فاعتذر الباب العالي لها عن هذا العمل وتعهد بعدم العودة إلى مثل ذلك^(٢) .

كان من الأحرار الذين هربوا إلى باريس ، الداماد محمود (ابن الاميرال خليل باشا زوج أخت السلطان محمود الثاني) ، مع ولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله (عام ١٨٩٩) ، ثم هرب من بعده (عام ١٩٠٠) الزعيم الألباني إسماعيل كمال بك^(٣) . وكان قد سبقهم إليها الدكتور ناظم السلاويكي ، وما زال الأحرار يغادرون البلاد حتى تكاثر عددهم في كل مكان : باريس ، لندن ، جنيف ، مصر .

Z. Zeine — op. cit., P. 67.

(١)

حسين ليبي — المصدر السابق ص ٨٩ .

(٢)

Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 295, et Ramsaur —

(٣)

op. cit. P. 59-60.

ما أن وصل الداماد محمود إلى باريس حتى اتصل بأقطاب الأحرار العثمانيين فيها وتبادل الرسائل معهم ، واندفع في حركة المقاومة ضد عبد الحميد وبعث برسالة إلى السلطان صاغها بلهجة شديدة ، وهاجمه فيه هجوما عنيفا . كشف فيه عن جميع مساوئه وعن الأعمال الخزية التي يرتكبها بحق شعبه^(١) . وقد ذهبت عبثا جميع المحاولات التي بذلها عبد الحميد لإغراء الداماد بالعودة وكان جراب الداماد على الدوام أن ليس له من رغبة في شيء ، ولا لأولاده ، إلا أن يحكم السلطان بلاده بشرف ، وسوف لا تطلأ رجلاه أرض الوطن إلا بعد أن تنتهي فيه مساوئ الحكم وتم فيه الإصلاحات الدستورية^(٢) .

لم يكن الأحرار العثمانيون في باريس متفقين سوى على نقطة واحدة . هي محاربة عبد الحميد والقضاء على حكمه المستبد الظالم ، وما عدا ذلك كانت الاتجاهات السياسية والاجتماعية حول كيفية إدارة الدولة على أشد الخلاف . بين مختلف الجماعات . ومع ذلك بذلت المساعي لتوحيد عمل جميع المنظمات العثمانية في أوروبا ، وقد اتجهت الأنظار للوصول إلى هذه الغاية نحو الداماد محمود باشا ، لأنه كان ، بحسب وضعه ، فوق الخصومات التي كانت سائدة بين الآخرين . لكن الداماد توفي عام ١٩٠٢ فتسلم المهمة ابنه البرنس صباح الدين الذي سرعان ما عمم نداء على العثمانيين الأحرار يدعوهم إلى مؤتمر يعقد في باريس ، للبحث في الوسائل التي تؤدي إلى سيادة الحرية والعدالة في تركيا^(٣) . وأرسل أخاه البرنس لطف الله إلى بروكسل للاتصال بالزعيم الألباني إسماعيل كمال بك ، ودعوته إلى المؤتمر ، فوضع هذا شرطين لقبول الدعوة ، أولهما أن تمثل في المؤتمر جميع العناصر العرقية في تركيا لتبين رغباتها ، والشرط الثاني وجوب إعلام الدول الموقعة على إتفاقيتي

(١) عثمان نوري — المصدر السابق ، ج ٣ ص ٨٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٩١ .

(٣)

Ramsaur — op. cit., P. 65.

باريس وبرلين أن الشعب العثماني ينظر إليها بعين من تعهدت بشرفها أن تتبنى الإصلاح لمصلحة الدولة العثمانية^(١)، فقبل شرطه، وعقد المؤتمر في دار البرنس صباح الدين بياريس، وحضره ممثلون عن جميع أجناس الدولة وطوائفها ولكن سرعان ما ظهر في المؤتمر تياران متعارضان، الأول جاء من أحمد رضا بك ومن يؤيده من جماعة تركيا الفتاة، وقد أصر هذا الفريق على تشكيل سلطة مركزية تتجمع في يديها كافة سلطات الاستانة لمصلحة العنصر التركي الصرفة، والتيار الثاني جاء من قبل الأرمن الذين هدفوا إلى تشكيل حكومة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، تستند فقط على الحماية الخارجية بموجب المادة ٦١ من معاهدة برلين التي قالت بواجب الحكومة التركية أن تتخذ التدابير الكفيلة بحماية الأرمن ضد الأكراد والجرس، والتي تعهد الباب العالي فيها بإجراء الإصلاحات التي تقتضيها الضرورات المحلية في الولايات الارمنية^(٢). وقد عارضت أغلبية أعضاء المؤتمر مناظرات فريق أحمد رضا، هذا الفريق الذي كان يدعم تفكيره في توحيد جميع أجناس الدولة وطوائفها بحجة عدم استطاعة أى حكومة ما أن تقوم بعمل قوى راسخ ما لم تكن حكومة تعتمد على مركزية الحكم. وعلى كل حال لم يستطع الأرمن ترويج فكرتهم، كما لم يأبه المؤتمرين لأفكار أحمد رضا، وأنفض المؤتمر بقرار قبلته أكثرية المجتمعين يقول بالتشيت لدى الدول الأوروبية في سبيل إقامة نظام حكم يتفق مع المبادئ الدستورية التي من شأنها أن تضم جميع العناصر العرقية والطائفية في السلطنة، وأن تكفل لها العدالة والحرية، وتأييد وصيانة حقوقها القومية. أما الأقلية التي تزعمها أحمد رضا والتي كانت تضم أولئك الذين تزعموا فيما بعد الحركة الثورية في تركيا، وكانت فكرتها هي الأساس الذي ارتكز

Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 306.

Ludovic de Contenson — Ibid, P. 23.

(١)

(٢)

عليه، فيما بعد، برنامج جمعية الاتحاد والترقي، أن هذه الأقلية عارضت القرار وذيلت محضر الجلسة باعتراضها ووجهة نظرها^(١) في وجوب إنصهار جميع العناصر العثمانية في وحدة تامة وعدم قبول تدخل الدول الكبرى في شؤون الدولة لأن مصلحة هذه الدول لا تتفق دائماً مع مصلحة البلاد^(٢)

إن لمؤتمر الأحرار العثمانيين الأول، المار ذكره، أهمية كبرى بالنسبة لعلاقات العرب، وكافة العناصر والطوائف في المملكة، بالترك العثمانيين، لأن فريق أحمد رضا هو الذي سيطر على الحكم العثماني بعد ثورة تموز سنة ١٩٠٨، وقد أسفر هذا الفريق عن نواياه تجاه العناصر المختلفة منذ انعقاد هذا المؤتمر، بينما خرج البرنس صباح الدين بخطة تستند على رأى الأكثرية القائلة بالمساعدة الأوربية والإدارة اللامركزية، وألف جمعية سماها باسم «جمعية التشيت الشخصي واللامركزية الإدارية»^(٣) وكان بين الأسماء التي وضعت خطة هذه الجمعية وساهمت في هيئة إدارتها، عدا البرنس صباح الدين رئيساً، شقيقه بالرضاعة أحمد فضل سكرتيراً عاماً، وإسماعيل كمال بك، والدكتور نهاد رشاد، والدكتور رفعت، والمير آلاي نامق زكي والدكتور صبرى، وحسين طوسون، وميلاسلى مراد، أعضاء. وقد تأسست شعب لها في أرضروم وطرابزون وازمير (١٩٠٦) كما تأسست شعبة لها بدمشق من قبل رفيق العظم وحقى العظم، ثم في اللاذقية، وفي عالية حيث أسسها محمود بك العلالي. وكانت هذه الشعب تتصل بعضها ببعض وتتخابر مع المركز العام في باريس. أما شعبة الجمعية في الاستانة فقد تعهدتها جمعية أخرى تدعى «الجمعية الانقلابية»^(٤). وقد تضمن برنامج جمعية

Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 306-308.

Ramsaur — op. cit., P. 69.

(١)

(٢)

(٣) اسمها التركي «تشيت شخصى وعدم مركزيت» جمعيتى ١ سى - وترجمتها

الافرنجية التي استعملها كتاب الغرب:

Société d'«Initiative Personnelle et de décentralisation» administrative.

T. Z. Tunay — Turkiye de Siyasi Partilar, P. 142-143.

(٤)

اللامركزية والتشبيث الشخصى هذه: الحكم على أساس اللامركزية وتوسيع المأذونية (الصلاحية) في الولايات، تتولى فيه مجالس الإدارة العمومية والبلديات، المنتخبة إنتخابا سريا، تسوية أمور ومصالح الولايات والنواحي وتشترك في إدراتها، ويكون لأعضاء هذه المجالس الصلاحية التامة في شؤون الولاية المالية، والمسائل والمعاملات المتعلقة بقوانينها وأنظمتها، وتكون مذاكرات المجالس علنية، وتعطى رأيها في قضية طرح وتوزيع وتحصيل الضرائب، وتشترك الولايات في مجلس المبعوثان المركزى في عاصمة الدولة بنواب تنتخبهم المجالس العمومية، وذلك لتوطيد وتقوية الروابط بين مختلف الولايات بعضها ببعض من جهة، وبينها وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى، ويكون لكل ولاية منظمة من الدرك المحلى الخاص لتوطيد الأمن الداخلى. أما بشأن الموظفين الإداريين فالحكومة المركزية تعين الولاة والمتصرفين ورؤساء المالية (دفتر دارلر) ومديرى العدلية (دفتر حقانى مديرلر)، ورؤساء محاكم الاستئناف والبداية والمدعين العامين. وأما باقى موظفى الولاية المدنيين والعدليين فيختارهم الولاة ويعينونهم من أفراد مختلف القوميات في الولاية بحسب النسبة العددية لكل من هذه القوميات^(١).

لم يكن البرنس صباح الدين من الذين يحبون الانهماك في المهامات السياسية، حتى أنه قد رفض أن يرشح نفسه، بعد إعلان الدستور، إلى عضوية مجلس المبعوثان لما عرض حزب الاحرار، الذى تألف بعد إعلان الدستور، هذه الفكرة عليه^(٢)، بل كان إتجاه البرنس صوب الناحية

T. Z. Tunay — Ibid, P. 143-144.

Revue du Monde Musulm. — V. XXI, decemb. 1912, P. 184.

T. Z. Tunay — Ibid, P. 240-241.

العلمية، ناحية الدراسة الاجتماعية، فقد احتك بمدرسة ده مولان^(١). Des Moulin ولوبلى Le Play والمدرسة الانجلوسا كسونية في الاعتماد على النفس وتأثر بها تأثراً عميقاً، وقال بوجوب القيام باصلاحات اجتماعية تسير جنباً لجنب مع الاصلاحات السياسية^(٢). وقد بدأ يحلل الضعف الذى أصبحت عليه الأمة العثمانية وشيبتها، هذا الضعف الذى يقول البرنس أن منشأه الأكيد هو خلو ثقافة الأمة القومية من عنصر الاعتماد على النفس؛ ففي تركيا، طبقة الشعب الدنيا هى التى تهتم، بصورة خاصة، بالزراعة والصناعة والتجارة، ولكنها حيث لا تملك المعرفة وينقصها رأس المال فهى لا تستطيع أن ترتفع عن وسطها الاجتماعى، فتبقى الزراعة بحالتها الابتدائية وتبقى الصناعة بشكلها البدوى البسيط، ويصيب التجارة الركود. أما الطبقة الوسطى فان غالبية أفرادها العظمى تتجه نحو الصناعة اليدوية والوظائف العامة أو احتراف الجندية. ولما كانت الأوساط الرسمية العالية تريد، بأى ثمن، أن تحتفظ بامتياز ممارستها للحكم المطلق، دون أن تدع المجال لأى واحد آخر أن يقترب منه، فإنها تستبعد عن الوظائف جميع الشرفاء النشيطين من الناس بحيث تحصل عملية اصطفاء حقيقية على حساب روح التشبيث الشخصى، وبحيث ترجح كفة العجز، وعدم الكفاية، وأحط أنواع الرشوة. لذلك فان على الشبيبة التركية المفكرة، الواعية، التى فتحت صدرها للمدينة

(١) هو ادمون دموان تلميذ لوبلى، كلاهما من المفكرين الاجتماعيين الافرنسيين وللأول منهما كتاب باسم « سر تقدم الانجليز السكسونيين » نشره في عام ١٨٩٧ وترجمه الى العربية فتحى باشا زغلول، وقد جعل المؤلف غرضه منه حث الأمة الافرنسية على العدول عن تقاليدھا في التربية والتعليم وادخال الاصلاح في مدارسها حتى تؤدي الى تخريج رجال قادرين على العمل الصحيح غير معتمدين الا على أنفسهم ولا يطلبون سعادتهم الا من كدهم واجتهادهم. وقد زار المؤلف انجلترا ودرس أوضاعها الاجتماعية وذكر في كتابه « ص ١٦١ » مقارنة بين النشأة الاستقلالية التى عليها الانجليز السكسونيون وبين النشأة الانكالية التى هى نشأة غيرهم من الامم فيما يتعلق باستعداد كل فريق منهما لنظام المعيشة والحياة وحسن الترتيب فى السكن وغيره . .

Ramsaur — op. cit., P. 82.

(٢)

ساطع الحصرى — البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١٠٦

عثمان نورى — المصدر السابق، ص ١١٠٢ .

الغربية أن تلتفت بكل قواها، درءاً لهذا الخطر، نحو المهن الحرة المثمرة. ولكن حيث أن سيطرة المركزية العسكرية تشكل عقبة دائمة أمام اعتناق الفرد وتحرره، فيتحم على الجميع، دون استثناء، أن يوحّدوا قواهم كي يقيموا مكان الحكم الفردى المطلق، سلطة دستورية على قدر كبير من اللامركزية بحيث يكفل هذا الحكم اللامركزي، لجميع عناصر الدولة من مسلمين وغير مسلمين، حق المساهمة في الحكومة المحلية لمناطقهم، وبهذا ترضى رغبات المسيحيين المشروعة وغيرهم من الطوائف، وفي نفس الوقت، يؤدى هذا الحكم خدمة عظمى للمسلمين بإبعادهم عن مجال التوظيف العقيم الذى يجر إلى الاستعباد^(١).

ولكى ينشر البرنس صباح الدين أفكاره أسس عام ١٩٠٦ فى باريس جريدة تحمل اسم «ترقى» وأوكل إدارتها إلى أخيه فى الرضاة أحمد فضل بك^(٢). وإذا التفت حول مبادئ البرنس وجمعيته كثير من رجال القوميات غير التركية والطوائف غير الإسلامية، لأنها تكفل لهم حقوقهم القومية، ومساهمتهم فى إدارة شؤون الدولة، على قدم المساواة مع الترك، مالت أكثرية العنصر التركى إلى مبدأ أحمد رضا فى تعزيز القومية التركية، لأن أغلب الزعماء الأحرار من العنصر التركى، الذين كانوا يهربون من ظلم عبد الحميد إلى أوروبا، رأوا فى فريق أحمد رضا ومبادئه اتفاقاً وتجاوباً مع أهداف «الجمعية العثمانية الحرة» (عثمانلى حریت جمعیتی) التى تأسست بصورة سرية فى سلانيك، أكثر مما رأوه فى مبادئ فرقة البرنس صباح الدين^(٣)، لأن جماعة أحمد رضا التى اندمجت مع الجمعيات الأخرى وانبثق عن هذا الدمج جمعية أعطى لها اسم «جمعية الاتحاد والترقى» اتهمت البرنس بالتأثر من مطالب الأرمن وبالخدمة

لمصالحهم وبذلك أسقطوها من أعين المواطنين^(٤). على أن اندماج الجمعيات العثمانية ذات الصبغة التركية المحضنة أثر على موقف البرنس وأفكاره الاجتماعية، فقد كان من رجال هذه الجمعيات أشخاص أسفروا فيما بعد بأعمالهم عن أشد ألوان التعصب القومى خطراً على القوميات الأخرى.

كانت هيئة إدارة الجمعية العثمانية الحرة مؤلفة من الكولونيل جمال بك (الذى لقبه العرب بالسفاح فيما بعد)، وطلعت بك (باشكاتب قلم تحريرات مديرية البرق والبريد العامة فى سلانيك)، ومدحت شكرى (معلم إعدادى فى سلانيك)، ورحى بك (والى أزمير سابقاً)، واليوزباشى عمر ناجى، والملازم إسماعيل جانبولاد، واليوزباشى إسماعيل حقي (البانى من كومرلجينا) وسليمان فهمى (انشق هذان الأخيران عن جمعية الاتحاد والترقى، بعد إعلان الدستور وإفساد الاتحاديين آلة الحكم)، وبورصلى طاهر مدير المدرسة العسكرية الرشدية فى سلانيك^(٥). وقد جرى توحيد هذه الجمعية فى عام ١٩٠٧ مع جمعية «الاتحاد العثمانى» التى شكلها فى الآستانة أربعة من طلاب الكلية الطبية على رأسهم الطالب إبراهيم تمو^(٦)، ومع الجمعية السرية التى شكلها عام ١٩٠٦ الضابط (اليوزباشى) مصطفى كمال بك (رئيس الجمهورية التركية فيما بعد)، الذى كان عبد الحميد قد أمر بالقبض عليه واستجوب بحضوره لأنه اشتبه بكونه من الأحرار، ثم نقله إلى دمشق تأديباً له، فاتفق هناك مع زمرة من رفاقه الضباط وأسس الجمعية المذكورة، ثم ذهب عدة مرات إلى سلانيك لدمج جمعيته مع بقية الجمعيات^(٧) التى اتصلت بأحمد رضا وفريقه فى باريس وقر رأى على توحيدها جميعاً بما فيها منظمة تدعى «المركز العمومى فى باريس» تحت اسم «جمعية الاتحاد والترقى»^(٨) (المعروفة).

(١) ساطع الحصرى — المصدر السابق ص ١٠٧

T. Z. Tunay — Ibid, P. 113.

Ibid — P. 108.

T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 298.

T. Z. Tunay — Ibid, P. 114.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

P. Fesh — Ibid, P. 380.

Ramsaur — op. cit., P. 86.

op. cit., P. 120-122.

(١)

(٢)

(٣)

لم يقتصر نشاط هذه الجمعيات على نشر مبادئها بين المدنيين بل بذل أعضاؤها أقصى ما استطاع من جهود لترويج مبادئها بين العسكريين حتى تمكنوا من جذب شخصيات عسكرية هامة إليها. وبينما تمكنت الجمعية التي أسسها طلاب الطب بالاستانة من استمالة عدد من كبار الضباط في العاصمة وتسليمهم الرئاسات المهمة في الجمعية^(١) بذلت جمعية سلا نيك « الجمعية العثمانية الحرة » جهدها لاستمالة ضباط الحاميات في مكديونيا ، وكانت الأحوال العامة في هذه المنطقة مما يساعد على رواج أفكار الجمعية . فقد أوجبت الاضطرابات والثورات فيها أن أرسلت الدولة العثمانية أنشط وأنبه ضباطها وجنودها إليها ، وهم يمتازون بالثقافة والإقدام ، كما أوجبت تدخل الدول الأجنبية ، إذ تأسست فيها إدارة خاصة تحت مراقبة خمس من الدول الأوروبية العظمى هي إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا ، وكانت تشمل خاصة الشؤون المالية وأمور الأمن^(٢) ، مع تعيين مفتش عثماني عام للمنطقة وفي معيته مأموران أحدهما تعيينه النمسا والآخر روسيا يشاركانه في الإدارة . وقد تم تنظيم مصلحة الدرك بإدارة قائد إيطالي وضباط آخرين يختارون من جنود الدول الأوروبية ، وتعيين مراقب مالي أوروبي لجمع الأموال الأميرية وإنفاق هذه الأموال في مصالح مكديونيا نفسها^(٣) .

كان اختلاط ضباط الفيلق الثالث العثماني ، في هذه المنطقة ، بالضباط الأفرنسيين والانجليز وغيرهما ، مفيداً لهم من الناحية الثقافية بحيث تعلم بعضهم

(١) مثلاً استلم الحاج أحمد أفندي ، أحد مميزي (المميز رتبة عسكرية عالية) دائرة محاسبات القيادة العامة للجيش ، برئاسة المقر العام للجمعية ، وأخذ على عاتقه إدارة كافة لجان مدينة الاستانة ، وكان حينئذ فيها لجنتان : الأولى في منطقة باب القيادة العامة تولى رئاستها القائم مقام (نائب الزعيم) شفيق بك ياور (مرافق) القائد العام ، والثانية في محل صماتية تولى رئاستها واحد من المدنيين هو الشيخ نائلي (عثمان نوري - عبد الحميد ودور سلطنتي ١٠٦٩) .

(٢) ساطع الحصري - المصدر السابق ص ٩٤ .

(٣) المقتطف ملد ٥٣ ، عدد ١ ، ص ٦٦٩ - من مقال بقلم الاستاذ فبيري بعنوان « السلطان عبد الحميد » .

اللغة الألمانية والتكتيك الحربي (مثل أنور بك وغيره) ، فضلاً عن التأثير المعنوي الذي عمل عمله في نفوس الضباط والجنود الترك بمقارنة ثيابهم الرثة وحالاتهم البائسة من حيث المعيشة والترفيه عن النفس بلباس الضباط الأوربيين الأنيقة وأحوال معيشتهم العالية المستوى^(١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تدخل الدول الأوربية بحذاته في شؤون الدولة الداخلية وانصياح عبد الحميد ، بالإضافة إلى حكمه الظالم الفاسد ، إلى مطالب الدول بسبب ضعف مرقفه الداخلي والخارجي أثار حفيظة ضباط الفيلق الثالث بصورة خاصة ، لأنهم وجدوا في قلب دائرة التدخل الأجنبي ، فماكاد يعلمان نبأ اجتماع ريفال ، المشهور بين قيصر روسيا ومالك إنجلترا ، حتى غلى رجل الحقد في قلوب الضباط الأحرار ، وخشوا من تضحيات جديدة تفرض على الدولة العثمانية ، لأن العاهلين في اجتماع ريفال (١٠ يونيو ، حزيران ١٩٠٨) قررا الإصرار على وجوب الاستمرار في تنفيذ الخطة المرضوعة للولايات الثلاث (مناستر ، قرصوة ، سلا نيك) المسكونية بصورة نهائية ، وفضلاً عن ذلك طالبوا بأن يقوم قضاة أورييون على رأس المحاكم فيها^(٢) ، فانطلق القول آغاسي (الرئيس الأول) أحمد نيازى الرسنه لى والضباط الرئيس أنور بك ، مع وحدات الجيش التي يتولون قيادتها ، إلى الجبال معلنين الثورة وأيدتهم بقية القطاعات في مختلف أنحاء المملكة ، حينما أرسلوا البرقياب إلى السلطان عبد الحميد مطالبين بإعادة الدستور والمجلس النيابي ووجوب الحكم بالمبادئ الدستورية الحرة . فلم يسع عبد الحميد - وقد توالى عليه صباح ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ برقيات العسكريين من كل حذب وصوب تؤيد حركة الثورة ، وأيد الحركة أيضاً حسين حلي باشا مفتش الولايات الثلاث ، بإرسال برقية من قبله إلى السلطان - إلا « لرضوخ

Ramsaur — Ibid, P. 117.

(١)

(٢) الدكتور الما وتلن - المصدر السابق ص ١٨٦ ، ساطع الحصري - المصدر السابق ص ٩٩ .

وإعلان عودة الدستور « القانون الأساسي » والحياة النيابية^(١).

لم تؤكد الثورة تحقق هذا النجاح حتى التقي الأحرار في الداخل والخارج في عاصمة المملكة وسار العسكريون والمدنيون في صيانة مكاسبها وأصبحت جمعية الاتحاد والترقي، بالمنسبيين الجدد والقدامى من العسكريين، الذين قاموا بالثورة، ومنهم أنور بك ونيازی بك وإسماعيل حتى بك وغيرهم، وبالأحرار الذين عادوا من المنافي، أصبحت تمثل قرة هائلة في نظر الشعب الذي اعتبرها صاحبة الفضل في تهديم دعائم حكم الطغيان الحميدى، فظهر المبدأ إنتصار جماعة القائلين بسياسة دمج وصهر عناصر الدولة وبالحكم المركزي وهي الجماعة التي يرأسها أحمد رضا بك على جماعة البرنس صباح الدين الذي لم يفقد مع ذلك، وبالرغم من دعاية الاتحاديين ضده، تماما مكانته الشعبية، والدليل على ذلك الجمع الغفيرة التي تزامنت بالمناسبات لاستقباله حين عودته من باريس إلى أرض الوطن^(٢).

ومع هذا فإن فكرة القومية التركية لم تكن بعد قد خطت خطواتها الجريئة المتطرفة، أو اتسمت بطابع التعصب العرقي، وإن لم تخل البلاد، في أواخر عهد عبد الحميد، ممن قالوا بلزوم إعطاء الأهمية للعنصر التركي في الدولة، لعدم إمكان تحقيق الائتلاف بين الترك وبين غيرهم من مسلمين وغير مسلمين، في جامعة إسلامية، غير أنه لم يكن، بين من كانوا يعتقدون أن في دستور مدحت باشا الدواء الشافي من كل داء، من يعير إذنا صاغية إلى هذه الأصوات^(٣). وقد وجب الانتظار حتى نهاية حربي البلقان ١٩١٢، ١٩١٣ كي يرى الناس إتجاه الأتراك بكيبيتهم تقريبا نحو الأخذ بسياسة

(١) ساطع الحصري - المصدر السابق ص ٩٤ - ٩٥

(٢) عثمان نوري - المصدر السابق ج ٣، ص ١١٤٧

T. T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 303.

(٣)

التعصب للقومية التركية، أو ماسى بالنعرة الطورانية والسير في سياسة التتريك وفرضها على بقية عناصر الدولة وطوائفها.

الاصلاحيون العرب قبل إعلان الدستور

يتضح لنا مما تقدم أن النضال لأجل الإصلاح وإنقاذ الدولة من حكم عبد الحميد المستبد المطلق لم يقتصر على رجال السياسة من الترك، بل أن نصيب العرب بينهم كان ملموسا، إنما كان نضالهم يصطبغ بالصبغة العثمانية وهو طالب الإصلاح العام لجميع الولايات بما فيها العربية.

غير أنه وقد وجد من رجال العرب من عملوا على وجوب الإصلاح ضمن نطاق البلاد العربية لوحدها حتى وصل الأمر بالبعض أن دعوا إلى بتر الصلة مع الخلافة التركية، وكان للمسلمين من هؤلاء بصورة خاصة طابع الإصلاح الاجتماعى. إن من أشهر هؤلاء:

السكوا كبي :

كان عبد الرحمن السكوا كبي، الحلبي، زميلا لجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، وكان القرآن « مصدر أفكاره والعزة وحرية الرأى هدفه والرجوع إلى آثار الأولين والتخلص من البدع دعوته^(١) »، دعا أبناء قومه إلى تناسى الاحتماد والاهتداء إلى وسائل الاتحاد وأن يجتمعوا إلى كلمات سواء هى : « فلتحى الأمة، فليحى الوطن، ولنحى طلقاء أعزة^(٢) ».

ذهب السكوا كبي إلى مصر هربا من ظلم عبد الحميد وإضطهاده وخوفا

(١) الدكتور محمد ديع شريف وأحمد عزت عبد الكريم ٥٥ و ٥٥ - دراسات في النهضة

العربية، ص ٥٦.

(٢) أحمد عزة الأعظمى - المصدر السابق ج ١، ص ٤٢.

من بطشه ، بسبب أفكاره الحرة ، ووجدني عهد الخديري عباس الثاني ، في أواخر القرن التاسع عشر ، أمنا لذاته ونشر مقالات في بعض الصحف تضمنت أبحاثا علمية سياسية في طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد . وقد ضمن مقالاته حملة شديدة على الظلم والاضطهاد وما قاله فيه : « لو كان الاستبداد رجلا وأراد أن ينتسب لقال : أنا الشر وأبى الظلم وأبى الإساءة . وأخى الغدر وأختي المسكينة وعمي الضر والى الذل وابن الفقر وبتى البطالة ووطنى الخراب وعشيرتى الجهالة (١) » .

ولقد خاطب قومه بأسلوب في منتهى الشدة لا يقاظمهم : « يا قوم ينازعنى والله شعور هل مرقفى هذا في جمع حى أحبيه بالسلام أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة . يا قوم لستم بأحياء عاملين ولا أموات مستريحين بل أنتم بين بين .

« يا قوم جعلكم الله من المهتدين ، كان أجدادكم لا ينحنون إلا ركوعا لله . وأنتم تسجدون لتقبييل أرجل المنعمين ولو بلقمة مغموسة بدم الإخوان . وأجدادكم ينامون الآن في قبورهم مستوين أعزاء وأنتم أحياء معوجة رقابكم أذلاء .

« يا قوم المهمكم الله الرشد متى تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلى السماء أنظاركم وتميل إلى تعالى نفوسكم فيستقل كل إنسان منكم بذاته ويملك إرادته (٢) » .

وقد دعا إلى مقاومة الاستبداد بالشدّة والعنف إنما بالحكمة والتدريج وترقى الأمة في الإدراك والاحساس وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس (٣) .

(١) الكواكبي - طبائع الاستبداد ص ٣٦

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٨

(٣) المصدر السابق ص ١٣٢

إلا أن أهم ما جاء به الكواكبي هو كسبه أم القرى الذى حل فيه . فمفاسد المملكة العثمانية وانتقد إدارتها وقد بين فيه أن الخلل جاءها أكثره في الستين سنة الأخيرة أى بعد أن أندفعت لتنظيم أمورها فعطلت أصولها القديمة ولم تحسن التقليد ، وهو يأخذ عليها توحيد قرانين الإدارة والعقوبات مع اختلاف طبائع أطراف المملكة واختلاف الأهالى في الأجناس والعادات ، والتمسك بأصول الإدارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها ، والتميز الفاحش بين أجناس الرعية في الغنم والغرم كهضم الدولة حقوق العرب في المناصب والأرزاق . ويدعو إلى اللامركزية وهو يرى أن حالة الدولة قبل التنظيمات الخيرية خير منها بعدها ، حيث كان العمال مسئولين لدى السلطان ثم أطلق سراحهم من كل مسئولية (١) .

والكواكبي ينسك على سلاطين بنى عثمان تلقيبهم بالقاب الخلافة ويحارب المتملكين الخائنين الغشاشين الذين يختلقون الكذب فيجعلون تارة آل عثمان يتصلون نسبا بعثمان بن عفان ، وأخرى يرفعون نسبهم إلى أعلى قریش ويعطونهم حق الخلافة بذرائع شتى (٢) . ويدعو إلى برنامج من ١٤ مادة أهم ما جاء فيه :

١ - إقامة خليفة عربى قرشى مستجمع للشرائط الشرعية ، فى مكة .

٢ - يكون حكم الخليفة مقصوراً على الخطة الحجازية ومربوطاً بشورى خاصة حجازية .

٣ - الخليفة ينيب عنه من يتأأس هيئة شورى عامة إسلامية (مركزها مكة) .

(١) الكواكبي - أم القرى ص ١١٤ - ١١٦

(٢) المصدر السابق ص ١٦٦

١٢ — الخليفة لا يتداخل في شيء من الشؤون السياسية والإدارية في السلطنات والإمارات قطعا .

١٣ — الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التي تجرى إحتراما للشرع على حسب أصولهم القديمة وفي وراثتهم للولاية .

١٤ — تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية ووظائفها منحصرة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط (١) .

فالسكواكي يدعو إلى خليفة قرشي يصدق على تولية السلاطين في شتى ممالك الإسلام ، في نظام إتحادي على نحو الاتحاد الألماني والولايات المتحدة مع مراعاة خصائص كل منطقة ، فهو أول الدعاة للنظام اللامركزي في الحكم بين العرب ، لكنه نظام واسع أقرب إلى الاستقلال منه إلى اللامركزية ويدعو إلى تحرير المسلمين من دولة الترك التي لم توفق لنفع الإسلام بشيء في عز شبابها بل أضرتها بمحو الخلافة العباسية المجمع عليها وتخريب ما بناه العرب (٢) . « أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون لخليفة وتركوا الدين تعبت به الأهواء ولا مرجع وتركوا المسلمين صما بكما عميا ولا مرشد . أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة والهند مساهلة وتركوا الممالك الجسيمة الآسيوية للروس وتركوا قارة إفريقيا الإسلامية للطامعين . فهل والحالة هذه ما أن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا في القرون الحالية فيتركون الخلافة لأهلها والدين لحماة (٣) » .

(١) المصدر السابق ص ١٦٨

(٢) المصدر السابق ص ١٧٠

(٣) المصدر السابق ص ١٧١

هذا وأن كتاب أم القرى قد كتب على شكل محاضر جلسات لمؤتمر إسلامي عام تخيل السكواكي أنه قد عقد في مكة وحضره مندوبون من جميع الممالك الإسلامية أطلق عليهم ألقاب : السيد الفراتي (هو بالذات) ، والفاضل الشامي البليغ ، والعلامة المصري ، والمحدث اليمني ، والحافظ المصري ، والأستاذ المسكي ، والمجتهد التبريزي والعارف التاتاري ، والمدقق التركي ، والصاحب الهندي ، والإمام الصيني .. الخ ، وجعلهم يتكلمون وكل منهم يصف حال مجتمعه وما هو عليه من الفساد والمساوئ ، وفي نهاية الاجتماعات كلف الرئيس « السيد الفراتي » بتلخيص أسباب الفتر التي وردت على السنة الأعضاء فجمعها مقسمة إلى أسباب دينية وسياسية ثم فصل في كل منها مقسما إيها إلى فصول وفقرات . وقد نشر السكواكي كتابه هذا في مصر بمجلة المنار على فصول متتابعة بين عامي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ (١٣١٩ هـ) .

لقد عرض كتاب أم القرى لأسباب التأخر والفساد في المجتمع الإسلامي بتفصيل لم يسبق له مثيل ، مما يدل على اتساع مدارك السكواكي وأفق تفكيره الرحب وهو يشبه في ذلك طيبيا بارعا شخص الداء ووصف الدواء . لكن الدواء الذي وصفه كان مثاليا وواقعا في آن واحد : خياليا في كونه أراد جمع المسلمين من مراکش إلى الهند والصين في نظام إتحادي واحد يشبه الجامعة الإسلامية التي حلم بها الأفغان وجماعته وأراد السلطان عبد الحميد استغلالها ليستسيطرته ، لكن التطور في الناحية القومية كان يحول دون تطبيقها . وكان واقعا في كونه فهم فهم عميقا مقدار الكراهية التي كان الترك يكتفونها للعرب ، وأن الرابطة الإسلامية التي كانت غالبية العرب تنادى بها في توطيد علاقاتها بالترك كانت من جانب واحد ، ذلك أن الترك كانوا يعتبرون أنفسهم العنصر المتغلب المسيطر المتعالي ، وإلا فها هو معنى وصفهم العرب بأقذع العنوت وأدناها ، نعوت « تجرى على ألسنتهم مجرى الأمثال » ، كما إطلاقهم على عرب الحجاز « ديلنجي عرب » (العرب الشحاذين) وعلى

المصريين « كور فلاح » (الفلاحون العميان) و « عرب جنمكمنه سى » (نور العرب) و « قطى عرب » وقولهم على عرب سوريا « نه شامك شكرى نه عربك يوزى » (دعك من سكر الشام ومن وجه العربى) ، وتعابيرهم بلفظ عرب عن الرقيق وكل حيوان أسود وخاصة الكلب وقولهم « بيس عرب (عربى قدر) و « عرب عقلى » (بمعنى عقل صغير) و « عرب طبيعى » أى (ذو ذوق فاسد) و « عرب جكه سى » (تلفظ جنه سى أى حنك عربى بمعنى مهزار) وقولهم « بونى ييارسه م عرب أوله يم » (أى إن فعلت هذا أكون عربيا) وقولهم « نره ده عرب نره ده طنبور » أى (حيث ترى العرب ترى الطنبور) .

والعرب لا يقابلونهم على كل ذلك سوى بكلمتين كقولهم ، « ثلاث خلقن لثجور والفساد : القمل والترك والجراد » وتسميتهم « بالآروام » كناية عن الريّة فى إسلامهم^(١) .

من أجل ذلك دعا الكواكبي إلى الفصل إداريا بين الترك والعرب وكان فى ذلك واقعا أكثر من نادى بعده من العرب بإمكان الإندماج مع الترك فيما سمي « اتحاد الناصر » وحسبنا القول أن النظام اللاهركزى الذى نادى به قد تبناه بعدئذ إصلاحيو العرب ، وحتى قسم من دعاة « اتحاد العناصر » عندما فشلت أسباب التفاهم بينهم وبين الترك ولقى ترحيباً عاما فى مختلف الولايات العربية .

وهناك نقطة سبق الكواكبي غيره فى إدراكها هى « أن احترام الشعائر الدينية فى أكثر ملوك آل عثمان هى ظواهر محضة وليس من غرضهم بل ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك^(٢) » ، هذه النقطة التى

(١) المصدر السابق ص ١٢١ .

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣ .

لوفهمها إصلاحيو العرب من أول الأمر لجنبوا أنفسهم كثيرا من إضاعة الوقت .

أما أهمية الكواكبي فى نفوس ناشئة العرب قبل ثورة ١٩٠٨ وبعدها فقد كانت عظيمة جداً ، إذ كان شباب العرب فى كل مكان يتهافتون على كتابيه طبائع الاستبداد وأم القرى ، الذين طبعا حوالى سنة ١٩٠٦ فى مصر ويقبلون عليهما إقبال الظمان على الماء القراح ، ويتخذونهما إنجيلا لنهضة العرب الإصلاحية .

جمال الدين الأفغانى :

لا نستطيع عندما نتكلم عن الكواكبي إلا أن نلتفت بالقرينة إلى الأفغانى لما بينهما من توافق فى بعض الأفكار والخطط ولما كان لهما من الفضل فى تطور الحوادث .

كانت جهود الأفغانى ترمى إلى تطهير الإسلام من الشوائب والبدع التى لحقت به ، وجمع شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم فى سائر أقطار العالم ورفعهم من وهدة الجهل واليأس التى تردوا فيها والعمل على تقويتهم كي يرفعوا عن كاهلهم كابوس الاحتلال الأجنبى ويتحرروا من تدخل الدول الأجنبية فى شؤونهم بعد أن يصبحوا قادرين على تدبير أمورهم تديراً حسنا دون الاعتماد على الأمم الأوروبية^(١) ، وكان سبيله إلى ذلك مادعا إليه باسم الجامعة الإسلامية جنبا لجنب مع الشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي ، وقد ظهر جليا فى كتابات الأفغانى أن هدفه الرئيسى هو توحيد جميع الشعوب الإسلامية تحت لواء حكومة إسلامية يقوم على رأسها خليفة لا منازع فى سلطته كما كان الأمر فى الأيام الأولى للإسلام^(٢) . وقد أنشأ فى باريس ، من أجل ترويج هذه الدعوة ، صحيفة العروة الوثقى باسم الجمعية السرية التى

(١) محمود أبو ربه — جمال الدين الأفغانى ص ٣٥ .

Z. Zeine — op. cit., P. 59.

(٢)

أسسها في مصر وكانت تتألف من مسلمين من مصر والهند وسوريا وشمال أفريقيا^(١)، وكان يحرقها الإمام محمد عبده، أما الأفكار فكانت من جمال الدين، وكانت تدعو إلى وحدة المسلمين وحدة صحيحة، وقد بلغ من غرام نبيه المسلمين بها أن كان بعضهم يحفظها عن ظهر قلب، حتى رجي أن تكون رابطة الاتحاد وبلغت خطورتها حداً أن منع دخولها إلى مصر^(٢).

لم ينتأ جمال الدين ينتقل من قطر إسلامي إلى قطر آخر: من أفغانستان موطنه الأصلي إلى الهند إلى إيران إلى مصر إلى الآستانة، داعياً إلى فكرته، وكان يتصل بملوك هذه الممالك ويقدم لهم النصائح في كيفية إدارة شعوبهم وممالكهم حاثاً إياهم إلى الحكم الدستوري الذي اختلف مع شاه إيران من أجله.

لقد حاول عبد الحميد أن يستغل الأفغان في تقوية سيطرته على الشعب الإسلامي بواسطة دعوته الجديدة، لكن الأفغان كان أذكى من أن يستغله عبد الحميد، لا بل أنه اقترح عليه ما لم يكن يرضى به من جعل ولايته العثمانية خديويات على غرار خديوية مصر تبقى كاه خاضعة للخلافة ويأتمر كل خديوي بأمر السلطان، وعندما سأله عبد الحميد: «وما أبقيت أيها السيد لتخت آل عثمان». أجابه جمال: «يبقى مولاى السلطان ملكاً أولئك الملوك. فإذا قويت هذه الخديويات فإنه سرعان ما تنتظم إيران وأفغانستان والهند ويصبح الإسلام قوة عتيقة يرهب الغرب جانبها وتهدأ ثأرتة على الإسلام»^(٣).

ومن طريف ما كان يدعو الأفغان إليه، وقد تبعه في ذلك الشيخ رشيد رضا وغيره من الذين اشتغلوا بالقضية العربية، طلبه استعرا ب الأتراك وجعل اللغة العربية لغة الدولة إذ كان يقول «لو أنصف الأتراك أنفسهم

op. cit., P. 69.

(١)

(٢) المنار، مجلد ٢، عدد ٢٢، ص ٣٢٨ - ٣٢٩، الدكتور م. محمد حسين -

الاتجاهات الوطنية في الأدب الحديث ص ٥.

(٣) محمد بديع شريف - المصدر السابق، ص ٣٧.

لا يستعربوا وترأسوا ذلك الملك وعدلوا في أهله وجروا على سنن الرشيد والمأمون، ولكانوا أعز جانباً وأغنى مملكة من دول الأرض^(١)».

كان لجمال الدين الأفغانى شأن كبير في يقظة العالم الإسلامي عامة والنهضة العربية خاصة، بما كان ينشره من مبادئ الحرية في بلاد الدولة العثمانية عامة وفي مصر وسورية خاصة، وكان ظله ثقيلاً على الإنجليز وحتى على السلطان عبد الحميد فسعى الطرفان إلى التنكيل به وملاحقته وطرده من مكان إلى آخر.

قال برنارد ميشيل: «أينما ذهب السيد جمال الدين كان يترك وراءه ثورة تغلي مراجعها، ولسنا نعدو الحق، أو نكون مبالغين، إذا قررنا أن جميع الحركات الوطنية الحرة، حركات الانتفاض على المشاريع الأوربية التي نشاهدها في الشرق ترد أصولها مباشرة إلى دعوته^(٢)».

ومن الاصلاحين الذين عملوا في الدعوة العربية، الشيخ رشيد رضا في مجلته «المنار» في مصر، التي طفحت بالمقالات عن العرب وأمجادهم القديمة وتاريخهم الحافل بالبطولات عن الوحدة العربية التي كان ينشدها ضمن الرابطة العثمانية وعلى وجه لا يخل بسيادة الدولة العلية^(٣)، ويتمنى لو أن سلاطين آل عثمان نحو السلطان سليم الأول في تفكيره يجعل اللغة العربية لغة الدولة^(٤)، ولو أنهم جعلوا ولاياتهم كالولايات المتحدة في أميركا تستقل كل ولاية في إدارتها الداخلية ويكون حكمها منها^(٥). وقد ضمن السيد رشيد رضا مجلته منذ عام ١٨٩٧ مقالات تحمل عناوين جريئة مثل: الدين والدولة، الخلافة والسلطنة، إعادة مجد العرب،

(١) المصدر السابق ص ٥١.

(٢) محمد ابو ربة - المصدر السابق ص ١٠.

(٣) المنار - مجلد ٣، ج ٤، ص ٧٣.

(٤) المصدر السابق - مجلد ٣، ج ٦، ص ١٢١.

(٥) المصدر السابق - مجلد ٦، ج ١١ ص ٤٣٣.

الوحدة العربية، الترك والعرب، وأفكاراً جريئة منها أن نجاح الأمة والدولة العثمانية وارتقاءها الكامل متوقف على وحدة لغتها، وأن اللغة العربية تترجح على التركية بأمر منها كونها لغة الدين، وإن كان نشرها بسهولة، لأن التركي مضطر إلى تعلمها طالما هي لغة دينه، وأما العربي الذي لا طمع له في مناصب الدولة فلا يهتم بتعلم اللغة التركية، ومنها أن الناطقين باللغة العربية في الدولة أكثر عدداً، وأن علماء المسلمين، بما فيهم الأتراك في جميع أقطار العالم يعرفونها^(١)، لذلك يجب أن تكون هي لغة الدولة، وإن مكة باعتبارها محج المسلمين في كل عام، هي أفضل من الآستانة كمركز للخلافة^(٢). ومنها ما جاء في مقال الترك والعرب ما يرمى إلى إثبات أفضلية العرب على الترك بمعارفهم وباعثهم الطويل في العلوم والزراعة والصناعة والطب والفلك والفلسفة إلى آخر ما شادوه من حضارة ومدنية أدهشت المستمعين لأخبارهم، وأن انضواءهم في ظل الحكم العثماني هو الذي أخرهم^(٣)..

الواقع أنه منذ عام ١٩٠٤ ظهرت المناقشات على صفحات المجلات في مصر، بين الترك والعرب، بشأن الخلافة، ففي مقال بجريدة «ترك»، الصادرة بمصر، بعنوان «دعوى الخلافة»، يهاجم كاتبه العرب وينسب إليهم التبجح بدعوى الخلافة، وينعى عليهم، حسب زعمه، اتخاذهم الأوهام الباطلة والأسس الواهية، كمنسبتهم للرسول الكريم ونزول القرآن بالعربية حجة على تأييدهم دعواهم، قائلاً أنه لا يروقه كون الخلافة في يد الترك. فيرد صاحب المنار عليه بنفي مزاعمه، وأن ليس بين العرب من تنزى نفسه إلى منصب الخلافة، ولكن بشرط أن يقيم الخليفة العثماني العدل.

(١) المصدر السابق - مجلد ١، ج ١٢، ص ٧٦٩ - ٧٧١

(٢) المنار - مجلد ٢، ج ٢٢، ص ٣٤٥

(٣) المصدر السابق - مجلد ٣، ج ٩، ص ١٩٤

ويستعرض الشيخ رشيد ثورة اليمن فيقول أن اليمنيين لو عوملوا بالعدل لما كانوا يثورون، فالعرب لا يصبرون على الضيم، فإذا ساءت معاملتهم ساءت أعمالهم... ثم يقول «هذا وأن حجة العرب في الخلافة حجة صحيحة وفقاً للحديث الصحيح «الخلافة في قريش» وهي حجة لم يخالفهم فيها أحد من علماء الترك... ولا يتمدر أحد أن يقول أن حديث الرسول من «الأوهام الباطلة والأسس الواهية»^(١).

في هذا الجدل الذي قام بين «المنار» وجريدة «ترك» و خليل مطران صاحب جريدة الجوائب، الذي كان يدافع عن حق الترك بالخلافة، مناصراً جريدة «ترك» المذكورة التي تطبع أعدادها في مطبعة الجوائب، لقد حمل صاحب المنار على الترك ودعواهم في الخلافة حملة شعواء واستغرب ما يتبعجون به من جهادهم في سبيلها، مبيناً أن الترك أيام حروبهم وفتوحاتهم لم يكونوا يذكرون لفظ الخلافة «ولا يتبعجون به كما يفعلون اليوم»، ولم تكن حروبهم دينية، إذ لم يكن يتقدمها دعوة إلى الإسلام، وإنما كانت لسعة الملك والسيطرة^(٢).

ومن الإصلاحيين عبد الحميد الزهراوي، وكان أشدهم نقمة على الترك، واستثارهم بالخلافة، وأكثرهم تعرضاً لظلم عبد الحميد وتسكيكه به، فقد ظهرت له حوالى عام ١٩٠١، في المقطم مقالة في الخلافة بتوقيع رمزي (ع. ز.)، وكتب بعدها، في المنار، مقالات في الفقه والتصوف ضمنها آراء جريئة مليئة بالتجدد، فهاجت عليه حملة العمام في دمشق، وانكروا عليه القول بالاجتهاد وبطلان التقليد وهيجوا عليه حكومة عبد الحميد فاعتقلته وأرسلته إلى الآستانة، ولم يكن هذا إلا السبب الظاهري لاعتقاله، أما السبب الحقيقي انقمة الحكومة عليه فهو مقاله في الخلافة،

(١) المصدر السابق - مجلد ٦، ج ٢٤، ص ٩٥٤ - ٩٥٩

(٢) المصدر السابق - مجلد ٦، ج ٢٤، ص ٩٥٥

ذلك المقال الذى وجدت مخطوطته معه عند القبض عليه بعد أن حاول تمزيقها ، لأنها لم تكن ، بالطبع فى مصلحة الخليفة العثمانى (١) .

وقام من المسيحيين نجيب عزورى وألف فى باريس حزبا دعى باسم «جمعية الوطن العربى» فى عام ١٩٠٥ وألف كتابا سماه «يقظة الأمة العربية فى آسيا التركية» وجريدة «الاستقلال العربى» وكانت دعوته تتلخص بفصل السلاطة الدينية عن السلاطة المدنية وإنشاء دولة عربية مستقلة، منفصلة عن دولة بنى عثمان تشمل سوريا والعراق ولبنان ونجد واليمن والحجاز ، على الطراز الاتحادى ، على أن توضع مقاليد الخلافة الدينية فى أيدى شريف مكة الذى يحكم أيضاً حكما سياسيا على ولاية الحجاز ويتمتع بسلاطة معنوية حقيقية على جميع مسلمى العالم .

ولكن دعوته هذه لم تكن لتلقى صداها فى البلاد العربية فى يسر لأن نشاطها ومقرها كان فى باريس وباللغة الافرنسية ولأن صاحبها كان داعية للدول الغربية ، فرنسا وإنجلترا ، ولم يخجل كتابته من تمجيد لها فكان لذلك مجلبة للشك والشبهة ، حتى أن أحداً من الشباب العرب ، كما يؤكد الأمير مصطفى الشهابى ، لم يهتم بكتابته (٢) . غير أن حركته يمكن إعتبارها لونا جديداً فى القضية العربية ، إذ هى تتفق مع وضع صاحبها كإرونى لبنانى ، فهى تمثل إتجاه فئة معينة من فئات الشعب العربى المسيحى فى لبنان .

بناء على هذا يمكن القول أن القضية العربية بدأت بالظهور على مسرح الحوادث من أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر إنما كان يعيقها عن التقدم بسرعة عاملان الأول هو إرتباط العرب برابطة الإسلام والثانى هو أملهم بنجاح المساعى المشتركة مع أحرار الترك فى القضاء على الاستبداد الحميدى وإقامة قواعد دستورية يجد العرب والترك فيها أمانا من الظلم وضمانا لحقوقهم المشتركة فيها .

(١) المصدر السابق - مجلد ١٩ ، ج ٣ ص ١٧٠

(٢) الأمير مصطفى الشهابى - المصدر السابق ص ٥٩ -

الفصل الثانى

موقف العرب من الترك بعد إعلان الدستور

على أثر نجاح الحركة الانقلاية فى ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ أعلن الدستور العثمانى الذى كان قد مضى على تعطيله ثلاثون عاما ، فعمت الفرحة سائر أرجاء السلطنة ، وحصل إئتلاف معنوى بين عناصر الأمة العثمانية ، واندفعت جموع الشعب فى الشوارع تحركها موجة من الاستبشار والغبطة يهتفون للحرية والعدالة والمساواة والأخاء وسائر الشعارات التى نادى بها العهد الجديد ، ولم يكن العرب أقل من غيرهم ترحيباً واستبشاراً بهذا الحدث السعيد . وقد وصف زعيم كبير من زعمائهم هو رفيق بك العظيم (١) شعوره بهذه المناسبة قائلاً أنه لم يكن يأتى صديقا له من العثمانيين الذين عرفوا بالميل إلى الحرية إلا وغابت على كليهما عواطف السرور فانفجرت أعينهما بالدمع «استبشاراً بمستقبل الدولة السعيد وفرحا بالحرية التى هى رغبة النفوس الحرة» (٢) . وكانت هذه الكلمات تعبيراً واضحاً عن شعور العرب الذين كانوا على استعداد للتضحية «حتى بقوميتهم» على مذبح الائتلاف والوحدة للعثمانية ، وانضموا إلى الترك بكل إخلاص اعتقاداً منهم بأنه لم يبق فى الدولة لآعرب ولا تركى

(١) نشط رفيق بك العظيم فى السنين الأخيرة من حكم عبد الحميد فى العمل السياسى فقد أسس فى القاهرة هو والشيخ رشيد رضا ورهط آخر من العرب والترك جمعية الشورى العثمانية ، وترأس فى دمشق فرعاً لجمعية التثبيت الشخصى واللامركزية والتحق بحلقة الشيخ طاهر الجزائري الادبية الثقافية الاجتماعية الى جانب الشيخ جمال الدين القاسمى والشيخ عبد الرزاق البيطار ، وكان من زملائه فارس الخورى وشكرى العسلى وحفى العظيم وغيرهم فلما أعلن الدستور اقتصر نشاطه على تأييد جمعية الاتحاد والترقى .

(٢) رفيق بك العظيم - مجموعة آثار رفيق بك العظيم - الجامعة العثمانية والعصبيّة التركية ص ١٢٣ - ١٢٤ .

ولا غير ذلك من الطوائف والعناصر . أنهم كهم أصبحوا عثمانيين متساويين في الحقوق والواجبات ، ووضعوا ثقهم وآمالهم في جمعية الاتحاد والترقي ، التي ألفت مقاليد الأمور بين يديها للسير بالامة العثمانية في طريق الإصلاح والتقدم^(١) .

كانت الأشهر الثلاثة الأولى من عودة الدستور بمثابة بروج الخماس والمحبة والأخوة بين الطوائف ، وعبرت الجماعات والأفراد عن شعورها بمختلف الوسائل فقد أعرب السوريون في الأرجنتين عن ولائهم للعهد الجديد بفتح اكتباب عام للتبرع بسفينة حربية هدية منهم للبحرية العثمانية ، وشكل أهالي بيروت حرساً وطنياً لمساعدة الجيش عند اللزوم^(٢) ، وفي العراق ابتاع ، طالب بك النقيب ، نائب البصرة الجديد من ماله الخاص ، مركبا بخاريا ، وأهداه إلى الحكومة كي تستخدمه في المحافظة على شط العرب وتطوع لإصلاح العلاقات بين الأمير مبارك الصباح ، قائمقام الكويت ، وبين الحكومة^(٣) . وبدرت من الترك بوادر طيبة فقد وقف أحد أحرارهم المجاهدين ، جلال الدين عارف ، من الذين لجأوا إلى مصر في عهد الاستبداد الحميدى ، يوم الاحتفال بإعلان الدستور ، خطيباً في مصر وقال : « إننا اليوم قد تنازلنا عن كلمة « ترك » وهي محبوبة لنا ، فكلنا عثمانيون لا فرق عندنا بين الترك والعرب والروم وغيرهم »^(٤) . وفي سويسرا عائق رئيس لجنة الاتحاد والترقي التركي مطران هذه المدينة اليوناني . وفي دراما Drama سجن ضباط العهد الجديد رجلا تركيا لأنه أهان أحد المواطنين المسيحيين . وفي إحدى المقابر استمع الترك ، جنباً لجنب مع الأرمن ، إلى صلاة أقامها رجال الدين من كلا الطائفتين ، على أرواح ضحايا مذابح الأرمن . وفي طرابلس الشام

(١) أسعد داغر - ثورة العرب ، ص ٤٩ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 4, P. 149.

(٣) كركركلى مكتونى زاده عمر فوزى - أرج الطيب في مآثر السيد النقيب ، ص ٢٣ .

(٤) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، ص ٩١٥ .

تضافرت أيدي الترك والعرب ، وأصبحوا يساهمون سوية في الأعمال الخيرية . وحتى عبد الحميد نفسه أعرب عن إخلاصه للدستور ورغبته بالحفاظ عليه^(١) .

بلغ من إخلاص العرب للعهد الجديد أن بعض كتابهم تسامحوا حتى في أمر لغتهم القومية ، ففي مقال للدكتور شبلى شميل ، من أعضاء جمعية الشورى العثمانية ، التي مر ذكرها^(٢) ، جاء قوله أن على الحكومة العثمانية الجديدة أن تقرض على البلاد لغة مشتركة تكون إجبارية ، وفضل أن تكون هذه اللغة هي التركية — بالرغم من أن اللغة العربية أغنى ماضياً وأوسع أدبا من ماضى اللغة التركية وأدبها — باعتبار أن هذه تستمد آدابها من جميع اللغات فتقبل بسهولة كل ما تجده صالحاً وتتمثله بسرعة فهي بالتالى أكثر ملاءمة لشكل الحكومة الحرة الجديدة^(٣) . وكان سليمان البستاني^(٤) مؤيداً لهذا الاتجاه ، فقد جاء في كتابه « عبرة وذكرى » : « إن أعظم الوسائل لضمان اضمحلال التعصب الدينى تجنيد المسيحيين مع المسلمين ، وأعظم وسيلة لاضمحلال التعصب الجنسى تعميم اللغة الرسمية ، وجعل تعليم اللغة التركية إجبارياً ، فان هاتين الوسيلتين ، مع تعميم أسباب العلم والتهذيب ، يضمنان توثيق عرى التواد والائخاء »^(٥) . ولا غرابة في الأمر ، ذلك أن العرب إجمالاً ، بعد عودة الدستور ، لم يكن لا تجاههم بعدمسحة الطابع القومى الصريف ، بالرغم من أن هذه البذرة قد نبتت عندهم نباتاً محدوداً قبل إعلان الدستور^(٦) . فقد كان يكفهم وقد اطمأنوا إلى جدوى الحكم الدستورى ، أن تحفظ مكانتهم في العهد الجديد

H. Saab — op. cit., P. 215.

(١)

(٢) الأهرام - عدد ٩٤١٦ ، ٨-٣-١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient, 1ère Année, No. 3, P. 63-74.

(٤) مترجم اليازة هوميروس الى العربية ، ومتمم دائرة معارف بطرس البستاني ،

ونائب بيروت ، وزير فيما بعد .

(٥) سليمان البستاني - المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٦) وصف محمد جميل بيهم في كتابه ، « قوافل العروبة ومواكبها » آراء عبد الرحمن الكواكبي بانها تعتبر غير مجردة من وعى قومى كان يحتاج للتبلور ص ٢٠ .

بصفته عثمانين ، وتراعى حقوقهم على قدم المساواة مع بقية العناصر . وقد مات أكثرهم إلى وجوب الإصلاح والتقدم بالتآزر مع الترك ، بعد أن كانت الآراء منقسمة في أواخر عهد السلطان عبد الحميد ، ومتنوعة تنوعاً كثيراً ، إذ كان حيثئذ من يسعى إلى خلافة عربية ، حسب دعوة عبدالرحمن الكواكبي التي جاراها فيها بعض العرب المسلمين ، أو من يدعو إلى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية لتأسيس دولة عربية ، أو إلى طلب الحماية من دولة أوربية ، وهو الاتجاه الذي كان عليه المسيحيون في لبنان ، أو من يدعو إلى المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية . كما كان آخرون يدعون إلى الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإصلاحات عامة تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتفيد في الوقت نفسه الولايات العربية . أما بعد إعلان الدستور وقيام عهد المشروطة (الحكم الدستوري) ، فقد قوى هذا الاتجاه الأخير (١) أملاً بأن يؤدي وجود ممثلين للعرب في مجلس المبعوثان إلى إنصافهم والقضاء على الفساد والسير في طريق الإصلاح والنهوض . ويبدو أن فكرة كهذه ، عرضها الزعيم الاتحادي أحمد رضا ، قد راقت للبرنس صباح الدين وبقية العناصر في المنفى ، قال : « إلى أن يتم الحصول على الدستور وإطلاق حرية القول والصحافة ، وقيام البرلمان وإتاحة الفرصة لكل المناقشات ، يكون من مصلحة الجميع أن يتحدوا ويألفوا ، مع احتفاظ كل جماعة بأرائها ، ومن ثم تعرضها أمام البرلمان » (٢) . ذلك أنه على أثر الخلاف الذي حصل بين رجال تركيا الفتاة في باريس ، في أعقاب مؤتمر الأحرار العثمانيين المار الذكر ، راجت جريدة « ترقى » التي أصدرها البرنس صباح الدين ، ومالت النفوس إليها ، وذاعت ذيوهاً كبيراً ، ثم تراشقت مع جريدة « شوراى امت » التابعة لأحمد

(١) ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٤ - ١٩٧ ، المنار - مجلد ١٢

ج ١١ ، ص ٨٣٢ .
(٢) Eugène Jung — La Révolte Arabe, V. I, (1906-1916), P. 23.

رضا فاستفادت يلدز من هذا الخلاف ، وحاولت الاصطياد في المياه العكرة ، غير أن الأحرار تنهوا إلى ذلك وعقدوا مؤتمراً عاماً قبل الثورة بسبعة أشهر ، وأجمعوا فيه على وجوب بذل الجهد لقلب حكومة الاستبداد أولاً ، حتى إذا بلغوا هذه الأمنية ، انفرد كل حزب بالسير على خطته بعد ذلك ، على أن يكون البرلمان حكماً بين الجميع (١) .

سار العرب في ركاب جمعية الاتحاد والترقي التي نشطت في اجتذاب المنتسبين إليها من كافة العناصر ، وأرسلت مفوضين من قبلها إلى سائر المدن العربية وغيرها لفتح فروع لها ، وبادر الناس إلى الدخول فيها ، لأنها كانت أحرزت ثقة عظيمة من الناس ، ولم يمض شهران على الدستور حتى انتظم كثيرون في سلكها وبينهم زعماء من العرب مثل رفيق بك العظم وحقى بك العظم (٢) ، ومحسن السعدون ، وياسين الهاشمي ، وطالب النقيب ، وعزيز على المصري وعبد الرحمن شهبند - ، وسليم الجزائري وضباط وسياسيون آخرون وكثير من الموظفين من سوريا والعراق (٣) . روى رئيس فرع البصرة كركوكلى عمر فوزى ، أن طالبات الانتساب كانت تترى على فرعه لدرجة أن مؤسسه لم يجدوا وقتاً لتدقيقها (٤) .

كانت مساعي الاتحاديين حثيثة في توحيد الجمعيات العثمانية قبل الدستور وبعده وادماجها في جمعيتهم ، وقد رأينا في الفصل السابق كيف توصلت إلى ضم الجمعيات التركية ، ولم تكتف بمن دخل من العرب في جمعية الاتحاد

(١) المؤيد - ٦٢٤٢ ، ١٨ - ٤ - ١٩١١

(٢) رفيق بك العظم - المصدر السابق ، من المقدمة بقلم رشيد رضا

(٣) خيرى أمين العمري - شخصيات عراقية ، ص ٤٧ ، ١٠٣ ، سليمان فيضى - في

نغمرة النضال ، ص ٦٥ .

(٤) كركوكلى مكتوبى زاده عمر فوزى - المصدر السابق ص ٢١ .

والترقي ، قبل الدستور وبعده ، فإذلت ضم جمعياتهم إليها ، وبذلت مساعيها في هذا الشأن مع جمعية الشورى العثمانية التي أسسها رفيق بك العظم والشيخ رشيد رضا في مصر ففشلت في ذلك لمعارضة رشيد رضا . عند ذلك أثر رفيق العظم ، وحق العظم الدخول في جمعية الاتحاد والترقي رغبة منهما في عدم التفريق وأهملا جمعيتهم الأصلية فانفرط عقدها^(١) ، وكانا يتابعان الأحداث العثمانية من مقرهما في مصر قبل إعلان الدستور ، ثم أصبحا بعد إعلانهما يتنقلان بين دمشق والقاهرة التي بقيت مقراً للنشاط الأحرار العرب بينما غادرها الأحرار الترك عائدين إلى الأستانة .

جمعية الاتحاد والترقي في العمل السياسي .

شرعت جمعية الاتحاد والترقي في العمل عندما أذاعت لجنتها المركزية برنامجها السياسي ، ووصفته بأنه مؤقت ريثما يجتمع مجلس المبعوثان ، وقد جاء فيه ما يرمي إلى المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، وحق مجلس المبعوثان والأعيان في تشريع القوانين ، وانتخاب ثلث أعضاء مجلس الأعيان من قبل ممثلي الأمة ، والتصويت العام ، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون ، وفي الحقوق والواجبات دون تفريق بين الأديان والأجناس ، وحرية التعليم وتأليف الجمعيات ، وشمول خدمة العلم كافة المواطنين بما فيهم غير المسلمين ، وإصلاح حالة الفلاحين ، وتسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل^(٢) . وقد قدم هذا البرنامج المؤقت على أنه يتضمن أحكاماً يقتضي الأمر تعديل دستور سنة ١٨٧٦ المعاد إعلانها ليتلاءم معها^(٣) ، ذلك إن الدستور المشار

(١) رفيق العظم - المصدر السابق ، من المقدمة بقلم رشيد رضا ، و ، ز

(٢) André Mandelstam — Le sort de l'Emp. Ottom., P. 13.

(٣) الدستور المعلق هو نفس دستور ١٨٧٦ وقد أجرى عليه مجلس المبعوثان التعديلات اللازمة قبيل الانقلاب المضاد « ٣ أبريل ١٩٠٩ » وبعده وصودق عليه من قبل السلطان في ٢١ أغسطس ١٩٠٩ .

إليه لا يتضمن المسؤولية الوزارية أمام البرلمان^(١) ولا يتضمن حق المجلسين في التشريع^(٢) .

أما فيما يتعلق بأصول إدارة الولايات ولغة الدولة الرسمية فقد جاء في البرنامج عنها ما يلي :

تدار الولايات على أصول « توسيع المأذونية » (الصلاحيات) ، الذي نصت عليه المادة (١٠٨) من القانون الأساسي ، على أن لا يؤثر ذلك في توهين الرابطة التي تربطها بالدولة ، وتبقى التركية هي اللغة الرسمية ، بها تجري المعاملات والمخابرات الرسمية ، وتكون لغة التعليم في المدارس . وتتبع الدولة سياسة تعليمية ترمي إلى تربية الذئء العثماني تربية موحدة ، وإلى فتح مدارس تضم عناصر الدولة المختلفة ، في تعليم مشترك ، للوصول إلى هذه التربية الموحدة^(٣) .

حرصت الجمعية في برنامجها وأعمالها وكل تصرفاتها بأن تبقى أمينة على مبادئها الأساسية ، الذي أشرت إليه في الفصل السابق ، وفكرتها الراسخة في توحيد العناصر ، وحكم الولايات على أساس النظام المركزي مع « توسيع المأذونية » ، هذا النظام الذي جاراها في فكرة تطبيقه على الولايات طائفة من رجال السياسة العرب ، وخاصة منهم مبعوث بيروت سليمان البستاني . فمن حيث توحيد العناصر وصهرها كان البستاني معبراً تمام التعبير عن .

(١) في الدستور القديم أن الوزراء مسئولون عن الاحوال المتعلقة بمأمورياتهم وأنهم مسئولون أمام السلطان والصدر الاعظم فقط . (في آخر هذا الفصل معلومات وافية عن هذه التعديلات) .

(٢) بل ان سن القوانين منوط بمجلس الوزراء ، وليس للمبعوثين أو أعضاء مجلس الأعيان أن يطلبوا سن قانون جديد أو تعديل قانون قديم إلا بعد الاستئذان من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الاعظم - (نص القانون الأساسي مدرج في ص ١٥٥ ، من كتاب الاستاذ ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية - وسيلحق بهذه الرسالة) .

(٣) T. Z. Tunay — Ibid, P. 209-210.

آراء الاتحاديين ، في الخطاب الذي ألقاه في باريس ، في أواسط عام ١٩٠٩ أثناء الحفل الذي أقامه على شرفه الفريق البرلماني الفرنسي للتحكيم الدولي وكانت حكومة تركيا الفتاة قد دعيت للدخول في المنظمة البرلمانية العالمية للتحكيم الدولي ، وقدمت الدعوة إلى النائب البستاني عندما كان مع الوفد النيابي العثماني في زيارته للدول الأوروبية ، فرحب البستاني وزملاؤه بها ، وسجلوا أنفسهم كأعضاء في المنظمة بحيث شكلوا فريقا عثمانيا للتحكيم الدولي . وكانت غاية هذه المنظمة الدعوة للسلام العالمي وحل المشاكل العالمية بطريق المفاوضات والوسائل السلمية . قال البستاني في خطابه :

« أنا أعرف جيداً ، أيها السادة ، أن كثيراً من الناس في العالم يعتبرون هذا العمل السلمي حلماً من الأحلام ، أو أمنيات خيالية أما من جهتي فانا لا أرى فيه كثيراً من الوهم . . . وفيما يخصنا نحن العثمانيين فيإمكاننا أنؤكد لكم أن أية دولة من الدول لا ترغب رغبتنا في السلام إلا أننا بحاجة إلى الهدوء للعمل في سبيل إصلاح أمورنا ، وتدعيم عهد الحرية الجديد الذي دشناه ، والذي هلمتس له ، ونحتاج إلى مساعدتكم أيأنا للإستمرار فيه .

« ولكن يقال لنا : قبل أن تنشدوا السلام العالمي ابدأوا بتوطيد دعائكم في بلادكم ، حيث تعيش مختلف العناصر جنباً إلى جنب ، دون أن تنصهر في بوتقة واحدة ، وحيث الأتراك والعرب والآكراد والأغريق والأرمن والبلغار والألبان . . . يعيشون كأخوة أعداء .

« قد يكون لهذا التعريض بنا ما يسوغه لو أن أما غيرنا لم تشرع بعملية صهر كهذه ، فيما سبق من الأزمنة ، ولم تلمس نتائجها الباهرة ، أو لم تنجح بلاد أخرى ، وضعها شبيه بوضع بلادنا ، في حل هذه المشكلة حلاناجحاً . أننى عاجلت هذه القضية بأسباب أكثر ، لكننى لا أود الآن أن أجلب إلى نفوسكم الملل بالحديث عنها ، واكتفى بأن أورد لكم مثالا على ذلك ،

بلداً اسمه حبيب على قلوبنا ، هو بلدكم فرنسا ، أفلم تضطروا إلى التغلب على نفس الصعوبات التي يترجى علينا الآن أن نتغلب عليها . هل تفرقون الآن كما كنتم تفعلون في السابق ، بين البروتون ، والنورمان ، والجاكسون والباسك . . . إلخ ، أو حتى بين البروتستانت والكاثوليك والإسرائيليين ، عندما كان هؤلاء يعيشون في بلادكم كالأخوة الأعداء ؟ إسمحوا لنا إذا أيها السادة أن نتخذ مثالك قدوة لنا ، وأن يسكن هذا المثال مقويا لإيماننا في مستقبل قريب أفضل . . . » (١)

هذا من حيث سياسة الصهر والمزج أما من حيث السياسة المركزية : ففي كتاب نشر للنائب سليمان البستاني في مجلة « كوريسبر ندانس دوريان » الإفريقية ، تحدث هذا النائب العربي عن المركزية واللامركزية ، فزعم أنه يعبر عن رأيه ورأى أكبر عدد من زملائه ، الذين يمثلون مختلف العناصر العرقية والدينية ، ويوقنون أن التضامن المطلق هو الملاذ الوحيد الذي يمكن أن تنشب به الأمة ، قال : « إنه حلم جميل أن نتمسك بنظام من اللامركزية يمنح الاستقلال التشريعي والإداري لمختلف ولايات الدولة ، ويهدف إلى تكوين اتحاد شبيه باتحاد الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه حلم ليس جميلاً إلا في نظر أولئك الذين لا يعرفوننا ولا يعرفون بلادنا ، إن إقامة مثل هذا النظام بين فسيفساء من الشعوب ، باعدكر القرون بينها وبين ممارستها للحكم ، هو ضرب من الفوضى ، ليس مآله إلا الدمار الأكيد ، والتفكك الذي طالما خشيناه شره . »

ثم يقول إن منح الحرية لكل شعب من الشعوب بأن يحكم نفسه وفقاً لعقائده وتقاليده معناه أن الطوائف الدينية كالبرد والمسيحيين المنتشرين هنا وهناك ستخضع في كل من الولايات لنظم مختلفة متغايرة فهل ترضى بذلك ؟

ثم أن العرب بالذات لا بد أن تعم لديهم الفوضى يوم يمنح لهم فيه هذا الاستقلال الإداري المزعوم ، لا تساع الهوة ، من حيث المعارف والثقافة والأخلاق التي تفصل بين السوريين المتمدنين وبدو الصحراء ، الذين يراد أن تطبق عليهم قوانين تختلف في كل من الولايات عن الأخرى ، « أفلا يكون في ذلك وسيلة لإشاعة الشقاق بين صفوف الأمة ؟ إنما ، بعد مائة أو خمسين عاما لما تكون الأفكار قد نضجت ، وقربت الثقافة الشقة بين مختلف الأوضاع ، عندئذ يمكن وضع هذا المبدأ على بساط البحث . ولكن ، من يضمن حينذاك ، أن الطوائف والأجناس ، التي تكون قد توحدت وانصهرت بفعل الثقافة المشتركة ، تريد الانفصال عن المركز ؟ »

غير أن السيد المستافى يشجب المركزية المفرطة الضيقة ، ويرى أن الضرورة تقضى بإقامة جهاز من المجالس العامة للولايات ، وإعطاء مزيد من الصلاحية والسلطة للولاة والبلديات وأن ذلك الأمر لا يعترض عليه أحد من المبعوثين ، بل أن برنامج جمعية الاتحاد والترقي ينص عليه ، وأن وجهة نظر أعضاء هذه الجمعية متفقة ، من هذه الناحية ، مع وجهات النظر التي تعزى للحزب المعارض ، وأن ليس من خلاف الأعلى كيفية التطبيق وعلى نقاط أخرى ثانوية من حيث الأهمية (١) .

في الواقع كانت وجهة نظر جمعية الاتحاد والترقي متفقة في هذه الناحية ولكن في الظاهر فقط ، مع وجهة النظر التي تعزى للحزب المعارض ، وهو الحزب المسمى « حزب الأحرار » (٢) (عثمانلي أحرار فرقة سي ...) (Union Libérale)

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 11, P. 321-325.

(٢) تأسس في ١٤ أيلول ، سبتمبر ١٩٠٨ ، أي بعد شهرين من إعلان الدستور ومركزه الاستانة ، أما مؤسسوه فهم : نور الدين فروخ ، وأحمد فضلي (أخو البرنس صلاح الدين بالرضاعة) ، قبرصلي توفيق ، ناظم ، =

إن لاتفاق وجهة نظر الحزبين في النصوص الظاهرية ، وإختلافهما في الجوهر ، ملائسات إن دلت على شيء فهي تدل على رغبة جمعية الاتحاد والترقي أن تفرض سلطتها ومبادئها على الأوساط العامة من أول الطريق إلى جانب سيادة نفوذها على معظم أفراد الأمة العثمانية ، وقد نتج عن ذلك تجدد الصراع بين الاتحاديين الداعين إلى مركزية الحكم وخصومهم اللامركزيين .

وجدت جمعية الاتحاد والترقي نفسها ، بعد إعلان الدستور ، وجهها لوجه أمام « جمعية التشيبت الشخصي واللامركزية » ، وكان لها ، كما بينت سابقا ، فروع في دمشق وبيروت وغيرهما من المدن العربية .

كانت هذه الجمعية ، كما يدل عاينها اسمها ، تنادى باللامركزية وقد أثبت برنامجها في الفصل السابق ، وأضيف هنا أن مؤسسها وزعيمها البرنس صباح الدين قد عاد إلى الاستانة بعد إعلان الدستور وواصل عمله النضالي ، ولما رأى البلاد سلكت طريق إصلاح الحكومة ، ولم تسر أية خطوة في سبيل إصلاح الأمة إصلاحا اجتماعيا ، أسس في الاستانة ناديا يحمل اسم « نادى النسل الجديد » وأخذ يلقى محاضرات اجتماعية رائعة في المجتمعات العامة وكلها في معنى اللامركزية ومبادئها ويصدر المنشورات يشرح بها فكرته (١) ويصدر البيانات واحدا تلو الآخر تحمل عنوان « إيضات حول عقيدتنا » . وقد كانت النظريات الاجتماعية فيها تتجاوز السياسة الصرفة ، لأن البرنس لم يشأ أن تكون له أية صلة بحزب سياسي ، وهو لم يعترف بحزب الأحرار الذي تأسس في غيابها وأعلن إنكاره له ، بالرغم من أن هذا الحزب قد عرف

شوكت ، جلال الدين عارف (من الأحرار الذين التجأوا إلى مصر) ، ماهر سعيد بك ، وكانت هيئة إدارته مؤلفة من نور الدين سكرتيرا عاما ، وأحمد فضلي ، وقبرصلي توفيق ... أعضاء .

(١) المؤيد — ٣٦٤٣ ، ١٨/٤/١٩١١ من رسالة بقلم سطوت لطفى سكرتير البرنس .

عنه بأنه منبثق عن مبادئه ، لكن الأتراك القدامى والطلاب الراديكاليين ، والأحرار المتطرفين ، وخاصة العناصر غير التركية قد انسأقت إلى الدخول فيه بدافع الميل إلى مبادئ البرنس أكثر من دافع السياسة التي نص عليها قانونه الظاهر .

كان البرنس صباح الدين يسوق البراهين الدامغة لتأييد أفكاره ويرى أن ليس من المستطاع إخضاع شعوب كشعوب اليمن وبلاد الرافدين وآسيا الصغرى ، وألبانيا ، التي تختلف بعضها عن بعض إختلافاً بينا إلى قوانين واحدة تطبق على الجميع بالسواء ، وبالتالي صهرهم في بوتقة واحدة (١) . كما وقف في ١٦ أيلول ، سبتمبر ١٩٠٨ ، خطيباً بين الناس في الأستانة ليشرح مبادئه ، وقد نفى في خطابه أنه يرمى ، من وراء فكرته في اللامركزية ، إلى خلاق ولايات مستقلة ذات امتيازات خاصة ، بل أن وحدة السلطنة لا يمكن أن تكون موضع جدل ، وأن القضية لا تعدو أن تكون إدارية صرف (٢) ؛ غير أن جمعية الاتحاد والترقي قد ضاقت ذرعاً بنشاط البرنس صباح الدين وأفكاره المعاكسة ، على طول الخط ، لبرنامجها في سياسة الصهر والدمج والمركزية ، ومن كون مبادئه قد تكون حجر الأساس في خطط المعارضين لنفوذ وسلطة الجمعية ، وكان عدا ذلك قد أفرعها الاستتبال الهائل ، والضجة الكبرى التي رافقت عودته من باريس إلى الأستانة ، فرأت الخطر كله متجسماً في جمعية «التشبيث الشخصي واللامركزية» التي يرأسها . عندئذ بدأت تحاربه متهمة إياه بتشجيع العناصر غير التركية ومساعدتها في الحصول على الاستقلال المحلي لمناطقها ، هذه الميول التي لا تتفق مع أهداف الاتحاديين في سياسة تكوين الوحدة العثمانية (٣) ، وأخذت جرائدها في شن حملة شعراء عليه توسعه شتماً ، وعلى اللامركزية تحاول تفسيرها بغير معناها الحقيقي ، وإيهام

Rev. du Monde Musulman — V. XXI, decemb. 1912, P. 184-185. (١)

Nicolaides — Une Année de Constitution, P. 64-65. (٢)

A. Mandelstam — Ibid, P. 15. (٣)

الناس أنها لا تغني سوى تقطيع أوصال الدولة ، وإخضاع المسلمين إلى الكفرة الأجانب ، وتدمير السلطنة والخلافة معا ، باعتبار أن البرنس صباح الدين كان من أنصار التفاهم مع الدول الأجنبية والاستعانة بها على النهوض بالبلاد ، وأن أنصاره ليسوا سوى رجعيين وجواسيس باعوا أنفسهم إلى الأجنبي (١) . واتخذت فضلاً عن ذلك ، كل التدابير الكفيلة بالقضاء على حركته في مهدها ، ولم يكن ذلك بالأمر الذي يصعب عليها ، إذ كانت أغلبية الأوساط التركية الصرفة معرضة عنه ولم تتشرب النفوس ، بعد ، بمبادئه التي لم تكن إلا في نطاق النظريات الفكرية المثالية .

فبدأت تشدد الرقابة عليه وتمارس ضده ألواناً من الضغط أدت في النهاية إلى خضوعه لرغبتها فصرح ، في حفل عام أنه في جانب برنامج جمعية الاتحاد والترقي ، وأن اللامركزية التي ينادى بها لا تختلف عن مبدأ «توسيع المأذونية» الذي تدعو إليه هي ، تم وافق على دمج جميعه اللامركزية والتشبيث الشخصي بجمعية الاتحاد والترقي ؛ لكن هذا الاتحاد لم يمح من القلب الموحدة والضغينة (٢) ، ولم تكن هذه المصالحة إلا ظاهرية ولم يستفد البرنس منها إلا أنه فقد إلى أمد ما كثيراً من شعبيته بين العناصر غير الإسلامية وغير التركية (٣) .

هكذا انحلت «جمعية اللامركزية والتشبيث الشخصي» في تشرين ثاني ، نوفمبر ١٩٠٨ (٤) ، ولكن بعد أن كان قد تشكل «حزب الأحرار» المعادي للاتحاديين ، ولم يكن يضم بين أعضائه كثيراً من الترك ، إنما دخله كثير من العناصر غير التركية ، وكان — كما سبق وبينت — على أتم الوئام مع

Rev. du Monde Musulman — V. XXI, decemb. 1912, P. 190 (١)

(٢) المؤيد ٦٣٤٣ ، ١٩١١/٤/١٨ ، من رسالة بقلم سطوت لطفى ،

سكرتير البرنس صباح الدين .

A. Mandelstam — Ibid, P. 15. (٣)

Z. Zeine — Ibid, P. 82. (٤)

مبادئ البرنس صباح الدين، ولكن الحملة الشديدة التي تعرض لها البرنس^(١) وجمعيته، وأثر هذه الحملة على الرأي العام، حملت مؤسسى الحزب الجديد أن يكونوا على قسط من الحذر والحكمة بحيث حرصوا تمام الحرص كي يأتى برنامجهم مشابها تمام الشبه لبرنامج جمعية الاتحاد والترقى. إنما سعى أفرادهم أن يكون الفرق متجلياً عند التطبيق، إذ بدأ الحزب الجديد يدعو إلى تعزيز مكانته بين العناصر غير التركية، ويظهر بمظهر التحرر التام، والتسامح الحقيقى تجاه هذه العناصر، متهماً جمعية الاتحاد والترقى بالانحراف شيئاً فشيئاً نحو القومية التركية والتعصب الأعشى لها. غير أن هذا الاتهام لم يكن بعد صحيحاً تمام الصحة، وإن بدرت منها بعض البوادر فى التعصب الجنسى، لأن الاتحاديين، فى الأشهر الأولى من الثورة، لم يكونوا بعد قد توجسوا بما قد تجره عليهم خطة التسامح، والدعوة باخلاص ونزاهة إلى سياسة الوحدة العثمانية الحقيقية، التي لا يشكلون فيها إلا كثرية العظمى من حيث العنصر^(٢) إذ كانت آمالهم لاتزال قوية فى أن يتمكنوا، بكل سهولة ويسر وباسم الدعوة إلى الرابطة العثمانية من قطر جميع العناصر الأخرى إلى ركبهم بصفتهم العنصر الحاكم بموجب التقليد التاريخى، فى حين أن هذه العناصر كانت تتمنى من العهد الجديد أن يفسح أمامها سبيل الديمقراطية والمساواة التامة وأن يصدق الاتحاديون فى تظاهرهم بأن هدفهم هو «اتحاد وتآلف جميع أفراد

(١) بعد أن تصالح البرنس مع الاتحاديين نتيجة الضغط عليه بقى فى الاستانة الى أن حدثت ثورة ١٣ ابريل المضادة فاتهمه الاتحاديون بكونه من المحرضين عليها واعتقلوه للاستجواب ثم أطلقوا سراحه، ولكنه لقي على يدهم من الاهانات ما جعله يترك البلاد ثانية ملتبساً الى أوروبا، وكان فى خلال هذه المدة يرسل الى الاتحاديين رسائل تحمل عنوان «رسائل مفتوحة الى جمعية الاتحاد والترقى» دفاعاً عن نفسه ضد تخرصاتهم عليه، ورسائل الى صديقه وسكرتيره سطوت لطفى أحد أعضاء نادى «النسل الجديد» بلغ عددها ثمان فى ١٣٨ صفحة يشرح فيها مبادئه الاجتماعى ويوضحه.

A. Mandelstam — Ibid, P. 15-16.

الرعية، من مسلمين ومسيحيين وسائر الطوائف الذين سيتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون تفریق فى الأديان والاجناس، ضمن وحدة شاملة تقوم على إدارتها سلطة حكومة عثمانية تعمل على تقدم وإصلاح شؤون الدولة وتخليصها من ربقة الوصاية الأجنبية وسلطة عبد الحميد الاستبدادية، حكمه تقتبس من الغرب أصولها وأساليبها فى مركزية الحكم كي تكون قادرة وحاضرة على جميع أسباب القوة^(١) .

غير أن أن الفريقين كانا مغرورين فى آمالهما فلا العناصر غير التركية لمست من الاتحاديين إخلاصاً فى العمل على تحقيق هذه الأهداف، بل شعرت بأن الاتحاديين يعملون على تحويل الدعوة العثمانية لخدمة تسلط الجنس التركى وتوجيهها فى سبيل ترسيخ وتأييد سيطرته كمعصر حاكم، ولا الاتحاديون لمسوا من هذه العناصر تجاوباً مع سياستهم الرامية إلى السيطرة، إذ بدأت تقيم العراقيل دون بسطها عليهم، فأخذوا حينذاك فى سياسة القوة والقمع لتنفيذ أهدافهم المرسومة منذ ما قبل الثورة الدستورية حينما اصطدموا ببرنامج البرنس صباح الدين فى المنفى، كما أسلفت فى الفصل السابق، وحاولوا القضاء على دعوته بعد إعلان الدستور، لأن التساهل مع العناصر غير التركية وإفساح مجال النمو الحر لها معناه أن تتغلب عليهم، بقوة عددها، فى كل شيء بما فى ذلك احتلال أغلب مناصب الدولة، وقد جبل الترك على حب الوظائف هذا الذى تولى البرنس صباح الدين محاربته فيهم. إنما الذى حفز الاتحاديين على العمل بعناد وشدة أن برنامج البرنس صباح الدين فى اللامركزية قد تبناه، إن لم يكن نصاً، فروحا حزب سياسى ناشئ «حزب الأحرار»، منذ أول المرحلة الدستورية. صحيح لم يكن لهذا الحزب، بعد الانتخابات، سوى

Emile Bourgeois — Manuel Historique de Politique Etrangère, V. IV, P. 529. (Voir H. Saab, Ibid, P. 214).

نائب واحد في المجلس النيابي ، لكنه بالرغم من ذلك ، كان قويا بعدد النواب الذين آزره ، إذ وحده جهوده مع كتلة المعارضة المجلسية المؤلفة من خمسين نائبا على التقريب بينهم نواب من العرب ، والأرناؤوط ، والإغريق والأرمن ، والبلغار ، وغيرهم ، وقد شكلت هيئة إدارة الحزب بالإشتراك مع هذه الكتلة « مجلس إدارة » لها وعرفت بإسم الحزب . ولم يكن للحزب جرائد خاصة إنما كانت جرائد أقدام ، صباح ، بني غازته (الصحيفة الجديدة) صداى ملت (صدق الشعب) تتقرب منه . وأخيراً أصبح له جريدة خاصة هي « سربستي » (الحرية) كما كانت جريدة « عثمانلي » أيضا تعكس أفكاره . أما برنامج الحزب فقد جاء فيه وجوب تطبيق المواد ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ من الدستور ^(١) ، وسرعة إجتماع المجالس العمومية للولايات ومباشرتها العمل وتطبيق ما جاء في المواد المذكورة من « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » ^(٢) فيما يخص الولاية وأما اللغة الرسمية للدولة فقد نص برنامج الجمعية على كونها اللغة التركية .

(١) نصوص المواد المذكورة تلخص بما يلي « توسع دائرة المأذونية للولايات وتفريق الوظائف ، وتعين درجاتها بنظام (المادة ١٠٨) ، تشريع قانون خاص أوسع من القانون الجاري لانتخاب أعضاء مجالس الإدارة في الولايات والالوية والاقضية ، ولانتخاب أعضاء المجالس العمومية التي تلتئم كل سنة مرة في مراكز الولايات (المادة ١٠٩) . سيصرح القانون الجديد بأن وظائف المجالس العمومية هي المذاكرة والمفاوضة في الامور النافعة لتنظيم الطرق والمعابر وترقية الصناعة والتجارة ونشر المعارف ، والتشكي الى المراجع المختصة عند وقوع مخالفات للقوانين والانظمة الخ . » وغنى عن القول أن اللامركزية وتوسيع المأذونية ليست لهما حدود واضحة تفصل بينهما بل هما على درجات مختلفة بحيث اذا ضيق حدود اللامركزية التبت بمفهوم توسيع المأذونية في درجاته الواسعة ، وفي اللغة الفرنسية والانجليزية يعبر عن كليهما بكلمة واحدة هي كلمة "Décentralisation"

T. Z. Tunay — Ibid, P. 239-249.

(٢)

دعوة صريحة :

لم يكن سياسيو العرب في علاقاتهم مع الترك على رأى واحد فقد كان عدم التنظيم هو الطابع الذي تنسم به حركتهم بالرغم من أن بعض زعمائهم كانوا على درجة عالية من الثقافة ، ولم يكن رؤساؤهم قلة في الرجال ، بل كان عددهم كثيراً بفضل الحركة الثقافية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إنما لم يعرفوا كيف يتجنبون الخلافات الداخلية والخصومات الشخصية ^(١) . لذلك لم يكن مستغرباً أن يحصل الخلاف في الأفكار والنوازع عندما كانت تثار أية مشكلة من المشاكل الوطنية . ولكن يجب أن لا نفهم من ذلك أن هذا الخلاف كان من الخطر بحيث يعطى الدليل على التفكك التام ، بل أن كتلة السياسيين المخلصين للقضية العربية ، سواء في أول العهد الدستوري ، حينما كانوا على وفاق مع الاتحاديين ، أو في أواسطه وأواخره حينما اختلفوا معهم ، كانت تشكل أكترية الزعماء العرب ، وطلبتهم المناضلة ، الذين يمثلون ويعربون عن أمانى وآمال مجموع الأمة العربية ، وقد ناضلوا الإتحاديين وخدموا القضية العربية خدمة كبرى .

كانت أول تجربة مرت بها العلاقات العربية - التركية هي الدعوة التي قام بها نخلة باشا مطران ورشيد بك مطران ، وبرهنت عن إخلاص العرب للترك وتفانيهم في سبيل الوئام معهم ، وإتحاد آراء القسم الأكبر منهم في هذا الاتجاه ، فلم يكن قد مضى بعد نصف سنة على إعلان الدستور حتى ظهر منشور ^(٢) أذاعته جمعية أطلقت على نفسها إسم « الجمعية السورية

Georges Samne — Ibid, P. 57-58.

(١)

(٢) المؤيد - ٥٦٦٧ ، ١٩٠٩/١/١٧ . جاء في المنشور وقد ورد بالعربية ما يلي : « أن جلالة السلطان قد احسن على المملكة بالدستور فكلنا في شكر النعمة وانتظار الرحمة » فنحن ننتظر اليوم ، يوم الفصل ، بنفاد الصبر .

« ان ما كان لسوريا من المجد فيما سلف ، وما جعل الله لها من عليا المركز ، وأهمية الموقع ، ثم فيما نعلمه في يقيننا بالفريضة الوطنية المقدمة ، والذمة التابعة ، بان لنا عهداً =

Comité Syrien في باريس ، وعلى رأسها نخلة ورشيد مطران ، تدعو فيه إلى إستقلال سوريا إستقلالاً إدارياً ، فهاجمها شكري غانم وسليمان البستاني على صفحات مجلة « كوريسبوندانس دوريان »^(١) ورفيق العظم وحق العظم على صفحات جريدة الأهرام ، وشجبوا دعوتها إلى إستقلال سوريا^(٢) ، وأبرق عدد من الأعضاء البارزين في الجالية السورية بباريس إلى رئاسة مجلس المبعوثان في الآستانة وإلى جمعية الإتحاد والترقي في سلا نيك يستنكرون ما جاء في المنشور المنوه عنه ويعربون عن ولائهم للمجلس والجمعية والدولة العثمانية^(٣) . كما أبرق حزب الأحرار العثماني نفسه ضدها مؤكداً أنه لا يوجد تحت قبة البرلمان أي حزب يوافق عليها ، وانها لت على مجلس المبعوثان برقية من دمشق تحمل ٣٠٠ توقيع تصف المنشور بالهذيان ، وأخرى من حلب ، و برقية من شكري غانم بباريس . وأرسلت وكالات الأنباء الأجنبية في الآستانة إلى صحفها ، تنبهاً أن دعوة رشيد مطران قربلت بالاستيلاء في العاصمة ونشرت جريدة « استانبول » برقية أرسلها ، من البقاع إليها ، نذره مطران ، شقيق رشيد مطران ، يعلن معارضته لميول شقيقه

صحيحاً لاستيفاء ما تستوجبه من الحق لحياة الوطن فيه ، نطلب منح الاستقلال الإداري لا اعتوار فيه .

« اننا نرضى القوانين العثمانية سواء ، ونرضخ لما يس من منها ، الا ما كان مجحفاً بالصالح السوري ، اذ ذاك يثبت عندنا بان البلاد ومن عليها للعلا ترتفع حتى تبلغ شأوها الذي لاجله كانت ، ثم شأنها الذي به تكون .

« ان مجلس نواب الامة يقدر الحق فيما يرجوه ، ويعلم أن ذلك لابد منه لحياة سورية ، ومن ثم لعمران وصلاحي الدولة العثمانية » .

وقد جاء في رسالة مكاتب المؤيد في باريس ان الجمعية مؤلفة من معتبري الجالية السورية فيها ووجوها وذلك بعد مخابرات مع جمعيات سورية كثيرة للسوريين في امريكا الشمالية والجنوبية ، وبتنسيق العدد الوافر من وجوه سورية وبعض امراء العرب في ولايات مختلفة .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 8, 15/1/1909, (١)

(٢) الأهرام ، عدد ٩٣٧٤ - ١٨ - ١٩٠٩ و ٩٣٧٧ - ٢١ - ١٩٠٩ ، ص ١

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 229. (٣)

(١) عثمان نوري - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٤٩

ويستنكر بشدة « ضلاله السياسي المشؤوم » ، ويعلن تمسكه بالدولة العثمانية كوحدة غير قابلة للتفكك^(١) . أما صدى هذه الدعوة في مجلس المبعوثان فغنى عن القول أن العدد الأكبر من ممثلي الأمة قد شجبوا وأعلن المجلس عطفه على الاحتجاجات وقوبلت بقرقيات التأييد للوحدة العثمانية بعاصفة من التصفيق والاستحسان^(٢) .

ومع أن السيد رشيد مطران لم يطالب بالاستقلال التام والإفصال لبلده سوريا ، بل إنه في كتاب أرسله إلى جريدة « الطان » بتاريخ ١٦-١-١٩٠٩ احتج على وصف حركة « الجمعية السورية » بالإفصالية وأكد انطباق دعوة جمعيتها على مبادئ البرنس صباح الدين في اللامركزية الإدارية ، هذه المبادئ التي يعتقد أنه لا يمكن تطبيق غيرها لحالة الدولة حالياً^(٣) ، غير أن الفكرة التي كانت توجه السياسة البارزين من العرب أمثال رفيق بك العظم وحق العظم ، والدكتور شبلي شميل ، وشكري غانم ، وسليمان البستاني وغيرهم ، هي التوحيد وعدم التفريق . فإذا كان لابد من تشكيل جمعيات لتنظيم العمل السياسي فلا يجب أن تخرج هذه الجمعيات عن دائرة الجامعة العثمانية فهناك مثلاً جمعية الإتحاد والترقي المفتوحة الأبواب لجميع العناصر والطوائف ، وجمعية التشيبت الشخصي واللامركزية ، فليدخلها من يشاء . هذا هو رأي رفيق بك العظم الذي لم ير في حركة نخلة ورشيد مطران سوى كونها بذرة من بذور التفريق بين صفوف الأمة العثمانية ، أو بالأحرى حركة تجنح بسوريا إلى الانفصال عن تركيا انفصالا تاماً ، وموحي بها من

Ibid, No. 9, 1/2/1909, P. 268-269.

(١)

المؤيد ، ٥٦٧٣ ، ٢٥ - ١ - ١٩٠٩ .

Ibid, No. 11, 1/3/1909, P. 324.

(٢)

P. 231-236.

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 9, 1/2/1909,

(٣)

P. 268.

قبل منكوبي الحرية في البلاد ، وأنها لاتصدر عن نصير للدستور بل عن عدوله للحرية ، وإلا لو كانت مخلصه في دعوتها إلى اللامركزية ، « فما الذي يمنع أصحابها إذاً من أن يلتحقوا بجمعية البرنس صباح الدين الذي يقول بها . ومتى غلب هذا الرأي في تركيا وساد يكون نصيب سوريا منه كنصيب الولايات الأخرى » (١) .

وجريا وراء هذا الاتجاه شجب رفيق بك العظم مقام به شفيق بك المؤيد العظم ولفيف من رجال العرب في تشكيل أول جمعية عربية بعد الدستور وهي « جمعية الإخاء العربي — العثماني » حرصا منه ومن المخلصين للدولة ، على عدم التشويش على جمعية الاتحاد والترقي بكثرة الجمعيات التي تؤلفها العناصر المختلفة « لأن هذه الجمعية لم تتم بعد مهمتها على وجه ثابت القواعد » (٢) ، مع العلم أن جمعية الإخاء العربي — العثماني (٣) قد نصت صراحة في برنامجها السياسي على تأييدها لخطه جمعية الاتحاد والترقي ، وحضر حفلة

(١) الأهرام ٩٣٧٤ - ١٨ - ١٩٠٩ ، ص ١ ، من مقال لرفيق العظم بعنوان : ما هذه النزعات الفاسدة .

(٢) رفيق بك العظم — المصدر السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) تم تشكيل هذه الجمعية في ٥ آب ، أغسطس ١٩٠٨ ، من قبل طائفة من الوجهاء العرب من جميع الولايات العربية وكانت هيئتها الادارية مؤلفة من السادة : صادق باشا المؤيد شفيق بك المؤيد ، الشريف جعفر باشا ، شبيب بك الاسعد ، زكي بك مفامر ، شاكر افندي الالوسي ، شكرى بك الحسيني ، عارف بك المارديني ، عبد الله افندي الحيدري ، محمد باشا الخزومي ، ندره مطران ، يوسف بك شتوان وغيرهم ، وكان التجانس مفقودا بين اعضائها ، على تفاوت نزعاتهم وغاياتهم ، ولم تكن غايات البعض خالصة لوجه الله والوطن لذلك لم تعيش طويلا ، ولم تقم بعمل نافع الا استقباليها نواب العرب الاثني من الولايات استقبالا مهيبا ، وقد خان كثير من اعضائها مبادئها كالشريف جعفر الذي تأمر مع طلعت بك وانور بك وجمال بك على واد الاصلاحات ، وكالسيد عارف المارديني الذي عين واليا لدمشق ١٩١٣ وأصبح أشد تزمنا من الاتحاديين ، وانحدر يوسف شتوان الى درجة التجسس على أبناء قومه ، وبقيت الجمعية حتى ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٠٩ ، اذ أغلق الحكم العرفي جميع شعبها وجريدتها المسماة باسم « الاخاء العثماني » والتي كان يحررها شفيق المؤيد العظم ١ حمد عزة الاعظمي — القضية العربية ، ج ٢ ، ص ٩٨ - ١٠٢ .

إفتتاحها بعض أعضاء هذه الجمعية البارزين (١) ، وقد جاء في المادة الأولى أنها ستعمل على معاونة جمعية الاتحاد والترقي في سبيل المحافظة على أحكام القانون الأساسي وجمع كلمة الملل المختلفة العثمانية ، دون تفريق في الجنس والمذهب وتمكين الرابطة الجامعة بينهم ، وذلك لأجل خدمة الدولة العثمانية ، وإصلاح الشؤون المختلفة ، مع عدم إهمالها شأن العرب ، إذ ستعمل على إعلامهم وإتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر أنوار العلوم والمعارف بين أبناء الأمة العربية (٢) .

بوابر الخوف بين العرب والترك :

بالرغم مما بذله زعماء العرب المعروفون في ذلك الوقت من جهود كي يظهروا لإخلاصهم وتقائهم في سبيل العهد الجديد والقائمين عليه ، ما لبث سوء التفاهم والارتياب أن حل بين الترك والعرب ، وبقية العناصر محل الوفاق والوئام ولم يكن ثمة سبب واحد لهذا التحول السريع ، بل أن الأسباب كانت كثيرة وكانت تترامى رويداً رويداً ، وكان يزيد من تردى العلاقات بين العنصرين إطلاق العهد الجديد لحرية الصحافة ، وإفساح المجال لتكاثر الصحف والمجلات تكاثراً هائلاً (٣) . ولم تكن هذه الصحف تخرج أحياناً عن إثارة المشاكل العرقية ، والبحث في حقوق العناصر والدفاع عن العنصر الذي تتكلم باسمه سواء كان ذلك من قبل الترك أو العناصر الأخرى رداً عليهم . وقد يكون ما كتبه حسين جاهد في جريدته « طنين » ، منذ شهر أكتوبر ١٩٠٨ — ولم يكن قد مضى أكثر من ثلاثة أشهر على إعلان الدستور — الشرارة التي انطلقت فأضرمت نار الحقد بين العناصر المختلفة ، فقد كتب حسين جاهد ، وهو

Revue du Monde Musulman, V. VI, No. 10, (Oct. 1908), P. 241.

(١)

(٢) أمين سعيد — الثورة العربية الكبرى ج ١ ص ٧ - ٨ .

(٣) المنار — مجلد ١٠ ، عدد ٣ ، ص ٦٣٤ .

الذى عرف بالتعصب لنعرتة الجنسية ، أن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية^(١) ، وأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين ، فلا مجال إذا للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى^(٢) ، وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستورا تركيا^(٣) .

صحيح أن كثيرين من رجال تركيا الفتاة قد انتقدوا تصريحات حسين جاهد انتقاداً شديداً^(٤) ، لكن الحوادث التالية أثبتت أن هذا الصحفي قد عبر عن واقع أليم وكان أول من أعرب بالكلام عن حقيقة واقعة بالفعل فرسم أول حرف في صفحة الخلاف بين الترك وغيرهم من العناصر ، ذلك أن الحكومة الجديدة ، التي كان الاتحاديون يسيطرون عليها من وراء الستار^(٥) لم تتورع عن القيام بأعمال تفوح منها رائحة استغلال السلطة لمصلحة العرق التركي ، وكان من أول هذه الأعمال المريبة ما سلكوه في قضية تنسيق الموظفين من العهد البائد ، فقد ألفوا اللجان في الاستانة وعواصم الولايات وأسرفوا في عملية تنسيق موظفي العناصر الأخرى وخاصة منها العرب لاسيما في وزارتي الداخلية والخارجية بحيث عزلوا ، في وقت قصير ، زهاء بضعة

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 16.

(٢) A. Fua — Le Comité U.P. contre la Constitution, P. 91.

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7 (Janv. 1909), P. 219.

(٤) A. Mandelstam — Ibid, P. 16.

(٥) جاء في حديث للدكتور ناظم بك ، من كبار زعماء الاتحاديين ، الى جريدة « طان » الافرنسية انه لما توفقت الجمعية في اعلان الدستور قر قرارها على أن لا تستلم مقاليد الحكم بنفسها واضطرت أن تبحث عن سياسي قدير يقوم بالصدارة العظمى فلم تجد من تضع ثقتها فيه سوى كامل باشا الذي كان السلطان قد اقضاه عن الاستانة مدة تزيد عن ١٢ سنة غضبا منه عليه ، فلم يمتنع عن القبول ، ولم يعترض السلطان على تعيينه ، وكان كامل باشا معروفا بالمقدرة والكفاءة والدهاء السياسي (المقتطف ، مجلد ٣٤ ، ج ٤ ، ص ٣١٣)

عشر متصرفا منهم^(١) ، ولم يبقوا من العرب في وزارة الخارجية ، التي كانت تضم ما يقرب من ٦٠٠ موظفا ، بينهم ١٢ عربيا ، سوى واحد من العرب فقط^(٢) . وكانت لجان التنسيق كي تفرق بين التركي والعربي ، تضع إلى جانب اسم العربي حرف (ع) في جداول التنسيق^(٣) ، وهكذا بعد أن أبعدت العابد وأبوا الهدى الصيادي والأخوان سليم ونجيب ملحمة وغيرهم من كبار موظفي القصر السلطاني لم يبق عرب آخرون لهم من الأهمية والنفوذ من يذكر في مناصب الدولة^(٤) .

كانت هذه الأعمال سببا للتذمر العام من العناصر غير التركية ، وانقلب المنشقون إلى ولاياتهم يضجون بالشكوى ويزعمون أن فكبتهم لم يكن سببا إلا تعصب الترك لقوميتهم ، كي يحل محل الموظفين المنسقين آخرون من الترك^(٥) .

كان أيضا من أسباب الخلاف والريبة بين العنصرين العربي والتركي ما كان يذيعه شباب تركيا الفتاة أنفسهم من أفكار هدفوا ، من وراء إشاعتها في العهد البائد ، إلى إرهاب عبد الحميد وتخويله من نوايا العرب ، في إقامة خلافة عربية ، فقد فعل ذلك من قدموا إلى مصر مع مراد بك الداغستاني (١٨٩٦) الذي أصدر فيها مجلة ميزان ، إذ دبروا مع بعض المقامات العالية مكيدة لإرهابه ، عساه يعيد نشر القانون الأساسي ، ويرضى بالحكومة الدستورية ، فنشروا هذه الشائعة وصوروها للسلطان في صرورة الحقيقة^(٦) .

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، يناير ١٩١٢ ، ص ٩١٧ .

(٢) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/1/1910, P. 488.

(٣) أسعد داغر — ثورة العرب ، ص ٥٢ .

(٤) Corresp. d'Orient — 1 re Année, No. 3, 1/11/1908, P. 84.

(٥) أمين سعيد — المصدر السابق ج ١ ، ص ٤

(٦) رفيق بك العظم — المصدر السابق ، ص ١٢٢

وفي حين أن هذه المسكدة لم تنجح ، ولم يكن من شأنها إلا أن زادت في وساوس عبد الحميد ، غير أنها قد أحدثت أثراً سيئاً بين الأوساط التركية التي صدقتها ولم تبحث عن مفسداتها ، واستمرت الشائعات حتى العهد الدستوري فصار متعصبو الترك يتخذونها ذريعة للطعن بولاء العرب للسلطنة العثمانية^(١). وقد بلغ سوء الظن بين العنصرين أن بعض الإجراءات الرسمية ، سواء اتخذت عن قصد أو عن غير قصد ، كانت تحمل على حمل التعصب العرقي ، فإذا ما نقل ضباط من العرب من فيالقهم في سوريا ، وقد جرى ذلك بالفعل^(٢) ، وجمعت في الآستانة ، فسر الضباط العرب ذلك بأن الترك يريدون بهم شراً في حين يفسر الترك تدمير الضباط العرب بشدة تأثرهم بالعاطفة القومية^(٣).

غير أن الذي أقلق العرب على مصيرهم ، أكثر من أى شيء آخر أن الترك ، بدلاً من أن يسيروا على سياسة ديمقراطية حرة عادلة ، كانوا في سلوكهم يقيمون الدليل على رغبتهم في فرض اللغة التركية على بقية العناصر العرقية في الدولة بشكل يقصد منه القضاء على لغاتها القومية ، واستغلوا كل مناسبة لتنفيذ هذه الخطة في كل مكان من بلاد العرب . فلم يتساحوا قط في أن تفتح مدارس أهلية تعلم دروسها باللغة العربية ، بل كانوا يحرصون أن يكون حتى اسمها تركياً . مثلاً لماذا لا يكون الاسم « ياديكار حريت » بدلاً من « تذكار الحرية »^(٤) . وفي طرابلس الغرب نظم الضباط الأحرار بعد إعلان الدستور كثير من الفصول الشعبية لتعميم التركية بين السكان^(٥) . أما المدارس

(١) الهلال - مجلد ١٨ ، ج ٣ ، ص ١٥٦ ، اسعد داغر - المصدر السابق ص ٤٨
(٢) نقل ٨٥ ضابطاً عربياً من أركان الحرب في الفيالق دفعة واحدة إلى الآستانة ليتولوا أعمالاً لا أهمية لها في الجيش العامل بالآستانة . (الأهرام - ١٧-٣-١٩١٠ ص ١)
(٣) المقتطف - مجلد ٣٥ ، ج ٤ ، تشرين أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ ص ٩٤٢ - ٩٤٤
(٤) مدرسة أنشأها سليمان فيضي (نائب فيما بعد) في البصرة فظل الاتحاديون حتى استولوا عليها وجعلوها تابعة لجمعية تحت اسم « الاتحاد والترقي » وقلبوا فيها التعليم الفرنسية أنه لا توقفت الجمعية في إعلان الدستور قر قرارها على أن لا تستلم مقاليد الحكم
Rev. du Monde Musulman, Vol. VII, No. 9, P. 153.
(٥)

الحكومية فقد ألزمت بتطبيق ما تفرضه عليها الحكومة من البرامج التي تهدف إلى سياسة التتريك وصدرت الأوامر إلى رؤساء المحاكم كي تكون المرافعات باللغة التركية . ولم يكتف وزير العدل التركي نجم الدين منلا بك أن سياسة الحكومة تسير في طريق تتريك العرب (عربلى تركشديره جغز) . وأبلغت لجان الاتحاد والترقي في الولايات العربية بأن تكون اللغة التركية لغة المخابرة بينها وبين اللجنة المركزية في سلايك^(١) ، وفرض على التجار العرب تقديم البيانات إلى دوائر الجرك بالتركية والأفرنسية ، ومنع قبول عرائض الشكاوى بالعربية حتى في مجلس المبعوثان ، وأرسل معلون من الترك إلى البلاد العربية لتعليم اللغة العربية نفسها ، وأهمل تعليم العرب بحيث لم يكن منهم سوى اثنين بين أفراد بعثة مؤلفة من ٤٠٠ طالباً أرسلوا إلى أوروبا لتحصيل العلوم المالية^(٢) . على أن الحادثة التي جرت تحت قبة البرلمان ، ولم يكن قد مضى شهر واحد على افتتاحه ، لتدل دلالة واضحة على تعصب الترك للغتهم ، ومحاربتهم للغات الأخرى . ذلك أن وزير الأوقاف ، وهو عربي ، قد دعى إلى تقديم بيان عما قامت به وزارته ، فقام يأتى خطاباً باللغة التركية ختمه بدعاء كانت كلماته عربية ، عندئذ لم يكن من النواب الترك إلا أن قاموا على الفور ، صائحين محتجين على استعمال لغة غير اللغة التركية على منبر الخطابة في المجلس^(٣) ، ولم يتمكن الرئيس من تهدئة هذه العاصفة التي ثارت على الوزير

(١) مذكرات الدكتور عبد الرحمن شهنند - الثورة السورية الوطنية ، ص ٢ .
(٢) المنار - مجلد ١٢ ، ج ٧ ، ص ٥٠٨ ، ج ١٢ ، ص ٩١٧ - ٩١٨ .
(٣) كانت اللغة العربية مستعملة في البلاد العربية ، في عهد عبد الحميد ومن قبله من السلاطين ، كلفة رسمية ، ولم يكن يوجد موظف غريب عن البلاد غير الوالى ، وقليل ما يوجد غيره أيضاً ، وكانت مخابرات الحكومة تجري بالعربية فيخاير الوالى المتصرفين والقائمين بها على يد قلم الفى من دمشقين عاماً أو أكثر اسمه قلم الترجمة بترجم للوالى الكتب الواردة اليه من المتصرفين والقائمين بالعربية ويعرب كتب الوالى التي يرسلها انهم ، واول رئيس لقلم الترجمة في دمشق كان خليل بك أيوب وقد خلفه احمد بك الشمعة والد رشدى الشمعة ، فلما تولى السلطان عبد الحميد العرش خطر له ان يدخل التركية في معاملات الولايات العربية الداخلية على سبيل التجربة فشرع في ذلك في دائرة الملكية فقط وبقىت المدنية على حالها تجري فيها المحاكمات والمرافعات بالعربية حتى اعلان الدستور =

إلا بتأكيده للنواب أن ما قاله الوزير العربي ليس سوى دعاء تقليدي خاص لا علاقة له في صواب الخطاب وأن تلك الكلمات كانت بينه وبين ربه (١). فكان ذلك يعنى أن الترك سائرون في سياسة صهر العرب وبقية العناصر في البوتقة التركية وربطهم بعجلة الحكم المركزي الذي تسيطر عليه الآستانة. وبما أن الحكم دستوري برلماني دخلوا معركة الانتخابات وفي نيتهم أن تكون أكثرية المبعوثين المطلقة أولاً من الترك وثانياً من المنتسبين إلى جمعيتهم كي يتمكنوا من تطبيق هذه السياسة التي رسموها للدولة.

صدرت الإرادة السنية في ٢٤ تموز، يوليو ١٩٠٨، تدعو إلى القيام بالانتخابات لتشكيل مجلس للمبعوثان، وبدأت الاستعدادات لإجرائها، غير أن الذين يعرفون أصول الانتخابات كانوا قليلين جداً حتى في الآستانة، ومثلهم من القلة من كانوا على علم بالأفكار السياسية، لكن الصحف تولت مهمة إيقاظ الشعب وشرح الأصول الانتخابية له، وغنى عن القول أن أكثرية هذه الصحف كانت في خدمة الاتحاديين ✱

كيفية الانتخابات في الدولة العثمانية :

إن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد عن كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية (المادة ٦٥ من الدستور)، الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية (المادة ٦٦ منه).

لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء (الوزراء) لهذه العضوية فيجوز له ذلك. وأما

== العثماني ١٩٠٨. كما بدأ عبد الحميد يخالف طريقة التعيين الأولى كتعيين أبناء العرب في بلاد الألبان والعكس وليتجنب مقبة هذا العمل أخذ بدنى وجهاء البلاد منه وبندق عليهم نعمة وعطاياهم أسكنا لهم.

(الاهرام - عدد ١٠٦٨٦، ٢٦-٤-١٩١٣ من مقال بقلم عثمانى حر).

//Abbot, G. F. — Turkey in Transition, P. 128.

(١) (Voir H. Saab, op. cit., P. 220).

من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه، إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى (المادة ٦٨ من الدستور).

أن انتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة في كل أربع سنوات ومدة مأمورية المبعوث مثل هذه المدة ويجوز تجديد انتخابه (المادة ٦٩ منه). أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التي إنتخبته فقط (المادة ٧١ من الدستور).

من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالى دائرة الولاية التي هم منها (المادة ٧٢). إلا أن الاتحاديين لم يتقيدوا بهذه المادة التي جاءت «مائعة»، واستغلوا كلمة «الواجب» التي تصدرتها، والتي لا تعنى معنى الحتمية، وإلا كان يجب أن تصاغ المادة بمعنى تحذير إنتخابهم من غير دائرتهم. وهكذا عمدوا إلى ترشيح مبعوثين من الترك في مختلف الولايات العربية، حتى بلغ عدد من فاز منهم فيها (١٥) نائباً تركيا، ليمثلوا الشعب العربى. وهذا ما دفع نواب المعارضة فيما بعد (حزيران، يونيه ١٩١٠)، أى نواب الحزب الحر المعتدل وحزب الأهالى اللذان سيشكلان بعد ثورة ١٣ أبريل المضادة، وبعض المبعوثين الاتحاديين، إلى طالب جعل إقامة المرشح للانتخاب، ثلاث سنوات في الولاية، شرطاً لترشيحه فيها، درءاً لما يصيب العرب وغيرهم من العناصر من ترشيح الترك بدلاً منهم، ولم يحظ هذا الاقتراح قبولا من قبل جمهرة الاتحاديين فرفضه المجلس (١).

لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين : (١) من لم يكن من تبعة الدولة العلية، (٢) من كان حازراً مؤقتاً على إمتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص (٣) من لم يكن عارفاً باللغة التركية (٤) من كان سنه دون

(١) المؤيد - ٦٠٩٢، ١٤-٦-١٩١٠.

الثلاثين (٥) من كان مستخدماً عند شخص آخر في وقت الانتخاب (٦) من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره (٧) من كان مشهوراً بالتصرفات السيئة (٨) من حكم عليه بالحجر حكماً لاحقاً ولم يفك عنه الحجر (٩) من كان ساقطاً من الحقوق المدنية (١٠) من يدعى أنه من التبعة الأجنبية . جميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم بهيئة المبعوثين . (المادة ٦٨ من الدستور) .

يكون الانتخاب على درجتين : أولى وثانية ، ويسمى من يشترك في العملية الأولى : ناخباً من الدرجة الأولى ، ومن يشترك في الثانية ناخباً من الدرجة الثانية .

تنظم قوائم الناخبين الأولين من قبل دوائر النفوس في مراكز الولايات والألوية والأفضية لسكنى هذه المراكز ، وفي الأفضية لسكنى النواحي وقرائها ، وذلك من الذكور الذين أتموا الخامسة والعشرين ، ولم يتجاوزوا الستين من العمر ، على شرط أن يكونوا من المكلفين بتأدية ضريبة مباشرة قلت أو كثرت ، لخزينة الدولة العامة ، يستثنى منهم الساقطون من الحقوق المدنية ، وتبعية الدول الأجنبية ، ومن حاز على إمتياز مؤقت في خدمة أجنبية ، والمحكوم عليهم بالإفلاس ولم يعيدوا اعتبارهم . فالدرك والشرطة وخطباء المساجد ، ومشايخ الطرق ، وطلبة العلوم في المدارس الدينية ، والقسس ، والحاخامون ، ومعلمو المدارس ، والجنود ، وخفراء القرى . الخ المعفون من ضريبة بدل الطريق (الضريبة الشخصية على الرأس) ، لا تقبل أصواتهم إلا إذا أبرزوا مستندات تثبت دفعهم ضريبة ما غير هذه الضريبة (المادة ١١ من قانون الانتخاب العثماني) .

ترسل قوائم الناخبين الأولين بواسطة عمال يرسلون إلى النواحي ، ويعينون أيام الانتخاب فيها ، ويبلغونها للناخبين الأولين ، ويوزعون هؤلاء على مجاميع يرأس كل مجموع من (٣٠٠) ناخب .

ينتخب الناخبون من الدرجة الأولى مرشحين آخرين للدرجة الثانية والناخبون في انتخاب الدرجة الثانية يقومون بدورهم بانتخاب مبعوثي الأمة . يحدد عدد الناخبين من الدرجة الثانية بنسبة ١ من ٦٠٠ مواطن ذكر . الترشيح للمبعوثية يكون بإحدى طرق ثلاث : (١) أن يرشح الرجل نفسه بعريضة يقدمها إلى الوالي (٢) أن يرشحه جمهور من الأهالي بعريضة يوقع عليها (٣٠٠) رجل على الأقل (٣) أن يرشحه الحزب المنتمى إليه . تؤلف فروع انتخابية في مراكز الولايات والألوية والأفضية والنواحي وفروع أخرى تابعة لهذه الأخيرة في القرى .

تؤلف الهيئات الانتخابية في هذه الفروع من الأئمة (جمع إمام) ، والمختارين (جمع مختار : شيخ الحى أو القرية) ، وأعضاء الحى (يكون في كل حى أو قرية عضوان أو ثلاثة أو أكثر إلى جانب المختار والإمام ويؤلف هؤلاء ما يسمى بالهيئة الاختيارية) .

تؤلف هيئة تفتيشية من عشرة أعضاء أو أكثر في كل مركز انتخابي ، يوزع أعضاؤها بالاقتراع على الفروع كي لا يؤمر رجل على حيه فيؤثر على حرية الانتخابات .

تعطى ورقة الانتخاب إلى الناخب من الدرجة الأولى وله أن يذهب بها ، ويتغيب حتى الساعتين إذا شاء ، ليفكر ملياً فيمن ينتخبه ثم يعود ويلقى ورقة انتخابه في الصندوق (المادة ٣٤ من قانون الانتخاب) .

إذا كان الناخب لا يعرف الكتابة ، له أن ينيب من يعتمده ويأتمنه في كتابة أسماء من يريد انتخابهم (المادة ٣٣ من قانون الانتخابات) ويستطيع الناخب الأول أن يأتي بمغلفة ومغلف والده العاجز فيقبل منه .

بعد الانتهاء من عملية الانتخاب يختم الصندوق من طرف الهيئة الانتخابية بما فيها إمام ومختار الحى وأعضاؤه ، ويبقى في الغرفة بحراسة الجند ومندوبين من قبل المرشحين للمبعوثية إلى اليوم الثاني من فترة الانتخاب

إذ تستمر عملية الانتخاب يومين ، وفي نهاية اليوم الثاني تنقل الصناديق إلى المراكز الانتخابية المعينة في مختلف مناطق الولاية ، وعادة ما يرافقها الناس في مواكب ومهرجانات ، بحيث يملأونها بالأعلام العثمانية أو الأقفشة الحربية الأخرى ، وقد ترافق ذلك جوقات الموسيقى ، والأعلام يحملها الناس ويتخللها التهتافات والأهازيج ، وفي المراكز تبدأ عملية الفرز من قبل هيئات الانتخاب والمأمورين المعيّنين لهذه الغاية (١) .

ابتدأت الانتخابات ولم يكن ثمة أحزاب تتزاحم للحصول على الأكثرية سوى جمعية الاتحاد والترقي التي كانت على قسط وافر من التنظيم فاهتمت بالإشراف على عملية الانتخاب بواسطة مراقبين على الصناديق إذ كان يقف كل صندوق لأقل من مندوبين عنها يراقبونها ويحرسونها ، وكانت جماعات من مندوبيهم يطوفون على البيوت ويسلمون الناخبين من الدرجة الأولى جداول بأسماء من يجب أن ينتخبوهم من الدرجة الثانية . وكان هؤلاء بالطبع من أفراد جمعية الاتحاد والترقي بحيث أنهم عندما تقدموا إلى صناديق الاقتراع لا انتخاب مبعوث الأمة إلى المجلس لم يصوتوا إلا في جانب الاتحاديين ، وكانت القوائم تفرض عليهم فرضاً وبهذا كانت أغلبية المقاعد المطلقة في جانب هؤلاء . وأما في الولايات فقد إتبع نفس الأصول بواسطة فروع جمعية الاتحاد والترقي فيها ، يضاف إلى ذلك أن الشخصية المرشحة للمجلس لم تكن بحاجة إلى الخروج من الآستانة ، بل كان يجري إنتخابها في أبعد نقطة من البلاد ، وهي ناعمة البال في منزلها على ضفاف البوسفور ، إذ كانت الأسماء تفرض فرضاً على الناخبين الثانويين ، وكانت الجمعية تتولى بنفسها إتمام جميع المعاملات اللازمة لانتخاب المرشح للنيابة ثم تبلغه نتيجة إنتخابه برقية (٢) .

(١) حقي العظم — حقائق عن الانتخابات النيابية ، ص ١٩ - ٣٢ .

(٢) عثمان نوري — المصدر السابق ، ج ٣ ، ١١٤٩ .

بدأت الانتخابات في البلاد العربية وكان يواجه العرب مشكلتان هامتان لهما صلة بالانتخابات أولهما تتعلق باشتراك متصرفية جبل لبنان المستقلة إدارياً في إرسال نواب إلى المجلس ، وقد أبرقت الحكومة إلى المتصرف بإجراء ذلك فشق الأمر على أهل الجبل باعتبار أن هذا التدبير يناقض النظام المستقل الذي يتمتع به الجبل ، فإذا ما اشترك في مجلس المبعوثين العثماني فمعنى ذلك أن يتنازل عن امتيازاته ويندمج في الدولة بكل بساطة ، وكان الرأي العام اللبناني المثقف معارضا لطالب الدولة لما فيه من خرق للامتيازات المضمونة له من قبل الدول العظمى . والحق أن أهالي الجبل اختلفوا في الأمر ، وقامت مظاهرات من قبل الجانبيين ، المعارض والمؤيد لطالب الدولة ، أمام قنصليات الدول الأجنبية وقصر الحكومة ، لكن الانتصار كان أخيراً للفئة المعارضة المتمسكة بامتيازات الجبل ، بعد أن قرر مجلس إدارته الرجوع إلى رأي الشعب في هذه المسألة مخولاً له أمر البت فيها بطريقة الاستفتاء الشعبي ... «
«*référéndum*» (١)

ومن المهم ملاحظته أن يكون موقف مصر من هذا القبيل نقيضاً لموقف لبنان ذلك أن الأثر الذي أحدثته إعلان الدستور العثماني في مصر كان جديراً بالاهتمام فقد كانت مصر أيضاً ، من الوجهة الحقوقية العامة ، ولايات ذات امتياز مرتبطة بالتاج العثماني ، وللسلطان عليها السيادة الاسمية ، وفرح المصريون بالدستور فرحاً عظيماً . وما أن أذاع الباب العالي بلاغاً إلى ولاياته بوجوب إجراء الانتخابات لمجلس المبعوثين ، حتى تجاوزت معه نفوس كثير من المصريين . وقد عبر عن هذا الميل بأجلى تعبير حزب الإصلاح الدستوري برئاسة الشيخ علي يوسف (٢) ، إذ كاف رئيسه بوضع تقرير يدرس فيه

G. Samné — Ibid, P. 60, 218 ; Corresp. d'Orient —
V. I, No. 1, P. 58 et No. 4, P. 177. (١)

(٢) سأعود إلى تفصيل موقف الحزب الوطني في بحث العلاقات العثمانية المصرية في الفصل القادم .

المسألة من النقاط التالية : مصر بإزاء حالة تركيا الجديدة . ماهى امتيازات مصر ؟ لمن هذه الامتيازات ؟ حقوق المصريين في مجلس المبعوثين . وهل لها أن ترسل بمبعوثين عنها إلى المجلس النيابي العثماني ؟ هذه المسائل التي أخذت الصحف المصرية تناقشها . فعالجها الشيخ على يوسف بتقرير طويل نشر في عددى جريدة المؤيد (التابعة للحزب) المؤرخين في ٣١/١٠/١٩٠٨/١٩٠٨/١١ ، وانتهى فيه إلى أن لمصر الحق بالاشتراك في مجلس المبعوثين ، « وأن اشتراكها فيه لا يؤثر على امتيازاتها الحقيقية ، وهو السبيل الوحيد للدفاع عن حياة مصر في المستقبل ^(١) » ، وانسحب مجلس إدارة الحزب إلى بحث التقرير ومناقشته وأصدر القرار التالي :

يقرر الحزب التصديق على التقرير ويستتبع مايلي :

١ - أن امتيازات مصر الحالية ليست معطاة للشعب المصرى بناء على طلبه ، ولكنها معطاة للعائلة الخديوية ، وعلى ذلك يجب على المصريين أن يعملوا في أقرب فرصة مناسبة لجعل امتيازات مصر مرتبطة أيضاً بالشعب المصرى ، وشاملة لجميع أنواع الإدارة المصرية وثابتة لا تقبل التغيير والتبديل في المستقبل .

٢ - يسعى المصريون بكل الوسائل النافعة لنيل حقوقهم المغضوب من الدستور العام للدولة العلية التي هم تحت سيادتها لضمانة حقوقهم العامة ضمن ما يصدر من قراراته فيها ، وهذا لا ينافي أن يكون لهم دستور خاص أسوة بالملك المستقلة استقلالاً نوعياً في أميركا وألمانيا وما أشبه .

التاريخ - الجمعة في ٢٣/١٠/١٩٠٨ ، ٢٨ رمضان ١٣٢٦ ^(٢) .
ما أن نشر هذا التقرير في الجريدة حتى تواردت إلى المؤيد رسائل التهتة

والتقدير لرئيس الحزب ، مؤيدين إرسال ممثلين عن مصر إلى مجلس المبعوثين العثماني . لاشك أن الفكرة التي جاء بها الشيخ على يوسف كانت جديرة بالتقدير ، وتدل على حصافة صاحبها ومراميه البعيدة لمصلحة العرب عامة ، لو كانت قابلة للتطبيق ؛ غير أن الترك لم يكن من مصلحتهم أن يقبلوا ممثلين عن مصر في مجلس المبعوثين ، بعكس موقفهم من متصرفية جبل لبنان الممتازة ، لأن في حال قبولهم ذلك يكرن لمصر ، بحسب نسبة نفوسهم ، أكثر من ١٢٠ مبعوثاً حسب تقدير المؤيد ، فإذا أضيف هذا العدد إلى مبعوثي الولايات الأخرى العربية ، تصبح أكثرية المقاعد النيابية للعرب وخدمهم ، وهذا ليس من مصلحة الترك كعنصر حاكم . هذا من جهة ومن جهة أخرى هل يقبل الإنجليز بهذه الفكرة التي من شأنها أن تضعف سيطرتهم على البلاد وتقوى سلطة السلطان العثماني ؟ يضاف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من المصريين ومن الأحزاب المصرية كانوا يريدون الاستقلال التام لمصر ولا يرون من المناسب إرسال مبعوثين عنهم إلى مجلس المبعوثين العثماني ، وعليه كانت الفكرة خيالية أكثر منها منطقية .

أما المشكلة الثانية التي واجهت العرب بمناسبة الانتخابات فهي نقص الرجال الذين يجمعون المؤهلات التي تحوّلهم شرف تمثيل بلادهم تحت قبة البرلمان . في الواقع كان بينهم كثير من الأذكياء والمتعلمين والمتقنين ، إنما شرط معرفة اللغة التركية قد قلل من عدد الحائزين منهم على شروط النيابة عن الأمة ، فبدأ العرب يفتشون عن يعرف منهم اللغة التركية بين مخلفات العهد البائد من الموظفين ، لأن غير هؤلاء ، إذا استئنيت منهم طائفة من المحامين ، فإن معظمهم كالعلماء والمتقنين ثقافة عالية والأغنياء والوجهاء لم يكونوا يعرفون اللغة التركية معرفة جيدة ^(١) . وكان من جراء ذلك أن خرج بنتيجة الانتخاب نواب من العرب برهنوا في الفصل الأول من دورات

مجلس المبعوثان^(١)، عن ضعف في القوة التشريعية، إذ لم تكن لهم جامعة تجمعهم، ولا منزع واحد يزعون إليه في مباحثهم، وكان سبب ذلك هو القيد الذي اشترطته الدولة عليهم في معرفة اللغة التركية، ولم يكن يعرفها حتى بين السوريين منهم الذين كان قطرهم أغنى أقطار البلاد العثمانية وأرقاها، سوى النذر اليسير من جروا وراء الوظائف، ولم يكن يصلح للنيابة من هذا النذر اليسير إلا أقله، وحتى هذا القليل الصالح لم يكن بذى عصبة في البلاد، لذلك لم يكن من النواب الصالحين في الفصل الأول من الحياة النيابية سوى أفراد قلائل استغرقهم المجموع الكبير الذي كان يتصف بالضعف بصورة عامة^(٢) وسيكون لهم شأن آخر في الفصل الثاني من دورات المجلس.

الحق أن الاتحاديين لم يستعملوا الضغط الشديد والعنف في إيصال مرشحيهم إلى الندوة النيابية، كما فعلوا فيما بعد في انتخابات عام ١٩١٢، إنما توصلوا إلى بغيتهم بسهولة بفضل تنظيمهم، والمكانة التي أحرزوها في قلوب الأمة، فلم يلقوا مقاومة أمام محاولاتهم في فرض إرادتهم على الناحيين، إنما كانت الإجراءات التي اتخذوها في تقسيم المناطق الانتخابية وفي تعداد السكان مما ضمن للعنصر التركي أن يحظى بأكثرية المقاعد^(٣) وأن تهضم حقوق بقية العناصر في عدد نوابها بالنسبة لعدد نفوسها في المملكة.

كان مجموع عدد المبعوثين ٢٧٥ قسموا مبدئياً كما يلي: ٦٥ للولايات العربية (إنما لم يخرج الاتحاديون منهم سوى ٥٠ من العرب والباقي من الترك)^(٤)، ٢٥ للألبان، ٢٣ لليونان، ١٢ للأرمن، ٤ للبلغار، ٥ للإسرائيليين، ٣ للسرب، ١ للفلاخ أي ما مجموعه ١٣٨ للعناصر غير التركية (مبدئياً و ١٢٣

(١) امتدت هذه الدورة من أول افتتاح البرلمان حتى ١٣ إبريل ١٩٠٩ (الثورة المضادة).

(٢) الأهرام — عدد ١٠٢٤٦، ١٦-٣-١٩١٢.

(٣) G. Antonius — Arab Awakening, P. 104.

(٤) المؤيد ٦٤١١، ٩-٧-١٩١١، عن احصاء قامت به جريدة الحضارة في الاستانة لصاحبها المبعوث العربي عبد الحميد الزهراوي.

بصورة فعلية)؛ و ١٣٧ للترك (مبدئياً، و ١٥٢ بصورة فعلية)^(١). فواضح من ذلك أن العرب الذين يشكلون أكثر من خمسي سكان الدولة وعدد نفوسهم فيها يزيد عن عدد نفوس الترك، لم يكن يمثلهم سوى (٥٠) نائباً من ٢٧٥ أي أقل من خمس العدد؛ بينما لو روعيت نسبة نفوسهم على الوجه الصحيح^(٢) لوجب أن يكون لهم أكثر من (١٠٠) نائب؛ ولما وجب أن يكون للترك أكثر من ٧٥ نائباً^(٣).

تساهل الترك بعض الشيء في انتخابات الآستانة بالنسبة للعناصر الأخرى كي يبرهنوا على إخلاصهم لمبادئ الحرية والمساواة أمام نظر الدول الأجنبية^(٤)، وأخرجوا إلى جانب الخمسة من مبعوثي الترك اثنين من الأغريق واثنين من الأرمن وواحد من الإسرائيليين، ولم يرشحوا في الأقاليم، لتمثيل الطوائف والعناصر الأخرى، أشخاصاً من العرق التركي إلا في البلاد العربية^(٥)؛ بعكس ما سيقومون به في الانتخابات المقبلة؛ إنما لم يتساحوا قط في أن يخرج نواب من الترك، أو بقية العناصر، من غير صفوف جمعية الاتحاد والترقي، فنجحوا في ذلك إلى درجة أنه لم يخرج من نواب الترك غير

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 16 ; T. Z. Tunay — Ibid, P. 164.

(٢) كان الاتحاديون هم الذين يحددون عدد نواب كل منطقة بحسب تقديرهم لنفوسها ولم يكن للبلاد العربية احصاء صحيح، وذلك ما أثاره عبد الفتى العريسي في مؤتمر باريس فيما بعد.

(٣) جاء جورج انطونيوس باحصاء أن نفوس الدولة كانت ٢٢ مليوناً منهم ١٠٥٠ للعرب و ٧٥٠ للأتراك و ٤ ملايين للأغريق والألبان والأرمن والكرد واليهود وغيرهم من الأقليات، وجاء في مجلة كورة سبوناندانس دوريان أن نفوس العرب ١٠ ملايين، وجاءت بقية المصادر بتقدير قريب من هذا.

G. Antonius — op. cit., P. 104 ; Corresp. d'Orient — 2 me Année, No. 7, P. 218.

Corresp. d'Orient — 2 me Année, No. 8, 15/1/1909, (٤) P. 227.

(٥) انتخب فؤاد خلوصي من الاتحاديين الترك نائباً عن طرابلس الشام، والضابط التركي جامي بك عن إقليم الغزان، وكثير غيرها.

الاتحاديين سوى عشرة ؛ واحد منهم فقط من حزب الأحرار والبقية من المستقلين . وقد أخضعوا النواب الاتحاديين إلى قسم يؤدونه بالتزام طاعة الجمعية طاعة مطلقة^(١) ؛ وبذلك ضمنوا ولاء النواب الترك إليهم ولاء كاملاً يكاد يكون إجماعياً . وعندما تمسكوا من اجتذاب أربعين من النواب العرب إلى صفوفهم حصلوا على أكثرية أصوات مجلس المبعوثان المطلقة وأصبحوا يلعبون بمقدرات الأمور على هراهم^(٢) .

أن سياسة الاتحاديين في توجيه الانتخابات وجهة تخدم عنصراً سيجلت ، إلى جانب الأسباب الأخرى ، بؤادر الخلاف بين العرب والترك ؛ لكن الأمر لم يتعد بعد الحذر الغريزي ، واعتبر البعض أن عملهم هذا نابع عن حسن نية وأن الحكمة كانت تقضى على قادة الرأي العام العرب أن يتابعوا بجميع الوسائل الجهد للوصول إلى الوفاق بين الجميع^(٣) ؛ وظل العاملون على الوفاق أمثال رشيد رضا ورفيق بك العظيم وشكري غانم على خطتهم في الدعوة إلى الاتحاد بين العناصر والتمسك بالجامعة العثمانية التي تجمع المسلمين وغير المسلمين والترك وغير الترك على صعيد واحد ؛ بل ذهب شكري غانم إلى أبعد من ذلك إذ قال أن عمل الحكومة هذا وإن يكن خاطئاً إلا أنه لم يكن بالإمكان عدم إقراره نظراً لتعلق الأمة الإسلامية بالسيادة وعدم إمكان تطبيق المساواة المطلقة خوفاً من نشوب الاضطرابات في الأوساط الإسلامية^(٤) . وذهبت مجلة الهلال إلى حد التلطف والقول أن « نعم الاستبداد استبداد العاقلين العاديين ، وأن العقلاء أجمعوا أن الشرق لا ينهض به إلا حاكم مستبد عاقل »^(٥) . أما الشيخ رشيد رضا فإن الأمر بلغ به حداً جعله يهاجم

A. Mandelstam — Ibid, P. 16.

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 251.

G. Samné — Ibid, P. 64.

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7 (Janvier 1909)

P. 205-208.

(٥) المنار — مجلد ١١ ، ج ٨ ، ص ٨٦٥ .

السيد طالب النقيب لمنافسته الاتحاديين في انتخابات البصرة^(١) . غير أن الأوساط العربية لم تخل من تحرروا من سياسة السير في ركاب الاتحاديين ، ذلك ما قامت به فئة من رجال الطليعة العربية في دمشق خلال الانتخابات النيابية فيها ؛ لكن الاتحاديين لم يغفروا لها هذا السلوك المقاوم لرغبتهم ؛ وسنرى في الفصل القادم كيف عاملوا النابيين من نوابها تحت قبة البرلمان ،

إن المعركة الانتخابية كانت حامية حقاً في دمشق ، وكان التنافس ظاهراً بين الفئات الوطنية وبين الاتحاديين . أما الذين أبدوا مقاومة ضد هؤلاء فهم أنصار جمعية الأخاء العربي — العثماني التي وإن كان برنامجها قد نص على معاونة جمعية الاتحاد والترقي في تطبيق الدستور إلا أنها أرادت أن يكون مرشحوها هم الذين يمثلون وجه دمشق في مجلس المبعوثان وكانت نية المخلصين من أفرادها تتجه إلى حفظ حقوق العرب ضمن الرابطة العثمانية وصيانة حقوقهم من الغدر والاعتساف والنهوض بهم وانتشالهم من هوة التأخر وتبرقية البدو منهم وتحضيرهم كما نص على ذلك برنامجها السياسي^(٢) .

كان الطلاب العرب في الآستانة ودمشق وغيرهم من شباب العنصر العربي الواعي مؤيدين لهذه الجمعية بدافع الشعور القومي والوطني ، وكانت بؤادر الوعي القومي الصرف الصحيح قد ظهرت ، أول ظهورها ، عند هذا الفريق من أبناء العرب ، الذين سيؤلفون بعد إلغاء جمعية الأخاء العربي العثماني ، أثر ثورة ١٣ أبريل المضادة ١٩٠٩ ، المتحدى الأدبي الذي سببته عنه . فقد ساءهم تحامل الترك على العرب في شخص أبي الهدى الصيادي ونجيب ملحمة وأحمد عزت العابد ، إذ كانت الجرائد الهزلية تبالغ في رسم صورهم السكاريكاتورية المهينة مضيغة كلمة عرب إلى أسمائهم^(٣) . وكان الترك

(١) الهلال — سنة ١٧ ، ص ٧٦ ، نيسان — أبريل ١٩١٩ ، ص ٤١٥ ، ٤١٧ .

(٢) أمين سعيد — المصدر السابق ص ٧ .
Rev. du M. Mus., V. 7, No. 11, P. 517.
Rev. du M. Mus., V. 6, No. 9, P. 160-177.

(٣) أمين سعيد — المصدر السابق ص ٨ .

إذا خطبوا ضدهم أضافوا الكلمة أيضا ، وخاصة قولهم « عرب عزت » و « عرب نجيب » ، تمييزاً لهم وتشهيراً بهم ، مع أنهم لم يكونوا يضيفون هذه النسبة إلى رجال الترك من موظفي العهد البائد ، وما كانوا أقل شراً منهم ، ولطالما أوقف الطلاب العرب في الآستانة الخطباء الترك واحتجوا على هذه المعاملة^(١) .

ضمت هذه الجمعية بين أفرادها شخصيات محترمة وطنية من أمثال شفيق بك المؤيد العظم ، الذي كان يتولى إدارة وتحرير جريدتها « الأخاء العثماني » و ندره مطران ، ورشدي الشمعة وغيرهم ، وقد التفت حولهم المعارضة في دمشق وخاضت المعركة الانتخابية ضد الاتحاديين^(٢) ، ولم نخل المنافسة الانتخابية من بعض التوتر الذي كاد يؤدي إلى العنف أحيانا . لقد تجلى ذلك في مناسبة قدوم الشيخ رشيد رضا في رحلته إلى دمشق والديار السورية ، ولا شك أن أخبار إستقباله الحافل بمعرفة جمعية الاتحاد والترقي في طرابلس الشام ، وحادثة الإعتداء عليه قد سبقتة إلى دمشق^(٣) ، ثم نزوله في هذه المدينة عند جماعة من المؤيدين لجمعية الاتحاد والترقي كعثمان العظم ، شقيق رفيق بك العظم ، والشيخ عبدالرزاق البيطار ، والشيخ جمال الدين القاسمي ، وكل هؤلاء كانوا لا يزالون يشقون بالاتحاديين ويدعون إلى توحيد المساعي معهم ، وكان البعض منهم يطعنون في جمعية الأخاء العربي ، ويشيرون أنها أسست بإيعاز من السلطان عبدالحميد لتكون عضداً له وعونا على جمعية الاتحاد والترقي ، وأن ندره مطران جاء إلى دمشق ليدعو إليها ، وأنه يذم الترك ويدعو الناس إلى العصية الجنسية العربية ، إلى غير ذلك ،

من المطاعن فيها ، كما كان الشيخ رشيد رضا يقول لمحدثيه ، في دمشق أقوالاً في مصلحة الاتحاديين ، وبين أن تنفير العرب من الترك مفسدة من أضر المفسد ، وأن العرب بحاجة إلى الاتحاد بالترك ، والإخلاص لهم بداعي المصلحة المشتركة . إن كل هذه الأسباب جعلت جمهرة الدمشقيين المعارضة للاتحاديين ترتاب من وضع الشيخ رشيد ، فكاد أن يتعرض ، في الجامع الأموي ، بينما كان يلقى درسا في الدين على المصلين ، محبياً بالعهد الجديد ، إلى نفس ما تعرض له في طرابلس الشام ، من إعتداء لولا أن بادر مضيفوه إلى سحبه من بين المجتمعين . كما كادت الإجراءات التي اتخذتها الضابطة ، ممثلة بالبكباشي (مقدم) أركان حرب أسعد بك الطرابلسي ، وكيل الشرطة والبكباشي سليم الجزايري وهما عريبان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، بحق الشخص الذي حاول الإعتداء على الشيخ رشيد ، أن تؤدي إلى عواقب وخيمة تسيل فيها الدماء لولا أن تدارك العقلاء من مؤيدي الاتحاديين ، وقد مرت بنا أسماؤهم ، الموقف وأشاروا بإطلاق سراحه فوراً . فقد أثار إجراء الضابطة فتنة عظيمة إذ حمل ألوف من الناس السلاح واحتشدوا في الأسواق والشوارع وذهب جمهور عظيم منهم إلى مجلس البلدية ، وآخر إلى دار الحكومة ، وهتفوا بسقوط مدير الشرطة وجمعية الاتحاد والترقي^(٤) .

يتحدث رشيد رضا في مجلته معلقاً على هذه الحوادث ، التي عرفت باضطرابات رمضان لوقوعها فيه ، بقوله أن ما حدث لم يكن سوى فتنة مدبرة أريد إيقاعها لأدنى مناسبة لأسباب تتعلق بانتخابات المبعوثين ، وأن بعض وجهاء البلدة كانوا امتنعين من جمعية الاتحاد والترقي ويكرهونها ، وزاد كرههم لها أنها بدأت تتدخل في حرية الانتخابات بواسطة الضابطين المار ذكرهما ، وأن دخول الطائفة من الناس^(٥) إلى الجامع كان للتنكيل

(١) عزل الاتحاديون الوالي بعد هذه الحادثة لرخاوته مع المتظاهرين

(٢) قال لانهم كانوا مسلحين ، وأن الذين شكلوا المظاهرة كانوا كذلك ، غير أنه لم يوضح فيما إذا كانت الأسلحة ظاهرة أم مخبأة تحت الثياب ، كما قال أن احداً من أهالي دمشق لم يكن يخرج من داره إلا مسلحاً .

(١) المنار - مجلد ١١ ، ج ٢٢ ، كانون ثاني - يناير ١٩٠٩ ، ص ٩٣٦ - ٩٣٧ .

(٢) ضربه شخص بعضاً على رأسه واطلق عليه رصاصة أخطأته وكان أينما حل يدعو إلى تأييد جمعية الاتحاد والترقي وإلى سياسة الوفاق والاتحاد بين العناصر (راجع التفصيل في المنار - مجلد ١١ ، عدد ٩ ص ٧٠٨ - ٧١٢) .

بعض المشايخ المدرسين لأنهم ختموا من بعض العوام من الشعب الدمشقي ورقة يريدون فيها أحد المرشحين لكرسي المبعوثية، ولكنهم كانوا يقولون لمن يطلبون اليهم الحتم عليها أننا نطلب في هذه العريضة إبطال رقص النساء في الملاهي. ثم ينهي كلامه قائلاً أن المعارضة توصلت إلى إجبار الحكومة على إبعاد أسعد بك مدير الشرطة عن الشام، وأن الحادثة إنتهت بضعف جمعية الاتحاد والترقي وعجزها عما كانت تحاوله من أمر الانتخابات^(١).

أما المبعوثون الذين فازوا في دمشق فهم: شفيق بك المؤيد العظم، رشدي بك الشمعة، عبد الرحمن بك أليوسف، محمد بك العجلاني^(٢)، وكان الأولان منهم من المعارضين لجمعية الاتحاد والترقي.

بالرغم من المنافسة الانتخابية في دمشق ونجاح اثنين من المعارضة، لم يخرج الخلاف عن دائرته الضيقة، وظلت فكرة الرابطة العثمانية هي التي توجه العرب، لأن الأفكار اللامركزية لم تكن قد لاقت بعد رواجاً، إنما كان الحرص والجهد الذي بذله الاتحاديون كي لا يخرج ممثلوا العرب سوى من صفوف جمعيتهم، وعدم تركهم للشعب حرية انتخاب من يمثله حق التمثيل، مما يريب النابيين من العرب الذين نما الوعي في أفكارهم فوقفوا موقف الشك من أبطال عهد الحرية الجديد، وزاد في حذرهم وريبةهم منهم، بل وكرههم لهم، موقف هؤلاء في مجلس المبعوثان من النواب العربيين شفيق المؤيد مبعوث دمشق ويوسف بك شتوان مبعوث طرابلس الغرب، لأنهما من مؤسسي جمعية الأخاء العربي، ومن طالب النقيب وأحمد باشا الزهير نائب البصرة الذين هاجمتهما جريدة طين الاتحادية ونادت بأنهما ممن لا يجوز انتخابهما^(٣). ومع أن طالب النقيب كان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي،

(١) المنار - مجلد ١١، ٢٢، كانون ثاني - يناير ١٩٠٩، ص ٩٣٦ - ١٥١

(٢) الهلال - سنة ١٧، ج ٥، شباط - فبراير ١٩٠٩، ص ٣١١

(٣) جريدة المقتبس - عدد ١٧٤١ - ١٩٠٨، ص ١، وعدد ٩٦٦ - ١٢ - ١٩٠٨، ص ٢

ولكن يبدو أن الاتحاديين لم يكونوا راغبين في نجاحه، وأنه فاز مع زميله بالرغم من المعارضين، فقد جاء في كتاب « أرج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب » بأن السيد طالب فاز بكرسي المبعوثية « مع تكرار الانتخاب ثلاثاً، ففي الثلاث مرات حاز الأكثرية الفائقة وانجملت فيه أميال القلوب منتقدة إليه عفواً صفواً، وأعشى الله بصر وبصيرة من تسبوا بذلك... »^(١) ويظهر من مآل هذا النص أن يداً قوية هي التي كانت تلغي الانتخاب في كل مرة يفوز فيها السيد طالب « بأكثرية فائقة »، ويغلب على الظن أنها يد الاتحاديين وحكومتهم التي يسيطرون عليها بتحريك من بعض المنتفعين المدفوعين من قبلهم^(٢)، وإلا من يكون غيرهم مع ما عرف من نفوذ السيد طالب النقيب، العظيم الأهمية في البصرة؟ فلقد استكثر وأعلى دمشق والبصرة من كل بلاد العرب، أن يخرج منها عدد ضئيل من النواب يحملون أفكاراً حرة لا تنقيد برأي جمعيتهم، فهاجموا شفيق بك المؤيد، ويوسف بك شتوان، وطالب بك النقيب في مجلس المبعوثان، وطعنوا في شرعية انتخابهم واتهموا الأول بانتسابه إلى عزت باشا العابد، وبكونه من صنائعه، وبأن عليه في المحاكم دعوى كانت أوقفت بارادة سلطانية في العهد البائد^(٣)، والثاني بكونه من الجواسيس^(٤)، والثالث بأنه كان يهرب الأسلحة عندما كان متصرفاً

(١) كركوكلي مكتوبى راده عمر فوزى - المصدر السابق ص ٢١.

(٢) المصدر السابق - ص ٢٠ - ٢١، حيث جاء: « ... وان أكبر خطأ ساق جمعية الاتحاد والترقي الى التفرقة والانحطاط هو قبض يدها عن مصافحة كثير من أولى الناموس وذوى الفيرة والاقتدار الذين يعززونها وبسطها بالقضاء والقدر لمن يدلونها، وقد فتحنا على قدر طاقتنا ومكنة حالتنا نادياً « لجمعية الاتحاد والترقي » يرجى به الخير للوطن والفائدة للمملكة وتقدم السيد طالب بك للدخول فيه معنا من غير ما سبب يلجته ولا غرض يرتجيه .. فنقد صندوق الجمعية عشر ليرات رسم الدخول، وتبرع بسبعين ليرة مساهمة منه لاستئجار محل لها »

(٣) دعوى عائلية تتعلق بميراث من زوجته وطفله المتوفين.

(٤) أبرق مراسل المقتبس في الاستانة الى جريدته يقول بان جمهرة نواب الترك في مجلس المبعوثان يعملون على اسكات مبعوثي العرب وكسر شوكتهم، والصب بما يسديهم اياه القانون -

لنجد، وزادوا عليها أنها أخرى بحيث أن المبعوثين الترك كانوا يصعدون واحدا وراء الآخر ، ويتفننون في الصاق التهم لكل من هؤلاء النواب العرب (١) ، وألحوا على إلغاء انتخابهم ، دون أن يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم (٢) . وكان واضحاً من موقف الاتحاديين هذا أنهم يريدون الانتقام لفشلهم في معركتي دمشق والبصرة الانتخابيتين . وبينما سكت نواب العرب في أول جلسة أثيرت فيها قضية شفيق بك المؤيد ، دون أن يبرز إلى الدفاع عنه أحد منهم ، سوى نائبين من الأغريق دافعا عنه ، أظهروا تضامنا في الجلسات التالية التي نوقش فيها انتخابه وانتخاب زميليه ، وتضافروا على تأييد زملائهم العرب ، وانسحبوا من الجلسة محتجين حينما ألغى انتخاب يوسف بك شتوان مما جعل الأصوات المؤيدة للاتحاديين في القضايا المعروضة على بساط البحث تنقص نقصا ملحوظاً (٣) . كما اشترك معهم في الدفاع عنهم نواب من أحرار الترك ، وهذا ما جعل الاتحاديين يحذرون سخطهم ، ويحسبون لذلك حساباً ، فبادروا إلى إرضائهم طمعاً في استمالتهم فتساهلوا في تشييت انتخاب شفيق بك وطالب بك النقيب ، فكان هذا أول بادرة من بوادر التضامن بين النواب العرب (٤) ، سواء كان ذلك بعد أن دخل الأربعة نواباً منهم جمعية الاتحاد والترقي وحزبها البرلماني أم لم يدخلوا . بعد ، كما أشرت إلى ذلك في صفحة ١١٠ من هذا الفصل . على أن الرأي الراجح هو أن دخولهم حزب الاتحاديين كان في هذه الفترة ، فقد جاء في العدد ١٦ من جريدة المقتبس ، وهو العدد

— من الحقوق الصريحة كعدم سماعهم ردود يوسف شتوان بك ... وطردهم إياه من المجلس دون أن يستمعوا لمدافعته .. « وغير ذلك من الأمور التي اقامتنا واقعدتنا .. » (كما قال المراسل) ، لا سيما إذ تسمعون صوت موزعي الجرائد التركية وهم يصيحون « ايكي عرب مبعوثك طردى » (أي طرد مبعوثين عربيين) المقتبس ، عدد ١٥ ، ١ - ١ - ١٩٠٩ .

(١) المؤيد - ٥٦٩١ ، ١٥ - ٢ - ١٩٠٩ .

(٢) الأهرام - عدد ٩٣٦٢ ، ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7, P. 203.

(٤) الأهرام عدد ١٣٦٤ ، ٦ - ١ - ١٩٠٩ ، وعدد ٩٣٦٨ ، ١١ - ١ - ١٩٠٩ .

التالى للذى نشر فيه هجوم الترك على نواب العرب ، أن مر أسلمها في الاستانة أنبأها أن « مبعوثي العرب في مجلس النواب اتفقت كلمتهم على خدمة غرض واحد هو الجامعة العثمانية .. » وأنهم دخلوا في جمعية الاتحاد والترقي بمعرفة سليمان البستاني ، وكادوا يجعلون جمعية الأخاء العربي فرعاً لتلك الجمعية ، كما جعلت جمعية العلماء وغيرها فرعاً لها من قبل (١) . فإذا كان صحيحاً ما جاء في هذه البرقية من توقيت انضمام الأربعة نواباً إلى الاتحاديين ، بعد مناقشة صحة انتخاب المبعوثين العرب الثلاثة ، كان ذلك دليلاً على تقدير الاتحاديين قوة النواب العرب والعمل على استرضائهم بقبول نيابة نوابهم الذين اعترضوا عليهم .

خطة الاتحاديين في الحكم والادارة

لم يستلم الاتحاديون الحكم مباشرة بالرغم من أكثريةهم البرلمانية ، ولم يشتركوا في وزارة كامل باشا التي تألفت بعد إعلان الدستور سوى بوزير واحد ، أما بدافع الزهد ، أو العجز أو بغية التمرين على الحكم ، وإيهام أوربا باعتمادهم (٢) ، والآن أكثر ليظهروا بمظهر السلطة غير المسؤولة ، التي تدير الأمور بالخفاء ، مع إلقاء مسؤولية الإخطاء على غيرها ، وحرصوا على وضع السلطان والصدر الأعظم تحت الرقابة الشديدة ، وكان الذى يسيطر على الأمور هو لجنهتهم المركزية في سلاطيك ، وكانت تلتزم

(١) المقتبس - عدد ١٦ ، ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

(٢) A. Emin — Turkey in the World War, P. 42.

وقد جاء فيه أن الذى أملى الثورة هو الحرس على تجنب الخطر الخارجى ، اثرا اجتماع ريفال ، لذلك عمد الاتحاديون بعد الانقلاب الى ضرورة العمل باعتدال .

الصفة السرية ، لأن جمعية الاتحاد والترقي لم تعلن نفسها حزبا سياسيا يعمل جهارا حتى تشرين أول ، أكتوبر ١٩١٣^(١) . وكان أعضاء اللجنة المركزية ، المعروفون لدى الناس يجتمعون يوميا بأعضاء الحكومة ويملون عليهم إرادة الجمعية ، وكانت أنديتهم في الأقاليم تسير على نفس النهج ، إذ تملي إرادتها بدورها على الولاة ، والموظفين في الولايات والأقضية . ويتدخل أفرادها على المكشوف في شؤون الإدارة ويطلبون إقالة الموظفين الذين لا يرغبون فيهم وإلا استصدروا الأوامر ، بواسطة لجنتهم المركزية ، بعزل كل من يعترض إرادتهم^(٢) . وكانت أول لجنة مركزية صوت على انتخابها مؤتمرهم العام الذي عقد عام ١٩٠٨ بعد الدستور ، مؤلفة من ثمانية أشخاص بينهم : أحمد رضا بك ، أنور بك ، طلعت بك ، مدحت شكري بك^(٣) ، ولم يكن فيها ولا واحد من العرب أو الأتراك أو الأرمن أو أى واحد غير تركي ، وكذلك كان شأن اللجان المركزية التي انتخبت في الأعوام التالية حتى آخر عهد الاتحاديين . وكان للحزب أيضا مرخص مسؤول يختار من ضمن أعضاء اللجنة المركزية بالانتخاب ، وهذه اللجنة هي التي تقرر الخطة الواجب السير عليها وتعمل على تنفيذها إما بالاتصال مع الصدر الأعظم والوزراء أو بالإيعاز إلى حزبها البرلماني في المجلس الذي كان يغيب عن الجمعية في رئاسته شخصية مرهوقة من المبعوثين الاتحاديين . أما السلطان عبد الحميد فقد سيطروا عليه سيطرة تامة ، إذ اعتبروه مدينا لهم بالإبقاء على حياته وعرشه ، فصاروا يستصدرون الإرادات السنية منه بتعيين أعضاء مجلس الأعيان من صنائعهم وإقرار كل ما يطلبونه منه^(٤) .

على أن حادثة إسقاط وزارة كامل باشا، ولم يكن قد مضى على تشكيلها

(١) الإهرام ١٠٨٥٢ ، ٨ - ١١ - ١٩١٢ .

A. Mandelstam — Ibid, P. 12.

(٢)

T. Z. Tunay — Ibid, P. 199.

(٣)

A. Fua — Ibid, P. 90.

(٤)

أكثر من ستة أشهر ، وبعد شهر من إحرازها ثقة مجلس النواب بأكثرية ساحقة ، وتأييد شبه إجماعي من نواب العناصر غير التركية : من عرب وأتراك وأرمن إلى جانب نواب حزب الأحرار ورهط آخر من نواب الترك^(١) ، لدليل واضح على حرص الاتحاديين على فرض نفوذهم وتسلطهم على الحكم وهم معرضون عن تحمل مسؤوليته المباشرة . غير أن إسقاطه قد كلفهم غالبا وهذا هو التفصيل .

تزايد نفوذ الصدر الأعظم خاصة بالتفاف العناصر غير التركية حوله وكان داهية في السياسة ، قوى الشخصية ، عازما على إصلاح الإدارة والقضاء على المفساد ، والاستعانة لذلك بفنيين من الأجانب^(٢) . لكن الاتحاديين توجسوا منه لانتفاف العناصر غير التركية حوله ، فجربوا في جلسات مجلس المبعوثان ، في أوائل كانون الثاني ، يناير ١٩٠٩ ، أن يزعموا مركزه بهجوم مركز شنته عليه جريدة طنين خارج المجلس ، وصاحبها النائب حسين جاهد داخل المجلس ، فواجهوا مقاومة قوية من نواب المعارضة ، وقد تسكتل السواد الأعظم من نواب المجلس وعزموا على أن يعضدوا الوزارة ويضعوا حداً لسلطة جمعية الاتحاد والترقي^(٣) ، فشرع أعضاؤها بالخطر المحقق بهم ، وبدأوا يعدون العدة للايقاع بالصدر الأعظم ولم تمض أيام حتى أثاروا قضية إرسال جنود إلى يانيا لقمع اضطرابات نشبت فيها ، فتبادل الاتحاديون وكامل باشا الاتهام : إتهمهم بمحاولة خلع السلطان عبد الحميد ، واتهموه بمحاولة إنقلاب لا دستوري ، حينما أراد إبعاد بعض القطاعات الموالية لهم عن الآستانة فرفض رئيس أركان الجيش طلبه . عندئذ أقال وزير الحربية المشايخ للاتحاديين ووضع الجنرال ناظم باشا

A. Mandelstam — Ibid, P. 17.

(١)

G. Samné — Ibid, P. 65.

(٢)

(٣) الإهرام - عدد ٩٢٧٨ - ١ - ٢ - ١٩٠٩ ، ص ١ .

مكانه ، فقامت قيامتهم ، وانهاالت عليه برقيات الاحتجاج من أمراء الأسطول وتعرض لخمسة شعراء من الصحافة ، ودعى إلى مجلس المبعوثان ، ولما استمحلهم يومين لجمع الوثائق اللازمة ، لتبرير تصرفه ، حملوا أعضاء المجلس على إسقاطه (١) فأذاع بياناً على الصحف فضح فيه أساليبهم في التدخل بشؤون الدولة بصورة لا دستورية ، وسبب نقيمتهم عليه لأنه لم يخضع لارادتهم حينما أرادوا إرغامه على دعوة وفد انجليزى غير رسمى لم يبلغ رسمياً بحضوره ، إلى ولعة في منزله ، ولأنه حضر وليمة أقامها حزب الأحرار المناسبة وطنية ودعا أعضاء الوزارة لحضورها ، وبرر إقالة وزير الحربية مبدئاً تساهله مع ضباط الجيش الذين انغمسوا في الحياة الحزبية وعجزه إزاء نفوذ كلفة الضباط الاتحاديين مما أدى إلى الفوضى في النظام العسكرى (٢) .

لقد رافق إسقاط وزارة كامل باشا أمور لا يسع الباحث أن يتجاهلها منها أن قيادة الأسطول تمرت على قبول وزير البحرية الذى عينه كامل باشا (٣) ، وهدد ضباط الأسطول بالقضاء القذائف على المدينة ، ومنها أيضاً أن أنور بك وضباطا آخرين ، ممن كانوا يلعبون دور الزعماء في جمعية الاتحاد والترقى ، كانوا مسلحين بالمسدسات ومحتشدين في أروقة مجلس المبعوثان ، وهددوا النواب بالقوة ليجهروهم على التصويت ضد كامل باشا . وقد وصل الأمر بطالعت بك أن هدد نائبا أرمنيا بمذايح جديدة فهرول هذا إلى النائب الالبانى إسماعيل كمال بك ، من زعماء المعارضة ، يستحطفه بالتصويت ضد الصدر الأعظم (٤) . هذا ما ذكره النائب إسماعيل كمال بك في مذكراته .

(١) المقتطف - مجلد ٢٤ ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(٢) المنار - مجلد ١٢ ، ج ٣ ، ص ٢١٩ - ٢٢٨ من بيان كامل باشا .

(٣) كان وزير البحرية قد قدم استقالته قبل الازمة بنصف شهر ولم يقبلها الصدر

الأعظم ، ولما أقال وزير البحرية رجع فقبل الاستقالة .
Memoirs of Ism. Kémal, P. 325 ; Mandelstam — Ibid, P. 18. (٤)

وقد جاء في رسالة لمكاتب الأهرام الخاص « ابراهيم سليم النجار » في الاستانة : إنه عند التصويت على إسقاط وزارة كامل باشا انقسم النواب العرب إلى ثلاثة أقسام : ٢٢ منهم أسقطوا الصدر الأعظم ضمن ١٩٦ نائباً الذين صوتوا ضده ، وكان بين الثمانين نائباً الذين وقفوا على الحياد أربعون نائباً عربياً ، وأما بين النواب الثمانية الذين صوتوا إلى جانبه فكان إثنان من النواب العرب بينما كانت « الجنود محيطة بالمجلس تهدد نوابه بالموت ، واعتبر هذان النائبان من أشجع نواب العرب بانحيازهما إلى الأحرار ، مع إنهما من جمعية الاتحاد والترقى (١) . »

لقد وصف بعض الكتائب هذه الحادثة بأنها أشبه بالإنقلاب السياسى منها بعمل دستورى ، ومهما يكن فقد أسفرت عن نتائج هامة على حكم الاتحاديين ، فمن جهة أسخطت عليهم الحكومة الانجليزية التى كانت تعتبر كامل باشا صديقاً لها ، وكانت الدول الأوربية عامة ، ودولتافرنسا وانجلترا خاصة تعلق أهمية كبرى على الثورة التركية ، مؤملة من ورائها أن يصلح حال الدولة ويزول التعصب الدينى ضد المسيحيين وتعطى الطوائف المختلفة الدينية والعرقية فى المملكة حقوقها ويزول الاضطهاد عنها وتتمتع بنصيب فى حكم الولايات التى تقطنها . (٢) وقد اتضح موقف الدول الأوربية من تصريحات زعمائها ومن مقالات جرائدها ، فقد جاء فى جريدة الدايلي تلغراف الكبرى أن « أكبر واجب على انجلترا فى الحال الحاضر أن تساعد بكل قواها ، رجال الإصلاح فى السلطنة العثمانية وتراقب مراقبة حية عمل أية دولة تحاول بذور بذور الشقاق فى البلقان ، أو أى عمل يراد به مناوأة رجال تركيا الفتاة فى شؤونهم (١) . » كما تشكلت فى فرنسا جمعية تدعى « جمعية أصدقاء الشرق » ، (Société des Amis de l'Orient)

(١) الأهرام - عدد ٩٤٤٠ - ٦ - ٤ - ١٩٠٩ ، ص ١ ، يظهر أن السيد النجار قد أدخل نواب الولايات العربية من الترك ضمن عدد نواب العرب الذين ذكرنا عددهم .

(٢) Ahmed Emin — Turkey in the World War, P. 41.

(٣) المنار - مجلد ١١ ، عدد ٨ ، ص ٦٣٥

تسبقت الشخصيات العظمى من رجال الدولة الافرنسية، ورجال المال والبنوك، والأدباء والعلماء إلى الدخول في عضويتها^(١)، إلى جانب شخصيات سورية مقيمة في باريس ومتجنسة بالجنسية الافرنسية مثل شكرى غانم وجورج سمته^(٢). وكان هدف هذه الجمعية توثيق الصلات مع العهد الجديد في تركيا واستمرار تعلق رجاله — الذين لقوا في باريس أرحب صدر في زمن الاستبداد الحميدى، من أمثال الدكتور ناظم، وأحمد رضا، والبرنس صباح الدين ومراد بك الداغستاني وغيرهم — بفرنسا، فكانت المآدب والحفلات تقام للبعثات الدبلوماسية التركية تتخللها الخطب الودية التي تتم عن العطف المتبادل فيكيل الطرفان فيها المديح كل منهما للآخر ويصف الدكتور ناظم بك فرنسا بأنها الأم الروحانية لتركيا الفتاة^(٣). وإذا استثنينا مسارعة بعض الدول الأوروبية التي تثبتت أمر واقع، وترسيخه خوفاً عليه من خطر العهد الجديد في تركيا، كإعلان بلغاريا إستقلالها التام وإعلان النمسا إحتلالها الدائم لمقاطعتي البوسنة والهرسك، وإعلان جزيرة كريت انضمامها إلى اليونان، ولم تكن هذه البلاد مرتبطة بالدولة العثمانية إلا برباط واه، ولم تكن سلطة السلطان عليها إلا إسمية^(٤)، ولما يمض بعد ثلاثة أشهر على الثورة التركية، فإن موقف الدول الأوروبية، بصورة عامة، كان بجانب تركيا الفتاة إذ بادرت هذه الدول في شهر كانون ثانى يناير ١٩٠٩ إلى سحب ضباطها وجنود الدرك التي كانت تحتل مقدونيا بموافقة

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 10 (15/2/1909) P. 295. (١)

Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 3, P. 78 ; 2ème Année, No. 9, P. 268.

(٢) كان شكرى غانم يصرح بأن كل فرد له وطنان : وطنه الاصلى وفرنسا .
"Chacun a deux parties son pays et la France".

Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 3, P. 84. (٣)

Ibid — No. 4, P. 97. (٤)

العهد البائد، وإيقاف تطبيق النظام الخاص للولايات الثلاث المكدونية ثقة منها بوزراة كامل باشا^(١). غير أن الاتحائيين بإسقاطه زعزعوا ثقة انجلترا بهم، ولم تجد لهم البرقية التي أرسلوها إلى جريدة التايمس محاولة منهم في تخفيف أثر العمل الذي قاموا به ضد كامل باشا، متذرعين بكون أفعاله المخالفه للدستور هي التي اضطررتهم إلى إسقاط وزارته، معلنين للأمة الإنجليزية « إن الواجب على كل صدر أعظم يخلفه أن يتبع أثره، وأن سياستهم الصريحة هي الحب والوداد لانجلترا وأن صداقتهم لها لا ينظر فيها إلى الأفراد بل إلى الأمة بأسرها »^(٢)، ذلك أن إنجلترا — بالرغم من أن روعها قد هدأ بعد أن عرفت أن المسألة داخلية^(٣) — بقيت على حذر من الاتحاديين، وبدأت تدس لهم كلما شاهدت ميلا منهم إلى جانب ألمانيا أو زيادة في نفوذ البارون مارشال فون بيبر ستاين، سفير ألمانيا في الآستانة، وعردة مكاتته ومكانة دولته إلى ما كانت عليه في عهد السلطان عبد الحميد، بعد أن أصابتها نكسة مرقة بعد إستلام الاتحاديين زمام الحكم كرها منهم لسياسة عبد الحميد الخارجيه. مع العلم أن النفوذ الألماني بدأ يستعيد مكانته السابقة بالتدريج وكان قسط من الفضل في عودته إلى الأوساط التركية يرجع من جهة إلى الضباط الترك الذين أنشؤا على أيد ألمانية ومن جهة أخرى إلى الهدوء والصبر والحكمة السياسية التي برهن عنها السفير المومى إليه، بعد الانقلاب العثماني^(٤).

هذا من حيث العلاقات الخارجية، أما من حيث انعكاس الحادث على الأمور الداخلية، فتمد لى مرقى الاتحاديين تأييداً حاراً من قبل الشيبية

(١) الدكتور الما وتلن — المصدر السابق، ص ١٩١ — ١٩٢

(٢) المقتطف — مجلد ٢٤، ع ٣، ص ٢١٢ .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 14, P. 435. (٣)

Corresp. d'Orient — 3ème Année (15 Nov. 1910), (٤)

التركية لأنهم عدوه انتصاراً للمبادئ الدستورية التي اعتبروها قد هددت . وقد نجح الاتحاديون في إثارة عواطف فتيان الترك وتعبئة شعورهم بالخطب النارية في جلسة حجب الثقة ، وإذا كان الضابط حبيب قد أعلن أن حراب الجيش التركي تقف بالمرصاد دون تحقيق نوايا كامل باشا فإنه كان بذلك معبراً عن شعور زملائه من ضباط الاتحاديين الشباب (١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ماسبق هذه الأزيمة من موقف مجلس المبعوثان بعناصره غير التركية ، وتضامنها ضد الاتحاديين ، تدعمها قلة واعية متسامحة من نواب الترك أنفسهم ، أحدث تبديلاً في موقف الاتحاديين فأصبحوا يخشون قوة العناصر الأخرى ، ولا يثقون بمجدى الدعوة إلى سياسة الجامعة العثمانية على أساس التسامح والحرية والديمقراطية ، خاصة إذا وجد على رأس الحكم شخصية قوية مثل كامل باشا ، لذلك غامروا حتى بسمعتهم الديمقراطية الحرة في الداخل والخارج كي يتخلصوا منه مستندين على عواطف العناصر التركية التي عبأوا شعورها بتعبئة قوية . ولم يعدم عمل الاتحاديين تأييداً من العرب ، فقد وصف شكرى غانم محاولة كامل باشا بأنها « إنقلاب فاشل » وقال إن التقصير في دعم جمعية الاتحاد والترقي في الظروف الحالية وهي تناضل في سبيل الحرية وصيانة الدستور ، يعد ضرباً من الإجرام . (٢)

غير أن العناصر غير التركية عامة والفئات المعتدلة من الشعب ، هذه التي كانت ترى في كامل باشا الشخص التزيه الحيادي الذي يكفل قيام الإصلاح وتجنيب البلاد التفكك الداخلي والخطر الخارجي ، فإنها لم تتر في هذه الحركة إلا خطراً على الحياة الدستورية الصحيحة وبادرة تسلط حقيقي لم تكن هذه العناصر تتصور أن يحدث في عهد الحرية الجديد مثلاً ، فتحقق ما كانت

P. 399.

A. Mandelstam — Ibid, P. 18.
Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 11, P. 326.

(١)

(٢)

تخشاه وما عبر عنه أحد نواب الألبان مفيد بك ، في الجلسة التي شن فيها حسين جاهد هجومه الشديد على كامل باشا ، بتساؤله « هل بقاء الوزارة أو سقوطها موقوف على رضا شخص ؟ وهل الوزارة العوبة أطفال تعزل وتؤيد كما يشاء بعض النواب ؟ » (١) .

لذلك فإن الصراع اشتد بعد ذهاب كامل باشا من الحكم ، بين الاتحاديين وخصومهم من النواب الأحرار (٢) وغيرهم من نواب العناصر الأخرى وأخذت صحف المعارضة التركية وغير التركية ، كجرائد أقدام واستقلال وغيرها تشن هجوماً معاً كسا على جمعية الاتحاد والترقي وتتهمها بالاستبداد والدكتاتورية المقنعة التي تفرضها على أداة الحكم ، ووقف العنصر العربي بعيداً ، في الظاهر ، عن هذا الصراع ، متخذاً موقف الحياد ، بل داوم الزعماء المعروفون إلى ذلك الوقت مثل رفيق بك العظيم وعبد الحميد الزهراوي والأمير محمد أرسلان وغيرهم على تأييد الاتحاديين ، بالرغم من ظهور علام الصراع بين العرب والترك ، وخروج كثير من الجرائد التركية تحمل مقالات تشدد فيها على العنصر العربي ، تتهم رجاله فيها بالبعد عن الدستور ، والرغبة في تسنم الوظائف واستخلاصها من الترك ، وطمعهم في الخلافة ، وتضرب على نغمة التفريق بين المسيحيين والمسلمين من العرب ، متهمه الأولين بأنهم ليسوا عرباً وإنما ادعأؤهم هذا كي يدافع النواب العرب عنهم في مجلس النواب بينما هؤلاء يهزأون بدعواهم هذه ، مع أن المسيحيين من شرف المختد ما يغنيهم عن

(١) كان كلامه هذا حينئذ كالسهم أصاب حسين جاهد ، فاندفع يريد الهجوم هو ومؤيدوه على خصمه وكادت تنشب معركة في داخل المجلس لولا أن فرق الماقلون بين الطرفين .
(الاهرام — عدم ٩٣٦٨ ، ١١ - ١ - ١٩٠٩)

(٢) ازداد نفوذ حزب الأحرار بعد إسقاط وزارة كامل باشا ازدياداً قوياً فقفر عدد أعضائه من النواب من ٨ إلى ٥٠ في فترة قصيرة ، واستمرت قوته في ازدياد يوماً بعد يوم لازدياد انتشار الأفكار الرامية إلى اللامركزية ولازدياد السخط على الاتحاديين .
(الاهرام — ٩٤٢٣ ، ١٦ - ٣ - ١٩٠٩ ص ١)

الاتحاد للعنصر العربي... وهكذا... (١). ولم يكتف الأتراك بما يكتسبونه في جرائدهم بل كانوا يرسلون مقالات كهذه إلى الأهرام والمفيد وغيرهما من الجرائد المصرية والسورية. ومع ذلك كان سعى السياسيين العرب حينذاك بكل جهد وإخلاص إلى سياسة الوفاق وذلك ما يشير إليه رفيق بك العظيم إذ يقول بأن الناس يلغون بما يسمونه مسألة العرب والترك وتظهر علامات الكدر على أسارير الوجوه بما يشاع عن تطرف بعض الاتحاديين في الاعتماد السوء بالأمة العربية من جهة والتظاهر بمبدأ القومية من جهة أخرى... كل هذه ظنون لم تبلغ مبلغ الحقيقة، وحكم لم يأن بعد أن يسجل على إخواننا الترك حتى لو صح ما ينسب من المقاصد والأعمال إلى بعض أفراد جمعية الاتحاد والترقي... وأنه لا ريب أن في الأمر سوء تفاهم واقع بين العرب وبعض أفراد الجمعية من الغلاة في حب الجنسية التركية... (٢).

الحق أن الاتحاديين قد لقوا من الألبان والأغريق وحتى من الأرمن، منذ الأشهر الأولى للثورة، معارضة لم يكونوا يتصورونها على صفحات جرائدهم: «برودوس»، «نيولوغوس»، «سربستي» و«عثمانلي» وغيرها (٣). وفي شخص نواب منهم مثل وورتاكس (٤)، مفيد بك وعلى كمال بك وإسماعيل كمال بك وزهرا ب أفندي وكوزميدى بك وغيرهم، في حين أن النواب العرب لم يظهر لهم صوت مسموع في مجلس المبعوثان خلال الدورة الأولى من جلسات مجلس المبعوثان، ولم تأخذ معارضتهم طريقها إلى الظهور خارجه.

(١) الأهرام - ١٥٤٩٤٢٢ - ٣ - ١٩٠٩ ، ٩٤٢٤ ، ١٧ - ٣ - ١٩٠٩ ، ٩٤٢٦ ، ١٩ - ٣ -

سنة ١٩٠٩ ، ص ١

(٢) الأهرام - ١٥٤٩٤٢٢ - ٣ - ١٩٠٩ ، من مقال بقلم رفيق بك العظيم . Nicolaides — Ibid, P. 129.

(٣)

(٤) الأهرام - ٩٤٤١ ، ٧ - ٤ - ١٩٠٩ ، هدد وورتاكس الأرمني بمناسبة بحث قانون الصحافة أنه أرسل في العهد الحميدى إلى تركيا ٦٠ قنبلة ، وأنه الآن يعد القنبلة ٦١ من يتجرأ على مس حربة الصحافة .

لم تقتصر الحملة ضد الاتحاديين ، بعد إسقاط وزارة كامل باشا ، على صحف المعارضة المتكلمة باسم حزب الأحرار والعناصر غير التركية ، بل نأفها في ذلك المتدينون من الترك بصورة خاصة فقد وقر في نفوس طبقة رجال الدين الصغرى - الذين أسسوا جمعية باسم «اتحاد محمدى» برياسة أحد الشيوخ المتعطلين ويدعى «درويش وحدثي» ، أنشأت جريدة باسم «وولقان» تسكلم باسمها - أن الإسلام أصبح مهدداً بالفناء ، وأعلنوا أن جماعة تركيا الفتاة ليسوا سوى رهط من الملحدين والماسون ، وأنهم سائرون بالدولة والإسلام في طريق الاضمحلال ، وهكذا اجتمع الأحرار ورجال الدين من صوفية وخرجات ، على غاية مشتركة هي إسقاط جمعية الاتحاد والترقي عن الحكم ولم يكن عبد الحميد إلا يشجع مثل هذه الحركة كي يستعيد سلطته ونفوذه السابقين (١) ، واستغلت الفئات الرجعية هذه النقمة العامة على الاتحاديين فقررت بضباط الألايلية (الخارجين من الصف) المستائين من هؤلاء لشروعهم في تسريحهم واستبدالهم بضباط من خريجي المدارس الحربية وأوهمت الجنود بأن الشريعة قد قضى عليها ، وأن ضباطهم الجدد ملاحدة لا يؤمنون بالله ، وزاد في النقمة العامة مقتل الصحفي الحر حسين فهمي ، رئيس تحرير جريدة «سربستي» ، المعارضة ، وعضو حزب الأحرار ، وكان يهاجم الاتحاديين بعنف وحرارة على صفحات جريدته ، وقد حامت الشبهة حول جمعية الاتحاد والترقي في مقتله . وهكذا لم يحل ١٣ نيسان ، أبريل ١٩٠٩ حتى شهدت العاصمة ثورة مضادة قام بها الجند تدعمهم طبقة رجال الدين ومظاهراتهم يطالبون بسقوط مجلس الوزراء ، واستبعاد بعض النواب ، وإعادة ضباط الصف إلى وظائفهم وتطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً (٢) .

A. Mandelstam — Ibid, P. 18-19.

(١)

(٢) عثمان نوري - المصدر السابق ج ٣ ، ص ١١٨١ ، أحمد عزت الاعظمي - المصدر

السابق ج ١ ، ص ٨٤ .

Nicolaides — Ibid, P. 120-121 ; Memoirs of Ism. Kém.

استقالت وزارة حلمي باشا وخلفتها وزارة توفيق باشا ، وفر زعماء الاتحاديين ومعظم نوابهم المغضوب عليهم وضباطهم بعد أن قتل عدد منهم « من الآستانة ، وراح النائب العربي الأمير محمد أرسلان ، نائب اللاذقية ، ضحية شبهة حسين جاهد^(١) . واجتمع مجلس المبعوثان بمن بقي من أعضائه في العاصمة وتزعمهم النائب الألباني اسماعيل كمال بك الذي انتخب رئيساً له ، والتف حوله نواب العناصر غير التركية والمعارضون من نواب الترك ، واندجت الكتلة المعارضة التالية : حزب الأحرار ، نواب الأرمن ، نواب الألبان ، واليونان والبلغار . . . الخ ، مع المتخلفين من نواب جمعية الاتحاد والترقي ، والأحزاب غير المجلسية كالجمعية الأرمنية والجمعية اليونانية والحزب الديمقراطي والنادي الألباني والنادي الكردي والنادي البلغاري في تجمع عام باسم « جمعية الاتحاد العثماني » . Comité de L'Union Ottomane . وقد دعمت هذا التجمع جرائد : إقدام ، صباح ، ترجمان حقيقت ، ميزان ، يني غازته ، عثمانلي ، سربستي ، وكان هدف هذا التنظيم التمسك بالدستور والدفاع عنه^(٢) .

أما النواب العرب فقد أظهروا ، أثر هذه الثورة ، منتهى الحكمة ، واتفقوا على ترك التحزب أمام الخطر الذي قد يتهدد الدستور ، ودخلوا في « الاتحاد العثماني » الذي انضمت إليه أيضاً جمعية العلماء ، وأذاعت منشوراً طمأننت فيه النواب الذين عزموا على الاستقالة خوفاً من عودة الاستبداد ، وأعلنت أن الحكومة الدستورية الشورية موافقة لأحكام الشرع الشريف .

P. 329.

(١) الأهرام - ١٩٠٢ ، ٢٢ - ٤ - ١٩٠٩ ، ص ١ .
(٢) Rev. du Monde Musulman — Vol. VII (Avril 1909)
No. 4, P. 460.

وأن الجمعية عازمت عزمها كيداً على مظاهرات المبعوثين للمحافظة على الحكومة الدستورية المشروعة . ووقف اسماعيل كمال بك ، النائب الألباني ، في مجلس المبعوثان وقال : « إننا كنا نختلف على التفاصيل ، واليوم نتحد على الأساس والجوهر » يريد بذلك أن يطمئن نواب الاتحاد والترقي . ولما وقف وزير المعارف وقال : « أما الدستور فإن الوزارة تقف على حفظه آخر نقطة من دمها فلا تخافوا عليه من الحكومة » ، قامت ضجة كبرى في قاعة المجلس ، وقاطعه نافع باشا الجابري مبعوث حلب بقوله : « نحن بفضل قرة الأمة لانخاف أحداً ، ولانخاف شيئاً فاسحب كلمة : لانخافوا . . . » فسحبها واعتذر^(١) .

واضح إذا أن الحركة لم تكن لدستورية صرف^(٢) ولم تستهدف العودة إلى نظام الحكم المطابق القديم بالرغم من وجود بعض العناصر الرجعية فيها وهي من التي لعبت بها أصابع السلطان ، بل كانت موجهة ضد جمعية الاتحاد والترقي ، واستبدادها الذي حل محل استبداد عبد الحميد ، كما كان مفهوماً لدى الأوساط الواعية . وحتى عبد الحميد لم يبد رغبة ظاهرة في استغلال

(١) الأهرام - ١٩٠٢ ، ٢٢ - ٤ - ١٩٠٩ ، ص ١ .

(٢) ان الدكتاتورية التي فرضتها جمعية الاتحاد والترقي على الحكومة ومجلس المبعوثان ، بعد إسقاط حكومة كامل باشا ، ولجوها إلى الاغتيالات السياسية ، كان له أثر كبير في نقمة الأحرار عليها ، وقد عبر الرأي العام عن سخطه على سلوكها ، قبيل الثورة المضادة ببضعة أيام ، بالموكب الهائل المنقطع النظير الذي رافق جنازة الصحفي حسين فهمي الذي اتهمت الجمعية باغتياله . قال اسماعيل بك في مذكراته ، ان الآستانة بأجمعها قامت تشييع الجثمان وتظهر سخطها على الجناة وأن هذا القيام كان بمثابة احتجاج صارخ على أعمالها ، وأنه قد صادف مرور الصدر الاعظم « حلمي باشا » من الشارع أثناء سير الموكب ، وأنه قد انتظر أن يفسح له الطريق ، وما أن شعرت الجماهير بوجوده حتى أخذت تصيح « الموت له » . ولو

لم يقف صاحب المذكرات أمام سيارته ويدعو الجماهير إلى الهدوء لكانوا فتكوا به
Memoirs of Ism. Kém., P. 329-330.

وذكر الضابط التركي عثمان نوري في كتابه « عبد الحميد ودور سلطنتي » أن عدد من شيعوا جنازة حسين فهمي بلغ « ٣٠ » ألفاً تقريباً .

هذه الثورة للقضاء على الدستور^(١)، فقد روى إسماعيل كمال بك في مذكراته أن السلطان أقسم له بالرسول والقرآن بأنه إذا جاء الشعب إليه الآن وارتدى على قدميه يطالب منه الاضطلاع بالسلطة المطلقة، فسوف لا يقبل لأنه يعتقد أن النظام الدستوري هو الجهد الأخير لانقاذ الدولة، فإذا سقط هذا النظام آلت الدولة إلى الزوال^(٢). ومع كل ذلك هاجم رفيق بك العظم هذه الحركة وما دعاه بحزب التقهقر الذي قال أنه قام بها وتساءل عما طرأ على الشرع من تغيير في عهد الاتحاديين وهل كان ثمة ما يوجب الكفر بحكومتهم « ألم تنقل السلطة من يد الفرد إلى أيدي الجماعات، التي طبقت القانون الأساسي على أصول الشرع الإسلامي؟ »^(٣).

إلا أن الأمر لم يدم للمعارضة في حكم البلاد وقام جيش سلانيك الذي يسيطر عليه الاتحاد ديون يستعد للقضاء على الثورة المضادة، واجتمع النواب الاتحاديون الهاربون من الآستانة في سان استيفانو، وتقدم الجيش نحو الآستانة بقيادة الجنرال محمود شوكت باشا، وبمقدار ما كان الجيش يتقدم نحوها كان النواب المتخلفون من الاتحاديين يهربون منها ليلتحقوا بسان استيفانو. ولما دخل جيش محمود شوكت العاصمة أسقط مجلس سان استيفانو عبد الحميد بعد أن صدرت فتوى شيخ الإسلام بخلعه، ونصب أخوه محمد رشاد باسم (محمد الخامس) على العرش بدلا منه، وأعلنت الأحكام العرفية وقلصت حرية الصحافة والاجتماعات ودام ذلك إلى أجل غير مسمى، وبدأت المحكمة العسكرية تعمل بانتظام وأصدرت أحكام الإعدام على الأحرار والرجعيين معا وبعض المشايخ والمتشيخين للسياسة، لا للدين، كما قال

(١) من المحتمل أن يكون قد لعب بالخفاء لتدبير الثورة المضادة فقد ادعى الاتحاديون عانهم وجدوا في قصر يلدز وثائق تدبونه وأنه وزع الأموال على الذين هياؤا الثورة.
Memoirs of Ism Kémal, P. 341.

(٢)

(٣) الأهرام - ١٩٠٣ - ٢٣ - ٢ - ١٩٠٩.

محمد كرد علي في كتابه « خطط الشام »^(١)، وعملت الجمعية على التخلص من خصومها بهذه الطريقة قاصدة بذلك القضاء على كل معارضة لها في المجلس وخارجه، ونفت كثيرا من الشخصيات التي اعتبرتها خطراً على العهد الجديد إلى اليمن والحجاز^(٢)، إنما لم يصب العرب شيء من رشاش هذه التدابير لوقوفهم من أعمال الثورة المضادة على الحياد، فلم يثبت على أحد من سياسيينهم الاشتراك في تحضير الثورة ولا في تنفيذها، ولو أن الاتحاديين جاروا على النائب يوسف بك شتوان بنفيه مع من نفوهم من الترك، غير أنهم أعادوه فيما بعد إلى المجلس. صحيح أن عدد من دخل من العرب في جمعية « اتحاد محمدى » كان كبيرا، قدرهم محمد كرد علي في كتابه « خطط الشام » (ص ١٢٠) بما يقارب سبعين ألفا في دمشق، « إنما دخلوها، كما قال، عن سلامة نية لأنهم أحبوا إسمها »، إلا أنهم لم يكونوا ضد الدستور ولا ضد حكم المشروطية. بل أكثر من ذلك كمان بطل الزحف على الآستانة عراقيا، وكثير من العرب أمثال البكباشي عزيز على المصري وغيره من الضباط، كانوا مشاركين للجيش الزاحف ومتحمسين للقضاء على الحكم المضاد للاتحاديين^(٣) في الآستانة لأنهم من جهة كانوا لا يزالون إتحاديين، ومن جهة أخرى أوهموا بأن الدستور أصبح في خطر من الرجعية.

كان للحركة الرجعية نتائج هامة على أذهان الشبيبة التركية وعلى سلوك ضباط الجيش التركي، ذلك أن الاتحاديين منهم باتت تغلى نفوسهم ضد خصوم الجمعية، وقد روى إسماعيل كمال بك عن واحد منهم صادفه في الخارج إنه أعرب له عن أسفه وأسف زملائه البالغ عددهم سبعة آلاف ضابط

(١) محمد كرد علي - خطط الشام، ج ٣، ص ١٢٠.

(٢) بلغ عدد من نفثهم « ١٥٠٠ » شخص تقريبا.
A. Fua - Ibid, P. 92-93.

(٣) مذكرات جمال باشا، ص ٩٦.

لكونهم تركوا إلى الجند مهمة الدفاع عن الثورة ولم يتسن لهم أن يعيشوا مع الشعب ذكرى مذبحه لا ينسونها طيلة حياتهم ، ولما قال له إسماعيل كمال بك أن الشعب لا يزال في متناول يدهم كي ينقضوا عليه لارواء غليلهم إلى سفك الدماء ، أجاب بأنهم على أتم التصميم للقيام بمثل هذا العمل لدى أول فرصة سانحة ^(١) . وقد يبدو هذا القول مبالغاً فيه لصدوره عن خصم ، ولكن ما قولنا في كونه قد تكرر مثله من ضباط الاتحاديين الذين هالهم فيما بعد ما فرضه عليهم قائد الجيش محمود شوكت باشا من وجوب عدم التدخل في السياسة وخروجهم من جمعية الاتحاد والترقي ، فاستقال مئات منهم من الجيش دفعة واحدة ، و « صرح أحدهم في مجتمع عام ووافق سامعوه على تصريحه بأن الدم الذي سفك غير كاف وأنه يجب سفك دماء كثيرة حتى يفتح في وجه البلاد طريق النجاح والترقي » ^(٢) .

أما نتائج الحركة على السياسيين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي فقد كان ممزوجة بالحذر من نقمة الشعب ونقمة العناصر الدينية والعرقية وبالميل إلى التشديد في معاملة الأحزاب المعارضة والوقوف أمام كل حركة ترمي إلى إتاحة الفرصة لنمو المؤسسات القومية للعناصر الأخرى .

الحق يقال أن فترة حكم الاتحاديين السابقة لم تخل من بعض الأعمال الجليلة ، ذلك أن مجلس المبعوثان قد عمل جاهداً على سن القوانين التي تمنح الحريات للشعب وتطهر الإدارة ، وتجعل من الدولة العثمانية دولة حديثة تسير على غرار الممالك الأوروبية الراقية ، وتمتعت بفترة من الحرية التامة ، لكنها كانت فترة قصيرة سرعان ما انتهت بقيام الثورة المضادة . وشهدت البلاد في ظل حكمهم انبعاثاً للآداب التركية والمسرح التركي ، ولآداب وفنون

Memoirs of Ism. Kém., P. 329-330.

(١)

(٢) الأهرام - ٩٦٥٣ ، ١٤ - ١٢ - ١٩٠٩ ص ١ .

بقية العناصر ، وازدهرت بعد أن كانت مخنوقة الصوت في عهد الاستبداد ، وعمل الاتحاديون على تحرير الحياة الاجتماعية والقضائية من ربة التعصب الديني ، لا لأن الدين الإسلامي لا يتلاءم مع العهد الجديد ، بل لأن القائمين عليه ، كالصوفية والخوارج ، كانوا يتمتعون ببعض النفوذ ، ويشكلون عائقاً أمام حرية الفكر ونمو الحياة الاجتماعية نمواً حراً ، وأمام اعتناق وتحرير المرأة ، التي تولى الاتحاديون الوصاية عليها ^(١) .

أما التعديلات التي أجراها الاتحاديون على القانون الأساسي فكانت حقيقة ترمي إلى إرساء قواعد حياة برلمانية تضاهي أرقى ما في بلاد الغرب من نظم دستورية حرة ، إنما لم يتقدموا بكثير منها عند التطبيق كما سنرى في الفصل القادم ، وهذه هي :

(٢) تعديل مواد دستور ١٨٧٦

وقد أجريت قبيل الانقلاب المضاد (١٣ إبريل ١٩٠٩) وبعده، وصودق عليها من السلطان في ٢٨ آب ، أغسطس ١٩٠٩ :

المواد ٧ ، ٢٧ : بينما كان للسلطان قبل التعديل حق تعيين وإقالة جميع الوزراء لم يعطه التعديل سوى حق تعيين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام ، أما الوزراء فيختارهم الصدر الأعظم ويصدق السلطان على تسميتهم .

A. Mandelstam — Ibid, P. 20-23.

(١)

(٢) لم يكن أحد من الشبان المتحررين يتجاسر على الخروج برفقة إحدى قريباته سواء كانت زوجته أو شقيقته والا انقض عليهما المدافعون عن الشريعة وأساقوا معاملتهما .

A. Mandelstam — Ibid, P. 25-27.

(٣)

المواد ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ المتعلقة بالولايات تراجع في آخر الرسالة مع

مواد الدستور .

المادة ٤٣ : أصبح للمجلسين : الأعيان والمبعوثين ، الحق أن يجتمعا بدون دعوة من السلطان بينما لم يكن باستطاعتها فيما سبق ، أن يفعل ذلك إلا بدعوة منه .

المادة ٤٤ : بينما لم يكن ، في السابق ، لأحد غير السلطان الحق في دعوة المجلس العمومي (أى مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان مجتمعين) لدورة استثنائية أو تقصير اجتماعه أو مد أجل انعقاده ، أصبح هذا الحق في يد الأكتريية البرلمانية المطلقة أيضا ، ماعدا تقصير مدة الاجتماع التي ألغيت بتاتا .

المادة ٧٧ : كما فقد السلطان حق تعيين رئيس مجلس المبعوثين من بين الثلاثة ذوات من المبعوثين الذين ينتخبهم هذا المجلس ، بل اقتضى التعديل أن يكتفى المجلس بأعلام الحضرة السلطانية بأسماء الرئيس ونائبيه المنتخبين .

المادة ٥٣ : اقتضى التعديل الجديد أن يكون لكل وزير أو عضو أعيان أو مبعوث حق إقترح سن القوانين وتقديم المشروعات بينما حصر الدستور قبل تعديله هذا الحق بهيئة النظر ، ولم يترك لمجلس المبعوثين والأعيان سوى الحق بأن يطلب تجديد قانون ما ، أو تغيير القوانين الموجودة ، وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم فإن سمحت كان به وإلا فلا .

المادة ٥٤ : قبل التعديل لم يكن لمشاريع القوانين التي يصدق عليها مجلس المبعوثين ثم مجلس الأعيان أن تصبح دستورا للعمل إلا بعد تصديق السلطان عليها ، أما التعديل فقد نص على أن مشاريع القوانين يجب أن تصدق أو تعاد إلى مجلس المبعوثين لإعادة النظر فيها ، في مدى شهرين ، وفي حالة إعادتها غير مصدقة لا يكون الاقتراح عليها صحيحا إلا إذا استوفى أكتريية الثلثين . لكن الدستور سكنت عن حالة رفض السلطان مرة ثانية التصديق عليها .

المادة ٣٠ : بينما كان الدستور قبل التعديل قد نص بعبارات عامة على

مسئولية النظر عن الأحوال والإجراءات المتعلقة بمأمراتهم ، دون الإشارة إلى شيء من العقوبات بحقهم ، إلا أن التعديل الجديد قد نص على مسؤولية النظر متضامين ، أمام مجلس المبعوثين ، فيما يخص السياسة العامة للحكومة ، أما فيما يختص بوظائف وصلاحيات كل ناظر بما يتعلق بنظارتها فالمسئولية فردية .

المادة ٣٨ : إذا صوت المجلس بسحب الثقة من أحد النظائر لا يجبر على الاستقالة أحد آخر سوى الوزير صاحب العلاقة . أما إذا صوت بحجب الثقة عن الصدر الأعظم وجب استقالة مجلس النظائر برمته .

المادة ٣٥ : اقتضى التعديل الجديد أيضا أن يحرم السلطان من حق حل مجلس المبعوثين في حالة خلافه مع مجلس النظائر وكان هذا الحق مطلقا دون قيد أو شرط في السابق . أما الآن فلم يعد باستطاعة السلطان أن يحل المجلس إلا في حالة واحدة ، محددة بدقة ، أى حينما يختلف مجلس المبعوثين ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير ، ويستقيل ، ثم يتبنى مجلس النظائر الجديد وجهة نظر سلفه ، عندئذ فقط يستطيع السلطان حل المجلس ، ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان مع تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء إنتخابات جديدة ، وقد اعتبر رجال تركيا الفتاة هذه المادة حجر الزاوية في البناء البرلماني العثماني .

أزمة تعيين أعضاء مجلس الأعيان

المادة ٦٠ : كان الدستور قبل إنقلاب ١٩٠٨ ينص في هذه المادة على أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين (١) . أما التعديل الجديد فقد تناول تأييد جعلهم

(١) نصت المادة ٦١ على أن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهورة في الدولة وأن لا تكون سنه دون أربعين سنة . كما نصت المادة ٦٢ أن مدة العضوية في هيئة الأعيان -

ثلث المبعوثين وأن يعين ثلثهم فقط من قبل السلطان لمدة الحياة أما الثلثان الباقيان منهم فينتخبون من قبل المبعوثين لمدة تسع سنوات فقط (١).

إلا أن الداماد (٢) فريد باشا عضو الأعيان (وهو غير فريد باشا الألباني) قد قدم إقتراحاً إلى مجلس الأعيان فيما بعد ، أى فى الشهر الثانى من عام ١٩١٠ وبعد مضى تسعة أشهر على الثورة المضادة ، أثار ضجة هائلة فى الأوساط العثمانية وخاصة منهم العناصر غير التركية . فقد كان الاقتراح الذى قدمه الداماد يقول بوجوب الرجوع إلى نص المادة (٦٠) الأصلية فى الدستور قبل تعديله ، أى أن يبقى للسلطان حق تعيين كافة أعضاء مجلس الأعيان ، وقد قيل بأن الداماد كان مدفوعاً إلى هذا العمل من قبل ولى العهد البرنس يوسف عز الدين ابن جلالة السلطان محمد الخامس (٣) ، إذ كان مشروعه يهدف إلى الدفاع عن حقوق السلطان ، لا بكونه سلطاناً للعثمانيين وحسب ، بل أيضاً بصفته خليفة على ٣٠٠ مليون مسلم وقد خلق ليأمر فيطاع ، لا لىكى يطيع فهو يرى أن طريقة تعيين مجلس الأعيان بالانتخاب بدلاً من تعيينهم من قبل السلطان محجف بمقام السلطنة ، كما يرى إلى جانب ذلك أنه مضر ضرراً كبيراً بالسلطنة مشيراً بالتنويه والتأليه إلى الضرر الذى يلحق العنصر الحاكم ، لذلك أشتبه بكونه يخدم جهة أخرى معينة .

كان الداماد فريد باشا يرى أن مبدأ سلطة الأمة لا يمكن تطبيقه فى مملكة

— هى مدى الحياة وتوجه هذه الأمور إلى من هو أهل لها من معزولى الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطارقة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية والبحرية وغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لأحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية . ولقد حاز على عضوية الأعيان من العرب سليمان البستاني والشريف على حيدر و خليل حمادة باشا بعد إخراجهم من الوزارة ، وعبد الحميد الزهراوى وعبد الرحمن بك يوسف وغيرهم .

(١) الأهرام - ١٩٠٩/١٠/٥ ، ٩٥٩٤ .

(٢) الداماد - كلمة تركية تعنى « صهر » وتطلق لقباً على كل شخص تزوج إحدى بنات أو شقيقات السلاطين .

(٣)

متعددة العناصر كالمملكة التركية ، لأن ذلك يؤدى حتماً إلى تفكك السلطنة واندثارها ، من أجل هذا يجب أن يكون ثمة توازن بين سلطة مجلس المبعوثان والقوة الإجرائية من جهة ومجلس الأعيان ومقام السلطنة من جهة أخرى . وهذا الاقتراح إذا أخذ بنظر الاعتبار وجرى قبوله يؤمن هذا التوازن .

ما أن عرض الاقتراح على مجلس الأعيان حتى انهى رئيس المجلس فريد باشا الألباني ، آخر صدر أعظم فى العهد المطلق ، إلى نقده وتجريحه ، إلا أن الهجوم العنيف جاءه من العضو موسى كاظم ، شيخ الإسلام السابق ، وكانت حجته أن سلطة الأمة متفقة مع كتاب الله وسنة رسوله ، وأن الرسول نفسه لم يحد قط عن الشرع الذى كان بمثابة القانون للمجتمع الإسلامى ، فهل يمكن والحالة هذه الزعم بأن خليفته الحق على رعيته بالطاعة العمياء غير المشروطة؟ بهذه العبارات فصل شيخ الإسلام السابق فى موضوع الاقتراح . عندها رفض المجلس على الأثر حتى الخوض فى مناقشته فرفض الاقتراح بالإجماع تقريباً (١).

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بدأت الصحافة العثمانية وخاصة منها الجرائد غير التركية ، تخوض فى الموضوع فحدثت ضجة كبيرة شغلت الصحافة عشرة أيام ، وأخذت الصحف تعطى هذا العمل تفسيرات شتى ذهب بعضها إلى أن المشروع ضربة موجبة للدستور فى مصلحة السلطان ، وذهب بعضها الآخر إلى أن الداماد ولو أنه قريب العائلة المالكة ، لم يكن يقصد من مشروعه سوى الدفاع عن حق العنصر الحاكم ، بل ذهبت الأهرام إلى حد القول أن الداماد من المنتمين إلى جمعية الاتحاد والترقى ، وفندت مشروعه بقولها أن قصده هو الدفاع عن السلطان لا بصفته سلطاناً بل بكونه يمثل العنصر الأكبر فى الدولة فإذا نزعته منه سلطة تعيين أعضاء مجلس الأعيان ، ووضعت فى أيدي أعضاء مجلس المبعوثان ، وقسم كبير منهم يختلف ديناً ولغة عن العنصر التركى ، عندئذ يفقد هذا العنصر أولويته وسيطرته وتنتقل هذه السيطرة من العنصر

الحاكم إلى العناصر الأخرى^(١)، وكان مما يزيد الشبهة بالاتحاديين أن هذه الحركة صدرت في عهد سلطان ضعيف كـ محمد الخامس الذي يستطيع الاتحاديون السيطرة عليه بسهولة.

ومما أثار الشك في نفوس العناصر الأخرى أن الداماد كان من الرجال الذين حاربوا عهد الإستبداد الحميدى، وكان شخصية محترمة يقدرها الجميع، الخصوم قبل الأصدقاء^(٢)، واستغربت أن يعمد الرجل، الذى لم يخف مبادئه الحرة في وجه عبد الحميد إلى مثل هذا السلوك في عهد الدستور، إلا إذا كان في خطوته هذه خدمة لجهة من الجهات. لذلك قاوم المسيحيون والعرب والأرمن والألبان والإغريق... أفكار الداماد وتساءلوا فيما إذا كانت هذه الأفكار تنطبق على مبدأ المساواة، وعمّا إذا كان الدستور ليس إلا ذراً للرماد في العيون، وهل مثل هذه النزعات تؤول إلى اتحاد العناصر؟ كما ارتابوا كثيراً في نوايا الاتحاديين وتساءلوا متعجبين لماذا لم ترفع جريدة «طنين» صوتها، وهى التى اعتادت أن تملأ الدنيا صراخاً إذا حدث شيء لا يرضى عنه الاتحاديون، ولم يحرك مديرها حسين جاهد قلبه بكلمة واحدة ضدها؟ بينما وقفت بقية الصحف من هذه الفكرة موقف المعارضة والشجب والتجريح، وليس ذلك فقط بل أن بوادى الانتصار لاقتراح الداماد لم تخل منها بعض الصحف العنصرية التركية^(٣) فكان لهذا الموقف أثره السىء في الأوساط غير التركية، مما زاد في شعور السخط على الاتحاديين، والنفور من سياستهم الملتوية، وسينضم هذا السبب إلى الأسباب الكثيرة الأخرى الموجبة للاستياء، وسيساهم في تطور العلاقات بين الترك والعرب وبقية العناصر من سىء إلى أسوأ.

(١) الأهرام - ١٩١٠/٣/١، ٩٧١٦ -
(٢) Corresp. d'Orient — Ibid, P. 235.
(٣) الأهرام - ١٩١٠/٢/٢٥، ٩٧١٣ -

الفصل الثالث

فضال العرب ضد تسلط الاتحاديين

كان أثر الانقلاب المضاد على الاتحاديين واضحاً، إذ علمتهم التجربة أن بقاءهم خارج الحكم تماماً، والاكتفاء بدور الرقباء عليه، خطر على جمعيتهم فالتجّهوا إلى الاضطلاع بشطر كبير من مسؤولياته. صحيح أنهم وضعوا على رأس الصدارة العظمى شخصيات كبيرة مخمكة من غير حزبهم كـ حلى باشا، ثم حتى باشا ثم محمد سعيد باشا بالتوالى، بغية الاستفادة من ترسمهم بأعمال الدولة في العهد الحميدى، ومن مقدرتهم وكفاءتهم، غير أن الدور الحقيقي لم يكن في يد الصدور العظام، بل حرصوا أن يكون في يد الوزراء الذين انتقوهم من ألمع شخصيات جمعية الاتحاد والترقى، كـ طلعت بك وجاويد بك وخليل بك وإسماعيل حتى بابان بك... وجعلوا من السلطان محمد رشاد مجرد عاجل دستورى يملك ولا يحكم^(١). وبعد أن ظهرت منهم، أثر إعلان الدستور، ميول قوية نحو العلمانية، وكان قسم منهم ماسونيين^(٢)، وإذ شعروا بأن الإسلام لا يزال قوياً، تظاهروا بالميل إلى الجامعة الإسلامية^(٣)، فقد كتبت جريدة طنين الناطقة باسمهم في العدد ٢٩١ في ١٠٩٩/٦/٢٩: «إن الدولة العثمانية تركز على أساسين: الدين والجيش... لذا يجب أخذهما بنظر الاعتبار لدى كل خطوة إصلاحية... لأن حكومتنا ليست سلطنة فقط بل هى أسمى

A. Mandelstam — Ibid, P. 24.
(١)
Albert Fua — Ibid, P.
(٢)
(٣) جاء في كتاب « تاريخ » لجمعية الدراسات التركية التاريخية أنهم كانوا يتأرجحون بين الاتجاه العلماني والدينى وينقلبون كل آونة وأخرى بين أحضان الرابطة العثمانية والإسلامية والتركية الطورانية.

من ذلك ، هي خلافة وكل المسلمين . . . مرتبطون قلباً وروحاً بسدة الخلافة السامية ، فليكن شعار الدولة الجديد : كنا للخليفة السلطان ، والسلطان — الخليفة للشعب والوطن والدستور والحرية ^(١) . وعملاً بهذه السياسة أضافوا على التعديلات التي أجراها مجلس المبعوثان على الدستور قبل الانقلاب المضاد ، ولما يصدق عليها السلطان ، تعديلات جديدة تقول بأن السلطان يتولى الدفاع عن الشريعة (المادة ٧) ، وأن القوانين ستكون مستندة على قواعد الشرع (المادة ١١٨) ، غير أنهم استصدروا من شيخ الإسلام بياناً بأن الحكومة الدستورية هي وحدها التي تنطبق على الشرع ^(٢) .

وبدعوى الحفاظ على العهد الدستوري وصيانه من كل عبث بمقدراته ، منعوا صدور بعض الجرائد ، مبررين عملهم بأن حوادث ١٣ أبريل برهنت أن الدولة ليست مهياة تمام التهيئة للحرية المطلقة ، ولا يمكن أن تكون أكثر تسامحاً ، بل أن ما تحتاج إليه هو الإدارة القوية الحازمة ^(٣) ، على أن لا تكون هذه الحالة إلا مؤقتة .

ولما كان قد حصل تدخل من رجال الجيش في أمور السياسة قبل الثورة المضادة ، تدخل لم يكن مرغوباً ، وإذا كان الجيش هو الذي قام بالانقلاب الأول ، وأحبط الانقلاب الثاني ، كثرت التقولات ، بعد دخول محمود شوكت باشا العاصمة ، باتهاء الجيش إلى جمعية الاتحاد والترقي ، عندئذ بادر محمود شوكت إلى إذاعة بيان ينفي ذلك ، ويحرم على ضباط الجيش التدخل في السياسة ، أو الانتماء إلى أي حزب من الأحزاب ، وأن لا يكون لأحد غير رؤسائهم

(١) Rév. du Monde Musulm. — T. IX, (Sept. 1909), No. 9, P. 107.

A. Mandelstam — Ibid, P. 27.

(٢) Corresp. d'Orient — 2ème Année, (15/12/1909),

P. 1025-1026.

العسكريين أي نفوذ أو تأثير عليهم ، تحت طائلة العقاب ^(١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشخصيات البارزة من ضباط الجيش الذين اشتركوا في انقلاب ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ ، كانوا في هذه الفترة ، بعد الانقلاب المضاد ، بعيدين عن مسرح السياسة ، ذلك أن « القول آغاسي » الرئيس الأول نيازي بك لم قطعته ولم يبد منه أي تدخل في أمور الدولة ، وصرح في تموز يوليو ١٩٠٩ لأحد مراسلي الصحف بأنه لا دخل له في السياسة ، وأنه عسكري ولا يعرف شيئاً غير الخدمة العسكرية ^(٢) ، والتحق كل من أنور بك وفتح بك من أبطال الانقلاب الأول إلى وظيفتهما كملحقين عسكريين ، الأول في برلين والثاني في فيينا ^(٣) ، وصرح أنور بك لصحفي سويسري بأن الأمة بعد ما بلغت ما تتمناه لم يبق له غرض في السياسة وأنه ليس سوى ضابط بسيط في خدمة أمتة . كما أن الفريق محمود شوكت ، الذي كان يقوم قبل الثورة المضادة بوظيفة مفتش عام للفيالق الثلاثة الأولى والثاني والثالث في الآستانة وأدرنة وسلاطية ، قد صرح بأنه سيطلب إحالته على التقاعد بعد تطهير العاصمة ^(٤) . إذا أضفنا إلى هذا أن الصدر الأعظم حسين حلمي باشا كان من الشخصيات المرموقة المحترمة المعروفة بالاعتدال والفهم ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية لأنه أمضى شطراً كبيراً من عمره والياً على اليمن

(١) عثمان نوري — المصدر السابق ، ح ، ص ١١٩٤ — ١١٩٥

(٢) الأهرام — عدد ٩٥١٧ ، ١٩٠٩/٧/٧ ، استقال نيازي من الجيش ليعود مزارعاً في

قرية بالبنيا في سنة ١٩١١ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, (Févr. 1909), P. 268.

(٤) الأهرام — ٩٤٩٣ ، ١٩٠٩/٦/٩ ، ص ١ و ٩٦٦١ ، ١٩٠٩/٢/٢٢ ، ص ١ يظن بعض

الكتاب العرب أن محمود شوكت عربي الأصل ، والواقع أنه ليس كذلك ، بل هو ابن سليمان أفندي فائق الشاعر المؤرخ التركي القوقاسي الأصل الذي كتب في تاريخ بغداد ، وكان موظفاً ومقيماً فيها ، فولد له في العراق أولاده محمود شوكت ، وخالد ومراد سليمان وحسنت سليمان . . المعروف ، والذي كان قد تولى رئاسة الوزارة في العراق أثر انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ .

وكان أعرف الجميع بمشاكلها^(١)، وبمشاكل الولايات العربية، وهو قد تربى تربية عربية برعاية عزت باشا العابد ويعرف العربية معرفة طيبة ويحبه العرب، وأن وزير الداخلية فريد باشا، آخر صدر أعظم في عهد الاستبداد الحميدى، كان رجلا من الألبان، جليل القدر ذا مقدرة فائقة، ماضى العزم، قوى الشكيمة، مستقل رأى، وهو عدا ذلك لم يكن يميل إلى الاتحاديين^(٢)، وأن خليل باشا حمادة - وهو لبنانى الأصل، ارتقى في وظائف إدارة الجمارك بالاسكندرية، وكان يشغل في مصر منصب مديرية الأوقاف وعرف عنه إخلاصه لعمله وكفاءته - قد استدعى من مصر، وسلمت إليه مقاليد وزارة الأوقاف^(٣)، إذاً لحيل للناس أن الإصلاح بدأ يسير سيره الطبيعى، خاصة وأن محمود شوكت، بما أصبح له من المسكنة والنفوذ، أخذ يستثير همة مجلس المبعوثان لإنجاز مشاريع القوانين بكل نشاط^(٤)، وأن الاتحاديين قد ظهروا بمظهر التساهل تجاه العناصر الأخرى من حيث اللغة القومية، فأدخلوا على برنامج جمعيتهم السياسى بأن يكون التدريس في المدارس الابتدائية بلغة الأقوام المحلية، بعد أن كان باللغة التركية، على أن يكون تدريس اللغة التركية إجباريا في هذه المدارس، وأن يسمح لكل عثمانى بفتح مدارس خاصة على أن تخضع

(١) المؤيد - العدد ٩٢٧٨، ١٩١١/١/٢١، ص ١ ع ٢، الاهرام - ١٠٦٩٤، ١٩١٣/٥/٧ و ١٠٧٠٢، ١٩١٣/٥/١٦.

(٢) قيل بأن الفريق محمود شوكت هو الذى فرضه عليهم ليوازن نفوذهم في مجلس الوزراء وهو قول يجب أن يؤخذ بتحفظ، لأن محمود شوكت وإن يكن قد عرف عنه أنه من الشخصيات الحكيمة (كما شهد له به الفريق المتقاعد عزيز على المصرى باشا الذى عاصر الحوادث واشترك فيها) وأنه كان من المعتدلين المخلصين للدولة بحيث كان يريد أن تسير الامور في طريق الإصلاح الصحيح الذى يرضى جميع سكان الدولة في نطاق الرابطة العثمانية الصحيحة، إلا أنه كان في الوقت نفسه مخلصا لحزبه الاتحادى، كما بين لى الأستاذ ساطع الحصرى، لا يسير خلافا لما يتفق عليه الحزب، فان كانت الدواعى تقضى بأن يكون فريد باشا في الوزارة فهو شئ جرى بموافقة جمعية الاتحاد والترقى ورضاها، فقد تكون الجمعية قد اقتنعت بوجوب الاعتدال واتفق أعضاؤها على ذلك، وتغلب رأى المعتدلين على رأى المتطرفين.

(٣) المؤيد - عدد ٥٧٣٠، ١٩٠٩/٤/١، ص ٤ ع ٦، والعدد ٥٨١٦، ١٩٠٩/٧/١٤.

ص ١ ع ٢.

(٤) الاهرام - العدد ٩٤٨٠، ١٩٠٩/٥/٢٥.

لرقابة وتفتيش الدولة، وأن تكون مصاريف تأسيس المدارس العامة الابتدائية على نفقة النواحي أو الجماعات التى تؤسسها، وأن تدفع رواتب معلميها من قبل الميزانيات المحلية، على أن تعتمد الدولة في تربية النشء العثمانى السياسية والأهلية سياق التعليم الموحد أساساً لخطتها. أما المدارس الإعدادية والثانوية والعالية فتبقى التركية هى لغة التدريس فيها، وتعلم اللغات المحلية في المدارس الإعدادية، وتكون المدارس الإعدادية والثانوية والعالية مفتوحة للأبواب لجميع أفراد التبعة العثمانية على السواء، وتسرى نفقات تأسيسها والعناية بها من ميزانية الدولة (كما في السابق). كما التفت الاتحاديون إلى وجوب الإسراع في تطبيق أصول «توسيع المأذونية» الإدارى، فأدخلوا في قرار التعديل نصاً يقضى بأن تشرع القوانين الخاصة بتطبيق هذا الأصول وأن يجرى الاهتمام بتشكيلات النواحي وأن تؤخذ احتياجات الأهالى المحلية بنظر الاعتبار.

أما لغة الدولة الرسمية فقد نص قرار التعديل على أن تبقى هى اللغة التركية، بها تجرى جميع المخبرات والمداويلات الرسمية^(١).

وقد كتب حسين جاهد، بهذه المناسبة، مقالا في جريدة طنين رد فيه على الذين يهتمون الحكومة بتتريك أهل السلطنة من العناصر المختلفة قائلا: «إن للمسألة أهمية خاصة، لأن اللغة شرط لحفظ كيان الشعوب، وبما أن الأساس هو العدل، وأن الأتراك «انصاعوا» لهذا المبدأ، وسلموا بأن يكون أساس برنامجهم جعل التعليم الابتدائى باللغة المحلية فيكون التعليم إذا في كل قرية بلغة أهلها...»

«فن الآن وصاعدا لا يبقى عنصر تحت سلطة عنصر آخر، بعد أن كانت سائر العناصر في الحكم السابق تحت حكم الأتراك. ينبغى أن يكون التعليم

T. Z. Tunay — Ibid, P. 209-212.

(١)

من قرار تعديل برنامج جمعية الاتحاد والترقى لعام ١٩٠٩

في كل المدارس آيلا إلى تقرب كل العناصر وتقوم كل المدارس بخدمة واحدة، فتعلم الوحدة العثمانية، وتدرس التلامذة الأخاء والعدل^(١).
ولكن كل هذه المظاهر لم تكن إلا سرايا خداعا، إذ سرعان ما أخذ التطرف يحل محل الاعتدال في صفوف الاتحاديين، فلم تمض مدة وجيزة على الثورة المضادة حتى عاد الضباط إلى الاشتغال بالسياسة، واستبدل الوزراء المعتدلون بآخرين متطرفين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وقاموا ببعض الأعمال المضرة بمصلحة الشعب العربي، ثم قلبوا وزارة حلمي باشا، بعد أن استمالوها وأخضعوها لإرادتهم الكاملة، فبدأ الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى، وخاصة منهم العرب، يشتد ويتطور حتى بلغ متناه في أواخر عام ١٩١٢، وهذه هي التفاصيل:

الضباط والسياسة:

كان الضباط قد استأثروا من تشديد الفريق محمود شوكت، الذي استلم قيادة الجيش العامة، عليهم بوجوب الانسحاب من جمعية الاتحاد والترقي، وقدم مئة منهم استقالتهم من الجيش دفعة واحدة، وطلبوا التقاعد ليقبوا في صفوف الجمعية، وتوالت بعدها استقالات الضباط، وحيثهم في ذلك أن وجودهم في الجمعية ضروري للمحافظة على الدستور، فهال الأمر جمعية الاتحاد والترقي أو تظاهرت بذلك، وألحت على الضباط بالرجوع عن عزمهم فنجحت في إقناعهم بذلك^(٢)، ولكن على أي أساس...؟ إذا كانت النتائج تدل على المقدمات، وهي تدل في أحيان كثيرة، فإن عودة الضباط إلى الاشتغال بالسياسة يمكن أن يوضح لنا أن قد يكون الاتحاديون وعدوهم بأن يغضوا النظر عن هذه الناحية وقد يكونون هم الذين افعلوا هذه الأزمات.

(١) الأهرام - عدد ٩٤٩٩، ١٦/٦/١٩٠٩

(٢) الأهرام العدد ٩٦٥٣، ١٤/١٢/١٩٠٩

في الواقع لم ينفذ الضباط، في بعض المناطق، الأوامر التي أعطيت إليهم من الفريق محمود شوكت، وفي بعضها الآخر لم يطبقوها إلا صوريا، ففي مقال كتبه «جان رودس» Jean Rodés في جريدة «الطان» الأفرنسية. (Le Temps) عن نتيجة رحلة له قام بها في آسيا الصغرى، روى هذه الحقيقة قائلا أنه شاهد ضباط الجيش يرتادون نوادي جمعية الاتحاد والترقي ويشتركون في الحفلات، ويخطبون في الاجتماعات، ويترأس بعضهم هذه الأندية، وأن المسؤولين هناك أعلموه بأن الضباط لا يزالون منتسبين فعلا إلى فروع الجمعية وإن كانوا ليسوا منتسبين بصورة رسمية^(١). على أن الفريق محمود شوكت لم ينكر أن الضباط قد خرجوا عن أوامره، بل صرح بأنه قد أستطيع منع الضباط في الآستانة من الاشتغال بالسياسة غير أنه لم يكن بالإمكان منعهم من ذلك في الولايات.

إن الحقيقة التي لا تنكر أن الاتحاديين، وجماهير الشعب التركي كان لهم هوس بالجيش، وكان كل هؤلاء تقريبا يجمعون على أن الجيش هو العضو النزيه السالم في جسم السلطنة، وإذا كان تصرف الفريق محمود شوكت قد أحدث بعض الاستياء في أوساط الضباط، وقد يكون أحدث مثله في أوساط بعض المتطرفين من جمعية الاتحاد والترقي، كما شاعت كثير من الصحف وبعض الكتاب أن يؤكدوا ذلك، إلا أن الوفاق لم يلبث أن عاد بين الجانبين إلى سابق عهده، وأظهرت التجربة قوة الضباط وحماستهم وأن أية قوة لا تستطيع الوقوف في وجههم^(٢)، فلم يعد محمود شوكت يعير اهتمامه الكبير لقضية انشغال الضباط في السياسة، أو يذيع البيانات المانعة لهم من ذلك، إلا إذا تأزمت الحالة وتعرض موقف الاتحاديين للانتقاد، بل صرف اهتمامه إلى

(١) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/3/1910, P. 197.

(٢) Rev. du Monde Musulm. — V. X, (Janv. 1910), No. 1, P. 95.

تقوية الجيش وتدريبه وتسليحه تسليحاً ممتازاً^(١)، وإلى الاستمرار في طلب التخصصات من مجلس المبعوثان لصرفها على تجهيزه.

المنظر فريد بخلفونه المعتزلي من الوزراء

لم يرق للمتطرفين من جمعية الاتحاد والترقي أن يبقى في الوزارة رجال معتدلون أقوياء الشخصية من غير حزبهم، مثل فريد باشا الألباني وزير الداخلية، ونورادونجبان أفندي وزير الأشغال العامة، و خليل حماده باشا وزير الأوقاف، فصاروا يعملون على إسقاطهم، والحلول مكانهم فبدأت جريدة طنين بالهجوم التمهيدى على الوزراء الغير مرغوب فيهم، وكانت خطة الاتحاديين أن تقوم جرائمهم وخاصة منها طنين بذلك كمقدمة لكل إجراء تقوى الجمعية القيام به، فتشهر بفريستها بخلق الافتراءات عليه، وتبني الرأي العام لقبول الاجراء المطلوب، أو تقصد بذلك إرهابه، وتوهين أعصابه، أو إنذاره كي يقدم استقالته فيضطر إلى ذلك، وإلا تعرض للاهانة بشقى الأساليب، وأصبح الناس كلها شاهدوا هجوما مركزاً من طنين ضد أحد من الصدور العظام، أو الوزراء، أيقنوا أن نهاية هؤلاء قد اقتربت.

هاجمت « طنين » فريد باشا، وأخذت تشهر به متهمه إياه بأنه كان من جواسيس عبد الحميد ونشرت صورة تقرير إدعت أنه كان قد تقدم به إلى السلطان حينما كان صدرأ أعظم له في أواخر عهده المطلق^(٢)، وهكذا إلى أن أجبرته على الاستقالة في أوائل شهر آب، أغسطس ١٩٠٩، فما أن تناول الصدر الأعظم الاستقالة حتى أبرق إلى طلعت بك، الذى كان فى لندن رئيساً للوفد البرلماني العثماني في أوروبا، يعرض عليه النظارة، فلم يتردد في

(١) Goresp. d'Orient — 3ème Année, (1/5/1910), P. 359
R. Pinon — L'Europe et la Jeune Turquie, P. 104.

(٢) اللواء - ٣٠٣٤، ١٠/٨/١٩٠٩.

قبولها^(١). ويظهر أن الأمر كان مدبراً قبل ذلك بأشهر، إذ يروى السيد إبراهيم سليم النجار في الآستانة، والذي كان يقوم بوظيفة السكرتير الصحفي للرفد المذكور، إنه بمجرد وصول الوفد إلى باريس قادما من الآستانة، لهجت الصحف الأفرنسية بتعداد مناقب طلعت وراجت شائعته قريية بأنه سيستلم وزارة الداخلية، وعندما التقي طلعت بإبراهيم في صباح أحد الأيام بإداره الأول بقوله: ما عندك من الأخبار، فأجابه السيد نجار مازحاً بقوله لقد عينتك وزيرا للداخلية، فضحك طلعت بملء شديقه، وصار كلما صادف السيد نجار يسأله قائلاً: متى ستصدر قرار تعييني لوزارة الداخلية؟ ثم يرسل ضحكة رنانة^(٢).

وهاجمت طنين وزير الأشغال العامة الارمنى في نفس الشهر وأجبرته على الإستقالة، وكان من المستقلين^(٣)، وتولى الوزارة بدلا منه حلاجيان أفندي الإتحادى.

وهاجمت أيضاً وزير الاوقاف العربى خليل حماده باشا في أواخر شهر تشرين أول، أكتوبر ١٩٠٩، لسبب لم يكن يعادله في تفاهته أى شيء، مدعية ببطء الاعمال في الوزارة، وأوردت مؤيدا لانتقاداتها قصة إستدعاء قدم إلى الوزارة لإنشاء جامع، زعمت أنه قد طاف على مختلف الدوائر حتى أصبح يحمل (٢٧) حوالة في مدة سنتين، ولم يكن حماده باشا قد استلم الوزارة إلا من بضعة أشهر، وقالت أنه لم يبق أحد لم يجر حوالة على الإستدعاء سوى الله سبحانه وتعالى^(٤)، فلما أجبرت وزارة حسين حلمى باشا على

(١) المؤيد - ٥٨٤٦، ١٨/٨/١٩٠٩.

(٢) الامرام - ١٠٦٧٠، ٨/٤/١٩١٣.

(٣) سيشرت في وزارتي مختار باشا وكامل باشا اللتين ستتألفان بعد سقوط الاتحاديين المؤقت في ١٩١٢/٧/٩ كما يشترك فريد باشا في وزارة الغازي مختار باشا.
Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 24, Août 1909, P. 787.

(٤) المؤيد - العدد ٥٩١٣، ٩/١١/١٩٠٩، ان السبب الحقيقي لابعاد خليل حمادة باشا عن وزارة الاوقاف هو كونه قد عين أربعة مفتشين من العرب في الوزارة التي كانت تضم أكثر من ٥٠٠ موظف، فقامت عليه قيامة الجرائد التركية (المؤيد - العدد ٦٠٤٣، ١٩١٠/٤/٢٠).

الاستقالة في نهاية شهر كانون أول ، ديسمبر ١٩٠٩ ، لم يحتفظ لخليل حمادة بكرسيه الوزاري مع شديد حاجة الدولة لكفاءته ، بل أسندت وزارة الاوقاف إلى الشريف علي حيدرو وهو من الاتحاديين ومع ذلك سوف لا يستمر اشغاله لها بل سيستقيل ويحرم العرب منها ، ذلك أنه على أثر انشقاق ، حدث فيما بعد ، في صفوف حزب الاتحاد والترقي البرلماني لخروج كثير من النواب على الحزب ، عقد اجتماع في ٢٩ كانون أول ، ديسمبر ١٩١٠ للتفاوض في الامر . عندئذ وقف أحد النواب العرب من الاتحاديين في اجتماع الحزب ، وطلب الإفصاح عن سبب استقالة الشريف علي حيدر من وزارة الاوقاف ، وطلب أن يكون خلفه عربيا ، لأن هذه الوزارة كانت من نصيب العرب دوماً وكانت قاعدة الحكومة أن يحتفظ أحد كرسي الوزارة للأرمن وآخر للأغريق لذلك استقهم النائب من حزبه عن سبب اهمال العرب ، فما كان من أعضاء حزب الاتحاد والترقي البرلماني الا أن تضامنوا على طي هذه المسألة دون اعطائها نتيجة ما (١) . وهكذا مر على الوزارة رده من الزمن ، أي من هذا الوقت حتى هجوم ايطاليا على طرابلس وسقوط وزارة حقي باشا ، وليس فيها عربي واحد وعندئذ عين سليمان البستاني لوزارة الزراعة والتجارة وحل محله في نيابة الرئاسة لمجلس المبعوثان النائب العربي رويحي الخالدي (القدس) وكان للعرب احدى نيابتي الرئاسة (٢)

طلعت بك وقضية اليمن :

لما استلم طلعت بك وزارة الداخلية صرح بأن أول واجب عليه هو توطيد الأمن ، إذ كانت بؤابر الاضطرابات قد ظهرت في البانيا والعسير

(١) الاحرام - العدد ٩٥٦٠ ، ١٩٠٩/٨/٢٦

(٢) المؤيد - العدد ٥٨٧٥ ، ١٩٠٩/٩/٢٢ ، ص ١٤١

والعراق ونجد وحران ، إما لأسباب محلية ، أو بالأخص لأن الإصلاح الذي كانوا ينشدونه من العهد الجديد لم يتم بالسرعة التي كان يتوقعها الناس ، الذين كانوا قد صبروا السنين الطوال يكابدون مساويء الحكم العثماني واستبداد عبد الحميد ، واعتقدوا أن أثر إعلان الدستور سيكون له فعل السحر في إزالة المظالم ، ولكنهم أدركوا أخيراً أن الحال الداخلى في ولاياتهم لم يتبدل فزالت من نفوسهم ، وخاصة بعد قيام الثورة المضادة ، هيئة الحكم الجديد ، وعادوا إلى الشغب والتحريك . ويظهر أن الأصابع الأجنبية بدأت تتدخل في بعض المناطق ، وتوهم الاتحاديون أن سياسة الشدة وحدها ، أو بالأحرى الإخضاع قبل الإصلاح ، لا العكس ، هو الذي يتوجب عليهم القيام به ، فوجه طلعت منشورا إلى الولاة بالقاء مسؤولية الأمن في الولايات على عاتقهم وأندهم فيه بأنه سوف لا يكتفى بعزل المقصر منهم بل سيحيله إلى المحاكم المختصة ، وأنه سي طرح قريبا على مجلس النظار مشروعاً يقضى بتوسيع نطاق السلطة أو «المأذونية» للولايات (١) كان طلعت بك من أشد الاتحاديين نفوذاً وإخلاصاً للجمعية وكان إلى جانب ذلك أكثرهم شدة وصلابة وتطرفاً ، فسبب بتصرفاته الرعناء كثيراً من المتاعب للدولة وللعناصر وخاصة منهم العرب والألبان ،

قبل إستلامه وزارة الداخلية كانت وزارة حلي باشا قد أعدت مشروعاً حكيماً ، وافياً للإصلاح في اليمن ، لكن دخوله الحكم قضى على هذا المشروع ويجدر بي هنا العودة إلى الوراء قليلاً ، فلقد علمنا في الفصل الأول من هذه الرسالة أن سلاطين القرن التاسع عشر قد ساروا في سياسة المركزية وأن الدولة بسطت سلطتها التامة على اليمن عام ١٨٧٢ ، لكن الثورة فيها ما لبثت أن عادت من جديد في عام ١٨٩٨ ثم في عام ١٩٠٤ .

(١) الاحرام - العدد ٩٥٥٤ ، ١٩١٠/٩/١٩ - استعمل الاتراك كلمة « مأذونية » للتعبير عن الصلاحية .

والآن بعد أن قاسى اليمنيون الاستبداد خلال سبع وثلاثين سنة مضت ، وبلوا من الظلم ما لم تلبه أى مقاطعة أخرى ، استبشروا بإعلان الدستور وقيام العهد الجديد ، وأمل الامام يحيى بالصلح والإصلاح فأطلق الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين دلالة على حسن نيته ، وشرع فى مخابرة الباب العالى فطلبت الحكومة منه إرسال وفد من قبله للمفاوضة ففعل^(١) ، ولما وصل الوفد برئاسة عبد الله بن ابراهيم السياسى المخنك بدأت المفاوضات ، وعمل البكباشى عزيز على المصرى وعزت باشا الارناؤوط وكان رئيسا عاما لاركان الجيش العثمانى ، على إنجاحها وكاد الصلح يتم لولا ثورة ابريل المضادة ، ولكن ما أن قمت هذه الثورة حتى انتخب مجلس المبعوثان لجنة من النواب لإصلاح اليمن تحت رئاسة مصطفى عاصم أفندى مبعوث الأستانة وسكرتيرة المبعوث حسين جاهد (المعروف) ، وعضوية المبعوثين : أحمد ماهر أفندى (قسطنطينى) عبد القادر أفندى الهاشمى (المدينة المنورة) ، محمد عبد الرحمن أفندى (اليمن) رضا بك الصلاح (بيروت) مصطفى أفندى العنتابلى (حلب) ، طاهر أفندى رجب (اليمن) ، على بن حسن (العسير) ، الشيخ على المطاوع (صنعاء) ، الشيخ على الحلال (صنعاء) ، أحمد ضيا (أرضروم) ، الشيخ محمد المعجنى (اليمن) ، على بن حسين (اليمن) ، سليمان أفندى البستانى (بيروت) ، فاجتمعت هذه اللجنة مرارا ، وفى ٧ آب ، أغسطس ١٩٠٩^(٢) أقرت ما يلى :

١ - تقسيم اليمن إلى ولايتين ، الاولى ساحلية والثانية جبلية . وتشمل الاولى : تهامة والسهل الساحلى ، وتشمل الثانية أفضية عمران ، الحجة ، طويلة ، حجور ، ذمار ، بريم ، أنس .

(١) المؤيد - العدد ٦٠٣٧ ، ١٣-٤-١٩١٠ ورقم ٦٥٩٥ ، بتاريخ ١٦-١-١٩١٢ - من نص لائحة اصلاحية تقدم بها نواب اليمن لمجلس المبعوثان .
(٢) المؤيد - العدد ٥٨٤٣ ، ١٥-٨-١٩٠٩ .

٢ - تفوض الولاية الجبلية إلى الامام يحيى ، والساحلية إلى أحد ذوى الكفاءة والاقتدار .

٤ - يفوض متولو زمام الإدارة فى الولاية ، تفويضا تاما ، بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفقا للأحكام الشرعية ، وأنتخاب رجال الدرك من الاهلين ، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مقام السلطنة .

٤ - تفوض الولايتان بالانفاق من الأموال التى تجبىانها ، فإن بقى رصيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويبدل قسم منه فى سبيل التزيينات المحلية .

٥ - يكون قضاء مناخه مركزا للجيش مع إبقاء قوة كافية فى صنعاء تحت أمرة أحد القواد المقتردين (للسهر) على الأمن العام ؛ ولكن لا يترك جند فى القصبة التى يتخذها الامام مركزا له ، بل توضع قوة من الجند فى تهامة (لتوطيد) الأمن العام .

٦ - يتطلب من الذوات الذين يعينون فى الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة فى نهاية كل سنة ميزانية تبين الإيرادات والنفقات فضلا فضلا^(١) .

فى الواقع برهن واضعو هذا المشروع عن تفهم تام للأوضاع فى اليمن حيث يتمتع الامام يحيى بنفوذ كبير لدى السكان الزيديين الذين يعتقدون أن الإمامة هى حق لا منازع فيه له باعتبار أنها يجب أن لا تكون لأحد من غير قریش ، وكان بإمكان المشروع أن يخلص هذه المنطقة التى أصبح الوضع فيها سيئا ، كما يتضح من مقال للسيد مقبول مصالح الحسينى (اليمنى) فى المؤيد ، قال فيه إن اليمن يعانى ضروبا من الاستبداد والجور والاعتساف فى أيام الحرية والدستور والمساواة ، « التى لم يمن أهل اليمن من ثمارها غير

(١) الاهرام - العدد ٩٥٦٠ ، ٢٦-٨-١٩٠٩ .

لإزهاق الأرواح وسلب الأموال وفقدان الأمن في أرضهم ورميهم بعد ذلك بكل تهمة شنيعة . . .

« إن أهالي اليمن ملوا من التشكي من رجال حكومتهم المستبدين الذين رقتهم الحكومة السابقة إلى أعلى المراتب واتخذتهم لسلب أموال الأمة وإذلالها » (١) .

وعلى كل حال رفع المشروع إلى مجلس الوزراء فأقره وأرسله لمجلس المبعوثان ، حيث شكلت لجنة خاصة إنصرفت إلى تدقيقه ، وبعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات صدقته ، وعندئذ جرى طبع النسخ اللازمة عنه ، ووزعت على المبعوثين ، وأعلنت نصوصه في الجرائد على الشكل الذي عرضته هنا . لكن طلعت بك ما كاد يستلم وزارة الداخلية حتى حضر إلى مجلس المبعوثان ، وطلب استرداد المشروع وأقترح على النواب أن يعهدوا إليه بكل هذه المسألة وهو يقوم بذلك في أقرب وقت فأجابوه إلى طلبه (٢) . لكنه لم يقم بما وعد من الإسراع في درس المسألة ، وكان قد مضى ستة أشهر على سحبه للمشروع من مجلس المبعوثان حين وقف في إحدى جلسات شهر شباط ، فبراير ١٩١٠ ، يشرح للنواب قضية اليمن بقوله أنه كان قد وجد في اللجنة المكلفة بإصلاح الولاية اليمنية « وأضاف قائلاً : » ثم استدعيت إلى الوزارة ، فلم أترك أحداً من الواقفين على القضية من اليمنيين حتى استدعيتهم لبيتى ، واستوضحته ، ودققت ، وتحريت ، غير أنه ، من بعد مكوثي مدة في نظارة الداخلية ، تغيرت الحال بغتة في اليمن إذ وردت لي رسالتان برقيتان الأولى تنبئني بهجوم أشياخ الادرسي على قافلة ، واستشهاد ١٢ عسكرياً ،

(١) المؤيد - العدد ٥٨٧٥ ، ٢٢-٩-١٩٠٩ ، ص ١ ، ع ١

(٢) المؤيد - العدد ٦٠٣٧ ، ١٣-٤-١٩١٠ ، ص ١ ، ع ١ من نص لائحة اصلاحية تقدم

بها نواب اليمن للمجلس .

والثانية تتضمن استشهاد أحد القائمين ، وتهديد الحديدية من قبل العصاة ، الأمر الذي اضطرني إلى ترك تنظيم القوانين واستعمال القوة (١) .

لقد فات طلعت أن قضية الاضطرابات في اليمن داء مزمن ، كما أجمع رجال السياسة العقلاء على هذا الوصف لها وأن التدابير القامعة لا تجدى نفعا في القضاء عليها ، وطالما أن الدولة لم ترسل إلى هذه المنطقة الاكل مرتزق ليس له من هم الا ابتزاز الاموال ، ولا تعين اليها المرظفين الشرفاء ، فسيظل هذا الداء ينخر في العظام ، وطالما كانت تتمسك بروح السيطرة ، وعدم اعتبار مطالب السكان العادلة ، وارضاءها ، فستظل الثورات قائمة .

دفن الاتحاديون مشروع انمن الاصلاح لانهم رأوا فيه شبهة تقسيم للدولة (٢) وكانت خطتهم تقضى بأن لا يمنحوا امتيازاً لولاية ما دون أخرى ، بدعوى أنهم جادون في سن قانون عام للولايات يطبق في جميع المناطق بالسواء على قاعدة توسيع المأذونية فتذرعوا بما نسبوه إلى الادرسي من أعمال العنف مع أن هذه الاعمال لم تكن سوى نتيجة للدسائس التي كان يحركها عملاء الحكومة من أمثال محمد نجيب متصرف لواء الحديدية ، والسيد أحمد شراعي باشا رئيس البلدية فيها وعضو مجلس المبعوثان ، والشيخ عبدالله البوني باشا ، أحد شيوخ القبائل ، الذي طغى ظله على القبائل الاخرى ، وأهلك منهم الحرث والنسل ، فشكروا أمرهم الى والي اليمن ، ومتصرف الحديدية ، فلم ينصفاهم تأمرا معه فيئست القبائل من العدل ولجأت الى السلاح وتدخل الشراعي باشا في الأمر ، لعداوته مع البوني باشا ، وزاد الماء تعكيراً ، كما استخلصت ذلك من عدة مقالات بأقلام يمينيين عارفين بالأسباب (٣) .

(١) المؤيد - العدد ٥٩٩٤ ، ٢١-٢-١٩١٠ ، ص ١ ، ع ١

(٢) الاهرام - العدد ٩٩٩٧ ، ١-٢-١٩١١ .

(٣) المؤيد - ٥٨٧٥ ، ٢٢-٩-١٩٠٩ مقال بقلم مقبول محمد مصلح الحسيني

وليس بعيد أن يكون الإدريسي، الذي كان من زمن على إتفاق مع الإمام يحيى قد شعر بأن الدولة ستبطل الإمام يحيى من الحقوق مالا ترتضيه له هو فأظهر الجفاء وتحرش بمجدها وقتل رجاله منهم من قتلوا (١)، ذلك الحادث الذي قال طلعت بك عنه إن من شأنه أن يؤخر الترتيبات الموضوعية لليمن، وكان أكثر الاتحاديين تعقلا كخليل بك، نائب منتشه، ورئيس الحزب البرلماني لجمعية الاتحاد والترقي، والذي سيخلفه في وزارة الداخلية، مؤيداً له فيه، إذ صرح فيما بعد، من على منبر مجلس المبعوثان، بقوله: «كان وضع لليمن نظام خاص... ولكن طلعت بك أوقفه بشجاعة كبيرة، ووطنية صادقة، ولو أنه نفذ لما عرفنا حد الصعاب التي كانت تنجم عنه» (٢). ولا شك أن الذي كانوا يعنونه بالصعاب هو خوفهم من أن يقوم السيد أحمد الإدريسي (٣) بعد منح اليمن هذه الامتيازات، فيطالب بمثل ماناله الإمام يحيى، وأكثر من ذلك توجسوا من أن تحذو سائر المناطق العربية حذو اليمن فتثور طلباً للمميزات.

عادت الثورة إلى اليمن، كنتيجة لتصرف الاتحاديين، وأشارك فيها الإمام يحيى والسيد الإدريسي جنباً لجنب، وكان الإدريسي قد بلغ من النفوذ في تلك المنطقة، بفضل الحزم والعدل الذين برهن عنهما في معاملة السكان، مبلغاً جمع حوله كافة أهالي تلك الديار وقبائلها، إذ كانت الأمور فوضى، والأمن مضطرباً، من تعدى رجال القبائل بعضهم على بعض «حتى أن الإنسان لا يقدر أن يشعل شمعة في بيته خوفاً من أن تأتيه رصاصة من الخارج» (٤).

(١) المؤيد ٥٨٨٢، ٣٠-٩-١٩٠٩ مقال بقلم طاهر الهناري.
Rev. du Monde Musulm. — V. X, Janv. 1910, No. 1, P. 110.

(٢) الأهرام - ١٠٠٩٢، ١٩١١/٥/٢٥.

(٣) أصله من المغرب ومن العائلة السنوسية، اشتهر والده واجداده بالتقوى والورع جاء العسير ووطد الأمن وساس الناس بالتقوى فأجبهوه.

(٤) الأهرام - ٩٤٧٩، ١٩٠٩/٥/٢٤، و ٩٥٥٦، ١٩٠٩/٨/٢١ من كتاب للإدريسي إلى أحد أصدقائه في القاهرة.

فقاتل الذين يعتدون على غيرهم، حتى أفاءهم إلى الهدوء، والسكينة وأصبح السيد المطاع في تلك المنطقة. لكن الاتحاديين توجسوا منه وسمعوا إلى الذين شوهوا حركته وصوروها للمسؤولين بأنها دعوة إلى ما يشبه النبوة وأنه أدعى «المهدوية»، ذلك الذي أنكره السيد تمام الإنكار في رسائله إلى أصدقائه وإلى المسؤولين في الدولة، مظهرأ ولاءه لها وتعلقه بها، وكانت الدولة تفاوضه أحياناً وتقاطعه أحياناً أخرى، حتى إذا ماتم الإتفاق بينه وبينها بصورة مبدئية بادرت إلى نقضه وإرسال الجيوش إلى محاربته، هو وزميله الإمام يحيى ولم يكن مطلبه إلا بسيطا في بادئ الأمر، كما وضحه في كتاب له إلى الإمام (١٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ - ١٩١١ م)، بقوله: «هو أن نكون في جهاتنا آمينين بالمعروف، ناهين عن المنكر، ضابطين للبلاد من الفساد، مع بقاء مراكمهم، وإليهم تساق الحاصلات، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة.. وأن لا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد.. وهذه.. أبساطها، لا تمكاد أن تكون مطالب، ولكن أدانا إلى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد»، ولكن «كلما أرادوا عقد ذلك نقضوه، وكفى بما كان في هذه المدة الأخيرة فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات، بل أربع بعد وصول رسالهم إلينا، فإذا أجبتنا بما فيه الوفاق، أعرضوا تبها وكبرا وإحتقاراً لنا» (١).

أما الإمام يحيى فقد كانت القضية الدينية وتطبيق الشريعة في الأحكام القضائية هي التي تهمة بالدرجة الأولى، لأن الشكوى في اليمن كانت عامة بشكل خاص من استهتار الموظفين الترك وقضاتهم بأمور الشرع الإسلامي

(١) المنار - مجلد ١٦، ج ٤، ١٩١٣/٤/٧، ص ٣٠٠، من كتاب الإدريسي إلى الإمام يحيى.

وعدم حكمهم بموجبه ، ناهيك عن إعتساف الحكم في جباية الضرائب حتى في سنى القحط ونضوب موارد الأرض^(١) ، وهال الاثنين معاً : الإمام يحيى والادريسي وأتباعهما أكثر من كل شيء آخر ، جنوح الإتحاديين إلى مركزية الحكم ، وصهر العناصر ومزجها في البوتقة العثمانية ذات الطابع التركي الصرف ، فزاد ذلك في حماسهم وتفاهمهم واستقتالهم في الحروب ضد الجيوش التي أرسلتها الدولة لإخضاعهم .

* * *

محمد طنين وأقدام على اليمن

لم يكتف الإتحاديون بحملاتهم العسكرية على اليمن بل شنت صحفهم وغيرها من الصحف التركية المتطرفة لجنسيتها حملة مركزة على العرب عامة وعلى اليمن بصورة خاصة ، فراحت جريدة طنين الاتحادية تنفث حقدتها على اليمن ، وتقترح له مشروعا استعماريًا ، تريد أن يطبق فيه ، وكأن صاحبها ومدير تحريرها قد نسي أنه كان سكرتيراً للجنة البرلمانية التي وضعت مشروع إمتيازاته التي سحبتها طلعت بك من مجلس المبعوثان . قالت طنين : « لا وسيلة لإصلاح اليمن غير اتباع الأسلوب الاستعماري الإنجليزي ، إنه لعار على العثمانيين أن يكونوا أقصر باعاً وأقل نجاحاً . إن ثلث فيلق ، تام الأهبة ، مدرباً تدريباً حسناً ، إذا اقتربن إليه انتداب المأمورين الإداريين الأكفاء ، كان كافياً لتنفيذ الإصلاحات الموافقة لحالة البلاد . . »

« على أنه يجب انتقاء هؤلاء المأمورين المالكين من قوم نزهاء مثقفين

Rev. du M. Musulm. — V. IV, No. 1, (Janv. 1908), P. 96. (١)

أقوياء ، عارفين العربية وواقفين على أساليب الاستعمار الإداري الإنجليزي وبغير ذلك لا يرجى إصلاح^(١) .

لم يقتصر الأمر على جريدة « طنين » في الهجوم على اليمن فقد طلعت جريدة « أقدام » في أحد الأيام من شهر شباط ، فبراير سنة ١٩١٠ بمقال بتوقيع خليل حامد ، وهو اسم مستعار لأحد الضباط ، تحت عنوان « رسائل من اليمن » قال فيه :

« إن أهل اليمن يعبدون المال ، وأنهم في سبيل المال يضحون بكل شيء حتى بأعراض نسائهم^(٢) ، فثارت ثائرة العرب في الآستانة من ضباط ونواب وطلاب وشباب ، غيرة وحمية ، وحمل هذا الافتئات الطلاب منهم ، إلى القيام بمظاهرة صاخبة ، واندفعوا إلى إدارة جريدة أقدام وحطموا مكتبها ، وحرقوا صاحبها وأهانوه ، وأضطربت نفوس المبعوثين العرب ، وذهب وفد منهم إلى الصدر الأعظم حتى باشا ، وكان قد أستلم الصدارة العظمى بعد إستقالة حلي باشا ، أثر حدوث أزمة منح امتياز شركة « لنش Lynch » التي سأتكلم عنها ، وطلبوا إيقاف تلك الجريدة ، ومحاكمة صاحبها أمام المجلس العرفي العسكري ، فأخذ يلطف من حديثهم ووعدهم بإحالة أحمد جردت مدير جريدة أقدام إلى ديوان الحرب العرفي^(٣) ومالبت الخبر أن امتد إلى

(١) الأهرام - ٩٥٣٨ ، ١٩٠٩/٧/٢١ ، ص ١ ، من مقال منقول عن جريدة طنين بعنوان : المسألة اليمنية .

(٢) ساطع الحصري - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٨ ، المنار - ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢١٩ ، الأهرام - ٩٧٣٠ ، ١٩١٠/٣/١٧ .

(٣) حكم الديوان العرفي بتعطيل الجريدة إلى أجل غير مسمى ، مع مائة ليرة جزاء نقدياً فلم يلبث صاحبها أن أصدرها بعدئذ من جديد مضيئاً إلى اسمها كلمة « يكي » (وتلفظ يني) فأصبحت « يكي أقدام » (أقدام الجديدة) ، وكان يحمل لها رخصة إضافية ، كما كان يفعل كثير من اصحاب الصحف ، حتى أن البعض كان لديهم رخص لعشرين جريدة ، فإذا ما عطلت واحدة أصدر أخرى بدلا عنها باسم جديد أو بالاسم الأصلي مضيئاً كلمة « يني » حسبما تتضمن الرخصة .

مثلا صاحب جريدة « يسي سس » (الصوت الجديد) كان لديه عشرون رخصة . (المنار ، العدد السابق ، ص ٢٢٠ .)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1910, P. 498.

الولايات العربية فعقد شبان بيروت ودمشق وحلب وغيرها الاجتماعات وأرسلوا برقيات الاحتجاج على جريدة أقدام . وكان لهذا النبأ من سوء الأثر ما لا يتصوره الانسان ، فاندفعت الصحف العربية ترد الهجوم وكتبت إحدى الصحف السورية تقول : « في عاصمة السلطنة العثمانية جريدة تركية تدعى أقدام مازالت تنفث سم الشقاق بين الترك والعرب ، وتعزى إلى العرب أنواع الرذائل .. وقد بلغت القحة بيمض ممن يكتب بها .. أن نسب إلى العرب تلك النسبة الشنعاء .. خسئت لأبائك .. ما أصدق المثل العربي القائل : « رميتي بدائها وأنسأت .. » . وكتبت جريدة الرقيب البغدادية : « ان الكاتب لا بد وأنه يحمل العرب وأحوالهم كل الجهل ، ويرى أن ناموسه هو لديه أقل شيء يمكن بيعه بأخس ثمن (١) » .

وجاء في مقال بعنوان : « العرب والترك وأقدام والأهرام » نشر في الأهرام بقلم « وصفي » : « بماذا عسى أن نخاطب أقدام وكتاب جريدته ، أصحاب الأقلام المسمومة ، وقد أظهروا أنهم لم تنضج الأيام تربيتهم الاجتماعية بل شاءوا أن يساهموا أحط الطبقات الدنيا في تعبيراتهم ، وتوجيه الانتقادات إلى من ليسوا عنه برازين ، ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . » (٢)

كما راح شعراء العرب يهجون الاتحاديين وقد جاء في قصيدة للشاعر يوسف أفندي حيدر البعلبكي هذه الآيات ضد الترك ، بعد أن صال وجال في وصف مكارم الأخلاق العربية :

فقل لجهول راح يلثم عرضهم ولم يسدر أن الويل من جهلهم طرا
فهل أمة الأتراك أضحت غيرة عليهم وكل الأرض من فعلهم غيرا

(١) احمد عزة الاعظمي - القضية العربية ، ج ١ ص ١٥ - ١٦

(٢) الأهرام - ٩٧٣٥ ، ١٩١٠/٣/٢٣

ولم يبعث الرحمن فيكم محمدا وفي لغة الأتراك لم تنزل الذكرى
خلافتكم كانت بقايا نغارهم ونامتم هدى الإيمان من فضلهم طرا
وعرض بدوره بأعراض الترك قائلا :

هم القوم (١) ما كانوا بمالك غيرهم ولا اتخذوا أعراضهم للملا تجرأ (٢)

ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة كان لها أثر كبير في انفراج مسافة الخلف بين الترك والعرب ، وبلغت الدعاية العربية ضد الترك والتركية ضد العرب درجة كبيرة من الشدة ، وأخذت الحرب الصحفية تنزايد بين الأمتين باستمرار بالرغم من أن صاحب جريدة أقدام أراد أن يبرر سلوك جريدته بمقال كتبه في جريدة « طنين » حاول أن يوهم العرب أن مقال الطعن كتب في غفلة منه (٣) ، لكنه مع ذلك لم يراع الحكمة في كتابته ، إذ حاول إيهام قرائه ، من الترك طبعاً ، بأن العرب يتهمونهم بالاندفاع لعداوة العرب بدافع من جنسيته التركية ، وأن العرب يرون في الترك أعداء لهم (٤) ، وأن قولهم بأن دافع التعصب الجنسي التركي هو الذي دفع أقدام لكتابة تلك الفقرة معناها إتهام الترك بأجمعهم ، ثم فوه بأن « الترك ضخوا في اليمن وغيرها بمئات الألوف من أولادهم لأجل أن لا يفتروا عن العرب وأنهم خلصوا جزيرة العرب من الاحتلال الأجنبي أيام الصليبيين ، فكيف يكونون خصما للعرب سالكين سبيل الحاكمية العنصرية ؟ ، فهل هذه التهم هي مكافأة على الدماء التي أراقها الترك في سبيل العرب (٥) » ؟ ومعنى قوله هذا أنه يتمنن على العرب ويتبجح بفضل الترك عليهم .

(١) يقصد بذلك أن العرب لم يكونوا بمالك لغيرهم تباع وتشترى أعراضهم ، أي تساؤهم معهم ، كما كان شأن الممالك الترك .

(٢) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) الأهرام - ٩٧٣٠ ، ١٩١٠/٣/١٧ .

(٤) المنار - مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .

(٥) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

كان لمقال أحمد جودت في جريدة طنين دوى كبير في نفوس الشبيبة التركية ، وأصبح الشباب التركي ينظر إلى العربي بعين الحذر والكراهة ، إذ صور إهانة طلاب العرب له في جريدته إهانة للأمة التركية بأجمعها قائلاً أنها «إهانة لم يسمع بأن ملة من الملل أهينت بمثلها ، ولم يقع من عنصر من العناصر العثمانية إهانة لعنصر آخر بمثل ذلك ...» وكبر الدعوى وهول فيها «وأشار بالنقاط إلى ما طواه ، فوق ما قاله تصرّيحاً وتليحاً» كما قال صاحب المنار^(١) .

كما كان لهذه القضية دوى عظيم لدى الشبيبة العربية ، وهى وغيرها من الحوادث التى سأعرضها ، ستكون أسباب نمو العاطفة القومية عند الجيل العربى الجديد ، الذى اتخذت أفكاره السياسية طريقاً تلمية ظروف العلاقات العربية — التركية ، بعد إعلان الدستور يوماً بيوم ، خاصة وأن صاحب جريدة أقدام قد لجأ إلى القضاء للانتقام بواسطته من الإهانة التى لحقت به على أيدي الطلاب العرب فى الاستانة فلاحقهم ديوان الحرب العرفى ، وصار يستدعى شبابهم ورجالهم للتحقيق فى هذه المسألة التى ألبسها ثوب التعصب الجنسى ، ولم تحجم ، إلى جانب ذلك ، بعض الصحف العربية ، بدورها من إثارة شكوك العرب وحذرهم من تصرفات الترك هذه ، فالمنار تشير إلى طلب ديوان الحرب للطلاب بقولها: «إذا كانت نتيجتها أن يعاقب كثير من الطلاب بالحبس أو غير الحبس أو يتوسل بها إلى إقفال «المتندى الأدبى» الذى يجتمع فيه جمهور أولئك الطلاب للمدارسة والمذاكرة وتعلم اللغات القومية والأجنبية ، لينعوا من أسباب الترقى . . . ويكتفى من معاقبة جريدة أقدام بإضافة لفظة «بنى» إلى اسم جريدته ، فلا يعلم إلا الله ماذا يكون لذلك من سوء التأثير عند الأمة العربية^(٢) »

أدعى صاحب جريدة أقدام بأن مقاله باعراض العرب قد نشر فى جريدته

عن زهول منه ، وأن جريدته ليست داعية للفكرة العنصرية ، وأنه يحترم العرب ولكنه لم يكن موقفاً فى نشر مقال اعتذاره فى جريدة طنين العنصرية المعادية للعرب والى تدعو إلى استعمار أراضيهم ، واليمن منها بالذات ، وذلك كى يتاح لصاحبها ، حسين جاهيد ، عدوهم الألد ، أن يعلق على الاعتذار ، ويخرج به عواطف العرب ويتحدى شعورهم ، هذا مع العلم أنه لم يكن قدمضى طويل من الوقت على الحملات الصحفية التى شنتها جريدته على شخصية دينية من أبنائهم هو السيد محمد المهدي السنوسى^(١) ، إذ جعلت من هذا الرجل الصالح مجرماً من كبار المجرمين ، هو وعبد الحميد سواء بسواء ، عندما أتهمت هذا الأخير بالتآمر مع السنوسية ، وقالت عن سيدى محمد المهدي بأنه أتى بالكثير من الأعمال التى تحط من شأن الإسلام وجعلته عدواً للدين ، وأن هذين المجرمين الكبيرين كان لهما أهداف مختلفة ، لكنهما كانا يسيران إلى نفس النتيجة^(٢) .

فى الحقيقة لم تكن هذه الحادثة منعزلة عن غيرها من الحوادث بل سبقها بعض الحوادث الأخرى ، كإزاحة منح الحكومة امتيازاً لشركة «لنش» الإنجليزية فى العراق وهياج العرب بسببها ، ورافقها أمور أخرى أسخطت الشعب العربى ، كضم حقوق أبنائه فى الوظائف وتجاهل الاتحاديين إياهم فى سياسة الدولة وإدارتها ، ومحاربتهم لمبعوثى العرب المتحررين تحت قبة البرلمان ، وإرسالهم الحملات ، واحدة تلو أخرى ، إلى حوران والجزيرة العربية والعراق ، (سأتكلم عنها فيما بعد) فما كان من حملة أقدام إلا أن نكأت الجروح ، وأطلقت أقلام كتاب العرب والجرائد العربية ، وقامت

(١) نفس المصدر — ص ٢٢٤ .

(٢) Rev. du Monde Musulm. — V. IX, Sept. 1909, P. 173.

(١) المنار — العدد السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) المنار — العدد السابق ، ص ٢٢٥ .

بين الجانبين حرب صحفية أستمريت إلى آخر الدور الذي نبحت فيه ، أى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وهذه نبذة عنها :

الحرب الصحفية بين الترك والعرب

لما أعلن الدستور لم يكن للعرب مطالب سوى المساواة مع غيرهم من العناصر فى الاسهام بخدمة الدولة ، ليس طمعا فى الوظائف ، وأن شذ البعض فى ربط إخلاصهم للدولة بالحصول على المنافع والوظائف . كان العرب والعناصر الأخرى غير التركية يريدون أن تكون الدولة ، بفضل الدستور شركة مساهمة بين العناصر المختلفة ، يبدل كل منها جهده لاءلاء شأنها وخدمتها دون أن يجرموا من هذا الشرف .

من أجل ذلك قبل المسيحيون بطيبة خاطر الخدمة العسكرية وتلقوها دليلا على عهد المساواة^(١) ، ونهاية لعهد كانوا لا يلتقون فيه إلا الإهمال والإعراض حتى والإحتقار ، لكن جميع العثمانيين كانوا يتصورون أن يكون العهد الجديد عهداً تتاح فيه الفرصة للجميع ، فى نظام ديمقراطى سليم ، وحرية دستورية مطابقة ، لإظهار نشاطهم وإبراز مواهبهم ، غير مبالين بنسبة ما يصيبهم من الوظائف والوزارات إذا قيست بعددهم وأهميتهم وإن كانوا يعتبرون إسهامهم فى خدمتها من دواعى حفظ كرامتهم .

كان العرب يشكلون نصف سكان الدولة ، أو أقل من ذلك بقليل ، ولم يكن لهم سوى (٥٠) نائبا من مجموع (٢٧٥) ، ولم يكن يحسب حسابهم سوى بوزارة واحدة ، هى وزارة الأوقاف ، ثم حرموا منها فترة

(١) شذ عن ذلك بعض المسيحيين كالأغريق لما رأوا أن الدولة غير مخلصة فى أعمالها ، وخاصة عندما تسرعت فى التجنيد دون أن تهيب العدة لذلك ، وقبل أن تعد الضباط من العناصر الأخرى ليشاركوا فى الجندية .

طويلة من حياة المجلس النيابى الأول ، ولم يكن لهم سوى أربعة أو خمسة أعضاء فى مجلس الأعيان البالغ عدد أعضائه ٤٥ أو ٥٠ عضوا ، بينما كانت بقية العناصر من إغريق وأرمن وحتى اليهود ، أحسن حظا منهم نسيبا ، إذ كان الاتحاديون يحسبون حساب هؤلاء بوزارة واحدة لكل عنصر ، وأحيانا بوزارتين بالرغم من قلة عدد نفوس هذه العناصر بالنسبة للعرب ، ومع ذلك سكت العرب على مضض ، ولم يرفعوا صوتهم للمطالبة بحقوقهم ، وكانت جراند هم فى كل مكان من بلاد السلطنة ، فى سوريا ومصر ولبنان والعراق ... تلهج بالتأييد والغيرة والأخلاص للدولة ، بالرغم مما كان يلقاه بعض نوابهم النابهين من معاملة سيئة تحت قبة مجلس المبعوثان حيث لم يكونوا يحاولون الجهر بطلب إنصاف شعبهم ، حبا بالوحدة والائتلاف والوافق ، بل كانت معارضة المعارضين ، منهم كما سئرى ، مبنية على الدفاع عن مصلحة الدولة العامة ، ومنصبية على السياسة العامة التى تسير فيها الحكومة داخلية أم خارجية .

إلى عام ١٩١٠ - ١٩١١ لم تكن بعد الفكرة اللامركزية قد أخذت مجراها القوى بين الاصلاحيين العرب ، وإن يكن قد ظهر أثرها فى بداية العهد الدستورى ، كما بينت فى الفصل السابق ، إنما حورت كما لم تحارب أية فكرة أخرى ضارة فى نظر من حاربوها . أما الفكرة القومية فقد كان سرعانها محدوداً بين فئات الشباب العربى الناشئ ، وخاصة من طلاب المدارس العالية ، الذين ألفوا « المنتدى الأدبى » فى الأستانة بعد أن ألغى الترك جمعية الأخاء العربى - العثمانى ، بدعوى أن أعضائها كان لهم ضلع فى الثورة المضادة ؛ غير أن الأفكار القومية واللامركزية كانت تسير قدما إلى الأمام جنبا لجنب ، وتتغلغل فى نفوس السواد الأعظم من الاصلاحيين العرب ، شيئا فشيئا ، تبعا لتطورات الحوادث التى ثارت بين العرب والترك . فكلما اشتد هؤلاء فى معاملة العرب ، كان العرب يقطعون الخيوط التى تربطهم

بالحكم المركزي العام، خيطا خيطا، ويتجهون خطوة نحو الحكم اللامركزي ونحو الشعور بكيان قومي مستقل، ومع ذلك لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية طيلة الفترة التي نحن في صدها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. فقبل أن تعقد جمعية بيروت الإصلاحية ثم المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، كانت الاحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى في مجلس المبعوثان، الذي لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لانجاح المطالب العربية. كانت بعض القضايا الطفيفة تثار أحيانا بالمناسبة من قبل قلائل من النواب العرب، فيلقون بعض التأييد من قبل قسم من بني جنسهم فيه، غير أن القائمين على شؤون المجلس من الاتحاديين ونوابهم سرعان ما كانوا يتخذون التدابير اللازمة لاسكاتهم وحرمانهم من حق الكلام وحرية القول. غير أنه لا يمكن القول أن الصحف العربية كانت لا تثير بعض القضايا المتعلقة بحياة السكان عامة والعرب خاصة من خلال إنتقاد الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية. كانت بعض صحف القاهرة خاصة، وبعض صحف بيروت ودمشق تشتد أحيانا في انتقاد حكم الاتحاديين فتثور نائرة الجرائد التركية فتشتد بدورها في طعنها متحدية شعور العرب وكرامتهم القومية.

إلى جانب ذلك كانت صحافة باريس تهتم بالقضايا العثمانية، وكان ثمة عدد من الكتاب العرب المسيحيين يتبعون تطورات الحوادث الداخلية ويعقدون المقالات ويتعرضون فيها إلى حقوق العناصر في المساهمة بمسؤولية الحكم. وإلى ما قبل حملات جريدتي طنين وأقدام المسعورة ضد العرب كانت الحرب الصحفية هادئة نوعا ما، حتى أثارها مقالة أقدام إلى طعنت بأعراض العرب، عندها ردت الصحف العربية هجوما بهجوم، وتحرك الصحفيون المسيحيون العرب في باريس، وعقد شكري غانم^(١) مقالاته،

(١) شكري غانم، من مسيحي لبنان، شقيق خليف غانم، مبعوث بيروت في مجلس

التي أحدثت ضجة كبرى في الأوساط الصحفية العثمانية، تلك المقالات التي نشرها في جريدة (الطان) بصورة خاصة.

كان شكري غانم يكتب أحيانا في مجلة « كوره سبوندانس دوريان Corresp. d'Orient » الباريسية، وغالبا في جريدة « الطان » أو الديبا Debats » ويبين آراءه في السياسة العثمانية الخارجية والداخلية وكان يحلل الحوادث ويورد الأخبار عن تعصب الترك لعنصريتهم ومحاولتهم تتركب العناصر وحكم الدولة حكما مركزيا وحرمان العناصر من حقوقها، ولكنه ينسبها إلى وكالات الأنباء ويداري ما أمكن المداراة، إنما في مقاله الذي نشره في جريدة « الطان . Temps » في ٥ / ٤ / ١٩١٠، خرج عن دائرة المصانعة والمداراة، قال :

« لم يهتم الترك منذ استولوا على البلاد العربية وعلى الخلافة بالتفاهم مع العناصر التي يحكمونها ولا سيما العنصر العربي، وقد جعل هذا العنصر بعد ثورة ١٩٠٨ يشكو من سوء ما يعامل به، وكيف أن المراكز التي جعلت للعرب في الوزارات المتعاقبة كانت ثانوية لا تتكافأ مع أهميتهم، دع أن

عام ١٨٧٧، ومؤسس جمعية الوطن العثماني في باريس ورئيس فرع جمعية النهضة اللبنانية في باريس، ورئيس غرفة التجارة العثمانية في باريس، لكن السيد شكري غانم اشتهر أكثر من ذلك بكونه مؤلف مسرحية عنتره شعرا باللغة الفرنسية، وقد مثلت في باريس ودام عرضها على مسارحها عدة أشهر متوالية، إذ لقيت اقبالا منقطع النظير، مثلت لأول مرة في ١٢ « شباط، فبراير ١٩١٠ » وقد ضرب فيها السيد شكري غانم على الوتر القومي، ومما جاء فيها من المواقف القومية على لسان عنتره : « ان حقا مفروضا، ان واجبا مقدسا اختط لي خطة يجب على اتباعها .. لقد وعدت جماعة من كبار البثاة بان امد لهم يد المساعدة ولعل بناءهم يتم اليوم » وعندما سأل أحد الرعاة : الى أين أنت ذاهب . قال : « الى حيث تبنى مملكة يعجب العالم بنورها » . ثم قال يصف هذه المملكة : « بلى ستجمع بلاد العرب موحدة في قبضة سلطان واحد » .. ان الارض ستسمع اقدس لغة وستنهض هذه القبائل العربية من تلك القفار المترامية الاطراف فتستنير بلمعان هلالها الاقدس . (عن كتاب : معضلة الشرق، او الافطار العربية المحررة - بقلم خير الله خير الله - مترجم عن الفرنسية بقلم : عارف النكدي ص ٤٢ - ٤٣) .

ما نالهم من الإجحاف في مجلس النواب والأعيان جعلهم يظنون بأن ثمة حركة ترمي إلى القضاء عليهم « ثم بين بالأرقام حق العرب المضمون في مجلس الأعيان والنواب والمناصب الإدارية الكبرى والصغرى وختم مقالته بقوله : « كأن الترك يخافون منا ، ومن عددنا ، ومن فكرتنا الاستقلالية ^(١) » ولم ينس الدفاع عن اللغة العربية بقوله : « أن لغتنا اللغة عبقرية ، إنها لغة نصف القارة الآسيوية ، وكل القارة الأفريقية تقريبا ، فضلا عن كونها لغة القرآن ومع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لأية لهجة أقليمية ، في حين أن اللغة الرسمية هي اللغة التركية ، هذه اللغة الضعيفة التي تدين للغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلها اقتضى الأمر أن ترتفع فوق مستوى الحياة اليومية . أفليس في ذلك إنكار مزدوج لحقوق العرب؟ ^(٢) » .

لم تؤكد جرائد الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكري غانم في جريدة «الطنان» حتى اندفعت ، وأخصها بالذكر : « طنين » و « جون تورك » و « يني غازته » في حملة مسعورة تهاجم الكاتب والجريدة معا مشككة في حسن نية «الطنان» متهمة إياها بالكذب صراحة ، وبالانتهازية وبعد تعبيرها عن الرأي العام الأفرنسي ، بل عن البورجوازية الانتهازية التي تضع جميع العقائد والمبادئ ومشاعر العطف في البرصة ، ضاربة عرض الحائط بالمثل العليا الإنسانية . ويخاطب أحمد آغايف ، الداعية الطوراني ، القوقاسي الأصل ، الغربيين قائلا :

« إنكم تأخذون علينا أسلوب معاملتنا للعرب ، فلتسمحوا لي أن أقول لكم . . . إنكم لا ترون الخشبة في أعينكم ، وتنظرون إلى القشة في أعيننا وطالما أن أمامكم قضايا مثل قضايا إيرلندا وفنلندا ، والجزائر ، فالأفضل أن

(١) خير الله خير الله - المصدر السابق ، ص ٤٠ .
Corresp. d'Orient — (15/4/1910), P. 315-316.
Corresp. d'Orient — Ibid, P. 316.

لا تقيموا من أنفسكم أساندة للفضائل ... » وأضاف إلى ذلك قوله أن اللغة العربية تلقي ما تستحقه من الاجلال باعتبارها لغة مقدسة ، « لكنها بالإضافة إلى ذلك لغة ميتة ^(١) » . وأما التهم التي كملت إلى شكري غانم فأقل ما فيها وصفه بكلمات دساس ، إتهازي ، طامع في وظيفة ، وأمثال هذه الوصف .

أما الجرائد العربية فقد تلقت مقال شكري غانم بعضها بالترحيب مع الاعتدال وبعضها بالتلهيل والحماس . ودفعوا للاطالة أقتصر على مقال كتبه الدكتور عزة الجندی من شباب حمص المتأثرين بالعاطفة القومية ، قال تحت عنوان « العرب والترك » في مقالة نشرت في المؤيد ما يلي :

« طيرت البرقيات خبر المقالة إلى الآستانة وما وصل العدد منها إلى العاصمة إلا وقامت لها جرائد الأتراك وقعدت وأرغت وأزبدت فنها من ترجمها إجمالا وأعذر ، ومنها من أنتقد وأنكر وأكبر ، وبالأخص طنين فإنها أصدرت عددین من أعدادها بانتقاد مر ، بل بتحمل عجيب ومغالطة غريبة أصبح بها حسين جاهد على حد قول الشاعر :

ومثلک یؤرق من بلاد بعيدة ليضحك ربات الحجال البواکيا
قام يطنطن في طنينه ليصرع الجمهور بشقشقته ولكن هيهات :
فإن الحق أبلج لا تزيع سبيله والحق يعرفه ذوو الألباب
وقبل أن أكشف رداء التلبیس وغشاء التويه والتدليس عن أقوال طنين ، أودى واجب الشكر والثناء لتاسيح برد مقال « الطنان » ... الخ .

وقد رد الدكتور عزة على وصف حسين جاهد للعرب الشاكين بكونهم شرذمة لا بد أن يكون لها ما تشتكي منه وأنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن صوت هذه الشرذمة هو صوت الأمة العربية إجماعا ضد الأمة التركية بأسرها ، رد على ذلك بقوله :

« هناك كل غرابة ، وهنا موقف الدهشة والحيرة ، متى إشتكى أحد من العرب من الأمة التركية جمعاء ؟ ومن قال لصاحب طنين أن الأمة العربية تنفر من الأمة التركية ؟ وليعلم صاحب طنين أن العرب ، وبالاخص الطبقة المتنورة منهم لا تروم ولن تروم التفرقة والانفصال عن الترك قاطبة ، ولا تنفر من الترك ، ولن تنفر أبد الآبدن ودهر الداهرين . « ولكن الأمة العربية والتركية ، وبالاجمال كل حرياني الضيم ويكره التلاعب ، ولا يتنزل للمباهنة ، والتماق ، والتذلل ، والمسكنة ينفر من كل متلاعب ، مخاتل ، كذاب مخادع ، يتسربل بلباس الحق ، ويتظاهر بمظهر الصادق الأمين أن الأمة العربية ، والأمة التركية الحقيقية في الأناضول ينفران من كل مجهول النسب ساقط المبادئ ، منحط الاخلاق ، يبيع دينه ووطنه ، وأمتة وكل شيء بقبضة من مال (١) » .

غير أن الرد الذي كتبه السيد شكرى غانم نفسه جوابا على حملات طنين والصحف التركية عليه والذي أرسله إليها فرضت نشره فأرسل نسختا منه بالافرنسية إلى أشهر الجرائد الافرنسية والمصرية والسورية وعثرت عليه في الأهرام ، والمؤيد (٢) وكوره سبوناندانس دوريان ، فقد كان أكثر اعتدالا وتعقلا ، ونظراً لأهميته وتلخيصه لأسباب الخلاف ونشوء مسألة « العرب والترك » التي لهجت بها الجرائد في تلك الفترة ، وخاضت فيها بشكل غريب ، ها أنذا أورد بعض مقاطعه عن النص الافرنسى الأصلي :

استعرض شكرى غانم في مقاله كيف سرح الموظفون العرب من وزارة الخارجية ، وكيف خات مقاعد مجلس الأعيان منهم ، إلا من أربعة أو خمسة قال : « ولا أرغب في الحديث عن مجلس المبعوثان هذا المجلس المنتخب انتخاباً من قبل الشعب ، مع أنه في الإمكان مناقشة هذه الكلمة « الانتخاب »

(١) المؤيد - ٦٤٣ ، ١٩١٠/٤/٢٠ .

(٢) بعنوان « الترك والعرب » - المؤيد - ٦٧٧ ، ١٩١٠/٥/٢٦ .

والطريقة التي تمت بها هذه العملية غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يتم ، وهي تجري لأول مرة ، غير ماتم وقد أفهم العرب ذلك ، وبروح من الولاء الهادئ آثروا السكوت والانتظار لفرصة أخرى .

« وأخيراً جاء دور إعادة تنظيم الدوائر وكان الملاحظ أن بين مائة اسم تركي لم تكن تستطيع إيجاد اسم واحد عربي . عندئذ قامت الصحافة العربية داخل الدولة وخارجها في الأميركتين ، ترفع صوتها بالاحتجاج . وفي نفس باريس جرت محاولة الانشاء « جمعية عربية » ، وبفضل تدخل لم يتم تشكيلها وقد شكرني الدكتور ناظم بك (١) ، الذي كان حينذاك في باريس ، على هذا العمل .

« لقد انتهى الأمر ، مع ذلك ، إلى تهدة النفوس ، وساعد على هذا مقام به من جهد النائب سليمان البستاني ، نائب رئيس مجلس المبعوثان ، الذي ليس باستطاعة مدير « طنين » أن يقول عنه أنه دساس .. وانتهازي ..

« إن كتابي إلى جريدة « الطان » لم يزد على كونه شرحاً للموقف باعتدال ظاهر مع بعض الآراء التي عرضتها على أنظار الحكومة بصراحة ودية ، وهي في مصلحة الترك أكثر منها في مصلحة العرب ، لكنكم يا حضرة المدير (خطاباً إلى مدير طنين) ، قد أجبتكم على كتابي ذاك بلهجة تنفث الغيظ من من خلال الاحتقار . إن كتابي إن أردتم الحق ، لا يستحق لاهذا ولاذاك اللهم إلا لفتة تلتقي عليه بعناية ، لماذا بالله يبتز هكذا سريعا حبل الود الصادق لحظة أن يساق إليكم حديث معقول مرزون صادق في ولائه لكم ؟ هكذا إلى أن يصبح الموقف ، بيننا وبينكم ، أن لا جدال بلا خصام ، ولا ردود بلا شتائم ولا أسباب .

(١) من كبار زعماء الاتحاديين الذين فروا من ظلم عبد الحميد إلى باريس تولى فترة ما منصب مرخص الجمعية السئول بعد الدستور .

« هل تسمحون لي بأن أذكركم بهذا الجواب الذي قيل لنوابنا في مجلس المبعوثان؟ » إذا لم يكن في الوزارة أعضاء من العرب فإن ذلك يعود إلى أنه لا يوجد بين نوابهم رجال أكفاء يجمعون كل الشروط المطلوبة للملاءمة المناصب. « إنى أتقدم إذا بكل خشوع إلى اعتباركم طالبا للعفو والمغفرة، فلم أكن في الواقع أظن أن الجنس العربي قد وصل إلى هذا الحد من الفقر في الرجال والخطط عن باقي أجناس السلطنة، فمن البديهي إذا، من باب الأدب، في هذه الحالة، أن لا يجلس، في مجلس الوزراء، الصيغان مع النسور وأفراخ النسور.. »

« لقد قالت طنين أيضاً: أيستطاع أن يؤتى بمجرد إنسان "premier venu" فيولى ولاية؟ ... مجرد إنسان؟ — نعم بلا شك وهذا بالطبع في نظر جريدة طنين التي استمرت في التفتن بمداواة إخوانها العرب، ولكن ألم تقل هي ذاتها في معرض آخر أنه يوجد في صفوف الجيش كثير من الضباط العرب اللاحقين؟ إذا لماذا لم يستحق أحد من هؤلاء شرف تعيينه والياً على غرار الجنرال حسنى باشا والى دمشق مثلاً، أو الأمير آلاى جمال بك (المعروف) وإلى أطنه، أو الأمير آلاى محمود مختار بك وإلى أزمير ...؟ » (ثم يورد مخالفات الترك لهذا الشرط).

ثم يتطرق إلى مسألة اللغة، وكيف أيقظها طالب تركى جانبته الحكمة والتعقل بكتاباته في الجرائد التركية، فيقول:

« في الواقع أن حكومة برلمانية ليست جديدة بهذه التسمية إلا إذا سارت بقدر المستطاع، وفقاً للقوانين التي أعلنتها هي نفسها، والتي تعمل منها حكومة نيابية حقة. إنما لا نشكر أن أصدقاءنا الأتراك يريدون جاهدين أن يكونوا دستوريين، ولكن فقط ضمن الحدود التي يسمح لهم بها طبع التسايط المتغلب عليهم من كونهم فاتحى البلاد، وليس باستطاعتهم نسيان ذلك... أنهم لا يريدون أن يفهموا أنهم، منذ اللحظة الأولى التي أعلنوا فيها الحكم الدستوري

ذا النظام البرلماني، قد أعطوا الحق لكل جنس من الأجناس أن يتمتع بالحقوق الناتجة عنه وأن يطالب بالمساواة الحقة التي تكلمت عنها في جريدة «الطان»، غير أنهم قرروا أن تكون اللغة التركية وحدها هي اللغة الرسمية وها نحن نرى هذه الأشياء الغريبة: موظفون وحكام في ولايات يحملون تمام الجهل لغة أهلها وحاجاتهم ومتطلباتهم، ونشاهد أكثر من هذا مسرحيات في منتهى الهزلية، ذلك أن ثمة قضاة من الترك تجرى المرافعات أمامهم بلغة يحملونها، ومع ذلك يصدرن في النهاية أحكامهم وفق ما فهموه^(١). فهل لنا أن نتجاسر على أن نوصي بالتلفت حولنا لنرى ما عملته في هذا الشأن الدول المشابهة لنا في هذا الوضع...؟ إننا إذا فعلنا ذلك نوصم بعبارات «دسائس وابتهازين...»^(٢)

ثم يعدد اللغات المستعملة في مجالس نواب بعض الدول على أنها رسمية فيقول إن في النمسا ست لغات مقبولة بكونها رسمية، وفي سويسرة ثلاث وفي بلجيكا لغتان. ثم يعرض بصعوبة تعلم اللغة التركية كي يستطيع العربي إجادتها حتى يصبح موظفاً، وأنه لا بد من مضي ربع قرن حتى يمكن إيصال جيل من العرب يتقن التركية، ومعنى ذلك حرمان العرب طول هذه المدة من المشاركة في حياة الدولة العامة.

(١) جاء في جريدة العصر الجديد بدمشق أنه أثناء إحدى المرافعات باللفظة التركية استحال على المدعى والمدعى عليه والشهود الفهم والتفهم بها، فاستدعى المترجم كي يكون وسيطاً، وأخذت الأسئلة والاجوبة تجتمع لدى المترجم وبهذه الطريقة كان كثير من دقائق الدعوى تخفى على القضاة «الاهرام ٩٦٠١ ١٣٤ أكتوبر ١٩٠٩»، كما جاء في جريدة اقدام من حديث بينها وبين مستشرق نمسوى، أن هذا المستشرق شاهد بعينه وسمع بأذنه مرة شكاية لأحد اليمانيين ذكرها للوالى بواسطة المترجم ففكسها المترجم عكسا أى جعل الحنظل عسلاً «رفيق بك العظم - المصدر السابق، ص ١٤٢ - ١٤٣».

(٢) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/6/1910, P. 287-491.

من مقال شكرى غانم رداً على حملة جريدة طنين عليه.

أثارت أقدام هذه الحرب الصحفية ذات الطابع القومي وهي تدعى أنها جريدة لاعنصرية ، فكيف بالجرائد العنصرية ؟... والواقع أن النعرة الجنسية أخذت دوراً لا يستهان به لدى العنصر التركي ولم تقف جرائد العناصر الأخرى موقف اللامبالاة ، مما أعطى الخلاف بين الترك وغير الترك وجهة جديدة ، وكان موقف الترك — بعد أن واجهوا الثورات في كل مكان والمعارضة الشديدة في مجلس المبعوثان يثيرها نواب العناصر المختلفة ضدهم ، وهذه الحرب الصحفية الشعواء — كان موقفهم أشبه بمن يرقع ثوباً باليا ، كلما رقعته من جهة خرق من جهة أخرى ، إذ كان التراشق بين القوميات على صفحات الجرائد والمجلات مما لم تستطع الحكومة أن تعطى له حداً بالرغم من سيف القانون المسلط على رأسها^(١) ، وكان يزيد في إذكاء نيران المعركة الصحفية الشعراء بقصائدهم القومية . ولم يكن الكتاب ليتورعوا عن توجيه الألفاظ القاسية والنعوت المذذعة والكلمات المنفرة من أمثال ما كان الترك ينادون به من التفاخر « بالملة الحاكمة » و « المستملكات » و « فضل الترك على العرب » والتهم التي يوجهونها إلى العرب « بميلهم إلى

(١) لم يكن قانون الصحافة العثماني الذي صدر في أواسط عام ١٩٠٩ شديداً في عقوباته كانت فيه نصوص تقضي باحكام مختلفة على كل صحفي يهين السلطان أو القناصل أو السفراء أو الوزراء أو المبعوثان والاعيان ، بمدد من الحبس تختلف بين أسبوع أو ١٥ يوماً إلى ستة أشهر مع غرامات نقدية تصل إلى « ٥٠ » ليرة عثمانية وأحياناً إلى « ١٠٠ » ، كما كان فيه مادة تقضي بالتعطيل للمدعى المختلفة وقد تكون لاجل غير مسمى بحق كل جريدة تنشر أخباراً أو نصوصاً « تخدش الإذهان العامة » خاصة فيما يتعلق بالعناصر ، غير أن التطبيق كان يختلف بالنسبة لجريدة عربية وأخرى تركية ، وكانت الحكومة تمنع دخول الجرائد المصرية كلما وجدت في كتاباتها مالا يوافق ميول الحاكمين من الترك ، كما أن الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الولايات لم تكن تقتصر على أحكام قانون الصحافة بل تلجأ إلى اتهام صاحب كل جريدة يشتد في حملته على الحكومة بتهمة أقلها كونه من أعوان عبد الحميد أو جاسوس ، كما جرى للسيد محمد كرد على صاحب جريدة « المقتبس » الذي حوكم بهذه التهمة وعطلت جريدته ومطبعتته ولحق فهرب إلى مصر لانه هاجم إدارة والى سوريا ناظماً باشا « الأهرام - العدد ٩٥٤٨ ، ١٢-١٩٠٨ ، و ٩٥٩٥ ، ٦-١٩٠٩-١٩٠٨ » .

الاستقلال»^(١) ، وأنهم طامعون في الوظائف ، وأنه لا يهتمهم رفع الظلم والاستبداد عن كاهل شعبهم بقدر ما يهتمهم إدخال أبنائهم في الوظائف وأنهم أبعد ما يكونون عن الدستور ، وأنهم ألغوبة في أيدي رجال العهد القديم ، وأنهم يريدون الالتحاق بمصر والانضواء تحت لواء الأخديوي والحكومة الانجليزية . وقد بلغ الخطأ ببعضهم أن كانوا يطلبون من العرب أن يقبعوا في بيوتهم تاركين أمر إدارة الدولة للترك ، لأن الدولة تركية ، وأن يقنع العرب بأن يعيشوا « بسلام وحرية تحت ظل الهلال التركي » ، وأن يكتفوا بنقد أعمالها إذا شطت عن سبيل الحق ، وحجتهم في ذلك أن بعض الدول الراقية تسلك نفس الطريق « أليست حكومة إنجلترا ديمقراطية وليس في مجلس نوابها هندي ولا ترانسفالي ولا كندى ؟... وهل حكومة فرنسا استبدادية لأنه ليس في مجلس نوابها ، وبين ولايتها ، وقواد جيوشها تونسي أو جزائري ؟... ألا يجوز للأترك أن يفعلوا فعل الفونساويين والانجليز ؟ » ولم يكن العرب يقرؤون هذه المقالات فيسكتون عليها ، وكذلك الترك أيضاً بل سرعان ما كانت الردود تأتي في أعقاب الطعون ، وكان الرد على مثل هذه الافتراءات من الكتاب العرب بتكذيب بعد العرب عن الدستور ، وطمعهم في الوظائف ويدحضون كون الدولة تركية ، بل هي عثمانية ، ويخطئون الكتاب الترك في تشبيههم الدولة العثمانية بفرنسا وإنجلترا بقولهم أن فرنسا وإنجلترا استعاريتان تحكمان شعوباً مغايرة لشعوبهما ، في حين أن شعوب الدولة العثمانية متجنسة بالجنسية العثمانية ، لها جميعاً نفس الحقوق والواجبات ، وهي في دور التآلف والوفاق فلا يجوز إثارة مثل هذه النعرات^(٢) .

أن أفكاراً كهذه كانت تخرج حتى عن صحفيين وسياسيين معروفين من

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، ص ٩١٥ .
(٢) الأهرام - الأعداد ٩٤٢٢ ، ٩٠٩/٣/١٥ ، ٩٤٢٤ ، ٩٠٩/٣/١٧ ، ٩٤٢٦ ، ٩٠٩/٣/١٩ ، ٩٤٢٧ ، ٩٠٩/٣/٢٠ مقالات متتابعة في الأهرام بعنوان « الصرب والترك بقلم « تركي حر » وردود عليها بنفس العنوان بقلم عربي حر .

أمثال جلال الدين عارف ، وهو نفسه الذى كان يكتب فوراً إعلان « الدستور » بأننا نسينا كوننا أتراكاً... »^(١) ، وحسين جاهد ، وعبيد الله نائب آيدين وصاحب جريدة « العرب » التى أنشئت بمال الحكومة وبعنايتها والتى كانت تدعو العرب إلى أن يكتفوا بوظيفة الوعظ والإرشاد الدينى وأن يتركوا أمور السياسة للترك . وقد كتب فى جريدته مقالا بعنوان « لكل أمة مفسدون » ناجت له صحافة سوريا ومصر وماجت واحتجت لدى نظارة الداخلية قال فيه : « يوجد فى البلاد العربية مفسدون أكثرهم فى العاصمة ويروت وهم يجتمعون عند كل حادثة لتأويلها ضد العرب ، كما فعلوا فى حادثة أقدام . . . هذا وأنى أرى من الفضول مداخله نصارى العرب فيما يدور بين العرب والترك ، لأن الترك لا يتصورون ، إذا ذكروا العرب ، غير المسلمين إذ هم لا يتعلمون وجود عربى يقول بألوهية رجل إسرائيل . . . وعليه فإن مداخله شكرى غانم ، وصاحب مقال الداء والدواء فى المقتبس لا تنطق بحبهم للمدينة . » فاحتجت صحافة بيروت ودمشق وأرسلت البرقيات إلى الصدارة العظمى والديوان العرفى ومبعوثى بيروت ودمشق وقلم المطبوعات ومعظم جرائد العاصمة يطالبون بمحاكمة عبدالله أفندى « لنفثه فساداً بالغاً وروحاً خبيثة بتفريق العناصر والأديان »^(٢) .

ومما يجدر التنويه به أن الاتحاديين قد ضاقوا ذرعاً بالصحافة العربية فى مصر وبجريدة المؤيد بصورة خاصة لأنها كانت تنتقد حكمهم وتفسح المجال واسعا لكتاب العرب الذين يهاجمون حكمهم وكذلك بمجلة المنار التى يصدرها الشيخ رشيد رضا والتى منعوا دخولها أراضى المملكة العثمانية أيضاً ، إذ انقلب صاحبها عليهم بعد أن كان يثق بهم ويؤيدهم فى ابتداء العهد الدستورى ، وبعد أن لمس استبدادهم وعدم إخلاصهم فى تطبيق الدستور ومعاملة العناصر

(١) مراجعة الفصل السابق .

(٢) الأهرام - ٩٧٩٤ ، ٣-٦-١٩١٠ .

بالديمقراطية ، فأصدروا مذكرة أخذ وقبض بحقه نشرها فى المنار بهذا النص « مذكرة أخذ وقبض (أخذ وكرفت) » بحق الشيخ محمد رشيد رضا من أهالى قرية القلبرن التابعة للواء طرابلس الشام الفار إلى مصر وصاحب ومحرر جريدة المنار الهذيانى والمظنون عليه بالتجاسر على نشر مواد الخيانة والمعلنة فى الورقة المذكورة^(١) ، وفضلاً عن ذلك قد منعوا هذه الصحف الثلاث من دخول أراضى السلطنة العثمانية لمدة طويلة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فانهم أرادوا أن يجابهوا هذه الصحف بصحف أخرى عربية الأسم والمظهر تركية التوجيه فاستعانوا ببعض رجالات العرب المعروفين مثل الشاعر العراقى معروف الرصافى^(٢) الذى استقدموه ليحرر فى جريدة « العرب » التى يصدرها عبيد الله أفندى المار الذكر ، بتمويل من الحكومة ، ومثل الشيخ عبدالعزيز شاويش ، التونسى الأصل المصرى الإقامة ، الذى أعانوه بالمال ليصدر جريدة عربية باسم « الهلال العثمانى » ثم « الحق يعلو » واشتروا له مطبعة بمبلغ (١٥٠٠) ليرة عثمانية وكانوا يدفعون له فى الشهر (٣٠٠) ليرة عثمانية . وقد حملت عليه مجلة المنار وجريدة المؤيد حملات شعواء ، كما حملتا على الزعيم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى لتعاونهما مع الاتحاديين^(٣) ، إلا أن الفكرة التى كانت توجه هذين السيدين ، محمد فريد بك وعبد العزيز شاويش ، كانت على اعتقادى ناتجة عن حسن نية بخلاف عبيد الله أفندى ، إذ كانا مسيرين بفكرة الجامعة الإسلامية ووجوب تقوية الدولة العثمانية لتقف قوية منيعة الجانب ، لا تزعمها الأعصار الداخلية ، أمام الخطر الأجنبى ودسائس الانجليز الذين كان الشعب المصرى حرباً عليهم . ومع ذلك لم يتورع رجال رسميون من جمعية الاتحاد والترقى من القاء تصريحات ضد الحزب الوطنى كما فعل

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ٩ ، أكتوبر ١٩٠٩ ، ص ٧١٦

(٢) الأهرام - ٩٧٨٩ ، ٢٨-٥-١٩١٠ .

(٣) المنار - مجلد ١٦ ، ج ١ ، (١-٨-١٩١٣) ، المؤيد - ٦٩٥٠ ، ٢-٤-١٩١٣ .

سليمان نضيف بك الاتحادى والى البصرة ، الذى عينه طلعت بك لهذه الولاية فور استلامه وزارة الداخلية ، مع من عينهم من الولاة الجدد ، إذ طعن بهذا الحزب لاحدى الجرائد أثناء مروره فى مصر بطريقه إلى مقر عمله الجديد ، وأردفه بتهديد للعرب عامة كقوله فى معرض الحديث عن الفن الجارية فى الجزيرة العربية بأن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، فإن لديها سبعة فيالق من الأبطال .^(١)

قضية لنش^(٢) Lynch

أن من الأمور التى نفرت العرب من سياسة الاتحاديين ، وحفزت نوابهم للتكتم وحملتهم على الانضمام إلى المعارضة^(٣) ، قضية منح إمتياز الملاحة النهرية فى نهري دجلة والفرات إلى شركة لنش الإنجليزية التى أثبتت ولما يمض سبعة أشهر على وزارة حسين حلى باشا . فبعدهمفاوضات جرت بين الحكومة العثمانية وإدارة هذه الشركة التى يقوم على رأسها المستر « لنش » . Mr. Lynch ، وبعد أن قامت مناقشات ومجادلات على صفحات الجرائد حول جدوى هذا الإمتياز أو عدم جدواه ، دهش الرأى العام إذ علم أن السلطان قد وقع فرماناً حل بموجبه هذه القضية ، دون علم البرلمان . عندئذ أثبتت المسألة فى مجلس المبعوثان فى جلستى ١١ و ١٢/١٣/١٩٠٩ فزعزعت موقف حكومة حسين حلى باشا^(٤) .

أن شركة لنش ليست شركة جديدة طارئة فى مياه الرافدين ، ويجدر بى إعطاء الإمامة تاريخية عنها :

عزمت شركة الهند الشرقية البريطانية حوالى عام ١٨٣٤ — رغبة منها

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، عدد كانون ثانى ، يناير ٩١٠ ص ٩١٧

(٢) تلفظ « لنش » أى ما بين التاء والشين « لنش » .

(٣) ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٠٢ .
(٤) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1909, P. 1025-1026.

فى إيجاد طريق قصير للمواصلات بين الشرق والغرب ، يمر إما بمصر أو بوادى الرافدين ، ويكون متما لطريق رأس الرجاء الصالح — على إجراء دراسة مقارنة بين الطريقين المذكورين فى اختصاره لتكاليف النقل ومدة السفر ، بواسطة سفن بخارية صغيرة ، فكلفت الضابط الانجليزى « جسنى » Francis Rawdon Chesney « بسبر أعماق نهر الفرات من أعاليه إلى خليج البصرة وإجراء التجربة^(١) » بعد أن استصدرت من السلطان فرماناً ، فى نفس العام ، يسمح بذلك — بالرغم من معارضة على رضا باشا والى بغداد وقتئذ لأنه وجد أن إعطاء فرمان مححف بمنافع البلاد^(٢) — فنقل جسنى أجزاء باخرتين من ميناء انطالية^(٣) ، الواقعة على البحر المتوسط ، إلى أقرب نقطة على الفرات « بيره جك » ، ثم ركب الأجزاء وأزل الباخرتين إلى مياه النهر باسم « دجلة » و « الفرات »^(٤) واستغرق عمل « جسنى » الشاق ثلاثة أعوام اتضح له فى نهايتها أن الفرات لم يكن بالطريق الأصالح للتجارة بين إنجلترا والهند ، فتخلى عن مشروعه تاركاً لأحد مساعديه المدعو « هنرى بلوس لنش » H. B. Lynch « لإحدى الباخرتين « الفرات » بعد أن غرقت الأولى فقام هذا خلال المدة الواقعة بين ١٨٣٧ — ١٨٣٩ باستكشاف نهر دجلة ومسحه وسبر أعماقه بين أرمينيا وخليج البصرة^(٥) ، ثم قام حوالى عام ١٨٤٠ ، مع بعض أفراد عائلته بتأليف شركة للملاحة فى نهر دجلة ، وبتأسيس بيت تجارى فى بغداد^(٦) ، وأصبح لبيت « لنش » باخرتان عندما

(١) الدكتور زكى صالح — موجز تاريخ العراق ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٢) المؤيد — ٥٩٤٧ ، ٢١-١٢-١٩٠٩ ، من خطاب شوكت باشا مبعوث بغداد ، فى مجلس

المبعوثان فى جلسة مناقشة القضية .

(٣) ميناء تركى واقع على ساحل تركيا القربى الى الشمال من خليج الاسكندرون وقد

جاءت فى كتاب الدكتور زكى صالح « انطاكية » خطأ .

(٤) الدكتور زكى صالح — المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٢٩ ، لوندريك — اربعة قرون

من تاريخ العراق ، ص ٢٧٨ .

(٥) محمد طاهر العمرى الموصلى — تاريخ مقدرات العراق السياسية ص ٢٠

(٦) الدكتور زكى صالح — المصدر السابق ، ص ١٢٩ — ١٣٢

اشترى من شركة الهند الشرقية الباخرة «الفرات» التي كانت قد تركت له وأردفها بباخرة أخرى، فأتسعت أعمال البيت اتساعاً كبيراً، مالا ونفوذاً، وألفت في عام ١٨٦١ شركة عرفت رسمياً باسم «شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات» استفادت من فرمان الذي أصدره الباب العالي، إلى حكام وادي الفرات عام ١٨٣٤، موصياً إياهم بتسهيل مهمة «جسنى» للعمل في نهر الدجلة، بالرغم من أن فرمان حدد مجال العمل بنهر الفرات، وظلت الشركة زمناً غير يسير تعتبر هذه الوثيقة أساساً قانونياً لوجودها، أى أن شركة «لنش» عملت بموجب فرمان ممنوح لغيرها في نهر غير النهر الذي تشير إليه الوثيقة^(١).

صحيح أن هذه الوثيقة عززت فيما بعد بسكتب من الصدور العظام في أعوام ١٨٤٢، ١٨٤٦، ١٨٦١، لكن الملاحظ عليها أنها لم تكن فرمانات سلطانية، كما كان فرمان الأول، وأنها كانت غامضة لم تذكر بيت «لنش» ولا شركتهم^(٢).

وغنى عن القول أن الحكومة البريطانية كانت وراء هذه الشركة تدعمها وتقوى نفوذ إنجلترا في وادي الرافدين بواسطتها. ولم يستطع الولاة المتعاقبون على العراق بعد نشوء هذه الشركة، بالرغم من تشكيكهم شركات عثمانية صرفة للملاحة، وبالرغم من استقدام أحدهم «نامق باشا» بواخر عديدة منها «الموصل» و«الفرات» و«الرصافة» لهذا الغرض، لم يستطيعوا منافسة باخرتى بيت «لنش»، لأن سرعة الإدارة لم يجعل لها من الأهمية ما كان لهذه الشركة وباخرتها، فضلاً عن أن الوالى المذكور «نامق باشا» لم يحصل للشركة الأهلية التي أسسها باسم «العمانية - العثمانية» على أنحصار خاص، بل تمكنت شركة لنش في حينها - وقد حصلت على اسم مشرف في المياه

Dr. Zaki Saleh — Mésopotamia, P. 159.
Op. cit., P. 161-162.

(١)

(٢)

العراقية^(١) من أن تستصدر آخر بلاغ حصلت عليه من الباب العالي، وكان ما فيه من نص بمثابة تأييد شامل لمزاولة أعمالها الواسعة: «السماح للبريطانيين بالملاحة في دجلة والفرات»^(٢)، وقد صدر هذا البلاغ بالرغم من معارضة نامق باشا القوية^(٣). ولما تولى مدحت باشا ولاية بغداد زاد عدد البواخر العثمانية، ووضعها تحت إشراف «الإدارة النهرية» إلى أن اشتراها السلطان عبد الحميد فسميت «الإدارة الحميدية». وفي عام ١٩٠٧ نشأت فكرة ضم المراكب العثمانية إلى المراكب البريطانية، لكن المفاوضات أهملت حتى قيام الانقلاب الدستوري^(٤).

لما أعلن الدستور واستلمت حكومة تركيا الفتاة زمام الحكم رغبت في وضع حد لهذه الحالة فتباحثت حكومة حسين حلمى باشا مع الحكومة الانجليزية، واقترحت على شركة «لنش» أن تتحول إلى شركة عثمانية بحجة على أن يكون علمها عثمانياً بدلاً من العلم الانجليزي الذي ترفعه على بواخرها وذلك بضم بواخر الحكومة الأربع التي تسيورها في النهرين إلى البواخر الانجليزية^(٥) وأن يكون امتيازها إحتكاراً بحيث لا يعطى امتياز آخر لشركة أخرى طول مدته البالغة (٧٥) سنة، مع إبقاء الحق للحكومة بإلغائه بعد (٣٧) سنة إذا دفعت تضمينات معتدلة أو بعد (٥٠) سنة بدون تضمينات، وأن تكون نصف أسهم الشركة الجديدة على الأقل ملكاً للحكومة العثمانية و ٣٧٪ لشركة «لنش» و ١٣٪ للمالين الانجليز، وأن يكون مجلس الإدارة مؤلفاً من ٤ عثمانين و ٤ إنجليز ويكون الرئيس من

(١) لونكريك - المصدر السابق، ص ٢٧٨

(٢) الدكتور زكى صالح - نفس المصدر، ص ١٢٤

(٣) لونكريك - المصدر السابق، ص ٢٧٨

(٤) محمد طاهر العمري - المصدر السابق، ص ٢١

(٥) المؤيد - ٥٩٣١، ١-١٢-١٩١٩ من حديث جرى بين رئيس تحرير جريدة صباح

والصدر الاعظم حلمى باشا .

هؤلاء ، وتكون الشركة خاضعة للقوانين العثمانية على أن لا تمنع الأفراد من تسيير الزوارق والمعديات^(١).

لم تعرض حكومة حلمي باشا مشروع الاتفاق على مجلس المبعوثان بداعي أن المادة (١٠٠)^(٢) تعطي للحكومة الحق باعطاء الامتيازات إذا لم يكن فيها ضمانات مالية من قبل الحكومة (أي لا تكلف الدولة عبثاً مالياً أو خسارة مالية) ، ووقعت الامتياز وصدر به فرمان السلطان دون مراقبة مجلس المبعوثان فلقى ذلك معارضة من بعض الأوساط المالية إلى ألمانيا من جهة ، ومن الرأي العام العربي ، وخاصة في العراق من جهة أخرى ، خوفاً من تزايد النفوذ البريطاني الذي بدأ يتفاقم وينذر بالخطر في هذه المنطقة ، بعد أن استفحل في خليج البصرة . وكان رأيهم أن تترك شركة « لنش » على ما هي عليه مع اباحة تسيير البواخر لمن أراد أن يؤسس شركات أخرى وطنية ، لكن الحكومة كانت تخشى من اعتراض الانجليز لأن في أيديهم وثائق رسمية فينجم عن ذلك مشكلة سياسية تحب أن تتحاشاها ، فضلاً عن أن ترك الأمور على حالها لا يحول دون بقاء النفوذ الانجليزي بل يحول دون إصلاح مجرى النهرين . ولما كان عرض الاتفاق على مجلس المبعوثان قد يعصف به ، اجتمع مجلس الوزراء وقرر أن لا يطرح عليه لتصديقه ، معرضاً عن بلاغ مجلس الأعيان الذي حذر الحكومة فيه من إعطاء الامتياز قبل وضع قانون بشأنه^(٣).

مع ذلك نوقش المشروع في مجلس المبعوثان ، إذ أن المجلس تلقى تقريرين من نائبي الديوانية وبغداد شوكت باشا ، وإسماعيل حقي بابان بك يستوضحان الوزارة فيهما عن سبب إعطائها امتيازاً يضر بالبلاد ، وبأراضي ما بين النهرين

(١) الاهرام - العدد ٩٦٥٤ ، ١٥ و ٢٠ - ١٢ - ١٩١٩ ، المعديات قوارب نهريّة

(٢) تقول المادة : « لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة مالم يعين ذلك بقانون خاص »

(٣) الاهرام - ٩٦٥٤ ، ١٥ - ١٢ - ١٩٠٩ ، ص ١

ضرراً فادحاً إلى الشركة ، دون الاستئذان من مجلس المبعوثان^(١) . عندئذ وقف رئيس الوزراء حسين حلمي باشا يدافع عن موقف الحكومة مدعياً أن الحكومة لا تستطيع أن تنال أكثر مما نالت ، فلو سحبت الامتياز المخول لشركة « لنش » احتجت انجلترا ، ولو تركتها وألفت شركة أخرى عثمانية لما قدرت على مزاحمة الشركة القديمة فرأى مجلس الوكلاء ضم الشركتين ، وأنها لم تعمل في هذه المسألة إلا حفظ ما كان موجوداً في القديم ، وأن الوزارة ليس لها أن تأخذ رأي المجلس في منح الامتيازات إلا إذا كان فيها ضمان مالي^(٢).

كان النقاش حول قضية « لنش » بالغاحد التآزم الشديد ، ووضع النواب كان شبيهاً باليوم الذي سقطت فيه وزارة كامل باشا ، حتى اضطر الرئيس أن يرفع الجلسة مراراً ، وكانت كتلة النواب العرب التي اجتمعت في قلب المجلس ، وهي تضم أربعين نائباً تقريباً ، على رأسهم شفيق بك المؤيد وأحمد باشا الزهير ، وشوكت باشا^(٣) ، وطالب بك النقيب ، قد صممت على معاكسة الوزارة فكادت تأخذ بخناقها وتحمل المجلس على قبول استقالتها لولا أن تداركها حزب جمعية الاتحاد والترقي فأنقذها.

تكلّم بعد الصدر الأعظم شوكت باشا فأسهب في بيان ضرر هذا الامتياز مفسداً الأسباب سبباً سبباً ، وختم كلامه قائلاً : « إنني لا أقدر أن أفهم الأسباب التي تدعو الوزارة إلى عدم تقديمه لمجلس الأمة » فقبل تساؤله بموجة عاصفة من التصفيق . عندئذ وقف خليل بك رئيس حزب جمعية الاتحاد والترقي البرلماني وكانت تتنازع فكرتان الأولى أنه لا يستطيع أن ينكر مخالفة الامتياز للقانون الأساسي ، باعتبار أنه يتضمن ضمانات مالية ، هي إعفاء

(١) المؤيد - ٥٩٤٧ ، ٢١ - ١٢ - ١٩٠٩ ، ص ١

Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/1/1910, P. 11.

(٢) الاهرام - ٩٦٥٩ ، ٢١ - ١٢ - ١٩٠٩ .

(٣) هو مبعوث الديوانية ووالد السياسي المعروف ناجي شوكت وهو غير الفريق محمود شوكت باشا .

لوازم السفن البخارية من رسوم الجمر ك لدى استيرادها ، والثانية أنه يريد أن يجتاز فرمان خطر الحكم على عدم مشروعيته فيسقط ، وتسقط معه الحكومة فتقع الأزمة مع إنجلترا ، لذلك قدم في نهاية حديثه هذا التقرير : « إنه يطلب من الوزارة إرسال أوراق هذا الامتياز إلى المجلس لأنه يتضمن إعفاء أدوات الشركة من الرسوم الجمركية ، ولما كان هذا الإعفاء يتعلق بميزانية الدولة العمومية فيعتبر بمثابة الامتيازات التي تحتوى على الضمانات المالية لكنه يرى أن الإيضاح كاف ويطلب قبول وضع هذا التقرير في محضر الجلسة » ، يريد بذلك أن تلف المسألة وينتهي الأمر غير أنه جوبه باعتراض شديد وارتفعت أصوات من كل مكان في المجلس : أن الإيضاحات غير كافية . ووقف النائب إسماعيل حقي بك بابان الاتحادى قائلاً : إن الأمر الذى يجب إبرامه هو أولاً هل يجب تقديم الامتياز إلى المجلس أم لا ، أما عدم كفاية الإيضاح فمسألة ثانية . ولما وضع هذا الاقتراح على التصويت قبل بأكثرية ساحقة وسط عاصفة من التصفيق الحاد ، فما كان من الصدر الأعظم حسين حلمى باشا إلا أن تقدم في حالة عصبية إلى منبر الخطابة ، وبينما كانت تخرج من شفتيه عبارة « أنا لا أقبل هذا التقرير » وإذ بادر أحمد رضا بك رئيس المجلس وقاطعه برفع الجلسة حالاً إلى نصف ساعة ، فتدارك بحكمته وسرعة خاطره سقوط الوزارة .

كان رفع الجلسة فرصة لأعضاء حزب الاتحاديين كي يجتمعوا في كواليس المجلس ويقرروا ما يجب أن يتخذوه من تدابير لاجتياز هذه الأزمة التى زاد فى حدتها أن الرئيس ما كاد يعلن إفتتاح الجلسة من جديد ، بعد نصف ساعة ، حتى وجد أمامه مذكرة واردة من مجلس الأعيان تتضمن قراره بأن جميع الامتيازات ، عدا ما يتعلق منها بالمناجم والمعادن ، يجب أن تدقق وتصدق من مجلس المبعوثان فالأعيان ، فلم يعرفها الاتحاديون أهمية وحولت إلى لجنة القوانين . ثم وقف الصدر الأعظم وقال : « إننا لا نقدر أن نقدم من الامتيازات إلى المجلس إلا التى تحتوى على ضمانات مالية حسب القوانين التى

بين أيدينا ، فإذا قبلتم كان به وإلا فإننا نستقيل » (١)

ثم نهض جاويد بك ناظر المالية وحاول الكلام فقبول بضوء شديدة من المعارضة ، وحينما استطاع أن يجد فرصة لإسماع صوته ، أراد التأثير على النواب بزلاقة لسانه وإقناعهم بأن اضطراب الحكومة لتقديم مشاريع الامتيازات إلى المجلس معناه تقييد أيدي الوزراء وشل حركتهم مما ينتج عنه إفلاس الدستور ، فقوطعت كلمته مراراً من قبل المعارضة ونواب العرب وخاصة منهم شفيق بك المؤيد الذى كان ينادى : « لا يريد أن نسمع ، لا يريد أن نسمع » . وحصلت مشادة عنيفة بينه وبينهم ، وارتفعت الضوضاء مرة ثانية فاضطر الرئيس إلى رفع الجلسة . لكنها ما كادت تنعقد مرة ثالثة حتى فوجئ النواب بأن خليل بك قد سحب تقريره وتنازل عن محتوياته ، فتوالى نواب المعارضة فى الصعود إلى منبر الخطابة وهاجموا الحكومة هجوماً عنيفاً ، ولما حاول طلعت بك أن ينقذ الموقف بالتصويت هاجت الضوضاء من جديد ، فاضطر رئيس المجلس إلى رفع الجلسة ليوم آخر .

عاد المجلس إلى الانعقاد يوم ١٤/١٢/١٩٠٩ وشوهد أنه كان محاطاً بعدد هائل من الجماهير ، يقدر بأكثر من خمسة آلاف شخص يرقبون النتيجة . كان لطفي فكرى بك ، نائب درسيم ، ومن أقطاب المعارضة ، أول المتكلمين فهاجم الحكومة ولم يدار الحكومة الإنجليزية ، وختم كلامه بقوله أنه لا يرى وسيلة للتخلص من هذه الأزمة المعقدة إلا بفتح الملاحقة على الرافدين أمام سفن جميع الدول .

ثم قام نائب البصرة العربى طالب بك النقيب وشدد الهجوم على إنجلترا أكثر من الخطيب السابق وقال « إذا تمسكت الحكومة برأيها ومنحت هذا الامتياز فسيكون ذلك فاتحة المصائب الكبرى » .

وما كاد طالب بك ينتهي من كلامه حتى شوهد تبدل ملحوظ على بعض نواب الاتحاديين الذين كانوا ضد الامتياز بدافع من ميلهم إلى ألمانيا ، إذ قلبوا موقفهم من معارضين له إلى مؤيدين ، ورأى سيد بك وهو من كبار أقطاب الاتحاديين فرصته المناسبة كي ينهي المعركة ، فاعتلى المنبر وبدأ يفند أقوال زعماء المعارضة ، ويرد على لطفي فكري بك وعلى الدكتور رضا نور الذي أراد الإحتكام إلى نصوص « المجلة » فقال : أنه ليس على الحكومة أن تعرض على المجلس ما ليست مجبرة على عرضه طالما هي تؤكد أن ليس في الامتياز ضمانة مالية ، إذا فهمى حرة بأن لا تقوم به ، واقترح التصويت على الثقة بها ، فقرر المجلس عقد جلسة سرية عاد خلالها إلى الجدل العنيف واشتد الأخذ والرد بين الأحزاب إلى أن قبل الصدر الأعظم اقتراح خليل بك القائل : « أن المجلس يعرب عن ثقته بالوزارة الحاضرة على شرط أن لا يكون في مسألة « لنش » ضمانة مالية ، ولا يطالب المجلس بحق النظر في الامتيازات الحالية من ضمانة ريثما يتم التصديق على المشروع الذي وضعه مجلس الأعيان بخصوص الامتيازات » وأخذت الآراء ففاضت الحكومة بأغلبية (١٦٧) صوتاً ضد (٨) مع امتناع (٢٥) عن التصويت (١).

وهكذا انتصر الاتحاديون على المعارضة وعلى النواب العرب ولكن بعد أن سجلوا على أنفسهم تناقضاً ظاهراً بإقرارهم عدم وجود ضمان مالي في فرمان امتياز شركة لنش ، مع أن رئيس حزبهم البرلماني كان قد اعترف في تقريره ، الذي عرضه على المجلس في الجلسة الأولى ، بوجود الضمان المالي ولم يكن القرار الذي صوت عليه المبعوثون ، متضمناً الثقة بالوزارة ، إلا ذراً للرماد في العيون ، كما لم يكن الشرط الذي وضع فيه بأن لا يكون في مسألة لانش ضمانة مالية لإتداركا خداعاً ، لأن الشرط لا يوضع بعد إبرام

(١) الاهرام - العدد ٩٦٥٩ ، ٢٠-٢١-١٩٠٩ ، المؤيد - ٥٩٤٢٩ ، ٢٨ ديسمبر عام ١٩١٩ - خلاصات جلسات المبعوثان عن هذه القضية .
Corresp. d'Orient — Ibid, P. 13-14.

المراسيم والفرمانات ، وهمل تتنازل أنجلترا عن مكسب حصلت عليه بالفعل ؟

ولكن ما السر — بالرغم من المعارضة التي جاهر بها النواب لفرمان الامتياز — في كون الحكومة فازت بالثقة على هذه القضية ، بينما كادت تسقط في ابتداء الجلسة الأولى لتسكتل أ كثرية النواب الساحقة ضدها ، وخرجت من الأزمة ، بتأييد ١٦٧ صوتاً ضد ثمانية فقط ووقوف ٤٥ نائباً على الحياد ؟

الواقع أن الجواب على هذا السؤال يصعب الجزم برأى معين فيه ، والوضع في هذه القضية يشبه إلى حد كبير ما جرى يوم التصويت على وزارة كامل باشا التي أسقطها الاتحاديون قبل سنة ، فقد كان المجلس في هذه المرة أيضاً محاطاً بجماهير غفيرة من الشعب التركي ، قدرت بأكثر من خمسة آلاف شخص ، فهل جاءت هذه الجماهير من تلقاء نفسها لأجل قضية « لنش » التي قد لا يعيرها الشعب التركي اهتماماً لعدم صلتها المباشرة بحياته أو عواطفه القومية ، لولا أن يوعز له بذلك الاتحاديون ؟ مع العلم أن التصويت على الثقة قد جرى في جلسة سرية ، وكانت النتيجة تماماً كيوم سقوط وزارة كامل باشا الذي لم يصوت بجانبه سوى ثمانية نواب فقط ، مع أن عدداً كبيراً من النواب كان مؤيداً له ، فامتنعوا عن التصويت ضده بالرغم من التهديد بالقوة . ولا بد أن يكون جرى شيء مماثل أيضاً في هذه المرة خلال الجلسة السرية ، خاصة وأن المسألة تتعلق بفرمان جرى توقيعه بالفعل ، واكتسب صفة الأمر الواقع ، وليس من السهل الرجوع أو حمل السلطان على الرجوع عن توقيعه ، في مسألة تتعلق ببريطانيا ، التي اتفق الاتحاديون معها مسبقاً ، والرجوع عن التوقيع معناه الفضيحة الكبرى في نظرها ونظر الدول العظمى ، كما أن سقوط المشروع في مجلس المبعوثان معناه سقوط الحكومة وإهيار نفوذ الاتحاديين في آن واحد ، سواء في نظر الأمة العثمانية

أوفي نظر المحافل الأجنبية . لذلك لم تكن المسألة بهذه البساطة في نظر الاتحاديين الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على الموقف بواسطة الجيش ، والحكم العرفي ، والمحكمة العسكرية العرفية . وعليه تماسك الاتحاديون في اللحظة الأخيرة عندما وجدوا أن الحكومة بدأت تنزع وتوشك على السقوط فبادر إلى تأييدها من كان يعارضها منهم في هذه القضية ، حباً وهيلاً إلى ألمانيا . ولا يستبعد أن يكون الاتحاديون قد هددوا النواب المعارضين بالويل والثبور وأن يكون الضباط قد تدخلوا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حالة مجلس النواب بعد الثورة المضادة كانت بشكل يساعد الاتحاديين على السيطرة سواء بالتهديد أو بالإقناع ، لأن المناقشات كانت تجري بدون إهتمام أو إكتراث من قبل كثير من النواب وخاصة منهم غير الاتحاديين ، فلم يكن ثمة أحزاب سياسية ، بعد انحلال حزب الأحرار أثر الانقلاب المضاد ، غير حزب الاتحاد والترقي ، ولا برامج مقررة يسير بموجبها كل حزب ، سوى الحزب المذكور (١) ، إذ لم يكن عدد أعضاء الحزب الجديد الذي تألف مؤخراً بإسم « الأحرار المعتدلين » يزيدون على (٣٢) نائباً . لذلك كان بإستطاعة الاتحاديين السيطرة على النواب خاصة وأن كثيراً من الكتلة كانت تتأرجح بين اليمين الإتحادي والشمال المعارض . لسكل هذه الأسباب لم يتمكن النواب العرب من إحباط فرمان امتياز «لنش» وقديكون أقنعوا بوجوب التساهل في الأمر خلال الجلسة السرية حباً في عدم تعكير الجو وتقديراً لموقف الحكومة الذي بينت حرجه ، ولموقف الاتحاديين المتصلب وتصميمهم على عدم طاعة الرأس مهما كلف الأمر لذلك قرر معارضو فرمان من العرب عدم التصويت ضده ، إلا بعضهم المتطرف على أغلب الظن ، حتى ولا يستبعد أن يكون كثير منهم قد صوتوا في جانب الحكومة لأن

(١) الإهرام - العدد ٩٦٢٩ ، ١٦-١١-١٩٠٩ .

أكثرهم ، كما رأينا في الفصل الثاني من هذه الرسالة ، كانوا داخلين في حزب الاتحاد والترقي ، لا سيما نواب اليمين العشرة ، الذين لم يكونوا ينتخبون من قبل الشعب إلا بصورة بل كان يجري تعيينهم من قبل الحكومة ، ونواب الحجاز .

ومع ذلك كان لهذه القضية نتائج هامة وذيول ، ذلك أنها قوبلت باستياء من قبل النواب المعارضين عامة وبعض نواب جمعية الاتحاد والترقي المعتدلين وخاصة من قبل النواب العرب ، الذين اعترضوا على الامتياز الممنوح ، واتهموا الحكومة الاتحادية بالتفريط في حقوق الولايات العربية ومصالحها الأساسية (١) ، بحيث أن إنشقاقاً حصل في الحزب الإتحادي بدأ بخروج ستة نواب منه ، بينهم فرهاد أفندي مبعوث طرابلس الغرب ، وأسسوا حزباً جديداً هو حزب « الأهالي » فرقه عباد (٢) بتاريخ ١٢/٢١/١٩١٠ ثم توالى الانسحابات وانضمام المنشقين إلى أحد الحزبين « الحر المعتدل » أو « الأهالي » كما استاء سكان البلاد العربية إستياء شديداً وخاصة أهل العراق ، حيث حدث هيجان شديد وقامت المظاهرات في بغداد والبصرة ، ووصل الأمر إلى حد ظهور بواذر ثورة ، وانهارت البرقيات على الباب العالي بالاحتجاج على تصرفات الحاكمين ، مطالبين بأن تكون الشركة وطنية بحجة (٣) . عندئذ اجتمع أعضاء حزب الاتحاد والترقي في جلسة سرية وقرروا صرف وزارة حلمي باشا ، وأبلغ هذا القرار القاطع إلى الصدر الأعظم من قبل أحمد رضا بك بحضور وزيرى الداخلية والخارجية ، فاستقال على الفور بعد أسبوعين من حصوله على الثقة (٤) ، معللاً إستقالته بأسباب صحية ، إنما أجمعت

(١) ساطع الحصرى - نشوة الفكرة القومية ، ص ٢٠٣

(٢) الإهرام - العدد ٩٧٢٣ ، ٩-٣-١٩١٠

(٣) الإهرام - العدد ٩٦٧٦ ، ١٢-١-١٩١٠

Corresp. d'Orient -- 15/1/1910, P. 53.

Corresp. d'Orient -- Ibid, P. 53 ; Memoirs of Ism. Kémal

Bey, P. 347.

الجرائد ومراسلو الصحف بان سببها هو قضية امتياز شركة «لنش» وذيولها من الاضطرابات التي حدثت في بغداد جوابا على وقوف الاتحاديين ضد المعارضة وضد مبعوثي العرب ، (١) وهو أكثر من ذلك رغبة الاتحاديين في التخلص من حسين حلي باشا للأسباب التالية :

١ — كان قد أدلى في شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩٠٩ إلى جريدة «الطائر» الافرنسية بتصريحات نفى فيها كل علاقة بين رجال تركيا الرسميين والحزب الوطني المصري الذي طالما أعلن عطفه على العهد الجديد في الآستانة وارتباطه بتركيا الفتاة وتضامنه مع رجالها ضد الاستعمار. وقد تكلم الصدر الأعظم عن مصر وأشار إلى حالتها الحاضرة فأعلن رضا الباب العالي عن الحكم الحاضر فيها ، وأنه لا يطلب تغييرا ، وأنه لو حصل فيها أى تغيير فلا شأن للدولة فيه . (٢) فأخذت جريدة «طنين» تهاجمه قائلة « أن تصريحاته هذه مضرّة بالعلاقات العثمانية مع الحزب الوطني وشعب مصر الذي يتحسس بمبادئه ويؤيده ، وأنه كان يمكن الاستغناء عنها وإعفاء نفسه من مؤونة الرد على سؤال كان السكوت عنه أنفع لمصلحة الدولة وأبقى اشرفها » (٣) ، خاصة وأن الشبهة المصرية أصبحت في هياج واضطراب ، وأبدت سخطها على هذه التصريحات ، وأرسلت برقيات الاحتجاج ضد الصدر الأعظم ، لأنها اعتبرت تصريحاته بمثابة البتر للرابطة التي يشعر بها المصريون بالعرش العثماني ، واعترافا بالاحتلال الانجليزي ، (٤) واحتقارا لمطالب المصريين في وجوب جلاء الانجليز عن بلادهم (٥) .

(١) الاهرام — ٩٦٦٨ ، ٤-١-١٩١٠ .

(٢) المؤيد — ٥٨٨٩ ، ٩-١-١٩٠٩ .

(٣) المؤيد — ٥٨٩٢ ، ١٢-١-١٩٠٩ .

(٤) المؤيد — ٥٨٩٥ ، ١٩-١-١٩٠٩ .

(٥) اما الانجليز فكانوا يتضامون من هذا الشعور ويحاولون ان يبتروا كل علاقة بين حكومة مصر وحكومة الآستانة من ذلك ما كان على خديوى مصر من الزام طلب الاذن من —

٢ — كانت تريد أن توهم العراقيين الساخطين على عقد إمتياز شركة لنش بأن المسؤول عنه هو الصدر الأعظم حسين حلي باشا فإذا أقيل من منصبه يكون في ذلك إرضاء لهم (١) .

٣ — لم يعد حسين حلي باشا قادراً على الاضطلاع بعبء المسؤوليات الثقيلة التي يتطلبها الموقف العصيب الذي أصبحت عليه الحكومة بالنسبة للاضطرابات التي عمت في كل مكان من أراضي الدولة وعدم إمكانهم الاعتماد عليه (٢) في تنفيذ سياستهم التي أصبح رائدها البطش كما صرح بذلك كثير من زعمائهم (٣) ، فأثروا أن تتولى شخصية أكثر حزماً وأشد مراسماً منه ، مع مزيد من الوزراء الاتحاديين من ذوي النفوذ والإخلاص لجمعيتهم ، لاسيما

— الآستانة لكي يفقد قروضا وسعى الانجليز لاعطاء نهاية لهذا الالتزام . فقد احتاج الخديوى في عام ١٩٠٩ لمثل ذلك وارسل بطلب الاذن فأناه .

عندئذ جاءه كتاب من دار الوكالة البريطانية تطلب من الخديوى ان يرسله الى الآستانة على لسان الخديوى نفسه وقد نص على ما يلي : « ان منع مصر من الاقتراض دون اذن سابق من حكومة السلطان هو عقبة مستمرة في سبيل تنمية موارد البلاد باحسن الوسائل الاقتصادية ومن شأنه ان يؤخر تقدمها المادى ، لذلك ابدى أشد الرغبة في أن يرد لى ما كان لسلفى من حق عمل القرض » .

ولم يسع الخديوى الا ارساله هذا الكتاب ولكن بعد ان لطفه بشكر السلطان على الاذن الذى منحه والرجاء بان يرد اليه ما كان لسلفه من حق عقد القروض عند الحاجة بلا استثناء . (مذكرات أحمد شفيق باشا ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٨٦) .

(١) المؤيد — ٥٩٥٦ ، ٥-١-١٩١٠ .

(٢) استبدلوه بحقى بك سفير الدولة في إيطاليا ، الذى يعتبر شبيه اتحادى pro-unioniste واستلم وزارة الحربية محمود شوكت باشا ، ونظارة الاوقاف الشريف على حيدر ، وبقي طلعت بك ، وجاويد بك في وزارتى الداخلية والمالية ورفعت باشا للخارجية والاميرال خليل باشا للبحرية .. الخ .

(٣) صرح الفريق محمود شوكت باشا قبل ذلك لمراسل الاهرام ان مستقبل البلاد يقتضى الضرب بيد من حديد على كل من تحدثه النفس بتحريك ساكن . كما صرح احد كبار اعضاء جمعية الاتحاد والترقى ان الاحكام العرفية ستعلن تباعا في كل الولايات الاسيوية وسيكون الاقتصاد شديدا وهائلا ، وسيعدم الكثيرون وتسيل الدماء وقد آن الاوان لتطهير البلاد من جرائم الفساد « الاهرام » ٩٤٨٨ ، ٣-٦-١٩٠٩ .

وأنهم كانوا عازمين على إنفاذ فرمان شركة «لنش» ولو بالقوة لإرضاء لانجلترا التي حرصوا على صداقتها وصداقة الدول الغربية عامة لأنهم كانوا يسعون إلى أخذ موافقة هذه الدول على زيادة الرسوم الجمركية بنسبة قدرها ٤٪ بحيث ترتفع من ١١ إلى ١٥٪^(١). وهكذا رسخ الاتحاديون حقوق شركة «لنش» الانجليزية في وأدى الرافدين بعد أن كانت هذه الحقوق تقليدية غير مرتكزة على دعامة قانونية قوية أكثر منها حقوقاً موثقة بفرمانات سلطانية واضحة، غير مباين بمصلحة العرب وولايتهم، وغير آهين بأرائهم ورغباتهم فيما يتعلق ببلادهم مما سيكون له آثار واضحة لموقفهم من الاتحاديين في المستقبل

* * *

العلاقات العثمانية - المصرية

إن قضية إمتياز شركة «لنش» توضح سلوك الدولة العثمانية نحو بريطانيا العظمى التي كانت تتوخى من وراء تأييدها للحكومة العثمانية أن تحصل على منافع كانت تحلم بها بعد زوال حكومة الاستبداد التي كانت مرتبة في أحضان غريمها المانيا. وكان أهم هذه المنافع ما هو متعلق بنفوذها في العراق والخليج الفارسي ففي العراق كان يهمها أن تحصل على ترسيخ أقدام شركة «لنش» البريطانية فلما فاتحتها الدولة العثمانية، كما فاتحت بقية الدول، بمسألة رفع نسبة الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية من ١١ إلى ١٥٪، عارضتها الدول في ذلك، إلا روسيا وانجلترا، إنما طلبت الأولى أن تعفى صادراتها إلى السلطنة العثمانية من القمح والدقيق من هذه الزيادة لقاء التصديق عليها، وطلبت الثانية قبول

تحويل شركة «لنش» إلى شركة عثمانية - انجليزية موحدة، ومد أجل الامتياز إلى خمسين سنة. وبينما رفضت الدولة العثمانية طلب روسيا، قبلت المفاوضات في طلب انجلترا^(٢)، وانتهى الأمر إلى إجابته. وأما في الخليج الفارسي فقد كان هم انجلترا أن تحصل على امتياز مد وصلة لسكة حديد بغداد من هذه المدينة جنوباً حتى الكويت التي كانت على علاقات ودية مع أميرها هذا الذي ستثيره عندما تتأزم علاقات الدولة مع إيطاليا بسبب حرب طرابلس الغرب، وسوف لا تحل هذه القضية إلا بعد هزيمة الدولة في حرب البلقان، غير أن تساهل حكومة الاتحاديين مع انجلترا كان مناقضاً تمام المناقضة لعواطف الود والأخلاص التي كان شعب مصر المكافح للاحتلال الانجليزي يكتنحها نحو السلطنة واعتبار نفسه مرتبطاً بها.

كانت مصر من الوجهة الحقوقية العامة ولاية ذات إمتياز مرتبطة بالتاج العثماني، وللسلطان عليها السيادة الاسمية، منذ حركة محمد علي ضد الدولة، والتسوية التي تمت بينه وبين الباب العالي بتدخل الدول الأوروبية. والحديوى في مصر كان يجرى تعيينه بخط سلطاني، ويمثل السلطان فيها موظف كبير يحمل لقب «معتمد» أو «قوميسير عالي» وآخر بلقب قاضي مصر، هذا فضلاً عن أن نفوس المصريين عامة كانت تتجه إلى «الدولة العلية» ولم تكن الصحف المصرية في العهد العثماني لتظهر بمظهر اللامبالاة إزاء الأوضاع العامة في أراضى السلطنة العثمانية، بل كانت تقارع استبداد السلطان عبد الحميد في عهد حكمه المطلق، متجاوبة في ذلك مع عواطف الأحرار من ترك وعرب، الذين جعلوا مصر مأوى لهم، وملجأ في ذلك العهد، وأخذوا يصرون في مصر جرائد خاصة بهم^(٣) تهاجم ظلم عبد الحميد وحكمه الفاسد

(١) المؤيد - ٥٩٢٩، ٢٩-١١-١٩٠٩.

(٢) كانت الجرائد التركية التي تصدر بالقاهرة هي: أناضولى (يصدرها: آذنه لى

سليمان وحيد)، أرناؤوطلق (الزعيم الاباني درويش هياما)، جورجونه (على حافي)

النين مظلوم (مصطفى راغب) فريات (أحمد توفيق)، غرت (رضا)، حق (لجمعية =

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 27, 1/10/1909, P. 966.

ويؤلفون بالاتفاق مع باقي العثمانيين القاطنين فيها ، جمعيات مناوئة له . وكثيراً ما كان الأحرار العثمانيون يستعينون بمال الخديوى عباس حلى الثانى ، ويحاولون إشراكه فى المؤامرات لخلع السلطان . وقد دفع فى إحدى المرات أربعة آلاف جنيه للزعيم الحر اسماعيل كمال بك من أجل هذه الغاية وأتى البرنس صباح الدين مرة إلى مصر لنفس الغرض . ولم تكن مساعدة كبار أسرة محمد على للأحرار الترك حديثة العهد ، فالبرنس مصطفى فاضل باشا قد وضع ثروته فى خدمتهم منذ عهد السلطان عبد العزيز ، وهجر الوطن إلى أوربا احتجاجاً على إستبداده ، وكان البرنس سعيد حليم باشا عضواً فى جمعية الاتحاد والترقى . على أن رعاية الخديوى للأحرار قد سببت نفوراً بينه وبين السلطان ، بعد أن كانت العلاقة بينهما طيبة فى مستهل ولايته ، عندما كان يرد اللاجئين إليه ^(١) . كما كانت الصحف المصرية من جهة أخرى تهتم بالسلامة من الخطر الخارجى ، فتدعم الجامعة الإسلامية التى دعا إليها عبد الحميد ، وتؤيد سياستها تجاه مطامع الدول الأوروبية فى أراضى

== الاتحاد والترقى) ، خواطر (للدكتور ابراهيم تومون مؤسس جمعية الاتحاد والترقى) ، انتباه (زهراب افندى ، وهو ارمنى انتخب مبعوثاً بعد اعلان الدستور) ، قانون اساسى (محمد امين الشاعر الطوراني النزعة) ، لاوارا ولاق لاق الهزليتين (كلاهما لافرام غالانتى) ميزان (مراد بك الدغستاني) ، نصيحت (خير الدين قبطان) ، عثمانلى (طرسوسلى زاده منيف بك) ، سنجاق (على صائب) ، شفق (جمعية الشفق) ، شورى امت (احمد رضا بك) ، تورك (فوزى بك) ، بنى فكر ١٩٠٥ (احمد آغايف ، الداعية الطوراني) ، حق صريح (صالح جمال) ، اجتهد (دكتور عبد الله جودت) ، من مؤسسى جمعية الاتحاد والترقى) ، فوقومار (خير الدين قبطان) ، ميزان عدالت (ليون فهمى) ، المونيتور العثمانى بالافرنسية (ليون فهمى ايضا) ، شورى عثمانى ، قسم منها بالعربية (لجمعية الشورى العثمانية التى كان من اعضائها رفيق العظم ورشيد رضا) ، تعقيب استقلال (عبد الكريم هادى) ، اميد (الامل ، قسم منها بالعربية - بدرخان محمد صالح) ، يلدريم (الصاعقة لاحمد آغايف) ، وغيرها من الجرائد التى بلغ مجموعها تقريباً اربعين صحيفة ، بعضها باللغة العربية مثل : جبهة (على حافى) ، الخلافة والامل (كلاهما لمصطفى راغب) وكلها كانت تنطق بلسان جماعة « تركيا الفتاة » وقد اختلفت تواريخ تأسيسها بين عام ١٨٩٥ - ١٩٠٧ .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 157-161.

(١) أحمد شفيق باشا - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٨ - ١٠ .

السلطنة العثمانية ، لاتجاه غالبية النفوس فى مصر إلى الرابطة الإسلامية علاوة على الروابط الأخرى العثمانية والقومية ، لأنهم يرون فى الرابطة الإسلامية والعثمانية الدعامة الكبرى ضد خطر الغرب . وقد كان هذا الاتجاه مما يدعو إليه الزعيم مصطفى كمال وخليفته محمد فريد بك ، والحزب الوطنى بصورة عامة ^(١) ، الذى كان يحلم بمساعدة السلطان العثمانى لتخليص مصر من الاحتلال البريطانى ، يشاركه فى هذا الشعور النابهون من أهل مصر . لذلك ما أن أعلن الدستور فى الدولة العليسة حتى تجاوزت معه نفوس المصريين وجرأتهم وأحزابهم ، وقوبلت الثورة التركىة بأحر العواطف ، وبأجلى مظاهر التأييد والترحيب ، وبأعمق شعور البهجة والاعتباط ، وقامت الاحتفالات بإعلان الدستور وبذكرى هذا اليوم فى كل عام ، وخاصة بعد مرور العام الأول ، فى مقر الحزب الوطنى وفروعه فى المديرىات والنواحى ، وأزيئت بالأعلام العثمانية والمصرية ، وأقيمت المهرجانات ، وألقيت الخطب وحيا الأعضاء بعضهم بعضاً ، وكان أهم ما أثار نفوس أعضاء الحزب الوطنى ما قامت به لجنة الاحتفال فى الأزبكية بالقاهرة ، التى دعت إليها لجنة التنظيم للجالية العثمانية من أجل إحياء الذكرى الأولى لإعلان الدستور إذ كتبت فى رأس بطاقات الدعوة « الجالية العثمانية بمصر "Colonie Ottomane du Caire..." فقامت جريدة اللواء بحملة صحفية شعواء على منظميها ، وقد جاء فى إحدى مقالاتها : « يا عجبا كل العجب ، أفى مصر هذا البلد العثمانى ، وبين المصريين يعرف بعض العثمانيين ذواتهم بأنهم جالية عثمانية ؟ وبأى شكل كان أولئك المعنيون يكتسبون رفاق الدعوة إلى مكان الاحتفال لو كانوا يحتفلون فى لبنان أو فى اليمن مثلاً ؟ وإذا كانوا على ضفاف النيل نزلوا ، وفى مصر غرباء ، فأين يكونون أصليين ؟ » ^(٢) كما ذهب وفد من رجالات الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد فريد بك رئيس الحزب ، إلى الآستانة ، للاشتراك فى احتفالات ذكرى إعلان

(١) الدكتور محمد حسين - الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر ، ج ١ ص ٨٠ .

(٢) اللواء - ٢٠١٩ ، ٢٥-٧-١٩٠٩ .

الدستور ولقي هناك من رجالات تركيا الرسميين والشعبيين وجمعية الاتحاد والترقي من الحفاوة ما كانت حديث الصحف التركية وصحف الحزب الوطنى فى مصر لأسابيع عديدة^(١).

كان دافع المصريين إلى هذا السلوك : أولا كونهم لا يعتبرون أنفسهم غرباء عن الدولة العلية ، ثانيا كون الثورة قد أوحى إليهم الأمل بأن تحدث تغييراً فى نظام الحكم المصرى . فقد كانت الآمال معقودة على مجلس المبعوثان العثمانى ، الذى كان ينتظر منه أن يبذل من الحرص والغيرة الوطنية ما من شأنه أن يحقق تمامية حقوق الباب العالى على ولايته التابعة له إسمياً ، والتي اغتصبها الانجليز منه بدون موافقته ، منذ ربع قرن مضى ، وذلك بأن يعرب ، باحتجائه الإجماعى ضد الاحتلال البريطانى ، عن رغبته الثابتة فى أن يرى حلاً لقضية مصر ، كى تتحقق آمال المصريين فى التحرر من الاحتلال البغيض ، فيسيروا فى طريق الترقى والتقدم ، بعد أن يمنح لهم دستور مماثل للدستور العثمانى^(٢).

لذلك بدأ المصريون يطالبون حكامهم الوطنيين والمحتملين الأجانب ، بخطوة عاجلة فى سبيل الغاية المنشودة فى الجلاء والاستقلال ، بأن ينشر دستور للبلاد يؤمن لهم حكماً حراً . وأخذت الجرائد الوطنية تسكث من المقالات التى تنادى بإعلان الدستور والحكم النيابى ، وأخذ لفيف من أعضاء مجلس شورى القوانين أمثال حسن عبدالرزاق باشا ، ومحمود سليمان باشا ، وإسماعيل أباطة باشا وغيرهم ، والأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطنى وجريدته « اللواء » و « العلم » ، يعملون بكل قواهم لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة فى تصريف الأمور^(٣) . ولم يكن

(١) اللواء - من العدد ٣٠١ ، ١٤-٧-١٩٠٩ إلى العدد ٣٠٢ ، ٤-٨-١٩٠٩ .
(٢) Henry Marchand — L'Egypte et la Révolution Turque, (Voir le Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Octobre 1908, P. 332).

(٣) أحمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

الخديوى ليكره مثل هذا المطالب فأرسل وفداً إلى لندن برئاسة إسماعيل أباطة باشا لمباحثة حكومتها فى هذا الشأن ، ولما سمع من السير « الدن غورست » ، المعتمد السامى فى مصر ، رأيه بأن يحصر المصريون كلامهم فى مسألة توسيع نطاق اختصاص مجلس شورى القوانين ، أجابه سموه بأنه لا يكون مسؤولاً عما يحدث إذا لم ينظر بعين العطف لمطالب الوطنيين . فالدستور الآن مودة « كما قال وأن كل الشعوب تطالبه سواء فى ذلك تركيا وفارس وسواهما فلا عجب إذا طلبه المصريون^(١) .

غير أن أمل المصريين لم يتحقق لا من قبل أبطال عهد الحرية العثمانيين ولا من قبل الانجليز ، ذلك أن العثمانيين الأحرار ، الذين كانوا حريصين على أن يكسبوا عطف الدول الأوروبية ، وخاصة منها انجلترا المحتلة لأرض النيل ، قد برهنوا عن سلوك أوحى بنوع من القلق الغامض إلى نفوس أهل مصر ، عندما بدأت جريدة « طنين » التى كان شأنها التذبذب ، والتلون بألف لون بحسب الظروف ، فى مهاجمة « المحمل المصرى » للحج ، ولم يكن قد مضى بعد خمسة أشهر على الانقلاب العثمانى ، وتدعى إلى إلغائه « لأنه يذكر بعهد الخلافة فى مصر ، ويشير الرغبة فى أن تعود إليها ، ومن جهة أخرى يولد الطمع والجشع فى الأعراب والتنافس ويخل بالأمن العام لبذل أمراء الحج المال إليهم^(٢) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن حكومة الاتحاديين عندما رأت أن الجرائد العثمانية بدأت تخوض فى مسألة إحتلال البوسنة والهرسك ، قبل أن تعلن النمسا إلحاقها نهائياً بها ، وفى مسألة الاحتلال الانجليزى لمصر ، ولمست ما سيحدثه هذا الاتجاه الصحفى من سوء الأثر لدى النمسا وانجلترا ، أوعزت إلى الصحف العثمانية بأن لا تخوض فى هاتين المسألتين ، ذلك الأمر الذى دعا مر اسل إحدى الجرائد الوطنية المصرية أن

(١) المصدر السابق ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) المؤيد - ٥٦٦٤ ، ١٩٠٩/١/٣ عن مقال لجريدة « طنين » .

يستجوب بهاء بك^(١) من كبار الاتحاديين في الآستانة ، فأجاب بأن السماح للجرائد بأن تهاجم إنجلترا لأنها احتلت مصر بدون موافقة السلطان العثماني والنمسا لأنها تحتل المقاطعتين بموجب انتداب دولي ، هو عمل غير حكيم لأننا الآن بحاجة إلى عطف الدول الأوروبية ، وليس من الملائم أن نخلق أسبابا للنزاع مع أوروبا ، وأن نشير شكوكها في نيات تركيا الفتاة وميولها الوطنية والقومية ، فإن لدينا مسائل وأزمات داخلية أخطر تتطلب الحل السريع ، ومن الواجب عدم إضاعة الوقت في أشياء خارج برامجنا^(٢) . على أن أشد الأزمات التي مرت بها العلاقات العثمانية — المصرية هو ذلك الحديث الذي أدلى به الصدر الأعظم حسين حلمي باشا إلى جريدة «الطان» الافرنسية والذي أشرت إليه سابقا ، من نفيه لكل علاقة بين رجال تركيا الفتاة الرسميين والحزب الوطني المصري وأن الباب العالي راض عن الحكم الحاضر في مصر ، وأنه لا يطلب تغييراً ماله ، وأنه لو حصل تغيير ما فلا شأن للدولة فيه^(٣) . فلما أطلعت جريدة الحزب الوطني « اللواء » على نباء الأدلاء به لم تشأ أن تصدقه . قالت : « سواء صحت تلك التصريحات أو لم تصح فلم يقل أحد منا أن هناك علاقة ما بين الحزب الوطني والحكومة العثمانية لأن الحكومة العثمانية ككل الحكومات لا يمكن أن يكون لها علاقة بالأحزاب السياسية ، خصوصاً القائمة في بلد آخر ، وهي فوق ذلك قد نفتت علاقتها بجمعية الاتحاد والترقي التركية نفسها . أما ما أشارت إليه الرواية التلغرافية من أن الصدر الأعظم أقر على الحالة الحاضرة في مصر ، فنحن لا يمكننا أن نصدق ذلك على الصورة التي وردت في تلك الرواية ، ومن الأنصاف أن

(١) اسمه الكامل بهاء الدين بك شاكر .

Henry Marchand — Ibid, P. 333.

(٢)

(٣) اللواء — ٢٠٨٨ ، ١١/١٠/١٩٠٩ .

نطلع على الحديث برمته حتى يحق لنا أن نحكم عليه^(٣) . لكنها لما اطلعت عليه وعلى حديث أدلى به قطب من أقطاب الاتحاديين ، هو سليمان نظيف بك الذي عين واليا على البصرة بعد استلام طلعت بك وزارة الداخلية ، إلى جريدة المؤيد المصرية ، عند مروره بالقاهرة في طريقه إلى مقر وظيفته ، بالظن على الحزب الوطني المصري قالت أن تصريحات الأفراد لا قيمة لها وأن الدولة العلية ، « التي يحيط بنا جسمها ، لا تتركنا فريسة المطامع ولا تنسانا أبداً ، فانما مصر حيايتها الماضية والمقبلة ، يعرف هذا كل تركي ، ويجب أن يعرفه كذلك كل مصري أمين^(١) . ثم بادر محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني إلى مقابلة الصدر الأعظم وكثير من رجالات الدولة العثمانية ، وأدلى بحديث إلى جريدة « لا نوفيل . . . La Nouvelle » الباريسية قال فيه أن من قابلهم من المسؤولين الترك أجمعوا على القول أن تركيا لا تعترف مطلقا بالاحتلال الإنجليزي ، وإنها إنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية ، وأضاف إلى ذلك قوله أن في « ترك الدولة لمصر انتحاراً لها^(٢) . وغنى عن القول أن الشبهة المصرية قد استاءت من هذا التصريح وأرسلت برقيات احتجاج إلى الصدر الأعظم الذي أدلى به ؛ غير أن جريدة « اللواء » كانت ترى أن المصلحة الوطنية المصرية تقضي بأن يفهم المصريون ، تقوية لمعنياتهم ، أن تصرفات حسين حلمي باشا ليست إلا شخصية فتشت حديثاً « لسياسي عثماني كبير » كما أسمته ، اتهم فيه الصدرين الأعظمين كامل باشا وحسين حلمي باشا بكونهما قد تصرفا من نفسيهما مع إنجلترا التي حاولت أن تجرهما إلى نفوذ الدولة من المسألة المصرية ، وسحب المعتمد العثماني وقاضي القضاة من أرض النيل . قال « السياسي العثماني الكبير » أن كامل باشا كان قد اتفق على ذلك مع إنجلترا ، وبقى اتفاقه معها سرياً ، فلما سقط وجاء حلمي باشا حاولت إنجلترا أن تحصل منه على إقرار للاتفاق السابق فامتنع وحصل أخذ ورد ، وشعر الصدر الأعظم بحرج موقفه ،

(١) اللواء — ٣٠٨٤ ، ١١/١١/١٩٠٩ .

وأخيراً انتهت المسألة بحل وسط هو تنازل السفارة الإنجليزية عن الاتفاق الذى تم مع كامل باشا لقاء أن يتعهد الباب العالى بسحب قاضى مصر السابق الذى سحب بالفعل ، ولم يرسل أحد بدلا عنه ، وأن يصرح الصدر الأعظم هذا التصريح (١) .

إن هذا رأى الذى أدلى به « السياسى العثمانى الكبير » لم يكن ، فى اعتقادى ، إلا ذرأ للرماد فى العيون ، وتبريراً لسلوك جمعية الاتحاد والترقى ، لأنه إذا كان من الممكن أن نصدق أن عملاً استقلالياً كهذا يصدر عن كامل باشا ، فإن مثله لا يمكن أن يصدر عن حلمى باشا الذى استطاع الاتحاديون أن يسيطروا عليه سيطرة تامة . أما هجوم جريدة « ظنن » على حلمى باشا من أجل هذا التصريح ، ثم حمل الاتحاديين إياه على الاستقالة ، ليس إلا تنمة للتمثيلية ، أولاً إرضاء للحزب الوطنى ، ثم إيهاماً للعراقين بأنه هو المخطئ فى منح امتياز شركة « لنش » ، ثالثاً لكونهم قد استنفدوا أغراضهم منه ولم يعد فى يدهم ورقة رابحة فرموه جانبا ، إنما استرضوه بتعيينه سفيراً للدولة فى فينيزيا ، ثم هملوا وطنظوا بالجفاوة التى لقيها من الإنجليز عند زيارته لها بعد استقالته . والشيء المؤكد أن الاتحاديين لم يكونوا يسرون إلا حسبما تقتضيه ظروف مصالحهم ، واتخذوا التزلف لهذه الدولة أو تلك ديدناً لهم تأميناً لهذه المصلحة ، فلا عجب إذا توجهوا للمصريين ومالوا إلى إرضاء عدوتهم إنجلترا وحاولوا حل مشاكلكم معها فنحوها امتياز شركة « لنش » ، ووصل التقارب بينهم وبينها إلى حد كاد أن يحصل الاتفاق بين الجانبين على سحب القوميسير العالى من مصر ، وقد سحب قاضى مصر بالفعل ، ولم يرسل بديل عنه ، ولم يكن أحد غير الاتحاديين بقادر أن يفعل ذلك ، تبعاً لمنطق الحوادث ، منذ أول يوم من أيام الثورة ، لأنهم ، كما رأينا ، لم يكونوا مستعدين أن يتساحروا بأى تصرف استقلالى يصدر من أى شخصية مهما علت

مكاتها فى الدولة ، دون أن يكون حائزاً رضاهم وموافقتهم .

كانت إنجلترا تريد أن تدفع بتركيا الفتاة إلى أن تبتر علاقتها برجال مصر الوطنيين ، وخاصة الحزب الوطنى ، ليشعروا بالإفلاس من جهة الدولة العثمانية ، ويكفروا عن إزعاج سلطات الاحتلال ، وقد نجحت فى سياستها هذه إلى حد بعيد ، وأدخلت فى روع « قتيان الترك » وبعض جرائدهم أن المصريين ليسوا سوى مهيجين يريدون أن يزجوا بتركيا الفتاة فى طريق مغامرات لا طائل من تحتها ، فبدرت من بعض المسؤولين الترك ، نتيجة لهذه السياسة ، تصريحات جديدة لتشجيع المصريين فى الاعتماد على العهد العثمانى الجديد . فقد عاد وكتب سليمان بك نظيف ، فى جريدة « تصوير أفكار » مقالا طعن فيه من جديد بالحزب الوطنى المصرى قائلاً أنه شديد الخطر على مصر ، وأن نتيجة مؤتمر جنيف الذى كان قد عقده أحرار مصر فى عام ١٩٠٩ كانت قاصرة على سخريه الوزارة الإنجليزية ، ثم ذكر المصريين بحركة عراقى وماجرت على مصر من كوارث قاتلا أن المدافعة عن الحقوق والحرية أمر بديهي لازم ولكن يلزم مع ذلك أن يكون هناك أمل التحقيق وإمكان الحصول على النتيجة . وقال أن الإنجليز سادة أفريقيا من جبل طارق وبور سعيد إلى رأس الرجاء الصالح ، فمن المستحيل طرد هذا السيد القوى من هذه البلاد بحال من الأحوال ، وأظهر خشيته على المصريين من أن تؤدي حركاتهم إلى ضياع الحرية التى يتمتعون بها الآن ، فإن الوقت لم يحن بعد لمثل تلك الحركات (١) .

صحيح هاجمت ظنين الصدر الأعظم وهاجم بعض أحرار الترك الوالى سليمان نظيف بك ، ووصف جلال نورى بك عمله بكونه جرماً فظيماً ضد الوطن ، ولكن الذى لا مرية فيه أن الحزب الوطنى قد صدم بهذه التصريحات

فأخذت جرائده، وخاصة « اللواء » تهاجم أصحابها، واشتبكت في حرب صحفية مع جريدة « صباح » التركية، لأنها نصحت الوطنيين المصريين أن يسعوا جهدهم في عدم حمل الناس على اعتبار بلادهم وكرراً للقلق والهياج، لأن ذلك لا يفيد مصر شيئاً، ولا يعين الوطنيين في مصر على نيل مقاصدهم^(١). وقد ظهرت في ردود « اللواء » حسرة شبيهة باليأس، وإن لم تصل إلى حد اليأس، لأن الحزب الوطني أدرك أن ما يجعل تركيا تتزلف لبريطانيا العظمى هو ضعفها وحاجتها إلى صداقتها، لخرج موقفها تجاه الدول الأجنبية الطامعة في أراضيها فلم يكن من الحكمة في شيء أن تثير قضية مصر وهي على هذا الضعف^(٢).

بالرغم من ذلك ومن انطفاء بصيص الأمل الذي كان يتراءى أمام أعين المصريين من مؤازرة تركيا الفتاة لأمانهم الوطنية واصل الحزب الوطني الأمل ولم ييأس، ولم يفقد ثقته بمساعدة تركيا الفتاة في تحرر مصر وإنصافها وظل يعمل مع الاتحاديين جنباً إلى جنب فكانوا يستخدمون أحد رجاله الشيخ عبد العزيز جاويز في تحرير الصحيفتين العثمانيتين « الهلال العثماني » و « الحق يعلو » واستغلوا لخدمة أغراضهم الحزبية، كما كان الاتحاديون من جهتهم يمدون في حبل الآمال أمامه من حين إلى آخر بإظهار الميل الغامض غير الصريح والعطف على أمانى المصريين الوطنية.

لقد استظهر الحزب الوطني بالدولة العثمانية بعد أن أيقن أن مصر هالكة ولا محالة إن لم تتشبث بأهداب دولة الخلافة ضد عدوها الغاصب. قالت اللواء: « وقد طالما فكرنا في اليوم الذي تستطيع فيه الدولة العلية النهوض من كبوتها التي كانت أيام الحكم الاستبدادي لعلها تأخذ بيدنا وتأخذ بيدها، ولسنا نحمل أن استفاقة الدولة من ذلك الدوار المزمع لا تكون في عام أو عامين، ولكننا لا نريد أن ننتظرها حتى تعود إلى سالف بأسها وشدتها

(١) اللواء - ٣٣١٤، ٢٩/٦/١٩١٠.

(٢)

لتطرد الإنجليز من أرضنا، بل نريد أن نلزمهم بالحجة البالغة أن يتركونا وشأننا بالدستور والاستقلال. أما ما أشارت إليه جريدة « صباح » من وجوب ثباتنا على عثمانيتنا في الذي نقول ونكتب فانه من الأمور التي جعلناها نصب أعيننا، وهذه التابعة العثمانية، وامتيازاتنا الخصوصية، هي من أقوى ما يمنع يدى بريطانيا من أن تبطش بنا. ولكننا والأسى ملء أفئدتنا نرى إنجلترا صديقة الدولة العلية لا تريد منا الميل إلى دولتنا... فهي تنادى أن أبناء مصر يريدون الرجوع للحكم التركي وإلى الخضوع للجباية العتاة الظالمين، لكننا قورم نريد أن يحكم أنفسنا بدستور عادل... وأن لا يكون للدولة عندنا، بعد جلاء الإنجليز، إلا ما هو لها اليوم، فليتأمل إخواننا العثمانيون في نيات إنجلترا، وليعلموا أننا على مانحن راغبون فيه ثابتون، وإن التمسنا للدولة العذر في الظروف الحاضرة، فلا نظن أن ذلك العذر يمتد إلى حيث تتضاءل معه حقوقنا في بلادنا^(١).

هكذا أخفقت مصر في نيل الدستور إلى نهاية الفترة التي نحن في صدد بحثها، واكتفى بعودة مجلس شورى القوانين إلى الاجتماع والنشاط بعد اختلاف أعضائه، ولم يجد ما هدد به إسماعيل باشا أباطله - بعد أن قرر أعضاء المجلس المطالبة بعمل قانون « لاشتراك الأمة في إدارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه » دون أن يقولوا أنهم يريدون برلماناً ولا قانون سنة ١٨٨٢ - بقوله: « وبعدئذ إن لم تحرك الحكومة ساكننا نعتصب ولا نتوجه للمجلس »^(٢). حتى أن حركة المطالبة بالدستور قد خفت اعتباراً من أوائل عام ١٩١٠ أثر اغتيال رئيس وزراء مصر بطرس غالى باشا ولجوء السلطات المحتلة إلى أساليب القمع الفاشية، ولم تعد إلى شدتها السابقة إلا بعد سنين عديدة.

(١) اللواء - ٢٣١٣، ٢٨/٦/١٩١٠.

(٢) أحمد شفيق باشا - المصدر السابق، ص ١٥٧.

وأدالت منه استبدادها هي» (١)، وإن استبداد الفرد عقبه استبداد الجماعة.

بدأت الاضطرابات في العراق، حتى ما قبل الثورة المضادة، بهياج قام في البصرة عجزت القوة الضابطة عن قمعه، ثم امتد الهياج بعد الثورة المضادة إلى غيرها من المناطق المجاورة، واتخذ شكل ثورة، إذ انضمت بعض القبائل إلى البصريين، وهوجمت السفن المارة في شط العرب برصاص الثوار، وانقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد، حتى أصبحت سلطة الدولة في بعض النواحي الواقعة بين هاتين المدينتين مجرد إسمية، وكانت قبائل المنتفق هي التي أشعلت نيران الثورة. أما السبب المباشر فهو خلاف على أراضى أساء قائد فيلق العراق الفريق يوسف باشا التصرف في حلها بين المتخاصمين من زعماء القبائل فحدثت وقعة فقد فيها الجيش العثماني ضابطاً برتبة بنباشي ٣٢٢ نفر أ. (٢)

لما أستلم طلعت بك وزارة الداخلية في شهر آب، أغسطس ١٩٠٩، لم تكن قبائل المنتفق قد رفعت بعد علم الثورة، بل كان الأمر مقتصرأ على بعض القبائل الأخرى، ومع ذلك عمد الوزير في أواخر العام، ووفقاً للخطة الحازمة التي قررت الجمعية والحكومة السير عليها إلى تعيين الفريق ناظم باشا والياً عاماً على العراق. ولم يمض على توقيع فرمان تعيينه بضعة أيام حتى انهالت على الآستانة أخبار ثورة المنتفق ومطالبة ولاية العراق بنصب المشانق لمثيري الفتن فأجيبوا بلزوم التريث حتى يصل الفريق لاستلام منصبه الجديد (٣).

إن الصلاحيات التي نيّطت بالفريق ناظم باشا كانت واسعة جداً إذ

(١) المنار - مجلد ١٢، ج ٣، ص ٢٣٨.

(٢) الأهرام - ٩٤٨٣، ١٩٠٩/٥/٢٨.

(٣) الأهرام - ٩٤٨٨، ١٩٠٩/٦/٣، ٩٦٥٣، ١٩٠٩/١٢/١٤، ٩٧٥٥.

١٩١٠/٤/١٨.

الفصل الرابع

الاتحاديون وإدارة الولايات العربية

ولاية الفريق ناظم باشا على العراق

كانت قضية «لنش» فضيحة في نظر العرب والعناصر المعارضة للاتحاديين إنما عقبها فضيحة أخرى لا تقل عنها في نفوس العرب عامة، والعراقيين منهم خاصة، تلك هي قضية تعيين الفريق ناظم باشا، وزير الحرية الذي أسقط الاتحاديون وزارة كامل باشا من أجله، والياً ذا صلاحيات واسعة، وسلطات مطلقة لولاية العراق، وما نتج عن عزله من ملاسبات.

لم تكمد تمر سنة واحدة على إعلان الدستور، حتى اندلعت الثورات في معظم الولايات العثمانية التي تسكنها عناصر غير تركية ومنها ولاية العراق وكانت الأسباب فيها تختلف من واحدة إلى أخرى، إنما يجمعها سبب عام واحد، هو عدم استطاعة الحكومة الاتحادية أن تكسب إحترام ومحبة غير الترك من رعاياها، وخيبة أمل هؤلاء في العهد الجديد، وفقدان الثقة فيه، خاصة لما ارتكبه الاتحاديون من أعمال، قبل الثورة المضادة وبعدها، تعطى الدليل على رغبتهم في التسلط على العناصر الأخرى، حتى شاعت في الجرائد وعلى ألسنة الناس عامة تلك العبارة التي رددتها الناس والجرائد والكتاب كثيراً وهي: «أن جمعية الاتحاد والترقي أزالت استبداد المايين» (١)

(١) قصر السلطان.

خول سلطة واسعة على ولايتي البصرة والموصل إلى جانب ولاية بغداد بحيث تكون أمور الموصل والبصرة الادارية والمالية بيد واليها، أما إقرار الأمن وإخضاع القبائل فيهما فتكون من إختصاص ناظم باشا. كما نيط بالفريق أن يجمع بين يديه قيادة الفليق السادس مع إدارة الولاية ليتمكن بقبضه على السلطتين المدنية والعسكرية من ضبط الأمن وإقراره، وإخضاع المتمردين مما يذكرنا بالسلطات المماثلة التي كانت قد أعطيت فيما سلف من السنين (١٨٦٩) لمدحت باشا في هذه الولاية. كما خول حق إجراء الاصلاحات اللازمة في الإدارة والمالية والشؤون العسكرية، مع كامل الحق بعزل جميع أركان الحرب في الفليق السادس، واستبدالهم بضباط قادرين، وبتعيين وعزل من يشاء من الموظفين المدنيين، (١) وكان العراق قد منح النظام اللامركزي، أو «توسيع الماذونية» (الصلاحيات) حسب التعبير الاتحادي، مما دعا جريدة الأهرام أن تقول بأن مبدأ البرنس صباح الدين قد انتصر في العراق. (٢) وما أن خطت قدما ناظم باشا أرض الرافدين حتى قدم مذكرة طويلة بالاصلاحات الواجب إدخالها على جميع فروع الادارة لتأمين الازدهار الصناعي والتجاري والزراعي، ورصدميزانية ضخمة لتطبيق هذه الاصلاحات واستقدم الفنيين لتنفيذها (٣).

لم تدم ولاية ناظم باشا على العراق أكثر من أشهر معدودة، أقل من سنة واحدة فقط، لكنه قام خلالها بأعمال رائعة جعلت من العراق صورة أخرى عما كان عليه، فقد نجاه من الفوضى، والاستبداد وظهره من الجرائم ونظم العدلية والفليق السادس تنظيمًا ممتازاً، وبنى الشكبات والمستشفيات والصيديات والعيادات الطبية للفقراء وحديقة واسعة وأقنية للرى، ونظم

(١) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/1/1910, P. 40.

(٢) الأهرام — ١٩٠٩/١٢/٢٩، ٩٦٦٣.

(٣) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/12/1910, P. 1044.

البريد بشكل أصبحت معه مدة نقل الرسائل ما بين بغداد والأستانة لا تستغرق أكثر من ١٢ يوماً بدلاً من شهرين، ونجح في إدارة المالية فزاد دخل الجمارك وأصبحت واردات الولاية كافية لسد نفقاتها (١)، ووسع الطرق والأسواق في بغداد، وفرش بعضها بالأسفلت، وأنشأ سداً حول العاصمة حفظاً لها من طغيان المياه، ولكن لم يسعفه الوقت لإتمامه، وأمن الطرق وجمع المرضى المصابين بأمراض سارية، وعزلهم في أمكنة خاصة، وأجرى عليهم النفقات، ونفى المتمردين من الغرباء (٢)، وأخضع بحسن سيرته شيوخ القبائل العراقية، ولم يكرهوا يعرفون الخضوع لأحد من قبل، ولكن هيئته أخذتهم فكان إسمه كافياً لإدخالهم في طاعة الدولة. (٣) وفوق ذلك كله كان يراعى جانب الحق دوماً في إدارة شؤون الولاية فلا يتوانى عن إنزال العقاب بأقرب المقربين إليه وأخلصهم له فيما إذا ارتكبوا ذنباً ما، كذلك فعل بضابطين من كبار الضباط الذين استقدمهم معه من الأستانة لثقتهم بكفاءتهم وإخلاصهم، ليستبدل بهم الضباط المسيئين، وذلك لسوء معاملتهما أحد الصحفيين بدون حق فعزلها فوراً. (٤)

لكنه بينما كان جاداً في سبيل الاصلاح كانت المؤامرات تحاك ضده من قبل الموظفين الذين عزلهم، والذين عادوا إلى الأستانة، والتفوا حول بعض خصومه من مبعوثي الديوانية وبغداد، فأخذ هؤلاء — بالإضافة إلى أصحاب النفوذ من ذوى الثروات الواسعة في بغداد، الذين وضع حداً لاستبدادهم، واكتشف كثيراً مما سلبوه من أموال الدولة — أخذوا يحاربونه ويوغرون صدر الوزارة عليه حتى عزلته اعتباطاً، دون تحقيق، بل دون أن تسأله عما اتهم به (٥). فما أن سمع أهل بغداد بخبر عزله حتى

(١) الأهرام — ١٠١٢٨، ١٩١١/٧/٦.

(٢) على ظريف الاعظمى — مختصر تاريخ بغداد، ص ٢٥١.

(٣) الأهرام — ١٠١٢٨، ١٩١١/٧/٦.

(٤) سليمان فيضي — في غمرة النضال، ص ٧٠ — ٧٤.

(٥) الأهرام — نفس العدد السابق.

اضطربت نفوسهم ، وقد كتب عراقي من مؤيدي خصومه — كما يتضح من سياق الأسلوب الذي وضع به كتابه — عن الشعور العام في بغداد لهذا الخبر قائلاً أن الناس « هاجروا وهاجوا وضربوا الطبول وذهبوا بجمعهم إلى داره وأركبوه في عربة وسحبوها به وهم ينادون تارة « هذا والينا » ، وتارة « الله ينصر دولتنا ... ناظم باشا والينا » حتى أوصلوه إلى السراى وأقعدوه في محله ... ، ثم توجهوا إلى دائرة البرق ، وظلوا يبرقون إلى العاصمة حتى المساء طالبن إبقائه ، فورد الجواب بلزوم تركه البلد فوراً ، بعد تسليم الولاية وكالة إلى الفريق يوسف باشا ، وأعطيت الأوامر كي تعلن الأحكام العرفية عند الحاجة ، فتفرق المتظاهرون واختفى زعمائهم ، لكن الحكومة القت عليهم القبض وسجنّت فريقاً منهم فسكنّت الفتنة ، وغادر الفريق بغداد بعد يومين^(١) ، بالرغم من استياء قسم كبير من الضباط مع مشايخ العرب وإبلاغه استعدادهم لتأييده في مركزه بقوة السلاح فنعمهم من ذلك ونهائم عنه مفضلاً العودة إلى العاصمة ،^(٢)

لكن عزله من ولاية العراق كان له نتائج غير سارة . وصف كاتب عراقي آخر الحالة من بعده فقال : « لم يعزل ناظم باشا عن ولاية العراق حتى زال ظل الأمن والهدوء ، وعادت الأحوال إلى ما كانت عليه قبلاً ، ودب الروح القومي في العراق ، قهّامس به دعاة النهضة في الموصل وبغداد وأواسط الفرات والبصرة^(٣) » . وأما من حيث أثر هذا العزل في العاصمة العثمانية فقد كان قوياً ، ذلك أن الصحف كانت تهاجم الفريق ناظم باشا بتجريض من أعدائه ، لكن مجرد وصوله إلى الآستانة هز مقامات الدولة إذ أدركوا أن التهم التي وجهت إليه لا تستند على دعامة ثابتة ، فوقع زعماء

(١) على ظريف الاعظمى — المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

(٢) الأهرام — العدد السابق ، عين مكانه الأميرالاي جمال بك « المعروف » نقلاً من ولاية

آدنة « الأهرام — ١٠١٢٤ ، ١٩١١/٧/١ » .

(٣) محمد المهدي البصير — تاريخ القضية العراقية ، ص ٩ .

جمعية الاتحاد والترقي في حرج شديد نظراً لمكانة الفريق في أوساط الجيش وحب الجيش له واتجاه أنظار الشعب إليه لشغفه بالحرية وصدق وطنيته ، وماضيه المملوء نزاهة^(١) . وقد تعرض ناظر الداخلية الجديد خليل بك^(٢) ، في إحدى جلسات مجلس المبعوثان لهذه المسألة قائلاً بأن الشكاوى كانت تترى ضد ناظم باشا بأنه يرسل أناساً إلى القبائل ليحرضوها على عقد اجتماع كبير ، « وبعد أيام اضطرنّا إلى عزله لأنه ورد من الضباط تلغرافات بأنه يخشى إراقة الدماء وحدوث المشاكل ، وقد تضمنت شكواهم أنه أطلق سراح السجناء بعد أن فتح باب السجن » . وأعلن خليل بك أنه قد أرسلت لجنة للتحقيق صيانة لشرف ضابط كبير — ولكن بعد أن تم العزل وفات الأوان — وأنه تألف مجلس عسكري لمحكمة أولئك الضباط لأن ليس لهم أن يتدخلوا بالسياسة^(٣) .

يتضح من كل ما ذكرت أولاً أن العرب لم يكن يهمهم سوى الإصلاح فإذا وجد الرجل المصلح النزيه الذي لا ينحرف عن طريق الحق ينقادون إليه ، ويفيئون إلى الهدوء والسكينة ، وتلقى حتى عشائهم ، التي عرف عنها من قديم الزمان عدم الانقياد لنظام أو قانون ، متاليد أمرها في يد ذلك المصلح ، وتخلص له وتثق فيه تمام الوثوق . ثانياً أن الاتحاديين قد ساورتهم الريب والشكوك في موقف الفريق ناظم باشا من حسن سلوكه وسيرته مع العرب ، وحبهم له ، ولو كان من الاتحاديين لما ارتابوا به مثل ذلك ، ولما استمعوا إلى الشكايات التي تقدم بحقه ، خاصة إذا كانت من قبل الاصلاحيين العرب ولو مهما ارتكب من المساوئ ، وهنا يبدو أن أورد، على سبيل

(١) الأهرام — ١٠١٢٨ ، ١٩١١/٧/٦ .

(٢) استلم خليل بك رئيس الحزب البرلماني لجمعية الاتحاد والترقي نظارة الداخلية على أثر استقالة طلعت بك نظراً لحملة المعارضة وصحفها عليه حملة شديدة ، واشتداد النقرة على الاتحاديين بسبب سياسته الخرقاء بشكل خاص ، مما أحدث انقساماً في الجمعية « وسنعود لبحث ذلك » .

(٣) الأهرام — ١٠٠٩٢ ، ١٩١١/٥/٢٥ .

المقابلة، ما حدث في إحدى جلسات مجلس المبعوثان عن موقف وزير الداخلية نفسه في قضية مماثلة .

فلقد أثير في جلسة ١٠/٥/١٩١١ ما يرتكبه والى حلب الاتحادى حسين كاظم بك من مساوىء حينما قام نافع باشا الجابرى يسأل لماذا لم يبدل هذا الوالى بعد الشكاوى العديدة التى قدمت ضده، وهل يوافقنا ناظر الداخلية على إكراهه الأهالى على دفع التبرعات وعلى بذره بذور الشقاق بين المسلمين والمسيحيين، وبين العرب والترك؟ وعندما هم نافع باشا أن يخرج أوراقا مثبتة من جيبه اندفع أحد المبعوثين الترك نحو منصة الرئاسة وقدم للرئيس صورة زعم بأنها لرجل سلب نافع باشا أمواله، عندئذ هاج النواب العرب وعلت الضجة والصياح، ونادى مبعوث عربى زميله نافع باشا قائلا: «أنزل أنزل، إنهم يمنعون حرية الكلام...» وزاد الصياح، وهجم مبعوث حوران سعد الدين أفندى الخليل على أحد المبعوثين الاتحاديين، رداً على هجوم بعض الاتحاديين على آخرين من المبعوثين العرب، وحمل رضا بك الصالح نائب بيروت على طلعت بك وهجم عليه فأمسك به أصحابه، وصاح نائب عربى: «إن العرب مضطهدون حتى فى المجلس فلا يدعونهم يتكلمون» ثم انفلت رضا بك الصالح إلى المنبر ليتكلم فمنعه الرئيس، فصاح «إن المنبر حر ولكل مبعوث أن يقول ما يريد...، إنا نريد حرية الكلام... واستمرت الضجة وكان كل النواب واقفين حينما اعتلى خليل بك المنبر، ودافع عن كاظم بك مدعياً أن الشكاوى التى قدمت بحقه تافهة إلا منشوراً أذاعه يتهدد فيه أعيان البلد بالنق و يصممهم بامتصاص دماء الفقراء، وأن الوالى قد وبخ من أجله من قبل الصدر الأعظم. ثم اتهم الوزير المبعوث نافع باشا بأنه وحده الذى يشكر من الوالى، وأن من واجبه كوزير للداخلية أن يؤيد كل وال ينفذ القانون تنفيذاً صارماً. لكن النواب العرب كانوا يقاطعون خليل بك بقولهم: «لماذا لا تحقق! لماذا لا تحقق...» وأخيراً رأت أ كثرية المبعوثين أن ما قاله الناظر كاف، فوقف النواب العرب ساخرين هازئين^(١).

(١) الأهرام - العدد ١٠٨٨، ٢٠/٥/١٩١١.

سامى باشا الفاروقى وفئة الدروز:

كانت الفتنة التى قام بها الدروز فى حوران وجبل الدروز عرضية أكثر منها ثورة مهيأة مدروسة. صحيح كان ثمة بعض الأسباب الأساسية مثل غلاء المعيشة الذى كانت سوريا ترزح تحته، إذ كانت أثمان البضائع الأجنبية قد ارتفعت بسبب التشديد عليها بحيث إذا أضيفت رسوم التفريغ والبخاشيش وغيرها من النفقات على تكاليفها أصبحت الزيادة أكثر من ٢٠ أو ٢٥٪، فارتفعت أسعار السلع المباعة بالمفرق، وأضحت الحياة المادية قاسية^(١)، وزاد ضغطاً على أبالة ما كان الموظفون يتقاضونه من بخاشيش ورشوة من الأهالى لعدم كفاء رواتبهم بأودحياتهم فأصبح السكان يتذمرون من الحالة التى وصلوا إليها، يضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التى كانت تثقل كاهلهم وخاصة منهم الدروز وعرب حوران، ورجال القبائل الذين تضايقوا من التجنيد ومن هذه الضرائب، وصحيح أن الأحوال السياسية العامة كانت متوترة بين العرب والترك لاشتداد الحرب الصحفية وظهور مشكلة «الترك والعرب» والنفور بينهما على صفحات الجرائد، وإزدیاد الصدام العنيف فى مجلس المبعوثين بين الاتحاديين والمعارضة بصورة عامة، وبينهم وبين النواب العرب بصورة خاصة، وقد يكون حصل تحريض ما للدروز على مقاومة الدولة وعدم الخضوع لها من قبل بعض الدمشقيين، كما يستدل على ذلك من النبأ القائل بعشور الجيش العثمانى على كتاب فى منزل «مصطفى الأطرش» بحوران، مرسل منهم إليه يدعونه فيه إلى مقاومتها^(٢)، إلا أن هذه الأسباب لم تكن كافية لتجمع القوم حول برنامج مدروس للقيام بثورة سياسية قومية ولم يعد الأمر كونه توفز فى الشعور العام الدرزي فى هذه المنطقة التى عرف أهلها بالاباء والشمم.

G. Samne — Ibid, P. 71-72.

(١)

(٢) الأهرام - العدد ٩٩٣٨، ٢١/١١/١٩١٠.

كان السبب في الأصل عداوة قديمة بين الدروز وأهل « بصرى أسكى شام » القريبة من درعا ، وقد اندلعت شرارة الفتنة في عام ١٩١٠ بمحادث قتل ثلثه إعتداءات متبادلة بين الطرفين ، ذلك أن شخصاً درزيا كان ينتمل تجارة له على جمل ويينا كان يسير ليلاً في منطقة حوران هاجمه بعض العربان وقتلوه ، فلما عرف الدروز بذلك ظنوا أن المعتدين من قرية « بصرى أسكى شام » فهاجموها وقطعوا خط التلغراف ما بين صلخد وبصرى ، واشتدوا على خصومهم ، وازدادت الأحقاد ، وتوالت الغارات ، وكثرت التشكيكات على الدروز ، فأخذت الحكومة تعد العدة لضرب الجبل حتى شهر آب ١٩١٠ فلما شعر الدروز بذلك كتبوا عرائض تشعر بخضعتهم وإذعانهم لأوامر الحكومة إذا تركتهم وشأنهم ولم تؤذهم ، لكنها لم تأبه لعروضهم مما حملهم على إعتبار موقفها إغياراً إلى أعدائهم ، فأخذ متعب بك الأطرش يتظلم على ألسنة الجرائد ، ويسأل الانصاف .^(١) فلم يكن جواب الحكومة — بالرغم من أن أسباب الخصام بين العشائر المتخاصمة قد سويت بدفع ديوات متقابلة حسب التقاليد القبلية المحلية السائدة ، ساهم فيها يحيى الأطرش ومحمود الأطرش بمبلغ (٣٣٠) ليرة عثمانية ذهب^(٢) — إلا تجهيز حملة بقيادة اللواء سامى الفاروقى باشا ، وهو عربى من أهل العراق ، لتأديبهم وتجريدهم من سلاحهم مع تخويله صلاحية إجراء الإصلاحات الأساسية في تلك المنطقة ، وإعلان الإدارة العرفية في الأماكن التي تتطلب حالة الأمن فيها ذلك^(٣) .

هدفت حكومة الاتحاديين من إرسال سامى باشا بالذات إلى جبل حوران والدروز ، باعتباره قائداً عربياً ، إلى تطمين نفوس العرب بأنها لا تضم لهم شراً ، لكنها من جهة أخرى أحاطته بضباط معظمهم من غلاة

(١) ناصيف أبوزيد — تاريخ العصر الدموى ، ص ٧١ — ٧٢ .

(٢) الأهرام — ١٩٠٧ ، ١٠/٢٢ ، ١٩٠٩ .

(٣) الأهرام — ١٩١٠ ، ٨/١١ ، ٩٨٤٣ .

الترك ، فغلوا يده كي ينفذوا خطة الدولة بإسمه ، ثم تتصل من تبعة الأعمال القائمة التي يقوم بها ضد بني جنسه .^(١)

سارت الحملة إلى الجبل ولابدأت المناجرات بين الطرفين وكانت عساكر الدولة تزيد على عشرة أضعاف عدد الدروز ومزودة بأسلحة أكمل وأصلح من أسلحتهم^(٢) ، ومع ذلك صمم الدروز على الصمود ، والوقوف سداً منيعاً أمام الجيش الزاحف ، وأبلوا بلاء حسناً في المواقع التي دارت بين الطرفين قبل وصول الحملة إلى درعا^(٣) . فلما رأى سامى باشا ما ينتظره من المصاعب في إخضاع الجبل دون إراقة الدماء أرسل الرسل إلى زعيم الدروز يحيى باشا الأطرش يستقدمه إليه ، واعدأ بإيلامو عوداً غامضة بتأمينه على حياته وحياة ذويه وأموالهم وعرضهم إن هو أذعن والقي الدروز السلاح ، فلم يطمئن الزعيم إلى هذه الوعود ، وكان حذراً بما قد يكون بيته له الترك من الغدر ، وظل ممتنعاً بالرغم من تكرار المحاولة^(٤) . غير أن الصدف قد ساقط إلى خدمته من يحمل إليه الزعيم يحيى باشا الأطرش ، وذلك بشخص سيادة الخبر كيريوس نيقولاوس قاضى رئيس أساقفة الروم الكاثوليك لأبرشية حوران وجبل الدروز ، ذلك أن الدروز لما سمعوا بحملة الفاروقى اضطربت نفوسهم ، وبدأوا يهددون المسيحيين في منطقة حوران بلزوم القيام معهم على الدولة ، أو يرحلون عن الجبل فأبلغ المطران كيريوس القصة إلى والى دمشق إذ ذاك ، إسماعيل فاضل باشا ، فأشار هذا عليه أن يذهب لمواجهة سامى باشا الفاروقى فيعرض عليه الأمر^(٥) ، عندئذ ذهب الخبر إلى درعا

(١) سعد داغر — ثورة العرب ، ص ٥٤ .

(٢) ناصيف أبوزيد — المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) الاب كيريوس نيقولاوس قاضى — أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز ص ٤٨ .

(٤) ناصيف أبوزيد — المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٥) الاب كيريوس قاضى — المصدر السابق ، ص ٤٨ .

للسلام على قائد الحملة ، فأحسن هذا استقباله ، ثم انفر دبه وركبه بشأن مساعدته
أديا في حمل الجبل على طاعة الحكومة ، والنصيحة ليحيى باشا الأطرش
بالتسليم ، فسأله الخبر فيما إذا كان في تسليم الأطرش ما يضمن له الحياة
فلا يقع عليه مكروه ويسلم الجبل من الدمار . فأجاب فوراً بالإيجاب معززاً
قوله بأقسام مغلظة برأس السلطان وجده الفاروق ، بأنه يضمن للجبل سلامته
ويحيى الأطرش حياته بلا إمتراء ، غير أنه لما طلب إليه الخبر تسليمه وثيقة
خطية بذلك أنى محتجاً بأن طلب الوثيقة مما يحط بكرامته أمام دولته (١) ،
وأضاف إلى ذلك قوله أن يحيى إذا حضر بلا شرط أضمن لحياته ، ثم اختلى
بفهمى بك متصرف حوران ، وبأركان حربه صلاح الدين بك ، وعاد يقول
« إن أمام يحيى أحد أمرين : أما أن يسلم نفسه ، ويثق بعدالة الدولة بلا قيد
ولا شرط ، وفي هذه الحالة أوكد لكم بالمائة ٩٩ سلامة شخصه وأسرته وأمواله
وإذا كانت عليه بعض التهم يكون تسليمه مخففاً لها ، وإما أن يفر من وجه
العدالة كعاص ومجرم فلا يعود بوسعى أن أرحمه » (٢) . عندئذ اعتذر الخبر
عن قبول المهمة خوفاً على نصارى الجبل من انتقام الدروز ، لكن الخورى
إبراهيم سالم ، وكان برفقة الخبر ، قبل القيام بها ، حاول أن يصل من
القائد على توقيع بالضمانات التى قطعها فلم يفلح ، ومع ذلك ذهب وقابل يحيى
الأطرش ، فطلب هذا مراجعة الخبر كيوريوس قاضى الذى جاء وقص عليه
كل ما جرى له مع سامى باشا وبعد مقابلاته لابن أخيه حمود الأطرش
وعبد الغفار الأطرش صمم على الذهاب مهما كفه الأمر ، لأن الرعب والهلل
من بطش الحملة الكبيرة كان قد استولى على القلوب فى الجبل (٣) واصطحب

(١) نفس المصدر ، ص ٣٩ .

(٢) الأهرام - ٩٩١١ ، ١٠/٢٠ ، ١٩١٠ ، من نص رسالة بقلم أنطران كيوريوس قاضى الى

جريدة الأهرام .

(٣) فى هذه المناسبة تظاهر الدروز بالانقسام الى فئتين : الاولى مؤلفة من سليم باشا
وسيبك ، وعبد الغفار بك ، ومتعب بك « من الطرشان » ومعهم عائلة الحلبية وهؤلاء -

معه الأسقف المار الذكر ونفر آمن أعيان الدروز (١) ، فما أن وطأت أقدامهم
مركز الجيش حتى أحاط بهم الجند إحاطة السوار بالمعصم ، وقبلما يقابلهم
القائد أسرع فأرسل برقية إلى الأستانة تفيد بإلقاء القبض على الزعيم يحيى
الأطرش ، ليقطع دابر الوساطة ، ثم استقبلهم بعد ساعة من الانتظار ،
وكان بجانبه متصرف حوران فهمى بك ، ووقف على باب الغرفة ١٢ جندياً
شاكى السلاح ، فاستولى الذعر على الأطرش ورفاقه ، وخاصة حينما لم يسمح
لأحد من الدروز بالدخول مع الزعيم يحيى باشا الذى قتشواجر ابنه وجيو به ،
وحينما تجمهر الضباط الترك حول مضرب القائد العام وحول مكتبه وكانت
عيونهم تقدح شرراً وتنفض الحقد والغيط وأطرافهم ترتجف من الخلق (٢) ،
وحينما لم ينتصب القائد عند دخول القادمين ، حتى أنه لم يقدم كرسيه للأطرش
كى يجلس عليه فظل واقفاً أمامه إلى أن تدخل الخبر كيوريوس ورجا من سامى
الفاروقى باشا أن يأمر له بكرسى ، إذ شعر بتخاذل قوى الزعيم حتى كاد
أن ينهار من الاعياء « ويسقط مغشياً عليه من الجزع وقد علا وجهه الاصفرار
وأخذ ينتفض كأنه العصفور قد بلله القطر » . ولما أدرك الخبر حرج موقفه
ذكر القائد بوعده الشريف فأجاب : « لا خوف عليه إنما يكون بضيا فتنامدة
ما من الزمن » ، ثم اختلى بيحيى مدة ربع ساعة حضر بعدها الأمير وقال أنه
وائق بالقائد وبعدالة الدولة كل الثقة ، ووقع على برقية إلى أولاد أخيه طالباً
منهم أن يستقبلوا قوة الجيش بالعيش والماء ، وأن نجاة الجبل وخلص أهله
متوقفان على حسن إستقبال الجيش وعدم التعرض له بمكروه . لكن

— يتظاهرون بطاعة الدولة والخضوع لها والاستعداد لمقابلة قائد الحملة والتسليم بمطالبه .

والثانية من سلطان باشا ، وحسين بك ، وفارس بك « الطرشان » وهؤلاء أيضاً يتظاهرون

أيضاً بالطاعة للدولة وإنما يرفضون تسليم سلاحهم ، واعطاء جنود منهم للخدمة العسكرية

بحجة أنهم اذا فعلوا ذلك يخافون على أموالهم وأنفسهم من غزو العربان . « الأهرام ، ٩٨٦٢

١٩١٠/٨/٢٣ ، ناصيف أبوزيد ، المصدر السابق ، ص ٧٣ » .

(١) الاب كيوريوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) الأهرام - ٩٨٩٣ ، ٩/٢٧ ، ١٩١٠ ، الاب كيوريوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٤٢ .

الأسقف الذي لم يبدأ من إعادة الزعيم يحيى قال لسامى باشا أن عمله يخالف العدل والصدق والعهد الذي قطعه ، وأن يحيى لم يأت بالقوة ليأسره ، إنما أتى دفعاً للشروع ، فلم يعره أذناً صاغية ، إذ كان قد أبقى إلى الأستانة بإلقاء القبض عليه . عندئذ كلفه الخبر بجرأة شديدة قائلاً أنه سيذهب إلى دمشق ويبرق إلى الذات الشاهانية بحقيقة ما وقع ، وأن برقية الفاروقى غير صحيحة ، فامتنع القائد وقال أن لابد ليحيى من مرافقة الجيش فى غشيانة للجبل ، وأنه بعد ذلك سيحيله إلى المحاكمة فى المجلس العسكرى فإن ظهرت براءته أطلق سراحه (١) ، وإلا عامله معاملة لطيفة مثل الننى المؤقت ثم يستحصل له فيما بعد عفواً من السلطان ، فقبل الخبر كلامه ونصحه بعض النصائح منها التشديد على الجيش كي لا يتعرضوا للنساء ، لأن أهل الجبل يستبسلون دون الأعراض ، فابتسم وسأله إن كان لبقية مرافق الزعيم يحيى أهمية ما فأجابته بالنقى نقاديا لاعتقالهم ، عندئذ بدأ الجيش بالزحف على الجبل فى ثلاث فرق بإتجاهات ثلاثة ، إحداها بقيادة الفاروقى نفسه ، وقد استقبله الدروز حسبما كتب لهم يحيى الأطرش ، وكان لوجود هذا الزعيم تحت إمرة القائد العام أثر كبير فى منع إهراق الدماء من كلا الجانبين . (٢)

على أن بعض أعمال العنف قد وقعت مع ذلك بعد هذا ، إذ هوجمت محطة سكة حديد القطرانة من قبل (١٥٠) مسلحاً من العربان وقتل ناظرها وهوجم عدد من القطارات ، ونبشت بعض خطوط السكة الحديدية ،

(١) قدم الأطرش بعدئذ إلى الديوان العرفى فحكم عليه بالإعدام لثبوت جرم القتل عليه ، لكن سامى باشا تمكن ، وفاء لوعده ، من تخفيف الحكم إلى النفى ، فأرسل إلى جزيرة أرواد « فى مواجهة ساحل اللاذقية وعلى بعد بضعة كيلو مترات من الشاطئ » حيث بقى حتى نشوب الحرب الإيطالية - الطرابلسية فنقل إلى الاسكندرية « ١٩١١ » ثم صدر العفو عنه وعاد إلى وطنه بعد قليل من الزمن .

(٢) الاب كيرىوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٦ .

وأحرقت دار حكومة الكرك ومدرستها ، (١) وكان السبب فى ذلك تسرع والى دمشق فى جمع السلاح من العرب المجاورين للحوارنيين لئلا يعتدوا على هؤلاء الذين أصبحوا عزلاً من السلاح ، بعد أن جمعت أسلحتهم ، وشروعه فى تحرير نفوسهم تمهيداً لتجنيد أبنائهم فى الخدمة العسكرية قبل أن يعد سامى باشا القوة لتنفيذ ذلك ، ومنعه عن شيوخ العرب الخلع والعطايا التى كانت تعطى لهم فى موسم الحج . لذلك عزل الوالى من منصبه وأصلح سامى باشا الحال بإرسال قوة رهيبة من الجيش على بلاد الكرك فضربت العربان ضربة شديدة أخمدت حركتهم (٢) . ومن الحوادث التى وقعت أيضاً قتل درزى لأحد الجنود بخنوب قرية السجن فصدر أمر القائد العام إلى إحدى الفرق بتهديم وتدمير القرية بما فيها وكان ربعهم من المسيحيين . فبادر الخبر كيرىوس للتوسط بشأنهم فاستثنيت منازلهم من التدمير ، وتم تنفيذ الأمر « بكل تدقيق » ، حتى إذا وجد بيت لمسيحي بجوار بيوت الدروز « كانت تمر به الفرقة من الكرام دون أن تمسه بحريق أو دمار محاذرة على أنفس المسيحيين فى ذلك الحى » (٣) . يتضح إذا من هذا النص الذى أورده المطران كيرىوسى قاضى أن البيوت قد دمرت أو أحرقت بمن فيها من الناس . كما صادم الدروز العسكر بأمر الشيخ يحيى عامر شيخ شهباء فشنق سامى باشا أحد عشر شخصاً منهم . (٤)

فى الواقع لم تكن فكرة إرسال الحملات التى توجهها الدولة لقمع الفتن فى المناطق المختلفة من بلاد العرب لتثير أفكار كافة العرب بصورة ظاهرة اللهم إلا الطبقة المثقفة المتطرفة فى أفكارها ، فلم تكن الجرائد لتجهر بشجب هذه الأعمال بل كان معظمها يحبذ قمع الثورات ، وتوطيد الأمن ،

(١) Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/5/1911, P. 423.

(٢) الأهرام - ٩٩٦ ، ١٩١٠/١٢/١٩ .

(٣) الاب كيرىوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٩ .

ولو بالظاهر على الأقل ، شرط أن يصحبها الإصلاح الصحيح وقطع دابر التذمر والشكوى باجتناب جذور الظلم والخياف الذين يحلان بالعرب ومناطقهم المهمة . غير أن الذي كان يستثير نفوسهم وخاصة نفوس شبابهم المتحمس الذي بدأ يتفتح للوعي القومي ، وعقلاهم من السياسيين الخالصين ، هو ما يرافق هذه الحملات من قسوة وفظاعة وخلف للهواثيق والاتفاقات والوعود ، فإذا قال قائل من الترك أن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، قال قائل باسم العرب : « هل تعد الدولة جندها الذي هو أبناء الأمة لسحق الأمة وتدميرها ، أما كان ينبغي أن يقال أن أولئك العربان وغيرهم كانوا مرهقين بالظلم وسوء الإدارة وسنبرهم العدل والنظام فنجعلهم بذلك يتفانون في حب الدولة وطاعة الحكومة؟ »^(١)

أعلن سامي باشا في الجبل الدرزي الأحكام العرفية التي شملت منطقة حوران^(٢) ، وبدأ يجمع الأسلحة حتى بلغ ما جمعه منها (١٠) آلاف بندقية ، وتحرير النفوس من أجل تطبيق الخدمة العسكرية وشرع في تجنيد الحورانيين فوراً ، وطلب من الحكومة تخصيص مبلغ من المال لإنشاء المدارس بمعدل مدرسة واحدة في كل قرية يبلغ عدد يبرتها (٤٠٠) مسكناً ،^(٣) وقدم مشروعاً لإنشاء الطرق وافق عليه مجلس الوزراء ، وكانت الأعمال الإصلاحية التي قام بها مرضية بوجه عام . وقد أدلى نائب حوران سعد الدين أفندي الخليل إلى جريدة أقدام بقوله أنه تلقى رسالة من عجلون تقول أن الشعب قد أعلن امتنانه عما يقوم به اللواء سامي باشا من إصلاح ومن تدابير لحماية أهل المنطقة من غزوات البدو ، ويبدى أمنيته في أن ينظر فيها إلى التعليم والزراعة وحفر الآبار الارتوازية ، وأن الصدر الأعظم حتى

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، يناير ، كانون ثاني ١٩١٠ ، ص ٩١٧ .

(٢) الأهرام - ١٩١٠/١٠/٧ ، ٩٩٠٠ .

(٣) الأهرام - ١٩١٠/١١/١٦ ، ٩٩٣٤ ، ١٩١٠/١١/٢٤ ، ٩٩٤١ ، ١٩١٠/١١/٢٨ ، ١٠٠٧٨ .

١٩١١/٥/٩ .

باشا قد أولى اقتراحات اللواء سامي باشا عنايته ، وأعطى الأوامر اللازمة إلى الجهات المختصة بشأنها ، وأن الحالة في حوران تتحسن رويداً رويداً بفضل التدابير الحكيمة التي اتخذها هذا القائد .^(١)

غير أن التذمر لم يلبث طويلاً حتى ذر قرنه بين عربان المنطقة الذين جيلوا على تقاليد معينة فصدمتهم تدابير جمع الأسلحة والتجنيد وذلك مادعا النائب العربي أمين أرسلان (شقيق المرحوم محمد أرسلان الذي قتل يوم حادثة ١٣ أبريل) مبعوث اللاذقية^(٢) أن يكتب مقالا معبراً بحث فيه عن أخلاق العرب وعاداتهم وأثر تجريدهم من السلاح الذي يحبونه أكثر من أرواحهم ودعوتهم للتجنيد ، وندد بالطريقة التي سلكتها الدولة في اتخاذ هذه التدابير ، من حيث كونها قد لجأت إلى المباغطة ، وعدم استعمالها الروية والتدرج في تنفيذ هذه السياسة^(٣) . ومالبت التذمر المحلي أن انقلب إلى سخط عم الأوساط السورية بأجمعها ، كان سببه تشدد الحكومة في التجنيد واتخاذ سلوك متناقض في هذا الأمر بحيث كانت الأوامر تلي بدون تعليل معقول ، والحكام يفرضون إرادتهم التعسفية قسراً ، وقواد الدولة يصرون على تجنيد اللبنانيين ، الثابتة لبنانياتهم ، خلافاً لقرار مجلس شورى الدولة^(٤) . وقد ترجم عن هذا السخط المضابط التي تقدم بها نفس نائب حوران سعد الدين أفندي الخليل المقداد وكثير من الأعيان والوجهاء يشتكون فيها من طريقة تحرير الأملاك والأراضي ، حيث أن الموظفين الذين يشتغلون بها لا يسمعون لكلام أهل الخبرة ولا يعرفون مشاكل المنطقة المحلية ، ولا يقدرّون الضرر

(١) Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/1/1911, P. 31.

(٢) جرت العادة منذ انتخاب الأمير محمد أرسلان عن هذه المنطقة حين اختلف أهلها على نائب عنهم منهم ، أن يستقدموا نوابهم من الأرسلانيين اللبنانيين .

(٣) الأهرام - ٩٩٨٥ ، ١٩١١/١/١٨ . من مقال بقلم النائب أمين أرسلان بعنوان « أخلاق العرب » .

(٤) الأهرام - ١٠١٥٣ ، ١٩١١/٨/٤ .

الذى يلحق بالمرارعين من عمليات التجنيد التى تطبق بشكل مرهق دون مراعاة للمواسم الزراعية^(١).

كان هذا التذمر وهذه الاعتراضات محدودة النطاق فى بادئ الأمر لأن الأحكام العرفية والأساليب القامعة الدراكونية التى كانت تحكم بها سوريا قد ألجأت السوريين إلى السكوت ، غير أن السياسيين والنواب الذين كانوا يؤيدون الاتحاديين فى سياستهم مالبنوا أن انقلبوا عليهم ، إن لم يكن كلهم فعظمهم ، وبدأت الانسحابات من جمعية الاتحاد والترقى تتوالى بازدياد وتتفاقم ، وأصبح رفيق العظم وحقى العظم الذين كانا من دعاة الوفاق مع الاتحاديين والوحدة العثمانية المطلقة ، وعبدالحيد الزهراوى ورشيد رضا وكثير غيرهم ، أصبحوا حربا عليهم . وفى نفس الآونة كانت حملات المعارضة العربية فى مجلس المبعوثان العثمانى ، التى حمل لواءها ولم يزل شقيق المؤيد العظم ، وشكرى العسلى وبضعة نواب آخرون منذ الدورة الثانية من الفصل الثانى من الحياة النيابية ، أى بعيد الانقلاب المضاد بعدة أشهر ، يؤيدهم القسم الأعظم من مبعوثى العرب ، كانت هذه الحملات تشتد على الاتحاديين ، وقد أثار النواب العرب قضية حوران فى مجلس المبعوثان فأرسلت نظارة الداخلية ، بناء على طلبهم ، لجنة للتحقيق فى الفظائع التى ارتكبت فى لواء الكرك أثناء هذه الاضطرابات ، ووجه سعد الدين أفندى مبعوث حوران كلاما قاسيا إلى طلعت بك قائلا له : « أنت وحدك سبب خراب البلاد ، أن دماء الحورانيين تطلب الانتقام منك »^(٢) . ونشر توفيق المجالى ، نائب الكرك ، كتابا مفتوحا إلى الصدر الأعظم السابق حسين حلى باشا يتظلم فيه باسم الكرك ميينا أن الاتحاديين يريدون خراب هذه المنطقة وتهديم أركانها بإراقة دماء أبنائها ، لسر لا يعلمه إلا إذا كان الأمر يقتضى

(١) الأهرام - ١٠١٧٤ ، ١٩١١/٨/٢٩ .

(٢) الأهرام - ١٠٢٩٢ ، ١٩١٢/١/١٠ .

« صب دوش بارد على السوريين » على حد تعبير جريدة طنين ... ، الأمر الذى جعل السوريين يدعون بالرحمة للفراعنة ، ونيرون ، والحجاج ، وجنكيزخان ، وهولاكو ... ، إذ أنهم أوغلوا فى القتل والنهب وسلب المواشى وحرقت الدور ، ويطلب من العثمانيين المخلصين التوسط لأعطاء حد لهذه المآسى الدامية^(١).

كما استفاق بعض النواب الذين بالغوا فى الوثوق بحسن نية جمعية الاتحاد والترقى ، من غفلتهم فصرح مبعوث بيروت سليمان أفندى البستاني بأن السبب الداعى للثورات هو التسرع ، وعقبت الأهرام على تصريحه بقولها أن «الحكام أرادوا أن يقلبوا البلاد ، التى كانت تتمتع سابقا ببعض الامتيازات ، فى مدى ثلاث سنين قلبا سحرىا فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين إلى حال لم تألفها ولم تتعلمها ، فكانت النتيجة أن الذين لم يألفوا دفع الأموال الأميرية تدمروا من دفعها ، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية ، صعبت عليهم هذه الخدمة ، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم وأحكام القوانين عدوها بدعة^(٢) ، والذين كانوا فى بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بفلاحهم أمرا^(٣) ، ومن جهة أخرى رأينا الذين تعلموا فى أوروبا وعرفوا نظامها ومدنييتها وعمرانها يتعجلون^(٤) رجال الحكومة فى الإصلاح ويريدون من حكومة بنت سنتين أن تكون كحكومة بنت مئات السنين ، فقالوا أين ما أتاه الدستوريون من إصلاح ؟ والحكومة نفسها أرادت أن تسرع وليس فى يدها مال ولا دخل فلم تر الا البزركة تظرف أبوابها ، وأراد الأتراك نسر لغتهم التى لم تتعلمها الطوائف والأمم التى حكموها سبعائة

(١) المؤيد - ٦٦١٩ ، ١٩١٢/٢/٥ .

(٢) كمثال أهل اليمن الذين لم يرتاحوا لمحاكم الدولة بل كانوا يلجأون الى المحاكم الشرعية التى يقيمها الامام يحيى حتى أصبح فى اليمن قضاءان قضاء الدولة وقضاء الامام ، حتى فى الاوقات التى لم تكن قد بدأت ثورة اليمانيين .

(٣) كمثال البكوات فى البانيا .

(٤) كمثال المثقفين فى تركيا نفسها وفى سوريا .

سنة فتسرعوا باكره الناس على تعلمها فايقظوا الذين لا لغة لهم مدونة يالكتب إلى خلق لغة وآداب^(١) ، والذين لهم لغة على الصياح في وجه الحكومة خوفا عليها ، فالتسرع جاء من كل جانب فأفضى إلى الشكوى من كل جانب^(٢) .

* * *

عقوبة الاتحاديين :

كان حلم الاتحاديين بأن يحققوا في بضع سنوات ما لم يحققه الدولة من مزج العناصر وصهرها في بوتقة واحدة ، خلال مئات من السنين ، من أبرز ما اتصفت به سياستهم الداخلية ، لكنهم أخطأوا في تقدير ما وصل إليه تطور الأوضاع في هذه السلطنة المترامية الأطراف التي تسكنها عناصر عديدة مختلفة الأخلاق والتقاليد والعادات واللغات والأديان والحاجات المحلية في الاقتصاد والأمور الاجتماعية ، ومنهم البدوي والحضري ، وكان القسم الأكبر من أهل المناطق كالألبان والأناضول وبلاد الكرد والجزيرة العربية والعراق مسلحين تسليحا تاما ، وقد فشلوا في تجريدهم من السلاح ، يدل على ذلك ما دار من مناقشة في مجلس المبعوثان بهذا الشأن بين النائب سترافيتش من نواب الفلاح والصدر الأعظم حتى باشا ، إذ قال النائب أن حملة القائد جاويد باشا في ألبانيا وتجريده سلاح الألبانيين لا يفيد لأن الألبانيين يبتاعون الآن سواه ، وكان ذلك في إحدى جلسات شهر كانون أول ديسمبر ١٩١٠ ، فرد الصدر الأعظم بأنه لا بد لهم من (١٥) سنة ليبتاعوا مثل ما أخذ منهم وهو (٤٦٧) ألف قطعة ؛^(٣) ألا أنه قد صدق قول النائب لأن الألبانيين

(١) كمثال الألبان والأرمن .. الخ .

(٢) الأهرام - ١٠١٥٠ / ١٩١١ / ٨ .

(٣) الأهرام - ٩٩٥٩ / ١٧ / ١٢ / ١٩١٠ .

ما لبثوا أن تسلحوا بعد ذلك بأقل من سنة ونصف وثاروا على الدولة وكانوا السبب في اقتطاع الجزء الأوروبي الباقي من أراضيها أثر حرب البلقان .

كان في الإمكان مزج هذه العناصر حينما لم تكن تشعر بكيانها الذاتي وقوميتها ، أو حينما كانت ضعيفة أبان الفتح العثماني ، وكان سلاطين بني عثمان من القوة بحيث يستطيعون تحقيق هذا الهدف الكبير ؛ لكنهم لم يفعلوا ذلك وتركوا لكل عنصر لغته وتقاليد ومؤسساته القومية - ولو فعلوا ، كما قال كثير من المفكرين ، لأصبحت المملكة من زمن بعيد أمة موحدة ليس فيها فروق جنسية ، شأنها في ذلك شأن كثير من الأمم الأخرى ، التي حققت وحدة بلادها على اختلاف العناصر المكونة منها - وهكذا إلى أن شعر اصلاحيو القرن التاسع عشر ، وأبطال عهد التنظيمات من الترك ، بضرورة ذلك اتباعاً لأنظمة الغرب في إيجاد دولة تركز على الوحدة والتجانس والمركزية ، فخطروا في هذا السبيل بعض الخطي . ومع ذلك كان منهم عقلاء لم يسعوا إلى الوحدة العثمانية ، وجمع العناصر بالأسلوب المنفر والسياسة المركزية الضيقة ، بل كان مدحت باشا واضع دستور ١٨٧٦ من انصار « توسيع المأذونية » الإدارية الواسعة ، القرية من اللامركزية . غير أن الاتحاديين لم يحاولوا حتى أن يفهموا هذا الدستور بنفس الروح التي ألهمت مدحت باشا عند وضعه ، بالرغم من تطور الفكرة القومية لدى أغلب الشعوب العثمانية ، خاصة منها الساكنة في القطاع الأوربي ، خلال المدة التي مضت بين وضعه وتاريخ الانقلاب الدستوري ، فأرادوا أن يحكموا الدولة في العقد الثاني من القرن العشرين وكأنهم لا يزالون يعيشون في منتصف القرن التاسع عشر . فضلا عن ذلك أرادوا أن يحكموا البدوي والحضري على السواء بأنظمة تشبه الأنظمة الموحدة التي تطبق في الدول الأوربية ، ولم يعيروا أدنا صاغية إلى مصلح اجتماعي من بني جنسهم ، البرنس صباح الدين الذي وضع أساساً لنظام يصلح لمثل هذه المملكة ، بأن يطبق على كل شعب الأنظمة التي تتفق وأوضاعه الخاصة وتراعى فيه شخصيته واعتباره الذاتي

كما كان الأمر لدى كثير من الأمم ذات الأوضاع المماثلة لوضع الأمة العثمانية وذلك بالرغم من تذكير كثير من كتاب العرب والعناصر الأخرى وسياسيهم لهم بلزوم احتذاء مثال هذه الأمم في الإدارة الداخلية ، وضربوا النمسا وسويسرا والولايات المتحدة مثالا على ذلك . بيد أن الاتحاديين كانوا يحكمون على كل من يجرؤ ، من العناصر الأخرى أو حتى من الترك ، على التفوه بمثل هذا القول ، بالخيانة ويرون في النظام اللامركزي تفكيكا ودمارا للمملكة العثمانية ، في حين كان العرب وبقية العناصر يرون فيه أساس قوة المملكة ، من حيث أنه يعطى سكان المناطق مجال التشبث الشخصي ويهيء لهم إمكانية تطوير مناطقهم التي هم اعرف الناس باحتياجاتها المحلية ، وتقوية الدفاع عن حدودها تعزيزاً لقوة الدولة ، وترقية اقتصادها ومعارفها وأموارها النافعة ، فضلا عن كونه يشعرهم بأن لهم شخصية وكيانا في الدولة تحترم إرادتهم فيزيد إخلاصهم للسلطنة .

لقد حلل كثير من الكتاب الترك ، وأنا لا أريد أن أذكر غيرهم ممن وقع في يدي بعض مؤلفاتهم ، عقلية الاتحاديين ، فقالت الكاتبة « خالدة أديب » مؤلفة رواية « طوران » التي تدعو للقومية التركية وكانت من ألصق الناس بالاتحاديين ، وأعرفهم بطوايا نفوسهم — وهي تحلل صفاتهم التي لزمهم بمقتضى نشاطهم — بأنهم ينتمون ، سواء منهم الضباط أو الموظفون الصغار إلى البورجوازية الصغيرة ، وأن أي واحد منهم لم يكن على شيء من الرصانة والتعقل بحيث يكون قادراً على التحليل والمقارنة وملاحظة التطور الذي طرأ على الأفكار والأوضاع السائدة في الدولة قديماً وحديثاً . إلى أن قالت « أن أكثر الاتحاديين ، وقد جبلوا بمزيد من الواقعية والقوة ، ومعظمهم من المكدونين ، كانوا يحملون مثلاً وأهدافاً لا يقفون دون تحقيقها ، فاستخدموا جميع الطرق والوسائل للوصول إليها . لذلك ما أن سيطروا على دفة الحكم حتى اعتبروا أنفسهم ورثاء عهد التنظيمات ، واعتقدوا أن توحيد

العناصر ، وتحقيق التمثيل البرلماني ، هو كل ما يلزم لقلب المملكة من صبقها القديمة إلى صبغة جديدة » (١) .

وجاء في كتاب « تاريخ » Tarih الذي ألفته جمعية الدراسات التاريخية التركية في استانبول . . . (T. T. T. Cemiyeti) : « إن التذبذب الناشئ عن فقدان الثقافة والتجربة وعدم الوقوف على أحوال المملكة العثمانية نفسها وعلى أحوال أوروبا وعلى سير التطور العام كان مانعا لجمعية الاتحاد والترقي من أن تقوم بعمل جدي » (٢) .

وقال الكاتب والصحفي والأستاذ الجامعي أحمد أمين ، في كتابه « تركيا في الحرب العالمية . . . Turkey in the World War » أن فئة الاتحاديين « . . . لم تكن خالية من كل وطنية ، ولا من نصيب من المثالية الغامضة ، ومع ذلك كانت المعارف والتجربة قليلة ومحدودة جداً عند أعضائها إذ لم يتمكنوا من النظر خلال المسائل الناشئة عن الأوضاع الطارئة ، ولم يتمكنوا أن يروا أن التبدلات الجوهرية لأسلوب الحكم يجب أن تتلاءم مع استعداد البلاد الأدبي وأوضاعها الاجتماعية ، فانهم تجاه المشاكل التي كانت تعترضهم باستمرار ، وأمام المعارضة الشديدة التي كانت تواجههم كان همهم لاحتفاظ بسلطتهم السياسية ودعمها كحزب سياسي ، وإجبار مختلف عناصر الدولة للخضوع التام المباشر لسلطة الحكومة المركزية ، وبما أنهم كانوا متمسكين بالتعصب القومي في سياستهم الخارجية فقد أظهروا التصلب والتزمت وتعاموا عن كل متطلبات الموقف العملية . هذا وأن السياسة الطائشة التي قضت بإكراه مختلف العناصر على ضرورة الخضوع لسياسة مزج العناصر قد لاقت معارضة قوية ، وسيت مشاكل داخلية وخارجية كثيرة ، أوجبت على حكومتهم أن تتخذ خطة الاستبداد بحيث أن حكم عبد الحميد المستبد

Halide Edip — Conflict of East and West in Turkey, P. 87-88 (١)
T. T. T. Cemiyeti — Tarih, 111, P. 304. (٢)

المطلق لم يلبث أن عاد بثوب آخر ، ولم يستمر الغاؤه سوى فترة جد ضئيلة . ولم يكن الفرق بين العهدين سوى أن العهد الأخير كانت عليه مسحة المدنية الغربية ^(١) .

أنا لا أريد أن أعلق على هذه الأقوال ، وقد صدرت عن كتاب من الترك أنفسهم ، بأكثر مما قلت في بداية هذه الفقرة من البحث ، إنما أترك الحكم على صحتها أو عدمه إلى الحوادث والوقائع التي تضمنتها هذه الرسالة ، وقد استقيتها ، ما أمكن ، من المصادر الأصلية . إنما لا بد لي من مناقشة أقوال بعض زعمائهم في إلقاء مسؤولية الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى على عاتق هذه العناصر . فلقد تناول خليل بك رئيس حزب الاتحاد والترقي في مجلس المبعوثان مسألة العناصر ، إبان اشتداد المعارك بين ثوار مختلف الأجناس والجيش العثماني قائلاً : « إن بعض الزعماء كانوا في العهد السابق ذوى علاقات بالدول الأجنبية ، ولبشوا بعد الدستور على ما كانوا عليه ، لضعف ثقتهم بالحكومة الجديدة ، ولما كان لهم تأثير كبير في دوائرهم بات يخشى أن تتوول أعمالهم إلى فصل بعض الولايات عن السلطنة ، وعليه فمكل الخلاف الآن قائم بين الحكومة وهؤلاء الزعماء ، وليس من العدل أن ترمى الحكومة من أجل ذلك بتهمة العدا لبعض عناصر الأمة » ^(٢) . وقد اتفق هذا القول مع أقوال بعض الكتاب الترك كقول خالدة أديب بأن ماجرى بين الاتحاديين وبين العناصر الأخرى من خلاف واحتراب يعود إلى « تعصب الرؤساء الدينيين والسياسيين لهذه العناصر ، وعدم رضائهم بما اجتمعت عليه رغبة شعوبهم في الانصهار مع الترك ، وذلك خرفاً على امتيازاتهم الدينية والطبقية » ^(٣) . وكقول أحمد أمين بأن العناصر الأخرى لم تخلص

A. Emin — Turkey in the World War, P. 44-45.

H. Edib — Ibid, P. 86.

(١)

(٢) الأهرام — ١٩٦٠/١٢/١٩١٠

(٣)

للدولة وكانت تميل إلى الانفصال عنها ^(١) . ولا يخفى ما في هذه الأقوال من تعميم غير صحيح ، فبالنسبة للعرب على الأقل كان زعمائهم البارزون هم أول الخلقين والمؤيدين لحكومة العهد الجديد الاتحادية ، وبقوا كذلك قرابة الستين . صحيح كان ثمة فئة قليلة جداً من زعمائهم تتلقى بعض المساعدات الأجنبية ، ولها صلات وعلاقات مع الأجانب كأمر الكويت ابن الصباح ، وابن السعود أمير نجد ، وبعض المسيحيين في لبنان ، لكن هؤلاء كانوا يشكلون نسبة ضئيلة من العوت ولهم أوضاع خاصة في الأراضي المحددة التي يشغلونها والتي كان للأجانب نفوذ تاريخي وتقليدي فيها ، ومع ذلك كانوا يصرحون في كثير من الأحيان وفي شتى المناسبات بأنهم مخلصون للدولة والسلطان ، وليس لهم غنى ولا انفكاك عن الرابطة العثمانية . ولم يمنح العرب إلى الميول الاستقلالية إلا بعد عام ١٩١٥ حيث رأوا إبطالهم يتأرجحون على أعواد المشاق ، وبالرغم من ذلك بقيت فئة عظمى من وجوههم تميل إلى الرباط الوثيق مع الدولة تدفعها إلى ذلك الرابطة الدينية و « الجامعة الإسلامية » ^(٢) ، ومن أبرز هؤلاء : الأمير شكيب أرسلان ، الشيخ عبد العزيز جاويش ، عبد الرحمن بك اليوسف (دمشق) ، ومحمد باشا العظم (دمشق) وكثير غيرهم .

فالدعوى إذاً بأن العرب هم الذين بدأوا الإساءة لا تقوم على أساس ، والأصح من ذلك أن الخلافات قد خلقت بعضها الظروف الطارئة ، وبعضها الآخر خلقه حكام الترك أنفسهم وصحافتهم والمتعصبون لنعرتهم الجنسية من الترك ، ونفس القول يقال عن العاطفة القومية ، فالترك يقولون بأن الذين أيقظوا العاطفة القومية عندهم هم العناصر الأخرى ، ومن ضمنهم العرب يحنوهم إلى التعصب القومي ^(٣) ، والعرب يقولون نفس القول متهمين الترك

A. Emin — Ibid, P. 36-43.

(١) الأمير شكيب أرسلان — تعليق على تاريخ ابن خلدون ص ٢٤٢

T. T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 304.

(٣)

بما يتهمهم هؤلاء به . والواقع أن العواطف القومية قد وجدت طريقها إلى كلا العنصرين العربي والتركي وإلى بنية العناصر بفعل الاحتكاك المتواصل مع الغرب والتشرب بثقافته منذ مطلع القرن التاسع عشر وخاصة منذ منتصف هذا القرن (١) . وقد زاد في انتشارها احتكاك القوميات بعضها ببعض وتنافسها الشديد وخاصة بعد حرب البلقان عندما شعر الترك والغرب على السواء بتفاقم الخطر الأجنبي ورأوا أن أنجع وسيلة للوقوف في وجهه هو التذرع بتقوية العواطف القومية وترسيخها في النفوس من أجل تدعيم البناء الداخلي لكل جنس من الأجناس في سبيل الدفاع عن الوطن العثماني ، لأن في تقوية الأجزاء قوة للمجموع .

الصلح مع اليمن :

منذ أن أعلن طلعت بك عن سياسة الحزم والعنف التي أخذ بها ، وسحب مشروع إصلاحات اليمن أصبحت هذه البلاد مسرحاً لحروب وثورات جديدة ، وأعلن الإمام يحيى الجهاد ضد الترك ، وأصدر نداء إلى القبائل كي ينضموا إليه . عندئذ بدأ الثوار يفتكون بالجند فتكا ذريعاً بين الحديد والصنعا ، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التي كانت في أيديهم يريدون بذلك التخلص من دفع الضرائب إلى الحكومة ومن الإدارة التركية على شكلها الراهن ، ومطالبين بحكام وطنيين (٢) ، وبالحدكم بموجب الشرع الإسلامي ، وهذه النقطة الأخيرة كان اليمنيون يركزون عليها أهمية خاصة إلى درجة أن المحاكم الحكومية الرسمية لم يكن يتقدم إليها أحد إنما يلجأ السكان إلى القضاء الذي كان الإمام يقيمه هو بواسطة قضاة يعتمدهم لذلك .

H. Saab — op. cit., P. 212.

(١)

(٢) الأهرام - العدد ٩٥٦٦ ، ١٩٠٩/٩/٢

واليمنيون وحدهم بين العرب هم الذين لم يعترفوا لسلطين بنى عثمان بخلافة المسلمين بدعوى أنها يجب أن لا تكون إلا لقرشي ، وأن أجدر من يتولاها هو الإمام يحيى الذي يمت بصلة النسب إلى بيت النبوة ، وذلك بدليل أن الخاتم الذي كان يستعمله يحمل العبارات التالية : « السيد يحيى حميد الدين ، أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، نصره الله » (١) ، يختم به الكتب التي يرسلها إلى أصدقائه وإلى بعض الجرائد كالمؤيد وغيرها .

كان في صدور اليمنيين نزعة إلى الاستقلال وفخر بالجنسية ، ونفور من نير الترك الذين يطلقون عليهم اسم « الروم » (٢) ، وإن كانوا على استعداد للاعتراف بالسلطان العثماني في حالة حصولهم على الامتيازات الخاصة ولايتهم . وكان وضعهم الجغرافي مما يهيء لهم الحصول على السلاح بأيسر سبيل عن طريق التهريب بحراً . قال كاتب إنجليزى في جريدة « التايمس » أن الثوار « كانوا مسلحين ببنادق ماوزر من عيار ٧٤ شديدة الفتك . إن السلاح في الجزيرة أرخص منه في أوروبا ، وإن السلاح والذخيرة متوفرة لديهم ... » (٣)

دارت الوقائع الدامية بين العساكر والثوار وكانت ضارية بحيث اضطرت الدولة أن تسحب جيوشاً من ألبانيا كانت استقدمت معظمها أو ما يبلغ سبعة آلاف جندي منها من طرابلس الغرب لتقمع ثورة الألبانيين (٤) ، ولما لم تكف هذه النجدة استقدمت البقية الباقية من جندها في طرابلس الغرب ، ثم ضمت إليهم ثلاثة أفواج من الآستانة علاوة على

(١) المؤيد - ٥٧٢٧ ، ١٩٠٩/٢/٢٩ ، المنار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٥٤ من حديث صحفي في صلح اليمن للأميرالاي احسان بك رئيس أركان حرب فيلق اليمن .

(٢) الأهرام - ٩٦٥٩ ، ١٩٠٩/٩/٦ ، Corresp. d'Orient — 4ème Année, 15/2/1911, P. 155.

(٣) المنار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
(٤) Rev. du Monde Musulm. — V. XXI, Decemb. 1912, P. 187.

الاحتياطي ، الذي دعت له للخدمة من ولاية اسكوب في ألبانيا ، أي ما مجموعه (٣٥) طابوراً أزمعت إرسالها إلى اليمن^(١) . ولجأ الاتحاديون ، فضلاً عن ذلك إلى أسلوب الدسائس وإيقاع زعماء العرب بعضهم ببعض فكلفوا الشريف حسين أمير مكة^(٢) بالسير مع عشائره في جهتين الأولى نحو نجد لقتال ابن السعود وإرغامه على طاعة السلطان والثانية في اتجاه العسير لقتال السيد أحمد الأدريسي حليف الإمام يحيى ، وكان ابن السعود قد قام بحركات مريبة في المنطقة منذ شهر آذار ، مارس ١٩٠٩ ، إذ بلغ الدولة أنه قام على رأس (٤٠) ألف من البدو المسلحين يحرض العرب على الثورة وعدم دفع الضرائب^(٣) ، وأثيرت القضية في مجلس المبعوثان فبادر ابن سعود (عبد العزيز والد ملك السعودية الحالي) إلى إعلام وكيله في المدينة المنورة يبين له أن ما قام به من حركات ليست إلا مسائل قبلية بينه وبين بعض القبائل ثم أبلغ الدولة ما يطمئنها ، معلناً إخلاصه لها هو وجيشه وأنه رهن أوامرها^(٤) . وهكذا وجدت حكومة الاتحاديين نفسها في النصف الثاني من عام ١٩٠٩ ، والنصف الأول من عام ١٩١٠ ، أمام ثورات نشبت في كل مكان من الولايات الآسيوية — العربية ، والأوروية — الألبانية ، بحيث أرسلت إلى البانيا القائد جاويد باشا على رأس حملة كبيرة ، والفريق ناظم باشا إلى العراق ، واللواء سامى باشا الفاروقى إلى حوران ، وقررت إرسال عزت باشا الأرناؤوط إلى اليمن ثم أوقفت إرساله ، وأوعزت إلى الأمير ابن الرشيد وهو شاب غر أعانته على استعادة نفوذه في منطقة حائل

Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/2/1911, P. 135.

(١)

(٢) عين الشريف حسين ، وكان يقيم في الاستانة بأمر من السلطان عبد الحميد منذ أكثر من ١٥ عاماً ، أمراً على مكة في شهر نوفمبر ، تشرين ثانى ١٩٠٨ ، على أثر وفاة شريفها السابق الأمير عبد الله الذى تولاها بعد الشريف عون الفريق المتوفى عام ١٩٠٥ (المؤيد

١٩٠٨/١١/١٨ ، ٥٦٢٩)

(٣) الأهرام ١٩٠٩/٣/٢٤ ، ٩٤٣٠ ، ١٩٠٩/٣/١٨ ، ٩٤٢٥

(٤) الأهرام ١٩٠٩/٦/١٥ ، ٩٤٩٨ ، ١٩٠٩/٦/١٥ ، ٩٦٧٨ ، ١٩١٠-١١-١٥

بعد أن كان ابن السعود قد تغلب على أبيه عبدالعزيز بن الرشيد ودحره وقتله في موقعة حاسمة عام ١٩٠٦ — بأن يوحده مع الشريف حسين الذى سار أولاً نحو القصيم فالتحقت به قوات ابن الرشيد على رأس أربعة آلاف هجان وفارس ، وأذاع على القبائل مناشير يدعوها إلى الانضمام إليه ، وكانت قبل ذلك قد تطلعت إلى الشريف بأن ابن السعود قد سامها أنواع الخسف ، وأنزل بها العذاب ألواناً ، وأنه يعمل بالاتفاق مع الأجانب ، وهكذا اشتبكت قبائل الشريف وقبائل ابن السعود ، وتمسك الشريف من أسر شقيق ابن سعود سعد بن عبد الرحمن ، إلا أن الشريف خالد بن لوى زعيم واحة تربة تدخل في الأمر وأصلح ما بين الأميرين وعاد الشريف حسين إلى مكة بعد أن قبض من ابن السعود فدية عن أسر أخيه^(١) . وكانت حكومة الاتحاديين في خلال هذه الفترة قد قررت إرسال الفريق محمد على باشا والياً جديداً إلى اليمن وقومانداً للفيلق السابع لاختضاع الإمام يحيى والسيد أحمد الأدريسي ، والقيام بالاصلاحات الواجب إدخالها في تلك البلاد وفي الفيلق ، وقد خول صلاحيات واسعة في العزل والنصب ، فاختار عدداً من الضباط البارعين ليرافقوه^(٢) .

لم يكن الإمام يحيى والسيد الأدريسي متصلين في آرائهما ، راغبين في متناطعة الدولة على خط مستقيم ، بل كانا مستعدين للمصافاة والصلح إذا توفرت نيات المسؤولين الطيبة ، إنما كان أهل الدس والوقعة يلعبون دورهم في تعكير الجو بين الطرفين . إلى ذلك أشار الأدريسي في كتاب أرسله إلى صديق له في القاهرة ، حذر فيه الدولة من خطر استنفادها جميع قواها في الجزيرة العربية ، مع وجود قوة ثالثة غير الترك والعرب تراقب الموقف

(١١) الأهرام — ١٩٨٢ ، ٢٩-٩-١٩١٠ ، والدكتور محمد عبد الله ماضى — المصدر السابق ص ١١٧ .

(٢) الأهرام — ١٩٧٠ ، ٦-٥-١٩١٠

للوثوب على ممالكها ، وغمز من قناة مبعوثي اليمن والحجاز ، والوالى حسين تحسين باشا الذى صار سبياً في هذه الفتنة التي لم تسكن نوعاً ما إلا بعد عزله ، واستشهد على إخلاصه للدولة بكتاب من رئيس أركان جيش اليمن نشر في الأهرام وفي جرائد الآستانة ، إتهم فيه رئيس الأركان أهل الأغراض منوها بما أبرزه الادريسي من السعى في قمع سرية الفساد غير أنه على الدين^(١) . كما أعرب الادريسي عن استعداده للاتفاق على شروط الصلح ، ولم يكن الإمام يحيى يعارض في ذلك بل يتضح من كتاب آخر مرسل من الإمام يحيى إلى الادريسي أبدى فيه نفس المشاعر في ضرورة التصافى مع الدولة وتدعيم قواعد السلم والوفاق وإزالة سوء التفاهم ، وحمد الله على أن الحكومة قد توقفت الآن إلى « حسن المسالك . . . واستعمال أسباب المواصلات »^(٢) . معنى ذلك أن جميع الأطراف كانت راغبة في الصلح فلماذا لم يعقد ؟ يتضح من كتاب مرسل من قبل الادريسي إلى الإمام يحيى (عام ١٩١٢) أن طلب الترك للمصافاة والصلح معه لم تسكن إلا خديعة كي يعطيهم طريقاً يمر بها من الساحل إلى اليمن ، وأن الاتحاديين يريدون أن يجعلوا منه تابعا لإمارة مكة ،^(٣) لذلك مالبثت الحرب أن عادت إلى النشوب من جديد ، ورافق ذلك قدوم الشريف حسين مع أولاده وسبعة آلاف مسلح بعد أن ألقى خطاباً في أعيان وأشراف مكة ، قائلاً أنه يسافر مع أولاده وقبائله بأمر جلالة السلطان ، لتضحية نفسه في سبيل بلاده ووطنه وسلطانها الذين نذر نفسه لخدمتهم .^(٤) وقد اصطحب الشريف مكة في حملته أحمالا من كساء الجوخ الأحمر ليقدمه هدية للأمراء وذوى الشأن وكميات كبيرة

(١) الأهرام - ٩٧٨٥ ، ١٩١٠/٥/٢٤ من نصوص الكتابين المنوه عنهما

(٢) الأهرام - ٩٧٨٨ ، ١٩١٠/٥/٢٧ من نصوص كتاب الإمام

(٣) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ ، أسعد داغر - المصدر السابق ص ١١٧

من كتاب الادريسي الى الامام يحيى .

(٤) الأهرام - ١٠٠٧٧ ، ١٩١١/٥/٨

من الريالات « ماركة أبوظقة » المفضلة على غيرها ليوزعها على الناس ، وأطلق مناديه بين القبائل ينادى بأن من يطيع السلطان يتبرأ من الادريسي وكان في طريقه اليه يقبض على بعض المراكب الشراعية التي تحمل الأسلحة للشوار ، في حين كانت ثلاثة بواخر تنقل طوابير الجند العديدة التي كانت الدولة تمدها بقيادة جيش اليمن باستمرار بحيث بلغ عدد هذه النجيدات أكثر من ثلاثين طابوراً بقيادة الفريق عزت باشا الأرناؤوط الذى عادت الدولة فعيته على قيادة فيلقها بعد وفاة قائده السابق عبدالله باشا . وكان عزت باشا قبل إعلان الدستور فريقاً على الفرقة الرابعة عشرة في الحديدة وله صلة وثيقة باليمنيين واكتسب محبتهم أثناء إقامته بين ظهرانيهم^(١) مدة ١٥ سنة تقريباً . إلا أن شريف مكة لم يكن دوماً حليف التوفيق في حربه مع الادريسي ، بل كانت أكثر وقائعه فاشلة هزم فيها وجرح أحد أولاده في واحدة منها وأراد أن يأخذ بثأره فلم يستطع^(٢)

يقول أحمد عزة الأعظمي مؤلف كتاب القضية العربية الذى كان من أعضاء المنتدى الأدبي وبعض الجمعيات العربية الأخرى أن الشباب العربى العامل في القضية العربية حينذاك كان لا يفكر حينئذ في الخلاص من براثن الاستبداد والعبودية إلا على يد الزعيمين العربيين الإمام يحيى والأمير ابن السعود لما كان لهما من المكانة السامية والنفوذ في المجتمع العربى ، وأن فريقاً من هؤلاء الشباب رأى أن يتصل بالإمام يحيى ووقع الاختيار على أحد شبان اليمن من ضباط الجيش المسرحين وهو أحمد المجاهد ، كي يكون رسولهم إلى الإمام ، فسلمه عبد الكريم خليل رئيس المنتدى الأدبي كتاباً إليه وأرسله على باخرة ذاهبة إلى اليمن ، ومما مضت فترة من الزمان حتى عاد أحمد المجاهد

(١) المؤيد - ٦٣٩٨ ، ١٩١١/٦/٢٤ ، ٦٢٩٨ ، ١٩١١/٢/٢٣

(٢) الأهرام - ٩٧٨٥ ، ١٩١٠/٥/٣٤ من كتاب الادريسي الى صديقه

يحمل رداً من الإمام يحيى بالعمل لإحياء مجد العرب والإسلام^(١) . ضمنه هذين البيتين من الشعر :

وأنى لأنوى الخير سرّاً وجهرة وأفعل معروفاً وأنكر منكراً
ويعجبني المرء الكريم نجاره إذا أنا أدعوه إلى الخير شمرا

وأردف الأعظمي قائلاً أن عبد الكريم الخليل حذف من الكتاب ما كان منه متعلقاً بمخاطبتهم كجمعية عربية فصار الكتاب يصلح لأن يكون كمنشور يستحث الأمة العربية على التمسك بأهداب التضامن وأرسله إلى جريدة المؤيد المصرية فنشرته الجريدة ، وكان أول منشور نشر للدعوة في الصحف من رجل عربي صاحب سلطة فعلية^(٢) .

في الحقيقة عثرت على الكتاب المشار إليه في جريدة المؤيد ، قدمته الجريدة بقولها أن أحد أفاضل العلماء في الأستانة قد أرسله إليها على أنه رسالة أجاب الإمام يحيى بها على رسالة منه إليه . وقد جاء فيه بعد المقدمات والسلام على من سماهم « إخواننا في الدين الساعين في لم الشعث » قوله « وياحبذا ما عليه عولوا من الاتحاد على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاضد وجمع الكلمة على مصداق التشبيه بالبنان الواحد والعصد الساعد » ثم بين خطته في إعلاء كلمة الله ونصرة الضعيف وإغاثة اللهيء والأخذ على يد الظالم ، وكذب ما ينسب إليه من الرفض والخروج والبغي والعدوان وأنه قد اعتدى عليه : « وبغى علينا فخرت بغير حق ديارنا وقتلت ظالمنا وعدوانا رجالنا ، وانتهت بأيدي الجور أموالنا واغتصبت حقوقنا » ، وبين ما يصيب الديار الإسلامية من الخراب وما يفقدها من الشبان الأذكياء من جراء أعمال المفترين الظالمين ، « وكملنا ذلك على سبيل الشكوى لمن له مسكة دينية على

(١) أحمد عزة الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥ - ٧

(٢) أحمد عزة الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

لسان الأوراق فلم نجد لصارخنا مجيباً غير جنود تطبق الفضاء زاحفة علينا من الآفاق ، وآلات حرب تقذف نيرانها المحرقة على الأنفس المؤمنة والديار . . على أنه لا ذنب لنا إلا ما نيينه من وجوب اتباع الشريعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، وختم رسالته بالحديث الشريف « إذا ذل العرب ذل الإسلام » وبالدعوة إلى جمع الكلمة وكره التفرقة بين المسلمين .^(١)

كان نواب العرب بعد سحب طلعت بك مشروع إصلاحات اليمن قد انتظروا منه أن يقوم بما وعد به من درس القضية ووضع مشروع جديد ، ولما طال الأمر ووقف في مجلس المبعوثان في شهر شباط ، فبراير ١٩١٠ يشرح سبب سحبه المشروع أدرك نواب اليمن سوء نيته فاجتمعوا ونظموا مشروعاً جديداً وقدموه إلى مجلس المبعوثان والأعيان ومجلس النظار^(٢) ، وذلك في ١١ آذار ، مارس ١٩١٠ ، متضمناً المطالب التالية :

- ١ - أن تعقد الدولة مع الإمام إتفاقاً يحفظ له حقوقه بإعتباره زعيماً حائزاً على طاعة الجميع وإعتمادهم المطلق عليه .
- ٢ - إقامة القضاء الشرعي وفقاً للشرع الإسلامي ، وأن يكون قاضي الولاية من العلماء الوطنيين
- ٣ - أن ينتخب الأهالي المفتين لمركز الولاية وللألوية والأقضية من العلماء الوطنيين
- ٤ - إلغاء تحصيل الأموال بطريقة الإلتزام وتبجي الأعشار بواسطة محصلين تنتخبهم الحكومة والأهالي معاً .
- ٥ - يعين القائمقامون ومديرو النواحي في جميع أنحاء ولاية اليمن من الأشراف والوجوه الوطنيين الذين يثق الشعب بهم .

(١) المؤيد - ٦٢٨٩ ، ١٣-٢-١٩١١ ، ص ١ : رسالة من الإمام يحيى .

(٢) حملت اللائحة توقيع المبعوثين : أحمد محمد الجناني « صنعاء » أحمد الكبشي

« صنعاء » ، حسن بن علي عبد القادر « صنعاء » ، محمود نديم « الحديدة » .

٦ — ينتخب رئيس البلدية من الأشراف الوطنيين الذين تثق بهم الأمة وتعتمد على أمانتهم .

٧ — يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى «مجلس مصالح القبائل» ويؤلف من رؤساء العشائر وأشراف الوطنيين لحل المشاكل وفصل المنازعات التي تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ويكون قائد الجندرمة عضواً في هذا المجلس ليكون عوناً في تنفيذ أحكامه .

٨ — تؤلف طوابع عسكرية من الأهالي والقبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يثق الشعب والحكومة بهم .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، الخ . . — وإلى جانب هذه المراد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس ورفع مستوى التعليم والزراعة ، وتخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، وإيصال الخط الحديدي حتى اليمن .^(١)

غير أن الاتحاديين قد أصموا آذانهم عن سماع أى إقتراح أو لائحة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملائمة لليمن ، فكان نصيب هذه اللائحة وغيرها من الاقتراحات مجرد إحالتها إلى لجنة الإصلاح الليمانية ، ولكن دون أن تعطى لها أية نتيجة . وقد أجاب طلعت بك في إحدى المرات ثلاثة من نواب اليمن — طلبوا وضع مشروع معين موضح التطبيق وتعيين حلى باشا والياً على اليمن مع أوسع الصلاحية ، وإذا رفض فتعيين لجنة برئاسة فريد باشا رئيس ديوان المشاة في نظارة الحربية — أجابهم طلعت بك وقد أصبح رئيساً لحزب الاتحاد والترقي بعد إستقالته من وزارة الداخلية ، بقوله أنه لا يجوز تعيين الأشخاص على الحكومة ، وبعد جدال أحيل المشروع إلى لجنة الإصلاح المشار إليها .^(٢)

(١) المؤيد — ٦٠٣٧ ، ١٣-٤-١٩١٠ ، من نصوص اللائحة المقدمة من مبعوثي اليمن إلى المسئولين .

(٢) الأهرام — ١٠٠٧٧ ، ٨-٥-١٩١١ .

وفي إحدى جلسات مجلس المبعوثان خلال شهر شباط ، فبراير ١٩١١ وذلك قبل استقالة طلعت بك من وزارة الداخلية ، قدم كل من الأمير أمين أرسلان (اللاذقية) ، ولطفي فكرى بك (درسيم) ، وأحمد المقتضى (صنعاء) تقريراً إلى المجلس طالبوا فيه إستجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، لكن حزب الاتحاد والترقي عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن شيء ، والإكتفاء بما يقوله وزير الداخلية في ذلك .^(١)

غير أن المعارضة في هذه الآونة ، ومبعوثي العرب بصورة خاصة كانت قد اشتدت على الاتحاديين ، وعلى طلعت بك بالذات ، وتعددت مواقفه المشيرة ، واحتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجاً فاضطر إلى تقديم إستقالته من وزارة الداخلية أثناء إجتماع عقده مجلس النظار في منزل حتى باشا للتداول في بعض الشؤون وأهمها مسألة اليمن فقبلها الصدر الأعظم ، وقرر تعيين خليل بك ، مبعوث منتشه ، ورئيس حزب الاتحاد والترقي البرلماني ، مكانه ناظراً للداخلية^(٢) ، وذلك في ١١/٢/١٩١١ . وقد بين في كتاب إستقالته « أصبحت عرضة لمهاجمات وانتقادات متواصلة من كل طرف ، وكانت كل أعمالى تفسر أسوأ تفسير ليكون من ذلك باعث على كسر شوكة حزب الاتحاد والترقي وجمعيته ، حتى إننى اضطررت لطلب الثقة في أقل المسائل أهمية . »^(٣)

(١) المؤيد — ٦٢٩٠ ، ١٤-٢-١٩١١ .

(٢) المؤيد — ٦٢٩٨ ، ٢٣-٢-١٩١١ .

(٣) المؤيد — ٦٣٠٢ ، ٢٨-٢-١٩١١ .

اشتدت المعارضة على طلعت اشتداداً لم يشهد له مثيل ، لخطل سياسته تجاه العناصر لبذاءة لسانه فان أخف كلمة كان يواجه بها النائب الذى ينتقده هي : كذاب او جورناجى . ففى إحدى الجلسات تناقش مع نائب وقال له — كلامك كذب . فأجابه النائب : انت الذى تنطق بالكذب ، ولا قال له : انت رجل معلوم الحال ، أجابه النائب : نعم لاشك فى ذلك وليس بين العثمانيين من لا يعرفنى ، انا الذى تعلم ان ناصيتى بيضاء وصحيفتى بيضاء ، اما انت —

وهكذا كانت مسألة اليمن بالذات ، التي بنى طلع بك مجده الوزارى عليها ، هي التي جرفته وسببت إستقالته ، (١) وكان للمعارضة العربية خاصة وهجوم المبعوثين العرب عليه وعلى جمعياته أكبر الأثر في هذه الاستقالة ، وسأعود إلى بحث المعارضة العربية في مجلس المبعوثان في مكان آخر من هذه الرسالة . إنما الشيء الواضح أن القضية اليمنية ستحل بعد ذهاب طلع بك ، ولكن ليس معنى هذا أن خلفه قد أبدى من حسن النية ما سهل حل هذه المسألة ، بل كان التشدد رائد الحكومة على الدوام ، ولم يعط حداً لأعمال العنف والقمع إلا ما أظهره اليمانيون من البسالة وأخرجوا به جيش الدولة المقاتل في هذه المنطقة من المواقع الضارية والهزائم الرهيبة .

حاول خليل بك أن يحذو حذو سلفه في مواصلة إستعمال القوة فأرسل عزت باشا الأرنؤوط قائداً للجيش المقاتلة في اليمن بصلاحيات واسعة يولى ويعزل ويحاكم ويجرى الإصلاح اللازم ، وأبدى عزيز بك على المصرى وكان حينئذ برتبة بكباشى ، رغبته في مرافقة هذا الجيش فأجيب على طلبه (٢) ، وأرسلت مع هذا القائد عشرات الطوابع تنقلها البواخر ومعهما نسافة وطرادة فاستعد لها السيد أحمد الإدريسي وحاول الوقوف حائلاً دون مرورها إلى اليمن ، وإزدادت حدة مقاومته وشدة إجراءاته ضد الترك ، إذ ألقى القبض

— فرذيل ، نصاب قليل الادب ، يوما تحتقر هذا ويوما تشتم ذلك ، الى متى هذه الحال ؟ يوما معنى هذه الاعمال ؟ نحن ليس لدينا دستور ، بل مازلنا راسفين في قيود الاسر وسلاسل التحكم مادام في مناصبنا امثالك من السفهاء « فقلت الضوضاء واضطر الرئيس ، الى فض الجلسة » . وفي جلسة اخرى اتهم مبعوثاً بكونه « جورنالجي » فاجابه ، عليك ان تبحث بين تقارير الجواسيس عما يخصنى منها فان وجدت واحداً منها انا مستعد ان استقبل من المبعوثية واهجر السياسة ، اما اذا لم تجد شيئاً من ذلك فانت اذن من وجد على وجه الأرض ، واحظ مخلوقاته اطلاقاً .

— الاهرام — ٩٥٩ ، ١٧-١٢-١٩١٠ ، ١٠٢٩٢ ، ١٥-١-١٩١١ .

المؤيد — ٦٢٥٧ ، ١٥-١-١٩١١ .

(١) الاهرام — ١٠٠١٥ ، ٢٢-٢-١٩١١ .

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٨ ، الاهرام — ١٠٠١٣ ، ٢٠-٢-١٩١١ .

على عدد من الضباط وقطع أسلاك التلغراف وحبس على مديرى الجمارك ، واعتقل سويد أفندى مبعوث العسير ونفاه إلى جبل النضير (١) وصمد أمام الشريف حسين الذى أتى بقواته وقبائله وقوات الدولة يحاربه عسكرياً ومعنوياً فاضطر الإدريسي إلى فك الحصار عن بلدة أبها ، عاصمة العسير ، والتجأ إلى الجبال المجاورة واعتصم فيها (٢) . ولم يكتف الترك بالإيقاع بين الإدريسي وأمير مسكة ، بل إستخدموا جميع أنواع الفرقة بين العرب ، واستثمروا الأحقاد الشخصية بينهم إذ حرضوا على السيد الإدريسي رجلاً يدعى أحمد شريف ، صاحب صيدا ، الذى بتر السيد يديه بإتفاق أعيان البلد لأنه كان من الذين عاثوا في البلاد فساداً ، وأخلوا بالأمن ، وأشاعوا الفوضى والاضطرابات بين السكان ، وكان أحمد شريف قد طلب ثمانية طوابع من الدولة لينتقم من خصمه (٣) ، فرحبت حكومة الاتحاديين بمعاونته لها ، وساعدته في إجتذاب القبائل الموالية للإدريسي ودعوتهم للالتفاف حوله (٤) كما اتفقت مع المدعو صالح الضحيانى وهو من عائلة منافسة للإمام يحيى في الإمامة ، ونظمت بالإتفاق معه خطة محكمة للقضاء على خصمه والحلول مكانه في الإمامة . (٥)

ذهب عزت باشا الأرنؤوط بجيشه الضخم وقوته الهائلة ، وتمكن من الوصول إلى اليمن ودخل صنعاء التي بارحها الإمام يحيى ، ولكن بعد أن أشتبك بمعارك ضارية مع قوات الإدريسي التي كانت تعرقل طريقه إلى اليمن

(١) الاهرام — ١١٠٠٦٢ ، ٢١-٢-١٩١١ .

(٢) المنار — مجلد ١٤ ، ج ٩ ، ص ٧١٩ .

(٣) الاهرام — ١٠٠٧٨ ، ٩-٥-١٩١١ .

(٤) الاهرام — ١٠٠٩٣ ، ٢٦-٥-١٩١١ .

(٥) احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

وتعمد في كثير من الأحيان إلى قطع مياه الشرب عن المدن والقرى التي ينزل فيها جيشه فتسبب له متاعب ومشاكل كثيرة. (١)

صحيح أن الإمام يحيى اضطر إلى الالتجاء إلى جبال شهارة المنيعه، لكن السكائن التي كان ينصبها رجاله للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال كانت تقض مضاجعهم، وتفنيهم في بعض الأحيان عن بكرة أبيهم. وقد حدثني عزيز باشا المصري، خلال مقابلي له في القاهرة، عن ضراوة اليمانيين في القتال وإستبسالهم وقتسكهم بالجند العثماني، حديثاً طويلاً، وألح بصورة خاصة على قضية قطع المياه عنهم إذ كان لها أثرها الحاسم على موقف الجيش،

إلا أن أروع الوقائع، وأشهرها، تلك الموقعة التي جرت عند مضيق «جيزان» بمنطقة العسير، التي تكبدت فيها جيوش الدولة من الخسائر ماضعضع كيانها، ومما أدى إلى إستجواب خليل بك، ناظر الداخلية، من قبل النواب في مجلس المبعوثان، عن سبب الانكسار الذي حل بالجند العثمانية فيها، فأجاب بكلام مختصر مفيد أنهم وقعوا في كمين نصبه لهم ثوار اليمن (٢). والواقع أنه كان لهذه الموقعة أثرها المباشر في مفاوضات الصلح بين الطرفين إذ بلغت خسائر الجيش العثماني فيها ما يقارب (٢٨) ألف جندي بين قتل وجريح وأسير (٣).

في الحقيقة كانت حرب اليمن من المسائل التي أقلقت الدولة تماماً إذ لم تتمكن من القضاء على الثورة القائمة فيها، وكانت الأنباء الواردة منها إلى الصحف متناقضة جداً بحيث أن من يلقى نظرة إلى البرقيات الواردة عنها يجد نفسه أمام سلسلة من الانتصارات تتلوها الاندحارات. فما أن تقرأ يوماً

(١) الأهرام - ١٠١٥٠، ١٨-١٩١١.

(٢) الأهرام - ١٠١٢٧، ٥-٧-١٩١١.

(٣) محمد المهدي البصير - المصدر السابق، ص ٢٦.

أن قوات الحكومة انتصرت، وطلب الثوار الصلح حتى تجد في ثاني يوم نبأ آخر يعلن تكذيب النبأ السابق، وأن الثوار يزدادون قوة من يوم إلى آخر، لا يختلف شأنها عن شأن من يملأ بالماء إناء مليئاً بالثقوب، لا يكاد ينسكب فيه الماء حتى يفرغ، وهكذا إلى أواخر شهر آب، أغسطس ١٩١١ إذ تأكدت الأنباء القائلة بإنهاء الفتنة والاتفاق مع الإمام يحيى على شروط الصلح وبقاء السيد أحمد الإدريسي في حالة القتال (١). إذ أيقنت حكومة الاتحاديين أن إخضاع اليمن أمر من الصعوبة بمكان كبير، وكان للجهد الذي بذلها عزيز بك المصري في التقريب بين وجهات نظر الإمام والدولة، ولحسن تفهم عزت باشا الارناؤوط للوضع القائم، ولوثوق اليمانيين بهذا القائد، أثره الكبير في الوصول إلى الصلح (٢). ولقد استنتجت من حديثي مع الفريق عزيز باشا المصري أن سيادته تمكن من إقناع الإمام، بعد مقابلات كثيرة معه، بوجوب عقد الصلح، من خلال التأثير عليه بالعاطفة الدينية التي استثارها في نفسه.

أما الوفاق فقد تم بصورة تدريجية بحيث كانت تجرى اتصالات مع قادة الإمام، فيتفق الطرفان على إطلاق الأسرى بصورة متقابلة (٣). وقد احتفل بعقد الاتفاق رسمياً بين القائد عزت باشا والإمام في ٩ تشرين أول، أكتوبر ١٩١١، فأرسل الإمام على أثر ذلك برقية إلى الأستانة باستعداده لإرسال مائة ألف مقاتل كاملي العدة والعدد إلى طرابلس الغرب للدفاع عنها ضد الإيطاليين الذين هاجموا في ٢٨ أيلول، سبتمبر ١٩١١، أي أثناء الفترة التي

(١) الأهرام - ١٠١٦٥، ١٨-٨-١٩١١.

(٢) النار - مجلد ١٥، ج ٢، ١٨-٢-١٩١٢، ص ١٥٣، من حديث إلى جريدة المفيد البروتية عن صلح اليمن للأمير الإي احسان بك رئيس أركان فيلق اليمن وقد جاء فيه أن الإمام بموجب هذا الصلح سيقبض مرتباً شهرياً قدره ١٢٠٠ ليرة، ولشايخ العربان رواتب معينة، وأن ختم الإمام سيحمل بعد الآن عبارة «إمام اليمن، السيد يحيى حميد الدين».

(٣) الأهرام - ١٠١٢٩، ٧-٧-١٩١١، ١٠١٦٥، ١٢-٨-١٩١١.

تخللت الاتفاق المبدئي على الصلح وتوقيع الاتفاقية رسمياً^(١). وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية ملخصة:

١ - أن الاتفاق قد عقد لغاية إصلاح البلاد التي يسكنها جماعة الزيود وهي: صنعاء وعمران وحجة وكوكبان وحجور وأنس وذمار وبريم وجهات حراز وتعز ورداع وما حولها.

٢ - ينتخب الإمام الحكام لتطبيق أحكام الشرع الصادرة على الزيود وفقاً للمذهب الزيدي ويبلغ الولاية بذلك، ولكي لا يحدث تأخير في أشغال هؤلاء الحكام ترسل الولاية بلا تأخير مراسلاتهم إلى الآستانة ويبدل الحكام على هذه الصورة.

٣ - تتألف محكمة عالية للنظر في الشكاوى التي ترفع إليها على يد الإمام وتعرضها على الحكومة.

٤ - يكون مركز المحكمة العالية في صنعاء ويعين الإمام رئيسها وأعضاءها وتصادق الحكومة على تعيينهم.

٥ - يجتهد الفريقان في التوفيق بين آرائهما في أحكام الإعدام التي يصدرها حكام الشرع. وإذا لم يوفقا إلى ذلك يرسل الحكم إلى دار المشيخة الإسلامية في الآستانة لتصادق عليه ويقرن بالإرادة السنية، وذلك في أثناء أربعة أشهر فقط ثم ينفذ الإعدام.

٦ - إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يبلغ الإمام الولاية بذلك مع بيان الأسباب.

٧ - تعين الحكومة الحكام لأهل المذهبين الشافعي والحنفي ماعدا أهل جبال اليمن.

(١) المنار - مجلد ١٥، ج ٢، ١٨-٢-١٩١٢، ص ١٣٨، رسالة من ضابط عثمانى إلى جريدة الحقيقة بيروتية.

٨ - إذا وقعت دعاوى مختلطة بين أهالي المذاهب، تؤلف محكمة مختلطة من الزيود والشوافع لحل الخلاف.

٩ - تعين الحكومة محافظين تحت إسم مباشرين للمحاكم السيارة التي تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية لتجنب أصحاب المصالح مشقة الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة.

١٠ - يقوم الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا.

١١ - العفو عن الجرائم السياسية التي حدثت قبل الاتفاق.

١٢ - إعفاء أهالي بعض النواحي من دفع الأموال لمدة عشر سنوات لفقرهم.

١٣ - لا تكلف الحكومة أهل اليمن بتكاليف غير التكاليف الشرعية.

١٤ - إذا وقعت شكاية من ظلم الجباة وقدمت إلى الحكومة أو الحكام أو إذا حدث سوء استعمال ما، تجري الحكومة والحكام التحقيق، وتنفذ الحكومة الحكم الذي يصدره الحكام.

١٥ - يقدر الأهالي الزيود أن يقدموا الهدايا إلى الإمام...

١٦ - يدفع الإمام أعشار أراضية^(١).

وقد وافقت حكومة الاتحاديين على ما جاء في هذا الاتفاق مرغمة، لأنها علمت بأن عزت باشا قائد القوات المحاربة لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر مما فعل أمام استبسال اليمنيين، ولأنها تعرضت لهجمات شديدة من المعارضة.

قائمة الاتفاقية

إذا ألقينا نظرة فاحصة إلى الاتفاق وقابلناه بالمشروع الذي سجد به طلعت.

(١) المنار - الجزء السابق، ص ١٤٦، أحمد عزه الأعظمي - المصدر السابق، ص ١١ - ١٣: منصوص الاتفاقية.

بك من البرلمان تتضح لنا الأمور التالية :

١ - المشروع السابق يتضمن تفويض الولاية إلى الإمام (مادة ٢) وسكت الاتفاق الحالى عن هذه النقطة بل يستدل من تضعيف سطره أن الوالى يبقى تركيا .

٢ - فى المشروع السابق يفوض متولى زمام الإدارة فى الولاية (أى الأمام) تفويضاً تاماً بتعيين القضاة ، وعلاوة عليهم العمال والمأمورين وتعيين رجال الدرك . . . أما المشروع الجديد فلا يفوضه إلا بتعيين الحكام لتطبيق أحكام الشرع أى القضاة .

٣ - المشروع السابق يفوض الولاية بالاتفاق من الأموال التى تجبها فان بقى رصيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويبدل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية (مادة ٤) . أما الاتفاق الجديد فليس فيه شئ من ذلك إلا أن الإمام يدفع أعشار أراضيه .

فالواضح أن الاتفاق الجديد منصب على ناحية القضاء الشرعى فقط دونما شئ يتعلق بالإدارة المدنية ، وترك التصرف فيه لمشئئة الإمام فيما يخص الزيرود فقط ، لكنه تصرف مقيد بسلطة الآستانة وتصديقها وليس فيه تحديد لهذه السلطة بل أن فى النصوص غموضاً كبيراً يمكن استغلالها بشكل واسع ، علاوة على ما فيه من ازدواج سلطة الوالى والإمام مما لا يمكن معه تجنب الخلاف . وفى بعض المواد لم يعط الإمام أكثر من دور الشاكي ، وللولاية فيما يخص المأمورين والحكام المسيئين (مادة ٦) ، وللحكمه العليا التى يعين الإمام رئيسها وأعضاءها ، وللحكومة فيما يختص بالشكاوى المرفوعة من قبله ، الحق فى الكلمة الأخيرة . ولا يوجد نص يحدد موقفه ولا حقوقه وصلاحياته فيما إذا رفضت الولاية أو الحكومة تأييد وجهة نظره التى قد تكون محقة كل الحق فلا تأخذ بها لمأرب ما أو غاية فى نفسها .

فالاتفاق الجديد ليس فيه ، بالنسبة للمشروع السابق ، كسب يذكر للإمام ويعد إلى حد ما انتصاراً لفكرة الدولة ، ولا ينطبق قط على أصول اللامركزية فى الحكم ، حتى ولا على أصول توسيع المأذونية الكاملة إلا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة للزيرود ، وهذه نقطة يعلق هؤلاء عليها أهمية كبيرة . وما لاشك فيه أن المادتين ٩ و ١٠ فى إنشاء المحاكم السيارة وقيام الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا هما المادتان اللتان يعتد بهما فى هذا الاتفاق وتعطيانه بعض القيمة من حيث توسيع الإدارة المحلية فى ناحية واحدة فقط ، أما الإدارة المالية والمشروعات الحيوية العمرانية النافعة والصحية والتعليمية فلا شئ عنها البتة .

فى الحقيقة لم يكن هذا الاتفاق ليحل مشاكل اليمن حلاً حاسماً ، بل أن هذه المشا كل ما لبثت أن قامت من جديد بسبب ازدواج السلطة ، إذ حصل التذمر من أهالى صنعاء وضواحيها فأرسلوا إلى حكومة الآستانة فى حزيران يونيو ١٩١٤ برقيات الاحتجاج ، طالبوا فيها أحد أمرين : إما أن تجبى الحكومة الضرائب وتدفع للإمام ما يترتب دفعه إليه ، أو أن تترك للإمام أن يقوم بالجباية ويتدبر أمره مع الحكومة ، لأن الأهالى لا يستطيعون دفع الضريبة مرتين^(١) . أما الأهالى فإنهم فقدوا ثقتهم بالإمام ، وبدأوا يتذمرون منه لضعف نشاطه ، ومالوا إلى السيد الإدريسي الذى واصل الثورة ، وانضمت إليه بعض القبائل حتى من الزيرود التى تشكل قوة الإمام الرئيسية .

موقف الإدريسي

بقى الإدريسي ثائراً ولم يشأ عزت باشا أن يدخل معه فى مفاوضات للصالح ، بل عزم على أن يجرّد عليه قوة عسكرية من اليمن لإخضاعه ، لأن

الإصلاح في نظر الدولة لا يتأتى إلا بالقوة ، كما كانت عليه أفكار العسكريين الترك^(١) ، وكان رأى عزت باشا أن شأن الأدريسى غير شأن الأمام يحيى فهو حديث في « رئاسته الدينية » بينما الإمامة هي وراثية في الإمام يحيى ، فإذا عقد عزت باشا اتفاقاً معه يخشى من ظهور ميثاق الأدريسى في المنطقة . فالضرورة كانت تقضى إذا بان يكسر شوكته^(٢) وهكذا استمرت الحروب بين الأدريسى والدولة في نفس الوقت الذى كانت فيه الأعمال الحربية على أشدها بينها وبين الإيطاليين في طرابلس الغرب ، وقد حاولت قيادة جيوش الدولة محاصرة الأمير في منطقة « العسير » من جهتين : أمير مكة الشريف حسين^(٣) من الشمال وعزت باشا من الجنوب ، في حرب دامت سنوات عديدة اشترك فيها حتى جنود الأمام يحيى ضده ، وعملت قوات الترك البحرية من جهتها في منع المؤن والذخيرة الحربية من البحر الأحمر عنه ، ومع ذلك بقي العسيرى إلى النهاية راسخاً كالطود الأشم لم تنل منه الدولة عشر ما نال منها . وقد تخلل الوقائع الحربية عروض للصلح بين الجانبين ، من ذلك ما أرسله متصرف العسير وقائدها سليمان باشا ، يستثير به شعور الأدريسى الدينى منوها بالاعتداء الإيطالى على طرابلس الغرب ، وتعاون دول الأجانب من النصارى الذين وصفهم بأعداء الدين على المملكة ، طالباً إليه إرسال معتمديه للتخابر في شؤون الصلح^(٤) ، فى كتاب علق عليه الأدريسى فى رسالة منه إلى الإمام يحيى بقوله أن قصد سليمان باشا من عرضه هذه لم يكن إلا الماطلة

(١) المنار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٢) المنار - العدد السابق ، ص ١٥٦ من حديث صحفى للأمير الأي احسان بك .

(٣) أسر أمير مكة فى آذار ، مارس ١٩١٣ القائد مصطفى العطار من كبار قادة السيد الأدريسى وقد اشتهر هذا القائد بحصاره للقوات التركية فى ابها وقضائه على طابورين كاملين من جنود الترك .

Corresp d'Orient — 16/9/1913, P. 284.

(٤) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٥ ، ص ٢٨٨ ، من كتاب متصرف العسير فى ٢١ شوال

١٣٢٩ « ١٩١١ م » .

إذ « كان يساجل^(١) إلى أن تمكن من إرزاق ومعاش لأنه كان فى ذلك الوقت عادماً » ، فأخفق الوفد الذى أرسله إليه فى مسعاه^(٢) ، خاصة وقد طلب الاتحاديون من الأدريسى الشخوص إلى الآستانة مما أثار ارتياحه بنواياهم . ومن العروض ما أذيع رسمياً أن الحكومة قدمت للأدريسى اتفاقاً يتضمن نوعاً من الاعتراف القاطع منه بنفوذ السلطان والتعهد بعدم الدخول فى مفاوضات مع الدول الأجنبية دون إذن من الباب العالى ، وأن يرسل فائض واردات مقاطعته إلى الآستانة ، وأن يرضى بتعليم وتدريب السكان من قبل ضباط عثمانيين بغية أن يخدموا فى المليشيا وأن يرسلوا إذا اقتضى الأمر إلى ولايات أخرى^(٣) ، غير أنه لما أجاب بالقبول ، ولكن على نفس الشروط التى تمت مع الإمام يحيى ، تردد أولو الأمر فى الآستانة متذرعين باختلاف مركز الأدريسى عن مركز الإمام يحيى الذى هو رئيس طائفة معترف بها وكون منطقته واسعة ، ولم تكن داخلية ضمن نطاق الممتلكات الفعلية للسلطنة وفضلاً عن ذلك فإن الأدريسى لا يتمتع بأية صفة دينية أو مدنية بين مواطنيه وأن منطقته يقطنها جماعة من المذهب الشافعى وبهذا الاعتبار فهى تابعة لإمارة مكة ، وبدأت جرائد الآستانة التركية تقترح حلولاً وشروطاً أكثرها لا يلائم السيد الأدريسى^(٤) .

على أن المراوغة التى أبدتها حكومة الاتحاديين للسيد الأدريسى ، وقد أشار برضوخ فى رسالته للإمام يحيى إلى كونها تكررت عدة مرات^(٥) ،

(١) أرسل المفاوضون الترك بعد عرض شروط الاتفاق المبدئى يعلمونه ان المخابرات الجارية بين الطرفين من اجل الصلح ارسلت الى الاستانة وينتظرون الجواب « المنار مجلد ١٦ ، ج ٥ ، ص ٣٩١ ، من كتاب رئيس مفزة ميدى الى الأدريسى .

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٧ من كتاب الأدريسى الى الامام يحيى .

(٣) Corresp. d'Orient — 15/3/1913, P. 277.

(٤) Ibid — 15/4/1913, P. 374.

(٥) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٧ ، رسالة السيد للامام .

المنار - مجلد ١٦ ج ٤ ، ص ٣٠٠ « الرسالة مؤرخة فى ١٦ ربيع اول ١٣٣٠ ، الموافق لشهر مارس ١٩١٢ »

ومحاولاتهم إذلاله ، قد جعلته يتشدد في شروط الصلح معهم ، خاصة وأن موقفه بعد الحرب الطرابلسية قد تحسن وأصبح على قوة كبيرة ، ذلك أنه عندما أعان الإيطاليون الحرب على الدولة وباشروا باحتلال طرابلس الغرب ، قاموا بعد مدة بعمليات حربية في البحر الأحمر ضد المواقع التركية في بلاد اليمن ، يصلونها برابل من قنابل أسطوهم ، ثم حاصروا الحديدة ، فهرب عسكر الترك من مدينة جازان^(١) خوفا من نفس المصير ، ولم يتيسر لهم لضيق الوقت سوى النجاة بجلودهم تاركين السلاح والمعدات الحربية . عندئذ دخلها الإدريسي ، وكان المجاهدون العرب يترصدون الفرصة ، إذ سرعان ما قبضوا على البريد التركي القادم إلى المدينة ، واستولوا على المعدات والأسلحة والمؤن التي تركها الترك فيها ، وكانت كما قيل تكفي حملة عسكرية مؤلفة من ٢٥ طابورا . كما استولى الإدريسي على موانئ أخرى أخلاها الأتراك ، وعلى قلعة ميدى بما فيها من المدافع والذخائر ، وتمكن منذ نشوب الحرب الإيطالية من أن يتزود بكميات هائلة من البنادق وبعدها كبير من المدافع ، لأن الإيطاليين أغرقوا أو أسروا بواخر خفر السواحل العثمانية نفلا للإدريسي الجو واستمد هذه الأسلحة من إيطاليا واستعد استعداداً عظيماً ، وتعلمت الجنود العربية استعمال المدافع واستخدامها في الحروب . ولقد قدر كاتب يمانى من مسموع في مقال له بالمنازل^(٢) قوة السيد بـ ٩٠ مدفعاً و ٢٠٠ ألف بندقية جديدة

(١) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ ، من كتاب الإدريسي الى الامام .

(٢) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٥ - ٤٧٠ ، يورد الكاتب « تحت توقيع يمانى » في هذا المقال معلومات عن ورع السيد احمد الإدريسي السنوسى ، المرفى الاصل ، وعن استمالته الناس بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبخدمة الدين والشرعية بالعقل والوفاق بين القبائل ، وبالحجة والبرهان والمبادئ القويمة الصحيحة ، وأنه لم يدع الولاية أى كونه ولياً من اولياء الله ، أو « المهدوية » ، التي الصقت به زوراً وبهتاناً ، وما اشبه ذلك ، وأن اليمانيين يحبونه حباً كالعبادة ، وينقادون اليه انقياداً أعمى لتمسكه بقواعد العدل والمساواة وأن السعيد منهم من يتشرف بمقابلته ويتبارك بتقبيل يده وركبته ، وأن الامن قبل قدومه كان مفقوداً لكنه تمكن من توطيده بالاقناع والارشاد وحسن السياسة ، وتطبيق الشريعة وإقامة الحدود بصرامة وعدل فاستتب الامن وبطل الغزو .

مع ذخيرتها ، خزن الجديد منها لحين الحاجة ، وهو تقدير قد يكون فيه كثير من المبالغة ، وأصبح في قبضته كثير من الموانئ منها « جازان » و « ميدى » وفي كل منها بضعة مدافع ، وانتشر نفوذه على بقعة واسعة بمقدار ما انخفض نفوذ الإمام يحيى ، بانسلاخ كثير من قبائله عنه وانضمامها إلى السيد الإدريسي^(١) ، حتى أن قضاة الإمام بدأوا ، منذ أوائل عام ١٩١٣ ، يخبرون الإدريسي في أمر مبايعته ، بعد أن أصبحت سلطته عامة على بلاد العسير ، وعلى قسم كبير من منطقة اليمن على أثر مناوشات جرت بين رجاله ورجال الإمام يحيى تغلب فيها الأولون على الآخرين ، وأخذوا من بلاد اليمن التابعة للإمام ثلاثة حصون بعدما هدمتها المدافع . كما فشلت جميع الجهود التي بذلها أمير مكة الشريف حسين وأولاده للتنكيل به ، وكان أحد أولاده الأمير فيصل قد جاء بلاد العسير ، وحاول استنفار قبائلها لقتال الإدريسي حتى إذا ما تمكن من القضاء على سلطته ، يكون هو أو أحد أخوته أميراً على العسير ، كما وعد الاتحاديون أباه الحسين بذلك منذ أن كفهوه بإخضاع أميرها للتأثر ؛ لكن حلم الأمير لم يتحقق وعاد في الأشهر الأولى من عام ١٩١١ من رحلته هذه بخفي حنين وكان الفشل حليفه في مهمته المكلف بها . ولقد زاد من نفوذ السيد الإدريسي أن قبيلة حاشد التي عليها معظم المعول عند الإمام يحيى بايعته وأرسل شيخها منصور بن حنيت جملة رهائن من أولاد زعماء القبيلة إلى « جازان » ، عاصمة السيد ، تمكيناً لهذه المبايعة ، كما هي العادة عند قبائل اليمن^(٢) .

لذلك عندما أبدى الترك استعدادهم للتفاوض معه ، بأن أرسل إليه محمود نديم بك والى اليمن ، يدعوه إلى الصلح وبحث شروطه ، بناء على تعليمات من الأستانة في شهر آذار ، مارس ١٩١٣ ، أظهر مفاوضو ، تشدداً

(١) الاهرام - ١٠٦٦٦ ، ٤-٣-١٩١٣ .

(٢) المؤيد - ٦٩٦٦ ، ٢١-٤-١٩١٣ .

ظاهراً^(١)، بالرغم مما قام به رجال الدين، الذين حرص الاتحاديون أن يكونوا بين أعضاء الوفد التركي، من مخاطبتهم إياه بلغة العاطفة الدينية وخرج موقف الإسلام، ذلك الذي يجب أن يكون حافزاً للسيد الإدريسي كي يخضع للسلطان العثماني، باعتباره خائفة وزعيماً للإسلام، لكن المفاوضات فشلت، وكان لابد من تجديد القتال، لأن الشروط التي تمسك بها العسيريون لم يتمكن الترك من قبولها^(٢). في الواقع يبدو أن موقف الإدريسي هذا ليس جديداً، بل كان يحاول من زمن الاستفادة من أسباب القوة التي أصبح عليها لينال شروطاً أفضل، أولو أنه في بعض الأحيان قد صرح بأنه يرضى بالشروط التي أعطاها الدولة للإمام يحيى، لكنه كان يدور الاتحاديين إلى هذا الوقت الذي اتسعت فيه سلطته وقرى نفوذه. فإذا أمعنا النظر في كتابه الذي كان أرسله إلى الإمام يحيى في ١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ (مارس ١٩١٢ م) يظهر لنا منه أنه لم يكن، من ذلك الحين، يعتبر إتفاق الإمام يحيى مع الترك كسباً، إذ يقول له فيه: «أما ما أشرت إليه أن لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم، فاعلم أيها الأخ الإمام أنني عندما أتلو ذلك، أجد خاطري ينكسر مما هنالك، لأنه حين أرادوا أن يغتصموا الفرصة في، وإن كنتم جزاءكم الله خيراً، كررتم التوسط في الصلح، لكن لا على طريق الشرطية، بخلاف الآن. لما كان الصلح لمصلحتهم أوفق، آثرتهم على مع أنني الصاحب القديم، والخل الذي هو على العهد إلى المات مقيم»^(٣). فالإدريسي لا يقبل بمثل ذلك الاتفاق، واليوم ليس كالبارحة، في الأمل عرض الترك عليه الصلح فرضاً بلا شروط، أما الآن فالشروط التي يرضيها الترك لا ترضيه. أما الشروط التي يريدونها، فهي والحق يقال كانت ثقيلة

(١) المنار - مجلد ١٦، ج ٦، ص ٩٦٥ - ٩٦٩، من مقال بquam « يمانى » من مصوع .

(٢) Corresp. d'Orient — 1er Octobre 1913, P. 334.

(٣) أسعد داغر - ثورة العرب، ص ١٢٢، كتاب السيد إلى الإمام .

على الترك، وليست أقل من الاستقلال الإداري الأقرب إلى الاستقلال السياسي مع الارتباط الاسمي بالدولة وهي كما يلي :

- ١ - الاستقلال الإداري التام تحت سيادة الدولة .
 - ٢ - أن لا تتدخل الدولة في شؤون موظفي البلاد التي في قبضة يده، والتي يبين حدودها في المعاهدة .
 - ٣ - أن تكون الراية الهلال والنجم مع كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) من جهة و (محمد رسول الله) من الجهة الأخرى .
 - ٤ - أن تكون الجنود محلية وعددها كاف لحماية البلاد في زمن السلم والحرب .
 - ٥ - أن تكون الجمارك في الثغور راجعة إلى الأمانة الإدريسية والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضاً .
 - ٦ - أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء، واللغة الرسمية هي اللغة العربية فقط، بحيث لا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء والإدارة وفي الخبرات الرسمية مع الآستانة .
 - ٧ - كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف والتليفون في جهات العسير، يجب أن تكون لمنفعة الأمانة، وخاصة بها، وخاضعة لها .
 - ٨ - أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطاني قبل أن يجتمع مجلس المبعوثين العثماني، يؤتي به من الآستانة على يد مندوب عال وعلى سفينة حربية، ويقرأ باحتفال عام في المكان الذي يختاره الأمير^(١) .
- إن هذه الشروط لم تبق للدولة من حقوق السيادة سوى الاسم، وأظهر

(١) المنار - مجلد ١٦، العدد السابق ص ٤٦٥ - ٤٦٩ .
Corresp. d'Orient — Ibid, P. 334.

ما يجلب النظر فيها جعلها اللغة العربية وحدها هي اللغة الرسمية للتعليم المحلي والمعاملات الرسمية حتى وللخبرة مع الآستانة دون غيرها من اللغات ، فهل كان من المعقول أن ترضى بها حكومة الاتحاديين ؟ .

على كل حال كان السيد في وضع ملائم ولم يخش أن ترسل الدولة إليه الجيوش ، لأنه أصبح باستطاعته أن يقاومها ، واستمر على خلاف معها ، وفي حروب متقطعة ومناوشات ، إلى أن كان صيف سنة ١٩١٦ حين أعلن شريف مكة ثورته على الحكم العثماني ، فأعلن الإدريسي بدوره الثورة بشكل مكشوف عليها أيضا ، واحتل القنفذة وأسر حاميتها التي هرب من عسكرها ثمانية ضباط و ١٥٠ جنديا بطريق البحر ، وحصل تقارب بينه وبين الشريف حسين (٢) ، وكانت أسباب القوة التي حصل عليها هي التي عصمته من تسلط الاتحاديين واستبدادهم (٣) .

Corresp. d'Orient — 25/7/1916, P. 179.

(١) وقد بقيت امارته على قيد الوجود الى عام ١٩٢٠ تلك السنة التي طلب فيها السيد حسن الإدريسي شقيق السيد احمد الإدريسي ضم بلاده الى مملكة حليفه ابن السعود بعد ان احتل اماره مكة ، وكانت الامارة الادريسية قد مرت خلال السنوات التي مضت بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ في ادوار اضطراب داخلي اذ أصبحت ماثرا لاطماع اماره اليمن و اماره مكة عقيب انتهاء الحرب العامة ، فلجأ الإدريسي الى الاستنجاد بمزاحم ثالث للسابقين ، هو الامير عبد العزيز آل سعود ، فعقد معه معاهدة في ١٥-١-١٩٢٠ ضمنّت له سلامة بلاده وبعد وفاته خلفه على الامارة ابنه علي « ١٩٢٣ م » وكان صغير السن لا يتجاوز عمره ١٨ عاما ، فاستخف به الطامعون بالامارة وخلع بعد عام . ولا استعاد امارته فيما بعد عمت الفوضى في أرجاء البلاد فاغتنم الامام يحيى الفرصة واحتل بعض اراضي العسير وواصل الزحف شمالا مما حمل الادارسة على خلع الامير علي ، ووضعوا عمه السيد حسن مكانه ، وكان ابن السعود قد احتل الحجاز ، فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦ ، بوساطة السيد احمد الشريف السنوسي الكبير ، الذي سارع من ليبيا لينقذ اماره نسيبه حسن الإدريسي وظل الامر كذلك الى ان ضفت المطامع على هذا الامير ، فاضطر في النهاية ان يطلب ضم بلاده الى مملكة حليفه ، وطويت بذلك صفحة الادارسة .
(محمد جميل بيهم - المصدر السابق ، ٢٢٢) .

الفصل الخامس

نضال العرب ضد الاتحاديين

في مجلس المبعوثان

كان النواب العرب يشعرون بالضيق والخرج في مستهل الحياة النيابية ويظهرون بمظهر الضعفاء عديمي الكفاءة ، لعدم معرفتهم بالمناورات البرلمانية وبكيفية اقتناص المناسبات للفوز بمطالب مواطنهم الذين انتخبوهم ، وبما يؤمن المصلحة العامة ، ولجهل أكثرهم قوانين وأنظمة المجالس النيابية ومبادئ التشريع (١) ، غير أنهم ما لبثوا ، بعد فترة من الزمن ، أن ائتملوا مع الوضع الجديد ، وتمرس بعضهم أو جلهم بمعرفة اللغة التركية (٢) ، وشعر البعض الآخر بخطورة مهمتهم ، فصاروا يبحثون مع الفئات التي تتقارب برامجهم أمانهم وأفكارهم السياسية ، وتتفق مبادئها مع مبادئهم وتتلاءم مع مصلحة عنصرهم ، في تشكيل الأحزاب السياسية ، المستقلة عن حزب الاتحاد والترقي السائد في المجلس الذي كان القسم الأعظم منهم ينتمون إليه وانتخبوا باسمه أو بمساعدته ، فظهر إلى الوجود ، بعد حل الاتحاديين لحزب الأحرار إثر الانقلاب المضاد بداعي علاقته بها ، حزب الأحرار المعتدلين ، وحزب الحرية والإئتلاف ، الذين كان العرب عمادهما القوى ، وأصبح لصوتهم دوى مسموع في مجلس المبعوثان .

في الحقيقة لم يكن وضع نواب العرب وحدهم حرجا في السنة الأولى

(١) الأهرام - ٩٥٨١ ، ٢٠-٩-١٩٠٩ .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 8, P. 251.

(٢)

من الحياة الدستورية، وإن كان جهلهم للغة التركية مما يزيد في حرج موقفهم إنما كان الوضع الذي وصفته عاما شاملا للأكثرية العظمى من مبعوثي العناصر غير التركية تقريرا، في تلك الفترة التي تناسى المجلس فيها شيئا من نواميس الأحزاب النيابية الحرة، ذلك أن حزب الاتحاد والترقي السائد، ومن يواليه من النواب، كان لا يطيق أن يرى أمامه حزبا معارضا. وليس هذا فقط بل إن هذه الروح، روح الاستبداد والسيطرة، سرت ونفذت من بين جدران المجلس ومقاعده إلى محيط الصحافة، وغزت أعمدة الجرائد الاتحادية بصورة خاصة، ولم تمض برهة حتى تنبه من يهمهم الأمر، ويلحقهم الحيف من استبداد جمعية الاتحاد والترقي، وحزبها البرلماني، وصحافتها، فأظهروا مقاومتهم، واشتدت اللهجة من الجانبين، وكادت تنقسم الأمة إلى قسمين متطاحنين. وقد شعر الاتحاديون بخطورة خصومهم فاشتدوا في أساليبهم الاستبدادية، وعندئذ قامت عليهم الأحزاب ومختلف الفئات الساخطة، وحدثت الثورة المضادة فقمعها الاتحاديون، وحلوا حزب الأحرار، ولاحقوا زعماءه بتهمة الاشتراك فيها، بواسطة الأحكام العرفية وديوان الحرب العرفي، ونصبوا المشائق وأرسلوا إليها المئات، وفر من أقطابه إسماعيل كمال بك ومفيد بك وعلى بك وغيرهم، كما فر البرنس صباح الدين إلى أوروبا، ولو أنه لم يكن من أعضائه، ولجأ الاتحاديون في خارج المجلس إلى أساليب القمع الدراكرنية التي امتد صداها إلى داخله فكان من الطبيعي أن يظهر الضعف واضحا على المبعوثين من غير حزب الاتحاد والترقي، وأن يبدو اليأس على وجوه كثير من العقلاء، حتى تجرأ بعض الأحداث في السياسة، وتناولوا على نواب جليلي القدر، واستقال غير واحد من الأعضاء الشرفاء^(١)، وكان الوضع كما فنده أحد أقطاب المعارضة «لطني فكري بك»، مبعوث درسيم في مقال له على صفحات جريدة

(١) المؤيد - ٦٢١٩ ، ١٦-١١-١٩١٠ ، من مقال بقلم محب الدين الخطيب بعنوان : مجلس المبعوثان العثماني .

«أقدام» عبارة عن نظام طابور عسكري يريد الاتحاديون أن يسيره حسب هواهم، قال : «لاحظت خصومي يهاجموني أنا ومن يرى رأيي، من نقطة واحدة، ويزعمون أننا في غفلة من حالتنا وحاجتنا الحاضرة؛ فلو قلنا لهم: أننا لانرى حالة من أحوال هذا الحزب السياسي (الاتحادى) تنطبق على ما تقتضيه الأحزاب السياسية من النعوت والأوصاف، سخروا منا وقالوا: أن الكمال الذي تطالبونه لا يكون إلا بالتدرج، وليتكم خاتمتكم بعد عشرين سنة لتتحققوا صدق ما نقوله، وإذا قيل لهم: أن نظام الطابور الذي تطالبونه لمجلس المبعوثان ورغبته في أن يطيعكم نواب الأمة إطاعة النفر الجندى لقائده أسرىنا في المبادئ الدستورية، هزوا رؤوسهم وقالوا: أن هذا الكمال لا يكون إلا في أوروبا ونحن لم نبلغ بعد هذه الدرجة الرافية»^(١).

ولكن مرة أخرى أخطأ الاتحاديون في تقديرهم، بعد كل ما رأوه من مقاومة حزب الأحرار، قبل الانقلاب المضاد، إذ أن نظام الطابور الذي أرادوه للمجلس لم ينجح معهم، ولم يخضع النواب لإرادتهم، خضوع الجندى لقائده، ذلك أن الأحكام العرفية التي فرضها على العاصمة كان مجلس المبعوثان المسكان الوحيد الذي استثنى منها^(٢)، وكان هذا كافيا لتستحطم على صخرته كل المحاولات الرامية إلى جر الأمة وراء مطامعهم وأهدافهم السياسية، بعد أن لمست العناصر الأخرى ونوابها، والمعارضة بصورة عامة سوء النية التي كانت تبدو من تصرفاتهم، وتباين هذه التصرفات عن الأقوال والتصریحات، في كثير من الأحيان. فإذا كانت الصحافة قد حد من حريتها في القرار الذي اتخذته المجلس، بعيد الثورة المضادة مباشرة، وذلك بإعطاء الصدارة العظمى صلاحية «اتخاذ ما يجب ضد المطبوعات التي

(١) المؤيد - العدد ٦٢٣٧ ، ٧-١٢-١٩١٠ ، نقلا عن جريدة أقدام ، عدد ٢٧-١١-١٩١٠.
Revue du Monde Musulm. — V. XXI, Decemb. 1912, P. 186.
(٢)

تتجرأ على نشر مواد مخالفة للمنافع العثمانية، وماسة بكرامة الأمة وبالشرف العسكري، أو تشيع الفرقة والخلاف، وأن تطبق بحكم القوانين القديمة حين تصديق القانون الجديد وإعلانه^(١)، إلا أنهم قد وجدوا فرصتهم المناسبة لانتقاد مساوئ الحكم على مقاعد مجلس المبعوثان. وإذا لم يسمع لنواب العرب صوت قوى في حملة المعارضة الضارية التي بدت من بعض نواب العناصر غير التركية على هذا القانون الجائر الذي عرفوا بأنه سيساء إستعماله لكم أفواه الصحافة، وشل نشاطها في انتقاد مساوئ الحكم فلم يكن ذلك إلا لما بينته من الحرج والضيق الذي حل في نفوسهم أثر صدمة الانقلاب المضاد وبصورة خاصة لحرصهم على اتخاذ موقف حيادي حكيم تجاه كل قضية لا تمس عنصراً مباشراً. غير أن الأمر لم يطل بهم على هذا المنوال، بل مال بشوا أن عادوا إلى الأسهم مع زملائهم في حمل لواء المعارضة، وكانت لهم مراقبة مشهودة لم يحتملها الاتحاديون الذين لم يكن يروق لهم أن يسمعوا صوتاً يرتفع من نواب العرب — ذلك العنصر الكبير في السلطنة الذي كانوا يعتبرونه خطراً على نفوذهم، فيما إذا قوى واشتد عوده — خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق عنصرتهم. فكانوا يحاولون منعهم من الكلام إما باقفال الجلسة، أو بقيام النواب الاتحاديين عليهم وتعكير الجو، وإخفات صوتهم حينما يرغبون في الكلام، أو بتوجيه التهم الجائرة إليهم، وهكذا كانوا يفرضون سيطرتهم بالإرهاب في قاعة المبعوثان الذي أصبح أسيراً في أيديهم خلال سنتين من الزمان تقريباً، بعد الانقلاب المضاد^(٢)، ظناً منهم بأن السيف الذي لمع بريقه على رؤوس

(١) المؤيد - ٥٧٣١، ٤-١٩٠٩، P 427. Corresp. d'Orient — 15/4/1909.

وقد حدثت جلسة صاخبة بشأن هذا القرار في المجلس، إذ هوجم مهاجمة شديدة من قبل المعارضة اليونانية والالبانية والتركية فهدد الرئيس باخراج المبعوثين المعارضين، وعدم السماح لهم بالكلام فضج نواب المعارضة واتهموه بالاستبداد فقام نواب الاتحاديين يطالبون باخراج المتكلمين من الجلسة.

G. Samne — Ibid, P. 69.

النواب يوم إسقاط وزارة كامل باشا، والذي أعطى حداً لحرية النواب واستقلال آرائهم في المباحث والآراء، فتراجعوا إلى الوراء، وفقدوا أكثر قوتهم الذاتية^(١)، سوف يظل على بريقه، ويساعد على إخفات أصوات النواب.

عاد نواب العرب من مناطقتهم بعد الثورة المضادة فوجدوا أن جلسات مجلس المبعوثان أشبه بمداولات مجلس من المجالس الإدارية، تعرض فيه المشاريع التي تقدمها الحكومة ومن ورائها جمعية الاتحاد والترقي، فيجري التصديق عليها بلا نظر ولا تدقيق ولا مناقشة، إلا ما ندر منها، وماله علاقة بكبت الحريات كقرارك أفواه الصحافة مثلاً أو بالقضايا العنصرية. وإذا عورض مشروع من هذه المشاريع كان المتكلمون بضعة نواب يعدون على أصابع اليد الواحدة أو أقل، بحيث أنه لم يكن يوجد ظل لمعارضة منظمة، فأصبحت الحكومة تبعا لذلك، لا تحفل بالمجالس ومناقشاته، ولا تسكلف نفسها الدفاع عن مشاريعها، لأن مجرد تصديق نوابها الاتحاديين عليه كان كفيلاً بأن ينال الأكرهية اللازمة، لأن الحل والعقد أصبح في أيديهم دون منازع، إلى درجة أن بعض هؤلاء بالذات قد أدركوا وجوب قيام فئة معارضة، كما قالت الأهرام، لئلا تصبح جلسات مجلس المبعوثان بلا حياة، زد على ذلك أن هذه الحالة كانت تغري بعض النواب بأن يهملوا واجباتهم فيؤثرون عدم الحضور^(٢). فإذا كان الحال كذلك فما عسى نواب العرب أن يفعلوا؟ الواقع أن موقفهم في هذه الفترة كان موقف التعقل والاعتدال والحياد في كل قضية عامة لا صلة لهم أو لقومهم بها بصورة مباشرة.

على أن الاحتكاك الأول الذي اضطرروا إلى مواجهته كان بمناسبة

(١) المؤيد - ٥٧٧١، ٢٢-١٩٠٩.

(٢) الأهرام - ٩٤٧٦، ٢٠-١٩٠٩ و ٩٦٢٩، ٦-١١-١٩٠٩.

بحث المجلس لا انتخاب جامى بك، المبعوث التركى الاتحادى، المنتخب عن إقليم
الفران بطرابلس الغرب، وكان قد فسخت نيابته بتهمة سوء الاستعمال
عندما كان ضابطاً فى ذلك الأقليم، فلما استشير ناخبوه مرة ثانية عادوا
إلى انتخابه مرة أخرى فثبتت مبعوثيته. عندئذ لم يسع المبعوث العربى
عبد الحميد الزهراوى السكوت حرصاً على مكانة زميل له، هو يوسف بك
شتران مبعوث بنگازى، الذى كانت نيابته قد فسخت أيضاً، ثم أتهم
باشتراكه فى حوادث ١٣ ابريل فنفى مع جملة من نفوا من العثمانيين إلى جزيرة
رودس^(١)، وكان ناخبوه قد سئلوا أيضاً من جديد فأعادوا انتخابه أيضاً.
فاغتنم الزهراوى الفرصة وسأل عن السبب فى أن أوراق انتخابه لا تزال
محفوظة منذ شهر ونصف ولم تعرض على المجلس، وزاد على ذلك قوله أن
مصلحة السلطنة تقضى بالعدول عن هذه السياسة، فدارت مناقشة بين النواب
العرب والترك الاتحاديين، رد هؤلاء خلافاً على حجة الزهراوى وقوله أن
جامى بك ليس من أهل المنطقة، بأن العثمانيين ينتخب فى كل مكان من الدولة.
حينئذ بادر طلعت بك وكان لا يزال نائباً لرئيس المجلس باقتفال البحث دون
أن يؤخذ رأى المبعوثين، فاحتج نواب العرب، وهدد نائب دير الزور
خضير بك بالخروج من الجلسة^(٢).

فى ٧/٧/١٩٠٩ أثير فى مجلس المبعوثان مناقشة المادة (٤) من نظام
الاجتماعات العامة، تلك المادة التى وضعها الاتحاديون بغية « منع تشكيل
الجمعيات السياسية التى تبنى مقاصدها على أساس الجنسية والقومية » وكان
وضعها دليلاً على ميل الاتحاديين إلى إظهار تعلقتهم بالجامعة العثمانية ونبت
الفكرة القومية، لكن العناصر الأخرى لم تأخذها على هذا الحمل بل
رأتها دليلاً على إضعاف بقية القوميات مع بقاء القومية التركية التى يرفعها

(١) المؤيد - ٥٧٩٨ - ٢٣-٦-١٠٩.

(٢) الاهرام - ٩٥٠٩ - ٢٨-٦-١٩٠٩.

الاتحاديون أن لم يكن صراحة وقولاً بل ضمناً وفعلاً، فماذا كان موقف
المبعوثين من مختلف العناصر؟ كان من جملة الذين ناقشوها بعض المبعوثين
الأرمن والأغريق والعرب، وبرهن النواب الأغريق والأرمن عن شديد
تمسكهم بجنسيتهم، إذ قال وورتكيس أفندى الأرمنى أن منع الأقوام العثمانية
من المحافظة على جنسيتها وقوميتها ولغتها كناية عن جرها إلى الاتحاد البعيد
عن العدالة والحرية، ووصم العهد السائد بأنه لا يختلف فى أعماله عن العهد
المستبد البائد، وأردف قائلاً أن الأمة لا تحي إلا بجنسيتها، وهى لا تسمح
بأن تسلب عنها هذه الجنسية، وهدد بأن قبول هذه المادة يعد بمثابة إعلان
الثورة فى البلاد، وقال « إن الجمعيات التى تريدون أتم إلغاءها هى نفسها
التي عملت على إعلان الدستور بيننا ».

ثم وقف قاروليدى أفندى الإغريق وقال أن وضع هذه المادة موضع
التطبيق يخالف كل المخالفة المقصد الذى ترمى إليه الحكومة الدستورية
من زرع بذور الاتحاد والائتلاف بين العناصر المختلفة، التى تتألف منها
الجامعة العثمانية الكبرى، ثم أردف قائلاً: « لا يمكننى أن أكون
عثمانياً صادقاً إذا لم أكن رومياً صحيحاً، ولا أن أحب المسلمين إذا لم أكن
مسيحياً صحيحاً، لأن الأمة العثمانية تتألف من عناصر كثيرة ذات صفحات
فى التاريخ كلها مجد وسؤدد، وعلى ذلك فنحن نحمل بين أضلعنا نفوساً كبيرة
لأننا من بقايا الأمم العظيمة الكبيرة ».

وتكلم نواب آخرون من الترك والأرمن والأغريق واليهود وكاهنهم
أيدوا وجوب إلغاء هذه المادة. فماذا كان موقف النواب العرب؟ لم
أطلع سرى على كلمة قصيرة للمبعوث العربى عبد الحميد الزهراوى التى قالها فى
تلك الجلسة، وهى إن دلت على شئ ففى لا تدل إلا على كون الزهراوى
لم يكن واضحاً فيها وضوح المبعوثين الآخرين، إن ما قاله وأنقله هنا بالحرف
عن جريدة المؤيد هو التالى:

الزهرأوى (يسأل) : فيما إذا كانت الاجتماعات العنصرية مجحفة بحقوق الوطنية .

مستشار الداخلية (يجيب) : إن الحكومة لا تريد مساس لغة أو طبائع عنصر من العناصر الوطنية ، غير أنها تريد أن يسلك الوطنيون سياسة واحدة ، وهي ترى أن الجمعيات تبالغ في محافظتها على سياسة الجنس .

الزهرأوى : أن الجمعية العربية لا تتبع طريقاً خفية كما ذكرت بعض الجرائد المحلية على أنه لم يسمع قبلاً بأن شعباً أنكر لسانه وطبائع عنصره حتى يجوز للعرب أن ينكروا لغتهم وينبدوا بطبائعهم .

أن الزهرأوى هنا يريد أن يعارض المادة (٤) ويريد كبقية النواب العنصريين الدفاع عن لغة قومه وطبائعهم ، وهو يؤكد تمسكهم بخصائصهم القومية واللغوية ، لكن روح الاعتدال لم تزل متغلبة عليه ، ولم يشتد شدة النواب الآخرين . وهو عدا ذلك يريد خاصة أن يدافع عن قومه ضد تخريصات الجرائد التركية بأن العرب يسلكون طريق الجمعيات السرية . وأعتقد أن الذى دعاه إلى الكلام هو أن يبين هذه الحقيقة بالدرجة الأولى وأن يكن فى كلامه دليل على أن العرب لم ينكروا على استعداد للتضحية بقوميتهم ولغتهم فى سبيل الجامعة العثمانية ، بل الحفاظ عليهما ضمن الرابطة العثمانية ، كما أبدع فى تصريح هذه الفكرة النائب الأغر يقى قارولىدى أفندى .

وبالرغم من احتدام المناقشة حول هذه المادة تمكن الترك الاتحاديون من الفوز بالتصويت عليها لأن الأفكار العامة يؤمئذ لم تكن محتمة بالفكرة القومية بشكل واسع ، فنالت أكثرية (٩٠) ضد (٦٩) (١) صوتاً وهى أغلبية ضئيلة تدعو إلى الاعتقاد بأن أغلب نواب العناصر غير

(١) المؤيد - ٥٨٣٢ ، ٢ - ١٩٠٩ .

التركية بما فيهم العرب ، الموجودين فى المجلس أو أكثريتهم قد صوتوا ضدها ، وكان نصها كالتالى : « ممنوع قيام الجمعيات ذات الأهداف السياسية والتسمية القومية فى الدولة العثمانية » (١) ، كما أن يقال مثلاً الحزب التركى أو العربى أو الألبانى . . . ؛ لكن الترك كانوا أول من نقض نصوص هذه المادة وخالفوها بإنشاء أحزاب وجمعيات بتسميات قومية واضحة ، من علنية وسرية ، وبقيت حكومة الاتحاديين مغمضة العين تجاههم . وسترده فيما يأتى من البحث أسماء هذه الجمعيات والأحزاب ، فى حين أن العرب أحجموا عن تشكيل أية جمعية عربية بتسمية قومية فيما خلا اثنتين منهما سريتين إحداهما « العربية الفتاة » لم يطلع الترك عليها ولم يعلموا بها حتى ما بعد عام ١٩١٥ ، والثانية « القحطانية » .

مضى على هذه الحادثة ثلاثة أشهر ، هى عطلة مجلس المبعوثان ثم عاد إلى الانعقاد فى شهر تشرين ثانى ، نوفمبر ١٩٠٩ ، فتقاطر النواب العرب من دوائرهم إلى الأستانة بروح جديدة ، وبدوا فى الدورة الثانية من الفصل الثانى من الحياة النيابية وكأنهم قد استعادوا وعيهم وزادت ثقتهم بأنفسهم ورأوا ضرورة التكتل (٢) . وقد أظهروا وجودهم فى إنتخاب مبعوث بيروت سليمان البستانى نائباً ثانياً لرئيس المجلس النيابى ، إذ تكتل مبعوثو اليونانيين والألبانيين حتى المسلمين منهم وأجمعوا على إنتخاب المبعوث اليونانى « مامو بولو » ، بينما صمم العرب على إنتخاب العلامة البستانى فنال ٨٢ صوتاً بينما لم ينل من أحمه سوى ٣٦ صوتاً (٣) .

فاذا قابلنا بين مجموع الرقنين وما ناله أحمد رضا بك عند فوزه بالرئاسة الأولى ، يتضح لنا أن الاتحاديين وقفوا ، على أغلب الاحتمال ، موقفاً حيادياً

Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1909, P. 1044. (١)

G. Samne — Ibid, P. 69. (٢)

الاهرام - ٩٦٣٦ ، ٢٤ - ١١ - ١٩٠٩ . (٣)

في هذا التصويت ، بالرغم من أن البستاني هو من أنصارهم ، لأنهم لو اشتركوا في التصويت لكان مجموع الأصوات التي نالها المرشحون أكثر من ذلك ، حيث أن رئيس المجلس ، أحمد رضا الاتحادي ، قد فاز في نفس الجلسة بـ ١٦٤ صوتاً . وهذا دليل على قوة المبعوثين العرب فيما إذا تكتلوا وتضامنوا فيما بينهم .

ظل مجلس المبعوثان إلى هذا الحين خالياً من الأحزاب إلا من حزب الاتحاد والترقي ، وظلت الجلسات تسير ببرود ظاهر في أغلب الأحيان وبدون إكتراث (١) ، وظل هذا الحزب هو المسيطر ، لكن عوامل التفكك مالبثت أن أخذت تعمل عملها في صفوفه ، خاصة بعد أن عاد اسماعيل كمال بك ومفيد بك من أقطاب زعماء المعارضة الألبان إلى البلاد ، إذ قرر مجلس المبعوثان عدم الاستجابة إلى طلب ديوان الحرب العرفي تجريمهما بمحادثات ١٣ أبريل ١٩٠٩ (٢) . عندئذ أخذت المعارضة تستعيد وعيها ، وتشتد وتقوى شيئاً فشيئاً ، بعد صدمة تلك الحادثة وما نتج عنها من ذبول وإنتقام من قبل الاتحاديين ، خاصة أثر الانسحابات التي بدأت آتت من حزب الاتحاد والترقي وأبرزها إستقامة شريف باشا (كردي) ، وزير الحربية السابق ، من عضوية الجمعية المذكورة ، وإصداره في باريس جريدة باللغة الفرنسية ، باسم « مشروطيت » جاءت نسخة طبق الأصل عن جريدة « سربستي » الأستانية ، فبدأت تشن على الاتحاديين هجوماً عنيفاً (٣) . في هذه الآونة أخذت التكتلات المناوئة للاتحاديين ترحل جهودها فأجتمع في ٢١ تشرين ثاني ، نوفمبر ١٩٠٩ في « بيره بالاس » ٣٢ نائباً منهم رشدي الشمعة مبعوث دمشق ، ونافع باشا

(١) الاهرام - ٩٦٢٩ ، ١٦-١١-١٩٠٩ .

(٢) الاهرام - ٩٥٢٤ ، ١٥-٧-١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 1/11/1909, P. 955.

الجابري مبعوث حلب ، وصالح باشا (التونسي ابن خير الدين باشا) وبوتشو أفندي المبعوث اليوناني وغيرهم ، وقد حضر الاجتماع غير هؤلاء من المبعوثين الروم والآرمن والارناؤوط والترك ، وبالأخص العرب ، فاستقر رأي هؤلاء النواب على تأليف حزب باسم « الحزب الحر المعتدل » أو الأحرار المعتدلين ، وغايته بذل الجهد لتوثيق روابط الاتحاد بين العناصر المختلفة ، مع المحافظة على شخصية كل عنصر وبميزاته . وقد قرر رأي المجتمعين على أن ينظم الحزب أعماله بتعيين اثنين أو ثلاثة من أعضائه ليكونوا خطباء في المجلس وتراجمة أمانيه وآماله ، وتكون لهم الساطة التامة ليتكلموا باسم الحزب ، ويعملوا استناداً عليه ، وليس غرض الحزب المعارضة الآلية بحق وبغير حق ، ولكن غرضه الدفاع عن برنامج . وقد تألفت لجنة من رشدي بك الشمعة ، وعبد الحميد الزهرأوى ، وبوتشو أفندي ، ويوسف بك شتوان ، (بعد أن صدق المجلس إنتخابه) ، لوضع برنامج سياسة الحزب (١) فاجتمعت هذه اللجنة للتداول في وضع البرنامج ، وكان قد سبق ذلك تداول بعض نواب العرب حول فكرة تأليف حزب عربي مستقل في مجلس المبعوثان ، وكان رشدي الشمعة في مقدمة القائلين بهذا الرأي ، كما كان إبراهيم سليمان النجار ، مراسل جريدة الأهرام ، الذي يروي هذا الخبر ، من الساعين معه في تحقيق هذه الفكرة ، وجرت بينه وبين بعض نواب العرب مناقشة بهذا الشأن . وتحقيقاً لهذه الفكرة أراد رشدي بك الشمعة إعطاء الحزب الجديد الصبغة العربية ، باعتبار أن الأغلبية الساحقة من أعضائه عرب ، فوضع عدة مواد في قانونه تتعلق بتحضير العربان والمطالب العربية الأخرى لكن الحزب أضرط إلى تعديله بعد أن قرر رأي المبعوثين على إنشاء حزب

(١) الاهرام - ٩٦٤١ ، ٢٩-١١-١٩٠٩ ، من نص البلاغ الرسمي الذي اذاعه النواب

غير عنصرى مؤلف من جميع أبناء العناصر ليمكن من مقاومة الاتحاديين. (١)

وضع برنامج الحزب وقدم إلى الحكومة تحت توقيع مؤسسيه وهم :
إسماعيل كمال بك (مبعوث برات - البانيا) ، نافع باشا الجابري (حلب) ،
مهدي بك (كر بلاه) ، حسين بك (برشتينا - البانيا) ، خضير بك (دير
الزور) ، شفيق بك المؤيد ، شكرى بك العسلى ، رشدى بك الشمعة (من
مبعوثى دمشق) . وقد تألفت هيئة إدارته فى عام ١٩١٠ من المبعوثين التالية
أسمائهم : إسماعيل كمال بك : رئيساً ، إسماعيل حتى بك ونافع باشا الجابري :
نائبى رئيس ، مهدي بك : كاتباً ، وحسن بك وخضير بك ورشدى بك أعضاء
ولم يكن للحزب حتى عام ١٩١١ سوى جريدة واحدة تتكلم باسمه هى جريدة
« جدال » وأما فى عام ١٩١١ فقد أصبح مالكا لعدة جرائد يحرر معظمها
نواب من العرب ، مثل جريدة « تنظيمات » ، (مديرها المسؤول : داود
يوسفانى مبعوث الموصل) و « مطبوعات » (مديرها المسؤول : سعيد بك
الحسينى مبعوث القدس) و « إصلاحات » (مديرها المسؤول : رضا بك الصلح
مبعوث بيروت) و « مشرق » (مديرها المسؤول شكرى العسلى) ، وتأسيسات
(مديرها المسؤول مهدي بك - كر بلاه) ، وغيرها ممن تولى إدارتها رؤساء
تحرير من أشهر كتاب الترك مثل لطفى فكرى بك مبعوث درسيم ، ورضا
توفيق بك مبعوث أدرنه وهى الملقب بالفيلسوف . إلا أنه لم يعرف عدد
أعضاء الحزب البرلماني بالضبط ، إذ لم يثبت رسمياً ، وأختلفت الروايات
عنه فجعله البعض (٣٠) ، والبعض (٥٠) أو (٧٠) أو حتى (٨٠) (٢).

(١) الأهرام - ١٠٧٥٩ ، ٢٢-٧-١٩١٣ ، مقال بقلم إبراهيم سليم النجار ، بعنوان :

T. Z. Tunay — Ibid, P. 277-280.

ما بعد الاتفاق .

(٢)

برنامج الحزب :

جاء فيه أن الحزب يقف بكل قوته سداً منيعاً أمام الأفكار التى تؤدى
إلى تجزئة المملكة وتفككها مثل نظرية الفدرالية « حكومت مجتمعة » ،
ويعمل على جمع العناصر العثمانية فى وحدة عثمانية راسخة ، ويبدل الجهد
لتوثيق روابط الاتحاد بين العناصر المختلفة ، مع المحافظة على شخصية كل
عنصر ومميزاته كما تقضى بذلك الضرورة المبرمة فى تأمين الهدوء والسكينة فى
داخل المملكة ، ولتأمين حقوق هذه العناصر ، ومساواتها ببعضها مساواة
تامة ، ويعمل على إصدار قانون للولايات بأقرب وقت يكون من شأنه
أن يؤمن تطبيق أصول « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » (توزيعها)
حسبما نص عليه القانون الأساسى ، وتعيين وظائف وصلاحيات الموظفين
ومسؤولياتهم من أعلاهم إلى أدناهم ، وأن يبذل الحزب جهده لى يؤمن
للمجلس العمومى فى كل ولاية حق الإدارة والإشراف على شؤون الأمور
النافعة ، وتنظيم الطرق والمعابر ، وترقية أسباب الصنائع والتجارة ، ونشر
المعارف العمومية وجميع أسباب الترقى والتقدم ، وأن تصرف الأموال ،
التي تأخذ من الولايات باسم مخصصات المعارف النافعة ، لترقية التعليم
والأمور النافعة المحلية . (١)

لم تقتصر المعارضة على تأسيس هذا الحزب ، بل أسس بعده (فى
٢١-٢-١٩١٠) حزب آخر هو « حزب الأهالى » (فرقة عباد) المؤلف
من مختلف العناصر والسكان أيضاً ، وكانت غاية الحزب الحصول على إحترام
حقوق جميع العناصر والسكان ، وخاصة حقوق العمال والاجراء ، وبذل
الجهد لتحسين أوضاع هؤلاء مادياً ومعنوياً ، ويتمسك بتحقيق ائتلاف

T. Z. Tunay — Ibid, P. 282-285.

(١)

العناصر العرقية ، والقضاء على أسباب التفرقة والخلاف . (١) وقد تكاثر أعضاء هذا الحزب حتى كاد عددهم يصل إلى ٣٠ نائبا في الأشهر الأولى من تأسيسه ، ومعظمهم ممن انسحبوا من حزب الاتحاد والترقي (٢) . إذ بدأ الانسحاب الجدى من هذا الحزب الأخير بخروج ستة من أعضائه بينهم مبعوث طرابلس الغرب العربى ، فرهاد بك ، وإشتراكهم فى تأليف حزب الأهالى . وقد نص برنامج الحزب الجديد على نقطة جوهرية هى « اللامركزية » الادارية ، وحرية التعليم باللغة المحلية فى كل مقاطعة . أما الانقسام الذى حل فى صفوف الاتحاديين فقد أحدث ضجة كبرى ، وبلغ فى أوائل عام ١٩١٠ حداً من الخطورة أن عددهم قد تقلص إلى ١٥٤ نائبا ، وصعد عدد معارضيه إلى ١١٦ نائبا . (٣) وقد كان لهذا الانقسام ما يبرره من سلوك الاتحاديين سياسة تهدف إلى التسلط ، والسيطرة وإستخدام القوة فى إخضاع كافة ولايات الدولة لحكمهم المركزى الضيق بحيث إذا احتاج الوالى حتى إلى صرف بعض المبالغ الضئيلة من مال الدولة على المشاريع المحلية ، اقتضاه الأمر أن يطلب موافقة ناظر المالية فى الآستانة ، وأن يستشير كل وال مرجه فى العاصمة عن أنفه المسائل (٤) ، ومن تكرر الأخطاء

(١) Rev. du Monde Musulm. — V. X (Janv. 1910), No. 1, P. 109.

(٢) من مؤسسى وهيئة ادارة الحزب : الرئيس اسماعيل بك نائب كومو لجينة «البانى» ونائب طرابلس الغرب فرهاد بك ، وآخرون من أضرؤوم وسيواس وقونية أعضاء فى هيئة الادارة ، وكان أعضاء الحزب قد دخلوا الانتخابات النيابية فى قوائم الاتحاديين ، وبما ان الحزب انضم فيما بعد الى حزب الحرية والائتلاف الذى سيؤلف فيما بعد وسيضم هذا الحزب وحزب الاحرار المعتدلين ، فانه لم يشترك فى انتخابات نيابية بصورة مستقلة عن غيره ، ولم تكن له جرائد خاصة به ، بل كانت جرائد بنى غازته ، وصداى ملت « صوت الشعب » ، واقدام تميل اليه وتعتبر عن اتجاهاته وافكاره .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 294-298.

(٣) الاهرام - ٩٧٢٣ ، ٢-٩-١٩١٠ .

(٤) المؤيد - ٦٩٣٩ ، ٢٢-٢-١٩١٢ « من مقال بقلم أحمد فريد بك وهو تركى وعضو فى لجنة الدفاع الوطنى التى أسسها الاتحاديون ، وصاحب مدرسة فكرية سياسية ، ورئيس الحزب القومى الدستورى الذى سيؤلفه الترك وسأتكلم عنه .

السياسية التى أثيرت فى مجلس المبعوثان ، مثل قضية لنش ، وإندفاع الصحافة التركية فى شتم العناصر الأخرى ، حتى فى أعراض أهلها ، وكان أهم من ذلك كله رغبة الاتحاديين فى سوق المبعوثين أمام سياستهم الاستبدادية كالانعام ومحاولتهم كم الأفواه داخل مجلس المبعوثان بوقوف نواب الجمعية دون حرية الإفصاح عن الرأى بالمهارات والضحيج ، وخارج المجلس بالسيف المسلط على رأس الصحافة .

لم يكن نشاط النواب العرب يقتصر على العمل داخل مجلس المبعوثان بل كان بعضهم يتبنى المشاريع النافعة لشعبهم العربى ولابناء منطقتهم ، وفى مقابلة بين محرر جريدة « لاتوركى » La Turquie وبين مبعوث حلب نافع باشا الجابرى ، أجاب هذا على سؤال المحرر عن أصلح طريق لمرور سكة حديد بغداد بقوله : « لا تزال الرسائل البرقية ترد على من متمخبي يطالبوننى فيها بالسعى وراء إمرار السكة من ثغر الاسكندرونة ومدينة حلب » . وقد دافع عن رأيه فى كون هذا الطريق أفضل كافة الطرق الأخرى بأن الاسكندرونة هى أفضل ميناء لحلب وديار بكر والعراق ، وأن الحاجة سوف تمس فى العاجل أو الآجل إلى إنشاء فرع يصل الاسكندرونة بخط بغداد ، ووصل ما بينها وبين مدينة حلب ، أما إذا رفضت الحكومة إمرار الخط من هاتين المدينتين فستخسر من جراء ذلك مليوناً ونصف مليون من الفرنكات سنوياً ، ثم أضاف مبعوث حلب إلى ذلك قوله : « إنهم يريدون أن يسفها رأينا من الوجهة العسكرية فيقولون بصعوبة الدفاع عنه إذا مر خط بغداد بأطنة وحلب والاسكندرونة ، وفى رأى أن وسائل الدفاع قد كثرت فى هذه الأيام بحيث لا تبقى قيمة علمية لهذا الاعتراض ، وعلى كل أليس ماتصرفه الأمة على جندها هو من أجل حماية المصلحة الاقتصادية ؟ وماذا ينفع الجند إذا سدت على الأمة موارد ثروتها ، وهل فى وسع فيالق الدنيا أن تتلافى الخسائر وتعمر الخراب إذا أنشئت السكك الحديدية فى ممر غير صالح ؟ أن

من الخطأ الفادح أن يصير ناظر الحرية على مقاومة مشروع إمرار خط بغداد من آطنة والاسكندرونة وحلب^(١). وقد أثبتت قضية منح امتياز خط سكة حديد بغداد في مجلس المبعوثان خلال شهر كانون أول ١٩٠٩ فعارض بعض النواب في موافقة العهد الحاضر على امتياز كان قد منحه عهد الاسكندرونة إلا أن الرأي العام بين المبعوثين قد شجب هذه الفكرة لأن إلغاء هذا الامتياز يوجب إلغاء جميع الامتيازات الأخرى الموروثة عن العهد البائد، وهكذا صودق على الامتياز. إلا أن المسألة اتخذت وجها اقتصادياً جدياً حينما أثار نواب حلب قضية مرور الخط من حلب والاسكندرونة، وكانت الشركة صاحبة الامتياز لاتمانع في ذلك، إنما الحائل الذي كان يثير العراقيين أمام هذه الفكرة، كانت هي نظارة الحرية، التي رأت في مرور الخط مسافة طويلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط خطراً عليه من حيث نقل الجنود وتعبثها، إذا لم يكن للدولة أسطول قوى يحميه من قنابل الأساطيل المعادية، أو على الأقل عدد من القلاع ترد هجماتها. فكانت القضية صراعاً بين فكرتي الاقتصاد والحرب، وتغلبت الأولى على الثانية لما أعاد مجلس المبعوثان المشروع إلى مجلس النظارة لإعادة البحث والتدقيق فيه بناء على طلب مبعوثي ولاية حلب، وفي مقدمتهم نافع باشا الجابري الذي صرح مرة أخرى، لأحد المراسلين الصحفيين أن خراب ولاية حلب برمتها متوقف على عدم إمرار هذا الخط بحلب والاسكندرونة^(٢). وانتصرت فكرة مبعوثي حلب عندما أنشئ الخط الذي أوصل حلب بسكة حديد بغداد أثناء إمرارها في وادي الفرات بين عامي ١٩١١ - ١٩١٢، بعد أن وافقت حكومة الاتحاديين على ذلك، كما افتتح الفرع الذي ربط حلب بميناء الاسكندرونة

(١) المؤيد - ٥٩٤٠ ، ١٣-١٢-١٩٠٩ ، ان كلمة أدنة تكتب باللغة التركية القديمة

« آطنة »

(٢) المؤيد - ٥٩٤٦ ، ١٢-١٩٠٩ .

في أول تشرين الثاني، نوفمبر سنة ١٩١٣^(١).

على أن الجلسة التي عقدها مجلس المبعوثان في النصف الثاني من شهر آذار مارس ١٩١٠ كانت ذات صفة معبرة، وكان موضوعها يتعلق بناظر الأوقاف العربي الشريف على حيدر، الذي خلف خليل حمادة باشا. وقد ظهر تناقض الاتحاديين في هذه الجلسة تناقضاً إن دل على شيء فهو يدل على مقدار استهانتهم بمصلحة العرب في سبيل تعزيز نفوذ حزبهم والمختسبين إليه. فبينما كانت صحافة الاتحاديين قد حاربت خليل حمادة باشا، وخاصة منها طنين، حرباً شعواء لأنه استخدم أربعة من الموظفين العرب مفتشين في وزارة الأوقاف بين ٥٠٠ موظف من الترك فيها ليس فيهم من العرب حتى ولا عدد يعادل أصابع اليد الواحدة، وولدت وقالت أن وزارة الأوقاف أصبحت مستعمرة عربية^(٢)، واقترح بعض النواب حينذاك في مجلس المبعوثان سؤال خليل باشا عن سبب تعيينه أتباع عزت العابد في مصلحة الأوقاف - والأترك كانوا يعتبرون كل عربي يرفع صوته مطالباً بحق أو مبدياً بعض الانتقاد لأعمالهم أو ينال حقاً يريدون منعه عنه، بالرغم عنهم، يعتبرونه من أتباع عزت العابد أو جاسوساً من جواسيس عبد الحميد - وعن سبب استئجار يدي عزت العابد لسككته، فرفضت أغلبية المجلس حينذاك الاقتراح^(٣)، بينما كانوا يفعلون ذلك، ويقفون هاشين باشين أمام الهجوم العنيف الذي تعرض له ذلك الوزير العربي القدير النزيه من صحافة الترك، عز عليهم أن

(١) عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، ص ١١٤ - لكن الخط لم يأخذ شاطئ البحر طريقاً له بل مر بعيداً عن الشاطئ ووصلت الاسكندرونة وحلب به بخطين فرعيين الأول عدد من الاسكندرونة الى طوبراق قلعة على بضعة كيلو مترات شمال الحدود السورية التركية، والثاني من حلب الى المسلمية على بضعة عشر كيلو متراً شمالى حلب حيث يلتقى بالخط الاساسى.

(٢) المؤيد - ٦٠٤٢ ، ٢٠-٤-١٩١٠ ، من مقال بقلم الدكتور عزت الجندي .

(٣) الاهرام - ٩٥٢٠ ، ٢٢-٧-١٩٠٩ .

يطعن مرزطف في الأوقاف ، هو نجاتى بك محاسب نظارة الأوقاف ، في ناظر الأوقاف العربى الشريف على حيدر ، لمجرد كونه من الاتحاديين ، وذلك بنشره ورقة الطعن والشكوى بين الناس فقدموه إلى الديوان العربى العسكرى . لاشك أن هذا الموظف مذنب إذ كان باستطاعته أن يقدم الشكوى إلى الصدارة العظمى أو مجلس المبعوثان . . . أو . . . أو . . . دونما حاجة إلى نشرها بين الناس ، ولكن هل يستحق ذنبه الإحالة إلى الديوان العربى العسكرى ذلك ما أثار حفيظة المبعوث لطفى فكرى ، فقدم تقريراً فى شقين الأول السؤال عن سبب تقديم نجاتى بك إلى الديوان ، والثانى عن سبب عدم الأذن لأى جريدة عطلها الديوان العربى أن تصدر ثانياً إلا برخصة من الديوان نفسه ، وعن كون الديوان يعتبر كل امتياز منحتة الحكومة للصحف حتى الآن لاغياً . فقام عندئذ حسين جاهد وبرر عمل الحكومة بأن الشكوى نشرت بين الناس وأن القوانين كلها تعد معطلة بوجود الديوان العربى ، وأما بشأن رخص الجرائد فإن ما قام به الديوان هو بسبب كون كثير من الصحف تصدر من جديد ، بعد تعطيلها ، باسمها الأصيل مضافاً إليه كلمة « ين » (وعندئذ ارتفعت أصوات النواب مرردة : طنين . . . ينى طنين ، طنين . . . ينى طنين) .

ثم قام النائب المعارض محمد على بك فنجا باللائمة على هذا العمل الذى يسلب فرداً من أفراد العثمانيين حقه فى الحرية الشخصية مبيناً أن وجود الإدارة العرفية التى تعتبر إلغاء موقماً للقوانين الملكية ليس المراد من بقائها إلا منع ما ربما يظهر من الحركات التى تهدد الدستور ، وأنه من الموافق أن يسلم إلى الديوان العربى كل من يقوم ضد الدستور . ثم قال أنه يستنكر اللهجة التى لهج بها نجاتى بك ضد ناظر الأوقاف ، ولكنه أضاف بأنه إذا تكلم رجل عن آخر بماله من حرية القول والحرية الشخصية فلا تجرى عليه إلا أحكام القانون أما إذا سيق إلى الديوان العربى ، وسمى خائناً للوطن ومرتجماً فلا يبق حينئذ لأحد الحق فى حرية القول إلا لأعضاء مجلس المبعوثان ثم طالب

بأن لا تحصر حرية الكلام فى مجلس المبعوثان فقط ، بل يجب أن تكون فى كل مكان وأنهى كلامه باقتراح سؤال الوزارة عن مسها للحرية الشخصية . فعقب نافع باشا الجابرى على كلامه بقوله إن ما كتبه نجاتى بك لا يتعدى حد الجرم العادى ، فلا يجوز تسليمه للديوان العربى . وبعد مناقشة طويلة أجمع المجلس على وجوب سؤال الوزارة عما ذكره لطفى فكرى بك (١) .

لقد بين المبعوث محمد على بك أن حرية الكلام ، إن كانت مخرجة خارج مجلس المبعوثان فإنها مباحة بين جدرانها . فهل كان الواقع كذلك فى كل حال من الأحوال . . ؟ فى الواقع أن الأمر لم يكن كذلك دوماً ، وخاصة بالنسبة للمبعوثين العرب ، وهذه الوقائع تثبت ذلك :

فى الأيام الأخيرة من شهر نيسان ، أبريل سنة ١٩١٠ قدمت الميزانية إلى مجلس المبعوثان للمناقشة فتناولها النواب بالتفنيد والنقد ، وتكلم فى جملة المتكلمين مبعوث دمشق شفيق بك المؤيد العظم ، الذى يظهر من مناقشاته بأنه ضليع فى القضايا المالية . تكلم شفيق بك فى جاستين متتاليتين ، تناول فى الأولى دراسة علمية عميقة فى ضريبة الدخل ، وشرحها شرحاً وافياً ، وبين ضرورة اتباع طريقة تسجيل التجار لأرباحهم وقيام الحكومة بمراقبة شديدة عليهم وفرض الضرائب بنسبة الأرباح . وتناول فى الثانية انتقاد الميزانية وفندها فصلاً فصلاً وبنداً بنداً ، ثم قال : « إن ماعده ناظر المالية نجاحا هو عين الخراب ، فإذا نجح عشر مرات مثل هذا النجاح خرب البلاد » وأضاف : « إن العهد البائد خلف لنا (١٦٤) مليون ليرة عثمانية ذهباً من الدين ، أما العهد الجديد فقد زاده (١١٨) مليوناً » ، فقال أحد النواب الترك

لم يكن بد من إصلاح الجيش ، و نادى آخر « هذا إغراء » (أى إغراء بعهد عبد الحميد) ، و صرح آخر : لا تذكر عبد الحميد . ثم تكلم الصدر الأعظم حتى بك متهمًا : « ... إذا كنا عاجزين عن تسيير المالية ، فانا لم نصرف في مناصبنا سوى أربعة أشهر ، وقد يأتى رجال قديرون لتولى زمام الأمور كإسماعيل كمال بك للصدارة ، و شفيق بك للمالية » .

شفيق بك : أستغفر الله ...

ثم أتم الصدر الأعظم هزمه بالمعارضة قائلا بأن البعض نوهوا بأنه يصلح للصدارة كامل باشا أو حلى باشا « فإذا كان هذا هو رأيكم فالبلاد في إفلاس من حيث الرجال و أتم تحكمون على أنفسكم » ثم أخذ الكلام آخرون و انتهت الجلسة بسلام .^(١) ولكنه لم تمض أيام حتى حل موعد الجلسة القادمة في ١٩١٠/٥/٩ و ماقرئت خلاصة الجلسة السابقة حتى طلب شفيق بك المؤيد الكلام ، وكانت جريدته « نير حقيقت » (الحقيقة النيرة) ، لسان حال لجنة الاتحاد والترقي في مناستير ، و « طنين » لسان حالها في الآستانة ، قد كتبتا مقالات شديدة اللهجة بحق مبعوث دمشق ، على أثر إنتقاده ناظر المالية وميزانيته ، و أتهمته بكونه من جواسيس عبد الحميد ، وأنه كان أبان عهد الاستبداد يقدم إليه التقارير ، لذلك فضل عهد إدارته المالية و طلبتا إحاطته أمام ديوان الحرب العرفي لمحاكمته عن هذا الجرم .

لقد نهض شفيق المؤيد وقال إنه يخشى أن يحجر على نواب الأمة في الكلام ، وأن تهدد حرية الرأى و القول في مجلس المبعوثان ، المحل الوحيد الذى بقيت فيه حرية القول (ضوئاً شديدة) . ثم بين ما تنشره جريدة في مناستير ، و أخرى في العاصمة ، يديرهما مبعوثان و أنهما تحاولان دفعه من الكلام بحرية و تهددانه ، إذا فعل ، بتسليمه إلى المحكمة العرفية ، وأضاف

(١) الأهرام - ١٩٧٠ ، ٦ - ٥ - ١٩١٠ .

قائلاً : « غير أنهم ما إذا أرادنا أن تمنعنا عن إنتقاد كل ما أرى من حق وظيفتى إنتقاده ، فأنهما لا تترفقان إلى هذه الأمانة لأننى مبعوث حر لا يترك الباع إلا ممسكاً باعاً . أريد أن أبحث أولاً في النقطة المتعلقة بي فأقول ، على سبيل الافتراض ، بأننى لو كنت من مرجحى الاستبداد ، أو كنت جاسوساً « جورناجى » ، فإنه يقتضى على كل إنسان ، مهما كان ، أن لا يسند مثل هذا الافتراء إلى إنسان من طبقته قبل أن يتحقق صحة هذا الإسناد ، وأن يراعى حقوق الزملاء ولا يشوه وجه جريدته بأمثال هذه التهم السافله ، التى لا يمكن الترفيق بينها وبين مناقشاتنا كل يوم في هذا المقام ، و شد أيدى بعضنا بعضاً علامة للاتفاق و التعاضد ... و بناء عليه فأنا لا أدفع هذه الافتراءات التى لاتصل إلى قدمى ، بل أدوسها و أمشى عليها ، غير مبال بها ولا بأصحابها . و توجد مسألة أخرى تتعلق بشرف المجلس العام ، وهى مسألة التقارير « الجورنالات » المحفوظة بكل دقة في نظارة الحربية ، و أظن أن هذه الصناديق ، هى الكنوز الوحيدة التى بقيت من تركة عبد الحميد ، و اتى لا يسمح لغير صاحب « طنين » بشراء واحد منها . و طلب من الحكومة نشر جميع التقارير المتعلقة بأعضاء مجلس الأعيان و المبعوثان و الوكلاء قائلاً « وإلا فإن أصحاب الشرف في المجلس لا يخلون كل يوم من إتهام المفترين فلتنشر هذه التقارير »^(١) (تصفيق شديد و طويل) ، لأن هؤلاء الناس لا يستحون من أن يهددوا كل من يتكلم بحرية بالمجلس العسكرى ... و على إفتراض أن الحكومة قبلت إقتراحى ، فانى أرجوها بصورة خاصة أن تخرج تقاريرى على الأخص و تسلمها إلى حسين جاهد بك لينشرها واحداً وراء الآخر (تصفيق شديد) . و أما الآن وقد أوضحت الجمة المتعلقة بشخصى فانى أريد أن أتسكلم في النقطة الأساسية المرتبطة رأساً بحقوق المجلس ، وهى حرية الكلام ، و عدم مسؤولية أى مبعوث كان بايراد ما يروحى به وجدانه ، و فى هذه النعمة التى أعطانا إياها الدستور التى يسلبونها

(١) المؤيد - ١٨٤٦ ، ٧٠ - ١٨٤٦ - ١٩١٠ .

منا ، ويهددوننا بالمحكمة العرفية ، لأن المحافل المملوكة (١) درجة تأثيرها على أقدار ومستقبل هذه المملكة يمكنها ليس فقط أن تهددنا نحن ، بل أن تهدد في كل ساعة ، الحكومة الإجرائية أيضاً .

جاويد بك (ناظر المالية : يستفهم عن الجريدة التي أتهمته بالjasوسية) .
شفيق بك : « نير حقيقت » الموحى إليها من الحكومة .

جاويد بك : إن جريدة « نير حقيقت » ليس لها أدنى تأثير على مستقبل الأمة ومصيرها ، وليس للحكومة علاقة بها . ثم قال بحدة : إني أرد بشدة هذا الادعاء (ضوضاء شديدة) .

نافع باشا : وأنا أرد كلامك بغاية الشدة . ويصيح النواب العرب : موحى إليها من الحكومة ، موحى إليها .

ناظر المالية : وأنا أرد كلامكم بغاية النفرة لأنكم تكذبون (مخاطباً نواب العرب) . عندئذ حدثت ضجة شديدة كاد يختلط فيها الحابل بالنابل ، فنهض سعد الدين أفندي مبعوث حوران وقال مخاطباً ناظر المالية : أن مبعوثاً محترماً لا يكذب ، أنت تكذب ، أنت كذاب (ضوضاء من الاتحاديين) .
توفيق بك المجالى (مبعوث الكرك) : فليسحب الناظر كلامه (ضوضاء شديدة) .

رشدى الشمعة : (مخاطباً الناظر) : وأنا مع كمال النفرة أرد كلامك إليك .

شفيق بك : (يعود إلى الكلام) : توجد نقطة مهمة توجب دقة نظر المجلس ، وهى أنهم يدعوننا إلى السكرت ، ويحملوننا عليه ، وإذا أراد أحد منا

(١) يقصد بها جمعية الاتحاد والترقى .

أن يتكلم بحرية عما يوحى إليه وجدانه هددونا بالمحكمة العرفية . . . وأنى مع شدة إعتراضى على هذه القاعدة ، أرى أنه إذا كان مبدأ إحالة الناس مقبولا فالأحرى أن يحال إليها من يحاولون منع حرية الكلام ، فإذا كانت الحرية مضطهدة في المجلس ، فوجودنا فيه كالعدم ، ونحن نفضل العودة إلى بلادنا وأهلنا (١) .

عندئذ نهض حسين جاهد مبعوث الآستانة وصاحب جريدة طنين ، وإصفران الموت يعلو وجهه :

حسين جاهد : إني أعجب من أن الذين يطلب منهم الدفاع عن الحرية يخافون الحرية ، أليس للعثماني الحرية بأن يقول ما يريد ، وأن يقول للjasوس أنت جاسوس ، فلم هذه الضجة بالمجلس . الآن جريدة في مناسير قالت في نائب مدح عبد الحميد إنه جاسوس ؟

شفيق بك وجميع النواب العرب مع الضجيج الشديد : تكذب ألف مرة ، كذاب ، كذب .

جاهد : لماذا تقومون ضد هذه الجريدة ، وكان لكم أن تقولوا أيها الكاتب أنت رجعت الجواسيس ونحن لسنا منهم . . . فأنا حسين جاهد الذى لم يلطخ إسمى بشيء أقول إن شفيق بك المؤيد كان جاسوساً لعبد الحميد ، وإن تقاريره موجودة أمام الديوان العرفى (ضجة من النواب العرب ، وشفيق بك وكاهم يرددون : أنت كذاب ، كلامك كذب) .

جاهد يتابع : ويوسف شتوان ، من حزب شفيق بك جاسوس ، ويوجد غيرهما أيضاً (ضجة شديدة بين العرب) .
النواب العرب : كذاب ، هذا كذب إسحب كلامك . (٢)

(١) المؤيد - العدد السابق .

(٢) الأهرام - ٩٧٧٨ ، ١٦ - ٥ - ١٩١٠ .

عندئذ تكلم نائب من غير العرب (وورتكيس) وطالب بنشر التقارير معرضاً بالوزراء الحاليين أنفسهم بأنهم كانوا من جواسيس عبد الحميد، قائلاً: «آن لنا أن نطهر عرض المجلس من الوساخات، فلا بد من نشر تقارير الوزراء والسفراء والنواب... فإذا خاف الصدر الأعظم على وزرائه، وإذا تردد الأعيان في قبول ذلك فإن مجلس المبعوثان لا يتردد».

فما وصل إلى هذه الجملة حتى قامت ضجة أشد، وتراشق النواب بالعبارات البذيئة وقفز بعضهم من مقعد إلى مقعد، وأخذ بعضهم يخطب في جماعة، وبعضهم الآخر في جماعة أخرى (١)، إذ جاءت هذه العبارات تضرب على الوتر الحساس لدى بعض كبار الاتحاديين، لأن الصدر الأعظم حتى باشا نفسه ومعظم الوزراء مشبهون بعلاقاتهم مع عبد الحميد وتقديم التقارير السرية له، فلم يهن على الاتحاديين أن يسمعوا مثل هذا الكلام. ولم تهدأ الضجة إلا عندما قام النائب اليوناني بوشو أفندي يلفظ الجواب، فلام شفيق بك لأنه قال بأنه لا يشعر بحرية القول في المجلس ثم عرض بالحكومة قائلاً أنه لا توجد حرية الكلام إلا على منبره؛ لكنه دافع عن شفيق بك بأنه لم يكن في كلامه عن الميزانية أي إغراء أو تحريض كما أدعوا، وأهاب به بأن لا يأبه لحمة جريدة «نير حقيقت» لأنها ذاتها أدعت مرة بأن له ثلاثة أولاد يخدمون في حكومة آثينا، مع أنه لم يتزوج قط حتى الساعة، ثم قال: «إذا كانوا يريدون أن يرموا النواب برصاص التقارير السرية فأنا أخشى ألا يبقى معي في هذه القاعة إلا القليلون، ورأى عدم إثارتهما والالتفات إلى الأهم، ونبه إلى الذين يطلبون نشر التقارير بأنهم قد يكونون هم أنفسهم جواسيس. وعندما طلب بعض النواب المشايخ وجوب الوثام، قام النواب العرب بطلبون

(١) الإهرام - ٩٧٧٩، ١٧-٥-١٩١٠. Rev. du M. M. — V. XI, No. 7, 8, P. 458-459.

بأن ينشر من التقارير ما يتعلق بمبعوثيهم فقط فيما إذا لم يكن بالإمكان نشرها جميعاً، كي تظهر براءتهم، فأجاب الرئيس: «إذا وجدتم في هذه القاعة مسألة عربية اضطررتمونا إلى إقفال الجلسة» فازداد النواب العرب غيظاً وحدة، وعلا ضجيجهم وصخبهم، فأعلن الرئيس إقفال الجلسة وبقيت مقفلة ساعتين. ولما عادت إلى الانعقاد عاد الجدل في المسألة ذاتها ووقف النائب صبري أفندي من حزب الأهلالي ودافع عن شفيق بك المؤيد قائلاً أنه أنكر الحكم الساقط قبل نقده للميزانية، وأنه لم ينقدها إلا عملاً بحرية النيابة، فإذا كان الصدر الأعظم رماه بتهمة تفضيل الحكم السابق فإن ذلك يعد تقريراً ضده (قالها من باب المزاح). عندئذ انبرى حسين جاها قائلاً «الظاهر أنك تعرف حيل الجواسيس»، فبادره صبري أفندي بقوله: «ألا قولوا لنا كيف توصل جاهد بك، قبل كل صحافي آخر، إلى معرفة التقارير» فلم يكن من الصدر الأعظم حتى باشا إلا أن أسرع في لفلفة القضية قائلاً بأن التقارير كانت موضة العهد البائد، وأنها يجب أن لا تؤخذ دليلاً على الخيانة بل كانت تستخدم في كثير من الأحيان لغاية وطنية هي العمل على إثارة وسائس عبد الحميد، وتخويفه من الحركات الثورية، وتهويلها كي ينشر الدستور، وأنها لذلك كثيرة جداً لا يتسع لها حتى ولا (٣٥٠) صندوقاً من الحجم الكبير، وهكذا أقفل البحث فيها. (١)

ومع هذه الحادثة لم يفتأ شفيق بك المؤيد يوالى هجماته على حكومة الاتحاديين ويركز حملاته على أعمالها في سياستها الداخلية وتضييقها على المطبوعات وحرية القول، فناله من جراء ذلك من ضروب الحقود والكرهية من قبل هؤلاء ما سبب كثيراً من المشاكل بينه وبين الشخصيات البارزة فيهم، وكان لصلايته في المعارضة وشدة تمسكه بمبدئه أثر كبير في حدوث بعض المشاكل، من ذلك ما حدث أثر المناقشة في قضية مقتل الصحفي أحمد بك

(١) الإهرام - ٩٧٧٨، ١٦-٥-١٩١٠، ٩٧٧٩، ١٧-٥-١٩١٠.

صميم محرر جريدة « صداى ملت » (صدى الشعب) بأيد مجهولة ، وقيل أن القاتل شوهد مرتديا لباس ضابط أثناء ارتكابه الجريمة (١) ، وكانت هذه الحادثة هي الثانية بعد مقتل الصحفي حسين فهمى الذى قتل قبيل الثورة المضادة ولم تكتشف هوية قاتله .

اتهمت جمعية الاتحاد والترقى في هذه الجريمة ، كما كانت قد اهتمت في الأولى ، وأثيرت القضية في مجلس المبعوثان ، واشتدت المعارضة على الجمعية في الهجوم ، بين اتهام وتهكم ، وافتتح الكلام عنها النائب العربى رضا بك الصلاح ، مبعوث بيروت . مظهر آلمه للحادث وسخطه على الجناة ، واستغرابه عن عدم إظهار القتلة ومدبرى الجرم . ثم تلاه لطفى فيكرى بك (٢) مؤيداً كلامه ، واشتد على الحكومة وتقاعسها عن إظهار الجناة وما تجره هذه السياسة على البلاد وعلى الخلقين من كوارث وختم كلامه قائلاً : « أنا لا آمن على رأسى من أن تصيبه بضرع رصاصات عند خروجى من هذه القاعة » . وتكلم بعده الدكتور رضا نور ، وختم كلمته بهذه السخرية : « إذا ثبت أن الاتحاديين هم الجناة فسأخرج من جميعتهم (٣) » . كما تكلم النائب اليونانى قوسميدى أفندى (٤)

Rev. du M. Musulman — Ibid, P. 480.

(١) هو مبعوث درسيم من ولاية معمورة العزيز من ولايات الاناضول الشرقية الجنوبية في جهات ديار بكر ، وكان والده في وقت ما والياً للولاية المذكورة .
(٢) في الواقع خرج الدكتور من حزب الاتحاد والترقى وانضم الى المعارضة لكن الاتحاديين انتقموا منه شر انتقام اذ ألقي القبض عليه بتهمة الاشتراك مع الجنرال شريف باشا المنشق عن الاتحاديين والموجود في باريس في جمعية سرية لقلب الدستور والقيام بمؤامرة لتنفيذ هدفها ولقى من الإهانات في السجن ما اثار حفيظة المعارضة فانارتها في المجلس وقدمت دلائل تشير ان الحكومة قد اشتدت في تعذيب المتهمين بالمؤامرة واكثرهم محامون ودكاترة ومهندسون بحيث قلعت اظافر بعضهم وقطعت بعض الاصابع من ارجل آخرين من شدة الضرب بالفلقة وطالبت المجلس بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فرفض طلبها « المؤيد » ٦٢٦ ، ١٠-١١-١٩١١ . الاهرام - ٩٨٣٤ ، ٢٠-١٩١٧ .

(٣) تلقى قوسميدى أفندى بعد ذلك بشهرين تهديداً بالقتل فيما اذا لم يكف عن حملاته القوية على الحكومة ، شغلت له الاستانة وكان قد تولى رئاسة تحرير جريدة « صداى ملت » بعد اغتيال صميم بك .
الاهرام - ٩٨٥١ ، ٩-٨-١٩١٠ .

مدير نفس الجريدة « صداى ملت » فقال إن هذه الحادثة توقع الريية في حزب سياسى كبير ، واحتدمت المناقشة فقام الصدر الأعظم حتى بك يدافع عن الحكومة مهدداً المعارضة ، التى أثارته هذه القضية مهمة جمعية الاتحاد والترقى بالجرم ، بقوله : « إذا كان قصدكم أن تفعلوا في هذا العام ما فعلتم في العام الماضى (أى قبيل الثورة المضادة أثر مقتل حسين فهمى) فإن الحكومة تسحقكم » .

هذا ما كان في المجلس ، إنما حين أقفلت الجلسة وخرج النواب التقي شفيق بك المؤيد بحليجان أفندى ناظر النافعة الاتحادى الذى مد يده إليه مسلماً فلم يصاحبه شفيق بك ، ولما عانبه على ذلك أجابه : « إني لا أضع يدي بيدك وأنت من أعضاء الوزارة حتى يظهر قاتل أحمد صميم » ، ثم مشى ، وبينما كان شفيق بك صاعداً على السلم التقي بطلعت بك ناظر الداخلية وجرى بينهما نفس الحوار ، فغضب طلعت بك وقال لمبعوث دمشق أن من يجعل ابنه كالسردين لا يحق له هذا الكلام (١) ، فتلا سناً وهم طلعت بك به فطرحه شفيق بك أرضاً ، ثم فصل الحاضرون بين الإثنين (٢) ، عندئذ شتم جنائى بك مبعوث حاب التركى شفيقاً فهجم هذا عليه وفصل بينهما فطلب جنائى بك مبارزة شفيق بك .

كان شفيق بك ، في الحقيقة ، أجراً النواب العرب إطلاقاً في مجلس المبعوثان ، فلم يكن يتردد من اطلاق وصوف قاسية على جمعية الاتحاد والترقى ، مثل « جمعية اليد السوداء » كناية عن الاغتيالات التى ترتكبها ، يقرها علناً في مجلس المبعوثان ، فيرد عليه خليل بك رئيس حزب الاتحاد والترقى البرلمانى قائلاً بأن الاتحاديين فهموا أن شفيق بك قد عناهم بهذه العبارة عندما قالها في المجلس وأن هذه العبارة شديدة ، وأنه يظن أن شفيق

(١) إشارة الى اتهام شفيق بوضع ابنه الوليد ميتاً في الثلج ريشما تموت والدته وكانت على وشك الوفاة ، كى يورث ميراث ولده منها وبرأته المحكمة من هذه التهمة .
(٢) الاهرام - ٩٨١٥ ، ٢٨-٦-١٩١٠ .

بك لا يقدر أن ينكر أن الجمعية هي اليد المحررة ، عندئذ تدخل عبد الحميد الزهراوى وقال : « نحن لا نوافق على هذه الكلمة التى استعملها شفيق بك »^(١) . وقد يرتكب غير هذه الأخطاء ، ذلك أنه فى جلسة ١٩١١/١/٢١ تسلم عن إتفاق روسيا وألمانيا فى بوتسدام ، وهاجم الدول الأوربية ، لأنها « تتفق مع بعضها على شؤون بلادنا دون أن يكون لنا رأى » . . . ثم قال أن ما فعلوه فى أفريقيا يحزن ويسكى ، وأن ما يفعلونه الآن يضر بالخلافة العربية .

فعندما ذكرت هذه العبارة الأخيرة أخذ النواب ، وخاصة منهم الترك ، بالضجيج ، وصاحوا صياحا شديداً ، فأنكر الرئيس كلامه ووصفه بالأفتراء قائلاً : « إنا لا نعرف إلا خلافة واحدة هي الخلافة الإسلامية » فصفق النواب .^(٢)

غير أن نفوذه ومكانته بين أبناء وطنه وقومه فى الآستانة وفى سورية ما لبثت أن تعاظمت وطفعت على نفوس العامة والخاصة ، وانفرد وحده بين نواب العرب ، هو والنائب العراقى طالب بك النقيب ، بأنهما كانا يتمتعان بمظاهر الحفاوة والاستقبالات الرائعة التى تجرى لهما عند مغادرتهما منطقتيهما إلى العاصمة أو رجوعهما منها ، وباعتبار الشعب العربى لهما ؛ ولكن شتان بين الاعتبارين ، ذلك أن نفوذ طالب النقيب كان مبنيًا فى الأكثر على العنعنات التقليدية والأرثية ، ممزوجا بالروح الأقطاعية ، بوصفه زعيما من أعرق زعماء العراق حسبا ونسبا ، وكان إلى جانب ذلك محبا لمظاهر الفخفة له مهارة فائقة فى إظهار شخصيته وإعلاء منزلته^(٣) ، وله عراقة فى الجاه ، حاز فى العهد الحميدى على ألقاب شرفية عالية مثل « بكربكى » و « بالا » ، وتولى مناصب عالية فى الدولة كالمصرفيات ، وعضوية شورى الدولة ،

(١) الإهرام - ١٩٦٠ ، ١٩-١٢-١٩١٠ .

(٢) الإهرام - ١٩٩٥ ، ٢٠-١-١٩١١ .

(٣) محمد المهدي البصير - المصدر السابق ، ص ٢٨ .

ونال من الأوسمة : العثمانى الأول ، والمجيدى الأول ، واللياقة ، والإمتياز . . الخ^(١) ، يضاف إلى كل ذلك مقاومته للاتحاديين إلى حد إذلالهم أحيانا بقوة نفوذه فى المنطقة . أما شفيق المؤيد فلم يكن إلا قائما فى أحد أفضية سوريا قبل أن يحرز شرف النيابة عن أمته ، وقد حاز على اعتباره فى قلوب أبناء أمته من مرافقه الدفاعية فى مجلس المبعوثان وأندية الآستانة السياسية ، وقد أصبح الشعب العربى ، فى هذه الآونة من فضاله ضد استبداد الاتحاديين ومن دفاعة عن مصيره ومستقبله ، يتطلع إلى النجاة ويتوسمها فى أبناءه الخالصين ، ويتحرق شوقا إلى من منهم يستطيع حمل هذا العبء الثقيل ، عبء الدفاع عن حقوق الشعب العربى ، ومكانته فى هذه السلطنة المترامية الأطراف ، التى تشبه رقعة الشطرنج بكثرة شعوبها وعناصرها ، فلما شاهد مرافقه فى مجلس المبعوثان ، وتحامل الترك عليه ، مالت إليه النفوس وأحبته ، وتوسمت فيه الخير ، فكان إذا عاد من الآستانة إلى دمشق قوبل بالمهرجانات المشهودة يحضرها نخبة أعيان البلدة وعلمائها وأدبائها وكبار مأمورى حكومتها وطلبة المدارس تظلمهم الأعلام العثمانية وتعزف الموسيقى نشيد الترحاب ، وتتالى التهتافات تدوى بها الأرجاء من أفواه ما يزيد عن خمسة آلاف شخص ، وينهض الشعراء والخطباء للاقاء القصائد والكلمات الترحيبية به ، وكان من جملة شخصيات لها قيمتها كالشيخ عبدالرحمن القصار وأحمد النحاس وفارس بك الخورى ، يضمنون كلماتهم شكرهم له ، باسم الدمشقيين ، عن إقدامه وتفانيه وجرأته فى المجاهرة برأيه وتأييده الأمانة حقها ، وإيقاظه روح الشعب إلى النهوض من عثاره ، وكان يرد غالبا على هذه الكلمات بعبارات يحث بها الناس على الطاعة والإخلاص للحكومة ، وأنه إذا انتقد الحكومة فلأنها قد تخطئ فتنتقد أو قد تصيب فتمتدح وإنه ليس له من هدف فى ذلك إلا المصلحة العامة . وكان من تعلق

(١) كركوكلى مكتوبى زاده عمر فوزى - المصدر السابق ، ص ١٢ ، ١٥ ، ١٩ .

الدمشقيين بشخصه أنهم أصبحوا يجزعون عليه من الإغتيال طالما يفتقد الاتحاديين ، فلا يكتفون شعورهم وخوفهم عليه في رسائلهم لبعضهم (١) . وكانت الاستقبالات الحافلة نفسها تقام له أيضاً عند عودته من بلده إلى الآستانة للاشتراك في جلسات المبعوثان ، حيث يخف أهله وأقرباؤه من آل المؤيد العظيم مع عدد كبير من الأدباء والشخصيات والنواب والطلاب العرب إلى حيث ترسو الباخرة التي تقله فيتلقونه بمظاهر الترحاب والحفاوة (٢) .

لم تكن مواقف العرب الدفاعية معزولة عن غيرهم من نواب العناصر الأخرى في مجلس المبعوثان بل أن المصاحبة المشتركة لجميع العناصر غير التركية كانت كفيلة بأن تجمعهم في كتلة واحدة ضد الاتحاديين ، وهذا هو العامل الذي دفعهم إلى تشكيل الحزب الحر المعتدل الذي مالبت نواب البانيا بصورة خاصة أن انضموا إليه بعد أن تريثوا قليلاً ، وكان زعيمهم الشيخ الوقور إسماعيل كمال بك ، نائب برات ، هو الأب الروحي للمعارضة ورئيسها في مجلس المبعوثان ، وناقد روح الحماس فيها ، وهذا ما كان يعرضه لانتقام الاتحاديين ومحاولتهم إذلاله غير مبالين بالنتائج ، وهكذا حتى سببت رغبة الصدر الأعظم حتى باشا لحدوث هذه الحادثة التي هزت أركان المجلس هزاً وزعزت قواعد الاتحاديين من أساسها ، ألا وهي حادثة صفع هذا الزعيم الكبير ، إسماعيل كمال بك ، رئيس حزب الأحرار المعتدلين ، وذلك حينما جرت مناقشة بينه وبين الصدر الأعظم المذكور ، إذ وجه الاتحاديون إليه تهمة الرشوة فنفاها ، وغمز بالمقابل من قناة الحكومة مشيراً من طرف خفي إلى تهمة بمائلة ، فهبت العاصفة ، وأضاع الصدر الأعظم سكونه ، وهجم على إسماعيل كمال بك ، طالباً منه بإلحاح أن يكرر العبارة التي تفوه بها بحق الحكومة ، ولما وصل إليه أمسك بذراعه ورفع يده عليه ، عندئذ

(١) الأهرام - ٩٨٢٤ - ٢٠-٧-١٩١٠ .
(٢) المؤيد - ٦١٩٣ - ١٥-١-١٩١٠ ، ص ٤ ، ع ٣ .

أسرع النائب الاتحادي درويش بك ، وجاء من وراء حتى باشا ، وسبقه في إرسال صفقة قرية على وجه إسماعيل كمال بك ، فعد الحزب المعارض ، من النواب العرب والألبان وغيرهم من العناصر ، ذلك إهانة لهم جميعاً ، وأخذوا يصيحون ويهددون ويرغون ويزبدون وتعطلت الجلسة ، وقام أحد النواب الأرناؤوط وصاح بالاتحاديين : « أعلموا أنكم صفعتم ألبانيا بأسرها وسوف تبكون » . ومن حينها تغيب إسماعيل كمال بك عن المجلس وطال غيابه ، وشاعت أخبار بأن الأرناؤوط الألبان سيأخذون بالثأر ، وبالفعل حصلت ثورة المالميسور الكاثوليك في ألبانيا مع بقية الألبانيين ، وقيل أن إسماعيل كمال بك هو الذي حرض عليها ، غير أن الواقع هو أن هذه الثورة كانت مقررة من زمن إنما عجلت حادثة البرلمان الأخيرة في تقديم موعد إعلانها (١) ، وأرسل الألبان على الفور برقية إلى رئيس المجلس بأنهم يعتبرون الإهانة موجهة إليهم جميعاً (٢) .

لقد بلغت المهارات في مجلس المبعوثان درجة أصبح معها الصفع وطلب المبارزة والشتائم أشياء مألوفة ، ففي حادثة اللقاء طلعت بك أرضاً من قبل شفيق بك المؤيد طلب أحد النواب الترك مبارزة النائب العربي ، وطلب أحمد باشا الزهير مبعوث البصرة مرة مبارزة عضو من أعضاء مجلس الأعيان عندما تفوه بعبارة مهينة بحق نواب مجلس المبعوثان ، ومرة أخرى صفع أحد النواب الصحفي المبعوث حسين جاهد عند مدخل المجلس لأنه نهاه عن الدأب في انتقاده على صفحات جريدة « طنين » فلم ينته (٣) ، وفي إحدى جلسات عام ١٩١١ شهر طلعت بك مسدسه وصوبه إلى صدر الزعيم المعارض لظني فكري بك ، بينما كان يهاجمه من على منبر الخطابة ، ويعدد مساوئ

(١) الأهرام - ١٠٠٣٣ - ١٥-٣-١٩١١ ، ١٠٠٥٠ - ٥-٤-١٩١١ ، ١٠٠٣١ - ١٣-٣-١٩١١ .

(٢) الأهرام - ١٠٠٣٥ - ٧١-٣-١٩١١ .

(٣) الأهرام - ١٠٠٧٧ - ٨-٥-١٩١١ .

الحكومة ، فلم يتخاذل لطفى فكرى بك ، بل فتح صدره لطلعت قائلاً : «أما كفناكم اغتيال الأحرار في الأسواق والطرق ، حتى تتجاسروا على سفك دماء المعارضين تحت قبة البرلمان ، ليتك ياطلعت أطلقت النار ، إذا لرأيت عاقبة الأمر » . ولم يقنع عندئذ بوساطة رفاقه في النزول عن المنبر إلا بعد أن يدون كل ماسرده من مساوئ الحكومة في محضر الجلسة (١) . وقد كان من أثر شدة هجوم المعارضة بما فيهم نواب العرب على طلعت بك وزير الداخلية ، أن اضطر إلى الاستقالة هو والمتطرفون من حزب الاتحاد والترقي مثل إسماعيل حتى بك بابان زاده وزير المعارف ، وجاويد بك وزير المالية اليهودى الأصل (٢) ، الذى حارب لكونه يجمع حوله في الوزارة طائفة من المستغلين اليهود وبممارسة بيع الأراضي ، بما فيهم رئيس ديوانه ، كما حوربت الحكومة لكونها تترك المجال لهجرة اليهود إلى فلسطين وشراء الأراضي وتسهيل أمورهم (٣) .

بلغت قوة المعارضة في عام ١٩١١ مبلغاً لم تصل إليه قبل ذلك وظلت سائرة في طريق التقدم وبدأت المسائل العربية أو التي لها مساس بالعرب تظهر في مناقشات مجلس المبعوثان بشكل واضح وقد دخل المعتزك عناصر جديدة من مبعوثيهم . فبانتخاب شكرى بك العسلى مبعوثاً عن دمشق في الانتخابات الفرعية التي جرت فيها أثر وفاة النائب الدمشقي محمد بك العجلاني تعززت المعارضة ، ولم يكفد يصل إلى المجلس حتى أثار هو ومبعوث القدس روحى بك الخالدي قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وكان قد مهد لها

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ٩٤ - ٩٥ ، روى هذه الحادثة سليمان

فيضى في مذكراته بصفته متفرجاً في المجلس .

(٢) كان حينذاك في سلانيك جماعة من اليهود الذين اعتنقوا الدين الاسلامى أصلهم

من اسبانيا ، يطلق عليهم اسم «الدونمة» وكان جاويد بك منهم .

(٣) الاهرام - ١٠٠٢٣ ، ١٥-٣-١٩١١ ، ١٠٠٧٩ ، ١٠-٥-١٩١١ ، ١٠٠٨٣ ،

بتوزيعه على النواب طوابع بريد باسم الصهاينة عليها اسم هرزل ، ونوردو ، يرسل الصهاينة في فلسطين رسائلهم بها ، عن طريق مكاتب البريد الأجنبية ، وقام يخطب مبيناً أن للصهاينة في فلسطين أندية ومحاكم تحكم بغير القضايا الجنائية ولهم أعلام يرفعونها في أعيادهم ، وأناشيد ينشدونها ، وهم يودون شراء الأرض المشرفة على سكة حديد الحجاز ويرومون التوسع في سوريا حتى العراق . وما انتهى من كلامه حتى علا وجه الرئيس الامتعاظ وبدأت على النواب مظاهر الاهتمام ، فاعتلى روحى بك الخالدي المنبر وألقى خطاباً طويلاً أورد فيه أقوال التوراة عن أمانى اليهود في استعادة ملك فلسطين . ثم أخرج من جيبه ورقة تلا منها نص رسالة كتبت بقلم «أوزبيتشكى» ، الملقب بالأمير اليهودى ، وهو أحد أركان الجمعية الصهيونية ، يبين فيها الوسائل الواجب أن يأخذ بها الصهاينة كي يبلغوا أمانيتهم وهي : نيل الميزة والأفضلية في فلسطين بواسطة الأموال ، وتوحيد آمال الإسرائيليين وجمع شتاتهم ، وإثراء روح الوطنية في قلوبهم ، واستخدام السياسة لبلوغ الأمانة السامية . واستنتج النائب العربى من ذلك أن الصهاينة لا يريدون أقل من تأليف أمة لهم في فلسطين واستيطان أرض الموعد ، ثم نبه إلى ازدياد عددهم باضطراب حتى أصبح في متصرفية القدس وحدها مئة ألف يهودى ، وأن أغنياءهم ابتاعوا لهم نحو مئة ألف دونم ، وأن القوانين التي سنتها الحكومة لهجرتهم وإيجادها جواز السفر الأحمر للأجانب منهم لم تنفع في منع هجرتهم إلى فلسطين لأنها لم تنفذ ، ثم بين خطورتهم في كون نسبة العثمانيين منهم لا تتجاوز عشرة في المائة وأما الباقون فمن مهاجرين أوروبا ، وأنهم أسسوا بنكاً باسم «بنك الاستعمار اليهودى» . عندئذ نهض النائب اليهودى نسيم مزلياح أفندى (١) وطلب التحقيق دفعاً للشكوك مبيناً تمسك اليهود العثمانيين بعثمانيتهم ، ثم قال رداً على روحى بك الخالدي وتعريضه بالتوراة :

(١) تولى منصباً وزارياً في عام ١٩١٣ في الوزارة التي تالفت أثر اسقاط حكومة

الائتلافيين ، ولم يكن فيها ولا عربى .

« ولكن أى ذنب عليهم إذا كانت التواراة تعدهم بالنهوض والقوة ؟ إن فى استطاعة روحى بك أن يحرق التواراة ولكن القرآن موجود لإثبات ما فيها ». ثم هدد وحذر وتوعد وحرص الحكومة عليه وعلى زملائه من العرب ، مدعياً بأنهم لا يريدون من قو لهم هذا سرى معارضة الحكومة « فعلى الحكومة أن تهتم الأمر » (١). قام بعدئذ وزير الداخلية خليل بك وألقى خطاباً طويلاً استعرض فيه مختلف القضايا ، وتطرق إلى المسألة الصهيونية فقال أن الحكومة قد بسطت رأيها فيها ، وأضاف : « نحن موقنون بأن اليهود العثمانيين ليسوا على رأى دعاة الصهيونية ، بل هم ضدهم فى ذلك مراعاة لمصالحهم . أما اليهود الأجانب فإن الحكومة تتخذ الوسائل حتى لا يجتمعوا فى مكان واحد ، وهى ستسير على هذه الطريقة دائماً أبداً » . فأجابه النواب العرب هذا ما يسرنا (٢) .

القضية العربية فى مجلس المبعوثان :

أما القضية الهامة التى بسطها شكرى العسلى من على منبر مجلس المبعوثان فهى المسألة العربية فقد نقلها هذا النائب الدمشقى من على صفحات الجرائد ، ومن أفواه الناس ، إلى رحاب المجلس فى إحدى جلساته فى شهر آذار مارس ١٩١١ فقد اعتلى المنبر وقال : « أيها السادة ، بحثت بالأمس فى كتاب « السالنامة » (حولىة الحكومة) . . . واستقصيت أسماء الموظفين المنشورة فيه ، فلم أجد بعد البحث إلا أسماء قليلة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد من أبناء العرب الذين منهم نصف هذه السلطنة . . . إن العنصر العربى يشترك مع العناصر الأخرى فى مالها من السلطة ، ومعنى الحكم النيابى هو أن تكون السلطة فيه للأمة ، وفضلاً عن ذلك فنحن نشترك مع بقية العناصر فى دفع

(١) الاهرام - ١٠٠٩٢ ، ٢٥-٥-١٩١١ ، المؤيد - ٦٣٠٩ ، بتاريخ ٨-٣-١٩١١ .

(٢) الاهرام - ١٠٠٩١ ، ٢٤-٥-١٩١١ ، المؤيد - ٨-٣-١٩١١ العدد ٦٣٠٩ .

الضرائب ، والقيام بالتكاليف فهل من العدل أن نقوم بما علينا ولا نعطي مالنا (ضجيج). لنفرض أنه ليس فينا كفاءة لتولى الوزارات أو لأن يكون مناوولة ، لنفرض ذلك صحيحاً ولا بأس من ذلك ، ولكن أليس من أبناء العرب شبان تخرجوا فى المدرسة الملكية ومدرسة الحقوق وغيرهما من المدارس العليا ، ولهم من الكفاءة ما يستحقون به أن يكونوا مقيدى أوراق فى دائرة الصدارة أو مميزى قلم فى الدوائر الأخرى ؟ أنصفوا قليلاً فهل من المعقول أن الأمة العربية التى منها صاحب الاختراعات والاكتشافات فى إنجلترا وأمريكا ، ومنها عضو فى مجلس أعيان الولايات المتحدة الأمريكية ، ووال على جزائر الفيليبين ، ونظار فى الوزارة المصرية ، هل من المعقول أن أمة كهذه ليس فيها شبان أكفاء لوظيفة مقيد فى دائرة الصدارة أو مميز فى قلم الداخلية (عريضة وضجيج) . أن فى نظارة المالية فقط (١١١) تركيا و (١٣) يهوديا ، و (١٠) من الأرمن ، و (٤) من الروم وليس فيها عربى واحد . إن سبب ذلك هو فساد التصور وخطأ الاجتهاد : ولكن أكبر خطأ هو أن ترقية الموظفين لم يعمل لها حتى الآن قانون تجرى بمقتضاه ، ولو عمل لذلك قانون عادل لارتفعت الشكوى . وهذا مانحن نطالب به بلسان الأمة العربية وبالنيابة عنها » (١) .

لم تمض هذه الحادثة بدون ذيول أو مضاعفات ، إذ لم يقف الاتحاديون مكتوفى الأيدي ، لاداخل المجلس ولا خارجه ، أمام هذا الهجوم الذى تعرضت له حكومتهم . ففى مجلس المبعوثان أخذوا بالضجيج والاحتجاج على إثارة مسألة اعتبروها من قبيل النعرة الجنسية ، وتعرض النائب العربى للتقريع العام واخاص من زملائه الترك فكان جوابه أن الضرورة هى التى تدعونا إلى ذلك ، كما أن فريقاً من العرب لم يستسيغوا فتح هذه القضية

(١) المؤيد - ٦٣٣٤ ، ٨-٤-١٩١١ ، من مقال بقلم محب الدين الخطيب صدره بخلاصة من خطاب شكرى العسلى .

العنصرية ، كي لا يخرج العرب عن خطتهم السابقة في العفة والنزاهة ، وعدم الاهتمام بالوظائف بقدر اهتمامهم بالإصلاح العام ، وإظهار حسن النية وصفاء القلب ، يحاولون بذلك أن يستروا الحقيقة بخشاء من الولاء المصطنع ، أما الفريق الآخر من العرب فقد رأوا أنه قد آن الأوان لإظهار حقيقة الوضع على ما هو قائم ، والإفاضة بالشكوى كي يعود القائمون بالأمر إلى طريق الصواب^(١) ، وأن إثارة الشكوى في مجلس المبعوثان ليس من الضروري أن تكون الغاية منها المطالبة بالوظائف لذاتها ، بل يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين ، فهي من جهة تبين سوء نية الاتحاديين ، واستشارهم بكل المنافع وحرمان العناصر الأخرى منها ، وتعزى الاتحاديين أمام الرأي العام بأنهم مصررون على الاستمرار في تجاهل العنصر العربي^(٢) - وهو من أكبر عناصر الدولة - وإهماله واحتقاره ، وعدم الإصاحاة للصوت الذي ارتفع من عام مضى على لسان شكري غانم في جريدة « الطان » مهاجم سياستهم الأنانية والآثرة التي هم عليها . ومن جهة أخرى ، ما المانع من المطالبة بحق تسنم الوظائف ، أليس في تسنمها محو للوصمة التي وصمهم بها الترك بأنهم غير أهل لها ؟ كان كثير من السياسيين العرب يرون أن طلب الوظائف ليس فيه

(١) المؤيد - العدد والمقال السابق .

(٢) جاء الخطاب في ظروف حرجية كان يمر بها الاتحاديون في وقت انشق من حزبهم الاتحادي « ٧٠ » نائبا مرة واحدة وتقدموا بعشرة مطالب نص المطالب الثالث منها على وجوب « المحافظة على التقاليد التاريخية للاقطار والعناصر العثمانية » فبادروا حالا الى محاولة رأب الصدع ، وجرى اجتماع بينهم وبين المخالفين سويت فيه المسائل ظاهريا ، انما لم تنص بضعة اشهر حتى عاد النواب المخالفون الى الخروج من الحزب وتاليف حزب « الحرية والائتلاف » وسيرد تفصيل ذلك فيما بعد ، كما رافق ذلك اشاعات ودعاية يظهر بانها كانت مقصودة ، أو كانت محاولة من قبل العرب ، بان المبعوثين العرب سيؤلفون حزبا برلمانيا عربيا مستقلا ، فحرب بذلك بعض الكتاب العرب في الجرائد ، وصاروا اذا تكلموا عن المبعوثين العرب سموهم أحيانا بالكتلة العربية ، أو المجمع النيابي العربي أو الحزب العربي ، ولكنه لم يتشكل بالفعل ، وكان الحديث عنه ضعيفا . (راجع المؤيد - ٦٣٤٩ ، ٢٦-٤-١٩١١ ، ٦٣٣٤ ، في ١-٨-٩١١ ، والاهرام - ١٠٨٣ ، ١٥-١٠-١٩١١ و ١٠٠٨٨ ، ٣٠-٥-٩١١)

ما يحيط من النضال العربي ، ولكن بشرط أن يرافقه القيام بالإصلاح الصحيح ، لأن في إسنادها إليهم دليلا على احترام كياناتهم ، واعتزافا بضرورة إسهامهم في المسؤوليات السياسية والإدارية ، وإشعارهم بشخصيتهم وبأهمية عنصرهم ، والوضع يختلف الآن عما سيكون عليه بعد عامين أي سنة ١٩١٣ عندما شعر العرب بأن الاتحاديين فهموا القضية العربية بأنها مسألة وظائف وكفى ، عندئذ ستنشأ فكرة مقاطعة الوظائف حتى يتم الإصلاح وسيكون من أبرز أبطالها شكري العسلي نفسه .

وهكذا بينما اندفعت الجرائد التركية تصب هجومها الشديد على شكري بك العسلي وتشتمه ، قامت الصحافة العربية تؤيده ، وتكيل له المديح ، وجاءته البرقية التالية باسمه واسم النائبين رضا بك الصالح مبعوث بيروت ، وسعد الدين أفندي مبعوث حوران ، الذين انتصرا له عندما كان الاتحاديون يقاطعون ويحاولون إسكاته : « نشكر دفاعكم الشريف عن حقوق العرب العثمانيين متأسفين لتخلف رفقاءكم عن مساعدتكم » وقد وقعت البرقية ثمانية من أكبر صحف بيروت وفي مقدمتها « المفيد » و « الحقيقة » و « الاتحاد العثماني » ، و « الثبات » .

أما الاتحاديون فقد تحركت لجنهم المركزية في سلاطيك ، وأرسلت تلغرافا إلى جميع فروعها بأن تحتج على شكري بك وزملائه هذا نصه :

« سلاطيك في ٨/٤/١٩١١ - عقد مرخصو الأندية الاتحادية ومؤتمرا قرروا فيه أن يحتجوا إلى رئاسة المجلس على النواب الذين يتابعون في مناقشتهم البرلمانية خطة المصالح الشخصية ويريدون أن يرضوا بذلك مأرب أنفسهم ، وستجرى الاحتجاجات في مدن السلطنة أيضا^(١) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرادوا أن يضربوا العرب بعضهم

(١) المؤيد - ٦٣٤٠ ، ١٥-٤-١٩١١ .

بعض ويشيرون بين طوائفهم الأحقاد الدينية ، فأوعزوا إلى النواب العرب الموالين لهم ، من مبعوثي اليمن والعسير والبصرة والحجاز^(١) ، بأن يرسلوا برقيات إلى الجرائد العربية يطلبون منها بأن لا تتعرض للمباحث التي تكلم بها شكري العسلي ، ويهيئون بها التمسك بالجامعة الإسلامية العثمانية ، ونبد النعرة الجنسية ، وتحاشى الضرب على نغمة « العرب والترك » ، فنفذوا ما أوعز إليهم به وأرسلوا برقية بهذا المعنى إلى صحف ولاية بيروت^(٢) ، فامتعض المسيحيون فيها ورفعوا إلى رئاسة مجلس المبعوثان وناظر الداخلية ورئيس فرقة الاتحاد والترقي وسليمان البستاني برقية جوابية قالوا فيها أنهم يعتبرون برقية النواب المذكورين — بالحض على منع النشريات المفرقة بين العرب والترك وعلى تقوية الوحدة الإسلامية العثمانية — عاملاً من عوامل التفرقة بين الطوائف العثمانية مما ينافي الدستور لذلك فانهم يحتجون عليها بكل قواهم ، ويطلبون بأن لا يتخذ انعطافهم نحو الحكومة الدستورية سبباً لعدم الاعتداد بهم كطائفة لا شأن لها — ونفوسهم لا تقبل عن مليون ونصف مسيحي في الولايات العثمانية — وينبهون إلى أن الدعوة إلى الوحدة أو الجامعة الطائفية مضرّة بكيان الدولة . فرد عليهم وزير الداخلية خليل بك والصدر الأعظم حتى باشا بأنهما لا يؤيدان ما جاء في برقية النواب المشار إليهم من دعوة إلى الجامعة الإسلامية العثمانية ، وأن الأساس الوحيد الذي بنيت عليه سياسة الحكومة إنما هو تأييد الوحدة العثمانية ، وأن الذين أرسلوا ذلك التلغراف لم يدركوا أهمية تلغرافهم ولعنهم كفوا به تسليفاً ففعلوا^(٣)

أما الجواب الذي صدر عن الصحف العربية في بيروت ، فقد عبرت عنه البرقية التالية إلى نائب اليمن « أحمد السكبي » : « نحن أعلم الناس بأن

(١) وقع البرقية تسعة نواب بينهم واحد تركي هو فؤاد خلوصي نائب طرابلس الشام وعبد الوهاب قرطاس « البصرة » ، وسليمان الباروني « طرابلس الغرب » من العرب .

(٢) المؤيد - العدد السابق .

(٣) الاهرام - ١٠٠٦٥ ، ٢٦-٤-١٩١١ .

التفرقة بين العرب والترك مضرّة جداً ، ومن العجب أن تعد المطالبة بالحقوق تفرقة ، فتأمل أن توجه النصيحة للجرائد التركية لتتوقى هذا البحث ، حفظاً لسلامة الوطن ، وتعزيزاً للوحدة الإسلامية — العثمانية « التوقيع : المفيد ، الرأي العام ، الاتحاد العثماني ، الحقيقة .

هذا وأن الشبهة العربية في الآستانة لم تكن لتغفل عن حركات المبعوثين العرب الذين كان الاتحاديون يستخدمونهم آلات يحركونها كيفما شاءوا . فقد علموا بالبرقية التي أرسلها هؤلاء إلى الصحف البيروتية وإلى بلديتها فبادروا إلى إرسال برقية من قبلهم إلى جريدة الاتحاد العثماني هذا نصها :

« تلغراف نواب اليمن وغيرهم لجرائدنا تزلف يقصدون به إيهام العرب لمنع طلب حقوقهم . سبب انحطاطنا وجود أمثال المذكورين بين نوابنا . ونحن إخوان الأتراك لا نحتاج لنصيحة » . عن عرب الآستانة : أياس .^(١)

لم يكتف الاتحاديون بكل ما فعلوا لتشويه العمل الذي قام به شكري العسلي في مجلس المبعوثان ، بل أنهم حاولوا حمل ناخبي النائب المذكور الثانويين في دمشق على تقديم برقيات الاحتجاج ضد تصريحاته في المجلس ، ولما فشلوا في هذه المحاولة عمدوا إلى بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وأوعزوا إليهم بتقديم مثل هذه البرقيات ، بوصفهم من ناخبيه ، وأكثرهم من بيروت ، فلما اطلع الناخبون الثانويون لشكري العسلي عليها وكيف تلتحل صفتهم في مثل هذا العمل أكبروا الأمر وكذبوا الخبر . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدمشقيين بصورة عامة أصبحوا يمتقنون الاتحاديين و « يرمقون مثلي حكومتهم في دمشق بأطراف عيونهم » كما عبر عن ذلك مراسل جريدة طنين في دمشق ، ويتظاهرون بصورة غريبة

(١) المؤيد - ٦٢٤٠ ، ١٥-٤-١٩١١ .

أمامها ، وبدأ من كان منتسباً منهم إلى نوادي الاتحاد والترقي في دمشق ينسحبون منها ذرافات ووجداناً بما في ذلك شبانهم وعلمائهم وأعيانهم وتجارهم . وأرسل (٧٥) شخصاً من علماء دمشق وأعيانها وأصحاب الجرائد فيها وتجارها ، تلغرافاً إلى الصدر الأعظم حتى باشا ، بمناسبة خطاب العسلي في المبعوثان ، يؤيدون فيه كتلة النواب العرب في المجلس ومبعوثهم شكري العسلي ، ويطلبون عرض التلغراف على مجلس الوزراء ومجلس المبعوثان (١).

في الواقع كان عام ١٩١١ حافلاً بالأحداث الهامة بين الترك والعرب بصورة خاصة ، وبينهم وبين العناصر الأخرى بصورة عامة ، ففي طوال هذا العام كان اللواء سامي باشا الفاروقي يرمي الحوارين في سوريا بالحديد والنار ، يهدم البيوت ويحرقها بمن فيها من السكان ، وفي هذا العام كانت ثورة الدين على أشدها تفتك بأبناء الأمة العربية بايعاز من طلعت بك وزير الداخلية الشديد القسوة في تطويق خطة جمعيتها ، ولم يعقد الصلح إلا في أواخرها . فإذا أضفنا إلى حداث هذا العام ما أثار نفوس العرب من الصدمات التي تلحقها من الاتحاديين في العام الأسبق من منح امتياز شركة لنش ، خلافا لمصالحتهم ومن عزل ناظم باشا الوالي المصلح من ولاية بغداد ، واستبداله بجبال بك المعروف بقسوته ، في أواخر العام السابق ، وما أظهره الاتحاديون من عناد في إبقاء كاظم بك ، الوالي المسيء ، على رأس ولاية حلب ، برغم اعتراض نواب المنطقة وإثارتهم الجلسة الصاخبة التي جرت بشأنه في مجلس المبعوثان ، وما عومل به شفيق بك المؤيد وبقية النواب المناهون من العرب في قاعة مجلس المبعوثان ، وما أظهره وزير الداخلية طلعت بك من عناد وسوء المعاملة للشعب العربي ، ومن مماثلة في تطبيق نظام توسيع المأذونية

في الولايات ، وما يرتكبه الاتحاديون من استبداد واضطهاد بواسطة الأحكام العسكرية ، وكبت حرية الصحافة والقبول ، ومن هضم لحقوق العرب وعدم الاعتراف برجودهم وما ظهر من إهمال الحكومة لولاية طرابلس الغرب عندما هاجمها الطليان ، إذا عرفنا كل ذلك يتضح لنا ما أصبحت تنطوي عليه نفوس العرب من كره للاتحاديين ، ومقت لهم ، بما حدا بنفوسهم إلى التحول عن الوثوق بحكمهم الراي إلى مركزية الحكم فأصبحوا يتجهون مع مجموع العناصر الأخرى - التي لم يكن سخاها أقل من سخط العرب على الاتحاديين - إلى فكرة اللامركزية الواسعة ، ويظهر أن ضغط الاتحاديين قد ازداد على المتطرفين من نواب العرب ، في أوائل هذا العام ، وأنه قد جرت أشياء خفية بين الطرفين ، لا تزال غامضة ، أثارت حفيظتهم وأخرجتهم عن واجب الولاء لحليفهم ، لذلك قد يكرنون بعثوا بالكتاب التالي إلى الشريف حسين في ١٢ صفر ١٣٢٩ (أوائل ١٩١١ م) ولما يمض بعد ، بضعة أشهر على قتاله ابن البعير لحساب الدولة العثمانية وحكومتها الاتحادية ، وكانت لا تزال أعماله قائمة في العسير ضد أميرها السيد أحمد الإدريسي ، الثائر على الدولة ، بغية إخضاعه لنير الدولة ، وهذا نصه وكان بتوقيع نائب البصرة طالب النقيب :

« صارحنى أعداء لغتنا وأمتنا ، ولا سيما خليل بك ، بما في نفوسهم ، وهو أنهم سوف يفتادونا إلى المشائق كأنساق الأغنام إلى المسالخ ، إذا كنا نحن العرب لانوافقهم على آرائهم ونسير بأوامرهم ، ولقد بلغ صدى هذا الوعيد مسامع نواب العرب ، فهاج حفيظتهم واشتد احتجاجهم حتى أن المجلس اضطر إلى وقف جلسته هذا اليوم . إن ولدكم الهمام عبد الله يقص عليكم بنفسه نبأ هذا القول ، وإلى أى حالة بلغت فظاظته السافلة .

« إن نواب العرب كافة يؤيدون مولاي بكل قواهم وأقوالهم وقلوبهم ويشكرون له مساعيه الجسام في سبيل الحجاز منذ ولى أمره ، ونعترف

بغير تسك على ديننا وأمتنا ، وأنا مستعدون للقيام إلى جانبكم إذا قتم لخلق هذا النير الذي أثقل كاهل العرب وسعيتم لا تتشاهم مما هم فيه من الظلم والعبودية . . . »

وأرفق السيد طالب النقيب بالكتاب وثيقة هذا نصها ، قال إن ذوى الشجاعة من نواب العرب وقعوها ، وأنها باهضاء ٣٥ نائياً :

« نحن نواب العرب في مجلس المبعوثان ، نعهد إلى حسين باشا في حكم مكة ، ونقر باسمنا ، وإسم البلاد التي نمثلها بأن له وحده السلطة الدينية على البلاد العربية ، ونحن مستعدون أن نجاهر علانية بهذه البيعة متى دعت الأحوال إلى ذلك » . وكان من أبرز الموقعين عليها : طالب النقيب ، شكرى العسلى ، شفيق المؤيد (١) . . . ويقول سليمان فيضى أنه قد وقعها أيضاً نواب آخرون لم يقف على أسمائهم .

إن الشيء الذى لا أريد إغفاله هو اعتقادى بأن هذه المذكرة إذا صح أن نواب العرب قد قدموها إلى الشريف حسين ، وهذا ما أشك فيه ، لم تكن سوى ثمرة غير ناضجة ، لم يأت أوان قطوفها ، بل هى دليل على التسرع والنزق ، للأسباب التالية :

١ — أورد المذكرة خير الله خير الله ، من أعضاء جمعية « النهضة اللبنانية » فى باريس ، وهو من المشتغلين بالقضية العربية مع شكرى غانم ، فى كتابه « Le problème du Levant et les régions arabes libérées » الذى نقله عارف النسكدى إلى العربية عام ١٩٢٠ تحت إسم المعضلة العربية والأقطار العربية المحررة ، وهو كتاب غير مستوف للشروط العلمية ،

(١) مذكرات سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ٨٧ - ٨٨ ، خير الله خير الله - المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ ، أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٢ - ٩٥ .

وليست كل المعلومات التي وردت فيه موثوقة ، خاصة وأنه كتب فى عام ١٩١٩ ولا يخلو الأمر فى كتابته من دافع سياسى لأنه قدم كتقارير إلى عصبة الأمم .

٢ — وردت فى مصادر أخرى منها كتاب « فى غمرة النضال » الذى ضمنه سليمان فيضى البصرى مذكراته ، وكان من ألصق الناس بطالب بك النقيب ، إذ كانا مبعوثين عن البصرة فى عام ١٩١٤ . ولكن بينما كان يجب على الكاتب أن يأخذ نص الكتاب من طالب النقيب نفسه ، وفى هذه الحالة كان عليه أن يعرف أسماء الموقعين جميعهم أرجح أنه أخذه حرفاً بحرف من كتاب خير الله خير الله المغرب ، لانطباق النصين على بعضهما تماماً ، مع أن أحدهما مترجم .

وقد قال تعقياً على المذكرة أنه كان قد وقعها نواب آخرون غير الثلاثة الذين ذكرهم ، لكنه لم يقف على أسمائهم ، مع العلم أن خير الله لم يذكر سوى إسم طالب النقيب . وأرجح أيضاً أن الكاتب ذكر إسمى شفيق المؤيد وشكرى العسلى لمعرفته أنهما أشد المبعوثين حماساً وتطرفاً فى المعارضة . وكتاب سليمان فيضى ، عدا ذلك ، مليء بالأخطاء التاريخية ولم يراع فيه الدقة العلمية ، وكثير من الأخبار الموجودة فيه ، مما لم يشهد بها بنفسه ، لا يوثق بها كما وردت بالنص السابق الحرفى فى كتاب « القضية العربية » لأحمد عزة الأعظمى ، الذى وضعه سنة ١٩٣١ ويظهر أنه نقلها عن كتاب خير الله خير الله .

٣ — لم يكن الشريف حسين فى ذلك الوقت فى وضع جدير بأن يوحى بالثقة للإصلاحيين ، لاهو ولأولده عبدالله لأنهما كانا ضالعين مع الاتحاديين قلباً وقالباً ، ويحاربان جاريهما الادريسى وابن السعود لحساب الاتحاديين ، جراً لمغرم ، وحرصاً على توسيع أرض الحجاز على حساب الجيرة .

٤ — لم تكن القضية العربية فى ١٩١١ قد طفرت هذه الطفرة من الولاء

لعرش الخلافة العثمانية إلى الكفر بها فضلا عن أن إتجاه (٣٥) نائباً من نواب العرب إلى هذه الطفرة أمر لا يمكن تصديقه نظراً لما كانت عليه أفكار عامة النواب العرب، إذ لم يكن عدد المعارضين حق المعارضة من نواب العرب حينذاك أكثر من عشرة أو خمسة عشر نائباً على أعظم تقدير. أما البقية أو معظمهم فكانوا ينساقون مع تيار زملائهم الطاغى، ولكن ليس إلى درجة توقيع مثل هذه المذكرة التي تعنى الكفر بالولاء للسلطنة وللخلافة العثمانية هذا الذي تجمع كافة الدلائل، خلال الفترة التي يدور عليها هذا البحث، إنه لم يحصل، بل كانت جميع الاتجاهات حتى عام ١٩١٤ تعمل وتدور ضمن الرابطة العثمانية.

٥ — وأخيراً أن جلسة المبعوثان التي تحدثت عنها المذكرة، بأنها أثارت فيها قضية تهديد المبعوثين العرب بالمشانق، لم أعثر على محضر لها في أى جريدة من التي وقعت بين يدي، ولم يتحدث أحد من الكتاب عنها، ولم تثر أية جريدة أى مناقشة حولها، خلافاً للمألوف. وقد يتغير أو يتعدل رأيي هذا فيما إذا عثرت على شيء من ذلك في محاضر جلسات مجلس المبعوثان، التي كانت تنشرها جريدة «تقويم وقائع» الرسمية التركية في الأستانة، والتي آمل الحصول عليها في المستقبل، أو في أى جريدة أخرى.

٦ — وما يزيد شكي في أمر تقديم هذه المذكرة إلى الشريف حسين في هذا التاريخ، أن أسعد داغر قد أورد في كتابه «ثورة العرب» أنها قدمت إليه في عام ١٩١٣^(١)، أثناء مناهضة الترك للبربر في بارس، وهو توقيت معقول لولا أنه لم يكن في ذلك الوقت برلمان، بعد أن مضى أكثر من نصف عام على حله. مع ذلك قد تكون رواية السيد داغر عن هذه المذكرة صحيحة لأنها توافق تاريخ الخصام بين طالب النقيب والاتحاديين ومحاولتهم إغتياله، وتفكيرهم في استبدال الشريف حسين بالشريف حيدر

(١) أسعد داغر - المصدر السابق، ص ٧٨.

على إمارة مكة، ولا عبرة لعدم وجود مجلس مبعوثان لأن ما ذكره السيد طالب النقيب عن تهديد الترك للنواب العرب بالمشانق وتعطيل جلساته قد يكون عنى به حوادث مضت.

شعر الاتحاديون بموجة من السخط الشديد التي عمت الأوساط العثمانية ضد حكمهم، وقد رافقتها موجة الانسحابات المتواترة من حزبهم البرلماني، فحاولوا تدارك الموقف وأخرج طلعت بك من وزارة الداخلية، وجاويد بك من وزارة المالية، وإسماعيل حقي بك بابان زاده من وزارة المعارف^(١). وحلجبان افندي من وزارة النافعة بالتدريج، وكانوا من أكثر الاتحاديين تطرفاً وتزمتاً وشدة في تطبيق برنامج المركزية والصهر ومزج العناصر وحل محلهم جماعة أكثر اعتدالاً كخليل بك لوزارة الداخلية، ونائل بك لوزارة المالية، ولم يعارضوا في الاتفاق الذي جرى بين عزت باشا الأرنؤوط، وإمام اليمن، ونقلوا حسين كاظم بك وإلى حلب، المغضوب عليه من الحلبيين^(٢)، من هذه الولاية إلى أمانة مدينة العاصمة، وأرسلوا إلى أدرنة

(١) الإهرام - ١٠٠٨٣، ١٥-٥-١٩١١.

Corresp. d'Orient — 15/5/1911, P. 438.

(٢) في أواخر شهر نيسان، إبريل ١٩١١ أرسل مبعوثو العرب في المجلس، إلى نظارة الداخلية والصدارة، برقية بحق حسين كاظم بك وإلى حلب لتصريحه إلى جريدة التقدم أن الحركة القومية في الولايات العربية قد تفاقمت لأن مبعوثي دمشق وحلب وبيروت وبغداد والبصرة يفدون ويتعهدونها وأنه ذاهب إلى الأستانة لمباحثة الحكومة بشأن خطرها، وأنه علم بوجود جمعية سرية في حلب، وقد وقع البرقية ستة من نواب اليمن منهم: أحمد الكبشي، وحسن عبد القادر، وعبد الله الملقحي، وفراج سعيد، ونائب الموصل على فاضل وداود يوسفاني، ونواب سوريا: الزهراوي، ونافع باشا الجابري، وتوفيق المجالي، ورضا الصلح وروحي الخالدي، وشكري العسلي، وسعيد الحسيني، وحافظ سعيد، وسعد الدين افندي المقداد، وشفيق المؤيد، وخالد البرازي، ونواب بغداد والبصرة والمنتك: شوكت باشا، وعبد الوهاب قرطاس وخضر وغيرهم. وقد جاء في برقيتهم أنهم موالون للدولة مخلصون للرابطة العثمانية، كما هاجمت الصحف العربية في كل مكان الوالي المذكور بعنف وناقشته الحساب وعددت مساوئه وبقره بذور الشقاق بين الترك والعرب «المؤيد»، ٦٣٥٨، ٧-٥-١٩١١.

مظهر بك مكانه ^(١)، وتساهلوا مع الثوار الما ليسور في ألبانيا بإعطائهم بعض الامتيازات في حمل السلاح، وبأن يقضوا سنتين من ثلاثة من مدة التجنيد في بلادهم والثالثة في الآستانة، ثم أصدروا آخر الأمر، ولكن في أواخر عام ١٩١١ قراراً وزارياً يجعل اللغة العربية لسان التعليم في المدارس الابتدائية ولم يكن قد صدر مثل هذا القرار، بعد أن كانت جمعية الاتحاد والترقي قد أدخلت تعديلاً بهذا الشأن في برنامجها، كما مر معنا في أول هذا الفصل، منذ أكثر من سنتين ^(٢) وأخذ خليل بك وزير الداخلية الجديد يدلي بالتصريحات، ويضمن خطبه في مجلس المبعوثان الأقوال التي من شأنها أن تخفف من قلق العناصر العثمانية المختلفة. و خليل بك في الأصل لم يكن من الرعناء المتصلبين بل كان متزناً عاقلاً، وعلى صفات هي النقيض من صفات طلعت بك، فان له تصريحات سابقة معتدلة في مجلس المبعوثان منها ما صرح به في خطاب ألقاه في المجلس منذ شهر تشرين ثاني، نوفمبر ١٩١٠ قائلاً: « غايتنا القصوى أن نجتمع العثمانيين بالسياسة، وأن يكون الوطن لجميع الطوائف العثمانية على السواء مع إحترام كل مذهب ولغة، ولا نريد أن تكون أسس الحكومة ودعائهم غير العدالة والحرية والنظام والسلام. رأى حزبنا في إختصاص العناصر وتطاحن الطوائف أكبر سبب لسقوط السلطنة فحول همه، بعد سحق الاستبداد، إلى أحكام روابط الاخاء والوئام بين الجميع.. إن غرضنا الأسمى هو أن نجتمع حول العلم العثماني كل العناصر والطوائف المؤلفة منها أمتنا العثمانية » ^(٣).

وعلى أثر التطورات الجديدة، وبعد إستلامه وزارة الداخلية واصل تصريحاته التي كان يرد بها التهم والانتقادات التي توجه إلى الاتحاديين بكونهم

(١) المؤيد - ٦٤٥٠ ، ٢٣ - ٨ - ١٩١١ .

(٢) المؤيد - ٦٥٥٧ ، ٢٦ - ١٢ - ١٩١١ .

(٣) الاهرام - ٩٩٤٠ ، ٢٣ - ١١ - ١٩١٠ .

يرمون إلى صهر العناصر ومنزجها والقضاء على الخصائص القومية للعناصر الأخرى . وكل ما هنالك، كما قال، إن « خطة الحكومة هي توحيد العناصر العثمانية على أساس حب الوطن العثماني، وليس معنى ذلك إدماج العناصر ببعضها، أو إلغاء لغة قوم، أو مذهبهم. كلا فإن الحكومة لا تسير على هذه الخطة السيئة، ولا يحتاج عليها بخروج بعض صغار الموظفين عن هذه القاعدة وإن لأعلم ما أصاب بلادنا من التفريق والانقسام؛ فالوزارة لا تحيد بحال من الأحوال عن منهاجها، فهي لا تسمح بأن يهان أحد من رؤساء الأديان، والواجب على النواب قبل إرتقاء المنبر أن يبلغوا شكواهم للحكومة ثم يرون، بعد ذلك، كيف تعاقب المسيئين، إلا أنه لم يخطر ببالنا أن نستترك العناصر غير التركية، فإن ذلك مضر جداً ». غير أنه حينما تطرق إلى مسألة الدين لم يخرج عن العنعنات الاتحادية التقليدية في تجاهل وضع الدين الخاص، فقال: « نحن نريد أن نخول الدين سلطة حل مشاكها تحت نظر الحكومة، ولكن ذلك لا يعمل إلا بكل إحتراس لهذا تألفت لجنة لدراسة المشروع ^(١) ».

أما من حيث إدارة الولايات فكان الاتحاديون قد أرسلوا، قبل خروج طلعت بك وزملائه المتطرفين من الوزارة، إلى مجلس المبعوثان مشروع نظامها الإداري، وكانت خلاصته منح الولاية سلطة واسعة في إدارة ولاياتهم مالياً وزراعياً واقتصادياً وتعليمياً... فالوالية يقرر إنشاء الطرق وتعميرها، وبناء المدارس، ومنح الامتيازات والالتزامات لمدة خمس سنوات وتسيير الأوتوموبيل والاموينديوس وبناء المعامل والمصانع وما شاكل ذلك، دون استشارة الحكومة، وأن يعقد القروض، عند الاضطرار والحاجة، على شرط أن تنفق الأموال المقترضة على المرافق العمرمية المشتركة بين أهالي الولاية، كفتح الطرق وإنشاء المدارس والمزارع... وهذه الحقوق المخولة

(١) الاهرام - ١٠٠٩٢ ، ٢٥ - ٥ - ١٩١١ .

للولاة مخولة أيضا بالتابعة للمتصرفين ، والقائمقامين ، والمديرين ، كما قدم وزير المعارف إلى المجلس مشروع نظام التنظيم الابتدائي ، وفقا للتعديلات التي كان أجراها الاتحاديون في برنامج حزبهم^(١) ، ولكن بشرط أن يكون تعليم اللغة التركية إجباريا في جميع المدارس ، وقد تضمن التعديل أن تكون اللغة المحلية هي لغة التعليم في المدارس الابتدائية^(٢) .

إنما لم ينس الاتحاديون أن يتخذوا موقف الحزم إلى جانب اللين ، فما أدخلوه على برنامج جمعيتهم في هذا العام ١٩١١ من التعديلات والإضافات أن خطة جمعية الاتحاد والترقي هي بذل الجهود المشتركة للحفاظ على تمامية المملكة ووحدتها ، وتأمين رقيها المادى والمعنوى ، وصيانة المكاسب التي حققتها بتأسيسها النظام الدستورى وإقامتها صرح الحرية ، وتأمينها رفاهية جميع العثمانيين ، دون تفريق بين جنس وآخر ومذهب وآخر . إلا أنها تعتبر أن من جملة وظائفها أن تقف سدا منيعاً ، بجميع الوسائل المشروعة ، أمام كل دعوة عنصرية أو مذهبية أو دعة إلى التفرقة والفساديين العناصر المختلفة^(٣) .

ومع ذلك كان موقفهم يزداد تدهوراً يوماً عن يوم ، لأن العناصر الأخرى ، ومنهم العرب والألبان بالدرجة الأولى ، وجميع أنصار الحرية الحقيقيين من الترك ، فقدوا الثقة في سياسة الاتحاديين ، وارتفعت نفوسهم من خططهم الرامية ، في حقيقة الأمر ، إلى السيطرة والاستبداد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأفكار العامة — بعد كل مارأته من تذبذب الحاكمين منهم ومماطلتهم وأخذهم باليمين الشيء اليسير الذى يعطونه بالشمال ، وما يمكن أن ينبج من المخاطر عن سياسة المركزية المقنعة بأصول « توسيع

(١) راجع مستهل الفصل الثالث .

(٢) الأهرام — ٩٩٧١ ، ٣٠-١٢-١٩١٠ .

(٣)

المأذونية » الذى تبجحوا به ، ووعدوا ومنوا الناس بتحقيقه ، ومع ذلك كان يوضع عند الشروع فيه أحياناً بشكل هزيل وقىء ، أو إذا ظهر شيء قليل منه إلى الوجود ، لا يظهر إلا بشكل نشریات مخدرة ، بعد أن تكون قد زهقت نفوس الأحرار من الإلحاح والكيفاح في سبيل الإصلاح الحقيقى — بعد كل هذا قد مالت إلى نظام اللامركزية الواضح المعالم ، الذى رأيت عناصر الدولة المختلفة ، ومن يؤازرها من أحرار الترك ، أن فيه الدواء الناجع لمشاكل مثل هذه الدولة ذات الأوضاع الخاصة . لذلك مالبت أن أنشق عنهم أكبر شخصية اتحادية ساهمت بنصيب وافر في إعلان الدستور عام ١٩٠٨ هو الأمير آلاى صادق بك ، عم القول آغاسى نيازى بك الألبانى ، وكان وراء منصبه في الجيش يدعم حركة الأحرار العثمانيين ، وقد تولى بعد قيام العهد العثمانى الجديد منصب « المرخص المسئول » لجمعية الاتحاد والترقي ، ولم يزل كذلك حتى إنشقاؤه .

كان صادق بك من ذوى الأفكار النيرة الواسعة ، ومن الذين يريدون أن يعملوا على ضوء الحقائق اللامعة ، لم يرق له أن يكون هم الجيش ، الذى تضاعفت ميزانيته بعد الدستور ، مقصوراً على توطيد دعائم جمعية الاتحاد والترقي مع كثرة انحرافاتهما ، كما لم يرق له أن تمارس هذه الجمعية صفة الوصاية على الوزارة ، فحاول المرة الأولى أن يثنيها عن خطتها التي تسلكها وارتأى عليها أن تترك للحكومة حرية العمل مكتفية بمراقبتها عن بعد ، وطلب منع الجيش من الاشتغال بالسياسة ، واتفق مع محمود شوكت باشا ، على إصدار منشور وتوزيعه على الجيش بذلك ففعل . ثم كتب صادق بك استقالته من الجيش ، وشرط على الاتحاديين ، لبقائه مرخصاً مسؤولاً للجمعية ، شروطاً منها : أن يترك طلعت بك وزارة الداخلية ، وجاويد بك وزارة المالية (قبل استقالتهما) ، وأحمد رضا رئاسة مجلس المبعوثان ، لأنه لا ينبغي ، على رأيه أن يكون زعماء الجمعية — وكانت لاتزال جمعية سرية الصفة — رؤساء

للحكومة ، لما لهم من القوة التي تمكنهم من الاستبداد^(١) . فكبرت عليهم مطالبه وبادروا إلى إبعاده عن الأستانة بواسطة محمود شوكت باشا وقوة الجيش ، وشرعوا يشنعون عليه بأنه من الرجعيين ، الذين يطالبون بعودة الحكم السابق ، فاستقال من منصبه كمرخص مسؤول للجمعية ، وعمد إلى إذاعة بيان ينفي فيه عن نفسه الإشاعات المغرضة هذه ، ويعلن تعلقه بالدستور وتفانيه في سبيله ، مننداً بالذين جعلوا من الجمعية حكومة ثانية وبالذين يزعمون أنهم يمثلون قوة الانقلاب بأشخاصهم ، داعياً إلى ابتعاد الجيش عن اعتناق المذاهب السياسية ، مهما كانت ، وأن يكون فوق الأحزاب ، وأن لا يكون مرتبطاً بسياسة أشخاص معينين ، بل بحياة الدستور الأساسية ، وأن لا يستمر بعض الضباط بوظيفة مبعوثين نيابيين عن الجمعية أو أى وظيفة أخرى ، دون أن يستقيلوا من الجندية ، لأن ذلك مخل بأخلاق الجيش ومفسد لنظامه وأن لا يكون للجيش صلة باللجان الماسونية التي يجب أن لا تكون من العوامل التي لها علاقة بالسياسة . ثم ختم بيانه بدعوة الضباط الذين لهم صلة بانقلاب (١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨) ، وامتزجت حياتهم العسكرية بحياتهم السياسية والذين يشتركون بأعمال غير أعمالهم العسكرية ، إما أن يستقيلوا من الجيش أو أن ينسحبوا من العمل السياسي^(٢) . ثم بقي يترصد الفرصة إلى أن تكاثرت الخطوب من سياسة طلعت بك ورفاقه المتطرفين ، حتى ضج مجلس المبعوثان والأمة بالشكوى ، وأصاب التفكك والانقسام جمعية الاتحاد والترقي ، ورأى الدستور آلة بيد متطرفي الحزب ، وتفاهم أمر الاغتيالات السياسية ، فاغتيل الصحفي زكي بك صاحب جريدة «شهره» المعارضة ، وهو من أصدقاء صادق بك ، في ١٠ تموز ، يوليو ١٩١١ ، وكان الصحفي الثالث

(١) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧ - ١٨ .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٧ .

(٣) من بيان الاميرالى صادق بك .

Corresp. d'Orient — 1/6/1911, P. 517-520.

A. Mandelstam — Ibid, P. 37.

الذي يذهب صريع الاغتيالات السياسية ، بسبب الانتقادات اللاذعة التي كان يوجهها هؤلاء الصحفيون إلى جمعية الاتحاد والترقي ، وحكومتها ، ولكن في هذه المرة أوقف الجناة ، وظهر أن اثنين منهم شقيقان للنائب درويش بك الارناؤوطي ، الذي كان قد صفع اسماعيل كمال بك ، زعيم الحزب المعارض ، في قاعة البرلمان . وقد زاد من البلبلة والفضيحة أنهم اعترفوا بأنهم لم يكونوا يعرفون القاتل الذي كفوا باغتياله ، مما دل على وجود مؤامرة وحزب^(١) للفتك بأناس يعينهم هذا الحزب للجناة فيزحون حياتهم دون أن يعرفوا هويتهم . وهكذا إلى أن هاجم الطليان طرابلس الغرب في الثامن والعشرين من أيلول ، سبتمبر ١٩١١ وقد ظهر أعمال وغفلة الصدر الأعظم حتى باشا ، والاتحاديين بشكل واضح ، عندئذ صدق بك يده إلى المخالفين من حزب الاتحاد والترقي البرلماني ، فاستقال من الجيش ، وانشق مع المبعوثين المخالفين عن الحزب والجمعية ، وألفوا حزباً جديداً معارضاً باسم :

حزب الحرية والائتلاف :^(٢) (في ٨ تشرين ثان ، نوفمبر ١٩١١) ، سرعان ما انضم إليه «الحزب الحر المعتدل» بكامل أعضائه ، رغبة في الاتحاد وتوحيد كلمة المعارضة ، كما انضم إليه حزب الأهلالي ، في نفس الشهر ، لتقارب برامج الأحزاب الثلاثة^(٣) ، وانضم إليه أيضاً نواب آخرون من الأغريق والبلغار والأرمن والعرب . وكان الحزب جامعاً لكل المبعوثين المنشقين من حزب الاتحاد والترقي وغيرهم من المناوئين للاتحاديين ، في قاعة

(١) كبرت الشبهة حينذاك بان هذا الحزب الذي قيل ان اسمه «فداكاران جمعيت» الجمعية الفدائية ، كان في خدمة الاتحاديين ، وانه كان يقتال المعارضين بعلم وتدبير من الجمعية او بغير علم منها ، وانه هو الذي ارتكب حادثتي اغتيال الصحفيين السابقين .

(٢) قدم طلب رخصة تشكيل الحزب بتوقيع مؤسسيه وهم : اسماعيل حقي باشا «نائب اماسيا» ، دكتور داغاواريان «سيواس» مصطفى صبري «طوقات» ، عبد الحميد الزهراوى «حماء» ، المشير فؤاد باشا «عضو اعيان» الداماد فريد باشا «غير فريد باشا الارناؤوط» الفريق المتقاعد سليمان باشا ، الاميرالى المتقاعد صادق بك ، دكتور رضا نور «سينوب» ، طاهر خير الدين بك «التونسي» ، وغيرهم من نواب الترك والالبان وبقية العناصر .

(٣)

T. Z. Tunay — Ibid, P. 281, 285, 298.

المجلس وفي خارجه ، وقد دخله بعدئذ كثير من المتقاعدين والموظفين المنسبيين ، وكان فيه من النواب العرب المنشقين عن حزب الاتحاد والترقي : سعد الدين أفندي مبعوث حوران ، حجي علي أفندي مبعوث بغداد ، فرج أفندي مبعوث الحسبر ، شوكت باشا مبعوث الديوانية ، أمين أرسلان مبعوث اللاذقية وكامل الأسعد مبعوث بيروت وغيرهم إلى جانب النواب العرب الذين كانوا قد ألفوا حزب الأحرار المعتدلين من قبل (١) .

لكن الحزب الموحد الجديد كان يتألف من عناصر غير متجانسة ، سواء من حيث الناحية العنصرية أو من حيث وجود الخوجات المتعصبين إلى جانب الشبان المنتشرين بالثقافة الغربية ، إنما كانت تجمعهم فكرة مناوأة جمعية الاتحاد والترقي ، وذلك ما جعل جميع المنشقين عنها يدخلون في صفوفه . كما كانت تجمعهم رابطة الآلام والآمال المشتركة ، والمصالح والإيمان بمبادئ اللامركزية في الحكم ، واعتقادهم الراسخ بأنها الأساس الأصح والأقوى لحكم عناصر الدولة . وكانت هذه المبادئ من القوة بحيث بدأ الحزب الجديد يكتسح الموقف بشكل متزايد ، وتضطرد أهميته ، وينال داخل وخارج مجلس المبعوثان نفوذاً متعاضماً . ولقد تسكثرت فروعه في الأقاليم لاسيما في البلاد العربية حيث انسحب الناس من نوادي الاتحاد والترقي وانضموا إليه ، فافقرت نوادي الاتحاديين وأغلقت معظمها أبوابها وخاصة في دمشق وبيروت والبصرة (٢) .

(١) أول هيئة إدارية برلمانية للحزب الجديد تألفت من : اسماعيل حقي باشا «رئيساً» مصطفى صبري ، دكتور داغواريان : «نائب رئيس» سعيد الحسيني «القدس» زين العابدين «قونية» داود يوسفاني «الموصل» : أعضاء .
وأول مجلس إدارة عام له تألف من : الداماد فريد باشا : رئيساً ، صادق بك : نائب رئيس ، دكتور رضا نور ، اسماعيل حقي بك مبعوث كومولجنيه ، شكرى العسلي «دمشق» بصري بك «دبره» ، ماهر سعيد «انقره» الفيلسوف رضا توفيق «ادرنه» ، صدقي بك «أيدين» .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 315-318.

(٢) الفروع التي فتحت للحزب في البلاد العربية ، عدا ذلك ، هي فروع بغداد وحمص ونابلس وطرابلس الشام واللاذقية وانطاكية وعالية والاردو وكسب من مجموع ٧٣ شعبة في مجموع المملكة العثمانية .
T. Z. Tunay — Ibid, P. 344.

أما فرع دمشق فقد تألف بهمة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي كان فيما سبق منتظماً إلى جمعية الاتحاد والترقي فانسحب منها فور شعوره بسوء نية الاتحاديين ، وبهمة مبعوث دمشق شكرى العسلي وشفيق المؤيد ورشدى الشمعة وغيرهم من الوجوه أمثال عبدالوهاب الإنجليزى وحتى العظم وسواهم على أن أفتتاح فرع البصرة كان له روعة خاصة بهمة نائبها طالب بك النقيب الذي دعا ما يقرب من مئة من الذوات البارزين إلى الاجتماع في داره ، ومعظمهم من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وبينهم رئيس الفرع في البصرة ونائبه ، وكلف أحد معاونيه ، سليمان فيضى ، بشرح مبادئ الحزب الجديد فهتف الجميع للفكرة ، واشتد حماسهم ، ووقعوا على مضابط تأسيس الحزب الجديد ، وعلى برقيات إستقالة جماعية من جمعية الاتحاد والترقي ، وتألفت هيئة إدارة فرع «حزب الحرية والائتلاف» في البلدة من طالب النقيب رئيساً ، وعبدالوهاب الطباطبائي سكرتيراً ، وسليمان فيضى معتمداً ، وخمسة أعضاء آخرين وأمين صندوق ، وقد أفتتح الحزب رسمياً بمهرجان عظيم حضره آلاف الناس والوالى وكبار الموظفين ، وقناصل الدول ، وتليت فيه الخطب وبرقيات التأييد من سائر الأقطار العربية ، ومن الطريف التنويه به أن القنصل البريطانى أراد إستغلال هذه البادرة ، فأظهر استعداد بريطانيا العظمى لتقديم كل المساعدات للحزب ، وأن يدعو إحدى قطع الأسطول البريطانى للرسى في مياه شط العرب خوفاً من أن تتخذ الحكومة العثمانية إجراءات معادية له ، فما كان من طالب بك النقيب إلا أن استغرب العرض ورد القنصل بعبارات قال فيها أنه لا حاجة للحزب بمثل هذه الحماية ، وهو غنى بحماسة منتسبيه وأموالهم وأنه سيعمل لمصلحة العرب وحدهم وليس لمصلحة دولة أخرى ، وأن كفاحه في الوقت الحاضر يعتبر كفاحاً داخلياً لا يتناول الناحية الدولية . ثم تشكلت فروع مماثلة للحزب في الموصل وبغداد وبذلت مساعي البارزين من أعضائه إلى اجتذاب الضباط العرب والأكراد

إليه حتى أصبح جميع ضباط هذين العنصرين في العراق أعضاء فيه، وأقسموا
اليمن أمام طالب النقيب^(١).

أعتمد الحزب الجديد على كثير من الصحف في ترويج أفكاره أهمها
جريدتا «تأسيسات» و «تنظيمات» وهما من الصحف المدورة إليه من
حزب الأحرار المعتدلين. وأما الصحف الجديدة التي أعتمد عليها وأسسها
لحسابه فهي: تشكيلات، تقديرات، تأمينات، مريخ، أصلاحات،
صحراء، أفهام، إلى جانب الجرائد الأخرى التي كانت تظاهره، وهي من
غير التابعة له مثل: أقدام، يسكى أقدام، إقتحام، يسكى غازته، علمدار،
وكان من مشاهير محرري الجرائد بالحزب: لطفي فكري بك، الفيلسوف
رضا توفيق، دكتور رضا نور، مصطفى صبرى، رفيع جواد.. وسواهم.

برنامج الحزب:

أما برنامج الحزب فهو يختلف عن برنامج حزب الأحرار المعتدلين أولاً
في التفصيلات، ثانياً في توسيعه صلاحية المجالس أكثر منه، فقد نص على
«توسيع المأذونية وتفريق الوظائف»، إلا في مسائل الدفاع عن الوطن
أو مسائل المنافع المشتركة بين الولايات، مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية،
وشجب الإعتماد على الفكرة القومية والإسلامية التي من شأنها أن تفكك
هذه الرابطة وتمنع إتحاد العناصر^(٢) والائتلاف الحقيقي، والاتحاد السياسي
الصحيح بينها، مع ضمان حرية الحياة الاجتماعية والنشاط الطبيعي لكل
عنصر، على أن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها
وشؤونها الممتازة على سواها، وتسليم أعمال كافة الولايات المحلية، كالعليم
والأشغال العمومية والتجارة والصناعة والزراعة، للإدارات المحلية، وزيادة

سلطة رؤساء الحكومات المحلية، وأن يعين المدير ومجالس إدارة الناحية
بالانتخاب، ومجالس النواحي تقرير كل ما يهم ناحيتهم فقط من المسائل
الإدارية والاقتصادية، ويجوز لهذه المجالس طرح ضرائب اضافية. ويكون
لمجالس الولايات حق التشريع المحلي في المسائل الإدارية والاقتصادية،
ويختار مجلس إدارة الولاية لجنة منه، عدد أعضائها خمسة، لتكون دائماً
إلى جانب الوالى الذى يكون صلة الوصل بين الحكومة المركزية ومجلس
إدارة الولاية، ويكون منفذا لقرار المجلس وعلى هذه القواعد يوضع قانون
الولايات، أما مدة الخدمة العسكرية فتكون سنتين يتمها كل عسكري في بلده.
ويكون التعليم في المدارس الابتدائية باللغة المحلية وتجري إمتحانات
للمتفوقين منهم ومن المدارس الإعدادية لإرسالهم إلى المدارس الأعلى على
نفقة الحكومة^(١).

أن المدقق في هذا البرنامج يلاحظ أن الفرق بينه وبين قانون الولايات
الذى قدمه طلعت بك إلى مجلس المبعوثان، في نهاية عام ١٩١٠^(٢)، كبير
جداً من حيث اختلاف درجة توسيع المأذونية في كلا الجهتين، ذلك أن
مشروع الاتحاديين أقتصر الأمر فيه على «توسيع مأذونية» الولاة بالذات
وفي ذلك ما فيه من الخطر على نظام إدارة الولايات، وأن برنامج «الحرية
والائتلاف» تعدى ذلك إلى «توسيع مأذونية» المجالس الإدارية وإعطائها
الحق بالتشريع المحلي في القضايا الإدارية والاقتصادية، وهذا ما يحقق نظام
اللامركزية، الإدارية بكل معنى الكلمة، وهو عدا ذلك يفسر التطور الذى
أصبحت عليه الأفكار العامة بين الأصلاحيين العثمانيين الذين دأب العرب
حتى الآن على الإشتراك معهم فى الإيمان والآمال. ويلاحظ هذا التطور
حتى بالنسبة لبرنامج حزب الأحرار المعتدلين إذ تعداه خطوات كبيرة نحو
«توسيع المأذونية» الواسعة إلى درجة اللامركزية. وغنى عن القول أن

(١) Ibid, P. 336-346. الإهرام - ١٠٢٥٤، ٢٩-١١-١٩١١

(٢) راجع ص ٢٩٨، ٢٩٩

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق، ص ٩٦ - ١٠٠

T. Z. Tunay — Ibid, P. 319.

البرنامج أبقى على الرابطة العثمانية في الأمور السياسية بما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية وبقية المرافق التي تتجاوز أمور الإدارة المحلية ؛ ومع ذلك لم يتطرق البرنامج إلى ناحية اللغة الرسمية المحلية وسنجد الفرق بينه وبين البرامج التي ستضعها الأحزاب العربية الصرف، والتي سأحدث عنها في الفصول التالية .

هنالك سؤال ، لماذا لم يؤلف العرب حتى هذا التاريخ حزباً برلمانياً عربياً صرفاً يداورون به الخصوم وغير الخصوم ، يأخذون ويعطون ويقفون الموقف الذي تفرضه الظروف لمصلحة أمهم؟ والجواب على ذلك :
١ — النواب العرب لم يذكروا كلمهم بدرجة واحدة من الثقافة والوعي ولا من مشرب واحد ، وأن يكن قسم لا بأس بكثرة منهم كان يتجاوب بعضهم مع بعض ومع النضال العربي الشريف في خارج قاعة مجلس المبعوثان . فقد كان ثمة طائفة من نواب العرب غرتهم المصالح وكان الاتحاديون قد فرضوهم فرضاً على المجلس ، أما بالتأثير على حرية الانتخاب ، أو بفرضهم على الناحيين ، ومن الفئة الأخيرة نواب اليمن والعسير العشرة فكانوا تبعاً لذلك آله بيد الحاكمين .

٢ — لم يكن وضع الدولة باعتبارها دولة عثمانية يتمثل في مجلسها جميع العناصر ، ليسمح بمثل ذلك ، وإلا عد الحزب المشكل ، داخل المجلس على الأساس العنصرى ، غير شرعى في ندوة تمثل روح الدستور العثمانى . وحتى الترك لم يكن لهم هذا الحق ، فلم يكن حزبهم مشكلاً ، من حيث المبدأ على الأقل ، على القاعدة العنصرية ، ففي جمعيتهم وحزبهم البرلماني ممثلون لجميع العناصر . وتطبيقاً لهذه الفكرة صدق مجلس المبعوثان ، بعد حدث ١٣ أبريل بناء على طلب جمعية الاتحاد والترقى ، على المادة ٤ من قانون الجمعيات التي تمنع تشكيل أحزاب أو جمعيات سياسية بتسميات عنصرية تخدم الفكرة القومية . وقد صدق على هذه المادة بالرغم من الاعتراض الذى جرى عليها من قبل مبعوثي العناصر غير التركية ، لأن الأفكار لم تكن قد اختمرت

ببالروح القومية . ولما لم تنطبق أعمال حكومة الاتحاديين على الأقوال ، وغدت السير في تجاهل العناصر الأخرى ، وحادت عن سياسة المساواة والإخلاص للجامعة العثمانية الصحيحة القويمة — وقد تجلى ذلك في إرسالها البعثات العلمية إلى الخارج ، بصورة خاصة ، حيث لم تكن تجد بين كل مئة من الطلاب واحداً أو اثنين من طلاب العناصر الأخرى — عندئذ قامت الضجة وعلا الصراخ^(١) ، وأخذت الفكرة القومية تتمشى تمشى النار في الهشيم ، وعمدت العناصر إلى خرق ذلك القانون وتآلف في مجلس المبعوثان في أواخر سنة ١٩١٠ حزب الأغرقيق ، عدا اثنين من مبعوثيهم بقيا في صفوف الاتحاديين^(٢) ، وكان من الطبيعي أن يعتبر الاتحاديون ذلك خروجاً على الدستور والجامعة العثمانية ، ويصموا القائمين بهذا العمل بالخيانة والميل إلى إثارة العنينات القومية .

٣ — كان أيضاً ثمة نواب من العرب من أمثال رشدى الشمعة ، وشفيق المؤيد وشكرى العسلى وروحي الخالدى ، وغيرهم من الذين نمت عندهم العاطفة القومية أكثر من سواهم ، يرون وجوب تأليف حزب برلمانى عربى أو كتلة خاصة بالعرب لانتدح بحزب آخر وتدافع عن مصالح الأمة العربية ، حتى أن شائعة مماثلة ترددت بقيام تكديش من هذا النوع . لكنها لم تتحقق . كما كان من هؤلاء النواب واحد على الأقل ، هو مبعوث القدس روى بك الخالدى ، يرى أن يؤلف النواب العرب مثل هذا الحزب ، أو أن يدخل جميع نواب العرب في فرقة الاتحاد والترقى فيؤلفون فيها كتلة واحدة متماسكة تؤثر على جمعية الاتحاد والترقى وحزبها البرلمانى^(٣) . إنما كان من الطبيعي أن يرفض معارضو الاتحاديين ، من نواب العرب ، مثل هذه الفكرة ، كما رفض النواب الأعضاء في فرقة الاتحاديين فكرة تشكيل

(١) الأهرام - ١٠٧٧٥ ، ٩ - ٨ - ١٩١٢

(٢) الأهرام - ٩٩٢٨ ، ٢١ - ١١ - ١٩١٠ .

(٣) الأهرام - ١٠٧٧٥ ، ٩ - ٨ - ١٩١٢ .

حزب مستقل ، ففشلت الفكرة وتم القرار على الاشتراك مع المبعوثين المعارضين من بقية العناصر في تأليف الأحزاب المعارضة كحزب الأحرار وحزب الأحرار المعتدلين وحزب الأهالي وحزب الحرية والائتلاف ، وبقى الموالون للحكومة منتسبين إلى حزب الاتحاد والترقي إلا حينما تنشأ ظروف تدعو لخروج الواحد منهم بعد الآخر من هذا الحزب لينضم إلى الأحزاب المعارضة . هذا مع العلم أن نواب العرب ، معارضوهم واتحاديوهم على السواء أو على الأقل قسم كبير من هؤلاء الآخرين ، كانوا يتكاتفون في كثير من الأحيان عندما تعرض مناقشة بعض الأمور التي تمس كرامة زملائهم في المجلس ، أو بصورة عامة كرامة الأمة العربية .

الجمعيات العثمانية التركية والعربية

كان العرب والتركي من جملة العناصر التي أخذت في تشكيل الجمعيات بعد إعلان الدستور ، وقد اندفعت مختلف الأقوام إلى تشكيلها وكأنها أنطلقت من عقال . وباعتبار أن قانون ٧ / ٧ / ١٩٠٩ بخصوص الجمعيات كان يحظر قيام جمعيات وأحزاب ذات أهداف سياسية بتسمية قومية فإن العناصر المختلفة قد لجأت إلى تشكيل هذا النوع من الجمعيات بصورة سرية ، لأنه لم يكن بالإمكان وضع السدود أمام العراطف القومية التي بدأت تغزو الشعور العام ، خاصة بعد أن رأت عناصر الدولة المختلفة أن الاتحاديين لا يتقيدون بروح القوانين التي يصدرونها هم أنفسهم في وجهون دفعة السياسة الداخلية في مصلحة العنصر التركي . أما العرب فكانت جمعياتهم إما علنية وإما سرية ، فما كان منها بتسميات قومية كان سرياً ، وأما الأخرى التي لا تحمل تسمية قومية فبعضها كان سرياً . والجمعيات السرية الشهيرة هي التالية : الجمعية القحطانية ، جمعية العلم الأخضر ، جمعية اليد السوداء ، جمعية العهد ، جمعية العربية الفتاة . وأما الجمعيات والأحزاب والنادي العلنية فهي التالية :

المنتدى الأدبي ، حزب اللامركزية العثماني بمصر ، الجمعية الإصلاحية في بيروت ، وجمعية البصرة الإصلاحية ، وغيرها من الجمعيات الصغيرة ، وقد عقد مؤتمر من الشبيبة العربية في باريس لبحث حقوق العرب أطلق عليه اسم « المؤتمر العربي الأول » .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجمعية السرية المسماة « اليد السوداء » ، والتي كان طالب الطب في الآستانة « داود يوسف الدبورني » من الموصل ، من أبرز مؤسسيها ، وكانت الغاية من تأسيسها إغتيال كل من يناوئ الفكرة العربية من رجال العرب خدمة منهم للاتحاديين لقاء منافع ومطامع شخصية ، لم تتمكن من الحياة فأنحلت قبل أن تمضي سنة واحدة على تأسيسها ، واندمج أعضاؤها في الجمعيات الكبرى .^(١)

المنتدى الأدبي :

وأما أتى هذه الجمعيات وأخذها ذكراً وأعظمها أثراً وفائدة للعنصر العربي كان هو المنتدى الأدبي ، ذا الأهداف العلمية - الأدبية - الاجتماعية . بعد أن ألغى الاتحاديون جمعية الإخاء العربي العثماني ، في أعقاب ثورة ١٣ إبريل المضادة ، رأى فريق من شباب العرب انتهاء في الآستانة ، وفي مقدمتهم طالب الحقوق عبد الكريم قاسم الخليل ، من أبناء جبل عامل في لبنان ، ضرورة تشكيل نادٍ علمي يجمع شبان العرب . إذ كان عبد الكريم ، عند تأسيس جمعية الإخاء العربي - العثماني من الذين نشطوا في الدعاية لها ، فكان يمثف فكرة التآخي بين شبان العرب ، ويدعوهم بين آونة وأخرى إلى بناية الجمعية فيعرف بعضهم ببعض ، ويشرح لهم فوائد الاتحاد والوفاء ، ويذكرهم بماضى أجدادهم وتاريخهم المجيد^(٢) ، فلما حل الاتحاديون الجمعية

(١) أحمد عزة الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩

(٢) المصدر السابق - ج ٣ ، ص ٧ - ٨

مع كافة فروعها ، وألغوا جريدتها « الإخاء العثماني » ، بدعوى وقوع بعض مالا يناسب في سورية ، عند حدوث ثورة ١٣ إبريل ، وظهور الأفكار الرجعية في تشكيلاتها وأعضائها^(١) ، شعر شبان العرب بالفراغ فالفوا المنتدى الأدبي في ١٦ محرم ١٣٢٧ - ٨ شباط ، فبراير ١٩١٠ وكان القصد من إيجادهم أن يجمع شبان العرب وطلابهم تحت سقته وبين جدرانهم بدلاً من أن ينتشروا في المقاهي ، أو يعضوا أوقاتهم بالبطالة متجولين من مكان إلى آخر ، فيؤمن لهم مبيتاً نظيفاً وحياة طيبة .^(٢)

أما الذين اشتركوا مع عبد الكريم الخليل في تأسيسه^(٣) فكانوا نخبة من طلاب العرب في الآستانة من أبرزهم : يوسف مخيمر سليمان حيدر من بعليك ، رفيق رزق سلوم من حمص ، سيف الدين الخطيب من دمشق ، أحمد خليل الحسيني من القدس ، وكان يضم بين جدرانهم شبانا من جميع الأقطار العربية ، فترى السوري والعراقي والتماني والحجازي والطرابلسي والبرقاوي والفلسطيني ، جنبا لجنب ، يتزعمون بذكر أجداد العرب . وقد قدم أحمد عزة الأعظمي المنتدى الأدبي في كتابه عن القضية العربية بقوله : « هو الجمعية التي أحيت الروح القومي وبثت المبادئ السامية بين طبقات الشبيبة العربية في الآستانة وخارجها ، وكانت خطته الوحيدة نشر الدعوة للقضية القومية الوطنية »^(٤) وقال الأستاذ مصطفى الشهابي الذي عاصر الحوادث وعاش في جرها أن هذا النادي « كان مباءة العروبة في عاصمة الدولة ، ففيه كان الطلاب

(١) قيادة الجيش الرابع - إيضاحات عن المسائل السياسية التي دقت بديوان حرب

عالية ، ص ١٠

(٢) المؤيد - ٥٩٩١ ، ١٧-٢-١٩١٠ ، قيادة الجيش الرابع المصدر السابق ، ص ١٠

(٣) كانت أول هيئة إدارية له مؤلفة من : أحمد جميل بك الحسيني ، رئيسا ، وعبد الكريم خليل ، يوسف حيدر ، سيف الدين الخطيب ، عزت الجندي ، سامي الصلح ، أحمد قدرى ، عبد القادر الجزائري أعضاء ، ثم في السنة الثانية أصبح عبد الكريم رئيسا للمنتدى

(٤) أعيد الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠

الجدد يتلقون عن تقدمهم في الدراسة مبادئ القومية العربية ومراميها وفيه كانت تدرس وتناقش خطط الأتراك الاتحاديين الرامية إلى تسييد القومية التركية والقضاء على القوميات السائرة في الدولة . وكانت أهداف النادي القومية تبرز على الملأ فيما كان يلقي فيه من محاضرات وخطب ، وما كان يقام فيه من حفلات ، وما كان ينشر في مجلاته من بحوث ومقالات وقصائد وأناشيد وطنية ، وما كان يدور فيه من أحاديث ومناقشات في الشؤون العربية سواء بين بعض أعضائه وبعض ، أو بينهم وبين زوار النادي الكثيرين من نواب وساسة وموظفين وجالية عربية مقيمة في العاصمة^(١)

لم يكن نشاط شبان العرب في تأسيسه مقتصر علىهم فقط ، إنما لقوا مؤازرة كبيرة من رجال العرب السياسيين في الآستانة وفي مقدمتهم خليل حمادة باشا وزير الأوقاف ، وعبد الحميد الزهراوي ، وشفيق بك المؤيد ورضا الصلح ، ورشيد رضا ، وحقي العظم ، ورفيق العظم ، والطبيب حسين حيدر من بعليك ، وطالب النقيب ، وعزيز علي المصري (بكباشي) ، وندره مطران ، ونخلة مطران ، ورشدي الشمعة^(٢) الذين كانوا يلقون الخطب أحيانا في احتفالاته .

كانت الفكرة التي وجهت عبد الكريم هي أن تكون قواعد المنتدى الأدبي مبنية على الترتيب الأساسية ورفع المستوى العلمي والأدبي والاجتماعي لخدمة الفكرة القومية العربية ، فوضع له منهاجا مفصلا ، عرضه على الشيخ رشيد رضا ، وكان يومئذ في الآستانة ، لإصلاح لغته ، ثم على وزير الأوقاف خليل حمادة باشا بغية تنقيح بنوده لاشتغاله في مثل هذه المؤسسات ، ولسعة إطلاعه وخبرته الكاملة ، فرحب الوزير بهذا العمل الجليل وشجع القائمين به . وبعد أن درس المنهاج ، ونقح ما نقح منه وضع للنادي أسسه المعروف ، ووعد أن يخصص له سنويا معونة قدرها خمسمائة ليرة عثمانية من الأوقاف

(١) الأمير مصطفى الشهابي - القومية العربية ، ص ٧١ .

(٢) قيادة الجيش الرابع - المصدر السابق ، ص ١١ .

على أن يكون كمعهد على للشباب العربي ، تلقى فيه المحاضرات العلمية في الليل ، وتؤسس فيه مكتبة قيمة ، مع اتخاذ البعض من غرفه مأوى لأبناء العرب الذين لا تساعدهم حالتهم المالية على السكن في الفنادق^(١) . وما أن أطلع المخلصون من رجالات العرب على تأسيس المنتدى حتى اندفعوا في مساعدته وتشجيعه فوضع شكرى بك الحسينى ، محاسب وزارة المعارف ، وأحد أعضاء هيئة إدارة جمعية الإخاء العربى — العثمانى المنحلة ، تحت تصرف النادى ستين ليرة عثمانية كانت باقية لديه من صندوق تلك الجمعية ، ثم سلمه كل ما كان للجمعية من أثاث ورياش^(٢) ، وتلقى النادى عدا ذلك مساعدات مالية كبيرة من النائب الوطنى الغيور طالب بك النقيب وزميله أحمد باشا الزهير من مبعوثى البصرة . هذا فضلا عن كونه قد قام بتمثيل روايتى صلاح الدين الأيوبي وامرى القيس وجمع من ريعهما مبالغ كبيرة أضيفت إلى المبالغ السابقة ، فتوفرت لديه القوة المالية للسير قدما إلى الأمام^(٣) .

لم يكن المنتدى الأدبى صحيفة تخدم أغراضه في الفترة الأولى من تأسيسه إنما كان عبد الكريم الخليل يكتب هو وبعض زملائه في الجرائد العربية التى كانت تصدر في الآستانة كجريدة الحضارة لعبد الحميد الزهراوى ، والجرائد التى تصدر في سروريا والقاهرة ، وأراد مع ذلك أن ينشئ مجلة خاصة به ، غير أنه عندما رأى أنه قد صدرت مجلة باسم « لسان العرب » من قبل جمعية العلم الأخضر^(٤) ، بإدارة وتحرير أحمد عزت الأعظمى ، سعى عبد الكريم

(١) أحمد الأعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨ - ٩ .

(٢) أمين سعيد — الثورة العربية الكبرى ، ص ٨ .

(٣) أحمد الأعظمى — المصدر السابق ، ص ٨ - ٩ ، ١٢ .

(٤) تأسست هذه الجمعية ، وكانت سرية ، في الآستانة بتاريخ ايلول ، سبتمبر ١٩١٢ من قبل الدكاترة اسماعيل الصفار وداوود الدبونى وعدد من الشبان والضباط العراقيين والدمشقيين والفلسطينيين ، كمسلم بك العطار ، وأحمد عزة الأعظمى ، ومصطفى الحسينى وكثير من الطلبة بالمدارس العليا ، وكان القصد من تأسيسها تقوية الرابطة الوطنية بين طلبة المدارس العليا ، وتوجيه جودهم الى انتشار امتهن الذى وصلت اليه ، وكان اسم الجمعية يرمز الى العلم النجدي الأخضر ، لان افكار العرب ، حسب قول الأعظمى كانت متجهة الى ابن السعود والامام يحيى « أحمد عزة الأعظمى ، المصدر السابق ج ٣ ، ص ٣٥ » .

قاسم الخليل أن تكون هذه المجلة ناطقة باسم المنتدى وأن يكون اسمها « المنتدى الأدبى » ، فكاد أن ينشب خلاف شديد وخطير بين الجمعيتين لولا تدخل ذوى رأى من الحكماء مثل الدكتور حسين بك حيدر ، وكان وطنياً غيوراً جواداً كثير البذل ساعد المنتدى الأدبى بمال وفير^(١) ، وعبد الحميد الزهراوى ، وحلت المسألة في مصلحة المنتدى الأدبى^(٢) .

لم يمض زمن على تأسيس المنتدى الأدبى حتى بلغ عدد من انضوى تحت لوائه ما يزيد عن (٢٨٠) شاباً وأديباً من أبناء العرب المقيمين في الآستانة وما يقرب من (٥٠٠) من طلاب المدارس العالية فيها ، من مختلف الأقطار ومختلف الأديان والمذاهب ، وفتحت له فروع في شتى أنحاء البلاد العربية وانتمى إليها آلاف من أبنائها^(٣) . فقد كان له صدق قوى فيها ، كما كان رئيسه على اتصال بالحركات الوطنية وبيوادر اليقظة القومية التى تعهد بها النابهن من أبناء العرب في كل مكان ، وبالجمعيات الإصلاحية العربية في بيروت والبصرة ، وبجذب اللاهركزية في مصر ، وكان له أيضاً باع طويل في عقد المؤتمر العربى الأول في باريس ، وبأقطاب المعارضة العربية في مجلس المبعوثان وخاصة بممثليها من أمثال شفيق بك المؤيد وشكرى العسلى وعبد الوهاب الإنجليزى وعبد الحميد الزهراوى وغيرهم^(٤) . وعلى قول الأمير مصطفى الشهابى كان المنتدى يطوى في جنبات أعضائه نزوعاً إلى الأهداف القومية وراء الأهداف الأدبية — الاجتماعية الظاهرية .

على أن الذى لمسته من كل مطالعاتى المتعلقة بهذا البحث أن المسئولين في هذا المنتدى وخاصة منهم رئيسه عبد الكريم الخليل الذى أحرز رئاسته

(١) حكم عليه جمال باشا فيما بعد بالنفى ٧ سنوات الى الاناضول حيث توفي مريضاً .

(٢) أحمد عزة الأعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٥ - ٣٨ .

(٣) G. Antonius — Ibid., P. 109.

(٤) الأهرام — ١٠١٢٤ ، ١٢-٧-١٩١١ ، ٩٧٦٩ ، ٥-١٩١٠ .

(٤) الأمير مصطفى الشهابى — المصدر السابق ، ص ٧٠ - ٧١ .

بالانتخاب من قبل الأعضاء المنتسبين إليه ، كانوا حريصين على الرابطة العثمانية والوفاق مع العنصر التركي ، وإن الفكرة التي كانت تسيطر على أبناء العرب المثقفين ثقافة عالية هي ضرورة وجدوى احتفاظ كل قومية من القوميات العثمانية بطابعها المميز ولغتها وتقاليدها ، وإحياء أمجادها ، وتنمية الشعور القومي فيها ، ضمن رابطة جامعة ، هي الرابطة العثمانية ، التي يجب أن يرفرف عليها على الجميع ، وأن تنضوي القوميات تحت جناحها في نظام ديمقراطي حر ، وفي جو من الإخاء والمساواة الذي يهيئ لجميع العناصر والأديان العيش الهنيئ الرغيد ، والحياة الاقتصادية والاجتماعية الرافقة . إن أكبر دليل على ذلك أن الاجتماعات العامة وحفلات الخطابة والاحتفالات في شتى المناسبات ، وخاصة منها ذكرى المولد النبوي السنوية التي كان يقيمها المنتدى ، كان يدعى إليها أبناء الترك من رجالات السياسة والأدب والاجتماع^(١) . وكان يتخلل الخطب المتبادلة بين الطرفين عواطف الود والإخاء والولاء للرابطة العثمانية ، كما كان يتخللها استعراض لماضى العرب الزاهر ومجدهم الوضاء^(٢) ، وبيان السبل المؤدية إلى تسهيل أمر التعليم الصحيح والثقافة القويمة للناشئة العربية . ومن الأدلة أيضاً المقالات الصحفية التي كان ينشرها كبار كتاب هذا المنتدى وفي مقدمتهم الدكتور عزت الجندى ، عضو

(١) كان ذلك بعد سنة ١٩١٢ بصورة خاصة ، إذ كان رجالات الاتحاديين كطلعت وجمال يحضرون الحفلات ، بعد أن جرى الاتفاق على حقوق العرب .
(٢) كان من أروع هذه الحفلات هي حفلة افتتاح المنتدى في ٨-٢-١٩١٠ حيث حضرها رجالات العرب السياسيون في الاستانة ، وخطب بعضهم فيها ، ثم القى الشاعر العراقي معروف الرصافي قصيدة رائعة جاء فيها :

وان تكون عربى الاصل لا كذبا
دع الجامع في لهو وفي طرب
فمت لاهياء مجد كان للعرب
واجعل مقرك هذا المنتدى الادبى

واختتم الحفلة الموسيقى البارع ودب صبرا العربى اللبناى بعزف التشيد العربى الوطنى على البيانو ، وكان قد لحنه بالاشتراك مع بعض طلبة العرب ، ثم ترنموا بنشيد وطنى من تأليف الشاعر اللبناى الرقيق حليم أفندى دموس .
« المؤيد - ٥٩٩١ ، ١٧-٢-١٩١٠ »

هيئة الإدارة فيه ، في الجرائد العربية ومنها المؤيد ، والأهرام ، فالدكتور عزت الجندى^(١) حتى في أشد حملاته على الاتحاديين ، وفي وقت وصلت فيه الأفكار القومية ، بعد حرب الباتمان ، إلى آخر إنطلاق لها في نطاق الفترة التي أبحث فيها ، ليس عند العرب فقط ، بل عند العرب والترك على السواء ، لم يخرج عن الرابطة العثمانية ، وكل ما وصل إليه هو وكل من لف لفه من القوميين المتطرفين ، أنه قدم العروبة على كل شيء آخر ، قال « إننا عرب قبل كل شيء ، المسلم عربى ، والمسيحى عربى » ، أجل أننا عرب قبل أن نكون مسلمين ، والمسيحى عربى قبل أن يكون مسيحياً وقد تركنا مسألة الديانات والعبادات إلى الجوامع والكنائس فإذا كنا عرباً قبل أن نكون مسلمين أو مسيحيين فبالأولى أن نكون عرباً قبل أن نكون عثمانيين^(٢) ؛ ولكنه لم يقل إننا عرب ولسنا عثمانيين . فإذا كان عزت الجندى قال هذا في الشهر الرابع من عام ١٩١٣ ، فالأحرى به أن تكون لهجته أخف ، وارتباطه بالعثمانية أكثر قبل ذلك التاريخ . كان عبد الكريم الخليل لولب المنتدى الأدبى وألمع شخصية فيه ، كان شعلة من النشاط والذكاء ، نال شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق بالآستانة في عام ١٩١٠ بدرجة التفوق^(٣) ، وقد وصفه « جمال باشا » في مذكراته ، عندما جرت مفاوضات عام ١٩١٣ بين الطرفين لبحث مطالب العرب بقوله : « ..

(١) الدكتور عزت بك الجندى هو من بيت كبير له وجاهته ونفوذه في مدينة حمص وكان في الصف الرابع من المدرسة الطبية بالآستانة ، وكان على وشك إنهاء دراسته حينما وشى به أحد الجواسيس فهرب إلى أوروبا ، ثم عاد إلى الآستانة بعد اعلان الدستور واكمل تحصيله ونال الشهادة ، ثم انغمس في ميدان العمل السياسى ، واخذ يكتب ويخطب دفاعا عن حقوق العرب المهضومة . ثم اشترك في الحرب الطرابلسية مع انور بك وعزيز بك المصرى ، وفي اوائل الحرب العالمية امر جمال باشا بالقبض عليه ونفاه إلى الاناضول ، ولما اراد ان يهرب في الطريق قتله الجنود المحافظون له ، وقيل انهم قتلوه بناء على الامر المعطى لهم سرا .

(٢) الأهرام - ١٠٦٨٢ ، ٢٢-٤-١٩١٣ .

(٣) الأهرام - ٩٨٧٤ ، ٤-٨-١٩١٠ .

فبرز انما شخص قصير القامة ، لا يزيد عمره على الثلاثين ربيعاً ، أسمر اللون ، ذو عينين واسعتين براقتين ، تدلان على الذكاء والإقدام . هذا هو عبد الكريم الخليلي . . . (١) . لقد أخلص عبد الكريم للقضية العربية ، وشب على حب العروبة وتمسك بأهدافها وعرف السبيل الصحيح لاعلاء مجدها ، سبيل التعليم الصحيح ، والتربية القومية للناشئة العربية ، إذ كان يفضل سلوك البناء الاجتماعي إلى جانب البناء السياسي . تباحث عبد الكريم مع النواب العرب حول خطة مثلى تتعلق بإصلاح المدارس الابتدائية في دوائرهم فدعاهم إلى حفلة أقامها لهم في حزيران ، يونيو ١٩١١ (٢) واقترح عليهم برنامجاً يرمى إلى إنفاض البلاد العربية على دعائمين :

١ - توثيق عرى الأخاء بين العرب على اختلاف أجناسهم وأديانهم وعناصرهم وطوائفهم حتى لا يذكر الواحد منهم في السياسة والوطنية غير عريته الشريفة .

٢ - توحيد طرق التعليم في البلاد العربية حتى تتربى النفوس تربية واحدة ليسير جميع العرب في طريق واحدة وإلى غرض واحد (٣) . فاستصوب النواب البرنامج الذي عرضه عليهم عبد الكريم وتعهدوا بتنفيذه بالتآزر مع المنتدى العربي ، بعد أن حفل الاجتماع بالخطب الحماسية الرنانة من الحاضرين . ولم يتوان رئيس المنتدى الأدبي لحظة في العمل وسرعان ما شذر حال السفر إلى مصر وسائر الأقطار العربية يحمل المشروع الذي تضمن ما يلي بالتلخيص :

أن يقسم كل نائب دائرة انتخابه إلى أقسام تؤلف في كل منها لجنة لتعميم التعليم الابتدائي ، وأخرى اختصاصية لترتيب برنامج لإصلاح هذه المدارس

(١) جمال باشا - مذكرات جمال ، ص ٩٢ .

(٢) أحمد عزت الأعظمي - المصدر السابق ، ص ١٣ - ١٤ .

(٣) الأهرام - ١٠٣٤ ، ١٣-٧-١٩١١ .

على أن تسلك خطة التوحيد ، وأن يعتد النواب مؤتمراً عاماً يحددون زمانه خلال السنة ذاتها (١٩١١) يحضره مندوبون عن هذه اللجان لدراسة جميع البرامج الموضوعية ، واستخلاص برنامج واحد منها يكون دستوراً للعمل في سائر البلاد العربية ، وأن يبحث المؤتمر مسألة توحيد الكتب والنزيرة لإيجاد شعور واحد في نفوس طلاب جميع البلاد العربية ، وإنشاء مدرسة لتخرج المعلمين « دار للمعلمين » بطريق الإعانات . وقد تعهد المنتدى بتضحيات مادية وأدبية في سبيل تهيئة المعلمين لهذه الدار ، وبتطوع أعضاء المنتدى المثقفين للتدريس في المدارس علاوة على وظائفهم أو أعمالهم العادية (١) .

ولقد قبل هذا البرنامج بالترحاب والارتياح في البلاد العربية وخاصة في مصر التي كانت أول من رحب به ونهض لمساعدته ، فتألفت لجنة فيها ضمت سبعة عشر شخصية كبرى من أبرزهم : أحمد تيمور باشا ، محمد باشا الشريعي رفيق بك العظم ، الدكتور شبلي شميل . . . إلخ ، للقيام به والعمل بموجبه (٢) في الواقع كان اهتمام المنتدى الأدبي منصباً إلى الناحية الاجتماعية والإصلاح الأساسية للنهوض بالأمة العربية من حيث الثقافة ، قبل كل شيء ، لتتبرأ مكانها اللائق بها في السلطنة العثمانية ، فكان بهذا الوصف عبارة عن معهد علمي وناد أدبي في آن واحد ، حيث كانت تعطى فيه الدروس الليلية ، وتعلم للطلاب اللغة التركية واللغات الأجنبية (٣) ، ويستفيدون من مكتبته الحافلة بالكتب العلمية في سائر فروع الثقافة . إنما لم يقتصر الطلاب والمنتسبون إليه على هذا الأمر بل كانوا يناقشون في المسائل الاجتماعية والوطنية التي تجري على مسرح السياسة في الآستانة ، وفي تقدير قيم الرجال ، وتفضيلهم

(١) الأهرام - ١٠٣٤ ، ١٣-٧-١٩١١ وأحمد عزت الأعظمي - المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) أحمد عزت الأعظمي - المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) قيادة الجيش الرابع - المصدر السابق ، ص ١١ .

بعضهم على بعض ، وانتقاد أقرال الجرائد والتنديد بأعمال رجال السياسة ، ويبحثون في الأحزاب السياسية في مجلس الأمة وحقوق العرب ، ويعلمون العلائق والسياسة بين الدول العثمانية ودول الغرب ، وفي ميزانية الدولة وغير ذلك من المواضيع ^(١) . فالمنتدى الأدبي كان أول مؤسسة تعمدت فكرة القومية العربية بغايتها ورعتها منذ أول نشوئها ، وظهرت هذه الفكرة بنوع من الوضوح في أذهان أعضائها وفي أحاديثهم ومناقشاتهم ، ولكن في إطارها العثماني العام ، وتلمست طريقها الصحيح ، طريق العلم والمعرفة والثقافة . ففي الخطاب الذي ألقاه عبد الكريم الخليل ، في الحفلة التي دعا إليها نواب العرب ، ترددت على لسانه كثيراً عبارة الأمة العربية ، وتوحيد قوى الأمة وحدد فيه أهم معالم وأركان القومية وروابطها مثل « وحدة اللسان ووحدة التاريخ ووحدة الوطن ووحدة المنفعة » ^(٢) ، وبين أن كل هذه الروابط موجودة في الأمة العربية . لكنه قال أن هذه الروابط غير كافية ما لم تتركز على أساس متين من الثقافة الموحدة والعلم الراسخ ، فكان بذلك من أوائل الذين دعوا إلى الوحدة العربية أو الجامعة العربية ، وعرفوا الطريق الصحيح السليم إليها ، وشرع فعلاً في العمل نحو تحقيقها عن طريق المشروع الذي تحدث عنه .

وقد بقي المنتدى الأدبي حتى عام ١٩١٥ ، وقت أن شق جمال باشا رئيسه أثر محاکمات ديوان الحرب العرفي في عاليه مع شهداء العرب .

(١) الاهرام - ٩٧٦٩ ، ٥ - ١٩١٥ ، من مقال بقلم السائح المتلفه ، بعنوان حياة الأمة العربية .

(٢) احمد عزت الاعظمي - المصدر السابق ، ص ١٣ - ٢٢ من خطاب عبد الكريم الخليل .

جمعية العربية الفتاة :

أسست عام ١٩١١ في باريس من قبل لفيف من الطلاب العرب الذين كانوا يتلقون العلم فيها ، ومنهم محمد رستم حيدر البعلبكي ، وعوفى عبد الهادي النابلسي ، وجميل مردم الدمشقي ، ومحمد المحمصاني البيروني ، وعبد الغني العريسي البيروني ، ورفيق التميمي النابلسي ، وتوفيق السويدي البغدادي ^(١) . وكان من خططها الداخلية أن لا يعرف الداخل فيها سوى الذي أدخله ، إذ كانت جمعية سرية ، وكان شعار الجمعية في أول تكوينها : العمل للنهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية واغتنام الفرص لتحقيق هذه الأمنية وعدم الانفصال عن الترك ^(٢) . وكان عدد الذين دخلوها قبل الحرب العالمية نحو (٦٠) عضواً وازداد عددهم في العهد الفيصلي زيادة كبرى . وقد انتقلت الجمعية من باريس إلى بيروت عام ١٩١٣ بعودة مؤسسها إلى بلادهم ، مع تأسيس فرع لها في دمشق ترأه الدكتور أحمد قدرى ثم انتقل مقرها العام إلى هذه المدينة بعد إعلان الحرب العظمى ، لأن معظم رجالها أصبحوا يقيمون في دمشق ^(٣) . ولقد بقيت هذه الجمعية سرية ومكتومة عن الأتراك الذين لم يعرفوا بها حتى النهاية ، وقد تحرر العرب من نير الترك قبل أن تزول إلى نهايتها بفضل محافظة أعضائها على التكتيم الشديد والأصرار عليه برغم العذاب ، فقد حاول السيد شكري القوتلي الانتحار ، وآثر عبد الغني العريسي الذهاب إلى المشنقة ، مفضلين الموت على أن ييؤوا بأسر من أسرارها أو يأسس من أسماء أعضائها .

الجمعية القحطانية :

لن أتكلم عن كافة الجمعيات العربية لاسيما السرية ، وقد اكتفيت

(١) محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ج ١ ، ص ٩ ، وقد تعدل هذا النص بعد إعلان الحرب العامة إذ اتجهت النية نحو استقلال العرب عن الدولة .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩ .

بالحديث عن المعتدى الأدنى كظهر للعانية منها ، تاركا أمر الحديث عن بقيةها كاللامركزية والإصلاحية إلى الظروف التاريخية التي نشأت فيها ، وسوف أكتفى فيما يتعلق بالسرية منها بحديث مختصر عن الجمعية القحطانية . أما السبب فهو أن الحديث عن جمعيات سرية ، لا تتوفر لدينا نصوص أصلية عن برامجها ، شيء ليس مأمون العاقبة من حيث الأمانة العلمية . ودليلي على ذلك أن أول خطأ وأهم خطأ ارتكبه بعض الكتاب الذين كتبوا عن التاريخ العربي في هذه الفترة باللغة الإنجليزية قد وقعوا في أوهم ، كشفها حديثي مع الفريق المتقاعد عزيز على المصري باشا بخصوص برنامج جمعية العهد (سأتى على تفصيله بالمناسبة) ، هي أن برنامج هذه الجمعية والجمعية القحطانية كان يركز على تأسيس دولة ذات تاج مزدوج على غرار دولة النمسا - المجر ، أى أن يكون لكل من الدولة التركية والبلاد العربية بأجمعها تاجان يتمتعان على رأس سلطان العثمانيين ، ذلك الذى نفاه عزيز على المصري نفيًا باتًا ، قائلاً أن كل مارمى إليه هو العمل لجامعة عثمانية مشتركة بين العناصر لا تتعدى حدود الدويلات الفدرالية على الأساس اللامركزي في الحكم .

أسست « القحطانية » في أواخر عام ١٩٠٩ قبيل تأسيس المنتدى الأدنى وكانت أول جمعية سرية عربية بعد إعلان الدستور . وقد تم ذلك أثر مداولات بين الشبان القوميين وبعض ضباط العرب ، كان أكبرهم سنًا وأعلامهم قدرًا البكباشى سليم بك الجزائرى^(١) ، الذى كان له هوس فى تشكيل الجمعيات السرية وتكثيرها لنشر الفكرة العربية ، وكان يجب على

(١) من عرب المغرب الذين هاجروا الى دمشق من الجزائر عندما اتاها عبد القادر الجزائرى ، وهو ابن أخ الشيخ طاهر الجزائرى المعروف فى دمشق ، تفهده حتى دخل المدرسة الحربية فى الإستانة وتخرج منها ضابطا ودخل فى أول عهد الانقلاب فى جمعية الاتحاد والترقى مع من دخلوها من العرب لكنه سرعان ماغادرها مشمئزًا ، وبدأ يشنق مع الاحرار العرب ضد الجمعية .

اعتراض عزيز بك المصرى عليه ، فى وجوب الاكتفاء بجمعية واحدة ، يحصر السعى فى تميمتها وتقويتها ، بقوله : « بما أن الغاية واحدة فلا لزوم لأن يبقى السعى محصوراً ضمن نطاق جمعية واحدة ، وأنه يريد أن يقابل الترك بأعمالهم من تكثير الجمعيات »^(١) ، وكان من أركانها الأوائل : عبد الكريم قاسم الخليل ، الأمير عادل أرسلان ، الدكتور عزت الجندي (من حمص) ، حسن بك حمادة (لبنان) ، الأمير عارف الشهابى (دمشق) أمين لطفى بك الحافظ (دمشق) ، على أفندى النشاشيبي (القدس) ، وقد أنتظم كثير من ضباط العرب فى سلكها^(٢) ، وبما يلاحظ أن معظم الشبان كانوا ينتمون لعدة جمعيات فى آن واحد .

كان للجمعية رموز وإشارات يتعارف أعضاؤها بواسطتها بعضهم مع بعض . ومع أن أى مصدر عربى من المصادر التى عثرت عليها لم يشر إلى أن برنامج الجمعية كان يتضمن غير رفع مستوى العرب الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، وحثهم على التضامن والمطالبة بمالهم من حقوق مضاعة فى الدولة ، فقد أنفرد الدكتور حسن صعب فى كتابه The Arab Federalists of Ott. Empire ، وجورج أنطونيوس فى كتابه The Arab Awakening بقول أولهما أن هدف الجمعية كان نفس هدف جمعية العهد الرامى إلى وجوب تجديد قوة الدولة عن طريق إحالتها إلى مملكة اتحادية تركية - عربية ، على غرار دولة النمسا - المجر الاتحادية ، أى أن يحمل سلطانها التاج المزدوج العربى - التركى ، وقول الثانى بأن هذا الهدف كان مشتركاً بينهما وبين المنتدى الأدنى . أما اعتقادى فإن هذا القول يحتاج إلى أدلة وبراهين لم ألتصمها فى تضاعيف المستندات التى راجعتها ، وكل ما يمكن

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٥ .

(٢) المصدر السابق - ص ٢١ - ٣٣ ، الأمير مصطفى الشهابى ، المصدر السابق .

قوله في هذا الشأن أن بعض الكتاب العرب . سواء فيما كتبوه في الجرائد الأفرنسية أو في الجرائد العربية ، كانوا يشيرون إلى مثال النمسا - المجر في استعمال دوائرها الرسمية وبرلمانها عدة لغات رسمية للتخاطب والمعاملات والمداولات أما النظام النمساوي - المجرى المعتمد فلم يتطرق أحد إليه ، سوى الدكتور حسن صعب ، ولي عردة إليه في الآتي ، على أن العرب الذين عانوا ما عانوه من إستبداد الاتحاديين ربما كانوا يتصورون أشكالا شتى للحكم الذي ينقذهم من الحال الذي أصبحوا عليه ، إنما لم يكرهوا يجهلون في هذه الفترة بغير طلب الانصاف والاعتراف بشخصية عنصرهم وإفساح المجال لهم كي يساهموا في حياة الدولة العامة ، وإعطاء ولاياتهم قسطا من الإدارة المحلية ، وحتى الأفكار اللامركزية لم تكن قد قرئت وأتسعت بينهم حتى أواخر عام ١٩١٢ . فلم يصرحوا بها بصوت قوي حتى هذه الفترة من الزمن وإن كانوا قد أسهموا مع الترك والعناصر الأخرى في عام ١٩١١ في تأليف جمعية الحرية والائتلاف ذات الأهداف اللامركزية . فإلى هذا التاريخ كانت الجمعيات المشتركة والإصلاح العام الشامل للدولة هو الذي كانوا يعملون له وسيبديل موقفهم بعد هذه السنة .

ومهما يكن من أمر فإن الجمعية « القحطانية » لم تعيش طويلا ، فقد ضعف شأنها وأهملت ولم يكن لها نشاط حقيقي إلا في السنة الأولى من إنشائها ، وبعد هذه السنة بدأ أعضاؤها ينفذون عنها إلى الجمعيات الأخرى ، كالعربية الفتاة والعهد ، بعد ذلك .

الجمعيات التركية

بينما كانت الأفكار القومية تسير قدما إلى الامام لدى العرب كان يقابلها تطور مماثل لدى الترك ، وإذا كان العرب قد أسسوا المنتدى الأدبي ، في أوائل عام ١٩١٠ لغرض أدبي اجتماعي ، فإن الترك قد سبقوهم إلى ذلك عندما أنشأوا المنتدى المسمى :

ترك درنكي (المنتدى أو المحفل التركي) :

كان تأسيسه في ٥ كانون أول ، ديسمبر ١٩٠٨ في الأستانة ، وهو أول ناد تركي أسس لغاية أدبية وعلمية ، كي يكون في خدمة القومية التركية ، وكان من مؤسسيه بعض من عرفوا بشديد تعصبهم للقومية التركية أو الرابطة الطورانية : مثل زعيمه يوسف آقجوره ^(١) ، وأحمد فريد بك ، وحسين جاهد ، وأحمد أغايف ^(٢) . والشاعر محمد أمين وأحمد مدحت ، وخالد ضيا ، إلى جانب من عرفوا بالاعتدال مثل : رضا توفيق (الفيلسوف) الذي انشق عن الاتحاديين وانضم إلى الائتلافيين ، كما اشترك في إدارة بحوثه العلمية مشاهير من العلماء المستشرقين مثل البروفسور « غورلاوسكي Gorlavski » والدكتور « قره جون Kara Çun » والبروفسور « مارتان هارتمان M. Hartmann » ^(٣)

كانت البحوث التي أنصرف أعضاء هذا المحفل إلى دراستها هي كل ما يتعلق بالشعب التركي من تاريخ ولغة وخصائص عرقية وحضارة وأدب وحياة اجتماعية وجغرافية تركيا القديمة ، والعمل على إعادة الطابع الأصلي القديم للغة التركية قبل أن يطرأ عليها الخلل عبر الأجيال بتأثير اللغات

(١) يوسف آقجوره : من نواحي قازان على نهر الفولجا في روسيا اوم نترك روسيا درس أولا في جامعة اورنبورغ في روسيا ، ثم واصل الدراسة بمدرسة العلوم السياسية في باريس ، ثم جاء بعد الانقلاب الدستوري إلى الأستانة وانغمس في العمل السياسي مع أتراك تركيا الفتاة . كان من آرائه ان تتخلى الدولة عن البلاد العربية لتشكيل دولة قومية تركية في الاناضول .

(٢) أحمد أغايف : هو أيضا من أتراك روسيا « تركستان » جاء إلى الأستانة بعد الدستور ، وتخلّى عن جنسيته الأصلية ، وتجنس بالجنسية العثمانية ، وبديل اسمه من أغايف والمقطع الثاني منه يعني « ابن » بالروسي فجعله أحمد آغا أوغلي « (ابن بالتركية) » وأصبح مدرسا للتاريخ التركي في المدرسة الحربية . كان من غلاة الدعاة للجامعة الطورانية ومن أكبر مسببي الخلاف بين الترك والعرب .

T. Z. Tunay — Ibid., P. 376-377.

الأجنبية^(١)، مثل اللغة الفارسية والعربية، واللغات الأوربية. وقد عقد هذا المحفل أول اجتماعاته في منزل العضو أحمد فريد بك مدير المدرسة الملكية بالآستانة برئاسة أحمد مدحت بك، بإيعاز من وزارة المعارف التي طلبت تشكيل لجنة لبحث قضية التقريب بين لغة الكتابة التركية ولغة الكلام.

إن التسمية التي كان العنصر التركي يطلقها على لغته قبل إعلان الدستور هي «اللغة العثمانية»، لأن كلمة «التركية» كانت مرادفة، في نظر رجال الدولة وكتابها، للعامة، فكان يقال تبعاً لذلك «الصرف العثماني» و«الآداب العثمانية». ولم تكن اللغة العثمانية سهلة الفهم لجمهير الشعب التركي وخاصة الشعب القروي، إذ لم يكن كتاب الترك وأدباؤهم ليتخرجوا عن إستعارة الكلمات العربية والفارسية وحشوها في كتاباتهم، بل كانوا يكثر من إستعمالها ويعتبرون قواميس هاتين اللغتين مأسكاً مباحاً لهم لإيجاد قواف طريفة في أشعارهم أو عبارات رنانة في كتاباتهم^(٢)، ويستعينون بالقواعد العربية والفارسية فيصيغون كلمات أجمع مثلاً، تارة حسب قواعد اللغة التركية الأصلية وطوراً حسب قواعد اللغة العربية أو الفارسية. كما كانوا ينظمون الشعر على أوزان العروض العربية أو الفارسية ويتخمنونه بكلمات وتراكيب من هاتين اللغتين بحيث أصبح الشعب التركي غير قادر أن يفهم شيئاً كثيراً من هذا الأدب المعقد المزخرف الذي أصبح رجال الأدب والعلم من الترك وخاصة بعد الدستور يحتقرونه، لأنه كان بمثابة أدب أرستقراطي مترفع عن الشعب لا يتجاوب مع فهمه وعواطفه. أما الشعب التركي العادي فقد كان يعرف

(١)

VII Janv. 1909, P. 143.
Rev. du Monde Musulman — Vol { X Sept. 1909, P. 172.
X Avril 1910, P. 553.

(٢) حلت كلمات نص مزخرف من الأدب العثماني الرفيع فوجد أن ٤٠٪ من كلماته عربية، و ٤٠٪ فارسية و ١٠٪ أفريقية أو يونانية و ١٠٪ فقط تركية أصيلة.

نوعاً آخر من الشعر يتبع وزناً خاصاً يسمى «وزن البنان» لأنه يستند إلى عدد المقاطع بالأصابع، وينظم الشعراء الشعبيون على وزنه أزجالاً شعبية ترتل على الرابطة^(١). فالهدف الذي رمى إليه رجال «المحفل التركي» ورجال وزارة المعارف هو خدمة رجل الشارع والفلاح التركي، وإيجاد لغة يفهمها وتتجاوب مع عواطفه. وقد نجحت الطريقة الجديدة إذ صدرت في أزمير مجلة بعنوان «كويلى» (الفلاح) حرص كتابها على أن تكون لغتها خالية ما أمكن من الكلمات العربية والفارسية وغيرها، ومقتصرة على الكلمات والتراكيب التركية والصرف والنحو التركي، فكانت بهذا الشكل مفهومة لدى الجميع، باعتبار أن لغتها كانت قريبة جداً بل منطبقة على اللغة التركية التي يتكلم بها الشعب، فأقبل الجمهور عليها إقبالا عظيماً برهن على جدوى هذه الخطوة^(٢). ومع ذلك وجد بين الترك من نادى بعدم التشدد في أمر تنقية اللغة التركية من الكلمات الدخيلة لأن كثيراً من الكلمات العربية والفارسية أصبحت مألوفة ودخلت في صميم اللغة وأصبحت بمثابة الكلمات التركية، وقد نجح هذا الفريق وتغلب على الفريق المتشدد إلى أن استلم السكاليون الحكم فشددوا في هذه الناحية^(٣). كما حارب هذه الحركة جماعات من الترك المتمسكين بالأدب العثماني القديم، وثار ضجة صحفية شديدة حول الموضوع وشارك العرب هذه الفتنة الأخيرة، واتخذوا هذه البادرة كظهير عدا للغة العربية نسبوها إلى التعصب الجنسي والعنصرية ضدها، وكانت من جملة مآخذ العرب على الترك، ومن أسباب النفور بين الشعبين، ولقد تعرض لها الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار، في سلسلة مقالات اتفق مع جريدة إقدام لنشرها له، بغية إزالة أسباب النفور بين العرب والترك، وذلك قبل أن تظهر

(١) ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية، ص ١٣٤ - ١٣٥.
(٢) Rev. du Monde Musulman — Vol. IX, Sept. 1909, P. 172 ;
Vol. X, Avril 1910, P. 553.

(٣) ساطع الحصرى - المصدر السابق، ص ١٤٥ - ١٤٦.

مقالات إقدام في شتم أعراض العرب، فنشرتها حتى وصلت إلى نقطة التعرض إلى إصلاح اللغة التركية، عندئذ امتنعت عن متابعة نشر المقالات المتسلسلة بداعي أن قضية إصلاح اللغة التركية أمر خاص بالترك ليس للسيد رشيد رضا ولا لغيره حق الخوض فيها، وقد اعترف الشيخ رشيد في المنار أن البحث في اللغة وتطهيرها كان الأساس في هذه المقالات (١).

ترك يورتى جمعيتى (جمعية المملكة التركية)

أسسها الترك في ٣١ أغسطس، آب ١٩١١ من قبل الشاعر محمد أمين، وأحمد أغا أوغلي، ويوسف أفجوره وغيرهم... وأنشئ لها جريدة بنفس الاسم، وكانت غاية الجمعية أدبية اجتماعية قومية تشبه غاية المنتدى الأدبي العربى. لكنها كسابقتها ترك درنكى لم تدم طويلا حيث انضم مؤسسوها، وأعضاؤها إلى جمعية أخرى من نفس النوع هي جمعية «ترك أوجاغى» (٢).

ترك أوجاغى (الموطن التركى)

تأسست هذه الجمعية في ٣ تموز يوليو ١٩١١، لكنها لم تصبح رسمية إلا في ١٩١٢/٣/٢٢ عندما قدم مؤسسوها: حسين جاهد، حسين باقى، توفيق فكرت... وغيرهم، كمندوبين عن طلبة المدرسة الطبية العسكرية، والشاعر محمد أمين وأحمد أغا أوغلي، طلب التأسيس إلى الحكومة. وكان الرئيس الثانى لأول هيئة إدارة لها هو يوسف أفجوره بك، وكل هؤلاء من متعصبى القومية التركية، ثم دخلت في لجنها الثقافية والعلمية، فيما بعد، الأدبية التركية خالدة أديب، مؤلفة رواية «طوران الجديدة»، ورسول القومية التركية ضيا كوك ألب (من ديار بكر) وفؤاد كوبرولى، وأحمد أغا

(١) المنار - مجلد ٢١، ج ٤، ص ٢١٩.

T. Z. Tunay — Ibid, P. 377.

(٢)

أوغلي، والشاعر محمد أمين. وكانت الغاية من تأسيس هذه الجمعية إحداث إنقلاب أساسى في خطة الإصلاحات على الأساس القومى، وذلك بجمع الأتراك في جامعة قومية لا يصالهم إلى شاطئ السلامة والنجاة. لذلك كانت العقيدة التى دعا إليها مؤسسوها مزيجا من السياسة والاجتماع، وقد أخذت الجمعية على عاتقها رفع مستوى الآداب التركية، وترقية الصناعة والزراعة والتجارة، ونص برنامجها على عدم التدخل في السياسة وعدم الخضوع لآى حزب من الأحزاب السياسية، أما فعالية الجمعية فقد ظهرت في المجتمع التركى على أشدها خاصة بعد حرب البلقان (١).

* * *

الفصل السادس

جمعية الاتحاد والترقي في طريق الانهيار

الحرب الطرابلسية

في أواخر أيلول، سبتمبر ١٩١١ أرسلت إيطاليا أساطيلها وجيوشها إلى طرابلس الغرب لاحتلالها بعد إنذار مؤرخ في ٢٧/٩/١٩١١، وجهته إلى حكومة الباب العالي كي يصدر الأمر بعدم معارضة عملية الاحتلال، وبينت الدولة المعتدية أن السبب في الهجوم هو أعمال الدولة العثمانية لهذا القطر، فهي، أي الدولة الإيطالية تريد أن تفتح أبواب هذه البلاد للمدنية الغربية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تريد المحافظة على مصالح الإيطاليين فيها وإنقاذهم من الخطر المحيق بأرواحهم بسبب التحريض العام عليهم بدافع من التعصب الديني الذي يظهره الموظفون الترك وضباطهم نحوهم^(١)، متذرة، فيما عدا ذلك، بأن النقلات العسكرية التي أرسلتها الدولة إلى طرابلس الغرب قد زادت الحالة خطرا^(٢). والمعلوم أن السبب الأساسي أقدم جذورا من ذلك، أنه مطامع «توسعية» استعمارية ظهرت في إيطاليا بعد عام ١٩٠٠ وكان حامل لوائها ولسان حالها «انريكو كوراديني Enrico Corradini»^(٣) ورغبة ملحة من إيطاليا بالحصول على حصّة من

(١) Cesare Causa — La Guerra Italo-Turca della Tripolitania, P. 23.

(٢) المنار — مجلد ١٤، ج ١٠، ٢٢، ١٠-١٩١١، ص ٧٨٢، من نص الإنذار الإيطالي إلى الباب العالي.

(٣) بيير رونوفن — المصدر السابق، ص ١٥.

الغنائم الأرضية التي تسابقت الدول إلى ضمها الممتلكاتها وراء البحار، وأحلام تاريخية قديمة^(١)، وثقتها بالاتفاقيات الثنائية السرية بينها وبين فرنسا في أعوام ١٩٠٠-١٩٠٢، بأن تطلق كل منهما يد الأخرى في المناطق التي تهماها: أي إيطاليا في طرابلس الغرب وبرقة، وفرنسا في مراکش^(٢)، وحصلت من زميلتها في التحالف الثلاثي، ألمانيا وفرنسا، على موافقة بأن تكون طرابلس الغرب لها. ثم مكثت مركزها بالنسبة لها، بالرسائل التي تبودلت بينها وبين الحكومة الإنجليزية، أثر الاتفاق الودي الذي عقد بين فرنسا وإنجلترا عام ١٩٠٤، والتي اعترفت إنجلترا لها فيها بحقوقها في طرابلس الغرب وبأنها حصتها من الغنائم الأفريقية^(٣).

من ذلك الوقت اعتبرت إيطاليا أن طرابلس الغرب ملك لها، ومنطقة نفوذها، وإلى أن يحين الوقت الملائم لاحتلالها «عندما تكون الفريسة سهلة الاقتناص»، كما قال اللورد سالزبوري، وزير خارجية إنكلترا، ناصحا إياها بالتريث^(٤)، شرعت باتخاذ الخطوات التمهيدية، والعملية فيها: من فتح مدارس، وإنشاء بنوك، وشركات، وتوظيف رؤوس أموال، وإرسال جماعات تبشيرية، والحصول على امتيازات مختلفة^(٥). ومع أن الدولة العثمانية لم يكن يخفى عليها مطامع إيطاليا في هذه المنطقة، فإنها لم تسع قط إلى تقوية الدفاع عنها، لابل أهميتها أهملها شنيعا في التعليم وال عمران وبناء طرق المواصلات والزراعة، وزيادة على ذلك جردتها حكومة الاتحاديين من كل جند وسلاح، إذ سحبت منها الجنود لقمع الثورات في البانيا واليمن، ولم تبق فيها سوى عدد قليل لا يتجاوز أربعة أو خمسة آلاف جندي من ٤٠-٥٠.

(١) Reymond Poincaré — Le Lendemain d'Agadir, P. 30.

(٢) Cesare Causa — Ibidem., P. 14.

(٣) الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي — جهاد الإيطاليين في طرابلس الغرب، ص ٢.

(٤) Reymond Poincaré — Ibid., P. 31.

(٥) الدكتور نقولا زياد — ليبيا من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ٨٠، أحمد غزّة

والاعظمي — المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥.

ألفا كانوا فيها^(١)، وضنت عليها بالولاية الصالحين، ولم تكتف بذلك بل إذا صدف أن لجأ أحد الولاة إلى العمل لرفع شأن البلاد، وتقويتها، بادرت إلى سحبه بناء على طلب الإيطاليين، كما فعل الصدر الأعظم حتى باشا بوالها إبراهيم باشا الذي عزله في سبتمبر ١٩١١ ولم يعين أحداً بدلاً منه، بحيث أن البلاد كانت بدون وال حينما اعتدى الطليان على حرمتها^(٢).

أثار الاعتداء الإيطالي على طرابلس النقمة على حتى باشا الصدر الأعظم واتهمه الكتاب العرب بصورة خاصة، بأنه إيطالي النزعة، وأنه مشهور بحبه للمدينة الإيطالية ومعايشة الإيطاليين، ويفضل التردد على أنديتهم، وأنه طلب تعيينه سفيراً في إيطاليا لشدة حبه لهم، وأن لإيطاليا دخلاً في تعيينه صدرراً أعظم، بعد استقالة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا في أعقاب قضية لنش^(٣)؛ إلا أن المؤكد أن الاتحاديين كانوا بصورة عامة يهتمون بشؤون هذه الولاية، وأما حتى باشا فقد كان في غفلة تامة عما يجري حوله وأصيب بالذهول عندما استلم الأنداز من سفير إيطاليا في الأستانة، فأسرع إلى القصر السلطاني، وجمع مجلس الوزراء، حيث سمع كلاماً مهيماً من السلطان جزاء لإهماله وعدم احتياظه للأمر^(٤). على أن غفلته قد تكون مقصودة، حبا لزيادة التسامح مع الإيطاليين، الذين كانت تربطه بهم روابط عديدة، منها زواجه من إيطالية، وشغفه بارتياح النوادي الإيطالية في الأستانة وبلعب الورق ومعاونة القمار مع أصدقائه من الإيطاليين وخضوعه لسلطان الذهب^(٥). حتى أن سفير الدولة العثمانية في روما قد تقدم بتقرير إلى مجلس المبعوثين ضده جاء فيه أنه كتب له مراراً من روما ينذره بالخطر

(١) الطاهر الزاوي - المصدر السابق، ص ٤٥، شكيب ارسلان - تعليقات على تاريخ

ابن خلدون، ص ٣٥٧

(٢) الطاهر أحمد الزاوي - المصدر السابق، ص ٢٠

(٣) المصدر السابق - ص ٤٢١، الدكتور محمد فؤاد شكرى - السنوسية دين

ودولة، ص ١١٤.

(٤) الأمير شكيب ارسلان - المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(٥) الدكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق، ص ١١٤.

الذى يتوسمه من جهة إيطاليا، وتدابيرها الخفية، وأعمالها المريبة لأجل الأغارة على طرابلس الغرب، لكنه لما عاد إلى الأستانة علم أن حتى باشا قد أهمل كثيراً من التقارير التي أرسلها إليه ولم يعرضها على مجلس الوزراء^(١). وعلى كل حال كانت النقمة على حتى باشا شديدة في أوساط الأمة العثمانية، وخاصة منها الأمة العربية، وقسم كبير من أعضاء مجلس المبعوثين. وقد قدم نواب طرابلس الغرب تقريراً إلى المجلس يبنوا فيه أنهم طالما جلبوا نظر المجلس والحكومة إلى وجوب تقوية الدفاع عن طرابلس الغرب بتعزيز البحرية لحراستها، والقيام بتنظيم حربي يناسب الموضع والمكان، واتخاذ سياسة خارجية رصينة تقيها وغيرها من أجزاء الوطن المهددة من دسائس الدول الأجنبية، وتزويد المنطقة بحكام يحسنون الإدارة والاقتصاد^(٢)، وبأن تكون لها إدارة ملكية ومالية قائمة بذاتها، وأن تكون لها قوة عسكرية محلية من أبنائها، ولكن لم يكن من الدولة إلا أن استمرت في إهمالها هذه الولاية من جميع الوجوه وخاصة مسألة تشجيع وتدريب المنظمات المحلية للدفاع عن البلاد، وسحبت منها علاوة على ذلك ما كان فيها من أسلحة احتياطية تقدر بأربعين ألف بندقية إلى الأستانة بدعوى رغبتها في الاستعاضة عنها بأسلحة جديدة، إنما لم تعرضها إياها بغيرها. يضاف إلى ذلك أنها سحبت الضباط الأكفاء، واكتفت بعدد ضئيل منهم ليسوا من الكفاءة على شيء. وقد ركزوا المسؤولية على حتى باشا، الذى كان سفيراً للدولة في روما وكان عليه أن يطالع على خفايا المطامع الإيطالية ويقف دون تحقيقها، وعلى

(١) الطاهر أحمد الزاوي - نفس المصدر، ص ٢٤، الأهرام، ١٠٢٢٧، ٩-١١-١٩١١

(٢) كان زعماء الاتحاديين قد صرحوا غير مرة بأنهم لا يريدون دم عسكرى واحد لصيانة طرابلس الغرب من اعتداء إيطاليا أو فرنسا أو غيرها. كما عقدت لجناتهم في سلايك اجتماعاً احدى المرات لبحث مسألة طرابلس الغرب فقر رأيتهم على عدم تحصين أسلاكها أو اتخاذ انتدابير التى تصونها من أى عدوان مفاجئ وعدم إثارة القضية في مجلس المبعوثان. ثم نشرت جريدة طنين على أثر ذلك مقالا جاء فيه بان طرابلس الغرب «من الولايات التى لاتفيد الدولة فائدة مالية يعتد بها فعلى الحكومة العثمانية الاقتصاد في الانفاق عليها». «محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق، ص ١١٤، المؤيد - ٦٤٨٣، ٤-١١-١٩١١.

وزارته المسئولة بالتضامن معه وطلبوا تقديمه وإيائها إلى الديوان العرفي لمحاكمته أمامها بجرم الإهمال والاستهتار بمصلحة البلاد العامة^(١). لكن الاتحاديين وهم أصحاب القوة بعدد نوابهم في المجلس أجلوا النظر في هذا الطلب ثم أهملوه ولم يعيروهم أذنا صاغية^(٢). صحيح أن حتى باشا، أمام النقمة العامة عليه وعلى وزارته، قد استقال وألف الوزارة الجديدة سعيد باشا، الملقب «كوجك» (صغير) — وهو من الذين كانوا قد استلموا الصدارة العظمى مرات عديدة في عهد عبد الحميد المطلق، وهو الذي ألف الوزارة في أعقاب قيام الضباط الأحرار أنور بك ونيازی بك وغيرهم بثورة ١٩٠٨، والتجأهم إلى الجبال كي يجبروا عبد الحميد على إعلان الدستور، وكان في نيته قمع هذه الثورة تنفيذاً لرغبة عبد الحميد، لكنه فشل في مهمته واضطر للاستقالة كي يخلفه كامل باشا بعد أن أعلن عبد الحميد الدستور — صحيح أن حتى باشا استقال، لكن الاتحاديين لم يكتفوا بأن أعادوا ستة من وزراءهم المسؤولين عن إهمال شؤون طرابلس الغرب، بل أضافوا إليهم وزيرين اتحاديين آخرين اشتركوا في وزارة سعيد باشا، وبذلك زادت صبغة الوزارة الاتحادية^(٣). هذا ما جعل نواب المعارضة يحملون على الوزارة الجديدة فدارت في يوم ١٩ / ١٠ / ١٩١١ جلسة حامية، وكان المجلس قد عاد حديثاً من عطلة البرلمانية، ولم يكن حزب الحرية والائتلاف قد تشكل بعد^(٤)، بل كانت المعارضة ممثلة بحزب الأحرار المعتدلين والأهالي. وقد حاول الاتحاديون خلال هذه الجلسة أن يتصلوا من مسؤولية عدم تحصين طرابلس الغرب وأن يلقوها على عاتق العهد

(١) المنار - مجلد ١٤، ج ١١، ٢١-١١-١٩١١، ص ٨٦٢ - ٨٦٧، من تقرير نائبى طرابلس الغرب إلى المجلس وهما ناجى بك، وصادق بك.

(٢) الأمير شكيب ارسلان - المصدر السابق، ص ٣٥٨، الاهرام - ١٠٢٢٢، ١٩١١-١٠-٢٣.

(٣) الاهرام - ١٠٢٩٠، ١٢-١-١٩١١.

(٤) تشكل حزب الحرية والائتلاف في ٨-١١-١٩١١.

البائد متذرعين بعدم وجود أسطول للدولة يقابل أسطول العدو، فحدث بينهم وبين المعارضة مشادة أصر فيها النائبان العرييان شفيق بك المؤيد وعبد الحميد الزهراوى على إلقاء الذنب عليهم واتهمهم الفيلسوف رضا توفيق بأنهم يلعبون بالدستور كما يلعب اللاعب بخيال الظل (قره كوز)، وبأن المعارضة نهبت الوزارة السابقة إلى نوايا إيطاليا السيئة نحو طرابلس الغرب لكنها لم تفعل شيئاً لاتقاء غدرها وأن سياسة الدولة أصبحت في يد أناس عاجزين وإنها أكثر من ذلك واقعة تحت تأثير مؤثر شديد هو الإدارة الأوربية وأردف قائلاً: «وإذا لم يكن لنا قوة من مال أوربا لانستطيع أن نمنع هذه الحرب. لأجل ذلك أقول أننا في حاجة إلى وزارة تثق بها أوربا التي جاءت بكل هذه المصائب، أكثر مما تثق بها أكثرية المجلس، وأكثر مما تثق بها الأمة العثمانية كلها».

«أقول لكم أيها السادة بكل صراحة أنه إذا دخل الوزارة الجديدة وزراء من الوزارات السابقة سوف لا يثق بها أحد. لا تنتظروا الثقة منى بل من الدول ومن الأمة العثمانية. في سلطنتنا (١٥) مليون عربى ونوابهم هنا... سلوهم هل هم راضون عن الحالة الحاضرة؟ كلا بل هم مستأوون. أنا سحت وسألت من رأيت وعلمت أن الألبان أيضاً مستأوون. إذن أقول لكم وأنا متأكد من قولى أن لا أوربا ولا الأمة العثمانية تثق بوزارة كهذه».

وقد نوه رضا توفيق في هذه الجلسة بتكالب الاتحاديين على الكراسى الوزارية، وتحدث عن فشل محاولة قام بها المعارضون للاتفاق معهم على وزارة ترضى عنها المعارضة والدول الأوربية، سائلاً حكومة الاتحاديين عن سبب سحبها الجند من طرابلس الغرب وتركها خالية منه. وقد ألحت المعارضة على إخراج الوزراء الستة الذين أعيدوا إلى الوزارة الجديدة وذلك عندما نهض صدقي بك من نواب المعارضة ليرد على النائب أحمد ماهر أفندى وكان قد قال: «إننا الآن أمام حريق نشب يجب أن نطفئه قبل البحث في أسبابه» فأجابه صدقي بك بقوله «وأنا أقول أن الوزارة الجديدة يجب أن

نهيب بها كي تخرج من صفوفها أولئك الوزراء الستة الذين لا يزالون متربعين في كراسيها ، والذين حدث الحريق في عهدهم وبسبب إهمالهم ، وأنه يجب على جميع الأطراف أن يشتركوا في إطفائه متحدين ، ولكن لا يكفي للاتحاد أن يدعو إليه طرف واحد لأن اليد الواحدة لا تصفق. إنني أذكر أن مبعوثي طرابلس الغرب قد وقفوا على هذا المنبر في السنة الماضية وقصوا علينا أطماع إيطاليا بوطنهم وما أعدته وما تعدده لذلك ، حتى بكى هؤلاء المبعوثون واستبكوا غيرهم ، وقد تساءلوا حينئذ هل تريد إيطاليا أن تفصل وطنهم عن السلطنة العثمانية ، وهل تريد السلطنة أن تبتأ بناء وطنهم جوعاً؟ نعم أنهم أندرونا يوم كانت تنفع النذر. وهما قد صح بالفعل ما كانوا أندرونا منه بالقول .

« على عهد أى حكومة حدث ذلك الأناذار الذى ذهب هباء ؟ . . . انظروا أيها السادة ! إن ذلك حدث على عهد هؤلاء الأشخاص الستة الذين هم جالسون الآن بيننا ، إنه حدث على عهدهم يوم كانوا يؤلفون وزارة عاملة تدير البلاد .^(١) »

في الواقع لم تكن المعارضة راغبة في بادية الأمر ، في أن تشتد على الحكومة الاتحادية الجديدة الشدة التي يستحقها إهمال الاتحاديين ، ووزرائهم الستة الذين أعيدوا إلى الوزارة ومنهم بالدرجة الأولى محمود شوكت باشا الذى ألقيت على عاتقه بعض المسؤولية ، والذى سحب الجند من طرابلس الغرب بعد أن كان قد استمزج رأى حق باشا ، عندما كان سفيراً للدولة في روما ، عما إذا كان ثمة ما يدعو إلى أخوف من جهة إيطاليا ، وكان حق باشا قد أجابه بأنه ليس هناك ما يوجب الريبة في نواياها ، عندئذ أمر بسحب الجند من طرابلس لارسالهم إلى اليمن^(٢) ، ومنهم أيضاً خليل بك وزير

(١) المؤيد - ٦٥٠٨ ، ٢٩ - ١٠ - ١٩١١ ، من خلاصة محضر جلسة المبعوثان المفقودة

في ١٩ - ١٠ - ١٩١١ .

(٢) الظاهر أحمد الزاوى - المصدر السابق ، ص ٢٢ .

الداخلية ، ونائيل بك وزير المالية ، وما فروقورداتو وزير المعادن اليوناني... الخ ، ذلك أن المعارضة والأمة بأجمعها وجدت نفسها أمام كارثة كبرى وآمنت بوصية السلطان الذى جمع رجال دولته ، وكبار مجلسي الأمة ، يوم تلقى الإنذار ، وقال لهم أن الموقف حرج والدولة والأمة تريدان الآن من كبار رجال السلطنة وذوى النفوذ أن ينبروا لانقاذها ؛ فلا أحزاب ولا عناصر ولا شقاق ولا خلاف بعد الآن ، بل يجب أن يكون جميع العثمانيين يداً واحدة لتجنيب الوطن خطر التفكك والانحلال^(١) .

لذلك حاولت المعارضة الاتفاق مع الاتحاديين لتكوين جبهة واحدة مترابطة الصفوف لمواجهة الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد بعد هذا الحادث الجلل ، وليكونوا مع حزب الحكومة يداً واحدة جهد الإمكان . ففرح الاتحاديون لما علموا بهذا الاتجاه من خصومهم وطلبوا شروط المعارضين فكان أول شرط وضعه هؤلاء أن ينتخب رجل غير أحمد رضا بك رئيساً لمجلس المبعوثين ، في الفصل البرلماني الجديد (الفصل البرلماني مدته سنة واحدة يجدد في أوله رئيس المجلس وهيئته الإدارية) ، وأتوهم ببراهين قوية على عدم كفاءته ؛ لكن الاتحاديين أصروا على إعادة انتخابه ، وجاء إصرارهم بمنتهى الغلظة^(٢) . ولما جرى الانتخاب نجح أحمد رضا للرئاسة الأولى^(٣) ، كما نجح المبعوث العربى عبد الحميد الزهراوى نائباً أول للرئاسة بأغلبية (٨٦) صوتاً^(٤) ، بدلا من سلمان البستاني الذى أسندت إليه وزارة الزراعة والتجارة غير أن الزهراوى استنكف عن قبول هذا المنصب لأنه خشى أن تتفرق

(١) الأهرام - ١٠٢٠٣ ، ٢ - ١٠ - ١٩١١ .

(٢) المؤيد - ٦٧٩٣ ، ٢ - ١٠ - ١٩١٢ ، من مقال بقلم النائب عبد الحميد الزهراوى بعنوان : طائفة صغيرة من الأخطاء في سنة واحدة .

(٣) في نفس الوقت انتخب أحمد مختار باشا الغازى لرئاسة مجلس الاعيان خلفاً لسعيد باشا ، والشريف على حيدر نائباً له .

(٤) نال أحمد رضا نفس العدد بعد أن كان ينجح في السابق بما لا يقل عن ١٦٤ صوتاً وهذا يدل على سقوط مكانته ، وكان العرب خاصة مستائين جداً منه .

كلية الأحزاب المعارضة التي كانت تسعى إلى الاندماج كلها في حزب واحد^(١)، لأن في قبوله هذا المنصب، خلافاً لرأى الحزب المعارض الذي ينتمى إليه (حزب الأحرار المعتدلين)، خروجاً على إجماع المعارضة على عدم التعاون مع الاتحاديين وعدم قبول أى منصب إدارى سواء في وزارتهم أو في مجلس المبعوثان، فانتخب بدلاً عنه النائب العربى الاتحادى روى بك الخالدى مبعوث القدس بنفس الأصوات^(٢).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاتحاديين أصروا على طلب الثقة بالوزارة الجديدة، مع أن المعارضين قالوا لهم أنكم بين أمرين إما أن تحملوا سعيد باشا على أن يحسن اختيار وزرائه، لأن بعضهم لا يصلحون لأصغر الوظائف، فضلاً عن مثل هذه المناصب الرفيعة، في مثل هذا الوقت، وإما أن تتركوا الوزارة تعمل بدون أن تطلب ثقة المجلس، فتبقى المسألة مستورة مدة من الزمان حتى يتسنى له تبديل بعض الوزراء، وإلا استمرت المعارضة في موقفها من محاربة الاتحاديين. فلم يقنع هؤلاء بذلك وتصلبوا في موقفهم، فلم تحرز الوزارة الثقة بسوى ١٢٥ صوتاً، وعارضها ستون نائباً واستنكف الباقون عن التصويت^(٣). وهكذا استمرت معارضة الأحزاب والفئات غير الاتحادية للحكومة الجديدة، لأنها في نظرهم غير جديرة بالثقة، وغنى عن القول أن الاتحاديين لم يكونوا على استعداد لمنح الثقة لوزراء من غير حزبهم في مجلس المبعوثان ولا للتخلي عن وزرائهم، بينما كان رأى المعارضة مبنيّاً على أن الوزراء الحاليين لا يمكن أن يحرزوا ثقة أوروبا، وقد علمت رضا توفيق على هذه النقطة أهمية كبرى، لأن الدولة، إذا أرادت مواجهة الأحداث الجديدة وجب عليها أن تؤمن الأموال اللازمة للاستعدادات الحربية، وهى في ضيق

(١) تحقق ذلك بعد أسابيع قليلة حينما اندمجت الأحزاب المعارضة في حزب « الحرية والائتلاف » الذى تشكل مجدداً .

(٢) الأهرام - ١٠٢٢٢ ، ٢٣ - ١٠ - ١٩١١ .

(٣) المؤيد - نفس العدد السابق ، ونفس المقال .

مالى شديد، وبحاجة ماسة إلى قروض أجنبية من الدول الأوروبية؛ لكن هذه الدول لا تتفق بالاتحاديين لما رأوه من تطرف وزرائهم الذين تولوا الحكم في السنتين الأخيرتين. لذلك يجدر بى أن ألقى نظرة سريعة إلى علاقات الدولة الخارجية إلى أن تخلى حقى باشا عن الصدارة العظمى.

علاقات الدولة الخارجية

لما قامت الثورة التركية باركتها الدول الأوروبية الغربية وشجعته، وتلقى الرأى العام فيها خطوة تركيا الفتاة بالترحاب، وهلل لزوال الظلم والاستبداد وانكشاف الغمة عن العناصر غير الإسلامية بزوال الاضطهادات الدينية والعرقية. وقد بدأ لأبطال ثورة تموز، يولية ١٩٠٨ أن المسألة الشرقية قد لاقت حلها الطبيعى^(١)، وأن الدول الأجنبية عندما تطمئن إلى النظام الدستورى الجديد ستلغى من نفسها نظام الامتيازات، لأنها سوف لا ترى حاجة للتدخل^(٢). ذلك أن إيجاد تركيا غربية تماماً في حكومتها، وحياتها الاجتماعية وبناؤها الفنى، سيكون عاملاً في إزالة هذا السبب القديم للتنازع الدولى حول المسألة الشرقية. كما أنهم كانوا يعتقدون بأن إبداء الرغبة الصادقة في القضاء على استبداد عبد الحيد، والعمل على جمع العناصر في كل مشترك تؤمن فيه المساواة للجميع، من شأنه أن يحسم جميع المسائل المعقدة الناشئة عن وجود شعوب مختلطة غير متجانسة، وبالتالي أن يستميل الدول الغربية ويجعلها ترحب بهذه الأهداف. وفي الحقيقة كان كل شئ في بادىء الأمر يشجع على التفاؤل، خاصة عندما عمد جماعة تركيا الفتاة، أثر نجاح حركتهم، إلى ضرورة العمل باعتدال في المجال الداخلى، فأسندوا إلى كامل باشا المعروف

A. Emin — Ibidem., P. 41.

Doc. Diplom. Français — 2ème S., T. XI, No. 419, 30/7/1908

من كتاب المسيو Steeg مندوب اللجنة المالية في مكودونيا الى وزارة الخارجية الافرنسية .

بحكمته وحنكته السياسية ، وثقة الدول فيه ، وخاصة منها انكلترا ، الصدارة العظمى ، وبينوا رغبتهم في إحترام مصالح الدول الأجنبية ، ومشاريعها الاقتصادية ، ليقينهم بأن رؤوس الأموال الفرنسية والألمانية والانجليزية الموظفة في أراضي السلطنة ، هي التي خلقت نهضة تركيا الاقتصادية ، وامتزجت الأموال الأوربية ، ونتاج الأدمغة الأوربية ، بحياة الترك ونشاطهم العمراني ، فاختروا جبريل نورات ونجيان لوزارة النافعة ، دليلاً على هذا الاحترام وعلى اعتدالهم ، وأعلنوا أنهم سيكلفون مستشاراً فرنسياً بإصلاح المالية ، وآخر إنجليزياً بإصلاح البحرية ، وثالثاً ألمانياً بإصلاح الجيش البري^(١) .

كان رجال الثورة مساقين إلى هذا السلوك بدافع من وطنيتهم التي أملت عليهم العمل على إسقاط حكم الاستبداد ، تفادياً لفروض وقيود جديدة تفرضها الدول على الولايات المكدونية الثلاث ، التي توصلت الدول إلى إيجاد نظام خاص لها ، وكرد فعل لمقابلة ريفال بين عاهلي روسيا وانكلترا ، فإذا ما أعلنوا الآن عن أهدافهم التحررية ورغبتهم في رعاية مصالح الدول فليس إلا لكي يتجنبوا تدخلاً جديداً من هذه الدول ، لكي يكسبوا عطفها في وقت هم بأشد الحاجة إلى توطيد أقدام عهدهم الجديد .

لقد بينت في الفصل السابق طرفاً من مظاهر عطف الدول الغربية على تركيا الفتاة ، وأضيف هنا أن السفير الوحيد بين سفراء الدول الأجنبية الذي حافظ على وضع التحفظ تجاه الثورة هو البارون مارشال فون بيبيرستين Le Baron Marshal Von Bieberstein سفير ألمانيا في الأستانة ، وقد كان من الطبيعي أن يفعل ذلك لأن الثورة ، واستلام رجالها الحكم ، يعد كسراً للخط الذي كانت إدارة عبد الحميد قد سلكته بميلها لألمانيا وسيرها في ركابها . أما سفراء انكلترا وفرنسا وروسيا فقد أظهروا نحو الحكم الجديد

R. Pinon — L'Europe et les Jeunes Turcs, P. 91.

كثيراً من العطف والتأييد ، وعلاوة على ذلك أصبحت سفارة فرنسا ، كما روى إسماعيل كمال بك في مذكراته ، ملتقى رؤساء جمعية الاتحاد والترقي ، وكان المسيو « آندري ماندلستام . . . A. Mandelstam » الترجمان الأول للسفارة الروسية في الأستانة ، الناصح والمشير الرئيسي لهم^(١) . ولم يكن موقف هؤلاء السفراء الثلاثة أيضاً بمستغرب ، فقد كانت دولهم ناقمة على سياسة العهد البائد الخارجية ، فأصبح الأمل يحدها باكتساب العهد الجديد إلى جانبها ، خاصة وأن منظمات الأحرار العثمانيين وصحافتهم ، كانت قبل الثورة منتشرة في باريس ولندن ، وتلقى صدراً رحباً ورعاية وتأييداً تامين منهما . وكان من الطبيعي أيضاً أن تتجاوب نفوس متحرري الشعب التركي مع عواطف الود والوثام نحو الدول الغربية ، فظهر نحوها من الميل بمقدار ما تظهره من النفور نحو سياسة الميل لألمانيا ، حليفة السلطان الطاغية ، علاوة على أن الثقافة الألمانية لم تعرف سبيلها إلى عقول الناشئة التركية ، إلا ما تعلمه الضباط العثمانيون ، الذين أرسلوا في عهد عبد الحميد للتعلم في ألمانيا ، من اللغة والثقافة الألمانية ، فقليلاً ما كنت تجد بين المدنيين من يتكلم اللغة الألمانية . صحيح أن الألمان كانوا قد فتحوا كثيراً من المدارس في تركيا ، خاصة في فلسطين ، لكن هذه المدارس قليلاً ما كان يرتادها أطفال الترك ، إنما المدنية والثقافة الفرنسية هي التي أثرت بصورة خاصة على الحياة التركية ، وذلك بواسطة مدارسها الكثيرة الدينية والعلمانية التي انتشرت في أراضيها من زمن طويل وباختلاط رجالها ومصلحيها ، منذ منتصف القرن التاسع عشر بالمدينة الفرنسية ، وتعشقهم لنظم الإدارة والحكم الفرنسية . هذا علاوة على رؤوس الأموال الفرنسية الهائلة التي كانت موظفة فيها بشكل مشاريع سكك الحديد والصناعة والشركات^(٢) ، والتي كانت تفوق مشاريع الألمان

Memoirs of Ismail Kémal, P. 348.

A. Mandelstanm — Ibid., P. 53.

من سلك حديد وغيرها التي لم يكن يستهان بها أيضا في تركيا ،

إلا أنه إذا كانت الدول الثلاث ، فرنسا وإنجلترا وروسيا ، قد وقعت بالفعل ، موقفا ملاما من حكومة العهد الجديد في السنتين الأولى والثانية من حياتها على الأقل ، فإنه موقف لم يكن يخلو من الحذر والترقب . فوقف روسيا يتضح لنا من التقرير الذي بعث به الميسو بومبار « Bombard » ، سفير فرنسا في الأستانة إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٦/٧/١٩٠٩ ، قال أنه قد جرى حديث بينه وبين سفير روسيا الجديد في الأستانة ، وأن هذا أعلمه بأن مهمته في تركيا هي إزالة ماعلق بأذهان الترك من وهم بنوايا روسيا السيئة تجاهها ، وأن يصفى الجو بين الدولتين بحيث تسود الثقة التامة بينهما ، بدلا من الشكوك وشعور الريبة التقليدي ، وأن روسيا المجاورة لتركيا ليس لها أية نوايا توسعية على حساب جارتها ، وأنه سيبدل جهده لإقناع تركيا بهذه الفكرة ، وأن الجوار يجب أن يكون فرصة للوفاق بدلا من الخصام ؛ غير أن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تكون مثار خلاف بين الحكومتين هي مسألة المسيحيين التي تود روسيا أن يعطى حبل للخلاف حولها وذلك بأن تصان أرواحهم ويأمنوا على رقابهم من الذبح ، مثلما كان يجري في العهد البائد . ولطالما أن الحكومة الجديدة مصممة تماما على منع هذا العمل غير الانساني ، فليس من شيء يمكن أن يفرق بين الجارتين . وأن من مهمته أيضا أن يزيل من الأذهان الوهم السائد بأن روسيا عدوة للأفكار الحرة الجديدة ، ذلك الشيء الخاطيء ، إذ أن روسيا رأت بعين الدهشة دخول دولتي تركيا وفارس في الطريق الدستوري ، وسيرهما في سبيل التحرر ، وأنها تتمنى لهما التقدم والازدهار ، وأنه سيعمل ما بوسعها لجعل تركيا تتق من عطف روسيا على نظامها الدستوري الجديد ، حتى إذا أمنت من جانبها وزال عنها الخوف من نواياها ، ورأت نفسها مؤيدة لا مهددة من قبلها ، كان ذلك حافزا لها كي تلتفت نحو الغرب وتميل إليه .

وقد أضاف سفير فرنسا أنه أجاب السفير الروسي بأن سياسة روسيا هذه تسير تماما وفق سياسة فرنسا وطبقا لها ، وأنهما متفقتان تمام الاتفاق تجاه الحكم الجديد في السلطنة العثمانية (١) .

غير أن روسيا لما سحبت مشاريع الإصلاح ، التي كانت ترى وجوب تطبيقها في مكدونيا ، قالت بأنها تحتفظ بحق إثارتها من جديد فيما إذا أخفقت مشاريع الإصلاح العثمانية (٢) .

أما من جهة إنجلترا فقد كان فيها ، وخاصة بين صفوف الأحرار ، كما في فرنسا أيضا ، تقليد بالعطف الشديد على الأحزاب الإصلاحية في الدولة العثمانية . كان هذا العطف نابعا من أصول الميول الحرة القديمة ، ولكنه كان ناشئا أيضا من مرجبات المصلحة الانجليزية ، التي تقضى بإيجاد تركيا قوية ، تستطيع أن تقف سدا منيعا أمام انحدار الروس إلى بحر أيجه . ولكن في السنين الأخيرة من حكم عبد الحميد ، لما بدأت السياسة الانجليزية تشعر بالقلق من تزايد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية ، واندفاعه في وادي الفرات ، أصبحت هذه السياسة تتجنب تقوية تركيا والدفاع عنها ، لأنها أصبحت تميل إلى ألمانيا ، بل أكثر من ذلك كانت تشجع الحركة التركية الحرة ، بواسطة عملائها أو مواطنيها ودسائسها ، كي تقضى على سلطة السلطان العثماني ، صديق منافستها ، أو أن تخفف من نفوذه على الأقل . أما بعد نشوب الثورة فقد أخذت القضية شكلا آخر ، إذ أصبح الترك هم المالكين لمصيرهم ، وأصبح الانجليز والأوربيون عامة ينظرون بعين العطف إلى العمل التركي الراغب في الإصلاح . فإن إنجلترا والدول الغربية لم تشأ في بادئ الأمر التدخل في مشا كل الدولة المعقدة ، طالما وجد هناك من الأسباب ما يجعلها تظمن إلى قيام المصلحين ، من الترك أنفسهم ، بمقتضيات

Doc. Dipl. Français — 2ème S., T. XII, No. 264, 26/7/1909. (١)
R. Pinon — Ibidem., P. 88. (٢)

الإصلاح ، وما تتمنى أن لا تدعوها للتدخل^(١) . بل أكثر من ذلك رحبت واستبشرت بوصول حزب تركي يحمل الأفكار الحرة ومفاهيم الديمقراطية الإنجليزية والأفرنسية إلى الحكم .

كان الشعب التركي ورجال حكومته الجدد يقدرون هذا الموقف من الدول ، وخاصة من إنجلترا وفرنسا ، فأظهروا عواطفهم هذه بالحفاوة بممثلتهما في الآستانة ، إنما كان مألقيه منها يمثل إنجلترا أكثر مما لقيه زميله الأفرنسي^(٢) ، إذ كان نفوذ إنجلترا كبيراً في أوساط رجال الثورة المدنيين يشهد على ذلك الاستقبال الباهر الذي استقبل به سفيرها في الآستانة السير جيرالد لاوثر . . . Sir Gerald Lowther عند نزوله من القطار ، اشترك فيه رجال تركيا الرسميون ، وجمهور غفير من الأهالي والوجهاء ، وقد أعرب السفير الإنجليزي ، لدى تقديم أوراق اعتماده إلى السلطان ، عن العطف الخاص الذي تسكنه إنجلترا لتركيا الجديدة^(٣) . هذا وأن رجال تركيا الفتاة كانوا يعتبرون إنجلترا ذات نظام ملكي دستوري من أتم وأنظم ما يكون الحكم ، وكانوا يأملون أن يتمكنوا من الانتفاع بمساعدة إنجلترا المادية والمعنوية . ولم تكن إنجلترا لتحجم عن تقديم أية مساعدة لأحرار تركيا الفتاة ، غير أن الحذر مع ذلك كان يشوب تصرفاتها تجاههم ، لأنه إذا كان ثمة تركيا فتاة فإن هناك أيضاً مصر فتاة ، وهناك خديوى تابع للسلطان ، هب شعبه يطالب بالدستور بجد ونشاط ، به يجدد شباب مصر ويحررها من النير الإنجليزي البغيض^(٤) .

في أثناء ذلك كان مثل ألمانيا يحتفظ بحياده الإيجابي وتحفظه الحكيم ، ينتظر الفرصة الملائمة ، وتطورات حكم تركيا الفتاة ، وما قد ينشأ فيه من

A. Mandelstam — Ibid., P. 55.
R. Pinon — Ibid., P. 89.

(١)

(٢)

أخطاء ، ويتربص ما قد يحدث بين المتحايين من خلاف ، كي يعمل على استعادة نفوذ دولته في السلطنة العثمانية^(١) .

يتضح إذاً أن الأمور في الأشهر الأولى من الثورة كانت تسير في جانب النفوذ الغربي ، بل لقي نفوذ ألمانيا والنمسا كسوفاً لا مثيل له عندما لجأت النمسا إلى إلحاق مقاطعتي البوسنة والهرسك بها ، وكانت تحتلها منذ معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، بموافقة ألمانيا ، مع بقاء تبعيتهما للسلطان العثماني ، فلجأت تركيا حينئذ إلى مقاطعة البضائع النمساوية فتبعها بذلك جميع البلاد التابعة للسلطنة والتي تعطف عليها ، وخاصة مصر التي أخلصت لهذه الفكرة وطبقها تماماً ، فسيبت المقاطعة ضرراً كبيراً بالدولة المعتدية ، وأوجب الاعتداء على حقوق السلطان السخط العام من قبل الأمة العثمانية على النمسا وحليفها ألمانيا ، بينما كان الترحيب والاجتماعات ومظاهرات الولاء قائمة على قدم وساق أمام سفارات فرنسا وإنجلترا وروسيا^(٢) .

غير أن الأمر لم يدم على هذا الحال إذ حدثت أمور ظلت تباعد بين الدولة العثمانية والدول الغربية شيئاً فشيئاً ، وتقرب بينها وبين ألمانيا ، مع بعض فترات من التذبذب بين الجانبين ، حتى انضمت إلى الأخيرة في نهاية الأمر ، عند نشوب الحرب العالمية . فقد كان هناك كثير من المشاكل الداخلية والخارجية التي تهتم بها دول الغرب ، منها عدا مشكلة البوسنة والهرسك ، خط حديد بغداد ، والمشاريع الاقتصادية الأوربية ، والامتيازات الأجنبية والمسألة العربية التي تهتم إنجلترا وعلاقتها بجنوب الجزيرة ، ومسألة لبنان التي تهتم فرنسا ، ومسألة أرمينيا وشعوب البلقان السلافية التي تهتم روسيا ، ومسألة لغات وأديان الأقليات العرقية والطائفية . هذه مسائل لم يكن من الصعب حلها ولا شك ، ولكنها كانت حساسة ودقيقة بحيث أن أقل الأخطاء فيها

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 206, 1/6/1909.
A. Mandelstam — Ibid., P. 59.

(١)

(٢)

توجب الخلاف ونشوب الأزمات وتدخل الدول الأجنبية^(١)، خاصة وأن الاتحاديين وإن لم يندفعوا في حركة معادية ضد الأجانب، وقنعوا سلوكهم بقناع من التسامح، إلا أنهم قد سلكوا خطة قومية وطنية صرفة في أسلوب حكمهم. فإن كان من شعاراتهم أن تكون « تركيا حرة » فقد كان منها أيضا أن تكون « تركيا للأتراك »، ولم يسمحوا بأى تدخل من جهة دول أوربا أو قنصلها في شؤونهم الداخلية^(٢)، حتى وصل تمسكهم بقوميتهم، واعتزازهم بكرامة الأمة العثمانية، إلى حد التعصب، ولم تكن جرائد الاتحاديين لتكتم هذا الأمر، ولالتصمت الميول التي تظاهر بها الاتحاديون نحو الجامعة الإسلامية. لذلك أخذ شعور الحذر يتضح في موقف الدول الأوروبية، فبدأت تتقف موقف المرتقب لما تتطور عنه الأحداث بين الدولة وشعبيها من الأخطايات الطائفية والعرقية التي اعتادت الدول أن تجد في خصامها مع حكومتها فرصة سانحة للتدخل.

فإن المفهوم أن كل ما كان قديماً من تدخل الدول الأجنبية في شؤون تركيا، وخاصة منها روسيا والنمسا، قد حصل لحماية مسيحيي الدولة وتأمين حقوقها. كان لهذه المداخلات ما يبررها في كثير من الأحيان، إلا أن اضطهاد المسيحيين كان، في أحيان أخرى، ذريعة لحروب غايتها الاحتلال والفتح. وبالإجمال كان المداخلات الأجنبية، سواء منها الدبلوماسية أو الحربية، الفضل في حصول المسيحيين على وضع أحسن وعلى ضمانات أكثر فعالية وجدوى^(٣). وها أنا نرى أن النغمة ذاتها تتردد في محاولات مماثلة، فترسل الأساطيل إلى الأساكل العثمانية في كل مرة ترى الدول الأجنبية أن حياة المسيحيين في خطر. ذلك ما حدث أثر اندماج التي وقعت في آطنة ضد الأرمن، وتهددت بها مدن إنطاكية والاسكندرونة وحلب، أثر وقوع

R. Pinon — Ibid., P. 89-91.

(١)

Ibidem. — P. 128.

(٢)

Ibid. — P. 63.

(٣)

انقلاب ١٣ أبريل المضاد، وكانت التعليمات المعطاة لها أن تستقبل المستوطنين الأفرنسيين والأجانب والوطنيين العثمانيين سواء منهم المسلمين أو المسيحيين الذين تعرض حياتهم للخطر، والنزول إلى البر لحماية الأجانب فيما إذا تعرضت حياتهم لمثل ذلك أو لحماية القنصليات وتوطيد الأمن فيها إذا اتفق رأى قادة أساطيل الدول الأجنبية المرابطة على خطة موحدة^(١).

أن أول عمل أثار استياء الدول الأجنبية، قبل ذلك، ما صرحت به حكومة تركيا الفتاة من رغبتها في إلغاء الامتيازات، إذ كانت مفاجأة لهم ما جاء في برنامج وزارة كامل باشا الأولى، في أوائل عهد الدستور، وقوله بأنه « سيبدل الجهد بأن تلغى، بموافقة الدول ذات العلاقة، الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في الدولة العثمانية، وأنه سيعمل جاهداً على إيجاد حالة عامة تستطيع أن توحى بالثقة للجميع، وأن تجعل الأجانب يعتقدون بأنه لا جدوى من الامتيازات التي يتمتعون بها »، وما جاء في خطاب خليل بك في مؤتمر سلايك لجمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩١٠ من أن الامتيازات « نوع من الرق الثقيل ترزح تحته الدولة العثمانية ويتحكم في مصيرها »، وأنها تشكل مانعاً من إتمام الإصلاحات المالية^(٢). وهذا ما جعل الدول تزداد تمسكاً بموقف الشك والريبة من نوايا حكومة الاتحاد والترقي، وتنظر إلى هذا العمل بأنه خطوة يحدوها التسرع، وأنه كان على حكومة تركيا الفتاة أن تنتظر حتى ترسخ قواعد الحرية وتقاليد القضاء العادل حتى يحق لها أن تخطو هذه الخطوة الجريئة. عدا ذلك قد راع الأمر الدول الأجنبية حينما تحققت أن الاتحاديين جادون في محاربة المؤسسات الأجنبية، وهذا الكتاب، المرسل من وزير خارجية فرنسا إلى سفرائه في فيينا وبرلين، دليل على ذلك،

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 173, 21/4/1909.

(١)

من وزير خارجية فرنسا إلى سفرائه في البلاد الأوروبية الكبرى.

R. Pinon — Ibidem., P. 89, 112.

(٢)

قال : « إنه منذ قيام العهد الجديد في تركيا ظهر ميل إلى مهاجمة المؤسسات المالية والصناعية المقامة والمدارة من قبل الأجانب. وقد تبين ذلك خاصة من الحملة التي وجهت ضد إدارة التبغ، والتي قد تكون الوزارة التركية قد شكلت على أثرها لجنة تحقيق يخشى أن تقرر إلغاء الشركة، وبما أن هذه الحملة تهدد مصالح الأجانب عامة في تركيا، أرى أن توحد الدول الغربية جهودها لتوقفها عند حدها منذ البداية، وإفهام تركيا أنها إذا أرادت أن تعيد تنظيم أمورها المالية فإن من مصلحتها أن لا تظهر عداها لرؤوس الأموال الأجنبية في تركيا ... » (١)

ومما زاد في شك الدول الأجنبية إقالة المصدر الأعظم كامل باشا ذي الميول الغربية عامة والانجليزية خاصة، هذه الإقالة التي وإن تكن جرت لدوافع داخلية، إلا أنها سببت فتوراً في إنجلترا نحو تركيا، ودقت أول المسامير في نعرش صداقة تركيا بدول الوفاق الثلاثي، حتى أن سفير إنجلترا في الأستانة قد رفض أن يقابل المندوبين الذين أرسلتهم جمعية الاتحاد والترقي إليه كي يؤكدوا له أن تغيير الوزارة ليس له أى تأثير على العلاقات الطيبة التي تربط بين الدولتين، وبعث من يقول لهم أنه إذا كان ثمة من رسالة يودون إبلاغها إليه فليرسلوها بالطريق الرسمي (٢).

صحيح أن إنجلترا اقتنعت بعدئذ أن المسألة داخلية، وأن حكومة تركيا الفتاة لم تقصد بذلك ضرب الصداقة الانجليزية، غير أن الفتور أصبح رائد إنجلترا في علاقاتها مع الدولة العثمانية (٣)، وكذلك بالنسبة لبقية الدول، بحيث بدأ سفرؤها في إرسال المذكرة تلو الأخرى إلى وزارات الخارجية

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 164, 9/4/1909.

(١)

D.D.F. — Ibid., No. 206, 1/6/1909.

Rev. du M. M. — V. XXI, (Décemb. 1912), P. 193 ;

(٢)

A. Mandelstam — Ibid., P. 59.

(٣) وهذا ما جعل حكومة الاتحاديين تحاول بكل الوسائل إرضاء إنجلترا فمحتجتها امتياز شركة « لنش » وتجهت لاماني مصر التحررية .

لدولهم، يملأونها بالعبارات التي تدل على الإستهاء والريسة من الجامعة الإسلامية، وميل الاتحاديين إليها، كما يتضح من تقرير القائم بالأعمال الأفرنسي في الأستانة إلى وزير خارجيته وقد نسب فيه إلى الاتحاديين إرسال الدعاة إلى مختلف البلاد النائية، وتعصبهم الديني ضد المسيحيين، وتعصبهم القومي ضد العناصر الأخرى، ولم يكتف مخاوفه من « جامعة تركيا الفتاة الإسلامية التي هي أخطر على بعض الدول العظمى، وخاصة منها فرنسا، من جامعة عبد الحميد الإسلامية ». وقد نوه فيه بأن « السلطان المخلوع كان يريد أن يكتل المسلمين حول منصب الخلافة لغاية أنانية شخصية، أما الاتحاديون فلا يستخدمون نفوذ الخلافة إلا لخدمة أهدافهم القومية ». أن ما رعى الرعب في قلب هذا الأفرنسي ومواطنيه « نسيان الترك الخصومات الدينية التي كانت تباعد، منذ قرون، بين سلاطين الأستانة وسلاطين مراكش، كي يعقدوا مع هؤلاء الآخرين، بواسطة ضباط ورسول أوفدوهم إليهم، علاقات ودية، يبدو أنها كانت غير مستطاعة في أيام عبد الحميد ». لقد رأوا أن وحدة المسلمين شئ في حلوقهم إذ خيل إليهم أنها تتم تحت اسم الدين وتحت اسم السياسة في آن واحد كما عبر عن ذلك القائم بأعمال الأفرنسي بقوله أن « الأستانة مقر الخلافة هي في الوقت ذاته مقر الحكم الدستوري، ويشاهد فيها وصول مبعوث من مسلمي تركستان الصينية في نفس الوقت الذي يصل فيه إليها مبعوثون من قبل مصر الفتاة ». ثم أضاف أنه « بينما قصد الأول هو مجرد تقديم مظاهر الولاء لأمير المؤمنين نرى أن مهمة الآخرين التداول مع أعضاء جمعية الاتحاد والترقي » (١).

في الحقيقة كان أعظم ما يخيف الغربيين هو تصورهم بأن تتبنى حكومة العهد الجديد في تركيا الجامعة الإسلامية، كما كان أعظم ما يخيفهم من الجامعة الإسلامية أنهم تصوروا بأن ألمانيا هي التي تمسك بخيوطها، فتحررها

D.D.F. — Ibid., No. 556, 30/8/1910.

(١)

للمعاكسة الدول الاستعمارية الغربية ، ذلك أن ألمانيا ليس في ممتلكاتها جماعات من المسلمين ، بينما الأقوام التي تقطن المستعمرات الغربية معظمها من أتباع هذا الدين ^(١) . فالخوف من ألمانيا هو الذي يدفعهم إلى الرية والشك من سلوك تركيا عند أول تماس أو تقارب بين الدولتين ، ذلك التقارب الذي ما لبث أن تمت أولى بوادره أثر الصلح الذي عقده حكومة الاتحاديين مع النمسا حلاً لمشكلة البوسنة والهرسك ، إذ تم في ١٩٠٩/٢/٢٦ الاتفاق بين الدولتين بأن تترك الدولة العثمانية للنمسا هاتين المقاطعتين ، واستلمت بدلاً عنها تعريضاً بمبلغ مليوني ليرة عثمانية ونصف مع سنجق « نوفي بازار » الذي أخلته لها النمسا من جنودها ^(٢) . ومع ذلك لم تكن ألمانيا حليفة النمسا حتى عشية الثورة المضادة قد استردت بعد نفوذها الضائع في تركيا ، لذا قوبل هذا الانقلاب بالاستيثار والترحاب من قبل ألمانيا وسفارتها في الآستانة .

على أن إحباط الانقلاب المضاد لم يكن ضربة لأمل ألمانيا الذي علقت عليه ، بل بالعكس انقلب الوضع لصالح ألمانيا أكثر مما لو تمت الثورة المضادة بنجاح . وذلك بخلع السلطان عبد الحميد نفسه ، عندما دخل الفريق محمود شوكت باشا ظافراً إلى الآستانة ، وهو الصديق الودود لألمانيا ، وقد أمضى شطراً كبيراً من حياته العسكرية في ربوعها مراقباً لشحنات الأسلحة ومدافع كروب Krupp التي كانت تركيا الحميدة قد أوصت عليها في مصانع هذه الدولة ، وأرسل أنور بك وفتح بك وهما من كبار زعماء الثورة العسكرية ، الأول إلى برلين والثاني إلى فيينا كمدققين عسكريين لسفارتى دولتهما ، وكان

Corresp. d'Orient — No. 10, 15/2/1909, P. 315.

Ibid. — 2ème S., T. XIII, No. 48, 23/11/1910.

(١)

(٢)

أما مسألة إعلان بلغاريا استقلالها فقد جرى الاتفاق بينها وبين الدولة العثمانية ، بتوسط روسيا ، على أن ترضى تركيا بذلك لقاء خمسة ملايين من الليرات العثمانية تدفع لروسيا من قبل بلغاريا تسديداً لغرامة الحرب التي كت روسيا قد فرضتها عام ١٨٧٨ على تركيا والتي كانت موزعة على أقساط لا يزال ٧٤ قسطاً منها غير مسدد .

من الطبيعي أن يعملوا على تصفية العلاقات بين السلطنة العثمانية وهاتين الدولتين ، فزاد بذلك نداء الألمان ، جميع الألمان بحياة تركيا الفتاة ، وزاد أكثر من ذلك عندما استلم الحكم حتى باشا الصديق الشخصي للبارون مارشال فون بيبرشتاين .

عدا هذه الأسباب الخارجية كان ثمة أسباب أخرى داخلية ساهمت في تقارب الترك مع التحالف الثلاثي : منها مسألة كريد ، فعند الانقلاب العثماني ١٩٠٨ لم يكن في كريد جند عثماني ، بل كان قد استعير عنه بمقارن من جند الدول الأربع الحامية ، روسيا ، فرنسا ، إنجلترا وإيطاليا ، ولم تكن السيادة العثمانية في هذه الجزيرة أكثر من إسمية فنقم الرأي العام العثماني على هذا الوضع خاصة عندما استفاد الكريديون من أزمة البوسنة والهرسك ، وأدى مسيحيو الجمعية العمومية في كريد يمين الطاعة للملك اليونان ، وزاد في النقمة سحب الدول الغربية لقواتها من كريد ، وعزم الكريديين على إرسال مبعوثين عن جزيرتهم إلى البرلمان اليوناني ، عند ذلك انفجر سخط الترك فقاطعوا البضائع اليونانية ^(١) في خلال هذه الأزمة وقفت ألمانيا موقف الحياد ، بل أحياناً موقف المؤيد للدولة العثمانية ، ذلك أن الدول الأربع المشار إليها ، كانت ترى عدم جواز مخايرة الحكومة العثمانية رأساً مع حكومة اليونان بشأن مسألة كريد ، فلما خالفت الدولة هذه الرغبة ، قدم ممثلو الدول المذكورة إليها مذكرة احتجاج يلفتون بها نظر الباب العالي إلى أنه لا يحق له ، فيما يتعلق بالقضية الكريديّة ، أن يتوجه بخطاباته رأساً إلى الحكومة اليونانية . ولم ينسوا أن يلفتوا نظره إلى أن قضية مكيدونيا ، والمشاكل التي تثار فيما بينه وبين دول البلقان بشأنها ، هي مما يهم المصلحة الأوربية d'intérêt européen ، وأن يؤكدوا عليه بأن على الحكومة العثمانية أن لا تخلق أي سبب من الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحرب ، وأن عليه أن يعلم الدول العظمى الموقعة على معاهدة برلين ، مقدماً عن كل ما يشكو منه .

A. Mandelstam — Ibid., P. 59-60.

(١)

وعن وجهة نظره، ليكون بالاستطاعة الوصول إلى التسوية اللازمة بالطريق الدبلوماسي^(١)، أما ألمانيا فلم تكن راضية عن إرسال هذه المذكرة، ولم تكن فكرة وجوب توجه الدولة العثمانية إلى الدول الست الحامية، لبيان ما تشكو منه في مسألة البلقان^(٢) سوى فكرة انجليزية، حيث لم تكن الدول متفقة على ما يجب اتخاذه من تدابير تجاه مشاكل الدولة العثمانية في منطقة البلقان، التي لا تزال مسألة إعلان بلغاريا استقلالها بعد الثورة، ومسألة كريد باقية منها بدون حل. وعدا ذلك فإن الرأي الذي أبداه المسيو ستيمرش، وكيل وزارة الدولة الألماني كان في مصلحة الدولة العثمانية، إذ كان يقضى بأن يؤخذ بنظر الاعتبار ضعف مركز حكومة تركيا الفتاة، ومداراتها بقدر الإمكان، لأنها وحدها التي تستطيع أن توطد النظام والأمن في الأمبراطورية العثمانية^(٣). وهكذا بينما أدى تدخل الدول الغربية في مشاكل مكدونيا، واتخاذها موقفا متصلبا تجاه الدولة العثمانية، إلى استياء هذه منها، أدى موقف ألمانيا والنمسا الملائم تجاه مصلحتها إلى وثوقها بهما، وميلها إليهما، ولم يكن هذا الانطباع ناشئا فقط عن الأثر غير المستحب الذي تأثرت به الدولة العثمانية من مذكرة الدول العظمى، بل بصورة خاصة من جهود البارون «مارشال فون بيبرشتاين» الشخصي في الأستانة لإيجاد الثقة في قلوب الأتراك الجدد الذين كانوا يريدون أن يدفعوا بعيدا بتدخل الدول الأوروبية في قضية مكدونيا^(٤).

وبالرغم من أن الدول الغربية رفضت الموافقة أخيراً على ما قام به الكريديون، وأوقفت في البحر المندوبين المرسلين من قبلهم إلى برلمان آثينا

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 291, 19/8/1909.

(١)

(٢) الدول الست الحامية لشعوب البلقان العثمانية هي: إنجلترا، فرنسا، روسيا،

النمسا، ألمانيا، إيطاليا.

D.D.F. — Ibidem., No. 294, 22/8/1909.

(٣)

Ibidem. — No. 298, 22/8/1909.

(٤)

فإن الجرائد التركية حملت حملة شعواء على هذه الدول وخاصة منها إنجلترا لأن صحيفة الأتراك طالين الاعتراف الرسمي بسيادتهم على الجزيرة، تلك السيادة التي أهمل الدستور الكريدي الجديد الإشارة إليها، ذهبت أدراج الرياح، وقد جزلت ألمانيا والنمسا لهذا الأمر وعملت على تعزيز موقفهما لدى الرأي العام التركي. وبينما لم يكن لألمانيا والنمسا صلة عرقية بشعوب البلقان، كان ميزان علاقات الروس بالدولة العثمانية، وصدقتها معها، هو مقدار استجابة السياسة التركية لمطالب صقالبه مكدونيا، ودول البلقان الصقلية، وعطفها على أمان شعوبها القومية. وقد لعبت ألمانيا والنمسا في هذه المسألة دور المحرض وقامت بدس الدسائس في البلقان ضد روسيا^(١).

وبمقدار ما كانت تزايد الاضطرابات في مكدونيا وتقمعها حكومة الاتحاديين بشدة — بلغت في كثير من الأحيان حد البربرية، وارتكاب الفظائع التي بقيت ذكرها عالقة في الأذهان مرتبطة باسم جاويد باشا، وطورغوت باشا، وستظل كذلك إلى الأبد^(٢) — كانت الصحافة الروسية والأفرنسية والانجليزية تتخلى عن موقفها العطوف نحو تركيا الفتاة. فكان على تركيا، وقد واجهت هذا التحول في الرأي العام العالمي ضدها، أن تتخذ واحداً من موقفين: إما أن تعترف عن سياسة القمع، وتطأ رأسها أمام ثوار البانيا من مسلمين ومسيحيين (وهؤلاء كانوا فئتين: المايسور والمردة) وأمام عصابات البلغار من الأشقياء الذين كانوا يعيشون فساداً في أرجاء البلاد، أو أن تلوذ ببرلين وفيينا ضد أي تدخل جديد في شؤونها الداخلية. وقد اتخذت الموقف الأخير، وانجازت إلى الجانب الذي كان يعطف على سياستها اللاصقلية ويؤيدها. لكنه لم يكن انجيازاً ظاهراً بوضوح، ولا ثابتاً تمام الثبوت. صحيح كان الضابط الألماني الكبير «فون درغولتز» قد استدعى

A. Mandelstam — Ibid., P. 60-61.

(١)

R. Pinon — Ibidem., P. 124.

(٢)

وكلف بإصلاح الجيش التركي الذي كانت ميول ضباطه تزداد تحولاً نحو المسحة الجرمانية ، باعتبار أن أكثرهم قد تلقوا علومهم الحربية في مدارس ألمانيا العسكرية ، وحضر وادورات كثيرة ومناورات عديدة قام بها الجيش الألماني في بلاده ، وقام حتى بك في آب ١٩١٠ بمفاوضات في النمسا لعقد تحالف ألماني — نمساوي — تركي في سبيل إقامة جبهة منيعة سلبية تمتد من البوسفور حتى بحر البaltic ، غير أن دولتي الوسط لم تتمكن من جلب تركيا إلى صفها بشكل واضح ، ولم يوقع التحالف الذي سعى إليه حتى بك لأن المدنيين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي لم يوافقوا على بتر العلاقات بتراً نهائياً مع دول الاتفاق الثلاثي . وكان هذا التيار الذي أيده طلعت بك ، وجاويد بك وحسين جاهد و خليل بك قويا ، وقد دلت عليه أحداث كثيرة منها قضية منح امتياز شركة « لنش » للنقل النهري في وادي الرافدين ، الذي حاول أنصار الانعطاف نحو إنجلترا بمنحه لها أن يكسبر اعطفا . وحتى بعد اضطراب الاتحاديين إلى إقالة حسين حلمي باشا ، وإذ توجه هذا لزيارة العواصم الأوروبية هلت الشخصيات المذكورة من الاتحاديين بالحفاوة التي قبل بها في فرنسا وإنجلترا وخاصة في روسيا من قبل حكومات هذه الدول وصحافتها^(١) .

غير أن الطابع الذي ميز سياسة تركيا الفتاة الخارجية كمان ، مثله مثل سياستها الداخلية ، هو عدم الاستقرار والتذبذب ، وكانت كل مشكلة ، مهما بلغت تفاهتها ، تثير الصحافة التركية الاتحادية فتصب نيران غضبها على الدول مهما تكن . هذا ولم تخل أهداف الاتحاديين من بعض الاتجاهات التوسعية : من ذلك احتلال الدولة العثمانية قطعة صغيرة من « أذربيجان » بداعي أنها من حق الدولة ، ويجب أن تكون ضمن حدودها ، وكان لهذه القطعة أهمية من حيث الاتصال بين الأراضي العثمانية وإيران وأرمينيا والقوقاز وهذه المناسبة كتمت جريدة تركية : « أن لنا حق الاهتمام بشؤون فارس

A. Mandelstam — Ibid., P. 61-63.

لأنها بلد إسلامي » ولم يكن مثل هذا القول نادراً في الصحافة التركية ، بحيث أن الميول التوسعية ، أو الميول التي تتم عن عطف على الجامعة الإسلامية لم تكن تسبب للدولة من المسكاسب بقدر ما تسبب لها من المتاعب . ذلك ما يلمسه المتتبع في موقف روسيا من حركات الترك على حدود فارس ، ففي اجتماع « بوتسدام » بين قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا ، في أواخر عام ١٩١٠ أثبتت هذه القضية ، وما كاد الاجتماع ينفض حتى أوقفت ألمانيا تقدم تركيا في الأراضي الإيرانية^(٢) ، لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد ، بل أن اجتماع « بوتسدام » أتاح الفرصة للعاهلين كي يتفقا حول منهاج عملهما بالنسبة لتركيا وإيران فيما يخص السكك الحديدية والمشاريع الصناعية فيهما ، لئلا يحصل بينهما اصطدام في هاتين المنطقتين ، ولم يكن من شأن هذا الاتفاق أن يسر الترك كثيراً خوفاً من أن يدفعوا هم الثمن^(٣) .

على أن الخلاف الذي نشأ بين تركيا وفرنسا على حدود طرابلس الغرب وتونس في الأيام الأولى من عام ١٩١٠ كانت له دلالاته الخاصة من حيث محاولة الاتحاديين التمسك بواجباتهم الوطنية نحو الممتلكات السابقة لسلطنتهم فقد حصلت بعض الاشتباكات بين جنود الافرنسيين في تونس ، وجند الدولة في طرابلس بسبب عدم تخطيط الحدود بين الولايتين المتجاورتين ، إذ دخلت جنود نظامية تركية إلى قرى تعتبر تابعة لتونس ، كما حصل خلاف بين الدولتين بشأن معاملة التونسيين في طرابلس . وقد نشأت المسألة عن كون تركيا الجديدة لم تزل تعتبر تونس ولاية تركية وفقاً للفرمان المؤرخ بعام ١٨٧١ دون أن تعترف بمعاهدة « باردو » التي فرضت فرنسا بموجبها الحماية على تونس ولم تكن فرنسا لتعترف أصلاً بهذا الفرمان ، وطالبت الدولة باعتبار التونسيين رعايا غير عثمانيين ، وأن تعترف الدولة العثمانية بحماية فرنسا لتونس وأن تترك لقناصل فرنسا حق حماية مصالح التونسيين في طرابلس الغرب^(٤) .

R. Pinon — Ibidem., P. 135.

D.D.F. — 2ème S., T. XIII, No. 37, 18/11/1910.

Corresp. d'Orient — 15/1/1910, P. 55-83.

وقد كتب مبعوث بغداد الكردي إسماعيل حقي بابان زاده مقالا بهذا الشأن نشره في شهر كانون ثاني عام ١٩١٠ بجريدة « طنين » دعا فيه إلى وجوب التفاوض بين الطرفين بشرط أن لا تمس حقوق الدولة التاريخية ، أي أن لا يوضع على بساط البحث الحالة التي حصلت في عام ١٨٨٢ ، لأن تركيا تود الاحتفاظ بصداقة فرنسا ، ولا تريد أن تتجدد حوادث الحدود بين الجانبين في المستقبل . لكنه أعاد السياسة الأفريقية أن تهج نهج النمسا وبالحاريا فتطلب من تركيا الاعتراف بالأمر الواقع في تونس ، لأن هاتين الدولتين لم تلجأ إلى ذلك باسم الصداقة بل باسم العداوة المكشوفة (١) .

على أن الأزمة لم تلبث أن سويت بين الجانبين وشكلت لجنة تركية — أفريقية مختلطة لتحديد الحدود بين تونس وطرابلس الغرب (٢) ، وسكنت حكومة الاتحاديين عن الاحتلال الفرنسي لتونس ، ولم يسمع بعد ذلك صوت عثمانى يرفع باحتجاج على معاهدة « باردو » ، أو يثار مسألة عدم الاعتراف بحماية فرنسا لتونس ، ولكن دون أن يتقاضى الاتحاديون أى مبلغ من المال ثمنًا لتونس ، كما فعلوا بشأن البوسنة والهرسك وبلغاريا .

لم تكد مسألة طرابلس الغرب وتونس تسوى بين الدولتين ، حتى نشأت أزمة أخرى بينهما هي مسألة القرض . كانت مالية الدولة في سنة ١٩١٠ متأخرة بحيث كان عجز الميزانية (٣) في تلك السنة عشرة ملايين ليرة عثمانية ونصف مليون ، أدا ديونها حتى ذلك الوقت فكانت حوالى مليارين ونصف من الفرنكات (أى ١٢٥ مليون ليرة عثمانية) .

في العهد البائد كان الجهاز المالى بسيطا ، وكان العجز يسدد بالقرض

Ibidem. — 1/2/1910, P. 120-122.

(١)

Ibidem. — 15/9/1910, P. 257.

(٢)

(٣) كانت الميزانية العامة تقدر بحوالى « ٨٠٠ » مليون من الفرنكات ، أى حوالى « ١٢٥ » مليون من الليرات العثمانية .

التي أصبحت تعقد ، بعد قيام مؤسسة الدين العام ، بتدخل الدول الأوربية ، لقاء رهونات ، وذلك بأن توضع بعض واردات الدولة تحت تصرف صندوق الدين . ولما قام العهد الجديد ، اقترضت حكومته من فرنسا وألمانيا وإنجلترا متفقة ، مبلغا مقداره (٢٠٠) مليوناً من الفرنكات (أى عشرة ملايين من الليرات العثمانية) ، بدون رهن خاص ولا وساطة صندوق الدين . غير أنها عندما أبدت رغبتها في استقراض (١٥٠) مليوناً من الفرنكات اتجهت ، في أوائل الثلث الأخير من عام ١٩١٠ ، إلى فرنسا ، لعقد هذا القرض من بنوكها ، واتصلت بالبنك العثماني الذي أعلم وزير خارجيتها جاويد بك بوجوب المحادثة مع الحكومة الأفريقية صاحبة الصلاحية في ذلك ، فما كان من هذه إلا أن طلبت ضمانات (١) ، اعتبرها الأتراك ، بلسان خليل بك في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر جمعية الاتحاد والترقي بسلا نيك ، ماسة بكرامة وشرف الدولة الوطنى ، إذ كانت تقضى بأن ينشأ « ديوان محاسبات » خاص في الأستانة ، يشرف عليه مراقبون أفنديون تعينهم الحكومة الأفريقية ، وأن يعهد بجميع الأمور المالية إلى البنك العثماني . ذلك أن الحكومة الأفريقية لم تكن واثقة بمقدرة الدولة المالية ، بل كانت تتوقع أن تلجأ إلى قروض جديدة عما قريب ، حيث أعلن خليل بك ، في خطابه بمؤتمر الجمعية بسلا نيك ، بأن الدولة مقبلة على عقد قرض جديد بمبلغ (٢٥) مليوناً من الليرات العثمانية أو أكثر من (٥٠٠) مليوناً من الفرنكات ، ليسكون بالاستطاعة استثمار خيرات البلاد وثرواتها الاقتصادية . فان مبالغ ضخمة كهذه لا تستطيع أى دولة من الدول أن تغامر بإقراضها لدولة أخرى مثل تركيا إلا إذا قدمت هذه من الضمانات ما يمكن أن تطمئن بها على أموالها (٢) . وأكثر من ذلك كان الأفنديون ناقلين على حكومة الاتحاديين تقربها من ألمانيا ، وأصبح كتابهم يهاجمون سياستها . إن هذا المقال الذى كتبه « روجه تروسيل »

R. Pinon — Ibidem., P. 138-139.

(١)

Corresp. d'Orient — 1/12/1910, P. 463 ;

(٢)

بغزوان «سياسة تركيا الفتاة» يصح أن يكون مثالا عن هذا الهجور عليها، قال الكاتب: «لقد تبنت تركيا الأسلوب البسماركي في السياسة، بحيث تعتبر أن الكذب والخداع، ونشر الأخبار الكاذبة عمداً من حسن السياسة والمهارة. وأصبح البلف «bluff» رائداً في الحكم، وليس على الرسميين فيها أسهل من أن يعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يدلوا بمعلومات سرعان ما تظهر عدم صحتها، بحيث أصبحت تمثل المهازل السياسية، وأما صحافتها فلا تحذو سلوكها مغايراً لهذا، فزأها اليوم تكتب أشياء، وتلجأ إلى الخداع والتضليل، وتناقض اليوم ما كتبت به بالأمس، ناسية ما كتبت به قبل ذلك، وتدافع اليوم عن فكرة هاجمتها قبل أسبوع مضى، أو العكس بالعكس». ثم يهاجم ميل تركيا إلى التحالف الثلاثي، وينتقدها لأنها غضبت من فرنسا لكونها طلبت ضماناً للقرض إذ يقول:

«أفيريدون من فرنسا أن تقرر دولة يتضاعف عجز ميزانيتها يوماً بعد يوم دون أن تطلب منها هذه الضمانات؟ إن معنى ذلك التفريط بأمرها مع العلم أن هذه الديون وهذا العجز يتضاعف بسبب الأموال الباهظة التي تخصص للتسلح والحرية والبحرية دون رقيب... أن سياسة تركيا بدأت منذ سنة واحدة تفقد العطف الذي كسبته منذ قيام العهد الجديد، فقد أثارت قلق الجميع، وتبنت سياسة العهد الحميدي، والفرق بين الاثنين أن عبد الحميد كان ثعلباً في السياسة وأمر من الذين خلفوه على الحكم بحيث لم يدخل مع ألمانيا في التحالف إلى الحد الذي أثار مخاوف الدول الأخرى^(١).» في الحقيقة كان خوف فرنسا من ميل تركيا إلى ألمانيا عظيماً بحيث لم تستبعد فرضية أن الدولة العثمانية قد تأخذ هذه الملايين من فرنسا ثم تستخدمها بعد قليل في تعبئة الجيش التركي، وتشتري بها أسلحة من ألمانيا. من أجل ذلك

Corresp. d'Orient — 1/11/1910, P. 353-356.

(١)

تمسكت فرنسا بشروطها لكن تركيا رفضتها، وغادر جاويد بك باريس خالي الوفاض إلا من الخيبة، وبدأت «طنين» وجرائد الاتحاديين تشن هجوماً قوياً على فرنسا وحلفائها. عندئذ بادر البارون مارشال فون بيرشتاين، ونصب نفسه مدافعاً عن استقلال الدولة العثمانية، وأوهم رجال تركيا الفتاة بأن فرنسا تريد أن تضعهم تحت وصايتها، وأوصى جاويد بك بالاتجاه نحو البترك الألمانية النمساوية، فاجتمعت (٣٢) مؤسسة من هذه البنوك، وقدمت للدولة قرضاً بمبلغ ١٥٠ مليوناً من الفرنكات، بفائدة ٨٪، ولكن دون أن تطلب منها أي ضمانات^(١) مع ما كانت عليه ألمانيا من التأخر المالي، فاجتذبت بهذه البادرة كثيراً من عطف الترك ومحبتهم لكنهم عندما لاحظوا بعض التلكؤ منها في تنفيذ القرض مالوا عنها قليلاً واتجهوا نوعاً ما إلى فرنسا وبدأ لهم أن لا غنى لبلادهم عن الاستعانة بأموالها^(٢)، وقد ظهر ذلك واضحاً في خطاب ألقاه الصدر الأعظم حتى باشا في مجلس المبعوثين في الأيام الأخيرة من عام ١٩١٠، قال فيه: إن تركيا لا تزال تكن الولاء لفرنسا وتعتبرها صديقتها القديمة والدائمة وإن ما جرى بشأن القرض لا يمكن أن يفهم عرى الصداقة الوطنية الجذور بين الأمتين، ثم أشار إلى تركيا والأحلاف فقال إن تركيا تحرص على العلاقات الودية مع جميع الدول، وإنها لا ترغب في الإنحياز إلى أي من المعسكرين: التحالف الثلاثي أو الاتفاق الثلاثي، وتعتبر كلا الجانبين أصدقاء لها، لأن ليس من مصلحتها الانحياز ولا يوجد داع له بالنسبة لتركيا، إذ أن أحداً من الجانبين لم يظهر عداؤه لها، فلم الإنحياز إلى هذا الجانب أو ذاك؟ ثم كذب ما يشاع من أن تركيا أسخطت فرنسا قائلاً إن كل ما في الأمر أنه جرت محاولة لعقد اتفاقات لها صفة العلاقات التجارية، وكان لكل من الجانبين الحق بأن يقبل أو يرفض

R. Pinon — Ibid., P. 139-140.

A. Mandelstam — Ibid., P. 65.

(١)

(٢)

العروض المقدمة إليه . كما كذب الأراجيف القائلة أن إنجلترا حجبت عطفها عن تركيا قائلا : « إنى أكذب ذلك رسماً ، وعلاقتنا مع إنجلترا طيبة ، ويرجى بيننا وبينها مفاوضات تتعلق ببعض القضايا » (١) .

وهكذا سارت علاقات الدولة الخارجية بين مد وجذر بالنسبة للمعسكرين حتى وقعت حرب طرابلس الغرب بين تركيا وإيطاليا ، وكانت إيطاليا هي الدولة المدللة بين جميع الدول الأخرى منذ أن تولى حتى باشا الصدارة العظمى ، بل قبل ذلك عندما تولى سفارة دولته في روما منذ أوائل عام ١٩٠٩ .

قلت سابقاً أن إيطاليا ، بعد أن كانت قد انفقت مع فرنسا وإنجلترا على احتلال طرابلس الغرب في أوائل القرن العشرين ، وأخذت موافقة ألمانيا على ذلك ، قد اعتبرت طرابلس أرضاً إيطالية ، غير عثمانية بالمرة ، وأصبحت تتصرف فيها تصرف الممالك لها ، بواسطة بنك دى روما ، الذى أنشأته فيها لشراء الأراضى وإعطاء القروض ، والمدارس ، وبعثات التنقيب عن المعادن والمشاريع الاقتصادية المختلفة . وقد بلغ الأمر بإيطاليا أنها لم تكن تتحمل منافسة أى دولة أجنبية لها في طرابلس الغرب ، وكانت الحكومة التركية تماشيها وتنفذ جميع رغباتها في المنطقة وتنصب وتعزل الولاة بحسب رضاها أو سخطها عليهم .

أنشئ بنك دى روما في طرابلس الغرب عام ١٩٠٥ ، وكان يتولى ولاية طرابلس حينذاك المشير رجب باشا (١٩٠٤ - ١٩٠٩) ، الذى عرف بشدة وطاقته على السياسة الإيطالية ، فعارض في إنشائه بكل ما استطاع من قوة ونفوذ ، غير أن حكومة الأستانة إذ ذاك أوعزت إليه بعدم التشدد خوفاً من « القلاقل السياسية » فأنشئ البنك رغم أنفه ، وبدون استصدار فرمان

من حكومة الأستانة أو مرافقة الحكومة المحلية ، واتخذ الايطاليون منه مركزاً للدعاية . ولما تم انقلاب ١٩٠٨ وتولى حتى بك سفارة دولته في روما أثرت إيطاليا عليه فتوسط لدى حكومته أن تقبل بيع الأراضى الفراغ باسم مديره العام (١) . ولكن رجب باشا أصر على الممانعة في بيع الأراضى له ، وأصبح يحرض الأهالى على الشراء بعضهم من بعض ، فإذا لم يوجد أحديهم الشراء التجأ إلى أصحاب الشفعة أو المجلس البلدى ، فإذا عجز هؤلاء عن ذلك حرض دائرة الطابو (التثديد والتملك) على عدم التسجيل بحجة أن البنك شخص معنوى ، مع الإيعاز إلى المحاكم العثمانية في طرابلس ، بأن لا تقبل قضاياها لأنه لم يستوف الشروط القانونية في تأسيسه . وكانت المحاكم تنفذ هذه الرغبة ، وهكذا وقف رجب باشا للنفوذ الإيطالى بالمرصاد ، ومنع انتقال الأملاك إلى بنك دى روما ، بالرغم من أوامر دولته التى كانت تنهمر عليه وكلها لمصلحة إيطاليا . ومع ذلك تمكن الايطاليون من الحصول على إذن في إنشاء مكتب بريد خاص بالبريد الايطالى ، وفى إرسال بعثة عسكرية تتألف من عدة ضباط قالوا عنها أنها بعثة علمية للتنقيب عن الآثار ، وتمكنت من وضع خرائط حرية لجميع المناطق التى مرت بها . وظلوا مثابرين فى السعى حتى تمكنوا من استصدار فرمان بعزل المشير رجب باشا من الولاية فى أوائل عام ١٩٠٩ . حينئذ شعروا بالحرية التامة فى إطلاق يدهم فى البلاد إذا أصبح الولاة الذين أتوا بعده آله فى يد السياسة الإيطالية ، وقطعوا الطريق على إصلاحات المشير المذكور بعد أن بدت بشايرها فى الاقتصاد والمعارف ، والدفاع عن المنطقة وتحسينها ، وتمكنوا من جعل الحكومة العثمانية تعين لطرابلس الغرب ولاية يتميزون بروحهم الإيطالية ، وخاصة منهم حسن حسن حسنى باشا ، والد زوجة رحى بك من كبار زعماء جمعية الاتحاد والترقى ، كما أصبح الموظفون الترك الكبار آله بيد الايطاليين . وصارت

بيوتهم مفتوحة لارتياح رجالهم الذين يجتمعون فيها لبث الدعاية الإيطالية . غير أن الجرائد المحلية التركية والعربية أخذت تبين للحكومة والرأى العام مقاصد إيطاليا وأغراض بنك دى روما ، فلم يصغ إليها أحد من رجال الحكومة المسؤولين ، ولكنها أثرت فى الرأى العام ، الذى فهم أن البنك أسس لترويج سياسة الإيطاليين ، وذلك بالرغم من دعاية هؤلاء وما كانت تلفقه جريداتهم فى طرابلس من أكاذيب ، مدعية أن البنك مؤسسة تجارية بحتة .

كان حسنى باشا ، عدا ذلك ، من أكبر المشجعين على إنشاء شركة الفرسفات الإيطالية ، فاشمأز الناس من أعماله ، وإفساحه المجال للتدخل الإيطالى . وقد نجرات الصحف الإيطالية فى عهده على التحريض لاحتلال طرابلس ، وأغرت حكومتها بذلك ، كما حرصت الشعب الإيطالى على المطالبة بتنفيذ هذه الفكرة ، وبالغت فى وصف الرخاء والخصب الذى تتمتع به المنطقة ، وأطلقت عليها اسم « الأرض الموعودة » ، حتى ألقت إيطاليافرة خاصة لاحتلالها ستمها « الفرقة الطرابلسية » . وقد بلغ تهاون حسنى باشامع الإيطاليين حداً أسخط الأهل إلى فعزموا على القيام بمظاهرة احتجاجاً على لهجة الصحف الإيطالية فنعمهم من القيام بها . ومع ذلك أرسلوا برقية إلى الصدارة العظمى ، محذرين الدولة من نوايا الطليان ، مطالبين بتحصين البلاد ، وتزويدها بالذخائر والمؤن لعام كامل ، عارضين تطوعهم ، معاهدين الله والشرف والذمة ، على الدفاع حتى آخر نقطة من دمائهم . فلم يكن الجواب على هذه البرقية إلا وعوداً خلاصة بعزم الدولة على الدفاع عن البلاد^(١) .

لم تسكن الأحوال فى طرابلس الغرب ، خلال السنة التى سبقت الاعتداء الإيطالى عليها ، لتعرف الهدوء ، إذ كان الإيطاليون يتضرجون من الولاة

الذين يعرقلون رغباتهم المبرمة ، ومن الأهل إلى الذين يعارضون تصرفاتهم ، ومن الجرائد التى تهاجمهم وتفضح نواياهم ، ومن الشركات الأجنبية التى تحاول الحصول على امتيازات اقتصادية استثمارية فى المنطقة التى يعتبرونها حكراً لنشاطهم ، ولا يطيقون دخول أجنى ينتقد أعمالهم . وهكذا تمكنوا ، فى عهد حسنى باشا ، من دفع الوالى إلى طرد الصحفى الأرجنتى « كوزمين » ، الذى أصدر فى طرابلس الغرب جريدة يطعن فيها بالحكومة الإيطالية ويفضح نوايا بنك دى روما السيئة ، واحتجوا على مجيء لجنة أفرنسية إلى طرابلس للبحث عن مناجم الفرسفات ، وكان معها أمر من نظارة الداخلية العثمانية ، واعتبروا مجيئها إهانة لهم وتعدياً على حقوقهم^(٢) ، وقالوا : « إن هذا يمس بشرف إيطاليا صاحبة السيادة فى طرابلس » . وهكذا فعلوا أيضاً عند مجيء لجنة أميركية إلى بنى غازى للبحث عن الآثار القديمة . ولما دافعت الجرائد المحلية عن حق الحكومة فى حرية التصرف فى إعطاء الامتيازات لمن شاءت زاد استياء الإيطاليين وطالبت جرائدهم بإرسال الأسطول الإيطالى لاحتلال طرابلس^(٣) .

غير أن الذى أسخط الإيطاليين سخط كبيراً هو تعيين إبراهيم أدهم باشا خلفاً لحسنى باشا ، وقد جاء إلى طرابلس الغرب والياً عليها وقائداً عاماً لجيشها ، فحز فى نفسه أن يرى النفوذ الإيطالى قد تغلغل فى البلاد تغلغلاً عظيماً بسبب إعمال سلفه ، وأن يلبس ما بلغت الإدارة من الارتباك والفساد ، فعزم على الوقوف من سياسة الإيطاليين موقفاً حازماً ، فقبض على الأمور بحزم وشرع فى جمع الرديف ، وتعليم المتطوعين ، وفرض الجندية على الوطنيين وأمكنه أن يجمع من البلاد نحو سبعة آلاف جندي ، وشرع فى تحصين الحدود الغربية والجنوبية ، ووضع خرائط جغرافية حربية للمناطق التى تصلح

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٨٥٩ .

(٢) الطاهر أحمد الزاوى - المصدر السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

(١) المصدر السابق - ص ١٣ - ١٦ .

لحشد الجند والدفاع ، وطلب من حكومة الاستانة إرسال كييات وافرة من الأسلحة إلى المنطقة للدفاع عنها ، وحظر على الإيطاليين العمل في الآثار قرب المناطق العسكرية ، فأدركوا أن سياستهم في طرابلس الغرب معرضة للخطر وبدأت صحافتهم تتناول وتشدد عليه ، وألحوا على رئيس الوزراء حتى باشا بنقله من طرابلس ، فأجاب طلبهم وعزله في أيلول ، سبتمبر ١٩١١ ، ولم يمض أسبوعان بعد ذلك حتى هاجمت إيطاليا طرابلس الغرب ، ولم يكن قد عين أحد خلفا له على الولاية (١) .

لقد توترت العلاقات التركية - الإيطالية ، خلال الأشهر التي سبقت الاعتداء الإيطالي ، توتراً ملحوظاً كان أهم ظواهره مسألة عودة الصحفي « كوزمين » إلى طرابلس بالرغم من احتجاج الإيطاليين ، إذا أصر الوالي إبراهيم أدهم باشا على موقفه من السماح له بالعودة ، وأحاطه بالجنود لحراسته من اعتداء الإيطاليين عليه في المرفأ (٢) ، ومسألة إزال قنصل إيطاليا في مناستير العلم العثماني من على مبنى القنصلية ، أثناء حفل راقص ، بعد أن كان العلمان العثماني والإيطالي متعانقين فوق بابها . فاحتج والي مناستير وكتب إلى وزارته فاذاعت اللجنة المركزية للاتحاد والترقي بياناً يفصح أعمال الإيطاليين ، فهاج الرأي العام الإيطالي وطالبت صحف إيطاليا وزير خارجيتها بالتصرف بحزم ضد الدولة العثمانية (٣) . وقد صورت جريدة « ستامبا » الإيطالية شعور الإيطاليين بمقال جاء فيه تنديدها بما يقوم به الوالي إبراهيم أدهم باشا من منح الامتيازات لغير الإيطاليين ، فقد منح مثلاً امتياز أعمال المرفأ إلى شركة « بيرسون Pearson » الأميركية ، وامتياز منجم كبريت « سيرته » إلى الأميركان ، وامتيازات مناجم أخرى وبعض الخطوط الحديدية إلى

(١) المصدر السابق - ص ١٨ - ٢٠ ، النار - مجلد ١٤ ، ج ١١ ، ٢١-١١-١٩١١

Corresp. d'Orient - 1/2/1911, P. 134.

Ibidem. - 1/2/1911, P. 135 ; 15/2/1911, P. 182.

ص. ٨٦٠

(٢)

(٣)

الافرنسيين ، ووصفت هذه الأعمال بأنها خطر مؤكد على التغلغل الإيطالي وقد وجهت الصحيفة بعدئذ كلامها إلى الحكومة الإيطالية قائلة : « إذن يجب عدم تمكين الوالي من أن يقوم بعمل مضر بالمصلحة الإيطالية ، وإذا لزم الأمر تذكر فرنسا وإنجلترا بوجوب تقيدهما الحر في بنصوص الاتفاقيات . » ثم ختمت المقال بقولها : « لو كانت الحكومة - بدلاً من خداع الرأي العام براءته ، باستمرار ، سراب التغلغل السلمي الذي تخفي وراءه ضعفها وقصورها - لو كانت قد تصرفت بحزم وقوة لسكانت طرابلس الغرب قد أصبحت من زمن بعيد أرضاً إيطالية ، وقد آن وقت العمل ، ويجب اختيار أحد أمرين : أما احتلال طرابلس أو التخلي نهائياً عن هذا المشروع . أما إذا اختير الأول فيجب الإسراع في تنفيذه » (١) .

غير أن الدافع الشديد لاسراع الإيطاليين في احتلال طرابلس لم يكن هذا فقط ، بل إن إثارة فرنسا للمسألة المراكشية وتحفزها لاحتلال المغرب قد حرك غيرهم وحفزهم إلى العمل . وكان على إيطاليا أن تطلب التعويض من فرنسا وألمانيا فيما إذا انفقتا ، وذلك لا بصفتهما من جملة الموقعين على اتفاقية « الجزيرة » فحسب ، بل لأنها أيضاً من الدول الكبرى التي تهتم بالتوازن في حوض البحر الأبيض المتوسط (٢) . أما فرنسا فقد كانت موافقة لعمل إيطاليا ، كما يتضح من مقال ظهر في جريدة « كوره سبونديانس دوريان » الافرنسية ، قبل أسبوع من الهجوم الإيطالي ، بقلم الدكتور جورج سمنه ، العربي اللبناني المتجنس بالجنسية الأفرنسية ، قال : « مما لامرية فيه أن عواطف الافرنسيين هي مع إيطاليا ، التي لا تتمتع فقط بشمرات التعهدات القاطعة التي بذلتها فرنسا لها في عامي ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، وهي التي « اعترفتنا » لها فيها بحرية العمل التام في طرابلس الغرب ، بل أيضاً ، وعلى الأخص ، بشمرات

Ibidem. - 1/9/1911, P. 234-235.

Ibidem. - 15/9/1911, P. 282.

(١)

(٢)

تصحيح مرقفها تجاه تنفيذ ما قطعت لنا ، في نفس الوقت ، من تعهدات تتعلق بالعمل الذي قمنا ونقوم به في مراكش ، وبشمرات الصداقة التي تربط بين البلدين . أن تجاور ، بملكيتنا في أوروبا ، إذا أضيف إليه تجاور ممتلكاتنا في أفريقيا ، لا يشير فينا أي نفور ، بل من شأنه أن يهيء الضمان الثمين لسلامة استيطاننا في أفريقيا الشمالية . وبوجود إنجلترا في مصر ، وأسبانيا في مليلا (مراكش) ، يكون السد قد أحكم أمام أي نفوذ آخر يحاول التغلغل في حوض البحر الأبيض المتوسط . أما إذا عززت إيطاليا قدمها غداً في طرابلس الغرب ، عندئذ تكتمل الحلقة ويتم أحكامها ، ونكون بين الأهل الأقربين والاصدقاء المخلصين ، في مأمن من كل خطر محقق ^(١) .

وعلى وجه الاجمال كانت الدول الغربية شامتة بتركيا بمناسبة الاعتداء الإيطالي ، لأنها أظهرت الميل لألمانيا ، فعندما أرسل السلطان العثماني تلغرافاً إلى ملك الانجليز ، وأمبراطور ألمانيا ، طالباً اليهما التدخل لانهاء الحرب ، أجابه الاول أن إنجلترا ملتزمة الحياد ، وأجابه الثاني أنه أصدر التعليمات لسفيره في روما للتوسط ، ثم أظهر لجلالته أن انفراد ألمانيا بالتوسط دون دول أوروبا يجعله غير مضمون النجاح بل عديم الفائدة ^(٢) . والحقيقة أن كلا المعسكرين قد اغتنم هذه الفرصة لجر المغنم من تركيا لقاء التوسط بين الدولتين المتحاربتين وجرها إلى معسكره ، وكلاهما اتهم الخصم وحمله مسؤولية دفع إيطاليا إلى هذه الخطوة . ذلك أن صحافة الدول الغربية اتهمت معسكر دول الوسط بأنه هو الذي حرض حليفته إيطاليا على العدوان ، وصحافة دول الوسط اتهمت المعسكر الغربي بأنه هو الذي سمح لها ، أو تغاضى عن عملها ، تعرضاً لها عن احتلال إنجلترا لمصر وقبرص في أعقاب مؤتمر

Ibidem. — 1/10/1911, P. 293.

(١)

(٢) الطاهر أحمد الزاوي - المصدر السابق ، ص ٣٢ .

B.D.O.W. — Vol. 9, Part 1, No. 253.

من السير ادوارد غراي الى سفيره في باريس ومستشار سفارته في روسيا .

برلين وإغراء لها بالسكوت عن رغبة فرنسا في ابتلاع مراكش . إلا أن حادث الاعتداء بحد ذاته كان سلاحاً ماضياً بيد المعسكر الغربي لاثارة ضغينة الترك على الدولة الألمانية ، فما علمته إحدى صحف الغرب على الحادث الجديد تساؤلها عما « عساه أن يكون موقف ألمانيا تجاه حركة إيطاليا الجديدة ، وكيف سيرفق الألمان بين موقف الماعز الإيطالية والملفوفة العثمانية ، فالانحراف والواربة في خارج حدود الامكان ، بل يجب الوقوف موقفاً صريحاً ، إما إلى جانب تركيا أو إلى جانب إيطاليا ، إما إلى جانب الصديقة التي كانت صداقتها حتى الآن مجدية ، ويمكن أن تكون أكثر جدوى في المستقبل ، أو إلى جانب الحليفة التي يعاب عليها قليلاً اختيارها الوقت المناسب ؟ . إن الوقوف في جانب الاولى معناه الوقوف ضد الثانية ، ومعنى ذلك خسارة الصديقة أو الحليفة ^(١) .

الحق أن الحرب الإيطالية أوقعت ألمانيا في حرج بين صديقتها وحليفها فكان من الطبيعي أن يلاقى نفوذها بعض الكسوف في تركيا ، لذلك هوجم حتى باشا الألمانى الميل هجوماً عنيفاً في الصحافة العثمانية ، لاسيما غير الاتحادية منها ، خلال الثلاثة أشهر التي أعقبت الاعتداء . كما هوجم التحالف الثلاثي ^(٢) ، وأخذت جريدة « طنين » تهاجم ألمانيا وتساءل الامبراطور غليوم الثاني ، في أحد المقالات ، بأن يظهر للملأ إن كان هو بالحقيقة صديق (٣٠٠) مليون مسلم أم أن ألمانيا ليست صديقة تركيا إلا في حالة الفرج ، أما في ساعة الضيق فلا تعترف بها ^(٣) . وفي مقال آخر أخذت تهدد التحالف الثلاثي ، إذ قالت : « إذا لم تدفع ألمانيا عدوان حليفها فان تركيا لا يكون أمامها إلا الانضمام إلى الاتفاق الثلاثي ^(٤) . غير أن كل صيحة من هذا النوع

Corresp. d'Orient — 1/10/1911, P. 293-294.

(١)

A. Mandelstam — Ibid., P. 66.

(٢)

(٣) اهرالام — ١.٢.٦ ، ١.٥-١.١١١ .

(٤) الاهرام — ١.٢.٨ ، ٧-١.١١١ .

ذهبت ادراج الرياح، إذ لم يكن باستطاعة أى دولة أن تفرض ارادتها على الدولة المعتدية. ولما حاولت فرنسا وإنجلترا الوساطة بتكليف من المؤتمر البرلماني العالمي للسلام والتحكيم، بناء على طلب المبعوث سليمان البستاني العضو في هيئة التحكيم الدولي عن البرلمان العثماني، أخفقتا في المهمة لعدم امكان وضع اساس للمفاوضات طالما ان إيطاليا لم تكن ترضى بأقل من الاحتلال والحاق طرابلس الغرب بالتاج الايطالي^(١).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن كل دولة من الدول صاحبة الشأن بما فيها تركيا كانت ترى أن ماتم قد أصبح أمرا واقعا ولا بد من الحصول على مغنم ما من وراء التوسط في حل الأزمة أو الرضا بالأمر الواقع لقاء منفعة أخرى. فبالنسبة لتركيا قد يكون جرى بين سفيرها في فرنسا، رفعت باشا، وبين وزير الخارجية الافرنسية مقابلة صرح فيها السفير بأن دولته قد تقبل بضم طرابلس الغرب إلى إيطاليا لقاء امتياز معنوي هام هو تخلي جميع الدول عن امتيازاتها في أراضي الدولة العثمانية؛ إلا أن روسيا قد أبدت ممانعتها، واستكثرت فرنسا الثمن^(٢). كما أن السير ادوار غراي، وزير الخارجية الانجليزية، قد اعلم سفير روسيا في لندن أن توفيق باشا سفير تركيا في لندن قد فاتحه في ١٩١١/١١/٢، بأن تركيا ترغب بالتقرب من إنجلترا وفرنسا وروسيا بشرط أن تسند دول الاتفاق الثلاثي الحكومة العثمانية، وتدعمها دعما ثابتا لتستعيد سيادة سلطانها على طرابلس الغرب وبرقة؛ لكن السير ادوارد غراي أجابه أن هذا التقارب بالشروط المذكورة لا يتفق مع واجبات الحياد الذي تتبعه إنجلترا، وأن الوزارة الانجليزية لديها شروط أيضا لقاء

Corresp. d'Orient — 1/11/1911, P. 393.

(١)

D.D.F. — 3ème S., T. I, No. 45, 7/11/1911.

(٢)

من القوائم بالاعمال الافرنسي في روما الى وزير خارجيته.

هذا التقارب، هي ما يتعلق بمسألة خط حديد بغداد ووصله بالخليج الفارسي ووجوب حل هذه المسألة بما يتفق ومصلحة إنجلترا^(١).

خلاصة القول أن طرابلس الغرب ضاعت من العرب بين تنافس المعسكرين الأوربيين، وطمعهما في أراضي الدولة العثمانية ومنافعها الاقتصادية وإعمال حكومة الاتحاديين واستهتارها بولاياتها، وإغفالها تقوية دفاعها المحلي، وخطل سياستها الداخلية، وخوفها من النظام اللامركزي والاعتماد على الذات، وبطشها بشعوبها المختلفة الأجناس والأديان، وإثارتها بذلك حفيظة الدول التي تدعى حماية هذه الشعوب، وجهلها وعدم حنكته في سياستها الخارجية واسخاطها جميع المعسكرات بأساليبها غير الحكيمة.

* * *

أثر الاعتداء الإيطالي على معرفة العرب بالترك

صحيح أن شعور العالم العربي، بعد هذا الحادث، اتجه إلى مساعدة الدولة هاديا ومعنويا للوقوف أمام الخطر الأجنبي بجمع التبرعات في كافة البلدان العربية بما فيها مصر التي كانت أكثرها تحمسا وإمكانية، وإرسال المتطوعين، وبدأ أن الرابطة الإسلامية قد لاقت من التعزيز ما يبشر بانكشاف غمة الخلاف بين الترك والعرب، وأن العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، قد اندفع في حركة تكامل حول الخليفة التركي للدفاع عن بيضة الإسلام^(٢) لكن العلاقات بين العرب وجمعية الاتحاد والترقي قد تدهورت، من ناحية

Ibidem. — No. 53, 8/11/1911.

(١)

من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته نقلا عن سفير روسيا فيها.

Rev. du M. Musulman — V. XVIII, Fév. 1912, P. 214.

(٢)

أخرى، تدهوراً شديداً لأن النواب العرب أدركوا، بعد حدوث هذه الكارثة، خطر استهتار الاتحاديين في المحافظة على طرابلس الغرب، ولمسوا نتيجة سحبهم الجند منها كي يرسالوهم إلى النين، ويتركوها عزلاء ليضربوا بهم منطقة عربية أخرى، خاصة وأن هذه القوة التي بعثوا بها إلى النين لم تجد لهم نفعاً فاضطروا لعقد الصلح مع الإمام على شروط لم يكونوا ليقبلوا بمنحها له فيما سبق، فلم يكن من الخطة التي اتبعوها سوى إضعاف طرابلس الغرب، وتركها غنيمة باردة للإيطاليين (١). هذا من جهة ومن جهة أخرى أدرك النواب نتيجة الإعراض عن تطبيق سياسة اللامركزية، وعادت هذه المسألة إلى الأذهان بقوة جديدة مستمدة من شهادة الواقع (٢)، وأيقن العرب أن الاتحاديين لو أخذوا بهذه السياسة، وتركوا لأهل البلاد القيام بما يصلح شؤونهم التي هم أعرف بها من غيرهم، تحت إشراف الحكومة، والاضطلاع بمهمة الدفاع عن بلادهم، لما وقعت هذه الكارثة. لأن التجربة أثبتت أن الخطة التي اتجا إليها القادة أنور بك (٣)، وعزيز بك المصري، ومصطفى كمال بك (٤)، وفتحى بك (الملحق العسكري للدولة في فيينا) - الذين تطوعوا للذهاب إلى طرابلس الغرب من أجل تنظيم الدفاع عنها، ورافقتهم بضعة عشر من الضباط العرب الآخرين، وهي التي كانت تقضى بجمع الأهالي وتسليحهم وتدريبهم تدريباً سريعاً، وعززها إقبال العرب، من سنوسيين

(١) ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية، ص ٢٥٥.

(٢) ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١١٨.

(٣) حينما استأذن أنور بك من الفريق محمود شوكت باشا، وزير الحربية، للذهاب إلى طرابلس الغرب بقصد تنظيم الدفاع عنها - أجابه الوزير أن لا فائدة من ذلك، فبادره أنور بك بقوله: «لقد أهملنا طرابلس أهمالاً فظيلاً ضاقت فيه فسحة العذر، فيجب أن نعوض تقربنا في حقها، وأن نبذل كل ما نستطيع للدفاع عنها.»

(شكيب أرسلان، المصدر السابق، ص ٣٦٠).

(٤) هو مصطفى كمال أتاتورك الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية التركية بعد

تحريرها من الفريين، وكان حينذاك برتبة بكباشى.

وقبائل محلية ومتطوعين سودانيين أو مصريين أو من مختلف البلاد العربية على التعليم العسكري ومعرفة استعمال السلاح، وإخلاصهم لأنور بك، ومحبتهم له محبة خارقة، ودفاعهم عن المنطقة دفاع المستميت، حتى أوقفوا الإيطاليين عند الثغور، فأحبطوا خططهم الحربية الرامية إلى إحتلال البلاد بسرعة (١)، وأثبتوا لهم أن ما تصوره بأن حرب طرابلس ليست سوى مجرد نزهة عسكرية لم يكن إلا حلماً لا يمكن تحقيقه (٢) - إن هذه الخطة قد برهنت على جدوى التشكيلات العسكرية المحلية في الدفاع عن أطراف المملكة. لقد زادت هذه القناعة في اتجاه السياسيين العرب إلى الدعوة اللامركزية (٣) فاندفعوا بحماس نحو هذه الفكرة، ورحبوا باندماج الحزب الحر المعتدل إلى حزب الحرية والائتلاف الذي شكله الأميرالاي صادق بك بعد قيام الحرب، وأخلصوا في العمل على نجاح مبادئه، كما زادت نفقة قسم كبير من مبعوثي الترك أنفسهم على الاتحاديين الذين ثبت للبلا تفريطهم في الولايات التابعة للدولة، وظهر أثر هذه النفقة في الانتخابات الفرعية التي جرت في الآستانة لانتخاب نائب عنها بدلاً من أحد النواب المتوفين، ونجح الائتلافيون على خصومهم الاتحاديين بأغلبية صوت واحد لمصلحة المرشح الائتلافي طاهر خير الدين (٤)؛ فكان لهذا النجاح ضجة هائلة في الآستانة، إذ بينما قابله الاتحاديون بالوجوم، تلقاه الائتلافيون بفرح عظيم فزادت ثقتهم بأنفسهم، وازدادت حدة معارضتهم في مجلس المبعوثان (٥).

(١) Georges Remond - Aux Camps Turco-Arabs, P. 170.

(٢) Corresp. d'Orient - 1/12/1911, P. 498.

(٣) ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١١٩.

(٤) هو أخ الداماد صالح باشا، ابن خير الدين باشا التونسي الذي جاء إلى الآستانة في عهد عبد الحميد وتقرب من القصر وعين صدراً أعظم سنة ١٨٨٧، وكان من دعاة الجامعة الإسلامية، (أحمد أمين - زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ١٨٠، مذكرات جمال باشا، ص ٦٣ - ٦٤).

(٥) الأهرام - ١٠٢٦٩، ١٨-١٢-١٩١١.

هل مجلس المبعوثان

إلا أن هذه الفرصة لم تدم طويلاً أمام الائتلافيين لأن الاتحاديين، وقد أصابهم الذعر من فقدان جزء كبير من رصيدهم الشعبي، وانسلاخ قسم كبير من نواب حزبهم عن الحزب والانضمام إلى المعارضة كما مر معنا سابقاً، خشوا من عاقبة أمر وأدعى في المستقبل، عندما يتفاقم خطر حزب الحرية الإئتلاف عاينهم، بازدياد نفوذه بين أوساط الشعب، فالتجؤوا إلى حل مجلس المبعوثان، لأن في بتمائه مدة أخرى ضياعاً للكثير من شعبيتهم مع الزمن، فضلاً عن كون حزب المعارضة فيه قد يزداد عدداً وقوة فيسقط الاتحاديين عن كراسيهم فيكون في ذلك إفلاس مزدوج: من الحكم ومن النجاح في إنتخابات جديدة. إذاً فالاستعجال في حل المجلس، في هذا الزمن الذي لا تزال في أيديهم القوة، لكفيل بحفظ كيانهم ورسوخ أقدامهم في الحكم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاتحاديين فكروا منذالشيور الأولى من الحرب الطرابلسية في الصلح، ذلك أنهم وإن لم يكونوا يبذلون كثيراً من المال لتمويل الحرب الطرابلسية، لأن البلاد هي نفسها التي كانت تقوم بأعباء القتال وتحمل العرب وخدمهم مسؤولية بذل الدماء فيها، إلا أن الدولة مع ذلك كانت في عجز مالي كبير، حتى كاد إقتصادها أن ينهار. ذلك أن نتائج النزاع الإيطالي التركي، علاوة على الديون الباهظة التي تروح الدولة تحتها، والعجز المستمر في ميزانيتها، بدأت تظهر بشكل واضح من الازعاج والقلق، في كتاب بعثت به غرفة تجارة الاستانة إلى وزير التجارة والصناعة شكت من تضخم عدد السفائح والأسناد الأخرى التي تقدم إلى الغرفة للتسجيل، ويثبت أن السبب هو سحب الودائع، بصورة عجلي من المصارف من قبل مودعيها، واستيفاء المصارف مالها من ديون لدى رؤسائها بنفس العجلة، ورفضها منح إعتمادات جديدة، وعدم قدرة دار السكة على تلبية الحاجات بتحويل السبائك الذهبية، والعملات الأجنبية، إلى عملة

ذهبية عثمانية، وأن هذا الحال من شأنه أن يسفر عن نتائج تسبب المصائب للتجارة العثمانية والبنوك (١)

ولكن هل يمكن للصلح أن يتم بسهولة ومجلس المبعوثان على قيد الحياة؟ إذاً فخله يفيد الاتحاديين من جميع الوجوه، أولاً من جهة توطيد نفوذهم وحكمهم وثانياً من جهة عقد الصلح مع إيطاليا وتفادي انهيار مركز الدولة الاقتصادية بسبب فقدان ثقة العالم بها في حالة دوام الحرب واستمرارها، وثالثاً من جهة تخليصهم من تكاليف الحرب الطرابلسية لأن القول بأن الحكومة العثمانية لم تكن تبذل من المال شيئاً لهذه الحرب قول ليس مطلقاً إذ كانت ترسل في الواقع السلاح إلى المجاهدين وقد وصل بالفعل شحنات أسلحة من شحنات البواخر العديدة التي أرسلتها الدولة إليهم (٢).

صحيح أن الدولة كانت تتلقى تبرعات كثيرة من المسلمين من جميع أنحاء العالم، لكنها كانت ترسلها إلى أنور بك لينفقها على المجاهدين من العرب والضباط (٣)، وللترتيبات والمهمات والاصلاحات التي يضطر إلى إقامتها في الصحراء الليبية والمدارس المتنقلة للفتيان (٤)، مع تعليمهم وتدريبهم عسكرياً وعلى فرق الهلال الأحمر والأدوية والمؤن وفتح الطرق، وتمديد أسلاك التليفون والتلغراف، وكل هذا يتطلب مصاريف لا يستهان بها (٥). لذلك فإن الصلح مع إيطاليا كان متوقفاً على الشروط الشريفة التي قد ترضى بها إيطاليا

(١) Corresp. d'Orient — 1/11/1911, P. 431.

(٢) الأمير شكيب أرسلان - المصدر السابق، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

(٣) تحسين العسكري - مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٦.

(٤) جاء في حديث لشكيب أرسلان العائد من ليبيا بأن أنور بك أجرى اصلاحات هامة في تلك البلاد من تهديد للطرق وجعلها صالحة لسيير العربات والسيارات ومد خطوط التلغراف في جميع البلاد وجعل التليفون بين المعسكرات وبين مخافرها الامامية، واسس داراً للمعلمين في قصبه المرج، واعتنى بالزراعة واستجلب معاصر للزيت ترغيباً للعرب في خدمة الزيتون واستحضر ادوات زراعية للتجربة.

(٥) (الاهرام - ١٠٥١٦، ٢٠١٢ - ١٩١٢).

Georges Remond — Ibid., P. 168-169.

مع الحكومة العثمانية . مع العلم أن هذه كانت تتشدد ولا ترضى إلا بالحق طرابلس الغرب بالتاج الإيطالي مع استعدادها لدفع التعويضات إلى تركيا ولكن دون حتى الإعتراف للسلطان بسيادته الاسمية عليها ، هذا الذي كان الترك يأبونه حفظاً لمكانتهم في العالم الاسلامي والعربي ، غير أنهم كانوا على استعداد للتفاوض في أمر الصلاح على أسس تحفظ لهم ماء وجههم^(١)؛ ولكن حساباً لكل احتمال يضطرون إلى عقد صلح غير مشرف ، وكى يكرن السبيل أمامهم ممدداً لعقده ، وليتفادوا مقاومة المبعوثين ، فيما إذا أرادوا أن يخطوا مثل هذه الخطوة ، عزموا على تعديل المادة (٣٥) من القانون الأساسي كقدمة لحل مجلس المبعوثين ، هذا العمل الذي يرمى إلى هدفين معا : ضرب المعارضة وإجراء إنتخابات جديدة لمصلحتهم من جهة ، والتخايف من موقف المجلس المزعج تجاه كل احتمال ، والإتيان بمجلس آخر مطواع لهم من جهة أخرى

كانت المادة (٣٥) ، قبل تعديلها في ٨ آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، تعطى السلطان مطلق الحق في حل مجلس المبعوثان أو إقالة مجلس الوزراء في حال خلافهما على أمر ما ، وإصرار الوزراء على وجهة نظرهم بعد رفضها من قبل المجلس^(٢)؛ ولكن الاتحاديين قيدوا حق السلطان برأى مجلس الأعيان في التعديل المنوه عنه ، وحددوا بدقة شروط حل المجلس : « حينما يختلف مجلس النظار مع مجلس المبعوثين ، ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير ويستقيل ، ثم يتبنى مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه . عندئذ فقد يستطيع السلطان حل المجلس ، ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان ، مع تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء إنتخابات جديدة »^(٣) . غير أن الاتحاديين عزموا الآن على الرجوع عن التعديل السابق ، والعودة إلى نص المادة الأصلي ، حتى يختصروا الطريق إلى

(١) الاهرام - ١٠٢٧٨ ، ٢٩-١٢-١٩١١ .

(٢) ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية ، من نص الدستور ص ١٩ Mandelstam — Ibid., P. 26-27.

(٣)

حل المجلس ، وجعل هذا الحق بيد السلطان لوحده ، في حالة إختلاف الوزارة مع المجلس وإصرارها على رأيها ، ومن المعلوم أن السلطان لا يخالف لهم رأياً فيما إذا طلبوا ذلك منه^(١) . وما أن عرض مشروع تعديل المادة (٣٥) على مجلس المبعوثان حتى قامت عليه قيامة نواب المعارضة ، واستغرقت المناقشات جلسات عديدة ، كان الضجيج ورفع الأيدي والصياح والصخب يملأ أرجاء القاعة في أولى الجلسات . وقد طلبت المعارضة إحالة المشروع إلى لجنة التشريع وانضم إليها النواب المستقلون ، وبلغ من بصرى بك نائب « دبره » أن اتهم الصدر الأعظم سعيد باشا أنه عدو للدستور ، ونبيش له تقريراً كان قد قدمه إلى السلطان عبد الحميد أبان حكمه المستبد يستذكر فيه الدستور والحكم الدستوري ، وأخذ يقرأه وظل المعارضون في موقفهم حتى يش حزب الأغلبية وتولاه الإعياء من الضجة والصخب والحملة على الاتحاديين ووزارتهم ، وقرع الطاولات وضرب أرجل الكراسي في الأرض ، فوقف درويش بك مبعوث « سرس » الاتحادى يسب ويهدد ، ووضع يده في جيبه كأنه يريد أن يخرج مسدساً فأمسك بيده واحد من زملائه ، ورفع آخر كرسياً ففنه جاره ، وتراشق النواب أفطع العبارات وأحط الشتائم ، واتهم كل فريق خصمه بخيانة الوطن ، ووصم المعارضون الاتحاديين بأنهم يضحون بالوطن على مذابح أغراضهم ، وعجز الرئيس عن تهدئة النواب فترك كرسي الرئاسة لتنفذ الجلسة . ووقع النواب الألبانيون إقتراحاً طلبوا فيه الإصلاح وختموه بتهديد الحكومة بأشأم العواقب إذا هي حلت المجلس^(٢) .

كما بدأت جرائد المعارضة بالهجوم الشديد على حكومة الاتحاديين ، ووجهت جريدة « تأسيسات » الائتلافية كتاباً مفتوحاً إلى السلطان قالت فيه إن الأمة حيست إرتقاءه العرش لعلمها أنه نصير للدستور حفيظ عليه ،

(١) الاهرام - ١٠٢٧٥ ، ٢٦-١٢-١٩١١ .

(٢) الاهرام - ١٠٢٧٨ ، ٢٩-١٢-١٩١١ .

لذلك فإن الشعب يحول الآن وجهه إليه مطالباً بعدم حل المجلس حفاظاً على الحياة الدستورية، بل بمعاينة كل من يجرؤ على تهديد الدستور، منبهة بأن الاتحاديين حينما خسروا معركة الانتخابات الفرعية أصبحوا يريدون حل المجلس^(١)، كي يسابقوا الوقت لإجراء انتخابات جديدة قبل أن ينظم الائتلافيون صفوفهم استعداداً للانتخابات المقبلة^(٢)، فلم يكن من الحكومة إلا أن أوقفت هذه الجريئة معج جريدتين أخريين من صحف المعارضة بواسطة الديوان العرفي.

وعندما جاءت جلسة التصويت على التعديل قام نواب المعارضة بمناورة لإحباط المشروع، بإخلاء قاعة البرلمان كي لا تحصل الأكتريّة المخولة لعقد الجلسة، وهكذا كان^(٣)، فاستقالت الوزارة السعيدية، وعدم الاتحاديون ينفوذهم لدى السلطان، إلى إعادة تأليفها من سعيد باشا ثانية، فذهب وفد المعارضة إلى السلطان محتجين على ذلك. كانت المعارضة تحلم بأن يكلفها السلطان بتشكيل الوزارة الجديدة، لكن وفدها ارتكب حماقة بقوله للسلطان أن خوف المعارضة لامن التعديل يحد ذاته بل من سعيد باشا شخصياً، وطالب من السلطان عدم إسناد الوزارة إليه، فما كان من جلالته إلا أن أجابه، بكل حزم، أن تعيين الصدر الأعظم هو من خصائصه لوحده، وليس لأحد أن يفرض عليه رأياً معيناً^(٤). فاغتمت الاتحاديون هذه الغاظة واستصدروا من السلطان إرادة سنية بتكليف سعيد باشا بالصدارة العظمى، مع تضمينها عبارات وضعت بقصد تطمين حزب الحرية والائتلاف من نواياه، وجاء فيها أن لا بأس من التعديل طالما أن الائتلافيين لا يرون مانعاً منه^(٥).

(١) الاهرام - نفس العدد .

(٢) الاهرام - ١٠٢٨٢ ، ١٩١٢-١-٣٠ .

(٣) الاهرام - ١٠٢٨٦ ، ١٩١٢-١-٨ .

(٤)

A. Mandelstam — Ibid., P. 41.

(٥) الاهرام - ١٠٢٩٠ ، ١٩١٢-١-١٢ .

أعيدت مناقشة تعديل المادة «٣٥» من جديد فعادت المعارضة إلى مقاومتها بشدة، وكان أشد خطبائها على الاتحاديين حسن بك المبعوث الألباني الذي ندد بأثرتهم واستبدادهم وعدم إعتبارهم الدولة العثمانية شركة مساهمة بين العناصر والأقوام^(١). وما مضى يومان على ذلك حتى زعمت جمعية الاتحاد والترقي أن المجلس رفض التعديل مرتين فوجب حل المجلس. ووافق مجلس الأعيان على الحل ولم يعارضه سوى أربعة من أعضائه هم الائتلافيون فيه، على أن ينتخب مجلس جديد في مدى ثلاثة أشهر^(٢). على هذا الشكل انتهت معركة حل مجلس المبعوثان، وتعديل المادة ٣٥، وقد تجلى فيها تضامن العناصر غير التركية تضامناً ليس له مثيل إلى جانب فئة من نواب الترك الذين كانوا قد انشقوا عن الاتحاديين، والذين وصفهم مراسل الدايلى تلغراف في الآستانة بأنهم كانوا « يجاهدون للقبض على زمام القوة عن طريق أكتريّة مهمما كانت العناصر المؤلفة منها »، وكان من مظاهر هذا التضامن انضمام النواب الاغريق إلى الحزب المعارض وكانوا في السابق غير مقيدين بسلوكه^(٣).

* * *

سقوط جمعية الاتحاد والترقي

لم يتباطأ الاتحاديون بعد حل المجلس بل سرعان ما هبوا والجوا لانتخابات جديدة سريعة، استخدموا فيها من ألوان الضغط ما لم يكن يحلم به إنسان؛

(١) الاهرام - ١٠٢٩٩ ، ١٩١٢-١-٢٣ .

(٢) الاهرام - ١٠٣٠١ ، ١٩١٢-١-٢٥ ، ١٠٣٠٤ ، ١٩١٢-١-٢٩ .

Corresp. d'Orient — 1/2/1912, P. 109.

(٣) الاهرام - ١٠٢٩٩ ، ١٩١٢-١-٢٣ .

استعملوا الضرب والجرج والقتل والخداع والحيل والختل والتلاعب بأوقات الانتخابات والتزوير ودس الأوراق في الصناديق، حتى أن من يطالع كتاب «حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسوريا» من تأليف حقي العظم، الاصلاحى السورى، يجد تفصيلات كثيرة عن إجراءات الاتحاديين في دمشق والبلاد العربية في سبيل إخراج نواب من صنائعهم. ففي سوريا لجئوا إلى الفئات المناوئة للاصلاحيين مثل محمد باشا العظم، وعبدالرحمن بك اليوسف، وسليم الكزبري في دمشق، وخالد البرازي في حماه بعد أن استمالوه، كما استمالوا كامل الأسعد في ولاية بيروت، وسعد الدين أفندي خليل المقداد في حوران، والشيخ أسعد شقير في عكا، وغير هؤلاء من ذوى النفوذ القوى والغنى العظيم، فأغروهم بشقى الإغراءات أو هددوهم بالقوة فانضموا إليهم، وقد بروا لهم بعد الانتخابات فعينوا كثيرين من أنصارهم إما في مناصب شرفية أو في وظائف إدارية من قائمقامين ومدراء نواحى وما إلى ذلك. وكانوا يلقون على من يعترض إرادتهم الدعاوى الكاذبة فيسجنونه أو يسومونه سوء العذاب^(١).

يقول حقي بك العظم بأنه لو لم ينتصر محمد فوزى باشا العظم للاتحاديين لفشلت جمعيتهم في سوريا، وقضى عليها قضاء مبرما لا قيام لها بعده، لأن جل السوريين كانوا يبغضونها ويكرهونها مبادئها ويعارضون خطتها التي ترمى إلى تترك العنصر، إذ كانت سوريا والعراق ولبنان قد مالت بأجمعها إلى حزب الحرية والائتلاف، فخلت جمعية الاتحاد والترقى نواديها وفروعها وقام مكانها نوادى وفروع الائتلافيين^(٢).

في الواقع كانت الحالة المعنوية والوعى السياسى للشعب السورى في حالة جيدة قبيل فترة الانتخابات. يتضح ذلك من الرسالة التى وردت إلى

(١) حقي العظم - حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسورية، ص ١٥ - ٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣ - ٧٤.

جريدة المؤيد، ونشرت في ١٩ / ٢ / ١٩١٢، في وصف الاستقبال الرائع الذى جرى للمبعوثين السوريين عبدالحميد الزهراوى، وشكرى العسلى، وخالد البرازي، وكامل الأسعد، ومعهم لطفي فكرى بك، مبعوث درسيم التركى، في بيروت ودمشق، فقد نزلوا في الأولى، وكان الأعيان والوجهاء وجماهير الشعب تهتف لهم وتحبى نضالهم في سبيل حرية الرأى. وفي دمشق كان استقبالهم أروع من ذلك، فالجمهور الذى استقبلهم لم يكن الطرف ليدرك له آخرها، من علماء وسراة وطلاب مدارس وجماهير غفيرة من الشعب. ولما أعلن أن لطفي فكرى سيخطب في حديقة الأمانة^(١)، امتلأت هذه الحديقة وغصت بالرواد، وتوالى الخطباء والشعراء مثل عبدالرحمن الشهبندر وشكرى العسلى، وفارس الخورى الذى أتى، علاوة على خطابه، قصيدة ترحيبية نيابة عن الشاعر عارف الخطيب. كان الحماس أخذاً متهوا، سرء في دمشق أو في بيروت حينما عاد إليها لطفي فكرى بك ومعهم شكرى العسلى، فلما ألقى خطبة في الجماهير حمل على الأعناق عند انتهائها من المنصة إلى العربة. غير أن الملاحظ في هذه الرسالة أن الشعب السورى كان يعاني بعض الانقسام والتوزيع بين الميل إلى جمعية الاتحاد والترقى وإلى حزب الحرية والائتلاف. ففي بيروت عند نزول الوفد فيها لأول مرة تلقت الولاية أمراً من الأستانة بمنع أفرادها من الخطابة، فاعترض الوالى بكرن حرية الكلام والخطابة مباحة قانوناً، عندئذ لجأ الاتحاديون إلى أسلوب آخر فاندسوا بين الجماهير وقاطعوا خطبة لطفي فكرى بالصفير. وفي المرة الثانية بلغت جرأتهم - ويظهر أن عددهم لم يكن قليلاً بين الجموع - حد مقاطعة الخطيب وإحداث الشعب أثناء الخطابة، حينما ذكر تقصير الحكومة في تحصين طرابلس الغرب فأجابه أحد الاتحاديين «كذبت»، فقامت الضجة وعلت الضوضاء بين الاتحاديين والائتلافيين، ثم قام جرجى بك رزق الله رئيس الاتحاديين وقال

(١) كانت خطبته بالتركية وترجم شكرى العسلى خطابه للجماهير.

أن جميع المسيحيين اتحاديون فأجابه بتر و طراد^(١) ، وهو من المسيحيين :
« أنك تتكلم عن نفسك فقط وعن الاتحاديين ، وأما نحن فلم نجعلك متكلمة
باسمنا ، ولا نأثبنا عنا في بيان مذاهبنا السياسية^(٢) » . ويظهر أن الاتحاديين
استفادوا من هذا الانقسام ، وكانوا قد أخذوا الحيلة والحذر ، وهبوا
القوة اللازمة ، لا كالمرة السابقة عام ١٩٠٨ ، فنجح مرشحهم : محمد فوزي
باشا العظم ، وعبدالرحمن بك اليوسف ، وأمين أفندي التريزي ، وعبدالمحسن
الاسطواني عن دمشق ، وسقط مرشحو الائتلافين : شفيق بك المؤيد
العظم ، وشكري العسلي ، ورشدي الشمعة بدمشق ، ونافع باشا الجابري
بجلب بالرغم من تقدم الأفكار الحرة وازدياد الثقافة والوعي السياسي في
دمشق خلال أربع سنوات مضت ، وذلك باستعمال الضغط والتزوير في
أقصى حدوده ، وبما كان يبذله أعوان الاتحاديين وموظفهم ، وخاصة الوالى
ناظم باشا^(٣) ، من الدسائس والتلاعب ، وبمداخلة الحكومة قوة واقتداراً
وتهديد الناس ، واستعمال أفراد الدرك لترجيح كفة الأصوات الاتحادية^(٤) .
وكان من أعمال الاتحاديين أنهم عينوا أفراد جميع اللجان والهيئات التفتيشية
من المنتسبين إلى جمعيتهم ، وملأوا الصناديق بالأوراق المزورة . كان أفراد
الدرك الذين سمح لهم بالانتخاب ، خلافاً للقانون ، يساقون صفوفاً يحملون
المغلفات ويلقونها في صناديق الاقتراع ، ويذهبون من صندوق إلى آخر ،
ويضعون أوراقهم في جميع الصناديق ، دون أن يسألهم أحداً فيما إذا صوتوا

(١) هو غير الشهيد بتر وبابولى .

(٢) المؤيد - ٦٦.٦ ، ١٩ - ٢٠ - ١٩١٢ .

(٣) وهو غير الفريق ناظم باشا المعروف الذى ارسل واليا الى العراق وعزل . وقد
ارتكب ناظم باشا اثناء ولايته على سوريا من الاعمال التعسفية ماضج منه الناس وكان له
الفصل في نجاح الاتحاديين في الانتخابات ، وقد اقبل الصحف الحرة وشرد رجالها ففاضطر
كثير منهم الى الفرار ومنهم محمد كرد على صاحب جريدة المقتبس الذى هرب الى مصر
كما هرب اليها كثير من الاصلاحيين الاخرين .

(٤) حقي العظم - المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٩ .

في صندوق آخر ، أو يفتش عن أسمائهم في الجداول ، ولم يكن أحد من
المسؤولين ليعير الاعتراض على هذا العمل أذناً صاغية ، بل كانوا يلاحقون
أعضاء الحزب الائتلافي كعبدالرحمن الشهبندر ، وشكري العسلي ويقتحمون
عليهم أمكنة الاجتماع ويمنعونهم من الدعاية الانتخابية ، ويتهمون النوادي
الائتلافية بايواء القتلة والجناة ويفتشونها ، ويسوقون الناس بالقوة للتصويت
بجانب مرشحهم^(١) . أن حقي العظم يسرد (٦٥) بنداً في كراسته : « حقائق
عن الانتخابات » ، يبين فيها مخالفة حكومة الاتحاديين لقانون الانتخابات ،
ولحرية الاقتراع ، وأكثر هذه المخالفات خطير . ثم يورد هذا الخبر عن
أسعد شقير نائب عكا بقوله أنه حينما فاز بالانتخاب جاءه رجل يبشره قائلاً
أن أهل عكا انتخبوك نائباً عنهم فأجابه : « لم ينتخبني أهل عكا ، ولست مديوناً
لهم بشكر وامتنان ، لأن انتخابي كان قد تقرر في الآستانة ... عن يد الجمعية
والحكومة^(٢) » .

وهذه طائفة صغيرة من هذه البنود ، تلخيصاً : أصحاب السوابق والمحكوم
عليهم أو المظنونون هددوا الناخبين من الدرجة الأولى وأجبروهم على انتخاب
أشخاص معينين . راجع صلاح الدين الخطيب الوالى ناظم باشا لتسريح
موقوفين قبض عليهم بدون حق فأجابه : « أتمم تحركون مسألة العرب والترك .
إن لدى صلاحية واسعة ... وأحذركم من مغبة مشاغباتكم ، إذ أن المشايخ
وراء الباب ، فليس على إلا أن أمد يدي فتغصب على ساحة الحرية في الحال » .
رفض أحد طلاب مكتب الطب في دمشق انتخاب مرشحي الاتحاد والترقي
فسلط عليه بعض الأوباش وضربوه ضرباً مبرحاً^(٣) . سيق شخص يدعى حمزة
دعبول من دير عطية مع خمسة من رفاقه متهماً بدم الاتحاديين ، فكرر الدم

(٣) المصدر السابق - ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٣ .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ - ٤٠ .

أمام التأميم ، ولما هدد هذا فيما إذا لم يصوت للاتحاديين أجابه بشجاعة قائلا : «ضعوا الحبل في عنقي فإنني لا أكف عن الأخذ بناصر الائتلافيين ، ولا أنتخب إلا من أرى فيه الخير للبلاد» ، وبقي مصراً على عزيمته رغم القائه في السجن هو وزملائه الخمسة . أجبر سعد الدين أفندي المقداد ، مبعوث حوران السابق ، على دخول جمعية الاتحاد والترقي ، بعد تهديده بالسجن هو وأقربائه وعزل انسابه من الوظيفة ، وبعد أن وعدوه بإعادة انتخابه ، لكنهم لم يفوا له بالوعد ، اتهم عبدالرحمن الشهبندر وشكري العسلي ، وزكي الكزبري ، وعزت أفندي الحجار ، وحقى العظم بعقد اجتماع في الفناء (وكان ذلك ممنوعاً) ، بناء على وشاية من سليم الكزبري فاستجوب أحدهم زكي الكزبري في مركز الشرطة . نقل عبدالوهاب الانجليزى من قائممقامية الباب إلى قائممقامية رأس العين النائية في الجزيرة فاضطر للاستقالة . هدد خالد البرازي وخير بين الاتهام بدعوى قتل قديمة ، في إحدى مزارعه ، وبين دخول الجمعية على أن ينتخب مبعوثاً لقبيل الثانية . أحيط منزل كامل الأسعد بقوة عسكرية مسلحة ، وخير بين السجن أو دخول الجمعية فقبل الثانية (١) .

هذا في سوريا ، أما في العراق فقد أوقفت ولاية بغداد متصرف الحارة عن العمل لتمسكه بنصوص القانون ، وأصدر الوالى جمال بك (سفاح مشاقق دمشق وبيروت) أوامره بسجن كثير من مخاتير الأحياء لأنهم لم يستطيعوا تنفيذ تعليماته لانتخاب إسماعيل حقي بك بابان زاده ، الذى انتخب بعدئذ مبعوثاً عن الديوانية بمساعى الوالى المذكور . وقد سجن حمزة أفندي قائممقام القرنة رسل الائتلافيين الذين أرسلهم نادى الحزب في البصرة إلى هذا القضاء ليساعدوا مرشحي حزبهم ، ولولا احتجاج طالب بك النقيب ، مبعوث البصرة السابق ، لظل أولئك المسجونون الائتلافيون في سجنهم ، إذ كان الإتحاديون

(١) المصدر السابق ، ص ٤١ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ .

يخشون أهل البصرة وزعيمها طالب بك النقيب . وكان الاتحاديون إذا رأوا دائرة مانح مرشحوها الائتلافيون يعمدون إلى إلغاء انتخابها وإعادة من جديد بناخبين ثانويين جدد أكثرهم من الموظفين (١) . كما كانوا يلجأون إلى طريقة فذة في الانتخابات بحيث لا يجعلونها تتم في جميع المناطق بوقت واحد وتاريخ واحد ، فيتصرفون في كل منطقة بحسب الظرف الملائم . فإذا لم ينجح عضو بارز من جمعيتهم في المنطقة التي رشح نفسه فيها ، سرعان ما ينقلونه إلى منطقة أخرى ، بعد أن يكرروا قدها أو الظرف المناسب لإجراء الانتخاب فيها لمصلحتهم . أو إذا آنسوا نقصاً في ترتيبات خصومهم ، في منطقة ما ، سرعان ما يرعون بإجراء الانتخاب فيها ، اقتناصاً لفرصة ضعف الخصوم ومبادتهم قبل أن يتداركوا الموقف . ذلك ما فعلوه في « درسيم » من ولاية معمورة العزيز في الأناضول ، إذ استعجلوا بإجراء الانتخاب فيها لما علموا باتجاه لطفى فكرى بك ، مبعوثها السابق ومرشحها ، إليها من حلب ليفوتوا عليه الفرصة ، فنجح مكانه مرشحهم ، ولم يأنهوا لاحتجاجات الائتلافيين الذين وصوهم أثر قيامهم بهذا العمل ، بأنهم داسوا القانون بأقدامهم (٢) .

إنما يظهر أن انتخابات البصرة قد جرت وفقاً لما كان الائتلافيون يتمنونونه وذلك بفضل طالب بك النقيب ونفوذه . ومع ذلك كان فيها نوع من الترضية للاتحاديين إذ أن المرشحين كانوا أربعة : اثنين من الائتلافيين هما طالب بك النقيب ، وعبدالله الزهير ، واثنين من الاتحاديين وهما الموظف السورى نعيم كحاله ، رئيس النادى الاتحادى ، الذى كان الائتلافيون يحبونه ويفضلونه على غيره لأنه ميال إليهم ، والثانى هو عبدالوهاب قرطاس ، وهؤلاء الأربعة هم الذين نجحوا في الانتخاب (٣) .

(١) المصدر السابق ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الأهرام - ١٠٣٥٣ ، ٢٥-٣-١٩١٢ .

(٣) الأيد - ٦٦٥٦ ، ١٨-٤-١٩١٢ .

على أن المعاملة التي لقيها مشاهير رجال المعارضة من النواب الترك مثل الفيلاسوف رضا توفيق ، والدكتور رضا نور ، كانت على درجة كبيرة من الفظاظة . فقد هوجم الفيلاسوف رضا توفيق ، مبعوث أدرة السابق ، بينما كان في كومولجينة يريد التوجه إلى دائرته ، من قبل ١٥ شخصاً جروه على الأرض في الشوارع وأثخنه بالجراح ومنعوه من الوصول إلى دائرة انتخابه^(١) . وفي سيريس جرت حوادث مماثلة لأعضاء حزب الحرية والائتلاف الذين صفعوا وضربوا وأهينوا من قبل ضباط الاتحاديين ، ثم أتى البوليس واعتقلهم^(٢) . وقد انتشرت العصابات المسلحة في كثير من الأماكن ، تحت حماية البوليس والدرك ، وأمسكوا خطباء المعارضين في بعضها وضربوهم في غيرها ، وفي بعضها الآخر شيق الناحيون إلى الصناديق قسراً^(٣) ، ولم يحجم الائتلافيون أيضاً عن بعض أعمال العنف ، إذ هاجم رجال مسلحون منهم خصوصهم منادين « نريد حكم الشريعة » . غير أن الائتلافيين كانوا من الضعف بحيث لم يتمكنوا من تنظيم صفوفهم ، فانفض أنصارهم من حولهم خوفاً من الارهاب وبدأت الانسحابات من حزبهم ، وسرعان ما أصبحت لجتهم المركزية في حال من التردد والاضطراب ، وزاد الأمر سوءاً خروج الداماد فريد باشا من رئاستها . وقد أساءوا في كثير من الأماكن التصرف بإثارة الأفكار ضد جمعية الاتحاد والترقي بالدعوة الدينية ، فأعطوا مجالا لتدخل البوليس^(٤) .

هكذا حصل الاتحاديون على أكثرية ساحقة من مقاعد مجلس المبعوثين بحيث لم يخرج من غير حزبهم سوى أربعة من المبعوثين^(٥) ، واطمأنوا إلى

Corresp. d'Orient — 15/4/1912, P. 349.

(١)

الاهرام — ١٠٣٦١ ، ١٩١٢-٤-٢ ، Corresp. d'Orient — 1/4/1912, P. 299.

(٢)

الاهرام — ١٠٣٧٣ ، ١٩١٢-٤-١٨ ، Corresp. d'Orient — 15/4/1912, P. 348.

(٣)

الاهرام — العدد ١٠٣٦١ ، ١٩١٢-٤-٢ ، D. D. F. — 3ème S., T. 111, No. 225, 26/7/1912.

(٤)

(٥)

أن المجلس الذي سيديرون البلاد بمؤازرته أصبح متجانساً لا يعرقل أعمالهم وأساليبهم في الحكم . لكنهم لم ينعموا بهذا الفوز المصطنع لأن الرأي العام العثماني بدأ يظهر سخطه وغضبه بشتى الوسائل وتجاوب الجيش مع هذه النقمة وسرعان ما تدخل في الأمر ولما يمرض من يسير على انتهاء المعركة الانتخابية . فقد ثار فريق كبير من ضباط الجيش في مناستير ضد الحكومة الاتحادية بقيادة اليوزباشى الألباني طيار بك ، الذي كان قد اشترك مع نيازي بك وأنور بك في ثورة عام ١٩٠٨^(١) ، ولجأوا إلى الجبال في ١١ حزيران ، يونيو ١٩١٢ ، وطالبوا بتشكيل حكومة من غير الاتحاديين ، تستطيع أن توحى بالثقة إلى العالم الخارجي وعدم مساهمة غير المسؤولين في شؤون الدولة العامة ، وحل مجلس المبعوثان الجديد وإجراء انتخابات جديدة مع ترك حرية الانتخاب للشعب حتى يكون المجلس الجديد ممثلاً تمثيلاً صحيحاً للأمة العثمانية ، وتنظيم الإدارة على طريقة مثلى بحيث لا ينظر في تعيين الموظفين إلى الأحزاب بل إلى الكفاءة ، وإبعاد الضباط والجنود عن الاشتغال بالسياسة ، وإبعاد الضباط عن السلك المدني ، وتطهير أركان حرب الجيش من الأحزاب ، ومنع جمعية الاتحاد والترقي من التدخل بإدارة السلطنة ، ومنح جميع عناصر الأمة الحرية والمساواة التامة . وكان الضباط الثائرون خليطاً من الألبان والترك وغيرهم ، بدأت قوتهم صغيرة ثم كبرت حتى بلغت حوالي اثني عشر طابوراً^(٢) . واتخذت الهيئة التي تزعمت هذه الحركة في الجيش اسم « خلاصكاران ضابطان غروني » (عصبة ضباط الانقاذ) ، وقد رافقتها حركة أهلية من قبل أهالي ألبانيا إذ ظهرت نتائج مؤتمهم الذي عقدوه لتوضيح مطالبهم وهي تشتمل على (١٢) مطلباً لم تكن مقصورة على منطقهم أو عنصرهم كما فعل الثوار المالميسور (من

Corresp. d'Orient — 1/5/1912, P. 393.

(١)

المؤيد — ٦٧٣٣ ، ١٩١٢-٧-١٧ ،

A. Emin — Ibid., P. 52. الالهوام — ١٠٤٤١ ، ١٩١٢-٧-٥ ،

(٢)

الرأى العام — ٦٩٠ ، ١٩١٢-٨-٣ ،

مسيحي ألبانيا) من عام مضى ، بل كانت تشمل مطالب جميع العناصر في السلطنة . وكان أهم مطلب فيها أن تحفظ لغتهم واللغة المحلية في كل منطقة ، واعتبارها رسمية ، وحفظ قوميتهم بحيث تكون ذات وحدة مستقلة^(١) . غير أن الوزارة السعيدية ، وكانت تنوى المقاومة والاستعداد لضرب الحركة الجديدة ، لم تستقل في الحال ، بل اجتمعت ، وقدمت إلى مجلس المبعوثان قانوناً يقضى بمنع رجال الجيش من الاشتغال بالسياسة ، صدق عليه المجلسان فوراً ، والحق بقانون العقوبات العسكري ، وتنحى الفريق محمود شوكت — الذى كان فيما سبق يذيع البلاغ تلويحاً على ضباط الجيش منذراً إياهم بعدم الاشتغال بالسياسة ولم يكن يستمع إليه أحد منهم فيس وسائر المتطرفين من زملائه الاتحاديين وأغلبية الضباط — تنحى عن وزارة الحرية بدعوى أنه رأى أن يتولى تنفيذ القانون الجديد وزيراً آخر^(٢) ، بينما قالت المعارضة أنه استقال بناء على طلب المتمردين^(٣) . غير أن فرقة ضباط الإنقاذ — وقد زاد في قوتها ، وتدعيم موقفها ، وقفه الألبانيين الذين تضامن أكثر من (١٥٠) زعيماً من زعمائهم يمثلون أربعة أولوية و ٢٤ قضاء ، من الأزملة الجديدة ، يؤيدون فيها إبعاد الاتحاديين عن الحكم ، وإلغاء مجلس المبعوثان الجديد الذى لا يمثل الشعب^(٤) — لم تسكت وواصلت تهديدها للوزارة كي تستقيل ، وتفسح المجال لحكومة أخرى لا ينتمى أعضاؤها إلى الاتحاديين . وأذاعت بياناً خاطب فيه ضباط الإنقاذ إخوانهم في السلاح قائلين بأنهم قد حز في أنفسهم ما وصلت إليه حالة الدولة من سوء الإدارة ، وأنها أصبحت تسير في طريق الانهيار الذى كانت

(١) الأهرام — العدد السابق ،

(٢) قالت الأهرام أن شوكت باشا كان أول المرتين إبعاد الجيش عن السياسة وأول انذار اشتغلوا بالسياسة واستعان بضباط في الأمور السياسية فلو اضطر أن يبقى لكان عليه أن يعاقب الضباط الذين تعاونوا معه (الأهرام — ١٠٤٥٠ ، ١٦-٧-١٩١٢) .

(٣) A. Mandelstam — Ibid., P. 41. الأهرام — ١٠٤٥١ ، ٧-١١-١٩١٢

— عين الفريق محمود شوكت بعد استقالته من وزارة الحرية عضواً في مجلس الاعيان .

(٤) الأهرام — ١٠٤٧٤ ، ١٣-٨-١٩١٢ .

تسلطه في زمن عبد الحميد . كان القانون الأساسى هو آخر سهم في جعلتها ، لكن هذا السهم قد أخطأ المرمى فاستخلصت الدول الأجنبية رأياً بأن العثمانيين ليسوا أهلاً للاستقلال ، حتى في ظل حكم دستورى ، وأن هذه الدول كانت قد تخلت مؤقتاً عن عزمها على تقسيم الدولة ، عندما أعلنت الحياة الدستورية لكنها وقد رأت أن رجال تركيا الفتاة قد بدأوا يحكمون على غرار عبد الحميد وحتى بشكل أسوأ منه ، غيرت موقفها من جديد ، وهذا ما ظهر جلياً في قضية هجوم إيطاليا على طرابلس الغرب ، لذلك فإن فريق ضباط الإنقاذ يتجهون من جديد إلى وطنية رفاقهم في السلاح ، بالرغم من رغبتهم الملحة في إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة ، وما ذلك إلا لأن أهداف ثورة ١٩٠٨ لم تراعى وانحرفت الثورة عن غايتها الأساسية واتجهت إلى إرضاء أطماع حفنة من الناس . وختمت عصبة ضباط الإنقاذ بيانها بمناشدة الضباط الذين هدموا استبداد عبد الحميد أن يضطجعوا بواجب تخليص الوطن وما بقى من تراث المجتمع العثمانى الغنييل من برائث المستغلين الجدد^(١) . وقد أيدت حاميات بقية المدن العثمانية وخاصة منها حاميات أزميز ودمشق وحلب ، حركة ضباط الإنقاذ ، فلم يأت يوم ٩ تموز ، يولية ١٩١٢ ، حتى رأت وزارة الاتحاديين نفسها مضطرة إلى الاستقالة ، بعد أن انسحب ثلاثة من أعضائها ، ولاقى الاتحاديون صعوبة كبيرة في تعيين خلف لمحمود شوكت باشا في وزارة الحرية ، إذ كانت شروط من كفوا لها ممثلة لشروط المتمردين ، وذلك بالرغم من إحراز وزارة سعيد باشا ثقة مجلس المبعوثان ، قبل يومين من استقالتها ، بأغلبية ١٩٤ صوتاً ضد ٤ فقط ، على أساس عقد صلح شريف مع إيطاليا^(٢) . وتولت الحكومة وزارة أطلق عليها اسم « الوزارة الكبرى » ألفها أحمد مختار باشا الغازى ،

A. Mandelstam — Ibid., P. 42.

(١)

المؤيد — ٦٧٤٦ ، ١-٨-١٩١٢ من نص بيان عصبة ضباط الإنقاذ .

A. Emin — Ibid., P. 52.

(٢)

الأهرام — ١٠٤٥٨ ، ١٠٤٥٩ ، ٢٥ و ٢٧-٧-١٩١٢

Corresp. d'Orient — 1/8/1912, P. 103-104.

الذي كان يتولى ، في عهد عبد الحميد وخلال السنة الأولى من الانقلاب ، منصب القوميسيرية العليا للدولة في مصر ، ثم ناصبه الاتحاديون العداء واستبدلوه برؤوف باشا .

أدخل مختار باشا في وزارته من كبار شخصيات الدولة أربعة ممن تولوا في السابق صدارات عظمى ، كامل باشا للخارجية ، الفريق ناظم باشا للحرية ، حسين حلي باشا للعدلية ، وفريد باشا الألباني للداخلية^(١) . وكانت الوزارة الجديدة تتمتع بجميع المميزات الحميدة وما يوحى بالثقة والاخلاص لإقامة القواعد الدستورية الصحيحة ، وتوطيد الائتلاف الداخلي بين العناصر وقد طارت الصحافة من فرحها لعودة حرية التعبير عن الرأي والكتابة إلى الوجود ، إذ ألغيت الأحكام العرفية ، وعاد المبعدون السياسيون ، وأعلن العفو العام عن جميع من اتهموا بجرائم سياسة بما فيهم رؤساء بلاط عبد الحميد وفرض على جميع الضباط القائمين على الخدمة عدم الانتماء إلى أى حزب سياسى ، مع تركها إليهم حرية الاختيار بين السياسة أو الجيش . كتب الصحفي والاستاذ الجامعى أحمد أمين في كتابه « ... Turkey in the World War » : « وقد بدا لوهلة ما بأن المواطنين الترك الطيبين قد عقدوا الخناصر على إصلاح الأخطاء التى سببتها أساليب المتطرفين من رجال تركيا الفتاة ، وضيق تفكيرهم وقصر نظرهم^(٢) » .

إنما قامت الوزارة الجديدة بعمل أوجب الانتقاد الشديد من قبل خصومها ومن رجال الحزب الوطنى في مصر وجرائده ، ذلك أنها ألقت القبض على الشيخ عبد العزيز جاويش التونسي الأصل ، المصرى الإقامة ، والمنسوب إلى الحزب الوطنى ، وسلمته إلى الحكومة المصرية وهذا هو تفصيل الحادث :

(١) تولى وزارة الاوقاف فيها محمد فوزى باشا العظمى الدمشقى ، ووزارة البحرية الفريق محمود مختار باشا ، ابن الصدر الأعظم ، وجبريل نورادنيان أفندى للاشغال العامة A. Emin — Ibid., P. 52.

كان الشيخ عبد العزيز قد ذهب إلى الآستانة بعد إعلان الدستور وتوثقت الصلة بينه وبين الاتحاديين ، الذين سبق وبيننا أن المصريين ، وخاصة الحزب الوطنى ، كانوا يحاولون استدراج عطفهم على القضية المصرية ، والاستعانة بهم على التخلص من الاحتلال الانجليزى . وقد أصبح الاتحاديون بعد النفور الذى حصل بينهم وبين الدول الغربية لا يتوانون عن إظهار العطف على أماني المصريين وتعاونوا مع الحزب الوطنى طمعا في استغلال نفوذه بين العرب ، وسخروا جريدة « الهلال العثمانى » التى كانوا أنشأوها له للدعاية لحزبهم^(١) . ولم يكن الاصلاحيون العرب وصحفهم راضين عن الشيخ عبد العزيز جاويش بل كانت جرائد المفيد في بيروت والمقتبس في دمشق والمؤيد والمنار في مصر تواصل الطعن فيه .

في يوم ٢٤ آب ، أغسطس ١٩١٢ ضبط بوليس جمر ك الاسكندرية مع الشاب « أحمد مختار » القادم من الآستانة حقيقى بهامشورات ثورية مطبوعة في مطبعة « الهلال العثمانى » ، تتضمن قدحا شديدا في الخديوى ، ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والاغتيال ، وظهرت في الوقت نفسه منشورات ثورية في الاسكندرية وطنطا ، وتكررت المقالات المثيرة في جريدتى اللواء والعلم التابعتين للحزب الوطنى ضد الاحتلال الانجليزى والخديوى وجريدة المؤيد وصاحبها الشيخ على يوسف المشايخ لهو الذى كان يعمل لخدمة مصالحه ، فصدرت الأوامر بتعطيلها عن العمل^(٢) . وأرسات الحكومة المصرية طلبا إلى حكومة الآستانة الجديدة بتسليم الشيخ عبد العزيز جاويش ، وذهب رجال من البوليس المصرى إلى الآستانة ، واشتركوا مع البوليس العثمانى في القبض على الموصى إليه ، وتفتيش مكتب جريدته ومطبعها ومصادرة أوراقه وسوقه على باخرة إلى الآستانة^(٣) . وقدم إلى القضاء المصرى

(١) الاهرام - ١٠٤٩٨ ، ١٠-٩-١٩١٢ .

(٢) احمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) المؤيد - ٦٧٧٤ ، ٤-٩-١٩١٢ .

وحوكم فحفظت القضية بالنسبة له في ١٩/١٠/١٩١٢ لعدم كفاية الأدلة؛ لكن زعيم الحزب الوطني، محمد فريد بك أخذ يكتب في جريدة «السيكل» الأفريقية، ينتقد حكومة الأستانة^(١) لتسليمها رجلا متهما بتهمة سياسية لخصومه، مخالفة في ذلك جميع التقاليد الدولية. كما أخذت جرائد الاتحاديين الذين هاجروا وماجوا الاعتقال الشيخ عبدالعزيز، تطعن في الحكومة الجديدة طعنا شديداً فاحشاً ما اضطرها إلى تعطيل جريدة «طنين»، واعتقال جاويد بك وحسين جاهد ثم أخات سيدهما^(٢).

استقالت وزارة الاتحاديين من الحكم لكن مجلس المبعوثين المؤلف من أفراد الجمعية بقى على رأس العمل يواصل اجتماعاته ولم يكن من المعقول أن يستمر هذا الوضع، فواصل ضباط الانقاذ الحملة عليه وأخذوا يرسلون كتب التهديد بالقتل إلى رئيسه خليل بك. حمل أول هذه الكتب وقد أرسل إليه عند ابتداء الأزمة (١١/٧/١٩١٢) العبارات التالية: «إن أعمالك الشريرة في جمعية الاتحاد والترقي وفي مجلس المبعوثان قد عادت على الأمة بأضرار عظيمة جداً. وقد علم ضباط العصبة العسكرية بالنصيحة السيئة التي سمعت لاسدائها إلى جلالة السلطان، ولما كان هؤلاء الضباط لا يريدون تلطيخ أيديهم بدمك الفاسد فهم ينذرونك بأن الجيش والأمة يطلبان حل المجلس أو بعبارة أصح «التيتارو». هذا ولا نرى ثمة باعثاً يبعثنا على أن نخاطب مباشرة النواب الذين لا شرف لهم ولا اعتبار»^(٣). وقد قام النواب وقعدوا لهذه الكتب واستجوبوا وزارة الدفاع، وتصلبوا في موقفهم ودامت اجتماعاتهم أكثر من أسبوعين. غير أن البرقيات كانت تنهمر من الولايات على الحكومة الجديدة تطالب بحل المجلس، وكان منها برقية أحرار دمشق التالية: «الأمة

(١) احمد شفيق باشا - المصدر السابق، ص ٢٧٠ - ٢٧١. T. Z. Tunay - Ibid., P. 239.

(٢)

النزاع العام - ٦٩٣، ٧-٨-١٩١٢

(٣) الإيد - ٦٧٧٦، ٧-٩-١٩١٢

ساخطة على مجلس المبعوثان المشكل بمساعي الوزارة السابقة، ومداخلة الحكومة بتهديد أعيان البلاد، وإرتكاب المظالم العديدة وإستعمال الضغط. نسترحم حله وتجديد الانتخاب»^(١). وكان من البرقيات ما تلقاه ناظر الحرية من قائد فيلق أزمير، مساء ٣/٨/١٩١٢، برقية تقول: «إذا لم يحل المجلس يوم الاثنين سيزحف جيش أزمير على الأستانة». لذلك دعا الغازي مختار باشا الوزراء وتداولوا في الأمر، وقرروا مخرجا للأزمة، هو اعتبار المجلس الحالي إمتداداً لسابقه الذي أمضى ثلاث سنرات ونصف، ومضى على حله وقيام المجلس الجديد بعده ستة أشهر فتكون مدة هذا المجلس قد انتهت واستصدروا إرادة سنوية بحله^(٢).



سقط الاتحاديون عن كراسيهم بعد صراع عنيف بين فكرتين كلاهما تدعيان الرابطة العثمانية، ويمثلهما في كلا الجانبين حزبان مؤلفان من خليط من العناصر، هما جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف، غير أن الفرق بينهما أن جمعية الاتحاد والترقي وإن تكن تضم عدداً من كل عنصر في البرلمان وأفراداً من كل عنصر خارج البرلمان، إلا أنها لم تكن تدع لهؤلاء حق الاسهام في توجيه سياسة الحزب أو الجمعية. فلم تسمح لأحد منهم أن يكون في عضوية لجنهتها المركزية، بالرغم من أن نقاشا جرى في هذا الشأن بين أعضائها وبين الاتحاديين السوريين، الذين كانوا يودون أن يمثلهم في اللجنة المركزية عضو عربي، وأصر الترك على أن يكون ممثلهم فيها تركيا. ثم أن الفكرة التي كانت تركز عليها مبدئياً هي الوطن للجميع، غير أنهم

(١) الأهرام - ١٠٤٧٤، ١٣-٨-١٩١٢

(٢) الأهرام - ١٠٤٧٠، ٨-٨-١٩١٢

حدوا من هذا الحق بأن فرضوا أن يكون حق الاشتراك في إدارة هذا الوطن لكل عنصر بما يحرز من كفاءة ومقدرة ، لا بما يقع له من نصيب وقسمة عادلة فيه ، وتصرفوا في تقدير هذه الكفاءة والمقدرة تصرف القادر المستند وسمحوا لأنفسهم أن يحكموا العناصر التي اشترك ممثلوها معهم في الجمعية ، حكم الراعي للقطيع بحقوق ضمنية تستند على تقاليد تاريخية ، وفرضوا عليها شروطا إدارية ولغوية اعتبروها بديهيات مسلما بها بحكم التقاليد التاريخي الساري وحرصوا على العمل بكل قوتهم لابقاء العناصر الأخرى في حالة من الجهل ، والعجز عن الأخذ بنصيب في هذه الشركة ، التي كان من البديهي المنطقي أن تكون شركة مساهمة ، وتقييد كل لسان ينطق بالشكوى من الوضع السائد ، فإذا دافع نائب عربي عن حقوق العرب ، قائلا مثلاً : أنه لا يوجد بين كل مئة طالب موفد إلى أوروبا للدراسة واحد عربي أجاب زميل تركي : لا تفرق بين الترك والعرب ، فإذا قال : أننا أخوة في السراء والضراء في وجه الأجنبي ، ولمكننا كالأخوة نتحاسب في كل شيء في مسائلنا الخاصة قامت عليه الضجة ، وعلا الصياح ورشق بقارس الكلام ، وأكره على النزول عن المنبر (١) .

فعلوم أن سياسة المزج والصهر هي أوفق سياسة هذه الفكرة وممثليها فكل كلمة أو إشارة إلى العنصريه كانت تخدش أسماع القائمين على الأمر فتمنع منعاً باتاً .

أما حزب الحرية والائتلاف ، فإن يكن فيه أعضاء كثيرون من الترك وصفهم مراسل جريدة الدايلى تلغراف بأنهم يجاهدون للقبض على زمام القوة عن طريق أكثرية مهما كانت العناصر المؤلفة منها (٢) ، وهو وصف فيه شيء من الصحة بالنسبة لبعضهم لا كلهم ، لأن قسماً منهم لم يخل من فكرة الاتهامية ، إلا أن أغلبية أعضائه كانوا من مبغضين يمثلون القوميات المختلفة

(١) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٣ - من خطاب النائب العربي سليم سلام
« بيروت » في المجلس .
(٢) الأهرام - ١٠٢٩٩ ، ٢٣ - ١٩١٢ .

ويتمسكون مخلصين بفكرة أن الوطن شركة مساهمة حقاً ، تشترك فيها العناصر المختلفة بما لها من حقوق وما عليها من واجبات وفقاً لأهميتها العددية ومركزها الاجتماعي ، ويتميز كل عنصر من عناصرها بما له من خصائص تاريخية وتقليدية وقومية قد لا تتفق مع خصائص وتقاليد عنصر آخر كما يطبق على الجميع نظام واحد ، ويرون أن اللامركزية واحترام جنسية كل عنصر وقوميته ضمن الرابطة العثمانية العامة الشاملة هي أنسب شكل للمملكة تضم خليطاً من مثل هذه العناصر ، وينادون بأن خصوصهم يريدون التمسك بالتقليد التاريخي لا شيء إلا ترسيخ سيادة العنصر التركي وسيطرته على هذه الشركة سيطرة الاستبداد . بينما يرى الاتحاديون أن نجاح المعارضة ليس إلا سيطرة العناصر الأخرى غير التركية على دولاب الحكم ، ومعنى ذلك القضاء على حقوقهم التاريخية ، عدا كونه تقسيماً للمملكة وتفكيكاً لأجزائها والسير بها إلى الدمار ، لأن هذه العناصر قد تغلبت في نفوس أبناءها الفكرة القومية فهي تبغى الجفوح إلى الاستقلال ، وإتاحة وتسهيل الفرصة للدول الأجنبية أن تحتل المملكة المقسمة المبددة الجهود .

على هذا الشكل سار الصراع منذ ابتداء المرحلة الدستورية حتى الآن ، ولم تكن العواطف القومية لتسفر عن وجهها بشكل مبادئ واضحة يدور النضال على المكشوف في سبيل تعزيزها ، بل كانت هذه العواطف ، التي تسير في حقيقة الأمر كلا الجانبين ، مقنعة بقناع الرابطة العثمانية . غير أن الحوادث الأخيرة أسفرت عن تطور جديد ، ذلك أن العناصر التركية المتطرفة ، وكان كثير من ممثليها أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي ، شعرت بالخطر المحدق بها من احتمال تفوق نفوذ العناصر المختلفة ، أو من ناحية أخرى ، من انحلال الرابطة القومية بين الترك أنفسهم من جراء انتصار خصومها السياسيين من نفس الترك الذين يظهرون التساهل أمام القوميات الأخرى ، فاتجه اهتمامها إلى وجوب تقوية الرابطة القومية على الصعيد السياسي الصرف فبادرت إلى تشكيل حزب تركي قومي واضح المعالم هو :

الحزب القومي الدستوري مللي « مشروطيت فرقة سي » :

تأسس في الآستانة في ٥ أيلول ، سبتمبر ١٩١٢ ، أى بعد أقل من شهرين من سقوط حكومة الاتحاديين ، من القوميين الترك ومنهم يوسف بك آقجوره ، وأحمد فريد بك رئيس تحرير جريدة افهام ومدير المدرسة الملكية بالآستانة وزهدى بك مدرس المالية والاقتصاد في مكتب الحقوق بالآستانة ، وجامى بك مبعوث الفزان (طرابلس الغرب) التركي الاتحادى . صحيح أنه كان قد أنشئ قبله ترك درنكى (المنتدى التركى) ، وجمعيتا تورك يوردى (المملكة التركىة) ، وتورك أوجاغى (الوطن التركى) ، غير أن الحزب القومى الدستورى كان أول حزب سياسى قومى أسسه الترك حتى الآن ، وقد جاء تأسيسه ، على أثر سقوط الاتحاديين ، بمثابة القوة الدافعة للعنصر التركى ، وكرد فعل لحركة عصبة ضباط الانقاذ ، عندما شعر الترك بخطر الحالة ، وواجهوا موقفا عصيبا ينذرهم بمستقبل مظلم^(١) . وكان برنامج الحزب يقضى بوضع الرابطة التركىة فوق جميع الروابط العثمانية ويقول بوجوب إعطاء حد لهذا الاسترسال فى الخيال وفى البعد عن المنطق والحساب ، الذى ساد العصور السابقة ، ألا وهو التمسك بوهم الرابطة العثمانية ، لأن مركز الثقل فى المملكة كان ولا يزال هو الرابطة التركىة والاسلامية^(٢) .

ولم تقتصر هذه التطورات على الترك فقط ، بل كان لإلغاء الاتحاديين مجلس المبعوثان وقيامهم بالانتخابات الجديدة بطريقة استغرافية قضت فيها

T. Z. Tunay — Ibid., P. 358.

(١)

Ibidem., P. 359 (٢)

لم يدم هذا الحزب طويلا لان الاتحاديين حينما عادوا الى الحكم مرة ثانية بعد ستة أشهر لم يكن من مصلحتهم بقاءه ، وهم يدعون الى الرابطة العثمانية ، والسماح ببقائه يناقض هذه الغاية ، فانحل الحزب من نفسه بدخول اعضائه فى الجمعيات الادبية والاجتماعية الاخرى او بتسليمهم بعض الوظائف العليا فى الدولة ، ولكنه عاد الى النشاط منذ اواخر ١٩١٣ .

على آمال العرب بإشراك ممثلهم الحقيقيين فى مجلس المبعوثان ، وارتكاب شتى ألوان الضغوط والتزوير فى انتخاب ممثلهم ، وتمزيق شمل كتابهم وخطبائهم واضطهاد صحافتهم ، ووضع الرقابة على برقياتهم ، وسوق كل من خالف منهم إرادة الحاكمين أو انتقد حكمهم إلى الديوان العرفى ، وإحراق الصحف المصرية المرسله إليهم ، وقتل روح الحرية فى نفوسهم ، كان لكل ذلك أثره فى نفوسهم ونفوس السوريين منهم بصورة خاصة^(١) ، فقالوا بكل كلمهم نحو النظام اللامركزى ، مع زيادة الوضوح فى الطابع القومى الذى أخذ يطبع نضالهم ضد الاستبداد الاتحادى . ولعل فى نصوص المنشور التالى ، الذى وزع على سكان الولايات العربية أثناء الحوادث الأخيرة وأرسلت منه نسخ إلى الجرائد المصرية ، فنشرته الأهرام ولكن بعد سقوط الاتحاديين ما يوضح التطور الجديد . وقد جاء فى المنشور :

« إلى أبناء العرب عامة : حياكم الله وبياكم ... ياسلالة الملوك ، ورعاة الأمم وولاة الشعوب ، قفوا واسمعوا أجدادكم يصيحون بكم من جوف القبور ... تطالبكم بمجد أضعتموه ، وشرف أهنتموه وعلم نبذتموه ... كونوا عربا كما كان العرب ... وانفضوا واشحذوا الهمم ، واطلبوا ما أقره فتیان قحطان ، فى مؤتمركم الأخير المنعقد فى البادية ، بعد مخافة جميع فروعهم فى الأقطار وهذا نصه :

- ١ — أن تعتبركم الحكومة أمة حية ذات حقوق قولها وفعلا .
- ٢ — أن تعتبر لسانكم رسميا .
- ٣ — أن تجعل زمام الوظائف فى بلادكم العربية فى أيديكم لأنكم أدرى بآنفسكم وأحرى ببلادكم .
- ٤ — أن تحصر خدمة جنود العرب وضباطهم ببلادهم .

(١) الأهرام - ١٠٤٦٤ ، ١-٨-١٩١٢ .

٥ — أن تعمل على توسيع سلطة المجالس العمومية ليكون الحكم مسرولين أمامها عن كل صغيرة وكبيرة .

٦ — أن تجعل للقبائل العربية كافة حقوق كغيرهم من الحضرة في انتخاب النواب ، سواء كانوا مقيدين في دفاتر النفوس أم لا .

« هذه مطالب المؤتمر القحطاني الأساسية ، فبذمة العرب وشرف العرب هبوا أيها العرب ، لاتكبروا جبناء ، الحياة مع الذل موت ، والموت مع الشرف حياة » .

ثم يقول المنشور أن المؤتمر أقر وجوب الاشتراك مع العناصر الأخرى في المطالب الضرورية لسلامة الوطن المقدس ، ويدعو إلى تمام ما يلي :

١ — أن يشترك ضباط العرب وجنودهم مع زملائهم من بقية العناصر في تأسيس دستور حقيقي وحرية كاملة وأخاء متين ، ٢ — إسقاط وزارة الاتحاديين ، ٣ — حل المجلس المزور . ٤ — كبح جماح الفئة الطاغية .

ثم يقول : « فباسم العرب أبناء البادية ، وسكان وأمرء العشائر ، وطلاب المدارس ، وكل من نطق بالضاد ، ندعو الجميع إلى العمل وستأبر على هذه الخطة ولو زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها . . . فلتحي الأمة والوطن وليثبت الدستور الحقيقي الكافل بمجد العرب ^(١) » — الختم — مرجع المؤتمر الأعلى .

يعتبر هذا المنشور ^(٢) ، وهو صيغة عربية قديمة واضحة المعالم ، خطوة .

(١) الأهرام - ١٠٤٧٠ ، ٨-٨-١٩١٢

(٢) وقد غلفت الأهرام على هذا المنشور بأنه ارسل إليها أثناء الحوادث فلم تشره حيا بالسكون ، ومعاونة الحكومة في الخروج من أزمتها . أما مراسل الأهرام في دمشق فيقول ان الحكومة حينما علمت بهذه المناشير اهتمت بجمعها ، وان بعض المفكرين بدمشق يذهبون الى ان تلك الجمعية العربية قد خابرت ، قبل الشروع بعملها ، رؤساء القبائل ، وأمرء العشائر ، ويستدلون على ذلك بذهاب وفد ابن الرشيد الى الاسنانية منذ اسبوعين —

جديدة في نضال العرب ، أولا من حيث ظهور الروح القومية فيه أكثر من أي وقت مضى ، ولكن مع بقائها تدور ضمن الرابطة العثمانية ، ثانيا من حيث ظهور مطالب العرب بشكل واضح ومحدد ، بينما لم تكن كذلك في السابق ، بل كانت عامة مشتركة مع جميع العناصر الأخرى في برنامج حزب الحرية والائتلاف بصورة خاصة ، الذي تعد هذه المطالب منبثقة عنه ، لكنها مطبوعة بالطابع العربي الصرف ، كما يعد مقدمة للحركة النضالية العربية الجديدة في مرحلتها التالية ، مرحلة المطالب اللامركزية التي ستعتمد على الدفاع عنها أحزاب عربية صرفة ، بعد أن كانت هذه المطالب جزءا من برامج أحزاب عثمانية مشتركة مع بقية العناصر .

في الحقيقة كانت بداية عام ١٩١٢ فاتحة مرحلة جديدة في الوعي العربي تميزت بصورة خاصة بجرأة الجرائد العربية ومجاهرتها بالميل القومية ، وجعل شعارها بعد الآن باسم العرب نحيما وباسم العرب نموت كما جاء في عنوان لمقال نشرته جريدة المفيد البيروتية ، فعطالها الديوان العرفي في بيروت قبل سقوط حكومة الاتحاديين بيومين ^(١) .

== يطلب من السلطان امورا لم تذكر صحف العاصمة منها غير المادة السادسة من المنشور .

على ان الذي يدل على ان لرؤساء القبائل علاقة بهذا المنشور وبالجمعية العربية التي من مصر) ، ما نشرته جريدة المؤيد في عددها رقم ٦٦٥ المؤرخ ١١-٤-١٩١٢ ، ان احمد بك آل السعود ، احد امراء نجد ، قد قدم أثناء فترة الانتخابات الاخيرة الى بغداد بخابرة نظارة الداخلية ، والصدارة وولاية بغداد ، لاجل انتخاب مبعوثين عن البلاد النجدية . وقد خطب في الاوساط العربية الوطنية ببغداد خطبة حافلة في التذكير بامجاد العرب والاشادة بهم وبوعيتهم وبما رآه في بغداد من الوجوه النيرة التي توحى بالامل في نهضة عربية ، ووجود حركة فكرية مباركة فيه ، مما يبشر الامة بالسعادة والنجاح . وكان من اقواله : « ان لكم اخوانا هناك » نجد « كل واحد منهم يمثل امة عربية حية ، فكونوا في امان ، فلا بد لكم من اعتناق المجد والرفق . . . » ثم نوه بمطالب امارة نجد في ارسال مبعوثين عنها الى المجلس قائلا : « اذا اعطتنا الدولة هذا الحق فهو دليل على حسن سياستها وحبها لدعم امة الاسلام وجمع كلمة المسلمين ، واتحادهم تحت لواء الخلافة العظمى ، والا فلا يسعنا الا ابداء الاسف » .

(١) كان صاحبها ومديرها المسئول عبد الفنى العيسى شهيد مشانق جمال باشا وفؤاد حنتس الذي توفي سنة ١٩١٣ .

تبدو في برنامج وزارة العهد الجديد ، بوضوح ، فكرة تصحيح الخطأ التي سار عليها الإتحاديون إبان حكمهم ، من حيث السياسة الداخلية والخارجية (١) فهل وفقت في وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ؟ .

الصعوبات التي اعترضتها :

استلمت وزارة مختار باشا الحكم وكانت حالة الدولة قد بلغت من الحرج حداً من شأنه أن يجعل موقف الحكم الجديد بالغ الصعوبة ، إذا لم يلق تعضيداً من الداخل ، وتأييداً من الدول الأوروبية الغربية التي كانت ساخطة على حكم الإتحاديين ، والتي كان المفروض أن تبادر إلى دعم خصومهم الميالين إليها ، والذين جاء في برنامج وزارتهم من النصوص ما ينبغي أن يطمئن خواطرها . غير أن الوزارة الجديدة لم تلاق أى سند لا من هنا ولا من هناك ، بل حاقت بها الصعوبات في الداخل والخارج معا فشلت يدها عن الإصلاح . وكان أولى هذه الصعوبات :

انتقال الحرب إلى السواطي ، التركية الاناضولية :

فقد كانت الحرب مع إيطاليا في طرابلس الغرب على أشدها مع الإيطاليين حينما تخلى الاتحاديون عن الحكم ، وكانت قد تتالت حوادث الحرب خارج المنطقة الليبية بشكل أزعج الحكومة العثمانية ، حتى قبل سقوط الاتحاديين ، علاوة على ما أصاب إقتصاد البلاد من كوارث اقتصادية مر ذكرها ، وكان هدف الإيطاليين من وراء عملياتهم الاستفزازية إحراج موقف الباب العالي ، وإرغامه على إبرام الصلح بما يتفق ورغبتهم ، ذلك أن

(١) نالت الوزارة الجديدة ثقة المجلس على سياستها هذه بـ ١١٣ صوتاً ضد ٤٥ بعد مناقشة طويلة (الرأي العام - العدد ٦٨٨ ، ١/٨/١٩١٢)

الفصل التاسع

العرب ولا مركزية الحكم

في العهد الائتلافي

تقدمت الحكومة الجديدة (١) ببرنامجها وكان أهم ما فيه : عزمها على التحقيق في المخالفات الانتخابية التي ارتكبتها الحكومة السابقة ، ومنع الجيش من الاشتغال بالسياسة بصورة قطعية ، وعزل كل موظف لا يقف على الحياد ويبقى منتمياً لجمعية سياسية ، واحترام جميع الحقوق والإمتيازات المثبتة والممنوحة للعناصر العثمانية المختلفة دون تفريق بين الأجناس والمذاهب ، والسعى لتوثيق روابط الإخاء بين العثمانيين . هذا من حيث السياسة الداخلية ، أما من حيث السياسة الخارجية فقد نص على تأييد واتباع السياسة التي سارت عليها حكومة ما بعد الثورة حتى آخر عام ١٩٠٩ ، تلك السياسة التي كانت تنطبق على منافع الأمة العثمانية ، والتي قابلتها الدول بارتياح وكان مجلس المبعوثين موافقاً عليها ، وتتلخص بعبارة « الصديق والولاء في العلاقات مع الدول ، وفي معالجة الأمور الخارجية بكل رزانة » (٢) . وأما بشأن الحرب مع إيطاليا فهي ستواصلها ، لكنها لا ترفض مفاوضات الصلح إذا توفرت أسس صلح يتمشى مع حق الدولة وشرفها وكرامتها (٣) . وهكذا

(١) لم تكن الوزارة الجديدة ائتلافية بخلاف ما يذهب إليه الظن ، بل حيادية تميل إلى تطبيق أفكار الائتلافيين نوعاً ما في الإصلاح .

(٢) الأهرام - ١٠٤٦٨ ، ١٩١٢/٨/٦ ، Corresp. d'Orient, 15/8/1912, p.p. 171.

(٣)

أسطولهم قد نشط في البحر الأحمر بقذف الموانئ اليمنية ومراكز الجيش فيها ، مما اضطر أكثر الحاميات إلى إخلاء مراكزها وإستيلاء أمير العسير السيد أحمد الإدريسي عليها. كما نشط في ضرب مراكزها على البحر الأبيض المتوسط : ضرب بيروت وميناءها ، ووجه قذائفه على الطرادة والزورقين المسلحين التركيين المراكبيين فيها ، بعد أن رفض حاكم المدينة تسليمها فأغرقها كما أصاب البنك العثماني ومكاتب شركة السكة الحديدية ببعض التخريبات^(١) ثم ظهرت أمام المضائق التركية سبع وعشرون قطعة من الأسطول الإيطالي وبدأت بضرب قلاعها . فبادلتها النيران واضطرت الحكومة التركية إلى إغلاق المضائق وبقيت كذلك شهراً كاملاً من ٤/٥ إلى ١٩١٢/٥/٥ . وتكررت حادثة المظاهرة البحرية ودك القلاع العثمانية في ١٨/٤/١٩١٢ وظلت الدولة على تصميمها في إغلاق المضائق^(٢) فأوقع هذا العمل الحكومة التركية في حرج عظيم ، وعرضها لانتقاد وجه إليها من روسيا ، التي تضررت من إغلاق المضائق ، ووقفت حركة تصريف صادراتها من القمح ، فأرسلت مذكرة إلى الباب العالي ، لفتت نظره فيه إلى الأضرار التي تلحق بالتجارة الروسية من عرقلةاها ، مما قد يضطر روسيا إلى أن تطلب التعويض من تركيا^(٣) ، فاضطرت هذه أن تفتح المضائق على أن تغلقها عند اقتراب الأسطول الإيطالي . ثم أقدمت إيطاليا على خطوة أكثر جرأة من هذه إذ هددت باحتلال جزر بحر إيجه التابعة للحكومة العثمانية ، ورافق هذا التهديد تصريح من مسيو تيتوني ، سفير إيطاليا في باريس ، القصد من ذلك أن تشرع إيطاليا

(١) تقرير من قنصل فرنسا في بيروت إلى وزير خارجيته
D. D. F. — 3ème S., T. I, No. 97, 24/2/1912 ;

R. Poincaré — Les Balkans en feu, P. 3.

D. D. F. — 3ème S., T. II, No. 361, 18/4/1912.

(٢)

من سفير فرنسا في الامتانة إلى وزير خارجيته .

R. Poincaré — Ibid., P. 3.

D. D. F. — Ibid., No. 376, 23/4/1913.

(٣)

من السفير الفرنسي في الامتانة إلى وزير خارجيته .

في هذه الجزر للإسعاف العام لصالح السكان اليونان المسيحيين بحيث يعتاد هؤلاء على أساليب الحكم الجديد فلا ينزعون للعودة إلى ظل الحكم العثماني ونفذت تهديدها في ٢٥/٤/١٩١٢ و ٤ مايو سنة ١٩١٢ باحتلال عشرة جزر منها ستامباليا ، رودس ، سموريدس . . الخ .

وبينما كان الإيطاليون يوطدون أقدامهم في هذه الجزر ، دعر السكان اليونان من هذه الحملات الحربية ، وطالبوا بأن تعاد إليهم امتيازاتهم القديمة وأن يرجع إلى بلادهم إستقلالها الإداري الواسع الذي كانت تتمتع به قبل تطبيق الولايات عليها . وأعقب ذلك محاولة من سفير فرنسا في الامتانة لاقتناع الصدر الأعظم سعيد باشا بوجوب عقد الصلح لأن الحالة في الدولة سيئة من حيث تنفيذ إيطاليا لتهديدها ، وإحتلالها للجزر ، وعودة العصابات إلى الظهور في مكندونيا ، وغير ذلك من الصعوبات ، فكان جواب الصدر مطاطاً ، يريد من ورائه المساومة على شروط ملائمة للصالح تمكن الدولة من حفظ كرامتها ، ومن مواجهة الرأي العام العثماني عامة والعربي خاصة^(١) . وهكذا توالى هذه الأزعاجات على الباب العالي في عهد الاتحاديين واستمرت على نفس الشدة في عهد الائتلافيين . لا بل أن الحكومة الإيطالية أرادت أن تستفيد من حالة الاضطراب ومن أزمة الحكم التي نشأت في السلطنة أثر حركة « عصابة ضباط الانقاذ » فعادت إلى ضرب الدردنيل بقنابل أسطولها في ١٩-٧-١٩١٢^(٢) ، تبغى من وراء ذلك إخراج الحكومة العثمانية الجديدة واضطرابها إلى عقد الصلح معها فاثارت بذلك استمزاز الدول العظمى ، لأن هذه الدول كانت قد أكدت للدولة العثمانية أنه لا يحتمل أن تعود إيطاليا إلى ضرب الدردنيل مرة ثانية^(٣) تطميناً لها كي تفتحها ،

R. Poincaré — Ibid., P. 4 ; D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 9, 11, 15/5/1912 ; Corresp. d'Orient — 15/5/1912,

(١)

D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 210, 19/7/1912.

(٢)

من سفير فرنسا في الامتانة إلى وزير خارجيته .

(٣) الرأي العام — ٦٨٩ ، ١٩١٢/٨/٢ .

ذلك أنه لما كانت إيطاليا قد لجأت إلى هذا العمل من قبل ، واحتلت بعض الجزر ، اتفقت الدول الخمس الكبرى على حمل إيطاليا على العزوف عن تلك الحركات الخطرة ، وحصر أعمالها في ساحة الحرب الأصلية لأن هذه الدول خشيت من إلحاق الأضرار الاقتصادية وعرقلة تجارة الدول من تكرار إغلاق الدردنيل . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نجاح إيطاليا في احتلال — جزر الأرخبيل اليونانية معناه اختلال التوازن الدولي^(١) وخاصة ضد مصلحة إنجلترا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط ، فإن إنجلترا انزعجت من عمل إيطاليا لا لكونها اعتدت على حقوق تركيا ، بل لأن احتلال إيطاليا لهذه القواعد الاستراتيجية معناه توفير قواعد عسكرية لا لأيطاليا لحسب ، بل للتحالف الثلاثي أيضا ، وإذا أخذ بنظر الاعتبار أهداف ألمانيا في آسيا الصغرى ، وعدم استعداد قبرص ومالطة لصد هجوم مسلح تسليحا حديثا ، فإن مصر وطريق الهند تبقى مكشوفة^(٢) . لذلك ألحت بريطانيا على إيطاليا بترك الحركات الحربية في بحر إيجه ، وحصرها في دائرة طرابلس وبنغازي فقط . وصادفت خطوة إنجلترا هذه قبولا لدى فيينا لأن النمسا أيضا لا يروقها أن ترسخ أقدام إيطاليا في الأرخبيل ، ولو أنها حليفها ، فيعطل ذلك تجارتها . ولما كانت ألمانيا لا تستطيع معارضة بقية الدول ، وترغب عدا ذلك في إسداء جميل للدولة العثمانية ، اشتركت معهن في حمل إيطاليا على الرجوع إلى دائرة الحرب الأصلية^(٣) . أما الآن فقد عادت إيطاليا إلى نفس النخمة فقررت الحكومة التركية الجديدة جعل المضائق نصف مفتوحة أي تقليل عرض القنال من ٤٠٠ إلى ١٥٠ متراً ، مما يجعل الأسطول الإيطالي يتردد في اقتحامها^(٤) ، وأرسلت في نفس الوقت فريق المدفعية ، على رضا

D. D. F. — Ibid., No. 81, 7/6/1912.

(١)

من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .

D. D. F. — Ibid., No. 215, 22/7/1912.

(٢)

من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته

(٣) الرأي العام — ٦٦ ، ١١٢/٧/١٠

(٤) من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .

باشا ، من أعضاء مجلس الأعيان ، إلى حامية « چناق قلعة » (قلعة الصحن) باسم (قومنجان فوق العادة) وأعطته الصلاحية الواسعة ، وأشعرته بوجوب قفل الدردنيل تماما عند إقدام الأسطول الإيطالي على اختراقه^(١) . أما إيطاليا فانها أخذت ، إلى جانب تلويحها بالقوة ، تعمل في استثارة الدول الأوربية للضغط على الباب العالي كي يعقد الصلح معها ، فكررت الدول وساطتها^(٢) ، وأظهرت الوزارة العثمانية الجديدة ، طبقا لبرنامجها الوزاري ، وتحت ضغط هذه الاستفزازات ، استعدادها لإنهاء هذه القضية .

كانت وزارة الاتحاديين ، قبل سقوطها ، تحاول الوصول إلى الصلح مع إيطاليا ، وحتى قبل أن تبدأ إيطاليا بضرب السواحل العثمانية ، وأرسلت النائب العربي سليمان البستاني ، الذي كان يتولى وزارة الزراعة والصناعة إلى باريس لمقابلة وزير خارجية فرنسا ومباحثته في أمور الصلح مع إيطاليا وكان رفعت باشا ، سفير الدولة في باريس ، قد بدأ محادثات مماثلة مع الوزير الأفرنسي ، لكنه عندما تطرق البحث إلى الشروط تنصل السفير متجنباً أن تصدر منه أي إشارة إلى الأسس الممكنة اتخاذها قاعدة للصلح .

وهكذا كف البستاني العربي للقيام بهذه المهمة وأبدى وجهة نظره التالية للوزير الأفرنسي :

١ — أن الحكومة العثمانية تتمنى وساطة الدول العظمى خاصة فرنسا ، لأن الدولة العثمانية لا تستطيع هي من نفسها أن تفتح باب المفاوضات للصلح دون أن تفقد فوراً مكانتها في نظر العالم العربي خاصة والعالم الإسلامي بأجمعه عامة .

٢ — ومن الناحية العسكرية تستطيع تركيا مواصلة الحرب إلى ما لانهاية .

(٢) الرأي العام — ٦٨ ، ١٩١٢/٨/٢

(٣) الرأي العام — ٦٧٦ ، ١٩١٢/٧/١٨

لأن هذه الحرب لا تسكف خزيتها سوى عبء ضئيل من المال .

٣ — في حال قيام وساطة أوربا تقبل تركيا إبرام الصلح بدون شك بشرط أن تتخلى إيطاليا عن جزء مما استولت عليه بالفعل ، كي يصبح الباقي منه حتما مشروعا لها ، فتنزل تركيا لها عن مرافئ طرابلس ، وتحفظ بمرافئ برقة وبالمناطق الداخلية لكلا من الولاياتين^(١) .

وعلاوة على هذا كانت وزارة الاتحاديين قد عقدت جلسة وزارية تساهلت فيها أكثر من ذلك ، وقررت إمكانها قبول الصلح مع إيطاليا على أساس أن تترك لها الخط الساحلي الطرابلسي وموانئه على أن تبقى الفزان ، وبرقة تحت الإدارة الفعلية والسيادة الحقيقية للدولة العثمانية^(٢) .

كان طبيعيا أن لا تقبل إيطاليا بهذه الشروط لأنها لا يمكن أن تقبل بأقل من إلحاق البلاد بالتاج الإيطالي ، وكان عاهاها قد أصدر بلاغا منذ أواخر شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩١١ ، ألحق بموجبه طرابلس الغرب بتاج مملكته^(٣) ، ثم عززه بالقانون رقم ٣٧ المؤرخ في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ الذي أثبت هذا الإلحاق^(٤) .

كانت حكومة الاتحاديين تقوم بهذه الأعمال ولا تطلع البرلمان ، ولا الرأي العام العثماني عليها ، بل كانت أخبارها تتسرب إلى وكالات الأنباء الأجنبية ، والصحف العالمية والمحلية . وهذا الخطاب ، للنائب العربي خالد البرازي (حماء) ، في مجلس المبعوثان ، قبل سقوط وزارة سعيد باشا الاتحادية ، يكشف حقيقة أمرها قال :

(١) D. D. F. — 3ème S., T. II, No. 66, 20/2/1912 ;
R. Poincaré — Ibid., P. 7.

من وزير خارجية فرنسا إلى سفرائه في لندن وفيينا وبرلين ... الخ

(٢) من السفير الفرنسي في الاستانة إلى وزير خارجيته .
D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 47, 28/5/1912.

(٣) من وزير خارجية فرنسا إلى سفرائه في بقية الدول الأوروبية .
Ibidem. — 3ème S., T. I, No. 31, 6/11/1911.

(٤) الطاهر أحمد الزاوي — المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

« سوف لا أبحث في الميزانية التي أوفها زملائي حقها من البحث لكن الذي سأقوله يتعلق بسياسة الداخلية والخارجية :

« أولا : إن الوزارة لم تتقدم إلى الآن بطلب الثقة من المجلس مع أنه لا توجد وزارة في العالم تباشر العمل بدون أن تنال الثقة من الهيئة التشريعية أما إذا كانت ترى حاجة إلى طلب الثقة فتلك مسألة أخرى لأنني أراها تتحكم في المجلس كيفما تشاء ، حتى أنها تفعل ما تريد فتقول مثلا : إليكم هذا القانون فصدقوا عليه كما هو ، وأخروا المذاكرة في القانون الفلاني . لذلك يجب أن تطلب الوزارة الثقة من المجلس .

« ثانيا : تعلمون أنه لا يشغل الأمة اليوم غير شاغل الحرب . واجتماعنا هذا الاستثنائي هو لأجل الحرب .

« أيها الإخوان : هل سأل أحدنا الحكومة ، إلى الآن ، سئالا يتعلق بالحرب ؟ وهل جاءت الحكومة وأعلمتنا عما يجري في جلسة علنية أو سرية كلا ! إذا لم يجري كل ذلك ؟ إنني لا أفهم . ومع أننا نشق بالوزارة ، إلا أنه يجب أن نعلم ما هو موقفنا السياسي تجاه أوربا . ولماذا لا نطلع الإعلى الأخبار التي تنشرها الصحف ؟ وهذه تحتل الصحة وعدمها ، فما هي الحكمة في ذلك ؟ .

« أيها الإخوان : .. شاع في المحافل بأن الصلح سيعقد . ومع أنني واثق بالحكومة ، وأمين من وجدان رجالها ... فلنفرض أنها استحصت على فرمان بالإعتراف بالحق طرابلس الغرب بإيطاليا .. فإنني أقول باسم « الأمة العربية » إننا نسمح هذا فرمان بدمنا ولا نرضى بذلك ، ولولم يبق عربي على وجه الأرض ..

« أيها الإخوان : إن طرابلس الغرب قد فتحها عمرو بن العاص عام ٢٣ هـ ، وقد مر عليها الآن نيف و (١٣٠٠) سنة وهي في يد الأمة الإسلامية فهي إذاً لنا بمثابة الروح من الجسد ، وعلى ذلك أختتم قولي بأن طرابلس

الغرب باقية وستبقى بيد الأمة العثمانية إلى الأبد»^(١).

صلح أوشى :

وفي الحقيقة كانت محاولات الاتحاديين لعقد الصلح تجري في طي الخفاء ، بينما كانوا يتظاهرون بأنهم من أشد المتمسكين بوحدة المملكة وتامة أراضيها . أما وزارة مختار باشا الغازي فلم تحاول المراوغة في هذه القضية وهي إن كانت على بينة تامة من موقفها الحرج ، ومن شدة وطأة الإيطاليين ولجؤهم إلى الأساليب الاستفزازية على سواحل السلطنة ، أبانت عن نيتها السلمية ورغبتها في التفاوض بأمر الصلح بصورة مكشوفة ، وأصبحت الشروط تبحث في سويسره بمفاوضات غير رسمية بين الجانبين ، وتركز البحث حول مسألة السيادة ، مع تمسك الحكومة العثمانية بالمناطق الداخلية . وبينما كان الاتحاديون هم الذين فتحو باب المفاوضات غير المباشرة من قبل ، وبينوا استعدادهم للتنازل عن الأراضي التي احتلها الإيطاليون ، أصبحوا بعد أن خرجوا من الوزارة يحاربون فكرة التنازل عن أى شبر من الأرض لإيطاليا ، فيصدر مؤتمهم العام قراراً يقول « بمعارضة كل صلح مع إيطاليا إلى التخلي عن طرابلس وبنغازى لقاء تعويض »^(٢) ، يريدون أن يخرجوا وزارة خصومهم . غير أن الضغط الخارجى أصبح يهدد الوزارة الجديدة وبدأت نذر الحرب في البلقان توحى بشر مستطير لتحالف دول البلقان ضد الدولة ، وأدركت الحكومة العثمانية أن لامناص من الحرب . ذلك بعد أن كانت تتشدد نوعاً ما في شروط الصلح تريد بذلك أن تحفظ كرامة السلطان

(١) الراى العام - ٦٨٧ ، ٣١ - ٧ - ١٩١٢ ، نقلا عن جريدة « تقويم وقائع » الرسمية التركية .

(٢) الاهرام - ١٠٤٩٣ ، ١٠٤٩٩ ، ٤ ، ٩ و ١١ - ٩ - ١٩١٢ .

وتبقى على شيء من مكاتها في العالم العربى ، وتتفادى حملات الاتحاديين المسعورة ضدها ، أصبحت مضطرة إلى التساهل ، وذهبت إلى أبعد مما كانت تتصور في إجابة مطالب إيطاليا ، وإحلال إقتراح المسيو « جيوليتى » Giolitti رئيس الوزراء الإيطالى ، مقام الصدارة ، ذلك أن المذكور قد رأى أن الحل الوحيد لمشكلة سيادة السلطان هو في إعلان تركيا إستقلال ولايتى طرابلس وبرقة ، واتباع ذلك بسحب العساكر التركية منها^(١) ، يريد من ذلك أن يبقى الإيطاليون والعرب وجهاً لوجه ، وهكذا كان ، إذ تم توقيع الخطوط الأولية للصلح في مدينة « أوشى » بسويسرا في ١٥ أكتوبر عام ١٩١٢ ، بعد أن قبل المندوبون الترك شروط الإيطاليين ، ووقعت معاهدة الصلح في ١٨/١٠/١٩١٢^(٢) . وقد ضمنت الحكومة العثمانية لنفسها بعض المغنم الاقتصادية في المعاهدة التي تضمنت إنهاء الحرب بين الجانبين ، وسحب كل من الحكومة العثمانية والحكومة الإيطالية ضباطهما وجيوشهما وموظفيهما الملكيين ، الأولى من طرابلس الغرب وبرقة ، والثانية من الجزر التي احتلتها في بحريجة ، وتبادل الأسرى والعفو العام عن اشتراك من الطرابلسيين أو من سكان جزر إيجة ضد إيطاليا ، وتعهد إيطاليا بعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية ، وقبولها رفع رسوم الجمرك النسبية عن البضائع في السلطنة العثمانية من ١١ إلى ١٥٪ وإلغاء مكاتب البريد الإيطالية في السلطنة حاليًا تلغى الدول التي لها مثل هذه المكاتب في أراضي الدولة ، مكاتبها ، كما تعهد إيطاليا الحكومة العثمانية في مفاوضاتها للدول الأخرى ، لإبطال الامتيازات القنصلية في السلطنة ، وإستبدالها بنظام الحق الدولى ، وتعهد بأن تدفع سنوياً إلى صندوق الدين العثمانى حصة الولاياتين

(١) D.D.F. — 3ème S., T. III, No. 433, 19/9/1912.

من القائم بالاعمال الافرنسى في روما الى وزير خارجيته .

(٢) D.D.F. — 3ème S., T. V, No. 168, 15/10/1912.

من سفير فرنسا في روما الى وزير خارجيته .

طرابلس وبرقة تجاه الصندوق^(١)

وقد أتت المعاهدة بملاحق كان الأول منها منشوراً من السلطان إلى أهالي طرابلس وبرقة ، يمنحهم فيه إستقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً إهتماماً منه بضمان راحتهم وهنائهم حاضراً ومستقبلاً . . . وفي إدخال الهدوء والسلام إلى وطنهم ، والثاني منشوراً من ملك إيطاليا إلى سكان المنطقتين يقول فيه أنه عملاً بالقانون رقم ٣٨ الصادر يوم ٢٥ فبراير ١٩١٢ ، والذي يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعاً تاماً مطلقاً للسيادة الملكية الإيطالية ورغبة في التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين قد منح العفو التام العام للطرابلسيين والبرقاويين الذين اشتركوا في الحرب ، وترك الحرية لهم بإقامة شعائر الدين الإسلامي ، كما كانوا في الماضي ، والمواظبة على ذكر اسم السلطان بصفته خليفة للمسلمين في الصلوات العامة ، وأنه سيعين بمرسوم ملكي لجنة يكون من أعضائها بعض أهل البلاد ، تقترح وضع الأنظمة المدنية والإدارية للولايتين على أن يستمدا من المبادئ الحرة ويقوما على احترام أخلاق البلاد وعرائدها^(٢).

كان لهذا الصلح أثره السيء على موقف العرب في طرابلس الغرب ذلك أنه جرى دون علمهم ورأيهم ، فلو استشيروا أو أطلعوا على نية الدولة في الصلح لفكروا في مصيرهم ، واستعدوا لمواجهة بما لديهم من الإمكانيات ؛ غير أن مباغتتهم به قد حل من عزائمهم وثبط من همهم . صحيح أنه لم يكن كثير من جنود الترك في طرابلس ، إذ لم يكن عددهم لائير بوعن (١٥٠٠) شخصاً^(٣) غير أن الطرابلسيين حرروا بعد إبرام الصلح من معاونة الضباط الترك ، فضلاً

Corresp. d'Orient — 1/11/1912, pp. 375-380.

(١)

الطاهر أحمد الزاوي — المصدر السابق ، ص ٩٩ — ١٠٣ من نصوص المعاهدة وذيولها وملحقاتها .

(٢) الطاهر أحمد الزاوي — المصدر السابق ، ص ١٠٣ — ١٠٤

(٣) قدر البعض عدد هؤلاء بأربعة آلاف عند بدء الحرب ، تناقصوا بالاستشهاد « الرأي العام — ٦٧٦ ، ١٨ — ٧ — ١٩١٢ » .

عن الجنود ، كما حرروا من المساعدات المالية التي كانت ترسلها الدولة إليهم في حدود مائة ألف جنيه في كل شهر^(١) ، ومن شحنات الأسلحة التي كانت ترسل إليهم من قبل الدولة العثمانية بطريق البحر ، فكان لهذا التصرف من الدولة أثره على العلاقات العربية — التركية ، مما أعطى للعرب حجة جديدة على تهاون الدولة في ولاياتها العربية ، خاصة وأن القتال في طرابلس الغرب كان آخذاً في الاشتداد ، وكان العرب يبذلون من ضروب الاستبسال حداً منع الإيطاليين من التوغل ، وأوقفهم عند خط الساحل . وقد ظهرت بعض المقالات في الجرائد تنسك على الدولة هذا الصلح بشدة ، وتعلن أن العرب سيدافعون عن طرابلس إلى آخر نقطة من دمائهم^(٢) . كما دلت أحاديث بعض أعيان العرب إلى مراسل الدايي تلغراف بأنه إذا كان الصلح على هذه الشروط لا يفضي الآن إلى حركة خطيرة بسبب أن حرب البلقان تشكل عذراً للدولة في قبولها ، فلا بد من وقوع حوادث أليمة في المستقبل ، وأن المراسل قد سمع بأذنيه عبارة : « أن الترك قد سلموا العرب لأعدائهم » عبر بها بعض هؤلاء الأعيان عن سخطهم ونقمتهم على الدولة^(٣) ، وأنكروا خاصة منهم الطرابلسيون عمل الدولة وأكبروه^(٤) .

في الحقيقة كان عمل الحكومة العثمانية بمثابة تسليم العرب لأعدائهم ، إذ تضععت نفوسهم وقطعوا أملهم من مساعدة الدولة ودعمها لهم ، حتى اضطر عزيز على المصري بك ، الذي بقي في المنطقة يدير القتال بعد انسحاب أنور بك وخاله الضابط خليل بك وفتحى بك وسواهم من الضباط الذين كان عددهم يربو على ١٥ ضابطاً ، إلى ترك طرابلس الغرب وبرقة عائداً إلى الاستانة عن طريق القاهرة بعد تسعة أشهر من إبرام الصلح ، وقد أدلى إلى

(١) المصدر السابق — ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ .

(٢) الأهرام — ١٠٥٢٢ ، ١٢ — ١٠ — ١٩١٢ .

(٣) الأهرام — ١٠٥٢٦ ، ١٦ — ١٠ — ١٩١٢ .

(٤) الرأي العام — ٧٦١ ، ٣٠ — ١٠ — ١٩١٢ .

جريدة « لا نوفيل La Nouvelle الأفرنسية بتصریحات هامة عن الحرب في طرابلس قال فيها بأن توقف سليمان الباروني عن قتال الطليان واستسلام عشرة آلاف عربي إلى هؤلاء بسبب قطع مياه الشرب عنهم، والجوع الذي فتك بهم وبيقية السكان، جعل الإيطاليين يحولون هجومهم على عزيز المصري فأدرك عدم امكان مواصلة القتال في المنطقة فتركها وأنسحب منها^(١) خاصة وأن الإيطاليين كانوا قد شرطوا على الدولة أن ينسحب جنودها وضباطها من البلاد مع أسلحتهم من غير أن يتركوا منها شيئا لأهل ليبيا، ف وقعت متازعة بين عزيز المصري والعرب هناك من أجل ابقاء ما كان منها لديه ولدى الجنود التي بقيت معه، ولم يخلصه من أيدي هؤلاء سوى الأوامر التي تلقوها من زعيمهم السيد أحمد الشريف السنوسي.

حرب البلقان :

على أن أهم وأعظم صعوبة واجهتها حكومة الإئتلافين كانت حرب البلقان، فما كاد يمضي شهران ونصف من الزمن على إستلامهم الحكم حتى بدأت دول هذه المنطقة بتعكير جو السلام على الدولة العثمانية. لم تكن حركتهم هذه بنت يومها، بل كانوا يعدون لها العدة من زمن، ذلك أن دول البلقان الأربع: بلغاريا، العدو الألد لتركيا، واليونان، والصرب، والجبل الأسود — وكان الحقد يملأ صدور أبناءها على الترك ودولتهم، ذلك الحقد الذي غذته قرون طويلة من الحكم التركي البغيض على قلوبهم، وزاد في ضرامه سوم الدولة لشعوب مكدونيا، التي تمت إليهم بصلة الجنس والدين، سوء العذاب، وإنكارها لحقوقهم القومية، وإمتيازاتهم الدينية اتخذت ذلك ذريعة لتحقيق مطامعها، وعقدت تحالفا سريريا بينها، أخذت تمهد له منذ أن نشبت حرب طرابلس الغرب^(٢)، وبدأ باتفاق ثنائي في ١٤-٧

(١) المؤيد - ٧٠٤٤، ٢٤-٧-١٩١٢.

(٢) يوسف البستاني - تاريخ حرب البلقان، ص ٣٣، ٣٩، ٥٤.

مارس سنة ١٩١٢ عقد بين بلغاريا وصربيا، هدفه الدفاع المشترك وصيانة حقوق الدولتين المتبادلة في حالة طرء تعديل محتمل على الحالة الراهنة في البلقان، أو حصول أعتداء على إحدى الدولتان بأن تستشير روسيا قبل أن تتخذ أي اجراء فعلي^(١). ثم استطلعت الدولتان رأي اليونان فوجدتا منها أقبالا على دخول الحلف، فعقدت بلغاريا إتفاقا ثنائيا معها في ١٦ - ٢٩/٥/١٩١٢، وشرعت تفاوض الجبل الأسود وعقدت معه إتفاقا مماثلا في تموز - آب (يولي، أغسطس) ١٩١٢. وقد بنى التحالف بين الدول الأربع على شؤون سياسية واقتصادية في بادئ الأمر، ثم عقد التحالف العسكري قبيل نشوب حرب البلقان بمدة قصيرة (أيلول، سبتمبر ١٩١٢)^(٢). كان من جملة الدوافع التي حفزت الدول الأربع على تحالفها هذا خوفها من حركات النمسا التي بدأ وزير خارجيتها السكونت « برختولد Berchtold » يتخذ لهجة صارمة ضد تركيا التي أعتبرها قاصرة، وبدأ يتكلم عنها كما كان يتكلم زميله الأفرنسي ييشون عن مرا كش عشية إحتلالها، ويطلب للنمسا مركزا خاصا في الدولة، ويظهر تدخله العلني في شؤونها الداخلية، بعد أن كانت السفارات الأجنبية في السابق تتحرج عن ذلك مكثفية بالنصح^(٣). يضاف إلى ذلك دسائس النمسا للاستيلاء على سنجق «نوفي بازار» ثانية، بعد أن كانت تنازلت عنه لتركيا لقاء البوسنة والهرسك^(٤) وجعل البانيا مستعمرة نمساوية، وضمها إلى ممتلكاتها. وكانت النمسا عدا ذلك تدعى حماية المسيحيين، وتنفق في سبيل نفوذها مالا عظيما^(٥).

R. Poincaré — Ibid., pp. 31, 32, 54.

(١)

يوسف البستاني - المصدر السابق، ص ٥٦.

R. Poincaré — Ibid., pp. 57, 59.

(٢)

يوسف البستاني - المصدر السابق، ص ٥٨.

Corresp. d'Orient — 1/10/1912, p. 253.

(٣)

R. Poincaré — Ibid., p. 35.

(٤)

(٥) يوسف البستاني - المصدر السابق، ص ٥٦ - ٥٧.

وفضلا عن هذا كانت الاضطرابات في البلقان تهيء الجو لهذه الدسائس ذلك أن الماليسور (المسيحيون الروم) في ألبانيا وكانت النمسا تعتبر نفسها حامية لهم قد تفاقمت ثورتهم ، وتقدموا في ١٩١٢/٢/٩ بمذكرة إلى قناصل الدول ، صدق عليها أبرز رؤساء عشائرتهم ، يشتمكون فيها من اخلاف الدولة العثمانية وعودها في الإصلاح . وقد زاد في تصميم دول البلقان ما قامت به الدولة العثمانية من تعبئة جانب جيشها في البلقان إذ خشيت أن يكون لحرب طرابلس الغرب رجعا في البلاد البلقانية^(١) ، فأرادت دول هذه المنطقة أن تصفى نهائياً ، ودفعه واحدة ، حساب منازعاتها القديمة مع الدولة العثمانية ، عندما رأت في نشوب الحرب الطرابلسية فرصتها المناسبة^(٢) فتهيأت لذلك بعقد الاتفاقات بينها بالرغم من تنافرها ، ووجود الخلافات بين بعضها وبعض مفضلة أن تنسى هذه الخلافات ، رغبة منها في الغنيمة المنتظرة من ولايات تركيا الأوربية . وبينما لم يتضمن الاتفاق الذي عقدته بلغاريا مع اليونان سوى استقلال مكدونيا وتراقية ، وتطبيق المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، التي تتضمن صيانة حقوق الشعوب المسيحية ، تضمن الاتفاق بينها وبين صربيا تقسيم مكدونيا إلى منطقتين : صربية وبلغارية على أن تلجأ إلى تحكيم قيصر روسيا في حل كل خلاف يقع بينهما . وأسرعت إلى العمل الفعال عندما لاحت في الأفق تباشير عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا ، وكانت تود من صميم قلبها أن تفشل الدول في التوسط بين الحكومتين^(٣) . وقد زاد في تصميمها على العمل ما أصبحت تعانيه الدولة العثمانية من الانقسام في صفوفها ، بعد سقوط الاتحاديين ، بتدخل الجيش واستلام خصومهم الحكم ، ولم يكن

R. Poincaré — Ibid., pp. 64-65.

(١)

يوسف البستاني — المصدر السابق ، ص ٥٥

R. Poincaré — Ibid., p. 39.

(٢)

Ibid. — pp. 53, 57.

(٣)

اسعد داغر ، المصدر السابق ص ٩ ، يوسف البستاني المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٧ .

مركزهم وطيداً بسبب قوة الاتحاديين ورصيدهم القوي في صفوف الشعب . أما روسيا التي كانت دول البلقان تعمل تحت لوائها فكانت قد وصلت ، هي والدول الغربية ، إلى حد أفقدها الثقة بإمكان الإصلاح في الدولة العثمانية . ففي ١٣ أبريل : نيسان ١٩١٢ ، خطب وزير خارجية روسيا في مجلس «الدوما Douma» (البرلمان الروسي) ، متحدثاً عن الاضطرابات في ألبانيا ومكدونيا وكريت — وكانت قد نشبت قبيل سقوط حكومة الاتحاديين وبسبب سوء تصرفهم ، وارتكبت فيها ألوان من الفظائع التي تقشعر لها الأبدان^(١) — قال إن الحالة في البلقان لا يمكن أن تعتبر مرضية ، وأن الوسيلة الوحيدة التي يقع على تركيا أن تأخذ بها لتأمين الهدوء في مملكتها ، هي أن تعنى عناية كافية بالحاجات والمطالب الثقافية والاقتصادية لمختلف عناصر رعاياها المسيحيين ، وأن يكون رائدها العدل في معاملتهم^(٢) ، فقامت ضجة هائلة في الصحافة التركية ضد ما أسمته بالتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية . وهكذا بينما كانت روسيا والدول العظمى تأمل من حكومة الاتحاديين أن تمنح الحكم الذاتي للشعوب المسيحية وتطلب منها ذلك بالطريق الدبلوماسي ، رأت روسيا بعد سقوط الاتحاديين ، أن تتآمر مع دول البلقان ، وتسعى إلى تقطيع أوصال الدولة العثمانية . وقد عبر الكاتب الدبلوماسي الروسي آندره مانديلستام A. Mandelstam عن سياسة دولته بقوله : « كان ميل دول الاتفاق الثلاثي وخاصة منها روسيا في جانب دول البلقان . أما الطرف الذي كانت فيه السلطة في تركيا بيد خصوم الاتحاديين (من يوليو ١٩١٢ إلى يناير ١٩١٣) ، فليس له أهمية لأن حكم تركيا الفتاة قد برهن للعالم المتمدن بأجمعه عن عدم كفايته التامة ، وفي نفس الوقت على الضرورة الحتمية لإعطاء حد لسيطرة الترك على المسيحيين

R. Pinon — Ibid., p. 125.

(١)

A. Mandelstam — Ibid., pp. 66-67.

(٢)

ولو في أوروبا على الأقل^(١). ومع ذلك رغبت الدول العظمى في تلافى وقوع الحرب، وأعلنت للطرفين أنها ستتولى شأن تطبيق الإصلاح بموجب المادة ٢٣ من معاهدة برلين، وكانت المذكرة التي سلمتها هذه الدول، في ٢٧/٩/١٩١٢ إلى الباب العالي بمثابة وضع نهاية رسمية للفترة التي أحجمت فيها هذه الدول عن المداخلة في شئون تركيا، كما كانت بمثابة تأكيد علني للعالم على إفلاس حكم تركيا الفتاة، ولم تكن دول الوفاق الثلاثي فقط: إنجلترا، فرنسا وروسيا هي التي وقعت عليها فقط، بل شاركتها في ذلك دولتا ألمانيا والنمسا، اللتان كانت أحدهما ألمانيا تبدي العطف على الدولة العثمانية، وكانت هذه قد سارت شوطا في التقرب إليها والابتعاد عن الدول الأخرى^(٢).

كانت المادة ٢٣ من معاهدة برلين قد نصت على أن الباب العالي يجب أن يضع مشروعا لإدارة الولايات العثمانية في أوروبا، ويقدمه إلى اللجنة الدولية المختصة في الروملية الشرقية. وفي سنة ١٨٨٠ سنت حكومة عبد الحميد المشروع المطلوب، ووافقت عليه اللجنة، وقد جاء متضمنا المبادئ اللامركزية وهذه أهم مواده:

المادة ٢١: في الأماكن التي تكون فيها أكثرية السكان للمسلمين يجب أن يكون المتصرفون والقائمقامون مسلمين، وفي الأماكن التي تكون فيها الأقلية للنصارى يكون هؤلاء الموظفون نصارى. والذين يعرفون لغة البلاد يفضلون على غيرهم في تولي هذه الوظائف.

المادة ٢٢: تستعمل لغة البلاد في مصالح الحكومة، ويكون القانون بلغة البلاد فضلا عن التركية.

Ibid. — pp. 68-69.

(١) Ibid. — p. 68. كانت ألمانيا تسير الدول في الظاهر حبا في الاستقلال ثم تلعب دورها في الخفاء، تمكينا لسياساتها في جلب تركيا إليها، وهي بذلك تلوح لها من وراء اجماع الدول وهي في جملتهم، بخطرورة وضعها اذا لم ترتب في احضانها، هذا ما اراد شخصا مستنتجا اياه من سير الامور.

المادة ٢٣: يعين السلطان الولاية لمدة خمس سنوات، وحيث يكون هؤلاء مسلمين يكون مستشاروهم من النصارى والعكس بالعكس^(١).

إلا أن هذا القانون لم ينفذه عبد الحميد، فعادت الدول العظمى الآن، مستفيدة من الأحداث العنصرية التي تحيق بالدولة العثمانية، تحاول أحياءه من جديد، لتضرب عصافير عديدة بحجر واحد: فهي أولا تتلافى الحرب التي تغذ بالشوب، إذا قبل الباب العالي العمل به، ثانياً تؤمن للولايات المكشوفة حكمها الذاتي من حيث الإدارة الداخلية المحلية، الذي كان من أهم عوامل أزمات المسألة الشرقية، وإذا لم يرضخ الباب العالي، فله أن يتحمل النتيجة، وتفكك أوصال الدولة بنشوب الحرب، وسنوح الفرصة لاقتسام المملكة العثمانية ونيل المقام.

لم تكن حكومة مختار باشا لتتردد عن قبول هذه العروض لو كان أمرها بيدها إذ أظهرت ميلا عظيما إلى السلم. غير أن الاتحاديين — وقد أخذتهم روح الخماس من تحرك جيوش البلقان نحو الحدود، في الوقت الذي ترسل فيه الدول مذكرتها المشتركة إلى الآستانة — أثاروا عواطف الشعب وعبأوا شعوره بحرائدهم. ثم دعت جمعيتهم إلى اجتماع عام عقد في ساحة السلطان أحمد الواسعة في الآستانة غص بالآلاف من الناس، تتالى فيه الخطباء وبلغ الخماس بهم حدا الهب المشاعر. وهذه بعض فقرات من خطبهم:

حسن فهمي افندي، مبعوث سينوب السابق: «ليس بيننا وبين الموت والحياة إلا خطوة، فلنخطها. إننا إذا كتبنا مئات من الجرائد، وقلنا إننا عنصر كريم لم يسمع أحد منا، إذا فلنعملهم ذلك في ميادين القتال.

«إن عظام أجدادنا المدفونة على ضفاف الطونة» تنادينا وتطلب منا ألا ندع الأعداء يطأون هاماتهم، فلنذهب لنحي أرواح آبائنا على تلك الضفاف

ثم تلاه عبيد الله أفندي مبعوث آيدين السابق فقال :
« لقد آن أن نجرد سيوفنا من أغمادها للمحافظة على شرف رايثنا التي
تمثل الدم والسيوف ، وأن لا نغمد ذلك السيوف إلا بعد أن نتخلص من اقلاق
أعدائنا لنا في كل حين » .

وقال ثالث « بنساريا أفندي » عضو الأعيان ، وهو من العناصر غير
الإسلامية (فلاخي يهودي) .

« أيها المواطنون : لم آت هنا لأتكم طويلا ، لأن الواجب الآن أن
نطابق لسان السيوف ، والقنابل تتكلم كيف تشاء ، ولكني أريد أن أقول
كلمتين : الجبناء يتلونون ، ويفترون الأكاذيب ، فأعداؤنا اليوم يبحثون عن
المظالم في الروملي ، ومكدونيا ، ويدعون أنهم سيمحون آثار هذا الظلم .
إن هذا الإدعاء ليس المقصد منه إلا إحتقار العناصر غير الإسلامية في
المملكة العثمانية . أيها الاخرون : نحن أحرار ، ولا نريد حرية غير الحرية
العثمانية (تصفيق حاد) » .

« يقولون أنهم سيمدنونا ، ونحن لا نجهل مدينتهم ، تلك مدينة قتل
الأولاد الصغار ، ومحو الأسر ، والنهب والسلب ، أيها السادة : نحن نكره
هذه المدينة (تصفيق حاد) » .

« إن أولئك الأعداء متى رأوا الأسود العثمانيين ستقع أسلحتهم من
أيديهم ، لذلك فإنني أصرخ بأعلى صوتي : لتجى الحرب ، لتجى الحرب » .
فأخذ الجميع يصرخون : لتجى الحرب ، لتجى الحرب (١) .

ثم عرض طلعت بك قرار على المجتمعين صدقوا عليه بين الهماتات
والتصفيق الشديد ، رفعوه إلى السلطان جاء فيه :

(١) الرأي العام - ٧٥١ ، ١٨ - ١٠ - ١٩١٢ .

١ - إن العثمانيين متحدون لإتحاداً تاماً لمقاومة العدو الأجنبي .

٢ - إن العثمانيين على إختلاف العناصر والأحزاب يؤيدون الحكومة
بكل قواهم للدفاع عن حقوق الوطن .

وقد حدثت هدنة بين الأحزاب والعناصر العثمانية المتخاصمة ، وأصبحت
الجرائد على تباين نزعاتها تضرب على نغمة واحدة هي الاتحاد والتعاقد في
مقاومة الأعداء (١) . وقامت المظاهرات الصاخبة ، واشتد هياج الشعب ،
عندما شاع أن الحكومة عازمة على تنفيذ المادة (٢٣) من معاهدة برلين ،
وظهرت الكتابات على الجدران مثل : أن حلي الأبطال جروحهم ، وأعظم
مجد للجندي موته في البر والبحر ، إلى الأمام ، هلموا نخلص بلادنا . . .
وطن . . . وطن . . . » . وكانت هتافات المتظاهرين « نريد الحرب قبل
الإصلاح . . . لا إصلاح قبل قهر الأعداء ، ورد كيدهم إلى نحورهم » تشق
عنان السماء (٢) . وكان الشعار السائد بين الفتيان الترك « أما غازي وأما شهيد » .

وبعد أن كانت حكومة مختار باشا قد تعهدت بتطبيق قانون عام (١٨٨٠)
المنبثق عن المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، تراجعت أمام مظاهرات الشعب
التركي الصاخبة ، وأكتفت بالقول أن القانون الأساسي يتضمن كل أسس
الإصلاح . هكذا أثبتت الوزارة الجديدة بأنها أضعف من أن تقاوم إرادة
الاتحاديين ، وفشلت وساطة الدول الأوربية ، وأيقنت دول التحالف
البلقاني بعدم جدوى كل وساطة ، فتقدمت بشروطها رأساً إلى الباب العالي
تطالب بضمانات جدية وصادقة للولايات المسكدونية ، فأجاب الباب العالي
بعدم إستطاعة قبول التدخل الأجنبي ، وأنه سيقوم بالإصلاحات الضرورية

(١) الاهرام - ١٠٥٢٤ ، ١٢ - ١٠ - ١٩١٢ .

(٢) الاهرام - ٥٢٨ ، ١٧ - ١٠ - ١٩١٢ .

من نفسه (١). وكان لابد من نشوب القتال عندما أعلنت حكومة « الجبل الأسود » الحرب في ١٠/٨/١٩١٢ ، في نفس الوقت الذي كانت دول البلقان الأخرى تعرض على الباب العالي تنفيذ المادة (٢٣) ، ومنح ولايات مكدونية الاستقلال الإداري ، وتعين حاكم عام لكل ولاية يكون إما بلجيكيًا أو سويسريًا (٢) ، فلم تقبل الدولة هذا العرض وأعلنت الحرب على أعدائها في ١٨/١٠/١٩١٢ ، وحصل على الفور تغيير وزارى في الدولة واستلم كامل باشا الصدارة العظمى . على أن الاتحاديين قد آثروا الابتعاد عن مسؤولية الحكم في هذه الفترة العصية ، مكتفين بفرض إرادتهم من بعيد ، وكانوا في كل آونة قادرين على استعادة السلطة الفعلية بفضل مؤازرة الشعب التركي لهم ، وإنشغال الجيش بعبء الدفاع عن الوطن ، وقد لوح طلعت بك بقوة الاتحاديين عندما صرح لإحدى الجرائد بقوله . « إذا كنا لاستخدم القوة لنستعيد السلطة فإن البلاد المحفوفة اليوم بالمخاطر تجتاز أزمة خطيرة ، لأننا نريد تأسيس عهد دستورى شرعى . إن لخصومنا أن يروا في هذا الكلام إقراراً منا بالضعف ، ولكنهم سيبدلون رأيهم متى عرفوا ما نظمنا ونظم ، أن بعض الزعماء الألبان الذين كانوا بالأمس يحاربوننا ، وضباطا كثيرين من مكدونيا ، عرضوا علينا خدماتهم ضد الحكومة الحالية ، فرفضنا رفضاً باتاً ، نحن لا نطلب ولا نريد هياجاً ولا مداخلة الجيش ، لأن ذلك يسوق البلاد من ثورة إلى ثورة ... » (٣)

الاصلاحات العربية في عهد الائتلافين :

كانت رغبة وزارة مختار باشا في منح عناصر الدولة الحقوق

A. Mandelstam — Ibid., p. 68.

(١)

(٢) الأهرام — ١٠٥٣١ ، ٢١-١٠-١٩١٢ .

(٣) الراى العام — ٧٢١ ، ١٠-٩-١٩١٢ .

والامتيازات المثبتة للعناصر العثمانية المختلفة واضحة في بيانها الوزارى وأول عمل قامت به في هذا الشأن أنها أرسلت لجنة ثلاثية إلى ألبانيا مؤلفة من أبرز رجالات مجلس الأعيان بصلاحيات واسعة جداً لإعطاء السكان فوراً أوسع الترضيات (١) ، وأبدت الحكومة إستعدادها لإجابة (١٢) مطلباً جوهرياً من (١٤) من مطالبهم ، لكن الاتحاديين رفعوا عقيرتهم بالاحتجاج على كل سياسة ترمى إلى التخلي عن مركزية الحكم ، وعن خطة دمج عناصر الدولة في وحدة عثمانية شاملة (٢) ، كما أجمع النظار ، وتباحثوا في المطالب اللبنانية والتعديلات التي طلبت منهم الدول الموقعة على نظام لبنان الإدارى إنفاذها ، وقدمت بشكل مذكرة موقعة من المجلس الادارى لمصرفية لبنان الممتازة ، وكانت تحتوى على (١١) بنداً أهمها : (١) تعديل طريقة إنتخاب أعضاء المجلس الإدارى أما بتوسيع حق الانتخاب بحيث يشمل جميع المواطنين أو بزيادة عدد الناخبين (٢) توسيع صلاحية المحاكم المدنية بحيث تشمل القضايا التجارية (٣) حرمان حاكم لبنان من حق تسريح القضاة وموظفى الحكومة اللبنانيين ، ووجوب إخضاع فرار الإقالمة لقرار مجلس التأديب (٤) تنمية الواردات ، وطريقة إحصاء الضرائب والرسوم وفرضها ، ومسح الأراضي (٥) أن تنظم ميزانية الولاية من قبل الحاكم بمساعدة المجلس الإدارى ، على أن يكون تنظيمها ونشرها قبل ثلاثة أشهر من بدء الدورة المالية المزموعة لها (٦) عدم الاعتراض على دخول السفن التجارية موانئ لبنان الممتاز . (٧) التطبيق التام الدقيق لأحكام جميع القوانين التي أمرت بها البروتوكولات القديمة .

D.D.F. — 3ème S., T. III, No. 225, 26/7/1912.

(١)

من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .
Corresp. d'Orient — 1/8, 1/9/1912, p. 154.

(٢)

كما أضاف بطريرك جبل لبنان في حديث صحفي له إلى جريدة «اقتحام» مطالب أخرى مثل إصلاح المليشيا، وأن يضاف إلى الميزانية اللبنانية رسوم البريد والبرق، وأن يكون لمحكمة الاستئناف حق إعطاء الحكم النهائي دون ما حاجة إلى اللجوء لمحكمة التمييز^(١).

أضاف إلى ذلك البرنس صباح الدين قد تحرك عندما وجد أن الفرصة مناسبة لترويج آرائه الاجتماعية وإحيائها من جديد، إذ عاد إلى البلاد، ووجه كتابا إلى خاله السلطان جاء فيه، «في هذا الوقت الذي نقوم فيه بهذه التضحية الكبرى (الحرب)، توجد حقيقة كبرى لا يجب السكوت عنها أبداً.

«يترتب علينا يا صاحب الجلالة، أن نعترف بهذه الحقيقة مهما كانت مرة، وأن نعلم أن لا عدو لنا إلا أنفسنا، فلا إيطاليا، ولا دول أوروبا تقتلنا، بل نحن الذين نقتل أنفسنا، لأن جرثومة الضرر والشر في خمولنا، وفي ضعف حركتنا الذاتية والسياسية، التي منعنا من التقدم والارتقاء، نخمولنا هي سبب قعودنا، وسياستنا المركزية هي سبب خراب بلادنا.

(١) الاهرام - ١٥١٥، ٢-١-١٩١٢، Corresp. d'Orient — 1/2/1913, p. 120.
G. Samne — Ibid., pp. 223-224.

وقد وقعت الدول الست الحامية وتركيا وبروتوكولا جديدا، عين بموجبه الارمنى الكاثوليكى اوهانس بك قيومجيان حاكما على لبنان بدلا من يوسف فرنكو، وعدلت طريقة انتخاب اعضاء المجلس الادارى بحيث ينتخبون من قبل ناخبين يمثلون نسبة واحد من مئة من المكلفين، واعطى للحاكم المدنية صلاحية النظر في القضايا التجارية، وارضيت بقية المطالب خاصة منها فتح مرافئ لبنان للملاحة، اذ كانت الدولة العثمانية لا تسمح بتفريغ السفن حمولتها فيها لمصلحة مرفأ بيروت، وكانت هذه المسألة قد اخذت دورا كبيرا نظرا لفقر جبل لبنان. ولما استعاد الاتحاديون سيطرتهم على الحكم بعد ذلك بمدة قصيرة وجدوا أنفسهم وجها لوجه امام هذه النج كانت ترضى الراى العام اللبناني مبدئيا، فسلموا بها، ولكن مع العمل على عرقلة تطبيقها تطبيقا تاما.

لا يحق لنا أن نقول أن الممالك المتحدة تقتل بلادنا الآن، بل يجب علينا أن نقول أن الدولة العثمانية تفتحر.

اتجاسر لأول مرة أن أدافع أمام جلالته عن هذا المبدأ الذي أجد فيه سلامة الوطن، والذي نشتغل لأجله منذ أعوام، ويجب أن نعلم أن لا نصيب لنا في الحياة مادما لا نجرى حسب نوااميس الزهن الذي نعيش فيه ولا نجيب مطالب الشعوب التي نعيش معها.

«لو كانت إدارتنا المركزية أَرْضت العناصر، وحكومتنا العسكرية، استفادت من العلوم العصرية، وسياستنا الخارجية عرفت كيف تكسب لنا صداقة جيراننا لما كانت الدول البلقانية تلعب بنا لعب الطفل بالدمى، وتحاول إهلا كنا والقضاء علينا...»^(١)

وختم البرنس كلامه ملتصقا من السلطان أن يسلك بالدولة المسلك الذي يوصلها إلى ساحل النجاة وأن يساعد على إعطاء اللامركزية، قائلا: «إننا إذا عرفنا كيف ننتفع من مصائبنا الحاضرة فقد يمكن أن يمر بنا زمن تشرق فيه شمسنا ثانية».

وجه البرنس صباح الدين هذا الخطاب إلى السلطان بعد إعلان الحرب بمدة وجيزة لا تتجاوز أسبوعين، وكان الصدر الأعظم كامل باشا قد استلم الحكم من مختار باشا، فصرح منذ تسلمه الصدارة عن عزم الحكومة على معاملة عناصر الدولة معاملة مساواة مطلقة بحيث ستحترم لغاتهم وتقاليدهم، وستزيد في حقوق الولايات، وتترك لها مزيداً من الحكم الذاتي، وأن حكومتها نصيرة السياسة الحرة، بل الشديدة في تحريرها، السكينة ربط تطبيق هذه السياسة بانتهاء الحرب أولا ثم يهتم بما يلي ذلك من إصلاح^(٢).

(١) الاهرام - ١٥٥٧، ٢٢-١١-١٩١٢، من كتاب البرنس صباح الدين الى السلطان
Corresp. d'Orient — 16/12/1912, p. 520.

حقا كانت الحرب البلقانية من الموانع القوية للإصلاح ، ولكنها لم تكن المانع الوحيد ، ذلك أن الاتحاديين من جهة ، وبعض الدول العظمى الغربية بسوء تصرفها ، من جهة أخرى ، قد أضرت بحركة الإصلاحات العربية ضرراً شديداً :

١ — كان من الطبيعي أن لا يسكت الاتحاديون عن فقدانهم السلطة ولو أنهم كانوا ، في الصميم ، غير آسفين شديد الأسف على ذلك ، لأنهم بعد نشوب حرب طرابلس الغرب ، وثورة ألبانيا التي اشترك فيها المسلمون والكاثوليك والأرثوذكس دفعة واحدة في أواخر حكمهم ، وخاصة بعد أن ثارت عليهم « عصبة ضباط الإنقاذ » ، وقامت حرب البلقان ، أصبحوا يخشون تحمل مسؤولية الحكم^(١) . وقد انسحبوا منه دون كبير مقاومة ، فكان ذلك فرصة لهم كي يتجنبوا مغبة عقد الصلح مع إيطاليا ، ذلك الصلح الذي لم يكرهوا ليتأخروا عن إبرامه فيما لو وجدوا في مثال الظروف التي حاقت بحكم خصومهم لكنهم عندما عقد هؤلاء الصلح بدأوا يشيرون حوله ضروب الريب والشكرك ، ويتظاهرون بالإخلاص والوطنية ، والحرص على أجزاء الوطن والتشديد بخصومهم الذين شهروا بتهاونهم فيها .

وجرياً على هذه السياسة أخذوا في وضع العراقيل أمام الحكم الجديد ، فاجتمع مؤتمرهم فور تخليهم عن الحكم ، واتخذ قرارات هامة منها عزمهم على دخول الانتخابات الجديدة ، على أساس يرتكز إلى معارضة كل سياسة إدارية تشتمل على معنى الاستقلال الإداري للعناصر ، سواء كان ذلك صريحاً أو مستوراً ، وتحويل جمعيتهم من جمعية سرية إلى حزب سياسي علني يماثل نظامه ومبادئه الصريحة نظام الأحزاب السياسية في سائر البلدان الدستورية^(٢) .

(١) شكيب أرسلان - المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢) الأهرام - ١٤٩٩ ، ١٥١٤ ، ١١٤٩ ، ١٩١٢ - ١٠٠١ - وقد جعلت « طنين » جريدة للحزب رسمياً .

ولا يخطر على البال أن نفوذ الاتحاديين في أوساط الشعب قد ضعف ، بل كان من القوة ، خاصة في أوساط العنصر التركي بالآستانة وسلافيك ، بحيث أن حكومة الخصوم لم تتمكن من أن تتخذ معهم سياسة حازمة . فإذا ما اعتقلت بعضهم بسبب ما يثيرون عليها من الشغب والمشاكل ، سرعان ما كانت تطلق سراحهم ، خوفاً من ضعف الرأي العام عليها ، وكان الرأي السائد أن الحكومة لم ترتكب خطأ يماثل خطأها في توقيف جاويد بك وطلعت بك وحسين جاهد بك . ومع ذلك لم يكن في استطاعتها أن تحجز عنهم مئات من أصدقائهم الذين كانوا يزورونهم يومياً بشكل لم يرد هذا الاعتقال إلى شيء من الهدوء الذي كان ينتظره الحاكمون من عملهم هذا^(١) . وقد اتصفت أعمال الحكومة الجديدة بعجزها عن اتخاذ خطة الحزم تجاه الخصوم بالرغم من إعادتها إعلان الحكم العر في بعد أسابيع قليلة من إلغائه .

وهكذا كانت الحكومة الجديدة تواجه ضغط الاتحاديين ومعارضتهم في منح اللامركزية الإدارية للولايات ، كما تواجه من جهة أخرى ضغطاً من الدول العظمى التي عادت إلى التدخل في شؤون الدولة الداخلية ، طالبة منها أن تمنح هذا النظام إلى شعوبها من مختلف العناصر والأجناس ، وأعادتها إلى الأذهان من جديد نغمة المراقبة الأوربية ، فأصبحت الوزارة الجديدة ، ومن ورائها الائتلافيون بين نارين ، فإذا ما لجأت إلى الإصلاح اللامركزي بادرها الاتحاديون بالهجوم ، وإذا ما رفضت إرضاء الطوائف والعناصر تعرضت إلى تدخل الدول العظمى^(٢) ، فهي أمام واحد من خطرين : أما الصراع الداخلي العنيف ، أو الأخطار الخارجية في وقت لم تستكمل فيه بعد ، قوتها ولم توطد تمام التوطيد مركزها .

٢ — لم يقتصر تدخل الدول الأجنبية في الأمور الداخلية للدولة العثمانية

Corresp. d'Orient — 1/10/1912, pp. 247.

Ibid. — 15/10/1912, p. 298.

على روسيا والنمسا، بل تعداهما إلى سائر الدول العظمى كفرنسا وإنجلترا تلك الدول التي لم تكن خالية من الغرض، بل كانت ترتقب كل فرصة للنيل من الدولة وتهديم وحدتها بالرغم من تصريحاتها المتتالية التي تتظاهر فيها بالعطف عليها وحرصها الظاهري على تمامية أراضيها، وحفظ كيائها، ذلك أن الدولة العثمانية قد بدأت منذ السنة الثالثة للانقلاب الدستوري تميل نحو ألمانيا، وتحاول حفظ توازنها بين المعسكرين فتتذبذب هنا وهناك، وكان أعضاء الجمعية الاتحادية أنفسهم منقسمين بين الميل لهذا المعسكر أو ذاك، فبدأت الدول الغربية من أعضاء الاتفاق الثلاثي ترتاب من سلوك حكومة الاتحاديين فتعمل ضدها من وراء الستار.

إنما انكشف موقفها تمام الانكشاف عندما توتر الموقف بين دول البلقان المتحالفة وبين الدولة العثمانية، وبدأ أن لا بد من نشوب الحرب، بعد أن فشلت كل وساطة بين الجانبين، فبادرت إلى إبلاغ مذكرة إلى الطرفين جاء فيها أنه «إذا قامت الحرب خلافا لمشيئتهما بين تركيا والدول البلقانية فإنها، أي الدول العظمى، لا تسمح بأي تغيير في خريطة أوروبا»^(١). ولكن لم يكن يقترب الشهران الأولان من حرب البلقان الأولى بانكسار الجيش العثماني وانحداره إلى منطقة جتالجه في ولاية أدرنة، وهي آخر ولاية عثمانية في القطاع الأوروبي، بحيث حاصر الحلفاء البلقانيون مدينة «أدرنة»، وأصبح الجيش البلغاري غير بعيد من الاستيلاء نفسها، حتى تنسكرت الدول العظمى لتتصريحها السابق، وقررت أن لا يحرم البلقانيون من ثمرة انتصارهم^(٢)، فقد جاء في تصريح لرئيس الوزراء الإنجليزية قوله: «نحن موجودون في دور مهيج ودقيق جداً، نرى حوادث مؤثرة للغاية: لقد أصبح الحاكم في البلقان جيش دول الاتفاق الصغير، وقد احتل اليونان ثغر سلانيك، واقترب

البلغار من أبواب الآستانة. أما إنجلترا فإنها صديقة جميع الدول على اختلافها وفي تصريح آخر أيد رئيس الوزراء الإنجليزية البلقانيين في امتلاك الأراضي التي احتلوها، قائلاً: «وهكذا فالجيش البلقاني الذي أحرز هذه الأماكن، مدة وجيزة سوف يغير خريطة شرقي أوروبا. ومهما يكن من أمر فإن دول أوروبا متفقة على نقطة واحدة هي عدم حرمان المعتصرين من ثمرة انتصارهم»^(٣) كما قال «بوانكاريه» رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا، في خطاب له عن البلقان «نهضت الشعوب البلقانية باسم العدالة والحرية، وفرنسا تنظر إلى عملها بعطف وولاء. إن البلقان هي للصرب والبلغار والجبلين واليونان، هذا حل عادل للمسألة البلقانية»^(٤).

لم يستطع الجيش العثماني الصمود أمام البلقانيين، ولم يلق الجبناء أسلحتهم عند رؤيتهم الأسود العثمانيين، كما تصور عضو الأعيان بنساريا اليهودي، وسرعان ما تبخرت تلك الأحلام التي استهوت أفئدة العثمانيين بدخول جيشهم العواصم البلقانية ببدايات العرض الاحتفالات التي أمر الضابط بأخذها معهم إلى الميدان. لا بل أصبح الناس، بعد ارتداد الجيش العثماني إلى «جتالجه»، أمام العدو الظافر، وكأنهم في حلم مزعج يسمعون ما لم يكن يخطر على بال، يسمعون هذا التساؤل: لمن ستكون الآستانة، هل ستظل عثمانية أم ستكون للبلغار، أم لإدارة دولية؟^(٥) فلم يكن أمام كامل باشا والحالة هذه، إلا أن يطلب، في ١٥/١١/١٩١٢، الهدنة من أعدائه وتوسطت الدول العظمى، فوقع شرطها في ٣/١٢/١٩١٢. ثم عقد مؤتمر للصلح في قصر «سان جيمس» بلندن، واختلف المجتمعون حول «أدرنة» التي طالب البلغار بالتنازل عنها لهم، وأصر العثمانيون على الاحتفاظ بها، وعلى

(١) الرأي العام - ٧٩٠، ٩-١٢-١٩١٢.

(٢) الرأي العام - ٨٠٦، ٢٧-١٢-١٩١٢.

(٣) يوسف البستاني - المصدر السابق، ١١٠.

(١) يوسف البستاني - المصدر السابق، ص ٦٣.
(٢) المصدر السابق - ٢٢٣، أحمد عزة الأعظمي، المصدر السابق ص ٧٢.

منح ولايات مكدونيا إستقلالها الداخلى ، لأن تكون غنيمة حرب كما أراد المنتصرون ، ففشلت المفاوضات .

عندئذ أخذت الدول العظمى تلح على الباب العالى فى وجوب الاذعان وكانت قد أرسلت ، أثناء الحرب ، قطعاً من أساطيلها رابطة فى القرن الذهبى أمام الآستانة ، وصار الأسطول الأجنبى المختلط ينزل إلى العاصمة مائتين من بحارته بعد ظهر كل يوم (١) . ثم قدمت إلى الحكومة العثمانية مذكرة وقعها سفراء إنجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، ألمانيا ، إيطاليا والنمسا ، بتكليف من دولهم جاء فيها : « إنه لتتلافى ويلات الحرب تعتقد الدول الست أن من واجبها جلب انتباه الدولة العثمانية إلى المسؤولية الخطيرة التى تقع على عاتقها من جراء مقاومتها لمؤتمراتهم ، وعرقلتها إقرار السلام ، فما عليها إلا أن تلوم نفسها إذا أسفر دوام الحرب عن وضع مصير العاصمة التركية على بساط البحث ، وربما أيضاً إمتداد نطاق الحرب إلى الولايات الآسيوية من الإمبراطورية التركية . .

وعلى كل حال إن الحكومة العثمانية ستكون بحاجة ، بعد عقد الصلح إلى دعامة الدول العظمى المادية والمعنوية ، لتتلافى ويلات الحرب وتدعيم مركزها ، واستثمار أراضيها الآسيوية الواسعة . . وليس على حكومة جلالة السلطان أن تعتمد على عطف ومساعدة الدول فى هذا المجال وغيره إلا إذا اتبعت رأى هذه الدول . وعليه ترى الدول العظمى أن من واجبها أن تجدد النصيح للحكومة العثمانية أن توافق على التنازل عن مدينة أدرنة للدول البلقانية وأن تسلك إلى الدول العظمى أمر البت فى مصير جزر بحر إيجه . . (٢)

عند ذلك جمع كامل باشا ديوانا كبيراً من عظماء الأمة وأعيانها للنظر

فى هذه المذكرة ، وقد أجمع كل من تكلم فى هذا الديوان بما فهمه المارشال خؤاد باشا ، والغازى أحمد مختار باشا ، وسعيد باشا إلى ضرورة عقد الصلح . ولما علم الاتحاديون بما أسفر عنه الاجتماع هياؤوا لإنقلابا نفذوه فى اليوم التالى (١) .

٣ — كانت الاصلاحات العربية سائرة سيرها الطبيعى قبل الإنقلاب بإيعاز من كامل باشا كما سيأتى بيانه . فجاء تدخل الدول كسبب غير مباشر لاختفاقها ، لأن الاتحاريين نقضوا كل عمل قامت به وزارته ، ذلك أن العثمانيين بصورة عامة والاتحاديين خاصة لم تكن نفوسهم لتتاح إلى نوايا الدول العظمى ، وقد عانت كثيراً من صلفها وعنتها وسوء نواياها سواء فى عهد الاستبداد الحميدى أو فى عهد الدستور . استفادت الدول العظمى من الدولة وإضطرابها فى عهد الائتلافيين وشرعت فى العمل على تحقيق مطامعها وخاصة منها فرنسا التى بدأت تدس الدسائس وتختلق المعاذير لتعكير الجو على الدولة العثمانية ، وتعيد إلى الأذهان قصة نفوذها فى سوريا وحقوقها التاريخية ، وحمايتها لبعض العناصر المسيحية ، باحثة عن وسيلة للتدخل الفعلى . فلم يكن قد مضى بضعة أيام على نشوب حرب البلقان وإستلام كامل باشا الحكم حين ظهر فى جريدة « العان » نبأ يقول بأنه نظراً لإمكان حدوث مذابح فى جهات عديدة من السلطنة قد أبلغ المسيو « بوانسكاره » رئيس الوزارة الافرنسية ، السفير العثمانى فى باريس رفعت باشا ، كما كلف سفيره فى الآستانة إبلاغ كامل باشا ، بأن فرنسا « ستكون مضطرة وهى حامية المسيحيين فى الشرق ، لأن تجعل الحكومة العثمانية مسؤولة عن كل مكروه يلحق بهم ، وهى تطالب منها بالحاح أن تصدر الأوامر إلى الولاة ليحولوا

دون حدوث مثل ذلك (١). وكان المسيو بوانسكاره عدا ذلك قد أغتحم زيارة وفد من فرع باريس لجمعية النهضة اللبنانية برئاسة شكرى غانم، بمناسبة الخلاف الذى نشب بين الدولة وبين متصرفية جبل لبنان الممتازة حول فتح جونية لملاحة السفن التجارية، وتسليمه المذكورة المتضمنة بمجموع مطالب اللبنانيين، التى مر معنا بحشها، فسارع رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا إلى إرسال المدرعة «جول فيرى» Jules Ferry إلى مرفأ جونية (٢) وقام فى مجلس الشيوخ الفرنسى بخطب قائلا :

« ولا أرى لزوما لأن أذكر مجلس الشيوخ أن لنا فى لبنان وسوريا حقوقا تاريخية تقليدية، ونحن نريد دائما أن تراعى منافعنا وحقوقنا (أصوات استحسنان) ، اننى لسعيد أن أضيف أنه لا صحة لما أرجفه المرجفون من وجود خلاف بين الحكومة الانجليزية وبيننا على هذه النقطة. أن الحكومة الانجليزية قد بينت لنا بعبارات الود أن ليس لها فى المنطقة أية أهداف أو مطامع أو رغبة فى العمل. » (٣) ثم أضاف إلى ذلك قوله : « تنهج الحكومة العثمانية منهجا قويا، وصراطا مستقيما إذا أجابت مطالب بعض الشعوب الخاضعة لضوئها بالتى هى أحسن، وبذلك يمكنها أن تقي نفسها من طوارق الحدثن فيما يأتى به الزمان (٤) ». وأما الذى جراً بوانسكاره على هذا القول هو التفاهم الذى كان جرى بين فرنسا وانجلترا على شؤون سورية إذ كانت الاخيرة موافقة على جزء كبير من متن هذا الخطاب . وقد صرح السير ادوارد غراى ، بعد لقاء بوانسكاره خطابه ، صرح أمام مجلس العموم باعترافي حكومته بمصالح فرنسا فى سورية (٥) إذ كان قد أعطى بوانسكاره

(١) الأهرام - ١٩١٢ - ٢٩ - ١١ - ١٩١٢ .

(٢) G. Samne — Ibid., p. 222.

(٣) Corresp. d'Orient — 1/11913, pp. 1-2.

(٤) الأهرام - ١٩١٣ - ٩ - ١٠ - ١٩١٣ .

(٥) إنجان بيشون - بواعث الحرب العالمية الاولى ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

تصريحا « بأن انجلترا تتخلى عن أى مطمع سياسى لها فى سوريا (١) . »

صحيح أن الذى دفع بوانسكاره وغيره من الأفرنسيين إلى هذا التصريح هو ما تراءى لعينيه من انهيار الدولة العثمانية فبادر إلى إعطاء الإنذار لآية دولة ثالثة من التدخل فى سورية حرصا منه أن يكون لفرنسا وحدها الحق بالغنيمة فى حالة تقسيم أراضيها — وقد اتضح هذا الأمر أكثر من ذلك فى القرار الذى اتخذته جمعية الدراسات لشئون البحرية والمستعمرات فى باريس بتاريخ ١٩١٢/١١/٢٠ وهذا نصه : « إن المجلس وقد أخذ بنظر الاعتبار وجوب تأكيد مبدأ تنزه الدول الكبرى عن التوسع الأرضى ، فيما يتعلق بتركيا الآسيوية ، وفقا للتصريحات الأخيرة التى أدلى بها وزير خارجية فرنسا وانجلترا ، وباعتبار أن بعض المطامع المصرية ، التى وضعت سوريا نصب أعينها قد تشكل خطراً على سلامة وتامة أراضي تركيا الآسيوية ، ونظراً للحقوق الخاصة المعترف لفرنسا بها ، يحتج على هذه المطامع ، ويعرب عن ثقته برغبة الحكومة فى الدفاع عن نفوذنا ، ومصالحنا التى عملت فرنسا على تكويتها ، ويتقدم بهذا الطلب :

فى حالة احتمال زوال ارتباط سوريا بالدولة العثمانية ، تؤكد الحكومة الأفرنسية رغبتها بعدم السماح لآى سيادة أو حماية ، عدا سيادة وحماية فرنسا أن تحل فى هذه المنطقة محل السيادة العثمانية (١) . — غير أن مثل هذه التصرفات والتصريحات لم تكن لتخدم الإصلاح لا فى الدول العربية ولا فى بقية أجزاء المملكة ، لابل كان من شأنها أن تثير المواقف للإصلاحات العربية فضلا عن المعادين لها ، وكان من الطبيعى جداً أن تتلقاها الأوساط السياسية والصحافة العثمانية بكثير من الاستياء والاشمئزاز . لقد هاجمها صحف

(١)

G. Biron — Comment la France s'est installée en Syrie, p. 4.

Corresp. d'Orient — 1/1/1913, pp. 1-47.

الاتحاديين بعنف، وهذا أمر بديهي، إنما لم تسلم من نقد الائتلافيين أيضا .
فما جاء في مقال لعلي كمال بك من أنصار اللامركزية قال :

« يظهر لمن أنعم النظر في الحال الحاضرة وتتبع الحوادث السياسية الأخيرة أن المسألة السورية، أصبحت هي وشرقي الأناضول شغل الحكومة الشاغلة » ثم تعرض إلى نصائح « بوانسكاره » فقال :

« يرى القارىء أن النصائح المذكورة قد جاءت بصورة حبية ، وما أحسنها وأنفعها إذا كانت تدفعنا إلى القيام بالإصلاح السريع في تلك الولايات ولكن لم نفهم ما هي تلك المنافع التي ولدها التاريخ ؟ ... »

« منذ زمن يسير بلغت فرنسا « فاس » (مراكش) ، وبعد أن اتفقت مع ألمانيا نراها على وشك هضمها، ولا غرو إذا كانت تضمير سوء أو تبدى نواجزها من حين إلى آخر نحو سوريا لأن في ذلك قوة لازدياد نفوذها في البحر المتوسط . وهم يترقبون الفرص ليستنزوها ، وقد أصبحوا لا يخافون مزاحمة لأنهم اتفقوا مع الإنجليز فلا يعدمون وسيلة لاسكات الاتفاق الثلاثي^(١) »

أما إذا كان الصحفي المبعوث على كمال بك قد تلقى هذه التصريحات كما نذار بوجوب الإسراع في الإصلاح، ووجوب تدارك الأمر لاعتناق طريق التهديد والهجوم على فرنسا ، هذه الطريقة التي تشبه حالة من يتقدم إلى الحريق بالمنفخ ، ومن يسعى إلى حرقه بظلمة كما قال بل عن طريق السياسة الرشيدة والتعقل والتبصر مع فرنسا وإجراء الإصلاح الفعلي في سوريا ، وتطبيق الأصول اللامركزية فيها ، بعد أن ثبت خطئ وسوء الإدارة المركزية ، إذا كان قد اقترح هذا ، وهو الذي أخذت به حكومة كامل باشا ، إلا أن الاتحاديين عندما عادوا إلى الحكم تأثروا بصورة سلبية من هذه التصريحات^(٢)

وتقدموا إلى الحريق بالمنفخ فعلا ، وسعوا إلى حرقهم بظلمهم فيما بعد حينما ضاعروا وضاعت سوريا من أيديهم .

في الواقع إذا كان قد نتج عن هذه المداخلات اندفاع السوريين، وقد راع عقلاءهم هذا التدخل الأجنبي ، إلى المطالبة بسرعة الإصلاحات ، وشككوا الأحزاب العربية التي أخذت تهتم بهذا الأمر درءاً لكل خطر أجنبي ، واستجابة الدول لرغبتهم ، فإن هذه المحاولات ما كادت تجني ثمراتها حتى قام الاتحاديون بانقلابهم العسكري واستلموا الحكم من خصومهم وشطبوا كل مقام به إصلاحيو العرب من جهود بجرة قلم . وكان من أثر ردة الفعل التي حصلت لديهم من محاولات التدخل الأجنبي أن شرعوا، كلما سنحت لهم الفرصة ، في التنكيل بأحرار وإصلاحى العرب .

٤ — أثار انتصار الدول البلقانية على تركيا المسألة الشرقية من جديد بشكل أقوى مما كان ، وهبت الدول الأجنبية تنفث كرامن حقدتها على الدولة العثمانية تريد تحقيق مطامعها في أراضيها فراجت إشاعات مختلفة في الولايات العربية عن نية فرنسا في إحتلال سوريا ، ساحلها وداخلها ، ولا سيما أثر تصريحات « بوانسكاره »^(١) . وتحرك المسيحيون المقيمون في باريس ، ممن كانت تجمعهم « اللجنة اللبنانية » وكأنا أثارت فيهم تصريحات هذا السياسي الأفرنسي النشاط والحمية ، فاجتمعت لجنهتهم في ٢٣ ديسمبر ١٩١٢ ، وصوتت باسمها ، واسم لجان نيويورك ، وسان باولو ومصر ، وباسم جميع اللبنانيين الذين تمثلهم ، على وجوب توجيه كتاب إلى مسيو « بوانسكاره » تشكره فيه على التصريحات التي أدلى بها لدى مجلس الشيوخ الأفرنسي . كما أرسل اللبنانيون الكاثوليك في القاهرة ، الذين كان يجمعهم ما يسمى بالاتحاد اللبناني Alliance Libanaise إلى « الكونت ده مون^(٢) de Mun » الكتاب التالي المؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩١٢ :

(١) محمد جميل بيهم - قوافل العروبة ومواكبها ج ٢ ، ص ٢٢ .
(٢) هو الكونت Albert de Mun من مقاطعة Seine et Marne
كان من مشاهير السياسيين الأفرنسيين اليمينيين خطيباً مفوهاً ، وعضواً في الأكاديمية الأفرنسية ، مولود عام ١٨٤١ .

(١) الأهرام - ١٠٥٩٦ ، ٩-١٠-١٩١٣ ، المفيد - ١١٧٣ ، ١١-١-١٩١٣
(١) كتبت جريدة « تصوير افكار » الانحادية : « لقد اعلنا أننا وطلاب الإصلاح في بيروت متفقون على اساس الإصلاحات المودعة في لائحتهن ، ولكننا استمهلناهم ريثما تجد الحكومة من وقتها فسحة للتدقيق في تلك المطالب لان وراء كلمة الإصلاح دسائس اجنبية كثيرة . »

« سيادة الكونت : إن لجنة الوكالة اللبنانية قررت في جلستها المنعقدة في ٨ كانون أول ، ديسمبر ١٩١٢ أن تبعث إليكم باسم الشعب اللبناني شكرها الحار على المقالات المليئة عطفاً ومودة ، التي تنشرونها للدفاع عن القضية اللبنانية . إننا سعداء أن نبلغكم ، يسيادة الكونت ، الشكر الجماعي من شعب ارتبط بكم بأمتن الروابط ، وكنا أمل يتحقق مثلنا الأعلى القومي بالمساعدة التي تود فرنسا ، الأمانة على تقاليدنا النبيلة ، أن تزجها لنا على الدوام . إن الدفاع عن قضيتنا الذي يتولاه قلم أكاديمي شهير ، وبيان خطيب شعبي ضليع كالكونت « ده مون » هو ضمان ثمين لنجاح قضيتنا . فرجاؤنا إليكم ، يسيادة الكونت ، أن تتقبلوا إلى جانب شكرنا الذي نبعث به ، في شخصكم ، إلى فرنسا ، أعمق وأخلص عواطف العرفان ، مع تقديرنا العظيم لشخصكم الكريم^(١) . (التوقيع : عن الوكالة اللبنانية — الرئيس — اسكندر عمون) .

كانت سوريا ، التي يبلغ عدد نفوسها ما يقارب مليونين ونصف من السكان في مهتل الحياة الدستورية ، تضم مختلف العناصر الدينية ، معظمهم من المسلمين : من سنة وشيعة ودروز . أما المسيحيون فكانوا موزعين بين مختلف الطوائف من موارنة وروم كاثوليك ، وروم أرثوذكس وأنجليكان وغيرهم . ولم يكن أفراد هذه العناصر الطائفية ، في ذلك الوقت ينظرون إلى أنفسهم كجماعة تتظمهم قومية وطنية وجنسية ، وبعبارة أصح لم تكن التسمية الرسمية لهم هي كونهم سوريين أو عرباً ، بل أن القومية كانت تلتبس عندهم مع الدين أو الطائفية . ذلك أن « الملة » في نظرهم تميزهم عن غيرهم ، كأن يقول الإنسان أنه من ملة الإسلام أو من ملة المسيحيين الأرثوذكس ، أو من ملة الروم

Corresp. d'Orient — 1/1/1913, pp. 46-47.

الكاثوليك . كما أن الفروق الدينية التي لم يكن ثمة من العوامل ما يدفعهم إلى عسائنها ، كانت تطفئ على العواطف القومية ، بل كانت ثمة مئات من الدوافع التي تزيد في حدة التمايز الطائفي بشكل لم يتمكن الشعور القومي أو الجنسي من أن يقضي تمام القضاء على الرباط الطائفي ، ويستعيز عنها بالرابطة القومية الصرفة^(١) .

لأنكران بأن إعلان الدستور قد أوجد حالة من الشعور جعل الناس يندفعون مع العاطفة ، بحيث استهوتهم أفكار الحرية والمساواة والإخاء ، فاندفعوا في موجة من الولاء للرابطة العثمانية ، سواء في ذلك المسلمون والمسيحيون ، غير أن يأسهم من عدالة الحكم الجديد ، أحدث خيبة أمل عند الجميع فتوزعت الميول وتشعبت ، وخاصة بعد الحوادث الأخيرة التي ضعفت كيان الدولة وكشفت ضعفها وعرضتها للأخطار الأجنبية . ونتج عن ذلك أن انقسم العرب المسلمين ، الذين بقوا موالين بصورة عامة للرابطة العثمانية ، إلى فئتين : أولاهما ، وهي الأعظم عدداً والأهم شأنًا ، والأكثر ثقافة ووعياً ، اتجهت — ولكن ضمن الرابطة العثمانية — إلى الأفكار القومية ، والثانية ، وهي أقل شأنًا وعدداً وأهمية ، اتجهت إلى الولاء الخالص للدولة العثمانية ، بدافع الرابطة الإسلامية والعثمانية ، وناوأت محي الإصلاح على القاعدة اللامركزية والقومية ، مع وجود فئة ثالثة ، قديكون عدداً أفرادها أكثر عن عدد الفئتين السابقتين معاً ، غير مهتمة بالأمور السياسية ، كما هو الشأن في كل عصر ، لاسيما إذا كان المجتمع متأخراً . كما وجد من زعماء الجزيرة العربية ممن كانوا موالين إلى بعض الدول الأجنبية . أما المسيحيون فقد كان ميل الروم الكاثوليك والموارنة منهم متجهاً إلى الأفرنسيين ، وميل الروم الأرثوذكس متجهاً إلى روسيا ، والبروتستانت الأنجليكان نحو إنجلترا^(٢) ، هذا مع اتجاه

Edward Atiyah — An Arab tells his Story, pp. 1-3.
Op. cit., p. 3.

قسم من المسيحيين بصورة عامة إلى الأفكار القومية بفضل اشتراكهم مع المسلمين العرب في النضال ضد استبداد الاتحاديين .

قال ادوار دوار عطية اللبناني في كتابه عربي يسرد قصته

(١) An Arab tells his Story

« كان السوريون المسيحيون يكرهون السيادة التركية ، ويتطلعون نحو التحرر منها ، لا بقصد تأليف دولة سورية مستقلة ، لأنهم يكرهون في مثل هذه الحالة ، مضطرين لأن يخضعوا لحكم يشكل فيه المسلمون أكتية ساحقة وعندئذ يتعرضون ، حسب اعتقادهم إلى الاضطهاد والظلم . وعليه كانوا يتطلعون نحو التحرر من السيادة الإسلامية بمساعدة دولة أوربية تطرد الترك من البلاد وتحكم سوريا بدلاً منها . إن ذلك لم يكن يعد خضوعاً لسيادة أجنبية ولم يكون الأمر كذلك طالما أن الدولة الأوربية المسيحية هي نفس الديانة التي يعتنقوها ؟ أليس أهلها أخوة لهم في المسيحية ؟ . وبذلك يتخلصون من النظرة التي كان ينظر إليهم بها المسلمون من كونهم أقل منزلة منهم ، ويتحررون من الاضطهاد الذي ظلوا يرزحون تحته منذ مئات السنين .

إذا كان هذا الحكم لا ينطبق ، في الحقيقة على المجموع ، كما أسلفت ، إلا أن قسماً من مسيحي لبنان لاسيما الموارنة بالذات ، كان ميلهم قوياً إلى الأفرنسيين وقد تجلى ذلك في زيارة المدرعة الافرنسية « جول فيري » Jules Ferry إلى مرفأى بيروت وجونية ، في أواخر عام ١٩١٢ ، في إبان الفترة التي كان الاتحاديون فيها خارج الحكم . وقد خفت جموع الشعب اللبناني إلى الثغر ، ولما عزف البحارة الأفرنسيون نشيد « المارسيليز » الوطني الأفرنسي ، أخذ الحماس بمجامع القلوب ، وانطلقت الهتافات مدوية بحياة فرنسا حامية المسيحيين (٢) ، وقامت هيئة ضباط المدرعة بزيارة رسمية إلى البطريرك الماروني ، ورأى الشعب المسيحي في الجبل ، في هذه الزيارة تعبيراً عن عطف فرنسا عليه فاستقبل الضباط استقبالا

Op. cit., p. 4.

Op. cit., p. 25.

(١)

(٢)

منقطع النظير ، بالزيارات والمظاهرات والاحتفالات ، ورفع الأعلام الأفرنسية ، والتهنئات فكان ذلك مثاراً لحملة صحفية حامية الوطيس من الجرائد التركية (١) ، أحفظت نفوس الشعب التركي ضد التدخل الأجنبي ، وأثارت غضبه القوي على كل بادرة تصدر من الدول الأجنبية ، لمساعدة السوريين في سبيل الإصلاح ، فكان لهذه التصرفات أثرها القوي في نقمة الاتحاديين على الحركة الإصلاحية العربية .

الحق يقال أن المسيحيين في لبنان وولاية بيروت لم يكونوا جميعاً على هذا المستوى من الميل إلى فرنسا ، فقد كانت منازعهم مختلفة ، وكان قسم منهم يؤكدون أن أي نظام سياسي لا يمكن أن يقام في سوريا ، دون تشاور واتفاق جميع فئات الشعب السوري مسبقاً (٢) . وسنرى فيما يلي من هذا الفصل كيف كان المسيحيون والمسلمون في بيروت يداً واحدة متضافرة في طلب الإصلاحات اللامركزية .

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة الموالية للائتلافيين لم تتخذ العمل السليبي تجاه المحاولات الأجنبية للتدخل في شؤون الدولة الداخلية ، بل بادرت إلى الشروع بالخطوات الأولى للإصلاح ؛ لكنها لم تفعل ذلك إلا حينما بدأ التذمر من تهاونها في الأمر بعد هدوء حرب البلقان وعقد الهدنة . على أن الذي دفع العرب إلى استمجال إجراء الإصلاحات هو النوايا السيئة التي لمسوها من قبل الدول الأجنبية في بلادهم ، أثر الإشاعات التي انتشرت عن نية الحكومة الأفرنسية في احتلال سورية ، واتجاه أنظار انجلترا إلى العراق وجميع سواحل الجزيرة العربية ، واعتبارها إياها منطقة محتكرة لنفوذها ، وطمع ألمانيا في التسرب إلى قلب الأناضول فالعراق ، وتطلع روسيا إلى مد سيطرتها على شمال الأناضول . فلقد ساد القلق الأوساط السياسية العربية

(١)

G. Samne — Ibid., pp. 221-222.

Ibid., p. 230.

إذ تحققت أن مانيته الدول الغربية من سوء للدولة العثمانية أضحي قريب الوقوع، ثم اشتد بها الخوف عند ما رأت أن صحف باريس أصبحت تخوض في ما أسمته بـ « المسألة السورية » وتنادى بأن لفرنسا الحق في هذه المنطقة. عندئذ فزع الجالية السورية واللبنانية المقيمة في مصر إلى رؤوف باشا المعتمد العثماني في مصر، وكشفتة بمخاوفها من أطاع الدول الأجنبية، وطلبت منه أن يكتب إلى الباب العالي بذلك، كي يساعد على الاستعداد للدفاع عن البلاد، واقرحت إنشاء مستودعات للأسلحة توزع على سكان البلاد عند الحاجة كي يسرعوا للدفاع عن وطنهم. ولما تقاعس رؤوف باشا عن ذلك، عزمتم على الاضطلاع بهذا الواجب الوطني بنفسها^(١) وبادرت إلى العمل، وبدأته بتشكيل:

حزب اللامركزية الإدارية العثمانية^(٢)

« في أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩١٢ »

وكان الهدف من تأسيسه أن ينهض في سبيل الدفاع عن البلاد وتجنبها كارثة الاعتداء الأجنبي عليها بإقامة اللامركزية^(٣). وكان علنياً مسموح الدخول فيه لكل عثماني حائز على الشروط المطلوبة، وأهمها أن لا يكون منتسباً لحزب آخر يخالف مبدأه وغايته، وقد أوجب على المبعوثين المنتسبين إلى الحزب أن يسعوا بكل ما في وسعهم إلى تنفيذ قواعد برنامج الحزب في

(١) أحمد عزة الاعظمي - المصدر السابق، ص ٤١، أمين سعيد - الثورة العربية الكبرى ص ١٤.

(٢) المؤسسون: رفيق بك العظم، الشيخ محمد رشيد رضا، الدكتور شبلى شميل، أسكندر عمون، المحامي سامي جريديتي، حقي العظم، محب الدين الخطيب... وانتخب رفيق العظم رئيساً وأسكندر عمون نائباً للرئيس، وحقي العظم سكرتيراً، ومحب الدين الخطيب نائباً للسكرتير، الدكتور عزة الجندى، ونعمان أبو شعر، وداود بركات رئيس تحرير الأهرام للهيئة المالية. « المفيد - ١١٨٠، عام ١٩١٣ ».

المجلس: جعل مركز الحزب العام في مصر « القاهرة »، ويجوز لكل بلد أو قرية يجتمع فيها عشرة من أهلها على مبدأ اللامركزية الإدارية أن يؤسسوا فرعاً له، ويخبروا المركز العام بذلك. كما نص قانونه الداخلي أن تعقد اللجنة العليا للحزب مؤتمراً حزبياً عاماً في مصر القاهرة في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) من كل عام يحضره أعضاء اللجنة العليا وأفراد الحزب في المركز العام ومندوبون ترسلهم اللجان الفرعية. وأوجب على اللجان الإدارية الفرعية أن تسعى بكل الوسائل المشروعة لنشر مبادئ الحزب وتعميمها بين الناس^(١).

أذاع الحزب أثر تشكيله بياناً جاء فيه مايلي: « إن أفضل أشكال الحكومات هو الدستوري، وأفضل أشكال الحكم الدستوري هو اللامركزي، خصوصاً في الممالك التي تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات، واختلفت العوائد والتقاليد والأخلاق فكان من المتعذر أن تساس بقانون واحد لم تراعى فيه تلك الأحوال، ولم ينظر معه في الحاجة والزمان والمكان.

ثم وضح البيان هذه الفكرة، وأتى بالأدلة على صوابها بما لا يخرج عن فلسفة البرنس صباح الدين الاجتماعية إذ قال: كما ثبت أن اللامركزية هي أفضل مرب لأفراد الأمة على الاستقلال الذاتي الذي هو خير وسيلة لترقي الأمم لأنها، أي اللامركزية، تأتي بطبيعتها أن تكون تبعاً للحكم المقصورة على أفراد قليلين، تصدر عنهم القوة والعمل إلى كل ناحية من أنحاء المملكة فيكونون كالحرك في آلة كبيرة إذا أصابه عطب أو ضعف تعطلت أجزاء سائر الآلة عن العمل، دون أن يكون لأي جزء من الأجزاء قوة ذاتية يعمل بها لنفسه، ودون أن يكون مسؤولاً عن نتيجة وقوفه عن العمل.

(١) أسعد داغر - المصدر السابق، ص ٥٧، من المواد ٢ و ٩ و ١١ و ١٨ من القانون الداخلي للحزب.

« فاللامركزية توزع التبعية على أفراد الأمة بمقدار ما تعطيه من السيطرة على مصالح الوطن ، وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الاتسكالية ، حياة الاعتماد على غير النفس ، وتفسح أمام كل فرد مجال العمل الواسع في جهاد الحياة ، وتمهد للشعب بلوغ غايات المدنية والترقي والعمران من أقرب سبيل ، وفي وقت قصير . »

ثم بين موجبات تأليف الحزب بقوله أنها « الحرص على سلامة الدولة من غوائل الفتن والمشاغبات الداخلية والصدمات الخارجية التي يسببها عدم رضا العناصر العثمانية ، والتفافها باخلاص ، . . . حول العرش العثماني الرفيع ، . . . (لذلك) صار من المحتم على كل عثماني صادق الوطنية النظر في الاسباب التي تتما سك بها أعضاء هذا الجسم الذي تفكك بقوى الجذب والدفع بين المركز والاطراف ودخله الوهن والضعف المؤديان إلى الانحلال » (١).

برنامج الحزب :

المادتان ١ و ٢ : أن الدولة العثمانية دولة دستورية نيابية وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الأحوال ، وإنما تبني إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الإدارية ، والسلطان الأعظم هو الذي يعين والي وقاضى القضاة . وهذان يقومان ، كل منهما في حدود دائرته ، بتعيين سائر موظفي الولاية ، بعد اختيار مجلس الإدارة لهم ، ولا يجوز عزل موظف إلا بحكم من مجلس التأديب .

المادتان ٤ و ٥ : يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس إدارة

(١) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٢ ، فبراير ١٩١٣ ، ص ٢٢٦ ، من نص البيان .

ومجلس معارف ومجلس أوقاف . وتكون جميع قرارات المجلس العمومي نافذة .

المادة ٦ : من حقوق المجلس العمومي للولاية المراقبة على حكومتها ، والنظر في جميع شؤون الإدارة المحلية من تقرير ميزانية الولاية وأمور الأمن العام والمعارف والنافعة والأوقاف والبلدية وتقرير ما يراه فيها وسن النظامات لها . وأما ما كان من أمور النافعة يتعلق من بعض الوجود بالأمور العسكرية أو السياسة الخارجية ، كسكك الحديد ، فيرفعه بعد إبداء رأيه فيه إلى العاصمة .

المادة ٧ - من حقوق مجلس إدارة الولاية وضع ميزانية الولاية ، واختيار جميع موظفيها .

المادتان ٨ و ٩ : من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برنامج التعليم والنظر في جميع شؤونها ، ووضع ميزانية خاصة لها ، ويكون من حقوق هذا المجلس ، ومجلس أوقاف الولاية وضع الميزانية الخاصة بكل من الدائرتين .

المادة ١٠ - يكون تعيين جميع هذه المجالس بالانتخاب ، إلا مجلس الإدارة فان نصف أعضائه ينتخبهم الشعب ، والنصف الآخر يكونون من رؤساء المصالح المحلية .

المادة ١١ - تعدل طريقة الانتخاب لهذه المجالس ، وللمجلس المبعوثين ، وللمجالس البلدية بحيث تكون حرة وممثلة لجميع عناصر الشعب (يقصد بالعبارة الأخيرة : التصويت العام) .

المادة ١٢ : ما جرى عليه العرف في بعض البلاد والأقاليم التي لا تنفذ فيها قوانين الدولة وأحكامها (أى الولايات الممتازة) يبق على ما كان عليه إلى الآن . ويراعى في تغيير الإدارة ، في كل بلاد ، رضا أهلها به .

المادة ١٤ : يكون في كل ولاية لغتان رسميتان . التركية واللغة المحلية .

المادة ١٥ : يجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها .

المادة ١٦ : أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم ، ويكون عسكرها على قدم الإستعداد للدفاع عنها ، في زمن السلم ، وأما سوق الجند في زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحربية في الأستانة ، وحينئذ يجب على المجلس العمومي أن يتخذ الوسائل للدفاع عن الولاية ^(١) .

أخذت جريدة المنار ، وصاحبها عضو من أعضاء هذا الحزب ، على عاتقها أمر الدفاع عن مبادئه ، ونشر بياناته ، وشرح مبادئه ، والظعن في مبدأ مركزية الحكم الذي اتخذه الإتحاديون خطة لهم ، وقنعوه بهر قع خداع اسمه « توسيع المأذونية » التي وصفها الشيخ رشيد رضا ، وكان صادقا ومحقا في ذلك ، بقوله أنها ليست سوى توسيعاً لنطاق الإستبداد « لأنها عبارة عن إذن المركز العام للولاية وغيرهم من الحكام الإداريين بأن يتصرفوا ، في بعض الأمور ، بدون إذن من وزارة الداخلية ، فهي تستلزم قلة المسؤولية وإتاحة الجراة على الإستبداد » ، إنها ليست سوى توسيعاً للسلطة الشخصية ^(٢) .

يلاحظ في برنامج هذا الحزب انطباق تام على آراء البرنس صباح الدين وتمائل شديد بينه وبين برنامج حزب « الحرية والائتلاف » . المنبثق عن آراء المصلح المشار إليه ، لكنه يزيد عليه بكونه أكثر وضوحاً ودقة في تحديد حقوق العناصر ، وفي إعطائه صلاحيات واسعة جداً للمجالس المحلية في إدارة شؤون الولاية ، وإعطاء مجلس الإدارة حق إنتقاء جميع موظفي الولاية ، عدا والي وقاضى القضاة ، وعرض أسمائهم على تصديق والي . وفي جعل جميع مقررات المجلس العمومي نافذة ، وكأنه مجلس نيابي في انتخاب

أعضائه ونفوذ مقرراته وسنه للأنظمة المحلية ، وكان والي ليس سوى مأمور تنفيذ للمجلس المشار إليه ، ومجرد صلة اتصال بين الولاية والحكومة المركزية . وفي نصه صراحة على استعمال لغتين رسميتين في كل ولاية : التركية واللغة المحلية ، وجعل لغة التعليم هي اللغة المحلية في جميع مراحل الدراسة ، بينما جعلها برنامج « الحرية والائتلاف » مقصورة على المدارس الابتدائية . كما يختلف هذا الحزب — بالرغم من تسميته « بالعثماني » ونصه على إمكان دخول كل عثمان في فيه ، وعلى أن برنامجه غير مختص بالولايات العربية بل هو عام لجميع ولايات الدولة — بكونه مقصوراً على العرب « وظل عربياً وأثراً من آثار الفكرة العربية » ^(١) ، وكان كل أعضاء هيئة إدارته ورئيسه عربياً ، ولم يندمج في حركته إلا العرب ، ولم تؤسس له فروع إلا في البلاد العربية . وهنا يبرز التطور الجديد في النضال العربي .

لم يتوان الحزب منذ تأسيسه في العمل لتحقيق الإصلاح ، وشرع حملة الأقلام من أعضائه ، وخاصة رفيق بك العظم وحق بك العظم والدكتور شبلي شميل ، في نشر المقالات بطلب الإصلاح على المقاعدة اللامركزية وفي التعاون مع الجمعيات الإصلاحية العربية الأخرى ، التي تألفت في كل من بيروت ، ودمشق والعراق وباريس على نفس المبدأ الذي تألف عليه الحزب ، والتي بدأت تعمل في سبيل الإصلاح بعد فترة توقف واستكانة لزمها العرب خلال الحرب البلقانية ، إخلاصاً منهم لدولتهم في المحنة التي مرت بها ، والتي كانت في الحقيقة محكا لغيرتهم ودليلاً على موالاتهم للترك ، إذ برهنت عن تقاني الأمة العربية في الحفاظ على عرش الخلافة والسلطنة ، وسكوتها عن طلب الإصلاح ريثما ينجلي السكرب وتنكشف الغمة ^(٢) ولما كانت نوايا الدول العظمى السيئة وطمعها في أراضي السلطنة لا يمكن إحباطها إلا عن طريق الإصلاح ، وإذا استبطن العرب

(١) عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة ج ١ ، ص ٣٤ .

(٢) الأهرام — ١٠٥٧٥ ، ١٢-١٢-١٩١٢ .

(١) المنار — نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٩ من برنامج الحزب .

(٢) المنار — مجلد ١٦ ، ج ٢ ، فبراير ١٩١٣ ، ص ٢٢٦ من نص البيان .

الإصلاح من وزارة كامل باشا، قام سياسيوهم وكتابههم يذهبون الحكومة إلى وجوب تدارك إهمالها، بعد أن أصبحت مسألة الإصلاح تشغل الولايات العربية من أقصاها إلى أقصاها. فذهب العرب يريدون أن يتعرضوا مآلاتهم في أيام غفلتهم، وأن يتلافوا التهاون الذي بدر منهم، ففي شهر واحد بدأت وانتشرت هذه الحركة الفكرية في بيروت وحلب ودمشق، وفي كل مكان من البلاد العربية، وأخذت جرائدهم ترد على صحافة الترك الاتحادية في الأستانة — التي زعمت أن إجراء الإصلاح يزيد من مشا كل الدولة في هذه الظروف، مفضلة السكوت أمام الفوضى والخراب — بقولها « إن الأزمات الخارجية لا تمنع من تلافي أسباب المساواة الداخلية، وأنه يجب أن نعتبر بمصيرنا الحاضرة فلا نضيع دقيقة واحدة في مباشرة الإصلاح وأن نعلم أن كل يوم نتأخر فيه عن هذا الواجب يجر علينا وبلا لا يقل عن ويل الحرب » (١) واندفع كتاب كثيرون من العرب يظهرون قلقهم على صفحات الجرائد من تأخر الحكومة الجديدة في هذا السبيل. ففي مقال للأمير نسيب أرسلان جاء: « إن العثماني قد بلغت نفسه التراقي من العبث في شؤون دولته، فإذا أبطأ عليه الإصلاح كان معذورا في دفن الثمالة الباقية من رجائه، وحسبه أنه قاسى فيها مضى من ملك اليهود وتزيين الكلام ما كان بلا فوق بلائه. فيتعين على العثماني المقروح الفؤاد أن يهتف بالشكوى وأن يرفع عقيرته بكل قوى نفسه السكينة، على آخر صوت من أصوات الأمة النكداء يعمل في مشاعر الأخيار منها فيتوفروا على إصلاح هذه المملكة وحمايتها من الخطر المحدق بها » (٢). كما جاء في مقال للدكتور شبلي شميل في الأهرام ينتقد الحكومة بقوله: « ليست علاقتها بنا حتى اليوم علاقة

(١) المؤيد - ٦٨٨٣ ، ١٩ - ١٩١٣ مقال بقلم بدیع نوری بك الحضری من رجال الإدارة العرب .

(٢) المفيد - ١١٥٢ ، ١٧ - ١٢ - ١٩١٢ ، من مقال بقلم الأمير نسيب أرسلان

غاصب، سالب، ناهب، طامس... فان كانت حكومتنا تظن أنها تستطيع أن تحكمنا اليوم كما حكمتنا في الماضي، ولم تخش انتفاضتنا عليها، أفلا تخشى الذين ينازعونها البقاء من خارج، وهي بهذا الضعف وهم بتلك القوة؟ وما ضعفها إلا من أن ضعف شعوبها، فان لم تعرف واجباتنا نحونا لإسعادنا أفلا أقل من أن تخشى نتيجة ضعفنا عليها وان لم تسع لتقويتنا حبا بنا فلتسع إلى ذلك حبا بمصلحة نفسها، وهذا لا يكون إلا إذا سلكت معنا على ضد ما كانت حتى اليوم على خط مستقيم.

« وعلى الأمة العربية أن تعرف أن الحكومات قلما تسلك هذا المسلك الحسن مع رعاياها من نفسها، فجليها إذا أن تسلك مع حكومتها غير مسلك الغفلة والخنوع الأعمى، لتعرف كيف تقوم اعوجاج حكامها وتصير مسموعة الكلمة لديهم (١) »

وكتب إبراهيم سليم النجار، مراسل الأهرام في الأستانة، وهو من الذين عملوا للإصلاح، قال: « إن الترك ينظرون إلى العرب بكونهم درجات سلم يرتقون به إلى غاياتهم، الاتحاديون والائتلافيون على السواء ». ونوه بما قدمه العرب للائتلافيين من خدمات قائلا: « لولا مال العرب لما ظهر حزب الحرية والائتلاف، ولولا أموالهم لما ظهرت جريدة «تنظيمات» وغيرها من الجرائد، فإذا كاق نصيب العرب؟ ». ثم عدد رجالات الترك الذين عيّنهم حكومة العهد الجديد مثل رضا نور، ورضا توفيق، وماهر سعيد، ورشيد بك، وكثيرين غيرهم قائلا: « إن التعيينات الكثيرة لوظائف الدولة كانت من جماعة الترك، ولا يوجد حتى ولا اسم واحد لعربي فيها » (٢).

(١) الأهرام - ١٠٥٧٨ ، ١٧ - ١٢ - ١٩١٢ من مقال للدكتور شبلي شميل بعنوان « نحن وحكومتنا »

(٢) الأهرام - ١٠٥٩٦ ، ٩ - ١ - ١٩١٣

وهكذا لم تشرع الحكومة المنبثقة عن الائتلافين في الإصلاح إلا بعد أن بدأ العرب في التذمر ، وقام اشراف بغداد والبصرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس وأبرقوا إلى الحكومة طالبين أن تصدر إرادتها بإعلان لا مركزية الحكم في بلادهم صيانة لها من الوقوع في مثل ما وقعت فيه طرابلس الغرب^(١) ، وإلا بعد أن تعرضه للحملات الصحفية ، وقامت فئات مختلفة من رجالات العرب بعقد الاجتماعات في الآستانة ، وراجعت المسؤولين ، كان من بينها شخصيات مثل شفيق بك المؤيد ، وشكري بك الحسيني ، وزكي بك مغامر ، وعبد الرحمن بك العابد^(٢) . كما بدأ البرنس صباح الدين نشاطه وقابل الحكومة ناصحاً لهم بوجوب تطبيق النظام اللامركزي في الولايات ، ونشط العقلاء من الترك الذين يميلون إلى هذا النظام في الدعوة له على صفحات الجرائد ، هم واللامركزيون العرب على السواء . فبينما كانت مفاوضات الهدنة والصلح جارية ، كانت تقوم إلى جانبها على أعمدة الصحف ، ضجة هائلة حول الإصلاح ، يعالج الكتاب في مقالاتهم الطرق المختلفة بكيفية تطبيقه ، وكان الملاحظ أن كتاب الترك المنصفين ، من الذين يميلون إلى الائتلافين ، كانوا ينظرون بعين الانصاف والتقدير إلى حركة التطور الفكري في عواصم العرب الثلاثة دمشق ، بيروت ، وبغداد . أما الاتحاديون فكانوا يرتعدون من ظهور هذه الحركة ظهوراً جلياً واضح المعالم يدل على يقظة الشعور والوعي القومي والسأم من الخنوع والخضوع الأعمى لقوة السلطة المركزية ، وعلى الاتحاد التام بين الإسلام والمسيحيين ، وتنامي الخلاف الديني في سبيل المصلحة القومية^(٣) . وبينما كانت صحف الائتلافين والمعتدلين من الترك تقول بوجوب تطبيق

(١) الأهرام - ١٠٥٧٧ ، ١٦ - ١٢ - ١٩١٢

(٢) شكري الحسيني ، كان قبل اشتغاله بالسياسة رئيساً لمحاسنة وزارة المعارف ، وزكي مغامر من الكتاب الشهيرين ، وعبد الرحمن العابد دمشقي ، درس في الغرب

(٣) الأهرام - ١٠٥٩٥ ، ٨ - ١ - ١٩١٣

اللامركزية ، كانت الجرائد الاتحادية تعزف نغمها القديم بتفضيل لامركزية الحكم . ومن أطراف ما كتب في هذا الصدد مقال ظهر في جريدة « طين » في المقارنة بين جماعة « حزب الحرية والائتلاف » وبين الكونت « برختولد » وزير خارجية النمسا ، حاول كاتبه أن يوجد الشبه بين خطة هذا الحزب وبين إدارة النمسا لولاياتها ، قال : « إنه ليخال القارىء بأن اتفاقاً قديماً ومودة أزليه قائمة بين الحزب والكونت ، فإذا سئل هذا السياسي الكبير عن كيفية تطبيق نظامه فلا ريب أنه يبرز برنامج الحزب المذكور » . ثم أخذ يشكك في نوايا الحزب الوطنية وينذر بخطر الأطماع النمساوية بقوله : « إن رجال السياسة النمساويين يودون جداً تأسيس اللامركزية في أوروبا العثمانية كاللامركزية النمساوية ، لأن تطبيقها فيها مقدمة لتشكيل إدارة استقلالية مبنية على أساس المقاطعات والعنصریات ، وإذا حصل هذا الأمر فإن الآمال التي ترجوها النمسا وتخفيها من عصور مديدة ستظهر سريعاً » . وأخذ يعدد يقابل بين النظامين إلى أن قال : « إن الولايات بموجب خطة المؤتلفين هي أيلة تملك استقلالها كما هي في إدارة أيلات النمسا ، لأن وجود الصلاحية للوالي في الإدارة المدنية لسن القوانين دليل عظيم على الاستقلال » . ثم قال : « ولكن نسي المؤتلفون أن الممالك التي تديرها النمسا باللامركزية كانت بلاد ملوك وأمراء ، وقد توفقت النمسا أن تقرهم منها وتستولي عليهم ، ولكنها اضطرت أن تترك لهم مقررات المجلس المحلي لهذه البلاد ، وعليه فإن الإبرة السياسية النمساوية تميل إلى الاتحاد أكثر من الافتراق ، وتتبع هذه الحكومة دائماً سياسة تنزيل مجالس « الدية » لدرجة المجالس العمومية الموجودة في فرنسا . أما نحن فننتبع سياسة الافتراق لا الاتحاد ، أي عكس السياسة التي تتبعها النمسا لنفسها . . . كأننا نطلب بذلك أن تكون المملكة العثمانية الجميلة في هرج ومرج ، يابطالنا وحدتها الإدارية والسياسية والتشريعية

ولا تفكر قط بتأخير ماضي الدولة، ولا تعتبر بأنها (١).

كما أدلى الشيخ عبد العزيز جاويز، صاحب الهلال العثماني العربية، بدلوه في أبحاث المركزية واللامركزية قال: «إن اللامركزية لا تتفق والسلطنة العثمانية، فشروطها أن تكون الأمة مشتركة عناصرها مع الأمة الحاكمة في الجنسية واللغة والدين... كيف يجوز أن تطبق قاعدة الحكم المحلي في ولاياتنا، التي إذا فتشت قلوب أهلها وجدتها مملوءة بحب بلغاريا، أو صربيا، أو اليونان، أو النمسا، أو فرنسا، أو إنجلترا. كيف يجوز تطبيق تلك القاعدة في بلاد قلبا فكرت في الجامعة العثمانية، وقلبا أراحت الحكومة المركزية... فإذا عسى يريد موجد فكرة الحكم اللامركزي سوى تهيئة الدولة العثمانية للتصفية النهائية؟» (٢).

خلاصة القول كان الجدل حول المركزية واللامركزية الشغل الشاغل للصحف والناس، واتخذ الخلاف في هذا الصدد شكل صراع عنيف، في الوقت الذي كانت الاطماع الأجنبية فاعرة أفواهها لابتلاع ما تستطيع ابتلاعه من ممالك الدولة، غير أن الصدر الأعظم كامل باشا قد أدرك أن خير الوسائل للوقوف أمام هذه الاطماع هي الإسراع في تطبيق برنامج وزارته في الإصلاح اللامركزي، واستجاب، برغم مشاغله الهامة، إلى طلب الإصلاحيين، وكان النذير الذي دق ناقوس الخطر هو البرقية التي بعث بها إليه أدهم بك وإلى بيروت الائتلاف في أواخر أيام سنة ١٩١٢ وجاء فيها أنه «يتجاذب البلاد عوامل مختلفة، ولقد ولى قسم عظيم من الأهالي وجههم نحو إنجلترا أو فرنسا لإصلاح الحالة التعسة التي هم فيها فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي تخرج البلاد من يدينا لا محالة» (٣). عندئذ أجابه الصدر

(١) الرأي العام - ٧١٧، ٩-١٩١٢، مقال مغرب عن جريدة «طنين»

(٢) الرأي العام - ٧١٦، ٩-١٩١٢، مقال بقلم عبد العزيز جاويز بعنوان

«مصر الدولة العثمانية»

(٣) محمد كرد علي - المصدر السابق، ص ١٢٩.

الأعظم، بوجوب جمع مجلس الولاية العمومي للمذاكرة في الإصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح بمطالب السكان، كما أذاع بلاغا مماثلا على بقية الولايات (١). فتشكلت في كل من بيروت، وحلب، ودمشق، والبصرة جمعيات لإصلاحية أخذت تدرس قضية الإصلاح وتحضر اللوائح اللازمة. فاجتمعت في بيروت:

الجمعية العمومية الإصلاحية:

وقد تم تشكيلها بأن اجتمع القلمون بمشروع الإصلاح في النادي الائتلافي في بيروت وبحثوا في كيفية جعل المشروع الاصلاحى صادراً عن رغبة الأهالي فعلا، وبعد البحث والمذاكرة قرر الرأي على أن تدعى المجالس المالية مع فريق من أعيان الطوائف الثلاث ومن الصحفيين والمحامين إلى الاجتماع وانتخبت هيئة مختلطة من العثمانيين تقدر بـ (٨٤) شخصا. وهذه الهيئة تنتخب لجنة أخرى، لوضع اللائحة الاصلاحية (٢). وقد تم ذلك بالفعل، وعقدت الجمعية جلستها الأولى في دار المجلس البلدى، واختارت من أعضائها (٢٥) (٣) مفوضا اناطت بهم القيام بهذه المهمة، فانسكبت على العمل ووضعت اللائحة الاصلاحية، ثم أحالتها إلى الجمعية العمومية فصدقت عليها في ٣١ كانون ثانى، يناير سنة ١٩١٣ (٤).

(١) محمد جميل بيهم - المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢) المفيد - ١١٦٣، ٣-١٢-١٩١٢.

(٣) كان من أعضائها البارزين: سليم على سلام، احمد مختار بيهم، خليل زنبير، الدكتور ايوب ثابت، «الاخيران من جمعية النهضة اللبنانية المسيحية»، الشيخ احمد حسن طيارة، البر سرسق، اسكندر غازار، رزق الله ارقش، سليم طيارة، كامل الصلح، محمد ابراهيم طيارة، جان بطرس، يوسف هانى، محمد فاخوري، بترو طراد، جميل الحسامي، حسن ناطور، حبيب فرعون وغيرهم.

(٤) المنار - مجلد ١٦، ج ٤، ص ٢٧٥.

المؤتمر الاستعماري:

نظمت على أساس الإدارة اللامركزية الواسعة. وقد قسمت إدارة الولاية إلى قسمين: الأول يشتمل على الأعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية، وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستان والتلغراف وسن القوانين ووضع المكس. والثاني يشتمل على الأعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة. وكل ما يتعلق بالقسم الأول منوط بتقريره وإجراؤه بالحكومة المركزية وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط بتقريره بمجلس الولاية العمومي (المادة ١). وعلى هذا يكون للوالي صقتان: الأولى أن يمثل الحكومة المركزية وينفذ قراراتها، والثانية أن يمثل حكومة الولاية، فينفذ جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقاً لقرارات المجلس العمومي (مادة ٢). وقد فصلت اللائحة حقوق الوالي ووظائفه، ومنها أنه ينفذ قرارات المجلس العمومي، غير أن له حق الاعتراض عليها، بموافقة المستشارين، خلال اسبوع من تاريخ تبليغه إياها. أما إذا أصر المجلس على قراراته بأكثرية ثلثي الأصوات فتسكتب الصفة القطعية، ويكون على الوالي تنفيذها (المادة ٤). ومنها أيضاً تعيين المتصرفين والقائمقامين والمديرين بعد عرض أسمائهم على الحكومة المركزية وفقاً لنظام يضعه المجلس العمومي. أما الوالي نفسه وحاكم الشرع في مركز الولاية، والدفتردار (مدير المالية)، وباشمدير (المدير الأول) الرسومات، وباشمدير البوسطة والتلغراف، وقائد الدرك وضباط الدرك، فتعينهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة، ويستثنى من هذا الشرط والى الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع هذه اللائحة موضع التنفيذ. أما بقية الموظفين فيتبعي أن يكونوا من أهالي البلاد (المادة ٦).

أما المجلس العمومي للولاية: فيؤلف من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين

والنصف الآخر من غير المسلمين، لمدة أربع سنوات، وهم ينتخبون منهم رئيساً بالاقتراع السري، ويجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات. ومن حقوق المجلس تقرير جميع أعمال الولاية الداخلية والمذاكرة فيما يعرض عليه من قبل الوالي ولجنة المجلس أو عشرة من أعضائه، ووضع الأنظمة الداخلية بشرط أن لاتمس شؤون السلطنة الأساسية، وعقد القروض في حدود نصف واردات الولاية، وإلا اقتضى الأمر مصادقة الحكومة اللامركزية، وإعطاء رخص لتأليف شركات المساهمة عثمانية للمشاريع العمومية النافعة بشرط أن لاتتضمن امتيازاً وإلا وجب تصديق المركز عليها. وله حق استجواب الوالي، وطلب عزله ولكنه لايتدخل في الشؤون السياسية العامة مطلقاً، ويكون عزل الوالي بناء على قرار المجلس العمومي بأكثرية ثلثي مجموع أعضائه، وعندئذ تعين الحكومة المركزية خلفاً له في مدة أربعين يوماً.

مالية الولاية: تكون واردات الولاية على نوعين:

١ - ما يعود برمته إلى مركز السلطنة وهو حاصلات الجمارك والبريد والهبرق وواردات بدل الخدمة العسكرية (ما يدفعه المجند لإعفائه من خدمة العلم).

٢ - ما يعود برمته للولاية وهو عدا ما ذكر من الواردات مثل الرسوم البلدية، وضريبة العقارات، والعشور... الخ.

البلديات:

تكون مستقلة في جميع أعمالها، لها الحق بوضع الرسم بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية.

الأوقاف:

لا علاقة للإدارة ولا للمجلس العمومي بها، بل يسلم كل وقف إلى مجلس الملة المنسوب إلى كل منها، لاستخدامه بموجب قوانين كل ملة.

لجنة المجلس العمومي

ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة من أعضائه ، واحد منهم من كل لواء وإثنان من مركز الولاية ، لمدة سنة واحدة ، تجتمع بإدارة مستشار المجلس العمومي .

تتولى اللجنة : مراقبة تنفيذ قرارات المجلس ، ودرس المشاريع اللازمة للولاية وإعداد لوائحها ، وتعيين مهندسين اختصاصيين للاستعانة بهم في أعمالها ، ودعوة المجلس العمومي لاجتماع فوق العادة باتفاق ثلثي أعضائها ومصادقة مستشار المجلس .

تعيين الموظفين :

الموظفون ، من غير رؤساء الدوائر الذين يقع على المركز أمر تعيينهم يجرى تعيينهم بإمتحان أمام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة المختصة تسمى لجنة الإمتحان . تقدم هذه اللجنة اسمي الممتازين إلى لجنة المجلس العمومي ، التي لها حق الاعتراض على من لاتراه لائقاً من المرشحين للوظيفة وبعد مصادقتها يعرض الإسمان على والي لمعين أحدهما . أما رؤساء العدلية فيعينون وفقاً لنظام يضعه المجلس العمومي .

أما عزل الموظفين ، فالمعينون منهم من قبل المركز تكف يداهم بطلب المستشار ومصادقة والي الذي يطلب من المركز عزلهم بعد حكم مجلس المستشارين . والمعينون من قبل الولاية ، عدا رؤساء العدلية ، تكف يداهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسوبة إليها ، وأما رؤساء العدلية فتكف يداهم بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين .

المستشارون والمفتشون :

تعين الحكومة المركزية مستشارين من الأجانب على شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث . العربية أو التركية أو الافرنسية ، لدوائر الدرك والمالية والبريد والجرك في مركز الولاية . وتعين أيضاً مفتشاً اجنياً عاماً لكل لواء من الأولوية يخول حق تفتيش أية دائرة كانت من اللواء ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية .

ويعين المجلس العمومي ، من الدول التي ترضاهما الحكومة المركزية ، مستشارين لدوائر : مجلس الولاية العمومي والعدلية والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس ، وتكون مدة الاستشارة والتفتيش (١٥ سنة) قابلة للتجديد .

مجلس المستشارين :

يؤلف مجلس يسمى مجلس المستشارين يكون أعضاؤه . رئيس المجلس العمومي ، أو من ينوب عنه من أعضاء لجنة المجلس ، وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية ، أما وظائف هذا المجلس فهي :

١ — تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية ، وفقاً لهذه اللائحة ، ليكون دستوراً لحكومة الولاية ومجلسها العمومي .

٢ — تفسير القرارات والأنظمة التي يضعها المجلس العمومي

٣ — النظر والحكم في وجوب عزل الموظف أو عدمه .

٤ — النظر والحكم بناء على طلب والي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الرأي يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أية دائرة كانت ويكون حكمه مبرماً ، ويرأس هذا المجلس والي الولاية ، وينوب عنه في غيابه رئيس المجلس العمومي أو مستشار هذا المجلس .

اللغة المحلية :

اللغة العربية هي الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية ، وتعتبر أيضاً لغة رسمية كاللغة التركية في مجلس النواب والأعيان .

الخدمة العسكرية :

تخفض الخدمة العسكرية إلى سنتين وتقضى الخدمة أيام السلم في الولاية ، وتبذل قيمة البديل النقدي للنظامية إلى (٣٠) ليرة عثمانية ، وللرديف والاحتياط إلى (٢٠) عثمانية^(١) .

ملاحظات حول هذه اللائحة :

إن من يدقق النظر في هذه اللائحة يرى أنها تشبه إلى حد كبير برنامج حزب اللامركزية العثماني ، إلا في بعض النقاط وتتلخص بما يلي :

١ - في مسألة تعيين كبار موظفي الولاية ، التي أعطت فيها اللائحة مجالا أوسع لإصلاحية الحكومة المركزية في تعيينهم ، بينما اقتصر برنامج حزب اللامركزية على حق السلطان في تعيين الوالي وقاضي القضاة فقط .

٢ - في حق الوالي ، ولكن ضمن قيود ، في الاعتراض على قرارات المجالس العمومية في اللائحة ، بينما جعل برنامج حزب اللامركزية جميع قرارات المجالس العمومية نافذة إطلافاً .

٣ - في تقسيم واردات الميزانية إلى قسمين ، وجعل قسم منها عائداً إلى الحكومة المركزية ، بينما أغفل برنامج حزب اللامركزية التفصيل في هذه هذه الناحية ، وجعل لمجلس إدارة الولاية ، ومجلس معارفها ، ومجلس

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٢٧٥ ، من نصوص اللائحة التي نظمها الجمعية الإصلاحية . يطلق اسم الرديف على كل من تجاوز سن الأربعين من الذين أدوا الخدمة الإجبارية ، واسم الاحتياط على كل من لم يتجاوز هذه السن من هؤلاء . وكلا الفئتين تساقان إلى الجندية في حالة التعبئة العامة .

أوقافها ، تمام الصلاحية في إدارة الشؤون المختصة بكل منها وتقرير ميزانيتها . وبالإجمال نلاحظ أن لائحة الجمعية الإصلاحية أقل جنوحاً إلى الاستقلال الإداري من حزب اللامركزية العثماني ، إلا أنها أكثر انطباقاً على مبدأ البرنس صباح الدين في اللامركزية من حزب « الحرية والائتلاف » العثماني .

غير أن الشيء الذي يوجب الامعان هو قضية المستشارين والمفتشين الأجانب الذين أعطوا من الصلاحيات في اللائحة ما يصل إلى حد وضع مقاليد أمور الولاية في أيديهم ، يتصرفون بها تصرف الحاكم بأمره وهذا بيان للانتقادات الموجهة إليها بهذا الشأن :

١ - تقييد إعتراض الوالي على قرارات المجلس العمومي بمصادقة مجلس المستشارين . صحيح أن هذا التقييد قد تكون غايته منع اعتساف الوالي ولكنه في الوقت نفسه انتقاص من كرامته ، وهو انتقاص لافائدة منه طالما أن الرأي الأخير هو للمجلس العمومي .

٢ - إن جعل اجتماع لجنة المجلس العمومي بإدارة مستشار هذا المجلس وربط حقها في دعوة المجلس لإجتماع فوق العادة ، ولو باتفاق ثلثي أعضائها ، بمصادقة المستشار ، ليس إلا هضماً لحقوق اللجنة .

٣ - إن كلف يد رؤساء العدلية وسائر الموظفين ، بناء على طلب المستشار وتصديق مجلس المستشارين ، كان يمكن الإستعاضة عنه بجعل ذلك من صلاحية مجلس التأديب .

٤ - أغرب ما في اللائحة أنها بعد أن جعلت عزل الموظفين الوطنيين في أيدي الأجانب تضمنت نصاً ناطت بموجبه بهؤلاء عزل أنفسهم أيضاً ، فهل توخت فيهم منتهى النزاهة ؟ .

٥ - إن في إعطاء مجلس المستشارين حق تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية الذي سيكون دستوراً لحكومة الولاية ومجلسها

العمومي ، وتفسير القرارات والأنظمة التي يضعها المجلس العمومي ، مع كون هذا المجلس قريباً وليس في مكان ناء ، إن في ذلك خطأ من كرامة الحكومة المركزية والمجلس العمومي ، وفرصة لتحكم الأجانب في شؤون الولاية .

٦ - وما يجعل لمجلس المستشارين سلطة خطيرة هو جعل حكمه مبرماً في كل خلاف يقع بين المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أية دائرة أخرى . ولا مثل لذلك إلا ما أصبح يتمتع به المستشارون الأجانب في أزمنة الانتدابات الأجنبية على البلاد العربية المختلفة .

خلاصة القول أن في نصوص اللائحة المتعلقة بالمستشارين والمفتشين الأجانب شططا لم يكن من المعقول أن تقبل به الحكومة المركزية سواء كانت إئتلافية أو اتحادية (١) .

يذهب بعض الكتاب العرب (٢) إلى أن هذه النصوص لم توضع في اللائحة عبثاً ، بل إن بعض العناصر المسيحية الموالية لفرنسا في بيروت أرادوا استغلال « الحركة الإصلاحية » لخدمة هذه الحكومة ، وأعربوا عن رغبتهم في العمل بالاتفاق مع المسلمين لإبراز مشروع تلك الإصلاحات ، لكي يضمنوا للدول الأوروبية مبدأ مراقبتها لكل فرع من فروع الإدارة ، وكى يبرهنوا أن السكان بأجمعهم لا يرون إمكان الإصلاح إلا بمساعدة أوروبا (٣) . على أن حكومة كامل باشا وإن كانت تميل إلى ترويج المبادئ اللامركزية وإلى استخدام المستشارين والمفتشين الأجانب ، بدليل أنها

(١) المنار - المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(٢) أحمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨١ ، أمين سعيد - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ ، ناصيف أبو زيد - المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٣) أحمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٢ - ٧٣ . ينتهم أحمد عزة الاعظمي جمعية النهضة اللبنانية وأعضاءها وشعبها ، في باريس « وكان يرأسها شكري غانم » ، وفي بيروت « وكان يرأسها خليل زينية » وفي القاهرة « وكان يرأسها إسكندر عمون » بأنها كانت تمهد الطريق لاستيلاء فرنسا على سوريا ووضعها تحت حمايتها .

حينما استلمت الحكم إتفقت مع خبراء من الأجانب لإصلاح بوليس الآستانة ، والبرق والبريد ، واستعادت المستشار البلجيكي في الدائرة الأخيرة الذي كان قد هرب من سوء معاملة الاتحاديين له إبان حكمهم (١) ، وكانت فضلا عن ذلك قد شرعت في تنظيم الإصلاحات للولايات الأرمنية ، وسارت فيها شوطا كبيرا ، وفرضت لها لائحة تقضى بجعلها وحدة إدارية ، وعينت لجنة من ستة أعضاء نصفهم مسلمون والنصف الباقي من غير المسلمين ، وعلى رأسها موظف أجنبي أعطى حق العزل ووضعت في يده مراقبة السلطين المدنية والعسكرية ، وجعلت مدة وظيفته والأعضاء خمسة أعوام لا يعزلون خلالها إلا لجرم كبير ، وقد راجت بعض الأنباء تقول إن مثل هذا النظام سيطبق في الولايات السورية (٢) ، إلا أنها لم تكن ، على ما يبدو مستعدة أن تذهب إلى المدى البعيد الذي ذهبت إليه جمعية بيروت الإصلاحية من الإصلاح في البلاد العربية وها هي الأدلة :

١ - في نفس الوقت الذي كانت فيه لجنة جمعية بيروت الإصلاحية تجتمع لإقرار مواد الإصلاح ، كان ثمة لجنة أخرى رسمية مشكلة تحت رئاسة والي بيروت أدهم بك ، من أربع ذوات هم : إبراهيم ثابت ، كامل الصلح ، بترو طراد ، أحمد مختار بيهم ، إنما لم تكن مهمة هؤلاء سوى استشارية فقط . وقد وضعتها اللجنة الشعبية ، إلا أنها خالفتها في المادة (١١) المتعلقة باللغة الرسمية ، ففي حين جعلت اللجنة الشعبية اللغة العربية هي الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية ، ورسمية كالتركية في مجلس المبعوثان والأعيان ، جاءت اللجنة الرسمية بنص يقول : « إن اللغة الرسمية هي التركية ، ومع ذلك يمكن استعمال اللسان المحلي » مما أدى إلى اعتراض أعضاء اللجنة الرسمية الأربعة ، حينما اطلعوا على مواد لائحة الولاية التي

(١) الإهرام - ١٠٦٠١ ، ١٥-١-١٩١٣ .

(٢) الإهرام - ١٠٥٩١ ، ٣-١-١٩١٣ .

نشرت في الجرائد فأذاعوا بياناً على الصحف يبينوا فيه أن اللائحة المذكورة لم توضع كل موادها بمصادقهم ، مثال ذلك المادة (١١) التي قالوا أنها تناقض على خط مستقيم رأيهم الخاص ، إذ أنهم يعتبرون أن اللغة الرسمية التي يجب أن تستعمل في دوائر الحكومة المحلية يجب أن تكون اللغة العربية. وحينما عرضت مواد هذه اللائحة على المجلس العمومي للولاية نقح المادة التي عليها الخلاف على الوجه التالي : « تجري كافة المعاملات المحلية في الدوائر الرسمية باللغة المحلية ، أما المخبرات التي تتعلق بالمركز فإنها تكون باللغة التركية (١) » .

٣ — أعطى رشيد بك « وزير الداخلية في وزارة كامل باشا قبل سقوطها ، حديثاً صحفياً لجريدة « جون تورك » في ١٩١٣/١/٢٣ ، جاء فيه بأنه وضع مشروعاً للإدارة اللامركزية في الولايات ، وأن من مبادئ الحكومة الحاضرة أن تنظر الولايات في كل الأمور التي تخصها كالتهذيب وتقدم الولاية الاقتصادية والصناعي ، والأمور النافعة ، كانشاء الطرق والجسور واعطاء الرخص بانشاء الترام والسكك الحديدية وردم المستنقعات وغيرها . وأنه سيكون لكل ولاية ميزانية خاصة ، مع بقاء المسائل التي تتعلق بالعسكرية والمالية من اختصاص الحكومة المركزية . وإن أعضاء المجلس العمومي الذي سيضطلع بامور مهمة في الولاية سيكون انتخابهم بطريقة انتخاب المبعوثين « على درجتين » ، مع بعض الاستثناءات في الولايات التي تتألف من العشائر كالموصل ، والبصرة ، وبعض جهات ولاية بغداد ودير الزور وولايات الأناضول ، حيث لا يزال قسم من الأهالي في حالة البداوة ، فلا يقدر الأهالي قيمة الاشتراك في الانتخاب . والواجب يقضي على الحكومة أن تعمل إدارياً في هذه الجهات على أن لا تكون هذه التدابير دائمية بل مؤقتة ، إلى أن تصل تلك الولايات إلى

(١) الفيد ١١٨٢ ، ١٩١٣-١-٢١ ، ١١٨٣ ، ١٩١٣-١-٢٢ ، ١٩١٣ .

١١٩٨ ، ١٩١٣-١-٢٩ .

حالة تتمكن معها من انشاء مجالسها العمومية بالطرق الانتخابية . وستقسم أعمال هذه المجالس إلى قسمين : أولاً ما يتعلق منها بالسلطنة بإيجاد الطرق التي تناسب كل ولاية لتطبيق القوانين العمومية فيها . وثانياً ما يتعلق منها بالولاية نفسها ، باتخاذ الوسائل التي تكفل تقدم الولاية اقتصادياً وعمرانياً أما عن واردات الولاية فستتألف من رسوم الطرق والمعارف ، وسيكون لها الحق في فرض رسوم اضافية باسم « السنتيم الاضافي » وستلحق بها واردات البنك الزراعي في كل ولاية ، وسيكون من حق كل ولاية أن تعقد القروض التي تودها وتكون للوالي صفتان : يمثل الحكومة المركزية من جهة ، وينفذ اجراءات الحكومة المحلية من جهة ثانية ، وتعاونه في مهمته هيئة قوامها ستة اعضاء تنتخبهم المجالس العمومية وسيكون له حق رد قرارات المجلس العمومي كل مرة يخرج بها هذا المجلس عن قوانين السلطنة العمومية (١) .

فما يلاحظ في هذا التصريح - خاصة فيما يتعلق بالولايات التي استثنائها من انتخاب أعضاء مجالسها وبحق اعتراض الوالي على قرارات المجلس العمومي ، دون قيد يحدد من امكانية لجوئه إلى المغالطة والاعتساف في استعمال هذا الحق — هو تقصيره تقصيراً ملموساً عن مشاريع الإصلاح التي قرأناها في برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني ، وفي لائحة جمعية بيروت الاصلاحية ، حتى كأنه ليخرج وراءه عرجاً ، بالرغم مما فيه من روح تختلف عن الروح التي كانت تظهر من حكومة الاتحاديين . ويظهر أن وجه الاختلاف بين الاتحاديين والائتلافيين لا يعد وكونه الاختلاف على درجة التوسع في مبدأ « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » لا أكثر ولا أقل . أما مبدأ اللامركزية ، حسبما بدأ سياسيو العرب يفهمونه في

(١) الاهرام - ١٠٦١٣ ، ١٩١٣-١-٢٩ .

المدة الأخيرة ، وتترك نفوسهم إلى تطبيقه ، فاعتقادي أن الحاكين من الترك ، مهما اختلف لونهم الحزبي ، كانوا أبعد من أن يفهموا فهمنا صحيحا .

الاصلاحات في دمشق وبلاد الشام :

كانت حركة اصلاحات بيروت قد قطعت شوطا كبيرا ، وقلبت جمعية بيروت الاصلاحية نفسها إلى جمعية دائمة عاملة لما فيه مصلحة الولاية — بحيث إذا انتهت من مهمتها التي ندبت اليها « ستبقى رقيمة على مصالح الولاية وحاجياتها وكل ما يعوزها من الاصلاح (١) — حينما بدأت حركة الاصلاح في دمشق ، وكانت ابطأ من حركة بيروت بسبب الخلاف الذي نشب بين الاصلاحيين وخصوم الاصلاح اللامركزي . ذلك انه ما ان تلقى والي كاظم باشا الامر بجمع المجالس العمومية في اليوم الاول من كانون الثاني ، يناير ١٩١٣ ، لتقرير مطالب السكان ، وتحديد حاجة الولاية من الاصلاح حتى نفذ الأمر (٢) فدعت بلدية دمشق لفيضا من اعيان البلدة ورجالها العاملين في السياسة ، لانتخاب لجنة لتنظيم اللائحة المطلوبة . اجتمعت الهيئة المدعوة في دائرة البلدية ، وافتتح الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الجلسة ، وبعد أن أطلعهم رئيس البلدية على الغاية اعترض الشهبندر على صحة انتخاب لجنة من الحضور بداعي أنهم مدعوون من قبل رئاسة البلدية لامن قبل مرخصي الأمة ، وطلب أن يكون انتخاب اللجنة عاما ، وقدم حججا دامغة ، مصرحا بأن الحالة الحاضرة التي وصل إليها الشعب العربي ليست إلا من نتائج التزقيع و « إدارة مصلحت ، قائلا : « إذا كنا نود أن نبقى على القديم فلا حاجة لتقديم اللوائح ، وإذا كان الأمر حقيقة هو تطبيق الاصلاح ووضع أساس متين له فلا بد من أن يكون ذلك عاما ، وعاضده في ذلك شكرى العسلي وعبد الوهاب الانجليزى حينئذ اختلفت الآراء وحصل جدال بين رجال جمعية الاتحاد والترقي

(١) المفيد - ١١٩٢ ، ٢-٢-١٩١٣

(٢) المفيد - ١١٧١ ، ٨-١-١٩١٣

والإتلافيين ، ثم تقدم رشدي الشمعة بإقتراح أن يترك طلب الاصلاح لرأى الأمة ، فمن أحب من أفرادها أن يقدم لائحة إلى المجلس العمومي يفعل والمجلس ينظر بأمرها ، فعاضده عبد الرحمن بك اليوسف في هذا الرأي وإنفض الاجتماع بدون نتيجة (١) . وقد بدا أن الإتفاق على لائحة موحدة غير ممكن بين الطرفين ، لاختلاف الأسس التي يريدونها كل منهما للإصلاح إذ تمسك الاتحاديون بمبدأ مركز الحكم ، ويظهر أن القضية كانت مسألة نفوذ ، كما يصفها مراسل جريدة « المفيد » في دمشق إذ يقول : « في دمشق اليوم مسألة يقال لها مسألة النفوذ ، كانت بالأمس منحصرة في فريق دون آخر ، فأصبحت الآن والفريقان يتنازعا عليها . كان النفوذ إلى عهد قريب بيد الطبقة التي يسمونها « طبقة الأعيان » أو « حزب الاتحاديين » أما اليوم فقد وجدت هذه الطبقة أمامها طبقة أخرى تنازعها النفوذ وهي « طبقة المنورين » أو « طبقة الاتلافيين » . ثم نحن باللائمة على التعلق بأحزاب غير عربية قائلنا :

« أو شك حزب الاتحاد والترقي أن يتوارى من جميع البلاد العربية إلا من دمشق ، وأغلق حزب « الحرية والاتلاف » أبوابه (٢) في جميع الانحاء إلا في دمشق ، فسواء الاتحاديون أو الاتلافيون منا ، كل منهم يغار على مصلحة حزبه أكثر من غيره القائم باحياء الحزب وهو التابع وذلك هو المتبوع . فما كان أجدرنا بأن نؤلف حزبا وطنيا يجمع شتاتنا فترفع تلك الألفاظ الموهومة (٣) »

في الواقع سار النزاع بين الفريقين بدون توقف ، وتجلى في سعي كل منهما إلى أحباط مسعى الآخر . فقد عمد والي ، بعد إرضاض الهيئة السابقة

(١) المفيد - ١١٧٧ ، ١٥-١-١٩٢١

(٢) كان الامر الاي صادق بك قد صرح بإيقاف نشاط حزبه اثر نشوب حرب البلقان لتأمين الهدوء للحكومة « المفيد - ١٢٠٩ ، ٢٣-٢-١٩١٣ »

(٣) المفيد - ١٨٨٣ ، ٢٢-١-١٩١٣

بلا نتيجة ، إلى دعوة آخرين من الدمشقيين كي يؤلفوا منهم لجنة إصلاحية وكان أكثرهم من الائتلافيين ، فلم تمض أيام حتى أحبط الاتحاديون هذه الخطوة وحملوا الوالى على الإيعاز إلى البلدية لتختار (١٦٠) شخصا لينتخبوا منهم لجنة إصلاحية . كان الأعيان يعتمدون على البلدية لأنها واقعة تحت سيطرتهم ، وحاولوا أن يجعلوا المدعويين الجدد ينتخبون (١٢) شخصا من أخصائهم وجعلهم من الاتحاديين لينظموا اللائحة الإصلاحية ففشلوا إذ أحبط الائتلافيون بدورهم مساعيهم وقالوا « واحدة بواحدة » ، وفشلت كل وساطة للتأليف بين الفريقين . ولما أيقن الائتلافيون أن لا سبيل إلى تنظيم لائحة موحدة ، انكبوا على وضع لائحة خاصة بهم ليقدموها إلى المجلس العمومى ويسعوا إلى تصديقها منه ، كي يرسلوها بعد ذلك إلى وفد نيابى من أعضاء حزبهم ذهب من أيام إلى الأستانة لمباحثة المسؤولين فى أمر الإصلاح ، والوفد يقدمها إلى الحكومة المركزية . كانت الأسس التى بنيت عليها اللائحة التى وضعها هذا الفريق منطبقة على أسس لائحة بيروت الإصلاحية ، ولكنها ، حسبما وصفها مراسل جريدة « المفيد » فى دمشق ، لم تكن بوجه الإجمال ، كافلة ماتتوق إليه نفوس السوريين من الرقى التام ، وقد تماشى مرتبها من ذكر أشياء كثيرة خوفا من الوقوع فى السنة مخالفهم (١) .

وقد بنيت قواعد الإصلاح التى تولى الائتلافيون بحثها وضمونها لأحتهم وتولى وفدهم البرلمانى إلى الأستانة مهمة إقناع المسؤولين بها على الأسس التالية : كبدأ عام : يكون كل ما هو عائد لحياة الوطن العثمانى بأجمعه من اختصاص الحكومة المركزية ، وكل ما هو عائد لحياة الولايات فرجعه الحكومات المحلية . ولأجل تحقيق هذا المبدأ يعتمد على اتخاذ مايلي :

١ — إيجاد مجلس عمومى منتخب مستقل ، غير مقيد بالصايات الإدارية

أى أن يكون حراً فى اتخاذ ما يراه كفيلا بمصلحة الولاية الداخلية .

٢ — فصل البلديات تماما عن الإدارة المحلية ، وتحريرها من رتبة تعديلات الحكم ، وأناطة أمورها بالمجالس العمومية من حيث تنسيق أنظمتها وسن قوانينها ومراقبة تنفيذها .

٣ — أن يكون للمجالس العمومية صلاحية الإشراف على جميع أعمال الإدارة المحلية ، كما يكون لها وحدها أن تهتم بشؤون المعارف والنافعة والأوقاف ، وأن يكون لها حق الاستعانة بمفتشين من الأوربيين لإصلاح ما فسد من الإدارة المحلية ، وترتيب ما خرب من فروعها ، وعقد القروض واستيفاء نسبة معلومة فى المائة من أصل مجموع الضرائب ، لىكى يتسنى للحكومات المحلية القيام بشؤون الولاية العامة .

٤ — يعين المأمورون ، بوجه عام ، من أبناء البلاد تحت مراقبة المجلس العمومى ، ومن لم يكن منهم عربيا وجب عليه أن يعرف العربية ، التى لا يجوز استعمال لسان رسمى آخر غيرها فى المحاكم العدلية .

ويظهر أن المجلس العمومى قد تلقى أكثر من لائحة إصلاحية واحدة ، ولم يكمد يمضى أسبوع واحد على متابعة جلساته للنظر فيها كي يختار منها ما يتفق ومصلحة البلاد ، ولم يكمد يبدأ فى العمل الجدى ، حتى حصل الانقلاب الاتحادى الذى أطاح بوزارة كامل باشا ، وكان مقدراً على لائحة بيروت الإصلاحية ولائحة الائتلافيين فى دمشق ، التى ثابر المجلس العمومى مع ذلك على بحثها برأسة الائتلافى أحمد باشا الشمعة وقدمها للحكومة (١) ، أن تبقى تحت رحمة الاتحاديين . كما أن اللائحة التى ستبناها العراق بفضل إصلاحى البصرة وبغداد سوف لا يظهر أثرها إلا بعد الانقلاب الاتحادى ولنا عودة إليها .

لم تدم وزارتا مختار باشا وكامل باشا اللتان قامتتا على سند من الائتلافين أكثر من ستة أشهر ونصف من ١٩١٢/٧/١٠ إلى ٢٣ يناير ١٩١٣ ، ولم تكونا ، منذ أن استلمتا الحكم ، على درجة من القوة بحيث تتمكنان من توطيد مركزهما . ذلك أن الدعاية الاتحادية نشطت ضدّهما ، حتى أن وزارة مختار باشا اضطرت إلى إعادة الأحكام العرفية بعد أقل من شهر من إلغائها ، ولم تكن الحالة في ولايات الأناضول والباليا لتتيح لها الاستقرار . ثم أسفرت الحالة السيئة التي كانت عليها الباليا وبقية الولايات المكدونية عن حرب البلقان المشؤومة ، هذه الحرب التي أوجدت هدنة بين الأحزاب وبين ضباط الفريقين إلى أمد ما ، غير أن الاتحاديين سرعان ما استثمروا إنكسار الجيش على الجبهة في الدعاية لحزبهم ، ملقّين مسؤولية الفشل على عاتق الحكومة ، وكان عبثاً ماقام به كامل باشا من الاعتقالات في صفوف الاتحاديين^(١) أثر استلامه الحكم في ١٨/١٠/١٩١٢ ، بل زادت التهمة على حكومته حتى اضطرت هيئة ديوان الحرب أن تذيب مشوراً بشأن الاتحاديين المقبوض عليهم تظمتن الرأي العام ، بأن العدل سيأخذ مجراه ، وأنه سيطلق سراح كل من لا تثبت عليه التهمة^(٢) ، كما أن انكسارات الجيش بقيادة ناظم باشا ، أوجدت انعطافاً من ضباط الجيش نحو الاتحاديين وكان هؤلاء كلما شعروا بميل من كامل باشا إلى الصلح يثيرون الشعب إلى التظاهر ، ويدفعون بالجمهير إلى الباب العالي كي تنادي « نريد الحرب ، لا صلح مع العدو » وبينهم كثير من الطلبة ، والصوفية ، والخوجات ، والموظفين ، والضباط باللباس الملصكي . وكانت دعاية الاتحاديين ضد كامل باشا تنتشر في طول البلاد وعرضها ، بأن القتال أصبح نوعاً من العبث الشبيه بلعب الأطفال ، لأن كامل باشا باع البلاد من الدول البلقانية^(٣) ، كما استقدم

A. Mandelstam — Ibid., pp. 44-45.

(١) الأهرام — ١٠٥٦٧ ، ١٢-١٩١٢ .

(٢) الأهرام — ١٠٥٦٦ ، ٢-١٢-١٩١٢ .

الاتحاديون أنور بك من طرابلس ، وبدأوا يستعدون لانقلاب جديد كان باستطاعتهم أن يقوموا به في كل آونة ، لكنهم كانوا ينتظرون الوقت الملائم لاستلام الحكم .

عاد أنور من طرابلس الغرب ، وكان قد اكتسب من حرب طرابلس دعاية البطولة لمصلحة حزبه ، ثم جاءت مناسبة جعلت من عودة الاتحاديين إلى الحكم مظاهرة وطنية ، ذلك أنه في ١٩١٣/١/٤ قدم سفراء الدول الست إلى الباب العالي ، مذكرتهم المشتركة التي طلبوا فيها من الدولة التنازل عن مدينة « أدنة » إلى بلغاريا ، فدعا كامل باشا إلى عقد الديوان الكبير ، فلم يشترك فيه من دعى إليه من أقطاب الاتحاديين مثل شيخ الاسلام الأسبق موسى كاظم أفندي ، والفريق محمود شوكت باشا ، والشريف علي حيدر ، وسليمان البستاني (كلهم من أعضاء مجلس الأعيان) ، كما لم يحضره لا البرنس صباح الدين ولا حتى باشا^(١) ، وقد أجمع معظم الذين حضروه على ضرورة عقد الصلح ، وكان رأيهم استشارياً . فلما علم الاتحاديون بما أسفر عنه الاجتماع ، وقبل أن تتخذ الوزارة قراراً بشأن الصلح ، نفذوا عزمهم على قلب الحكومة ، وذلك في ٢٣ يناير ١٩١٣^(٢) ، إذ هاجموا الباب العالي على رأس مظاهرة من بضعة مئات من الطلاب والصوفية والخوجات ، وفي مقدمتهم أنور بك وطلعت بك وجمال بك ، واقتحموا أروقة المبنى فظهر أمامهم وزير الحرية ناظم باشا الذي ذهب ضحية الصدام المسلح بين المهاجمين ومرافق الوزير ، ثم دخل أنور بك على الصدر الأعظم كامل باشا وأرغمه على توقيع كتاب باستقالة وزارته ، فألف محمود شوكت باشا وزارة جديدة كانت اتحادية صرفة ، استلم وزارة الداخلية فيها حاجي عادل بك من أقطاب الجمعية والبرنس سعيد حليم وزارة الخارجية ، وكان ما

(١) المؤيد — ٦٨٨٧ ، ٢٥-١-١٩١٣ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1/2/1913, p. 133.

يوجب الملاحظة فيها عدم تعيين ولا وزير عربي بين أعضائها، مع وجود اثنين من اليهود هما مازلياح أفندي، وبنساريا الفلاقي (من الافلاق)، وثالث يهودى الأصل «دومة» هو جاويد بك (١).

لا يسعنى وأنا أختتم هذا الفصل إلا أن أستعرض التطور الجديد في النضال العربي، فأقول إن العرب، في هذه الفترة من عهد الحكومة المنيثقة عن أفكار الائتلافيين، أصبحوا في وضع جديد يتميز بصورة رئيسية، أولاً بطابع النضال العربي الصرف، ذلك أن أحزابهم أصبحت عربية صرفة، وجهودهم أصبحت منصبة على المطالب المختصة بمناطقهم وحاجاتها وخصائصها، دون التعاون في ذلك مع الأجناس العثمانية الأخرى، بعد أن كانت، فيما سبق، في نطاق الجمعيات العثمانية العامة. فما الدافع إلى ذلك وما هي العوامل الجديدة التي أثرت في موقفهم.

الواقع أن التطورات السياسية والكوارث التي مرت بها الدولة جعلتهم يتجهون هذا الاتجاه:

١ — فالحرب البلقانية ونتائجها أثرت في الموقف تأثيراً عظيماً إذا لم تكس هذه الحرب تنتهى إلى هدنة مؤقتة حتى وجد العرب أنفسهم وحيدين في النضال للوصول إلى حقوقهم، بعد أن فقدوا التعاون والتآزر مع الأجناس الأخرى، لا سيما الألبان، الذين يشكلون القوة الثالثة في السلطنة بقوة عدد نفوسهم وعدد نوابهم، وأهمية مناطقهم وشدة مراسهم في النضال المسلح، وتحت قبة البرلمان، وفي مجال الصحافة، ثم البلغار والصرب وبعض الإغريق، وكان عدد نوابهم مجتمعين (٥٥) نائباً، بما فيهم الألبان.

٢ — انساخت عن السلطنة ولاياتها الأوربية، وكان عددها ست: يانينة، أشقودره، قوصوة، مناستير، سلانيك، كريد (١)، وانفصلت عنها شعوب هذه الولايات من الأجناس الآفنة الذكر، فأصبح عدد من نفوس الولايات العربية يشكل نسبة تفوق نسبة عدد نفوس العناصر الأخرى مجتمعة، بما فيهم الترك، مما جعلهم يشعرون بأهمية عنصرهم وجدوى اشتراكهم، كعنصر متميز، في تسيير إدارة الدولة والدفاع عنها.

٣ — لم تكس الحرب البلقانية تنشيب ثم تهدأ حتى رأى العرب أنفسهم، ودولتهم، وجهاً لوجه أمام أطاع الدول الفاغرة أفواهاها لا ابتلاع الولايات العثمانية واحدة بعد أخرى، وكانت ولاياتهم معرضة لهذا الابتلاع أكثر من غيرها، وفي المرتبة الأولى، فهاهم الأمر، خاصة عند ما شعروا بضعف قوة الدولة العسكرية، فهبوا ينشدون القوة في تنظيم أنفسهم، وإظهار شخصيتهم، بمجهودهم الذاتي. خاصة وأن الجرائد الافرنسية الاستعمارية بدأت تحت حكومتها لاحتلال البلاد السورية، بكل صراحة، كما جاء في المجلة «النيايية... Parlementaire» من مقال تناقلته الصحف اليومية (٢).

٤ — شعر العرب شعوراً واضحاً بضرر الحزبية على البلاد، فقد جر التعصب الأعمى لحزب الحرية والائتلاف أو لحزب الاتحاد والترقي إلى تفرقة الصفوف (٣). يتضح ذلك جلياً من محاضرة للمحامى توفيق الناطور نحا فيها باللائمة على المتحزبين لكلا الحزبين قائلاً إن صوتهم لا يصدر من أرسهم في سياسة البلاد، «صاحوا مع الصائحين في إسقاط الظلم والطغيان..»

(١) ساطع الحصري - نشوء الفكرة القومية، ص ١٤٢.

(٢) المفيد - ١١٦٢، ٢٩-١٢-١٩١٢. من مقال للمحامى توفيق الناطور الذي حكم عليه جمال باشا فيما بعد بالسجن والنفي.

(٣) المفيد - ١١٧٧، ١٥-١-١٩١٣.

ورفعوا الاحتجاجات على تعدى النصارى المحتجين ، نادوا بمصادرة بضائع اليونان مع المندوبين ، أرغوا وأزبدوا ضد بلغاريا مع المرغين والمزبدين ، ثم قال : « أو ترون في كل هذا عملا من أعمالنا صادرا عن إرادتنا أو ناشئا عن فكرتنا ؟ »

« قام مقام من الأحزاب السياسية ، منذ أن بدل طريق الحكم الظاهري في هذه المملكة ، فكنا نحن العرب لأربابها ، كما كانوا يريدون منا أن نكون ، فكثيراً ما ائتمرنا بأوامرهم ، وتحركنا لحركاتهم ، وسكننا لسكناتهم ، بل كثيراً ما تحملنا تبعه أعمالهم ، ونحن اللافاعلون ، ووقع بين أفرادنا ما وقع من التباعد والتشتت ، وكنا أخ وابن عم . » ثم ضرب لهؤلاء المحتجين مثلاً سائراً بقوله : « تشاجر الریح مع البحر فكان الصلح في انتكاب المراكب » وقال : « ونحن كذلك ، تشاجر ریح الترقى ببحر الائتلاف فأسفرت النتيجة عن غرق مركب هذه البلاد . تتشاجر الأفراد هنالك لمناصب وزارية واكتساب ثروة أو مناصب رئاسة ، وهنا نتشاجر لا لشيء إلا لمجرد الدفاع عن زيد أو عمرو ، أو لمجرد الإنتساب لحزب دون حزب ، هناك يجنون الثروات ، وهنا نقطف العداوة والبغضاء ^(١) . »

هـ - لقد قوى إنتقال الحكم إلى دعاة اللامركزية من عزيمة العرب وأحيا آمالهم ، لاسيما إتاحة الحكومة الجديدة الفرصة لهم كي يقرروا الإصلاحات التي يريدونها بأنفسهم ^(٢) . ولما كان حزب الحرية والائتلاف قد ألغى ، منذ نشوب الحرب البلقانية الأولى - بقرار من رئيسه صادق بك ^(٣) ، حبا بتهيئة الجو أمام الحكومة للعمل ، وليكون في ذلك قدوة لجمعية الاتحاد بالترقى لوقف نشاطها وتهاون الأحزاب ، كما رغب الاتحاديون بذلك ، ولم

(١) المفيد - ١١٨٩ ، ٢٨-١-١٩١٢ من محاضرة للمحامي توفيق الناطور .
(٢) ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٩
(٣) الأهرام - ١٠٨٥٢ ، ٨-١١-١٩١٢ .

يعمد إلى إعادة تشكيله - بادروا إلى تشكيل الأحزاب العربية ذات البرامج المتجانسة ، المتفقة على مبدأ واحد . ورأى هو أن حذرهم من الحكومة الجديدة لم يكن بأقل كثيرا من حذرهم من حكومة الاتحاديين وهذا ما قوى عزيمتهم في الاعتماد على أنفسهم .

٦ - كان لنهوض الحركة الثقافية أثرا كبيرا في الوعي القومي وسأعود إلى شرح هذه الفكرة عند استعراض تطور النهضة الفكرية والقومية .

٧ - لاسيما أن تأليف الأحزاب العربية جاء في وقت خلو البلاد من مجلس المبعوثان ، والشك في احتمال عودته قريبا .

كما تميز نضال العرب في هذه الفترة بالتضامن العربي القومي القوى بين المسيحيين والمسلمين ، بعد أن أدى الوعي الفكري والاجتماعي والقومي إلى ضعف الرابطة الإسلامية وعدم جدواها في البناء السياسي ، وسعى الأتراك السياسيين إلى استغلالها لضرب النضال العربي بالتفريق بين المسلمين والمسيحيين ، فإذا لم يستعصم العرب بالتضامن الداخلي بين الطائفتين ، خاصة بعد أن فقدوا ميزة التضامن مع العناصر العراقية التي انفصلت عن الدولة ، ضاعوا في خضم الأحداث .

وتميز أيضا بميل العرب إلى ضرورة الاستعانة بالدول الأجنبية كي تؤيدهم في تحقيق الإصلاح لبلاذهم ، أسوة ببقية الأقوام كالأرمن وصقلية مكدونيا ، وخاصة بعد أن وافقت الدول على استقلال البانيا المحررة ، وإسوة بمتصرفية جبل لبنان المستقلة بضمان الدول ومساعدتها وشعورا منهم بالعجز عن إدراك نهضة الغرب ، من غير هذه المعاونة ، وإلا أصبحوا عاجزين عن مقاومة الإستعمار ، ولقمة سائغة في أفواه الدول الأجنبية ، وأهم من ذلك أن لا يتركوا مجالاً لذرائع الغرب في نكول الدولة عن الإصلاح وإيجاد سبيل للتدخل وتحقيق الأطماع الأرضية .

الحرب البلقانية الثانية فرصة لهم كي يصل نفوذهم إلى القمة ، وكى يحصل أنور على لقب « بطل » في أعين الناس ، ومن ذلك الحين لم تعد تعترض استبدادهم أية عقبة^(١).

لم يكن أعضاء جمعيتي بيروت ودمشق الاصلاحيتين قد انتهوا من وضع لأنحتم عندما حصل انقلاب الباب العالي ، لكنهم ثابروا على العمل حتى انتهوا منه وسلموا اللوائح إلى الواليين الجديدين حازم بك الذي حل محل أدهم بك الإثتلافي على ولاية بيروت ، وعارف بك المارديني العربي الذي حل محل كاظم باشا على ولاية دمشق . وقد وردت من ناظر الداخلية الجديد حاجي عادل بك برقية يطلب فيها من الولايات إرسال مقررات المجالس العمومية ، مبلغا أن الوزارة الحاضرة تعد بإجراء الإصلاح على قاعدة التبليغات السابقة^(٢) ، فتسلم حازم بك ، وكان من صناديد الاتحاديين ، ومزودا بصلاحيات واسعة ، لأتحة البيروتيين ، وأظهر ميله إلى الإصلاح ، وأفهم الوفد الذي أتى بها أن قانون الولايات الجديد الذي يتضمن من الإصلاحات اللامركزية ما يفوق تصور الاصلاحيين العرب سيصل قريبا ، وسينفذ في أواخر مارس ١٩١٣ ، ومع ذلك فانه سيدرس المشروع المقدم إليه^(٣) ، فأعرب له أعضاء الوفد عن شكرهم له ، وعن تعلق السوريين بالدولة ، وأن حركة الإصلاح لا ترمي إلا لغاية واحدة : صيانة البلاد وإبقائها عثمانية ، وأن الأهالي بجميع أديانهم يتعوذون من الاحتلال الأجنبي^(٤).

في الواقع لجأ الاتحاديون ، قبل نشر قانون الولايات الجديد ، إلى المراوغة والادلاء بتصريحات مخدرة مثل عزم الحكومة على القيام بالإصلاح على

A. Mandelstam — Ibid., pp. 47-48.

(١)

(٢) المفيد — ١١٨٩ ، ٢٩-١-١٩١٣ .

(٣) الاهرام — ١٠٦٥٥ ، ١٩-٣-١٩١٣ .

(٤) المفيد — ١٢٢٥ ، ١٣-٣-١٩١٣ .

الفصل الثامن

العرب ولا مركزية الحكم في

الفترة الثانية من عهد الاتحاديين

سقطت وزارة كامل باشا لأنها فقدت ثقة ضباط الجيش ، مثلما كان الاتحاديون قد سقطوا لنفس السبب ، وعادوا الآن وفي حوزتهم رصيد كبير من تأييد الضباط ، بعد أن قلبت حرب البلقان الأوضاع رأسا على عقب ، وشرعوا في العمل والتصميم كي لا يدعوا مجالا لسقوط جديد ، فعمدوا إلى تشكيل البوليس السري ، وتنظيمه تنظيميا جديدا ، وإلى إتخاذ تدابير قاصمة شديدة في قسوتها ضد خصومهم السياسيين ، وأقاموا عهداً أشبه بعهود الإرهاب في تاريخ الثورات ، وصار النقي والإبعاد يجريان بالجملة وبدأت السلطات تتركز في أيدي عدد قليل من زعمائهم مثل أنور بك وطلعت بك وجمال بك الذي تولى منصب الحاكم العسكري للأستانة ، و خليل بك ، وجاويد بك وسكريتيري الجمعية فتحي بك (الذي حارب في طرابلس الغرب) ، ومدحت شكرى بك و كلهم ممن اشتركوا في إنقلاب « الباب العالي » ، وهو الاسم الذي أطلقه المؤرخون على حادثة إسقاط وزارة كامل باشا وقتل ناظم باشا . وهكذا أخذ نفوذ الاتحاديين في التصاعد حتى جاء استرجاعهم لأدرنة^(١) ، خلال

(١) أثناء الهدنة التي كان كامل باشا قد عقدها اختلف الحلفاء البلقانيون على تقسيم غنائم الحرب في المناطق التي احتلوها فاحتربوا فهاجم الاتراك ادرنة واحتلوها .

الطريقة اللامركزية^(١)، وتقسيم البلاد إلى مقاطعات إدارية كبيرة لكل منها مفتشون أجانب كي يستطيع تطبيقه على الوجه الصحيح المجدي، بالنظر لتفاوت حاجات البلاد واختلاف الأقسام التي تقطنها، بحيث تراعى خصائصها المحلية، وأنه لا غنى عن الاستعانة بصفة مستشارين لكل نظارة، مع التأكيد بإبقاء الموظفين الإكفاء، ولو أن الوزارة السابقة هي التي عينتهم، وغير ذلك من التصريحات المطمئنة يدلى بها الصدر الأعظم محمود شوكت باشا ووزير الداخلية^(٢). كما لجأوا إلى تجربة الإعراء بالمنافع الشخصية، إذ كانوا، على وجه عام، يظنون أن في الإمكان إسكات العرب بإعطاء الظاهرين منهم بعض الوظائف، فحاولوا ذلك مع بعض السوريين في الآستانة، لكنهم فشلوا وأجاب هؤلاء أن أمانينا مركزة في الإصلاح، وليس لنا من مطلب غيره. على أن أبرز محاولة من هذا النوع، تلك التي جربها والي حازم بك مع شكري العسلي، وكان لها دوى كبير أكتسبت ذلك المناضل العربي مكانة في قلوب العرب. فلما وصل حازم بك إلى بيروت استدعى شكري بك برقيا واختلى به، وأبلغه أمر وزير الداخلية بتعيينه متصرفا للذقية بعد أن كانت الوزارة الجديدة راعية في حرمانه من هذا المنصب الذي عينته الوزارة السابقة إليه، لكنه (أي والي) اعترض عليها قائلاً بعدم جواز تبديل الموظفين بتبديل الوزارات وأنه شهد له شهادة حسنة، فبإمكانه الذهاب لاستلام وظيفته. فأجاب السيد شكري العسلي «إنني رغبت بالاستخدام في عهد الوزارة السابقة بعد أن اعتقدت أنها ستدخلنا في الدور القانوني وأنها عازمة على الإصلاح. أما الآن فإنني قبل أن أرى آثار الإصلاح وأرى القانون قد وضع موضع التنفيذ لا يمكنني قبول أية وظيفة». ولما طمأنه والي على الإصلاح سأله العسلي عن مسألة اللغة فأجابه أن اللسان المحلي هو الذي سيكون

(١) المؤيد - ١٩١٠، ١٨-٢-١٩١٣.
(٢) المؤيد - ١٩١٢، ١٢-١، ١٢٩٠، ٢-٣، ١٢-٢، ١٣-٢-١٩١٣.

لغة التدريس، وإن كبار الموظفين في الولاية هم فقط الذين سيعينهم المركز، وأما الباقون فستعينهم الولاية، وإن القانون الجديد سيكون أوسع مما طلب البيروتيون لأن لا تحتمل لم تتضمن إعطاء الامتيازات في حين تضمنها القانون الجديد. لكن العسلي أخم والي عندما سأله عن سبب إحضار والي معه عدداً من أفراد البوليس والقوميسيرية، وأنه قد بلغه أن كثيراً من رجال الدرك الأجانب عن المنطقة سيؤتى بهم إلى ولاية بيروت ودمشق مع أنه يوجد فيها من يستطيع القيام بهذه الوظائف، فقال «إن هؤلاء نكبوا في الروملي والبلاد في حاجة إليهم فرأينا استخدامهم عوضاً عن أناس لم يتدربوا على الخدمة». عندئذ أجابه شكري بك أن الأمة العربية ليست بحجرة بهم بل يجب اختيار الأحسن والأكفأ واعتذر عن قبول الوظيفة^(١). ولما شاع هذا الخبر الذي تناقلته الجرائد أخذت الصحافة العربية تكيل المديح للعسلي وتفأخر بإخلاصه، متضمنة بعض المقالات التي تحمل هذه الترويسة «لومثل الشرف العربي والإباء الشرقى لما مثلاً بغير العسلي العربي السوري» وخاطبه الصحفي بطرس معوض، صاحب جريدة «الاستاذ» الحلبية بهذا الكلام في إحدى مقالاته العديدة التي حبرها في مدحه: «مارددت الصحف ذكرى الحادثة الجديدة إلا ورددتها الألسن في كل ناد اضعافاً، وما خلدت في تاريخ شهامتك العربية ماثرة جديدة حتى جددت انطباع اسمك المحبوب على قلب كل سوري. فإذا افتخر الشرق فيك وبأمثالك وإذا شاء طلاب الإصلاح فلينسجوا على منوالك».

«لله درك إذ تقول: نحن طلاب الإصلاح لاطلاب الوظائف: إن الرجال كثيرون وطلاب الإصلاح كثيرون، على أنهم عند الاختبار قليل الخ...»^(٢)

(١) الأهرام - ١٦٠٥٢، ١٥-٣-١٩١٣، المؤيد - ١٢٢٤، ١٢ مارس ١٩١٣، من حديث لشكري العسلي إلى جريدة «الاتحاد العثماني» البروتية نقلته جريدة الأهرام عنها.
(٢) المؤيد - ١٢٣١، ٢٠-٣-١٩١٣، من مقال بقلم بطرس معوض بعنوان إلى شكري العسلي.

وهكذا أصبح الشعار السائد في مقالات الصحف وعناوينها وأخبارها عن استقالات الموظفين « نحن طلاب اصلاح لا وظائف » وأصبح تصرف شكرى بك خطة اختطتها الاصلاحيون فلا يدعى احد منهم إلى تسلم وظيفة من الوظائف إلا أجاب المسؤولين بالرفض مرددا الشعار . بل قدم كثيرون منهم استقالاتهم من الوظائف والمناصب التي كانوا يتولونها ، سواء كانت شرفية أم مرتبة برواتب نظامية . فقد رفض السادة سليم على سلام وزكريا الفولى واحمد مختار بيهم ومحمد فاخورى مناصب أعضاء في المجلس البلدى ومجلس الإدارة ببيروت (١) وعللوا رفضهم بسبب تأخر الاصلاح . كما قدم أعضاء غرفة التجارة استقالاتهم ، ونشرت في الجرائد بعنوان « طلاب اصلاح لا وظائف » بنصها الحر فى الذى جاء فيه بأن : البقاء فى هذه الحالة بدون نوال الاصلاحات اللازمة الحيوية للوطن مضر بحالة البلدة التجارية والاقتصادية فانا نقدم استعفائنا (٢) . وقد استدعى رفيق بك العظم إلى الاستانة وأشيع إنه سيسلم منصب عضو فى الأعيان أو غيره من المناصب السامية فرفض وأجاب طالبا تنفيذ الاصلاح (٣) . وبمقدار ما كان يتأخر موعد إعلان الاصلاحات كانت الاستقالات تتزايد ، وكان البعض يوقتونها بتواريخ صدور بعض التصريحات المناقضة لأمانى المواطنين فى الاصلاح ، كما جرى عندما أدلى عادل بك ناظر الداخلية للكونت « اوستروروغ » مراسل « الدايلى تلغراف » الانجليزية بتصريح نفي فيه وجود مطلب يختص بالخدمة العسكرية المحلية أو بتقسيم الضرائب إلى قسمين ، أحدهما الحكومة المركزية والآخر للإدارة المحلية ، كما يزعم الاصلاحيون ، أو ما يقال بوجوب معرفة الوالى انعام باللغة العربية ، بعد مضي خمس سنوات ، أو معرفة بقية الموظفين لها ، أو ضرورة كون العرائض التى تقدم إلى الدوائر الإدارية بهذه اللغة .

(١) الإهزام - ١٠٦٥٧ ، ٢٢-٣-١٩١٣ .

(٢) المفيد - ١٢٣٠ ، ١٩-٣-١٩١٣ .

(٣) المفيد - ١٢٤٣ ، ٢٢-٣-١٩١٣ .

وزاد على ذلك بخصوص الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ، قوله : « إننا جعلنا القانون قسامين إحداهما يختص بالتقاضى فى المحاكم الشرعية ، بالقسم العربى من السلطنة ، فى المسائل الإسلامية المحضنة ، امام القضاة الشرعيين ، وجعلنا التعليم العام شطرين وستنشأ كليات وجامعات على النسق الأوربى تسير مع المدارس جنبا لجنب ، أى أنها تكون جامعات تركية إسلامية فى آن واحد فهل يريدون ان نشق لساننا شطرين أيضا ؟

« إن وحدة السلطنة تنحصر فى شخص جلالة السلطان ، ودين السلطنة الرسمى هو الاسلام ، ولغتها الرسمية هى التركية ، فالدين الرسمى واللغة الرسمية لا يمكن أن يكونا غير لغة الملك ودينه ، ولكن هذا لا يمنعنا من التوسع فى استعمال اللغة العربية فى المسائل الإدارية والقضائية المرتبطة بحياة الجمهور فى الولايات التى تتكلم بالعربية » .

فأحدث هذا التصريح استياء كبيراً فى الأوساط العربية ، وبادر حزب اللامركزية الإدارية العثمانى بإرسال برقية احتجاج عليه إلى ناظر الداخلية وإلى السكونت « اوستروروغ » مطالبا بجعل اللغة العربية رسمية فى الولايات العربية وأداء الخدمة العسكرية فيها ؛ ثم رفع عضوان جديدان من أعضاء بلدية بيروت استقالتهما منها « وربطاهما بقضية الاصلاح » . وأخذت موجة إرسال برقية تأييد المستقلين أهمية كبرى فى الصحف المحلية وعلى السنة الناس (١) وصارت تحث بقية المدن السورية على اتباع الخطة التى انتهجها كبار موظفى بيروت (٢) .

استمر الاتحاديون فى المراوغة والإدلاء بتصريحات ملائمة أحيانا وغير ملائمة أحيانا أخرى ، قبل نشر قانون الولايات ، الذى أوهموا الناس أنه

(١) المفيد - ١٢٣١ ، ٢٠-٣-١٩١٣ .

(٢) المفيد - ١٢٤٥ ، ٢٦-٤-١٩١٣ .

يتضمن أسس الإصلاح المطلوبة ، وأرسلوا إلى البلاد العربية وفدا من العرب المسلمين برئاسة صنيعةهم الشريف علي حيدر ، بغرض ظاهر هو إرشاد المسلمين والعثمانيين إلى ما يحيط بالبلاد من الإخطار وإزالة الانقسامات والتفرق الحاصل بين الأمة ، إنما الغاية الأساسية هي الترويج للقانون المذكور وتحسينه في عيون الناس (١) ، وظل حازم بك وإلى بيروت ، وعارف بك المارديني ، العربي الدمشقي ، يداريان الإصلاحيين ويدليان بتصريحات مهدئة للنفوس ، حتى أنهما قد صرحا منذ قدومهما بأنهما لم يقبلتا منصبهما إلا بعد أن أشرطا على الحكومة تنفيذ الإصلاح مما يساعدهما على القيام بما نيويان تنفيذه من الأعمال الإدارية والعمرانية . (٢) وهكذا إلى أن ورد قانون الولايات الجديد ونشر في الجرائد وقرأه الناس ، ولشد ما كانت دهشتهم واستغرابهم عندما تحققوا أنه لم يكن سوى نسخة طبق الأصل عن مثيله الذي كانت الحكومة قد وضعت عام ١٩١٠ ولم يقبل به مجلس المبعوثان كما لم تكن الولايات لترضى به فأهمل (٣) ، وأدركوا أن الحكومة لم تحد عن سياستها التقليدية في معاملتها لرعيها وهي أن تماطل وأن تعد بما لا تود إجرأه ، وأن تسوف وتترك للغد ما يطلب منها فعله اليوم ، ولا تفعل الأمر الذي تقرضه عليها الضرورة إلا مكرهة ، إنما تفعله على الغالب بصورة مشوهة ناقصة ، ولكنها في آخر الأمر سرعان ما تنكص على عقبيها عندما تجد فرصة ملائمة للنكوس ، متجاهلة ما أعطته من وعود ومقاطعته من عهود (٤) ، من أجل ذلك اشمأز الإصلاحيون ، فلبس شعر حازم بك بما ينتظره من مصاعب من جهة نشاط جمعية بيروت الإصلاحية التي انقلبت إلى جمعية نظامية ، بادر إلى حلها بداعي أن وجودها غير قانوني

(١) المفيد - ١٢٤٧ ، ٨ - ٤ - ١٩١٣
(٢) المفيد - ١٢١٣ ، ٢٧ - ٢ - ١٩١٣ ، المؤيد ، ٦٩٥٨ ، ١٢ - ٤ - ١٩١٣
(٣) الإهرام - ١٠٦٧٠ ، ٨ - ٤ - ١٩١٣
(٤) الإهرام - ١٠٦٨٨ ، ٣٠ - ٤ - ١٩١٣

وأقل ناديا ، وأخذ يطارد أعضائها ، ووزع بلاغا على الصحف نشرته بتاريخ ٩/٤/١٩١٣ ، فصدرت الجرائد الإصلاحية في ذلك اليوم (١) بيضاء خالية من كل كتابة إلا من اسم الجريدة وتحتته على الصفحة الأولى البلاغ الرسمي مطوقا بالسواد علامة للحداد ، وقد نص على ما يلي :

« بما أن الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت بإسم الجمعية العمومية الإصلاحية ، والتي اتفق أن أعطى لها (إيصال) من مقام الولاية ، قد كان تشكيلها مغايراً لقانون الجمعيات ، فضلاً عن أن بعض المطالب التي أخذ هؤلاء يطالبون بها ، بإسم الإصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي ، وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام وإجتماع هذه الجمعية . هذا وقد شرع بتطبيق قانون إدارة الولايات الذي نظمتة الحكومة السنية وفقاً لقاعدة توسيع المأذونية وتفريق الوظائف .. فجاء جامعا الإصلاحات لبيروت ولسائر الولايات العثمانية .. وعليه نعلن منع إجتماع الجمعية المذكورة (٢) » .

خفف رئيسا الجمعية الإصلاحية إلى مقابلة الوالي فاستقبلهما بفتور واشمئزاز ، وعشاً حاولا إقناعه بالعدول عن إغلاق الجمعية ، بل كان يصبر على أن الإذن مخالف للقانون ، وإذا كان لهما إعتراض فليراجعا الآستانة أو متى تم انتخاب مجلس المبعوثان فلهما الحق بأن يراجعا (٣) . عندئذ لم يسع أهل بيروت إلا الهياج والاحتجاج على هذا العمل المنكر وأغلقت المدينة مخازنها في ثاني يوم ، وشمل الاضراب كافة أسواقها التجارية ، فلجأ الوالي إلى إجبار أصحابها على فتحها بالقوة ، وأخذ يوحى إلى الصحف التي تأتمر بأمر الاتحاديين مثل جريدة « الرأي العام » و « أبابيل » بأن تندد بأعمال

(١) المفيد - الاتحاد العثماني ، لسان الحال ، الشباب ، النصير ، الحقيقة .
(٢) المفيد - ١٢٤٨ ، ٩ - ٤ - ١٩١٣
(٣) المؤيد - ٦٩٦٣ ، ١٦ - ٤ - ١٩١٣

رجال الإصلاح ، فبدأت تسكيل لهم الشتائم وتغمرهم بالنقد اللاذع ، وراح الوالى ينسكل بهم فبادروا إلى الإحتجاج ، ووقعوا برقية منهم ومن الأهالى بعثوا بها إلى الصدارة العظمى وإلى وزارة الداخلية وإلى جريدتى « أقدام » و « صباح » جاء فيها :

« نحن الموقعين بذيله ملا كين وتجار وصيارف وأطباء ومحامين وصحفيين وأدباء .. من كافة طبقات الشعب وجميع الطوائف فى بيروت تعرض لفخامتكم أن الحكومة المحالية أصدرت أمراً بحل الجمعية العمومية الإصلاحية مع أنها قد شكلت بصورة شرعية وحصلت على إيصال من الوالى السابق إعترافا بقانونيتها ، وأن مطالبها ليست مغايرة للقانون الأساسى بل إنها مجرد حاجيات السكان وجاءت إظهاراً لرغائب الأهالى . لذلك نحتج على هذا العمل بكل قوانان (١) »

ثم أذاعت الجمعية الإصلاحية البيان التالى :

« إن الخطوب التى ألمت بالوطن العثمانى خففت من عظمتها وذهبت بشطرها لم يكن لها سبب غير التماذى فى سوء الادارة والاصرار على الخطأ فى السياسة . ولما تفاقم هذا الأمر ، واستولى الخوف على قلوب المخلصين من رجال الدستور ، فى عهد الوزارة السابقة ، من إستطالة الأاطاع إلى بقية الأطراف السالمة حتى الآن ، بادروا إلى الرجوع عن الغلط ، وهموا بسلوك الطريقة المثلى فى الحكم ، ونشر الإصلاح الإدارى فى كل قطر من أقطار المملكة ، سداً للذريعة وقطعاً للأسباب التى تمسك بها أصحاب الأغراض من الأجانب . ولقد كان لبيروت فضيلة السبق إلى التصريح بحقيقة الحال ، فلقى تصريحها من رجال الوزارة إذ ذاك آذاناً مصغية ، وقلوباً واعية ، وبذلك

(١) المؤيد - العدد السابق ، المفيد - ١٢٥٠ ، ١٢ - ١٩١٣ ، بلغ عدد الموقعين على هذه البرقية أكثر من ١٣٠٠ شخص .

الباعث ولهذا الغرض تألفت جمعيتنا ، بانتخاب المجالس المليية ، ووضعت برنامجها ، وأخذت الرخصة القانونية ، وعقدت إجتماعاتها الأولى فى دار المجلس البلدى ، على مرأى من الحكومة ومسمع .

« فصادرة الحرية الاجتماعية ، وخنق الفكرة الإصلاحية على النحو الذى جرى عليه حضرة الوالى بحل الجمعية الإصلاحية ، فضلاً عن أنه مناف للاحكام القانون الأساسى ، فهو يعتبر بنظر العالم المتمدن ضغطا على الاستقلال الشخصى وحرية الفكر .

« إن الجمعية الإصلاحية فى بيروت جمعية فكرية ، لجمعية إنفاذ بالقوة والعنف . فعلى فرض مخالفة رأيها فى الإصلاح لرأى الحكومة ، فإنما يحق للحكومة عدم العمل بأرائها ، ولكن لا حق لها بمصادرتها . لذلك نحتج أمام الوطن والتاريخ على عمل حضرة الوالى ، هذا الذى عبث بمصلحة الوطن . وخالف به أحكام الدستور ، ونيات جلالة السلطان (١) .. التواقيع .. »

الأعضاء : كامل الصالح ، اسكندر عازار ، محمد طيارة ، دكتور أيوب ثابت ، جان بطرس ، سليم سلام ، رزق الله ارقش ، أحمد مختار بيهم ، أحمد حسن طيارة ، يوسف هانى ، محمد فاخرى ، بترو طراد ، البيرسرسق حبيب فرعون ، حنا نقاش ، فزاد حنتس ، سليم بواب ، جميل الحسامى ، حسن ناطور .

غير أن الوالى كان على أهبة الاستعداد لضرب الإصلاحيين عشية يوم الاضراب فأخرج فى المساء منادياً فى الشوارع ينذر كل من يقفل محله بالجزاء النقدى ، وألقى القبض على زكريا أفندى طباره بتهمة التهييج ضد الحكومة وأرسل فى طلب كل من الشيخ اسكندر العازار وسليم طباره ورزق الله

(١) المؤيد - ٦٩٦٣ ، ١٦ - ١٩١٣ ، المفيد - ١٢٥٠ ، ١٢ - ١٩١٣ .

(٢) المؤيد - العدد السابق ،

أرقش، وعند منتصف الليل كانوا جميعهم موقوفين في دائرة البوليس، وأصدرت الولاية إعلاناً وزعته في الليل جاء فيه:

قد شرعت ولاية بيروت بتطبيق القانون بخصوص الحاوى على المساعدات الواسعة ضمن أحكام القانون الأساسى الصادرة برعاية الارادة السنية الشاهانية، والذي قصد به الباب العالى إجراء الاصلاحات بجميع الولايات العثمانية. إلا أنه قد فهم أن البعض في بيروت قد ابتدأوا بدافع المنفعة الخاصة بتضليل الأهالى وإستغلال غفلتهم لعرقة معاملات الحكومة ومصالح العباد، وأولئك لايزيد عددهم عن الخمسة أو الستة، وأشاعوا بين الناس أنهم إذا أقفلوا حوانيتهم يتخلصون من الخدمة العسكرية وبعض التكاليف وشقوقهم لعدم فتحها.

«لا جرم بأن الذين يشتركون بحركة هؤلاء يستلزمون الجزاء الشديد بموجب المواد المعينة في قانون الجزاء، والمقدمون منهم يكونون طبعاً مسؤولين مع مرتبى هذه الأعمال، وعليه نعلن الحقيقة ونخطر العموم بأن يتجنبوا حركات كهذه توجب العقاب ونوصيهم بمعاطة أعمالهم كالعادة مع الخلود إلى السكينة» (١).

بيد أنه بالرغم من ذلك أصبح الناس في اليوم التالى وحركة التجارة معطلة والبيوتات المالية في سكون تام. وما زاد في إضطراب النفوس وقوف رجال الشرطة على أبواب إدارات الصحف الاصلاحية يفتشون الداخل والخارج، وصادروا أعداد جريدتى المفيد والاتحاد العثمانى اللتان عطلتهما الولاية بضعة أيام بداعى نشرهما كتابات «تشوش الأفكار وتهيج الخواطر» (٢)، ولكن ذلك لم يثن عزم رجال الجمعية عن إصدار الجريدتين

(١) المؤيد - العدد السابق،

Corresp. d'Orient — 1/5/1913, pp. 418-420.

(٢) المفيد - ١٢٥٠، ١٢/٤/١٩١٣ (كانت المفيد ملكاً لعبد الضى العيسى) والاتحاد العثمانى للشيخ احمد طهارة. وكلاهما استشهد على مشائخ جملاً باشا فيما بعد.

المذكورتين وتوزيع إعدادهما سراً، بل زاد إصرارهم على النضال والمقاومة وبعد أن كان قرارهم مقتصرأ على إعلان الاضراب يوماً واحداً فقط صمموا على مده يومين آخرين أثر اعتقال الأربعة الاصلاحيين المار ذكرهم ومصادرة الجرائد.

ولما بلغت هذه الأنباء مسامع حزب اللامركزية الادارية العثمانى في مصر أرسل البرقية التالية إلى الصدارة العظمى:

«مصادرة والى بيروت لجمعية الاصلاحية في عملها القانونى إستبداد مغرر، مضيق لآمال الأمة، موجب للتقاطع بين الهيئتين. تداركوا سوء العاقبة بعزل الوالى ونقض عمله، ولا تسنوا للشعب سنة سيئة بمخالفة القوانين» (١).

كما أرسل المؤتمر العربى في باريس، الذى تشكل حديثاً، إلى نظارة الداخلية البرقية التالية:

«إن حل جمعية بيروت الاصلاحية يؤيد ماخامرنا من الظنون بأن الحكومة تأبى أن تمنح العرب الاصلاح. إن تاريخ تركيا منذ خمسين عاماً، يثبت لنا أن الحكومة التركية، فى سعيها إلى الاحتفاظ بحقوق الأمة الحاكمة، قد خنقت بالقوة جميع الآمال والامانى التى تؤدى إلى ترقية الدولة وتقدمها، متخذة سياسة جرت على الخلافة والسلطنة معاً أو خم العواقب، إننا نحتج بشدة على التدابير التى أتخذت، ونحن على يقين بأن العراقيين والعقبات لن تستطيع أن تحول دون تقدم الشعوب وحقوقها. نتوسل إليكم أن تريحوا البلاد من اضطرابات وخيمة العواقب، فتمنحوا العرب الاصلاح واللامركزية التى لاغنى عنها لوجودهم» (٢).

(١) الاهرام - ١٠٦٧٦، ١٥-٤-١٩١٣.

(٢) المؤيد - ٦٩٦٣، ١٧-٤-١٩١٣.

غير أن كل هذه البرقيات لم تأت بفائدة لدى المسؤولين في الأستانة .
وجاء جواب الصدر الأعظم ، بالبرقية التالية خيباً للأمال :

« إذا كان للأهالي رغبات ومطالب في الإصلاح بمقتضى أن يطلب ذلك المبعوثون ، حتى إذا حاز طلبهم إلا كثرية يطبق ، أن تشكيل الأهالي جمعيات لهذه الغاية مغاير للقانون ، فليس باستطاعة الحكومة الاصغاء إلى هذه المطالب أن الحكومة نشرت ما يمكن تطبيقه من قوانين الإصلاح وهي الآن مهممة بتنظيم غيرها من القوانين الكفيلة بسد النواقص . نوصيكم أن تفهموا الكيفية لمن يلزم وأن تودعوا إلى الديوان الحربي العرفي حالا كل من يتجرأ على القيام بمركات مخالفة للقانون ، وأن تجروا بحقهم حالا حكم القانون الذي ينبغي إصداره في ظرف ساعة أو ساعتين . لقد أرسلنا إلى السلطة العسكرية أيضا التعليمات اللازمة بهذا الشأن » (١) — التوقيع — الصدر الأعظم — محمود شوكت .

أصبح الاصلاحيون إذاً أمام القوة الغاشمة ، وهم لا حول لهم ولا طول ، فأما أن يرفعوا علم العصيان وهم عزل من السلاح أو يرضخوا للقوة . لذلك آثر عقلاؤهم حل المسألة بالحسنى وشكل وفد منهم برئاسة محمد أفندي بيهم وهو شيخ محترم الرأي ، ويوسف أفندي سرسق ، أولها عميد الطائفة الإسلامية والثاني عميد الطائفة المسيحية ، ورافقهما الفريد بك سرسق ، وعبدالله أفندي بيهم ، ويوسف أفندي هاني وغيرهم ، وذهبوا إلى مقر الولاية واتصلوا بجازم بك ليطلق سراح الاصلاحيين المعتقلين ، فأبرق الوالي إلى الأستانة طالبا موافقتها على إخلاء سبيل الموقوفين لأن لفيفا من أعيان المدينة ومسموعى الكلمة فيها ، وعدوا بفتح الأسواق ، فأذنت الوزارة بذلك فاجتمع جمهور كبير من الشعب وساروا إلى السجن ينتظرون خروج المعتقلين

واستقبلوهم لدى خروجهم وسط الاحتفات والتهليل ، وساروا بهم في موكب حافل إلى دار يوسف أفندي سرسق . وأذاع محمد أفندي بيهم ويوسف أفندي سرسق النداء التالي إلى الشعب :

« أيها المواطنون الشرفاء : نرجوكم باسم الإنسانية وحرمة الوطن المقدس أن تعودوا إلى أعمالكم وتفتحوا مخازنكم ، وهكذا تكونون قد أعربتم عن عن وطنيتكم الحقيقية ، وعن كونكم عثمانيين صادقين وعن طاعتكم لحكومةكم ... » (١)

هذا في بيروت ، وأما في دمشق لم تكن الإجراءات القامعة أقل شدة من بيروت ، فقد أخذ وإليها عارف بك المارديني في اضطهاد الاصلاحيين وصادر جرائمهم وسجن نخلصهم واستعمل السياط لضرب بعض الناس ، مما اضطر رجالات الأمة العربية الخالصين أن ينقلوا نشاطهم إلى خارج حدود المملكة العثمانية ، كما سيرد بحثه .

قانون الولايات الجديدة :

جاء قانون الولايات الجديد على النقيض تماما مما هدفت إليه برامج حزب اللامركزية الادارية وجمعية بيروت للإصلاحية . فبينما كانت الفكرة السائدة في الحزبين الآخرين هي فكرة تقوية صلاحية المجالس العمومية والادارية واستقلالها في شؤون التشريع الداخلي ، والسيطرة على أمور الإدارة الداخلية للولايات ، بحيث لا يكون الوالي إلا كأمر تنفيذ لقراراتها ، فلا يستطيع بذلك أن يمارس أى سيطرة استبدادية فردية على شؤون الولاية وكان القصد من هذا الاتجاه هو الحد من تسلط الولاة الذين يكونون مقيدين

بخطة الحكومة المركزية التي تستمد قوتها من أحزابها السياسية التي كثيراً ما تخالف خططها مصلحة الولايات لاسيما العربية منها ، والذين « لم يأنس أكثرهم بعد بمبادئ الدستور ، وأنهم بما اعتادوا من استعمال القوانين في غير ما وضعت له سيتخذون من سلطاتهم الجديدة آلة إلى الرجوع إلى الإدارة الفوضوية السابقة » كما قال الشيخ أحمد طيارة^(١) ، في حديث له مع مدير جريدة « جون تورك » الأستانية — جاءت نصوص القانون الجديد مناقضة تماماً لهذا المبدأ ، بحيث جعلت للوالى سلطات لا حدود لها ، وأعطته حق السيطرة التامة على المجالس العمومية والإدارية ، بحيث يتحكم في مصيرها ، وجعلته حاكماً بأمره في الولاية هذا الذي كان يخشى منه الشعب العربي ، ويناضل للتخلص منه بفضل ترويج النظام اللامركزي . وبرهن الاتحاديون مرة أخرى أنهم — بالرغم من تصريحاتهم المخدرة باقتناعهم بجدوى النظام اللامركزي — لا يحدون عن خططهم الأساسية في الإصلاح على طريقة « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » ، ولكن لولايتهم ، لا لشعوب الولايات ومجالسها العمومية . ومعنى ذلك أن العرب لم يصلوا إلى الإصلاح الذي كانت تتوق إليه نفوسهم ، لذلك أخذ زعمائهم يصرحون بأنهم ليسوا راضين عن القانون الجديد وصاروا يهاجمونه على صفحات الجرائد سواء بتصريحاتهم إلى المراسلين أو بتمهلاتهم فيها^(٢) .

ولكى أتمكن من إعطاء فكرة واضحة عن القانون الجديد أرى أن أفصل بين ما ينط بالولاية من صلاحيات وما خصص للمجالس العمومية والإدارية من مهام :

أحكام عامة : المواد ٩٠٨ — يعين الولاية ومعاونوهم ، والمتصرفون والمكتوبيون (أمناء سر الولاية) ، والقائمقامون ، ورؤساء الإدارة في

(١) المؤيد — ٧٠١٢ ، ١٧/٦/١٩١٣ .

(٢) الاهرام — ١٠٧١٨ ، ٤/٦/١٩١٣ .

مركز الولاية (قائد الدرك ، مدير البوليس ، مدير النفوس ، مدير الأمور الخارجية ، ترجمان الولاية) ، ومدير وتحريرات اللواء ، ومحاسبو اللواء ، ومفتشو المعارف ، ومديرو ومعلمي المسكنات السلطانية (التجهيز) وأطباء الحكومة ، ومهندس النافعة من قبل مركز السلطنة .

وظائف الوالى : من مئات المواد التي خصت الوالى بالذات ، بشق الصلاحيات الواسعة المطلقة ، اخترت المواد التالية ، وهي التي تشمل أهم ما في موضوع البحث من مسائل الخلاف الجوهرى بين الترك والعرب ، لا كاه :

المادة ٢٠ — الوالى أكبر مأمورى القوة الإجرائية في الولاية ووكيل وممثل كل نظارة ، ومسؤول عن إدارة الولاية العمومية ، وظيفته نشر وإعلان القوانين وتأمين تنفيذها .

المادة ١٠ — إن المأمورين التاليين (أى الذين يأتون بعد رؤساء الدوائر سواء فى الولاية أو اللواء .. من حيث الدرجة) فى مركز الولاية ، ورؤساء المأمورين فى الألوية (عدا محاسب اللواء ، ومدير التحريرات فيه ، وأطباء الحكومة ، ومهندس النافعة فى اللواء) ، وكذلك مديرو المال فى الأفضية ، وجميع مديري النواحي فانهم يعينون من قبل الولاية ، بناء على إنهاء وانتخاب رئيس الدائرة المنسوين إليها^(١) ، على مقتضى أحكام الأنظمة الموضوعة ، والمتبعة فى الدوائر المركزية فى كيفية إختيار الموظفين .

أما المأمورون التالون فى مركز المتصرفية (اللواء) ، ورؤساء المأمورين فى الأفضية ، ماعدا مدير المال ، فانهم يعينون من قبل المتصرفية ، بناء على إنهاء رئيس شعبة الإدارة المنسوين إليها ، ويصدق عليهم الوالى . أما المأمورون

(١) الاحزاب العربية جعلت هذا الحق للمجالس المحلية بعد الامتحان .

التالون في مركز القضاء ، وكتبة النواحي ، ومأموروها الآخرون فانهم يعينون من قبل القاع مقام ومصدق عليهم من قبل الوالى .

المادة ١٢ — إذا رأى الولاة لزوما لعزل المأمورين المعينين بإرادة سنوية أو من قبل النظار ، يكتبون بذلك للاستئانة ، فإذا لم تجد النظارات الأسباب التى بينها الولاة كافية للعزل ترسل الأوراق إلى شورى الدولة ، خلال شهر على الأكثر من تاريخ وصولها على أن يعطى النظار معلومات عن ذلك حالا إلى الولاة بالتلغراف . وأما شورى الدولة فإنها تجرى التدقيقات فيها خلال شهرين على الأكثر ثم تعيدها . فإذا لم يعط الجواب فى مدة شهر فالولاة مأذونون بأن يأخذوا العهد على عاتقهم ويعزلوهم ، وأن يكفوا أيدي المأمورين الذين يرون فى بقائهم إخلالا بالراحة والانضباط ، بشرط إخبار المركز ^(١) .

المادة ١٣ — للولاة الصلاحية بأن يخطروا ، أو يكبدوا أو يقطعوا الراتب ، أو ينزلوا الصنف ، أو يخفضوا الرواتب ، أو يعزلوا جميع المأمورين التالين فى شعبات الإدارة المختلفه ما عدا النواب والحكام .

المادة ١٥ — أن تعيين وعزل جميع قوميسيرى البوليس ، وأفراد البوليس ، عدا مدير البوليس ، العائد أمر تعيينه للنظارة ، فإنه يكون من قبل الوالى ، وعلى مقتضى نظامهم الخاص .

المادة ١٦ — للولاة الصلاحية بأن يراقبوا ، أو يشرفوا على الأعمال التى هى من صلاحية قائد الألاى فى الجندرمه (الدرك) ، وذلك ككف يد ضباط الجندرمه ، عند الإيجاب ، وكأجراء النقل والتبادل بينهم فى ضمن الألاى . وللولاة الصلاحية بأن يعطوا الأمر فى جميع الأحوال التى هى فوق صلاحية قائد الألاى .

(١) الاحزاب العربية بعثت هذا الحق من خصائص المجالس المحلية ومجلس المستشارين .

المادة ٢١ — جميع القوانين والنظامات تنشر وتعلن من قبل الوالى وكذلك تعليمات وقرارات النظار فيما يتعلق بها ، وعلى رؤساء شعبات الإدارة الذين يرون شيئا يحتاج للاستئذان فى أساس القوانين ، والنظامات والتعليمات وفى صور إجراءاتها ، أن يراجعوا الوالى مباشرة وهم مجبورون على الانقياد لأوامر الوالى التى تعطى إليهم رأساً بعد مراسلة مراجعهم .

المادة ٢٣ — إن جميع دوائر الولاية وشعبها هى تحت تفتيش ونظارة الوالى .

المادة ٢٥ — إن قوة البوليس والدرك فى داخل الولاية وكذلك قوة الخيالة فى البلاد المأهولة بالعشائر ، وأمثالها من وسائط الضبط تكون تحت أمر والى الولاية مباشرة من جهة وظائفها المحلية . ومن صلاحيته أن يبدل مواقع القوى المذكورة أو يسوقها من محل إلى آخر .

المادة ٢٦ — عندما يجد الوالى قوة الضابطة غير كافية لضبط الأمن فانه يستخدم القوة العسكرية أيضاً ، بأوامر تحريرية منه إلى القادة البريين والبحريين ، وعلى هؤلاء الإطاعة .

المادة ٢٧ — إذا فهم الوالى أن القوة العسكرية الموجودة فى الولاية غير كافية للأمن ، أو شعر بإضطراب ما يعكر الأمن ، يخبر قائد الفليق أينما كان ، ولو خارج ولايته ، بأن يرسل إليه القوة الكافية من محلات أخرى ، وقادة الفيالق مجبورون على إنفاذ مراجعات الولاة حالا .

المادة ٢٨ — إذا شاهد الوالى آثاراً أو أمارات لظهور ما يخل بالأمن فى الولاية ، يستأذن نظارة الداخلية فى إعلان الإدارة العرفية مؤقتاً ، فإذا لم يأخذ الجواب خلال ٢٤ ساعة ، أو تعذرت عليه المخابرة ، فمن صلاحيته أن يعانها على مسؤوليته على أن يخبر نظارة الداخلية بالأسباب الموجبة .

المادة ٧٧ — الصلاحية الإجرائية في جميع الأمور والوظائف الخاصة المودوعة إلى الولاية هي منحصرة في الوالى .

المادة ٧٨ — الخدمات المحلية العائدة للولاية هي على الوجه الآتى : فتح وإنشاء الطرق والمعابر وتعميرها على الدوام ، عدا الطرق العائد فتحها وتسويتها لنظارة النافعة ، وكذلك إصلاح وتجفيف المستنقعات ، وإعطاء الامتيازات بإنشاء الترامواي ، وإسالة المياه الصالحة للشرب ، وتشغيل عربات الأوتوبيس أو الأميبوس وإنشاء المزارع والبساتين . . . الخ

فسخ المجلس العمومى :

المادة ٥٢١ — إذا وجد الوالى ضرورة ماسة فانه يستطيع تأخير مذكرات المجلس العمومى أسبوعاً واحداً ، بشرط أن يخبر نظارة الداخلية بذلك حالاً . وإذا وجد لزوماً قاطعاً ومبرماً لفسخ المجلس فانه يبين الأسباب الموجبة ، ويستأذن عن ذلك من نظارة الداخلية ، على أن يتقيد بجواب النظارة المبني على قرار مجلس النظار . وفي حالة إقرار الفسخ يعرض القرار على السلطان لصدور الإرادة السنية به . ويجدد الانتخاب ، ويتم خلال ثلاثة أشهر يجتمع المجلس الجديد في نهايتها (١) .

صلاحية المجلس العمومى :

المادة ٨٧ — الوالى مأمور بأن يؤدى الخدمات المحلية المخولة للولاية في هذا القانون باستناد إلى قرار المجلس العمومى .

المادة ١٢٣ — أن المواد التى يتذاكر بها فى المجلس العمومى ترسل إليه

من قبل الوالى ، ولكل عضو من أعضاء المجلس العمومى الصلاحية بأن يقدم تكليفاً بكل مادة من المواد التى تحسب من جملة الوظائف العائدة للولاية ، فإذا قبل هذا التكليف بالأكثرية المطلقة من المجلس يدخل جدول الأعمال « الروزنامة » .

المادة ١٣٤ — للمجلس العمومى أن يظهر تمنيه بخصوص المسائل التى ليست داخلية فى الخدمات المحلية ، وله أن يراجع المرجع الإيجابى بخصوص توزيع الضرائب الأميرية العامة وكيفية تحصيلها وفى غيرها من المعاملات وأن يطلب تصحيح وإصلاح الأحكام التى يراها غير موافقة ، فى القوانين ، لتزويد الحاصلات والواردات .

المادة ١٣٥ — أن مقررات المجلس العمومى تسكتسب الدرجة القطعية بتصديق الوالى عليها . وللوالى حق الاعتراض على المقررات المتخذة خلال عشرين يوماً من تاريخ المحضر ، فاذا وقع الاعتراض تدقق المسألة فى مجلس شورى الدولة الذى يكون مجبراً على إعطاء قرار بهذا الشأن خلال شهرين . وبالمقابلة بين صلاحيات الوالى الواسعة وصلاحيات المجلس العمومى الضيقة المبسرة تتضح لنا الأمور التالية :

فعدا قضية تعيين وعزل الموظفين ، التى أشرت إليها فى الحواشى والتى نيط أمرها بالوالى بينما جعلت من اختصاص المجالس المحلية فى الأحزاب العربية ، فإن القانون الجديد أعطى للوالى ، علاوة على ذلك ، من الصلاحيات ما يجعله أشبه بالحاكم المطلق ، بحيث أن ما جاء فى المادة ٨٧ — من أن الوالى مأمور بتأدية الخدمات المحلية المخولة للولاية ، بالاستناد إلى قرار المجلس العمومى ، لم يكن إلا سراباً خادعاً ، ولم يكن القصد منه إلا الدعاية للقانون الجديد ، وقد استخدمها حازم بك بالفعل لهذه الغاية . أما الواقع فإن المجلس العمومى قد اعتبر فى حالة العدم . فبينما جعلت الأحزاب العربية المجلس العمومى ذا صلاحية فى التشريع الداخلى بصوره تامة ، لم يعط القانون الجديد المجلس المذكور حتى ولا صلاحية توزيع (لا فرض) .

(١) هنا قضية عزل معكوسة فبينما يستطيع المجلس العمومى فى الأحزاب العربية عزل الوالى ، نرى أن قانون الولايات يجعل المجلس تحت رحمة الوالى .

الضرائب الأميرية العامة^(١)، وكيفية تحصيلها، وإذا كان الوالى مكلف بتأدية الخدمات المحلية بالإستناد إلى قرار المجلس، وإذا كان القانون قد جعل للأعضاء حق اقتراح التشريعات المحلية لاعلى قدم المساواة مع الوالى — لأن اقتراح الوالى مطلق، ويدخل «الروزنامة» دون قيد، أما اقتراحات الأعضاء فتحتاج إلى الأكثرية المطلقة — فإن القانون قد وضع المادة (١٣٥) التى جاءت بمثابة حق الوالى فى النقض «الفيتو» على جميع قرارات المجلس العمومى إذا أراد، وجعل القول الفصل فيها لمجلس شورى الدولة فى المركز الذى لقبته الصحف العربية بـ «مقبرة القوانين» فرجع الأمور إذا هو المركز على كل حال، ولا زال العرب فى ظل مركزية الحكم هذا بينما جعلت الأحزاب العربية جميع قرارات المجلس العمومى نافذة إطلاقاً. وهذه المادة تشبه إلى حد كبير المادة (١١٦) التى أضافها المفوض السامى الأفرسى فى سوريا على الدستور السورى عام ١٩٣٠، وقيد بها جميع قوانين مجلس النواب بموافقته فشل الروح الانشائية فى الدستور، واستوجب الغاؤها فضلاً طويلاً لم تتحقق غايته إلا فى عام الجلاء.

أما المادة (٥٢١) من القانون الجديد فقد جعلت حياة المجلس أو فناءه بيد الوالى، يعلق جلساته أو يلغىها إذا رأى لزوماً مبرماً، فهل هناك مجال للشك بعد ذلك فى أن هذا القانون قد أتاح للولاة أن يكونوا حكاماً بأمرهم^(٢) غير أن حكومة الاتحاديين لم يرغب عن نظرها إعطاء بعض الإرضاءات الطفيفة للعرب، وإن لم تدرج فى قانون الولايات، بل كانت عبارة عن بلاغات، وهى بالحصص ما يتعلق بحقوق العرب فى استعمال لغتهم إذ أصدرت قراراً

(١) واضح أن الضرائب الأميرية العامة، التى تتعلق بمجموع السلطنة هى من حق مركز السلطنة، أما الضرائب المحلية فهى من اختصاص المجالس العمومية، وهذه قد نص عليها القانون الجديد ولكن بشكل هزيل غامض، لا يمكن استنتاجه إلا من بين السطور من المادتين ١٢٣، ١٢٤.

(٢) المفيد - من عدد ١٢٥٢، ١٩١٣/٤/١٥ إلى عدد ١٢٦٢، ١٩١٣/٤/٢٧.

غامضاً هذا نصه «بما أن التحصيل الابتدائى والرشد والاعدادى النهارى فى «الألوية» (لا الولايات)، الذى هو عبارة عن خمس سنوات، مدارس الصناعة والزراعة، معتبر من الخدمات المحلية، فيجب التدريس فى هذه المدارس باللسان العربى غير أنه يجب تعليم اللسان التركى فى هذه المدارس اجبارياً وبصورة مكملة، وكذلك الدروس التى تلزم للطلبة، لأجل تأمين المساعى (أى لتتفع الطالب بعد تخرجه من المرحلة الدراسية التى هو فيها) مثل التاريخ والجغرافيا، يجب تدريسها بالتركية. وأما المدارس الداخلية، سواء أكانت اعدادية أم سلطانية (تجهيزية)، بما أنها اعتبرت من الخدمات العامة فيجب أن يكون لسان التدريس فيها باللغة التركية»

أى أن هذا القرار قد فرق بين الخدمات العامة وبين الخدمات الخاصة فى حق التدريس، فجعل الأولى فى نطاق مركز الولايات والثانية فيما دون ذلك من الدرجات، الأولى تجرى بالتركية والثانية بالعربية، ولا يخفى ما فى ذلك من المقاصد. ذلك أن نسبة عدد المدارس وأهميتها فى مراكز الولايات، ونسبة عدد طلابها، كانت تفوق مثيلها فى الألوية والأقضية والقرى تفوقاً كبيراً، وهذا ما يجعل فرصة تمتع العرب بحق التعليم بلغتهم حقيرة ضئيلة، ومعنى ذلك دوام السير فى فكرة التتريك، خاصة بالحرص على جعل التعليم فى المدارس الداخلية بالتركية كما كانت، وهى المكان الأفضل لتأمين هذه الغاية.

ثم أن القرار لم يقصر تدريس العلوم «التي تلزم الطلبة لأجل تأمين المساعى» بالتركية على مادتي التاريخ والجغرافيا فقط بل وضعهما كشال إذ قال (مثل التاريخ والجغرافيا)، وهذا يعنى أن علوماً أخرى أيضاً يمكن ادخالها فى وصف (تأمين المساعى) لأن (الرياضيات لازمة للرياضى، والطبيعات لازمة للطبيعى والكيمياء للكيمائى... الخ. كى يكون كل منهم أميناً على نتيجة مسعاه^(١)).

(١) المفيد - ٢١٦٣، ١٩١٣/٤/٢٨ من مقال بقلم عبد الله بن قيس وهو اسم مستعار للشهيد الأمير عارف الشهابى.

وجاء في القرار أيضاً بخصوص جعل العربية مقبولة في الدوائر مايلي :

« عندما نشرت الحكومة قانون الولايات ظهر لنظارة الداخلية بعد التحقيق والتنقيب أن المحال التي أكثر سكانها يتكلمون بالعربية منذ القدم تقبل معاريض أهلها باللسان العربي ، وتجعل بيان الحكومات بالعربي فيجب الدوام على هذه القاعدة ، . . . ويجوز استعمال اللسان العربي في الاستنطاق والمحكمة وتنظيم الاعلامات والدوام على هذه القاعدة كما كانت .

إلا أن هذه المنحة لم تكن لترضي الاصلاحيين العرب ، الذين لم يكونوا يقبلون بأقل من جعل اللغة العربية مستعملة إطلاقاً في مدارسهم ، ورسمية في ولاياتهم ، فسأهم ما في النصوص الواردة في القرار من الغموض ، فضلاً عن أنهم رأوا أن لا جديد في الأمر ، ذلك الذي اعترف به القرار بقوله « كما كانت » في كل فقرة من فقراته ، وأن كل ما هنالك أن الحكومة اعترفت بالأمر الواقع ، وبقي القديم على قدمه ، بعد أن لم تكن الدولة لتعترف بهذا الأمر الواقع وتسعى إلى إزالته^(١) . ثم أنهم اشمأزوا من ورود كلمة يجوز في الفقرة الأخيرة ، وفسروها بأنه كما يجوز استعمال اللسان العربي في الاستنطاق يجوز أيضاً ضده ، أي أن المسألة منوطة بإرادة الحاكم ومتوقفة على معرفته اللغة العربية^(٢) .

الحركة الإصلاحية في العراق :

كانت الحركة الإصلاحية في العراق ، كما في بيروت ودمشق تسير بقوة ونشاط ، بفضل زعيم البصرة ، بل زعيم الاصلاحيين العراقيين أجمعين ، السيد طالب الرفاعي النقيب ، إذ كان نفوذه يمتد إلى بغداد والموصل والعشائر

(١) الاهرام - ١٠٧١٨ ، ١٩١٣/٦/٤ ، من حديث صحفي لرفيق بك العظيم مع مدير

جريدة « جون تورك » .

(٢) المفيد - العدد السابق ، من مقال عبد الله بن قيس .

المجاورة . فند أن ظهر حزب « الحرية والائتلاف » إلى الوجود فتحت له فروع في كل بلدة من هذه البلدان وغيرها من العراق ، وكان طالب هو الذي يتعهد بها بعنايته . كان طالب بك من المعارضين لحكومة الاتحاديين ، لكنه كان ، مع ذلك ، داهية ويقظاً في آن واحد في علاقاته معهم ، كما كان مخلصاً في ولائه للدولة ، كريماً سمح اليد يبذل من ماله دون حساب لمساعدتها ، وللأحزاب التي يشرف عليها ، وحريصاً على سيادة الأمن في المنطقة ، وكان أكبرهم أن يؤلف بين قلوب أمراء الخليج الفارسي كشيخ الكويت مبارك باشا الصباح ، والشيخ خزعل خان أمير المحمرة (عربستان) وبين الحكومة العثمانية ، فقد أزال ما بين الأول والحكومة من نفور ، ووطد الرابطة المعنوية والمادية بينها وبين الثاني ، حبا يجمع القلوب حول الرابطة الإسلامية والعثمانية^(١) . قال كركوكلي زاده عمر فوزي : « أن كون توطيد الأمن والنظام في البصرة متوقفاً على وجود طالب بك قول لأخشي فيه لومة لائم وأنه لحقيقة معلومة أنا مستعد لاثباتها في كل وقت ، وقد أقر له بذلك كل من الوزارتين الاتحادية والائتلافية ، بالشكر »^(٢) . كما كان النقيب سباقاً إلى مساعدة الدولة في كل ملية تلم بها ، تجلي ذلك في صرفه جل سعيه في جمع الاعانات لجمعية الهلال الأحمر وللجنة الدفاع الوطني بمناسبة حربي طرابلس الغرب والبلقان ، وبذلك أمن للدولة مبالغ طائلة من الليرات العثمانية جمعها من العشائر والنواحي وكافة إمارات الخليج الفارسي وأرسلها إلى الآستانة فتلقى عشرات البرقيات وكتب الشكر من الصدور العظام ونظارات الحرية والداخلية . وشيخ الإسلام ، خاصة منهم كامل باشا ومحمود شوكت باشا . وصرف طالب بك همه في فترة ما بين حربي طرابلس الغرب والبلقان في معاونة الحكومة لتوطيد الأمن الداخلي وتعبئة الشعور الوطني . ولما استعاد

(١) كركوكلي مكتوبى زادة عمر فوزي - المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

الاتحاديون الحكم سلموه رئاسة لجنة الدفاع الوطنى فى البصرة تقديرًا لخدماته وطمعا فى نشاطه بجمع التبرعات (١).

الحق أن السيد طالب النقيب كان يتمتع بمكانة كبيرة فى العراق ، وكان الاتحاديون يهابونه لأنهم لم يكونوا قادرين على مقاومة نفوذه ، إذ كان يفرض نفسه هو ومن يريد من جماعته كمبعوثين عن البصرة فى كل من الانتخابات التى تجرى فيها . ولما تشكل حزب اللامركزية العثمانى فى مصر اتصل بطالب بك لتشكيل فرع له فى البصرة ، كما جاء بلاغ الوزارة الكاملية القاضى بجمع المجالس العمومية لتنظيم لوائح الإصلاح ، فقرر رأيه وأقطاب حزبه القديم « الحرية والائتلاف » على حله وتأسيس جمعية إصلاحية على غرار جمعية بيروت ترتبط بحزب اللامركزية فى مصر ، وتدعو إلى تحقيق أهدافه ، لكن الحزب رأى أن لا يحل نفسه إلا بعد مفاوضة الاتحاديين على حل جمعيتهم فى البصرة ، فوافق هؤلاء على حل الحزبين ، خاصة بعد أن شل نشاط جمعيتهم وتفرق أعضاؤها وهزلت ميزانيتها (٢) ، عندئذ أرسل طالب بك بلاغا إلى الصحف جاء فيه أن السبب الوحيد لصيانة البلاد وحفظ كيان دولة الخلافة العظمى وسعادة المنطقة هو ترك الأحزاب والجمعيات السياسية بالكلية ، وأن الطرفين قررا ترك ناديهما وتعهدا أن يكونا يداً واحدة عاملة على حفظ الوطن ، وأن يكون الشكل بلا تفريق جنس ومذهب عثمانيين خالصين للدولة ... أخ (٣) . ولكن لم تمض بضعة أيام حتى تقدم نفس أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب القديم بطلب إلى الحكومة ، لتأسيس الجمعية الإصلاحية ، وقدموا منهاجها ، فجاءت الموافقة وأعلن افتتاح الجمعية رسميا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٣ وسارع أعضاء حزب الحرية والائتلاف

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٤٥ .
(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
(٣) الراى العام - ٨٥٨ ، ١٩١٣/٢/٢٧ .

المنحل للالتقاء إلى الجمعية الجديدة ، كما أنضم إليها أكثر الضباط العرب فى البصرة . ولما أجريت الانتخابات لهيئة إدارتها فاز نفس أعضاء هيئة إدارة الحزب المنحل ، وأخذت الجمعية الجديدة تطالب بالنظام اللامركزى ، وكانت جريدة الدستور هى التى تتكلم باسم الجمعية ، كما كانت من قبل تتكلم باسم الحرية والائتلاف (١) .

وقع خبر تأليف جمعية البصرة الإصلاحية فى بغداد أعظم وقع ، فالتفت الشبيبة فيها حول راية الإصلاح التى أصبحت تحقق على رأس طالب النقيب ونظر شباب العرب المثقفون إليه نظرهم إلى زعيم كبير يستطيع أن يخطو بالنهضة الوطنية العربية فى العراق خطوات واسعة ، فأسسوا النادى الوطنى العلوى فى بغداد ، وأصدروا جريدة النهضة لتتكلم باسمه ، وطلبوا من طالب بك أن يتولى رئاسته الفخرية فتقبل ، وتولى نيابة الرئاسة عنه لإدارة شؤون النادى مزاحم الأمين الباجه جي (٢) .

استهل طالب النقيب ، بعد تأسيس الجمعية ، نشاطه بتنظيم مضبطة وقع عليها أكثر من ثلاثمائة شخص ، رفعها إلى الباب العالى وقدم صورة منها إلى والى ، تطالب بتأليف مجالس محلية للولايات العربية على غرار جمعية بيروت الإصلاحية ، وطالبت جريدة الدستور من المواطنين أن يوافقوها بأرائهم فيما يرونه موافقا ومفيدا من الإصلاحات ، حتى إذا تشكل المجلس تكبرن الآراء جاهزة لتنظيم اللائحة الإصلاحية (٣) .

صحيح عاد الاتحاديون إلى الحكم كأقوى ما يكون ، لكن فرعهم فى البصرة ، وأنصارهم فيها تضائل نفوذهم بعد إغلاق جمعيتهم وضعفت سلطة واليهم وحكامهم ، وقوى نفوذ طالب بك حتى أصبح الولاة يتملقونه ،

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
(٢) محمد المهدي البصير - المصدر السابق ، ص ٤١ .
(٣) خيرى العمرى - شخصيات عراقية ، ص ٢٧ - ٢٨ .

والقادة يطلبون رضاه ، ففسكر الاتحاديون في أمره مليا ، وكان عليهم أن يختاروا بين عداوة هذا الخصم القوي أو إخفاء العداء وإبداء المسالمة ، ففضلوا الحل الثاني إلى حين ، لأنه ليس من السهل التغلب عليه إلا بالصبر والحيلة ، فكتب وزير داخلتهم إلى والى بغداد ووالى البصرة لاستئذنته ، فوسط الأول رئيس أركان الجيش في بغداد وكان عراقيا وصديقا لطالب فكشف له الأمر سرا فلم يأبه لدعوة الحكومة . وأما الثاني عزت باشا الكركوكلى قائد حامية البصرة ، وكان أيضا من أصدقاء طالب ، فأجاب الوزارة بفشل مسعاه ، فاشتبه الاتحاديون بتواطؤ الاثنين واعتقدوا أن عزت باشا نفسه يدين باللامركزية فنقلوه ونزلوا رتبته ، ونقلوا جميع الضباط العراقيين في فرقته وعاقبوه وأرسلوا إلى البصرة واليا جديدا ، مع فوجين من الجنود والضباط الأتراك ، ليحلوا محل حامية البصرة المغضوب عليها . عندئذ أدرك طالب بك الخطر المحدق بالجنود والضباط العراقيين جزاء ولائهم له فرأى أن يعمل على حمايتهم ويقبل بمفاوضة الحكومة ، فجرت بينه وبين الاتحاديين مراسلات وقدم أربعة شروط للمهادنة والصلح وهى :

١ - إعادة رتبة عزت باشا إليه :

٢ - أن يعد وزيرا الداخلية والحربية بأن لا يمسأ بسوء الضباط العراقيين في البصرة ، على أن يكون للحكومة الخيار في نقلهم أو عدمه .

٣ - أن يبقى الجنود البصريون في البصرة .

٤ - أن يعد الوزير وعدا صادقا بإجراء الإصلاحات التى تطالب بها الجمعية الإصلاحية في القطر العراقى .

وافقت الحكومة على هذه الشروط ووعدت بتنفيذ الثلاثة الأولى فوراً والرابع تدريجاً وشرطت عليه بدورها أن يتولى تأليف لجنة لإعانة

الأسطول العثمانى فقبل^(١) ، وتولى رئاسة لجنة الدفاع الوطنى ، كما مر معنا ، ونشر بيانا فى الصحف باتفاقه مع الحكومة وأنه لم يبق بينه وبينها أى خلاف وأنه قد زال سوء التفاهم وأصبح الجميع كتلة واحدة لاعلاء شأن الدولة وسعادتها الأبدية والسعى إلى المحافظة على الوحدة العثمانية^(٢) . وقد برت الحكومة برعدها فى تنفيذ الشروط الثلاثة الأولى ، لكنها أخذت تماطل فى إجراء الإصلاحات المطلوبة ، ونقلت كبار الضباط العراقيين إلى أما كن نائبة بقصد إضعاف الحركة القومية فى العراق^(٣) . فاستاء العراقيون ، ولم يمض شهران على التهادن المشار إليه حتى قام سكان البصرة وبغداد يقيمون الدنيا ويقعدونها ويعقدون الاجتماعات ويلقون الخطب فى وجوب إجراء الإصلاح ، معلنين أن لا إصلاح ولا صلاح إلا بمنح اللامركزية . ودعا طالب بك إلى اجتماع عام فى أوائل شهر أبريل ١٩١٣ حضره أكثر من ألف شخص قرروا فى نهايته إرسال برقية إن الصدارة العظمى ونظارة الداخلية يذكرون فيها المسؤولين بما يتهدد بلادهم من الأخطار إذا لم تلب الحكومة رغبتهم باللامركزية فى الحال ، وطالبوا والى البصرة بأن يعقد المجلس العمومى بأسرع ما يمكن ، وأن لا يكون عقده مقتصرا على أعضائه بل أن يدعى إلى حضرته كل وجيه وذى مقام ، وأن يكون لكل من هؤلاء الحق فى إبداء رأيه فى الإصلاح المنشود ، وبعدئذ تجمع الآراء وتنسق ويرفع بها بيان يسمى اللائحة الإصلاحية للعراق إلى الصدارة العظمى والداخلية لرفعها إلى الاعتاب السلطانية .

هذا فى البصرة ، وأما فى بغداد فقد اتسعت الحركة أكثر من ذلك بفضل « النادى الوطنى العلى » حيث عقد اجتماع شهده جمع كبير من سراة بغداد ورؤساء العشائر ، حتى أوجس رجال الحكومة خوفا من عقده ، لكن

(١) سليمان فيفى - المصدر السابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) محمد المهدي البصير - المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣) سليمان فيفى - المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

طالب النقيب أبلغ الولاية أن لا غاية من الاجتماع إلا المطالبة بما هو حق من حقوق الأمة فلا موجب للتعرض له على الإطلاق ، وأخذ على نفسه التبعية إن حصل ما يكدر الأمن ، فكما أن اجتماعا تجلت فيه الغيرة الوطنية والحماسة ، وتوج بقرار ينص على طالب اللامركزية الإدارية ، وعلل القرار بأن الحكومة جربت المركزية أعواما عديدة فلم تساعد على رقي البلاد ولا على عمرانها ولا زادت خيراتها ، بل كانت سببا في تأخرها وانحطاطها من كل وجه فيجب إبدالها باللامركزية ، هذا وأن للأجانب أطعما كبيرة في منطقتهم فإذا منحوا اللامركزية استطاعوا بفضل ما يمنحون من حق الحكم الداخلي وإدارة شؤونهم بأنفسهم أن يرقوا البلاد ويؤمنوا وسائل الدفاع عنها ويمنعوا كل خطر يحيق بها ، وختموا قرارهم الذي أبلغوه إلى المسؤولين بأن ينص قانون الولايات الموعود على توسيع اختصاص مجلسهم العمومي الذي يمثل نوابه الشعب لا على توسيع اختصاص الوالي^(١) .

بعد أيام قليلة من هذه الأحداث نشر قانون الولايات ، فوقف منه طالب النقيب ، كما وقف الإصلاحيون العرب ، موقف المعارضة الشديدة لأنه لم يحقق أهداف العرب في اللامركزية المنشودة كما سبق ورأينا في نقده كما نقدته جريدة الدستور الإصلاحية بما يلي :

«... كأن الحكومة أصلحها الله نظرت بغير العين التي يجب أن تنظر بها . فرمتنا بقانون الولايات الجديد الذي يكفي تعريفه أنه وضع لمصلحة الوالي لا لمصلحة الشعب ، إذ أنه يخول الوالي إستلام زمام الأمور . أما المجلس العمومي فلا يخرج عن كونه أموية بيده ، وأما الأمور التي لا توافق مشرب الوالي فليس في وسعه إقرارها ، وإذا حاول ذلك فليس له من جزاء غير الفضي والتشتيت » . ثم أضافت إلى ذلك قولها أن حب الإصلاح الذي

(١) المفيد - ١٢٥١ ، ١٩١٢/٤/١٤ ، رسالة من البصرة وبغداد .

تمكن من أفئدة العراقيين حدا بهم إلى مواصلة المطالبة بحقوقهم « ففقدوا الاجتماعات تحت رئاسة عطوفة المصلح الكبير السيد طالب النقيب وقرروا الإحتجاج على هذا القانون المجحف »^(١) .

وهكذا لم يسكت طالب النقيب على هذا القانون الذي جاء مخالفا لما تعهد له به الاتحاديون ، فعقدت الهيئة الأصلحية المؤلفة برئاسته إجتماعا أسفر عن إقرار طلب تعديله وفقا لمصلحة العامة ، وذهب إلى دائرة البريد والبرق وبرفقته موكب كبير من أعوانه وخابر ناظر الداخلية ، ودامت الخابرة ساعات ، استمرت إلى التاسعة ليلا ، فاضطرت هيئة النظار إلى الانعقاد فورا ؛ وقررت عقد المجلس العمومي في البصرة للنظر في مطالب الهيئة الأصلحية فيها ، التي لم يثنها عن الأصرار في تنفيذ مطالبها أي وعد أو وعيد ، وأخذت سيول البرقيات تنهال على آستانه وعلى جرائد بغداد وسوريا وبلدية بيروت وجرائدها دون إنقطاع ، إما بتأييد الحركات الإصلاحية المماثلة في البلاد العربية الأخرى ، أو بالألحاح على طلب اللامركزية^(٢) . واتسعت هوة الخلاف بين السيد طالب والاتحاديين فاشتدت لهجة جريدة (الدستور) وازداد عنفها على الحكومة ، وراحت تهكم بحزب (الاتحاد والترقي) وتقول (أن جمعية الاتحاد والترقي قد عرفت أنها أساءت إلى الأمة وإلى نفسها وإلى الوطن فما كان أخرى بزعماء هذه الجمعية أن يعلقوا باب مركزها ويكتبوا عليه (محل معد للإيجار) . وشرعت في الهجوم على الحكومة ، حينها هددت بإعلان الأحكام العرفية في البصرة ، بعنف شديد ، ولما عطلت جريدة الدستور تحداها السيد طالب النقيب فاصدر بدلا منها (صدى الدستور) بلمهجة لا تقل عنفا عن الجريدة السابقة . مصرحا للوالي بأنه سيستمر على إصدار الجريدة بالرغم من تعطيلها ؛ فأخرج

(١) الدستور - ٥٠ ، ١٩١٢/٤/٢٦ ، نقلا عن خبري العمري ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٢) المفيد - ١٢٩١ ، ١٩١٢/٥/٣١ .

هذا واضطر أمام ثبات النقيب أن يتوسط لدى المسؤولين بالحصول على إجازة لجريدة (صدى الدستور) صيانة لهيئة الحكومة (١).

أمام تصرفات كهذه؛ وإذ شعر الاتحاديون بأنها أمام خصم لا يقهر قرروا أن يبطشوا به غيلة؛ وعهدوا بهذه المهمة إلى قائد شرس جرىء هو الأمير ألاي فريد بك؛ متصرف الناصرية السابق؛ فنقلوه إلى قيادة حامية البصرة؛ على أن يحتال على السيد طالب فيلقى القبض عليه أو يغتاله في رابعة النهار؛ فاتفق فريد بك مع عجمي باشا السعدون شيخ إحدى قبائل المنتفك؛ لعداوة قديمة بينه وبين طالب (٢).

قدم فريد بك إلى البصرة وبدأ في حبل خيوط المؤامرة؛ وأجرى حركته تنقلات بين الضباط وفي قيادة الدرك؛ وتحرك عجمي باشا بقيبلته وصار على مقربة من البصرة؛ واستمر الاتصال بينه وبين الوالي. منتظرا ساعة الصفر. وعقد فريد بك إجتماعا ضم كبار الضباط. ومتصرف الناصرية الجديد بديع نوري بك وغيره؛ وتم الاتفاق على تنفيذ المؤامرة في منتصف ليلة ٢٠ / ٢١ يونيو حزيران ١٩١٣؛ وقر الرأي على منح الضباط العرب إجازات؛ وتسليم الخفارة في الشككات إلى ضباط الاتحاديين؛ ثم يكون الزحف على قصر طالب بك من خارج البلدة من قبل عجمي باشا ومن داخلها من قبل الجيش والدرك؛ فيلقى القبض عليه أو يقتل (٣).

قد يأخذ المرء العجب من ضخامة هذه الترتيبات، وهل يستحق اعتقال طالب بك كل هذا غير أن العجب يزول إذا عرف قوة هذا الزعيم في البصرة، وضخامة استعداداته وكثرة رجاله المسلحين، وتوثق ارتباطاته ببعض الأمراء المجاورين وبكثير من الموظفين في الدوائر المحلية. والواقع

(١) خيرى العمري - المصدر السابق، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) سليمان فيض - المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٨.

أن السيد طالب داهية لا يؤخذ على حين غرة، ولا يغمز له جانب، ولم يكن هو ومن ألفت حوله من الغباوة بحيث تخفى عليهم هذه المناورات، لذلك أعد العدة للطوارئ، وكتب إلى حليفه مبارك الصباح أمير الكويت والشيخ خزعل خان أمير عريستان (المحمرة)، ليمداه بالسلاح والعتاد فتدقت عليه الأسلحة بكثرة، واتخذت جميع الاحتياطات اللازمة لحماية قصره والحى الذى يقطنه، وكانت تفاصيل المؤامرة تتسرب إليه حرفا بحرف بفضل ماله من وثيق العلاقات مع بعض من دعاهم الوالى للاشتراك فيها، فكان يعد لكل خطوة ما يقابلها من تدابير ليحبطها في الوقت المناسب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أخذ هو وصديقه الحميم سليمان فيضى يعدان خطة دقيقة مضادة لاغتيال فريد بك. وهكذا لما علم بأن فريد بك سيتوجه في ١٩ / ٦ / ١٩١٣، هو وبديع نوري بك، وعبدالله الفالح السعدون وبعض الضباط الأتراك، على ظهر باخرة، إلى الفاو (ملتقى الرافدين في رأس شط العرب) في مهمة تفتيشية، على أن يعودوا في اليوم التالى، أسرعاً إلى تنفيذ خططهما. وفي صباح اليوم التالى كان أربعة من رجال طالب يتوجهون بشباب رثة، متفرقين، حاملين بنادقهم ضمن لفائف من الأفرشة القدرة إلى دار قديمة مهجورة تشرف على رصيف نهر العشار، حيث سترسو الباخرة عند عودتها، وبقوا حتى المساء يترقبون القادمين من نافذة صغيرة فلما اقتربت الباخرة ونزلوا منها، خرج الأربعة رجال من مسكنهم وتقدموا من القادمين، ونفضوا الأفرشة بسرعة، وأخرجوا البنادق، وانهاوا عليهم بإبل من الرصاص، ثم ولوا الأدبار هاربين واختفوا في منعطفات الطرق الضيقة وكان الليل قد حل فلفهم بسواده، تاركين وراءهم جثث ثلاثة من القتلى هم: فريد بك، وبديع نوري بك، وأحد الجنود. أما الجرم فقد ضاع، لا بل سافت الصدف سلطات الأمن إلى مشاهدة أربعة

رجال من أتباع حمد السعدون ، خصم طالب بك ، فاشتبهت بهم والقى القبض عليهم ، وعزز الشبهة أن بين حمد وبين عبدالخالق السعدون ، الذي كان يرافق فريد بك ، عداوة . ولما علم حمد بمقتل فريد أرسل إلى عجمي باشا أن لا يدخل البصرة ، بل يرسل رجاله للتفتيش عن القتلة^(١) ، وحصل بلبلة في صفوف الجيش والدرك في البصرة فشلت حركتهم ولم يجسروا على الانتقام برغم تحريض بعض الضباط الأتراك . أما الاتحاديون فقد اضطرت نفوسهم للحادث وأوعزوا إلى نجاتي بك المدعي العام في بغداد كي يذهب إلى البصرة للتحقيق فجاء على ظهر باخرة ، وقبل أن ينزل منها صعد إليه الضباط الترك ، وحذروه من النزول إلى البر^(٢) ، لئلا يقتل غيلة وكان له ضلع في المؤامرة ، بل هو الذي ترأس الجلسة التي عقدتها ناسجى خيوطها في بغداد ، بناء على أمر جمعيتهم ، والتي قرروا تسليف فريد بك بتنفيذها^(٣) فكسب تقريراً مختصراً وعاد بذات اليوم إلى بغداد ، وقد دفع في تقريره التهمة عن خصوم طالب وأمر بتسريح الموقوفين ؛ وأتهم القضاء في البصرة بالتحييز لمصلحة النقيب ، فعزلت الحكومة بهاء الدين بك رئيس استئناف البصرة إذ أبرق إليه وزير العدلية « فصلناك عن الوظيفة » ولما استفسر هذا بيرية « إلى أين أذهب وأين نقلت » جاءه الرد من الوزير « إذهب إلى جهنم ، (جهنم كيت)^(٤) »

ليس هذا العمل عجيباً من طالب النقيب في نظر من كانوا يعرفونه أو من يقرأون سيرته ، فقد نشأ على حب المغامرة التي غذاها عنده عمه السيد

(١) نشرت الاهرام في عدد ١٠٧٥١ ، ١٩١٢/٧/١٠ ، ان عجمي باشا السعدون أرسل برقية الى جريدة المفيد قال فيها انه سمع بأمور جرت في البصرة أسندت للسيد طالب فزحف برجاله على الولاية زحف فدائي يريد الزود عن الوطن ، ولكن تحقق له أخيراً بانيقين ان ما سمعه لم يكن صحيحاً ، وان السيد الموهى اليه خادم لشرف الحكومة ... فبادر الى الصلح معه ...

(٢) سليمان فيضي - المصدر السابق ، ١٠٨ - ١١٥ .

(٣) المؤيد - ٧٠٦٢ ، ١٩١٢/٨/١٤ رسالة من العراق .

(٤) سليمان فيضي - المصدر السابق ، ص ١١٥ .

أحمد النقيب ، وكان فوق ذلك من محاسيب أبو الهدى الصيادي الرفاعي ، الذي كان دعامة قوية له في العهد البائد حتى زاد نفوذه وتهافت الناس على استرضائه ، وخشى حتى الولاة بأسه ، حتى إذا حاول أحدهم معارضة عمد إلى أسلوب المغامرة فاحتل برجاله المسلحين دائرة البريد والبرق وراح يمتط الآستانة بوابل من البرقيات يشكر فيها والي ويطلب تبديله باسم جماهير البصرة المجتمعة ، وسرعان ما كانت مطالبه تجاب بفضل أبي الهدى الرفاعي قريبه في النسب ، فيخرج من المعمة ظافراً بقوته وبأسه ، ويصبح والي أمام نفوذه شبهاً من الأشباح .

وقد استطاع أن يحافظ على مكانته ونفوذه في عهد الدستور بفضل شخصيته التي توفرت فيها من الصفات ما جعل الكاتب الإنجليزي ، « آير لاند » يشبهها بروبن هود المغامر الشهير . وكان يعزز زعامته بمظاهر خارجية يحرص على أن يحيط نفسه بها ، فلا يسير في الشوارع إلا والحراس المسلحون أمامه وخلفه على أبعاد ، وإذا سئل عن عدد أعضاء حزبه أجاب بكل بساطة (٥٠) ألفاً ، وإذا أراد الشخص أن يدخل بغداد أوعز إلى جرائدها أن تظنن بقدومه بما يليق ، فتحتل صوره الصفحات الأولى وتتلأ أخباره عواميداً ، وتخلع عليه من الصفات والمديح ما يرضى نزوع نفسه إلى العظمة^(١) ، وإذا تجرأ أحد على معارضة أو ما إلى رجاله أن يقوموا بتأديبه^(٢) ، وبهذه الطريقة استطاع أن يفرض على الجمهور والادارة سلطانه القوي الطاغى .

هذا علاوة على أن موقع البصرة على خليج العرب وقربها من الامارات

(١) خيرى الصمري - المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ و ٣١ .

(٢) وصفه صديقه سليمان فيضي بأنه كان يبطش بخصومه دون تساهل ويحمي أعوانه ، ويرفض مساوئة الانجليز باباء وشمم ، وكان يشفق مبالغ طائلة على ترتيباته ، أما موارده فمن كروم النخل الكبيرة التي يملكها وكان له راتب (٧٠) ل.ع شهرياً من أبيه ، ومثله من أمير الكويت و (٥٠) ليرة عثمانية شهرياً من الشيخ خزعل لقاء حمايته لمصالحهما الكثيرة وأملاكهما الواسعة في البصرة .

المشاكسة للدولة، كنجند والكوييت وغيرهما، وصداقته مع أمراء العرب في الشمال والجنوب، ومع شيخ المحمرة، ووجود الانجليز على مقربة منه فيها كل ذلك جعل الاتحاديين يخشون، بعد مقتل فريد بك، من وقوع ما لا تحمد عقباه فيما إذا ضيقوا عليه، لأن الانجليز المتهيبين للاضطهاد في المساء العكر واقفون بالمرصاد. هذا فضلا عن أن كثير من زعماء القبائل كانوا امتحالفين مع السيد طالب مما يخشى معه نشوب ثورة واسعة النطاق فيما إذا لم يتوخوا أدق الأساليب في معاقبته إذا سنحت لهم الفرصة في ذلك فأثروا مجاملته بدلا من استعمال سياسة العنف والشدّة معه^(١). وظلت العلاقات تسير على هذا المنوال بين الطرفين، ولكن يشوبها حذر كل فريق من الآخر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، مع بقاءه على اتصال وثيق بالأصلاحيين العرب وضفر جهوده إلى جهودهم في ترويج فكرة الإصلاح اللامركزي، ومؤازرته وتأييده لهم هو وشعب العراق تارة بالبرقيات وتارة بتهديد الحكومة ودعوتها إلى إتباع خطة ثابتة وطريقة متينة في إدارة البلاد والعزوف عن خطة تبديل الولاية بكثرة كقول البرقية التالية: لذلك نحن بصفتنا أمة تريد أن تحيا ننذر حكومتنا التي نطالبها بسلوك سبيل الحياة بأننا سنكون من الآن معارضين لها مقاومين لخطةها إلى أن تدعنا لطريقة العمل معنا يدا واحدة في سبيل الارتقاء وإلى المستوى الذي يوجد فيه البشر في هذا العصر ومتى أذعنت لذلك نعدّها من الآن بأننا سنكون من المساعدين^(٢).

وقد أجمع البصريون ويتبعهم في ذلك البغداديون والموصليون على لائحة للإصلاحات أسفرت عنها اجتماعاتهم تتخلص فيما يلي من المواد^(٣) وتكاد لا تختلف عن لائحة بيروت الإصلاحية إلا بما يخص الأجانب:

(١) المهدي البصير - المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) المفيد - ١٣٧٢، ١٠/٩/١١١٣.

مادة ١ - أن يكون وطننا العزيز ملكا عثمانيا خالصا تحت راية الهلال.

مادة ٢ - عدم إعطاء امتيازات للأجانب في البلاد ووصاياها من الدسائس الأجنبية ومنع النفوذ الأجنبي فيها.

مادة ٤ - الأعمال المتعلقة بشؤون الدولة الأساسية عائدة للمركز وأما الأعمال المحلية فلمجلس الولاية العمومي.

مادة ٥ - وظيفة الوالي تنفيذ قرارات الاستانة والمجلس العمومي وتعيين الموظفين بحسب قرارات المجلس العمومي.

مادة ٧ - للمجلس العمومي صلاحية واسعة في وضع الأنظمة الداخلية وتأليف الشركات وإعطاء الامتيازات وتقدير رواتب الموظفين واستجواب الوالي وطلب عزله عند الإيجاب وتنظيم ميزانية الولاية وتأسيس المدارس والقيام بالأعمال العمرانية.

مادة ٨ - له أن يزيد عدد الدرك والشرطة وتأسيس الخافر وتغيير شكل وصورة جباية الأعشار وسائر التكليف.

مادة ٩ - المجلس العمومي مستقل بجميع أعماله، له السيادة على الوالي والمأمورين ولا ينتخب لعضويته الموظف والحاكم في الولاية والمالزمون والمقاولون والمتعهدون... إلخ.

مادة ١٠ - ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع لجنة من أعضائه لمدة سنة واحدة من أربعة وجوه يرأسها أحدهم.

مادة ١١ - وظيفتها مراقبة تنفيذ القرارات وبيان المشاريع اللازمة للولاية وتنظيم اللوائح وتعيين المهندسين ودعوة المجلس العمومي بصورة استثنائية وإتخاذ قرارات في المسائل المستعجلة أثناء عدم اجتماع المجلس.

مادة ١٤ - المركز يعين الوالى على أن يكون عراقياً^(١) ورؤساء الدوائر (كما فى لوائح بقية الولايات). وأما بقية الموظفين فيعينهم الوالى. على أن يكونوا من أهل البلاد الواقفين على اللغة العربية. بالإمتحان وبقرار المجلس العمومى أو لجنته.

مادة ١٧ - واردات الولاية على نوعين، ما يعزى للمركز (جمارك ووبريد والبدل العسكرى) وما عدا ذلك يعود للولاية ويصرف فيها.

مادة ١٩ - اللغة الرسمية فى جميع الدوائر والمحاكم هى العربية. تنظم بها الإعلاّمات وكافة المعاملات.

مادة ٢٤ - يستخدم الضباط العرب فى بلادهم حذراً من وقوع سوء التفاهم بين الأمة وجيشها.

مادة ٢٥ - تدرس جميع العلوم والفنون فى مدارسنا بالعربية، ويعنى بالتركية وبالعلوم الدينية اعتناء تاماً.

ومما يلاحظ على هذه اللائحة انطباقها على لوائح الولايات العربية الأخرى إلا فى عدم استعانتها بالمستشارين الأجانب وإلحاحها على مناهضة النفوذ الأجنبى وتشديدها على الرابطة العثمانية والعناية بالتعليم الدينى.

(١) هذا المطلب انفردت به العراق بين الولايات العربية لان سواها لم يشترط أن يكون الوالى من المنطقة.

الفصل التاسع

الوفاق العربى - التركى

المؤتمر العربى الأول فى باريس :

إن الحالة الروحية التى انتشرت إنتشاراً غربياً بين متغورى العرب ، والوعى القومى الذى بدأ يدب فى نفوسهم ديب الحياة فى الخلايا ، منذ الحرب الطرابلسية ، وكأنهم قد تنهوا من سبات عميق على دوى المدافع التى تنذر ولاياتهم بخطر الاجتياح واحدة بعد أخرى ، وأخطاء الحكومة المركزية التى جرت على البلاد أو خم العواقب بتبديدها أموال الأمة على الإستعدادات الحربية ، وعقدها القروض الطائلة لشراء الأسلحة التى إستخدمتها فى تقتيل أهالى السلطنة أنفسهم بوحشية لم يسبق لها مثيل بين الدول المتقدمة ، وتدمير بلادهم بالحملات العسكرية الضارية التى لم تنفع - مع ذلك - فى تهدئة الثورات التى كان بالإمكان تسكينها بإتخاذ سياسة حكيمة^(١) ، بل ثبت بالدليل الساطع أن هذه الحملات كانت السبب الأكيد فى ضعف الدولة ، بالرغم من مئات ملايين الليرات العثمانية المقترضة للتسلح ، وأخيراً وقوفها موقف العجز التام الشنيع فى الحرب البلقانية ، إن هذه العوامل قد دفعت متغورى العرب إلى الاعتقاد بوجود التفات الأهالى أنفسهم إلى الوسائل التى تحفظ لهم بلادهم من مطامع الأجانب ، وإطراح رداء الخمول والأخذ بأسباب الحياة وتدارك الأيام التى مرت مر السحاب . لأنهم أصبحوا على يقين أن قوة حكومتهم لم تعد كافية لهذا الواجب الخطير إلا إذا انضمت

(١) المفيد - ١٢٦٤ ، ٢٩ / ٤ / ١٩١٣ .

إليها قوة الأمة إنضماما فعليا^(١). من أجل ذلك انعقدت الجمعيات الإصلاحية في كل مكان ، في بيروت ، ودمشق وحلب وبلبك والقدس والبصرة وبغداد ، وامتدت الحركة إلى البلاد الأجنبية التي يوجد فيها جاليات عربية ، فقررت جمعية الاتحاد السوري في نيويورك أن تقيم مؤتمرا عاما للسوريين المهاجرين في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وجزائر الهند الغربية تعضيدا لإخوانهم طلاب الإصلاح في سوريا والبلاد العربية الأخرى ، وأن تنظم أثناء انعقاد المؤتمر مظاهرة وطنية عظيمة إظهارا لإخلاصهم نحو وطنهم^(٢). كما تألفت في باريس ، التي كان عدد السوريين فيها يتعدى ثلاثمائة رجل من الطبقة الراقية العاملة في عالم الأدب والعلم والتجارة والاقتصاد ، عصبة من الشبان العرب أخذوا أعضاؤها ، في الأيام الأولى من شهر مارس ١٩١٣ ، يعقدون الاجتماعات للتداول في مسألة ضعف السلطنة والوسائل التي تؤول إلى تقويتها ، والتي تكفل الإصلاح الصحيح للبلاد على الطريقة اللامركزية التي أصبحت الشغل الشاغل للناس . فاستقر رأيهم على عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون في أواخر إبريل فتجتمع فيه وفود من أكاثر بلاد العرب وعقلائها وأفاضلها الموجودين في داخل البلاد أو خارجها ، تمثل الأمة العربية في هذا المؤتمر ، وتحقيق كلمة التضامن الإجتماعي فيه « لتتكون من الوجهة الأدبية حجة أمام أوروبا على أن للعرب وجودا حيا لا يستهان به ، وخصائص قومية لا يمكن إنزاعها ، ويصارحون العالم كله بأن اللامركزية هي قوام حياة العرب وأنهم شركاء في هذه المملكة بل هم الأكثرية المطلقة فيها »^(٣).

كان أصحاب فكرة المؤتمر في الأساس خمسة من خيرة الشباب العربي في مدينة باريس هم : عبد الغنى افندى العريسي ، ومحمد افندى المحمصاني ،

وتوفيق افندى فايد من بيروت ، وجميل بك مردم من دمشق ، وعوني بك عبد الهادي من نابلس ، وجميعهم من أعضاء الجمعية العربية الفتاة السرية فقاوضوا بعض الشخصيات العربية المعروفة في باريس مثل شكري افندى غانم وندره مطران ، واتصلوا بغيرهم من أبناء الجالية العربية فيها فوجدوا منهم إستجابة وإستحسانا للفكرة . وسرعان ما جرى إنتخاب لجنة من هذه الجالية لخبرة زعماء النهضة العربية في سبيل إنجاح فكرة المؤتمر ، وتألفت اللجنة من أصحابها الأصليين عدا توفيق فايد ، بالإضافة إلى شكري افندى غانم وندره مطران وشارل دناس وجميل معلوف ، وعهد بأمانة سرها إلى السيد عبد الغنى العريسي ، ولم يروا حاجة لاختصاص أحد منهم بغير صفة العضوية^(١).

إبتدأت اللجنة نشاطها بتقرير إرتباطها بحزب اللامركزية الادارية العثماني في مصر بصفة رسمية ، في ١١ / ٣ / ١٩١٣ ، ثم أرسلت في ٤ / ٤ كتابا إلى اللجنة العليا للحزب المذكور تعرض عليه فيه أن تكون لجنة الحزب ، « قدوة المؤتمر ومصدر عمله » وأن ترسل ممثليها إلى المؤتمر الذي سيعقد برئاسته إلى أحد ممثلي الحزب ، مبينة أن غاية انعقاد المؤتمر هي « أن يكون وسيلة لحفظ كيان الأمة العربية وإزالة العقبات من طريق ارتقاها ، حتى يتسنى لها التجهز بأدوات الحضارة والانتفاع بتجارب العلم ، والتمرن على النظام ، والأخذ بقوانين التهذيب ، فتقوى بذلك ، ويقوى مجموع الدولة العثمانية بقوتها »^(٢) ، وأن « يظهر للأجانب أن العرب يدروون عادة الاحتلال من أية دولة كانت ويحتفظون بحياتهم الوطنية ، وأن يصارح الدولة العثمانية بوجوب تطبيق الإصلاحات اللامركزية في بلاد العرب »^(٣) ، وأن المسائل التي سيدور حولها البحث هي :

(١) محب الدين الخطيب ، عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية العثماني - المؤتمر العربي الأول ، ص ٣ - ٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦ .

(١) المؤيد - ٦٩٤٤ ، ٢٧ / ٣ / ١٩١٣ .

(٢) المفيد - ١٣٣٢ ، ٢١ / ٧ / ١٩١٣ .

(٣) المؤيد - ٦٩٤٤ ، ٢٧ / ٣ / ١٩١٣ .

حقوق العرب في المملكة العثمانية .
ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية
المهاجرة من سورية وإلى سورية .

الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال ، التي ستناقش بحضور المواطنين ومثلي الصحف الأوربية ، وبعض كبار الأوربيين ؛ فأجاب الحزب بالموافقة . عندئذ أذاعت لجنة المؤتمر إلى أبناء الأمة العربية بياناً جاء فيه : « نحن الجالية العربية في باريس ، وقد أوقفنا مناظرات الجرائد الأوربية ، ومغامر السياسة في الأندية العمومية ، على استقرار ما يجري من المخبرات الدولية بشأن البلاد العربية ، وأخصها زهرة الوطن سورية ، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لا يعلم أن ذلك نتيجة الإدارة المركزية . فخذابنا الأمر إلى الاجتماع . . . فجرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض « المترعة بدم الآباء العظام ووفاء الأجداد الآباء » ، من عادية الأجانب ، وإنقاذها من صبغة التسيطر والاستبداد ، وإصلاح أمورنا الداخلية على ما يتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية ، حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا ، فينقطع بذلك خطر الاحتلال والاضمحلال ، وتنفي مذلة الرق . . . وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب . . . حيث نبسط للأمم الأوربية أننا أمة مستمسكة ذات وجود حتى لا ينحل ، ومقام عزيز لا ينال ، وخصائص قومية لا تنزع ومنزلة سياسية لا تقزع ، ونصارع الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا ، وأن حياتنا أقدس حق من حقوقنا ، وأن العرب شركاء في هذه المملكة ، شركاء في الحرية ، شركاء في الإدارة ، شركاء في السياسة ، وأما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم . »

ثم ختمت بيانها بأن طلبت إلى المخلصين من أبناء الأمة العربية وخاصة أرباب الزعامات إما أن ينضموا إلى المؤتمر أو يرسلوا إليه ببرقيات وكتب

التأييد « حتى يدلى لدى الأمم بحجته وتستوثق قوته بقوة أمته » (١) . وما انتشرت فكرة المؤتمر بين أبناء الأمة العربية حتى اندفع الناس لتأييده بالرسائل والبرقيات ، وكتابة المقالات في الجرائد والدفاع عنه ضد حملات الصحف التركية التي بدأت تهاجمه وتستخف بفكرته . ووصفته جريدة طنين بأنه مؤتمر غريب وقالت أن اجتماع هؤلاء لا يستحق الذكر حتى أنه يجب علينا أن لا نعيده أقل الانتباه ، ولا نذكر عنه شيئاً بل نحسبه كأنه لم يكن (٢) .

لكن الواقع أن حكمة الاستانة اضطرت اضطراباً عظيماً من فكرة عقد المؤتمر وودت لو قدرت على منعه ، بيد أنها لم تتمكن من حمل الحكومة الفرنسية على إتيان ذلك ، ولم تستطع صرف الداعين إليه عن غايتهم . فلم يبق أمامها إلا أن تلجأ إلى بعض صنائعها في الاستانة وسوريا ، المرتزقين من وظائفها وبعض الناقين على الإصلاحين ، فدفعتهم إلى معارضته بالبرقيات والرسائل والنهوين من شأن القائمين به (٣) ، وحركت الشيخ عبدالعزيز جاويش وبعض الملتفين حوله لمضاعفة نشاطهم في الدعوة للجامعة الإسلامية ، ومحاربة المصلحين بها ، وإحداث إنشقاق ، بواسطتها ، بين المسلمين والمسيحيين من العرب ، فأصبح منزل الشيخ عبدالعزيز جاويش منتدى سياسياً تحت شعار الدين يلتقي فيه خصوم الإصلاح اللامركزي (٤) . وجاء الشيخ أسعد شقير مبعوث عكبا السابق إلى دمشق واتصل بقرنائه فيها وتم عقد اجتماع في دار عبدالرحمن بك اليوسف الذي أسندت إليه الحكومة مؤخراً مخصصة جمعية الاتحاد والترقي في دمشق براتب شهري قدره ثلاثون ليرة عثمانية ، حضره الباشوات والبكوات من أمثال محمد باشا الخزومي ومحمد فوزي

(١) المصدر السابق ، ص ٨ - ١١ .

(٢) الأهرام - ١٠٦٩٨٩ ، ١٣/٥/١٩١٣ .

(٣) الأهرام - ١٠٧٢٢ ، ٢٠/٦/١٩١٣ .

(٤) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٧٥ .

باشا العظم وغيرهم ، وتولى عبدالرحمن بك شرح غاية الاجتماع قائلاً أنه المباحثة بأمر المؤتمر العربي في باريس لعدم رضا المجتمعين عنه لأن جماعة المؤتمر لا يمثلون الأمة العربية كي يخولوا البحث في مصالح العرب وحقوق العنصر العربي ، ووصف القائمين به بكرهم من الغلمان الذين لا يعبرون عن رأى أهل البلاد وزعمائها ، وأنهم مندفعون بأيد أجنبية ، ووصفهم بأقذع النعوت ووجه إلهيم أحط الشتائم . ثم كتب المجتمعون عريضة بما تقدم بحشه وطرفوها في الشوارع والأسواق يأخذون التواقيع عليها ، وكلف أحدهم محمد باشا الخنزومي كي يسافر إلى عكا وحيفا والناصرة وطبريا والملحقات ليحمل زملاءهم الباشوات على مناهضة المؤتمر (١) . وتعددت اجتماعات الباشوات والبكورات في دمشق وكانت الفكرة التي توجههم أنهم أصحاب الحل والعقد وليس لأحد غيرهم أن يتكلم باسم الأمة ، وأن الوقت غير مناسب لطلب الإصلاحات ، بل يجب تأجيلها إلى وقت آخر حتى تتخلص الدولة من المآزق التي هي فيها ، وعدم خلق المتاعب والارتباك لها . لكن الباشوات لم يكونوا كلهم على هذا الرأى ، بل قام بعضهم مثل أحمد باشا الشمعة ، وعارض عبد الرحمن بك اليوسف في هذه الفكرة ، ودافع عن الإصلاحيين أمثال جميل مردم بك وعبد الغنى العريسي ومحمد كرد علي وشكري العسلي وعبد الوهاب الانجليزى الذين وصفهم عبد الرحمن بك بكلمة مسافق (جمع مسفق أى رجل لا قيمة له) ، بأنهم علية القوم وأفاضلهم ، وأن أحداً قبله لم يصفهم بالوصف المذكور ، ثم أعلن نفسه خصماً في الدنيا والآخرة لكل من يطعن بهم . وقد نظم الباشوات والبكورات برقية رفعوها إلى المقامات العليا بأنهم أصحاب الأموال والأموال وأرباب الحل والعقد وأنهم لا يعتمدون على أعضاء المؤتمر العربي (٢) ، ولم يوكلمهم عنهم . غير أن الشبان المتشورين والإصلاحيين لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الحركات المضرة بالإصلاح اللامركزي ، وقابلوها ببرقيات مضادة أيدوا فيها القائمين بمؤتمر باريس ،

(١) المفيد - ١٢٨٥ ، ١٩١٣/٥/٢٤

(٢) المفيد - ١٢٨٨ ، ١٩١٣/٥/٢٧

مطالبين باللامركزية . كما قامت من جهة أخرى محاولات للتفريق بين الفئتين المتعارضتين ، وإعطاء حد للشقاق والتنازع ، وكادت تسفر الوساطة عن وفاق بينهما بفضل بعض المصلحين ، إلا أنها أخفقت في نهاية الأمر لأن الأعيان الذين كانوا يخافون على نفوذهم وتسلطهم أبوا أن يستجيبوا لهذه الدعوة بتحريض من رجال السلطة في الآستانة ، لابل لجأوا إلى وسيلة الدين لمناهضة المؤتمر ، فأرسلوا عريضة إلى الآستانة بمخالفة المؤتمرين لله ورسوله . كما بدأوا يستعملون وسائل الإغراء مع والى دمشق عارف بك الماردى فقدّموا له قصرًا لسكنه ووضع عبدالرحمن اليوسف عربة له تحت تصرفه ، وأخذوا يلتمسونه في تعيين كثير من شبانهم لوظائف الإدارة كالمقاميات ومديريات النواحي (١) . ولما رأوا برقياتهم كانت هزيلة لا تمنع أكثر الناس عن توقيعها لجأوا إلى التزوير والاستعانة بتواقيع الموظفين واستعملوا الحيلة مع من يجهلون اللغة التركية بأن يعرضوا عليهم البرقيات بنصها العربي فيأخذون توقيعهم عليها وعلى ما يدعون من أنه ترجمتها الحرفية باللغة التركية مع تباين معنى النصين فيغرون بالناس الذين إنما يقرعون عندما لا يرون ما يمس بكرامة أحد . كذلك فعلوا بحرين كبيرين من أحبار المسيحيين في دمشق فنشر هذان الخبران احتجاجاً على هذا العمل في الصحف متهمين عبد الرحمن بك اليوسف والأمير شكيب أرسلان بالقيام به (٢) . وعلى كل حال لم تكن حركات الأعيان المريبة في دمشق لتسر الدمشقيين عامة فقد كان الوعي القومي والنهضة الفكرية ، واندفاع الشبيبة في العاطفة الوطنية ، قد بلغت مبلغاً لا تستطيع أن تقف أمامها هذه الحركات الطفيلية فيما لو تركت لشأنها دون أن تدعها سلطة الاستبداد في الآستانة . قال رفيق بك العظم بصدد هذه النهضة في تصريح له إلى جريدة آزاد ماردا الأرمينية في القاهرة : أن الأحوال

(١) المفيد - ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ٥/٢٨ و ١٩١٣/٥/٢٩

(٢) المفيد - ١٢٩٩ ، ١٩١٣/٦/٩ ، المؤتمر العربي الاول ، ص ١١ - ١٢

الحاضرة في سورية ناتجة عن بؤادر ارتقاء أمة قد تشبعت نفوس أفرادها بالقوى الحيوية . والأمة العربية كانت في دور من أدوار حياتها في التاريخ قائدة الشرق إلى عوالم الحضارة . . . وما آخرها إلا الحكم المركزي . . (١) .
لذلك سرت في نفوس الدمشقيين موجة من السخط ضد الأعيان عبروا عنها في حملاتهم عليهم في الجرائد ، وهذا نموذج عنها بقلم الشهيد سيف الدين الخطيب ، تحت عنوان كتاب مفتوح إلى محمد فوزي باشا العظم ، قال : « ثق يا حضرة الباشا إنني حرت في أمرى لدى تلاوتي برقيتك في جريدة طنين المشهورة بتعصبها ضد الإصلاح ، يحملون بها حملتك كم العمياء على رجال الإصلاح الحقيقيين الذين لقبتموهم بالمشردين . سافلي الأخلاق . . هل تذكرون ياسيدي الباشا أيام اجتماع حي الشيشلي في بيتكم العامر (بالآستانة) ، وكلباتكم العذبة عن الوطنية . . . يا حضرة الباشا كيف طاوعتك يدك على توقيع هذه البرقية . . . أهذه هي مفاداتك للأمة ؟ وهذه مصلحة الوطن ؟ . . أن تحسن للحكومة إدارتها الحاضرة ؟

« أنت أنت ... أيها الآخذ المعول بيدك ، والمخرّب أساس كل مشروع يكون فيه نفع وطنك تتقدم إلى جريدة طنين . . . نائباً عن أهل سوريا عموماً . . . وأولاً بقية خيول لقلت عن العرب جمعاء .

« يا عطوفة سيدي الباشا ! من فوضك في هذا الأمر ؟ أتظن إن هذا طريق خدمة الشعب ، وهذا طريق العظمة ؟ . لقد أخطأ صوابك وطاش سهمك ، فطريق العظمة اليوم غير طريقها بالأمس ، إن دور التملق والتزلف قد مضى والشعب اليوم قد نهض من كبوته ، ورقاده العميق ، فهو حر يمجّد ويعظم من يسعى لخدمته وإن كان فقيراً ، ويضرب بيد من حديد على من يسكن عثرة في طريق رقيه ولو كان غنياً ، نعم عبثاً تحاولون معاشر المتمولين ، واعلموا بأن الشعب . . قد كسر قيد الذل والاستعباد ، ونفوس اليوم تأبى

الضيم وتفضل المسوت في سبيل حياة الدولة والوطن ، التي لا تكون إلا بالإصلاح الذي أنت تناهضه . . فارجع عن غيك ، واعمل لأمتك يرفع عنك مالحق بك من العار (١) . »

وبالرغم من حركات صنائع حكومة الاتحاديين الطفيلية لقتل فكرة الإصلاح اللامركزي ، تواردت وفود المؤتمر من كل حذب وصوب ، فجاء عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية السيد عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر ، واسكندر عمون الذي تولى نيابة رئاسة المؤتمر ، وعن الجمعية الإصلاحية في بيروت سليم أفندي سلام ، وأحمد مختار بهيم ، و خليل أفندي زيتيه محرر جريدة الثبات البيروتية ، والشيخ أحمد طيارة ، صاحب جريدة الإصلاح والاتحاد العثماني البيروتيتين ، والدكتور أيوب ثابت ، وألبير أفندي سرسق ، وعن العراق : توفيق أفندي السويدي من طلاب حقوق وسليمان أفندي عنبر من وجهاء العراق (تاجر في فرنسا) ، كما حضره آخرون عن بعلبك وعن مهاجري الولايات المتحدة والمكسيك ، من أصحاب الصحف العربية التي تصدر في المهجر ، وعن جالية باريس شكرى غانم ونذره مطران وعبد الغنى العريسي وشارل دباس ، وعن جالية الآستانة عبد الكريم الخليل . . الخ .

قصد مراسل جريدة «الطان» الأفرنسية ، قبيل انعقاد المؤتمر بأسبوع ، رئيس المؤتمر السيد الزهراوي ، وحظي منه بمحدث صحفي تناول الإجابة على الأسئلة التالية : لماذا عقد المؤتمر ، وما هي خطته نحو العرب غير العثمانيين ولماذا عقد في باريس ، وهلا يخاف القائمون به سخط الحكومة العثمانية ، وهل يودون تأييد الوحدانية من أجل الرابطة الدينية . فأجاب السيد الزهراوي على هذه الأسئلة بصراحة تامة إذ قال : إن سبب عقد المؤتمر هو ما حدث في

ولايات الدولة العثمانية في أوروبا من الحوادث الخطيرة ، مما دعا إلى إيمان النظر في الحالة الجديدة ، واتخاذ الوسائل الضرورية لاتقاء نتائجها ، وكون العرب يؤلفون عنصراً مهماً بعدده بل هم أهم العناصر ، يتميزون بوحدة اللغة والعادات والمصالح والميول ، مما أحدث لهم حقوقاً كانت مهملة حتى الساعة . ثم أضاف قائلاً : قمنا نطالب بصفتنا عثمانيين أن نشترك بالإدارة العامة وأن نعرض على الحكومة ، بصفتنا عرباً مطالب خاصة بقوميتنا وحالاتنا وبين بعدئذ أن المؤتمر سيطالب بالإصلاح اللامركزي ، وأن ليس للمؤتمر علاقة بولايات العرب غير العثمانيين ، بل أن المقيمين في الولايات العثمانية هم الذين يعتقدون المؤتمر مسلموهم ومسيحيوهم على السواء ، بعدد متساو ، بعد أن أيدت حوادث بيروت الأخيرة فكرة الاتحاد التام بين الطائفتين ، وأن المؤتمر قد عقد في باريس لأن حوادث بيروت الأخيرة برهنت على قدر الحرية التي يمكن أن يتمتع بها مؤتمر يعقد في سوريا ولأن المؤتمرين يودون أسمع مطالبهم وإفهام رأيهم لأوروبا التي تزداد أهمية مصالحها في البلاد العثمانية يوماً بعد يوم ، عليهم يتوصلون بالإقامة والاحتكاك من إزالة أوهام وسوء تفاهم عظيم ووضع أسس تفاهم بين الشرق والغرب . أما الحكومة العثمانية فلها أن يتكدر خاطرها لو أن المؤتمرين طلبوا الانفصال عنها ، والواقع أنهم يريدون العكس . ووصف مطالب العرب بأنها حققة تؤول إلى تحسين حال الدولة والعنصر العربي معا وأن تحقيقها هو الطريقة الوحيدة لحفظ صرح الدولة من السقوط . ثم قال أما حسن النية التي أرادت الحكومة أن تبديها فقد جاءت بعد وقتها بمن وهل يعدها العرب متساهلة وهي لم تأذن باعتبار اللغة العربية رسمية كما يطلبون ؟ أما إذا كانت ضيقت سلطة المركز فإنها لم توسع سلطة الأمة .

وأما عن الرابطة الدينية فقد اجاب أنها نجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية ، حتى أنها لم تقو على إزالة ما بين الحكومتين العثمانية والفارسية من

خلاف بسيط على الحدود ، وأن العاطفة الإسلامية لم تقدر يوماً أن تحمل أميراً مسلماً على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من دينه حتى ولو كان الخليفة بنفسه إلى أن قال : فنحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوى يرتقى فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه ، وأملنا بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة في أمورها والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا إذا هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرون على طلبه .

أما إذا هي ظلت بعيدة عن ذلك فاني أصرح لك ، كما صرحت في القاهرة بأن خطتنا معها تتغير حيثئذ تمام التغير . ثم ختم حديثه بالإشادة بالمدينة الأوربية العصرية ، وأنها هي التي انتشلت العثمانيين من سباتهم العميق ، وأن الذين ينكرون فضل أوروبا إنما هم مدفوعون إلى ذلك بسائق الأناية العمياء (١)

عقد المؤتمر أربع جلسات في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بباريس كانت أولها يوم ١٧/٦/١٩١٣ وأخرها في ٢٣/٦ ، وحضرها عدا الوفود الرسمية جمهور كبير من الجالية العربية في باريس ، ومنذوبون عن الصحافة الأوربية وطائفة من كبار رجال الأمة الافرنسية .

كان أول الخطباء رئيس المؤتمر السيد الزهراوي ، تكلم في موضوع تربية الأمة السياسية ، واستعرض الفرق بين الشرق الذي يتذرع بعدم معرفة السياسة ليترك الأمور بيد حاكميه يفعلون به ما يشاؤون وبين الغربي الذي تحرر من هذا العيب ، واستعرض علاقة العرب بالترك منذ القديم وكيف ألفت الفريقان بعضهما بعضاً وامتزجا امتزاجاً عظيماً ، وكيف فرقت بينهما السياسة كما كانت قد مزجت بينهما منذ قرون ، ولم يبق منها إلا رابطة بين بعض العرب وبعض الترك هي الرابطة العثمانية التي يحرص عليها العثمانيون

من الطرفين مع كونها مهددة أكثر من ذي قبل بالسياسة ، تلك التي رأى العرب ما وصلت إليه المملكة بها ، وكانت حتى الآن بيد الترك ، ولما كان العرب حريصين على البقية الباقية من الرابطة العثمانية تنهبوا إلى واجب عظيم كان الترك والعرب جميعا غير مهتمين به كما ينبغي ، وهو وجوب اشتراك الفريقين بسياسة البلاد ، فإنه قد تبين واضحا أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب إضاعة البلاد ، ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعه ذلك العبء الثقيل . وبديهي أن هذا الاشتراك لا ينافي الاخاء بل الذي ينافي الاخاء هو عدم هذا الاشتراك . فأساس تربيتنا السياسية بعد الآن ، كما قال ، هو بث هذه الفكرة والتعصب لها ، وقد وجدنا اللامركزية من خير الوسائل لظهور هذا الاشتراك خارج العاصمة ، أما في العاصمة فلا يجمل لإخواننا الترك كيفية الاشتراك بإدارة السياسة فيها . . . ثم ختم الزهراوي خطابه بقوله أن المؤتمرين لم يجيئوا أوروبا ليطلبوا منها أن تزيد في أراضيها ، لأنهم أعقل من أن يحملوا أنفسهم هذه المهمة الفضولية ، وأوروبا أعقل من أن تحتاج في أعمالها إلى أمثالهم ، وأن الذين لا سياسة لهم سيعلمون أن أوروبا ليست هي الغول وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة^(١) .

وتسكلم في الجلسة الثانية التي انعقدت في ٢٠/٦/١٩١٣ السيد عبد الغنى العريسي صاحب جريدة المفيد البيروتية وهو من ألمع الشبان العرب ، ومن أخلصهم لقضيتهم ، متخرج من كلية العلوم ببغداد ، عميق الثقافة متينها . وقد تناول حقوق العرب في المملكة العثمانية ، وكان خطابه دراسة علمية ووطنية رائعة ، قال : نعمتكم بالوطنية عنصر أ ، وبعد فإن الحق في كل تكوين سياسي قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة ، والجماعات كثيرة وأجلها مكانة جماعات الشعوب ، فالشعوب حق غير حق الأفراد .

(١) المؤتمر العربي ، ص ٢٨ - ٢٩ من خطاب الزهراوي .

هل للعرب حق جماعة ؟

أن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأى علماء الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأى علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب سياسة الفرنسيين وحدة المتمدن السياسي ، فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة عنصر ، ووحدة تاريخ ، ووحدة عادات ، ووحدة متمدن سياسي . فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأى كل علماء السياسة دون استثناء . حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة .

تساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية فبياننا لهذا الحق أقول أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية . فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة رغما عما كان يتناوبنا من حكومة الاستانة من أنواع الإدارات كالاتصاف السياسي أو التسخير الاستعماري أو الذوبان العنصري . . . فنحن كمتلة حية قائمة بذاتها وخصائيتها لا ندع أية قوة تمس بناء هذا الركن الركين .

ثم ناقش حق حكومة الاستانة في معاملة الجنسيات العثمانية معاملة الغالب للمغلوب على قاعدة أدعائها بحق الفتح قائلا أنها لم تفتح بلادنا بالسيف بل استولت عليها برضاها ، لذا فإنه أنكر عليها هذا الحق وقال إنما نحن قاعدة هذه الدولة من قبل ومن بعد لا أسرى مستخرون وأضاف :

آلينا على أنفسنا أن نحافظ في هذه المملكة على مكانتنا ، على جنسيتنا ، على مساواتنا ، فلا أرض بعد اليوم تستعمر ، ولا أمة تسخر ، وإنما نحن الرعاة لا الرعية . . . أنا نصرح في هذا اليوم بملء الأفواه ، أننا خلقنا قبل كل شيء لأنفسنا ، ومادما بحاجة إلى أنفسنا فلا يجب أن نضحها إلا لأنفسنا فإن طريقة استثمار الإستعمار خلية القرن التاسع عشر ، ولكن القرن العشرين يتطلب وجود حياة بشرية شريفة أكثر بصيرة واعترافا بحقوق الأمم .

ثم تابع كلامه باسطة رغبة العرب بدوام ارتباطهم بالسلطنة العثمانية ، لا تتطرق إليهم فكرة الانفصال عنها ما دام الدستور جاريا على معنى الدستور قائلا : فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذا بين ضمان هذه الحقوق ، فإن كثر فكثرت وأن قل فقل . وتطرق بعدئذ إلى حقوق العرب المضمومة في المجالس التشريعية كمجالس الأعيان والمبعوثان وضالة ممثلي العرب فيهما بالنسبة لعدد نفوسهم في الدولة وأهميتهم ، قائلا : أننا نعذر في نظر علماء الحقوق إذا اعتقدنا أن كل قانون لا يوضع بمشاركة أبناء العرب يكون غير مستوفي الشروط من حيث الحق والعدل . واحتج على هذا الغمط مندداً بطريقة تعيين النواب ، وطالب بحق الموازنة بين كل الجماعات فلا يأكل الكبير الصغير ، وباحصاء النفوس جدي لأن الحكومة كانت حتى اليوم تتقاعس عن ذلك لئلا يزداد عدد النواب العرب في المجلس . وتطرق بعدئذ إلى مناقشة غبن العرب في الأسهم بالمناصب الوزارية وجرح الاعاء القائل أن أمر الوزارات أمر أهلية وكفاءة وأن في فطرة العرب ما ينافي الكفاءة ، وهاجم طريقة عدم تخصيص سوى كرسى واحد للعرب في الوزارة وأحيانا لا شيء وأن وزارة كهذه لا تمثل إلا قسما من الأمة فهي إذا لا تكون مستوفية الأركان في نظر حق الجماعات أو حق الشعوب ، وطالب بقسط العرب المشروع في الوزارات على نسبة مكانتهم في الدولة . ثم ناقش هضم حقوق العرب في وظائف الوزارات المختلفة وطالب بأن تكون اللغة العربية رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الأساسي ، لا قانون حكومة موقت يمكن الغاؤه من حين إلى آخر بتقلب الوزارات وختم خطابه بقوله أنه إذا كانت لائحة إعلان حقوق الإنسان قد احترمت حق الأفراد فمن باب أولى أن تحترم حق الجماعات وحق الشعوب ، وأن العرب يطلبون هذا الحق كشركاء في هذه الدولة ، شركاء في القوة الإيجابية

شركاء في القوة التشريعية ، شركاء في الإدارات العامة ، أما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم^(١) .

وبعد أن انتهى من خطابه جرت مناقشة بين الأعضاء والحاضرين حول بعض الأمور التي جاءت فيه وأهمها قضية التوظيف ، إذ قال السيد أحمد مختار بهم : أتى الفت أنظار كم إلى أن رجال الأستانة يظنون أن النهضة العربية يمكن تسكينها بتوظيف بضعة أشخاص من العرب ، لذلك ينبغي أننا مع ما نحن فيه من المطالبة بحقوقنا — أن نسلك الطريق الذي أفتتحه قبلنا الفاضلان سليم أفندي سلام ، وشكري بك العسلي ، وهو طريق رفض كل وظيفة تعرض على رجالنا قبل تنفيذ الإصلاح المطلوب . وبعد أخذ ورد قرر إرجاء البت في هذا الأمر إلى نهاية المناقشات .

ثم نهض ندره بك مطران وكان موضوع خطابه حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية ، وأهم ما جاء فيه أنه كشف عن حقيقة تاريخية هي أن العرب عامة وأهل سورية خاصة لم يخنعوا لسلطة فاتح ، بل عاشوا في بلادهم مستقلين بلسانهم وأحوالهم الوطنية ، إلى أن كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر . عندئذ تضايقت الدولة — وكان مسيطراً على أمورها المصلح الشهير عالي باشا — من نفوذ الأشراف والأعيان وسلطاتهم المحلية خفقت مذابح ١٨٦٠ بتحريض ولايتها وموظفيها لضربهم واستعاضت عنهم برؤساء مسيحيين للإدارة ما لبثت أن أبعدتهم بدورهم عنها وتربع الترك على حكم البلاد فتم لهم التسلط في رقاب العباد . كما طمأن النفوس حول ما أشيع من رغبة بعض الدول في احتلال سورية قائلا أن كل ما يطمناه ساسة أوربا على ما يظن هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم ليتلافوا بذلك خطراً عظيماً على السلم العام^(٢) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٥٠ ، من خطبة السيد عبد الفتى العريسي .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٦٦ ، من خطبة السيد ندره مطران .

ثم تسلم كل من السادة نجيب أفندي دياب والشيخ أحمد طباره، و خليل أفندي صليبه، وكل خطبهم كانت تدور حول الهجرة من سوريا وإلى سوريا وعن أمانى المهاجرين، وقد تضمنت خطبة نجيب دياب رغبة السوريين المهاجرين - الذين عرفوا طعم الحرية ونعم الحرية، ورتعوا في جنات تجرى فيها أنهار العدل والمساواة وتتدفق منها ينابيع الرقي والعمران في بلاد المهجر المتمدنة - في العودة إلى أوطانهم إذا ما تمت أمانهم وأدركوا ما ينشدون من إصلاح فيها. وأستعرض الشيخ أحمد طباره تاريخ الهجرة من سوريا فقال أنها بدأت منذ أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فكانت في السنوات العشر الأولى قليلة ثم أخذت في النمو والزيادة عاماً فعاماً، خصوصاً في السنوات العشر الأولى من القرن العشرين. وأن بعضهم قد أحصى عدد المهاجرين إلى وقت إفتتاح المؤتمر فكان (٥٥٠) ألف نفس تقريباً، موزعين في أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا والفيليبين وأوروبا والقطر المصري وسائر الأقطار. أما أسباب الهجرة فقال أنها كانت على أنواع متعددة أهمها ضيق العيش الناشئ عن سوء الإدارة والإضطهاد الناتج عن الحيف «فهما اللذان الجأ الرجل العاشق لوطنه لأن يهجره وقلبه يتفطر عليه أسى وأسفاً». ثم وصف السوري وذكاءه ونشاطه وهمته العالية وكونه لا يعرف الكلل والملل، وأنه لو قدرت للسوريين حياة سياسية حقيقية لكان لهم في عالم الرقي ما يدهش الألباب. ثم قال إن العرب يطلبون الإصلاح لا لكي يتغنوا بهذه الكلمة الحلوة، بل ليعيشوا كما يعيش غيرهم من الأمم الراقية مخافة أن يتلاشوا من هذا الوجود إذا داموا على جمودهم ولم يجاروا غيرهم في مضمار الحياة عملاً بالقاعدة الطبيعية، قاعدة تنازع البقاء وبقاء الأنسب وأنهم ولدوا عثمانيين ونشأوا عثمانيين ويريدون البقاء عثمانيين ولا يرضون عن دولتهم بديلاً. ثم ضرب مثلاً على وطنية السوريين أنهم لم يتوظفوا سوى في القطر المصري لاعتبارهم أن حكومتهم حكومتهم. أما في البلاد الأخرى فإن وطنيتهم تأبى أن يتجنسوا بغير جنسيتهم وهو أكبر دليل على

تضحياتهم بكل شيء في سبيل الاحتفاظ بوطنهم. ثم استنتج أن سوريا في أشد الحاجة إلى المهاجرين من أبنائها وهم اليد العاملة فيها، وبما أن المهاجرة ناتجة في الدرجة الأولى عن ضيق المعيشة والاضطهاد وسوء الإدارة فالواجب يقضى على حكومة المركز أن تبادر إلى الإصلاح الجدى على قاعدة اللامركزية (١).

وكان من جملة المتكلمين توفيق السويدي مندوب العراق الذى أعرب عن شكره للقائمين بالمؤتمر وأكد أن إخوانهم العراقيين ليسوا أقل شعوراً بضرورة الإصلاح، ولا أقل استعداداً للنهضة من إخوانهم السوريين، وأن الغاية واحدة، والأمة واحدة والكلمة واحدة لأجل طلب الحياة السعيدة لهذه الأمة الكريمة (٢).

ومن الخطب التي أقيمت في المؤتمر تلك التي نطق بها إسكندر عمون عن الإصلاح على قاعدة اللامركزية «عدد فيها عيوب الحكم المركزي والمصائب التي حلت بالدولة من ورائه والأخطار الأجنبية التي تحيق بالدولة، وشبه هذا الحكم الذى يحصر أمور الأمة في قوم قليلين بالجسم الذى يتولى عضو واحد منه كل حاجات ذلك الجسم، ويتقضى على باقى الأعضاء بالشلل. ثم بين أن حاجة الأمة العثمانية إلى اللامركزية تفوق حاجة أى أمة أخرى لأنها مكونة من عناصر عديدة متباينة في كل شيء من خصائصها، وأشار إلى التنافر بين الحكم الدستوري والمركزي، وأنه كان سبب خيبة الآمال التي كانت معلقة بإعلان الدستور، ثم قال: «ليس كل الشر في عدم التوفيق بين الحكم الدستوري والحكم المركزي، بل هناك شر آخر يقتضيه الحكم المركزي بطبيعته وهو أن تكون السلطة محصورة في عنصر واحد من عناصر الأمة، كما هو

(١) المصدر السابق، ص ٦٦ - ٩٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٥.

الشأن الآن ، فيصبح إذ ذاك موقف هذا العنصر تجاه سائر العناصر الأخرى موقف الخصم الغالب مع الخصم المغلوب على أمره . ثم نفى أن الأمة العربية تريد الانفصال عن الدولة بل تريد إستبدال نظام بآخر يناسب كل العناصر على اختلاف شؤونها ، يكون بمقتضاه لأهل كل ولاية الكلمة العليا في إدارة شؤونهم الداخلية ، لأن العرب عرفوا ما جلبه النظام المركزي من المحن والمصائب إذا ضاع نصف المملكة ويوشك أن يذهب بباقيها وأضاف : « إن النظام الذي لم يوفق لمرضاة عنصر واحد من عناصر الأمة أخلق بأن يزول » . ثم قال إن الدول العظمى لا تريد اليوم بنا سوءاً بل تريد صلاح أمورنا ولكن يجب أن لا ننسى أن لها « مرافق في أرضنا ومصالح متعلقة بإدارتنا ، وديونا على مواردنا ، وإن جماعات من رعاياها بين ظهرانيها ، فهل تبقى على سكوتها ، إذا ساءت إدارتنا إلى حد أن تجعل مصالحها وأموالها في خطر ؟ ^(١) »

كان من جملة الذين حضروا المؤتمر الطالب المصري في الحقوق بباريس سيد أفندي كامل . وفي إحدى المناقشات سأل إن كان للمصري أن يشترك في المناقشات فأجابه الرئيس : « نحن نحترم إخواننا المصريين ونحترم آراءهم وبهذه المناسبة أعذر لأنني لم أجد فرصة قبل الآن لتحية الأمة المصرية ، والآن نحي إخواننا المصريين ونبدى حرمتمنا لآرائهم ، ونعرف أن مصر عربية عثمانية ، ولكن بما أن إدارة خاصة لا ينفذ فيها رأى العثمانيين ، وكذلك لبلاد العثمانيين إدارة لا ينفذ رأى المصريين ، لذلك أرجو أن يكون هذا عذراً لبقاء مناقشة الشؤون العثمانية الداخلية منحصرة فيمن لآرائهم حق التأثير على أحوالهم » ^(٢) .

والخلاصة أن أهم ما دارت حوله أقرال الخطباء وحاز الموافقة الاجتماعية ينحصر في الآراء التالية :

(١) المصدر السابق ص ٩٨ - ١٠٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١١٥ .

١ - بعد حركة المؤتمر عن الغايات الدينية والتضامن التام بين المسلمين والمسيحيين .

٢ - الولاء التام للرابطة العثمانية وعدم الرغبة في الانفصال عن الدولة بشرط أن تعترف الدولة بحقوق العرب ، وتشركهم في إدارة السلطنة والإفان العرب يضطرون إلى تغيير موقفهم .

٣ - التأكيد على وجوب حفظ حقوق العرب القومية ضمن هذه الرابطة وضمائها وإبقائها معونة ، وأن خير ضمانة لذلك هو التسليم بنظام الحكم اللامركزي .

٤ - التأكيد على نية التدخل الأجنبي وعلى أن المؤتمر يشجب أى محاولة من هذا النوع ، وكان هذا ضربة شديدة على آمال فرنسا التي كان لها جماعة من المتفرنسيين في المؤتمر تحاول بواسطتهم أن تلعب دوراً فيه لصالحها فرأى مظلومه أن يؤكدوا على هذا الأمر تأكيذاً قوياً بعد إنتهائه ، فأظهروا لفرنسا أنهم لا يرغبون أن يكون الافرنسيون رؤساء عليهم ^(١)

وبعد أن إنتهى الخطباء من إلقاء كلماتهم جمعت نتيجة مناقشات الجلسات السابقة ووضع فيها قرار نوقش في جلسة ١٩١٣/٦/٢١ ، وبعد أخذ ورد بين الأعضاء تمت الموافقة عليها بعد تعديل بعضها فأصبحت على الوجه التالي :

١ - إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة .

٢ - من المهم أن يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة إشتراكاً فعلياً .

(١) ساطع الحصري - نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٩١ .

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١ بإجماع الآراء ، وهي قائمة على مبدئين أساسيين هما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين أجانب ، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين .

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ويجب يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى .

٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمصرفية لبنان وسائل تحسين مالياتها .

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمين العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية .

١٠ - وتبلغ أيضاً هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية

١١ - يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها .

ملحوظ بقرارات المؤتمر :

١ - إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالأعضاء

المنتسبون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أى منصب كان في الحكومة العثمانية ، إلا بموافقة خاصة من الجمعية المنتسبين إليها .

٢ - ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أى مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

٣ - المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم .^(١)

وبعد أن ختم الرئيس جلسات المؤتمر توجه وفد برئاسته يضم شكري أفندي غانم واسكندر عمون وسليم سلام والشيخ أحمد طباره وأحمد مختار بهيم و خليل زينية إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٩١٣/٦/٣٠ ، وصدرت الطان وغيرها من كبريات صحف فرنسا في المساء ، وفيها بلاغ شبه رسمي عن مقابلة الوفد المذكور للـ «بيشون» وزير خارجية فرنسا جاء فيه أن الوزير استقبل الوفد ، وبعد أن شكره الزهر أوى على مآلقه المؤتمر من ترحيب الأمة الفرنسية قال : أننا إذا كننا نستحق هذا الأكرام بصفقتنا أبناء دولة صديقة لفرنسا من قديم الزمان فإننا نستحقه أيضاً بصفقتنا سكان بلاد ما زالت فرنسا تظهر نحوها كل انعطاف وتودد . وأنها اعتماداً على هذا وذاك نعتقد أن فرنسا وكل أوروبا تمدان لنا يد المعونة في تحقيق الإصلاح الذي وعدتنا دولتنا العثمانية بإجرائه . وأن الاتحاد والإخاء المستحكمين بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين السوريين واللبنانيين من جهة ثانية هي أعظم برهان على إرتقائنا وكفاءتنا لإدارة أعمالنا مع إستعانتنا بتجارب أوروبا ، واستغلالنا بظلال الراية العثمانية ، لهذا نحن واثقون من أن أوروبا لا بد أن تكون صاغية بارتياح إلى مطالبنا الإصلاحية النافعة .

(١) المؤتمر العربي ، ص ١١٣ - ١٢١ .

وأن المسيو ييشون قد تلقى تصريحات وفد المؤتمر العربي بكل عطف وأجاب على كلام الرئيس أن فرنسا تشعر بعاطفة الولاء الأكيد والصداقة الثابتة نحو الدولة العثمانية، وهي تحب الخير للسوريين، وأبدى إعجابه بما أظهره طلاب الإصلاح من التعقل في مطالبهم، وأنه لجدير بأوربا كلها أن تكون ضامنة لتحقيق الإصلاح، كافلة لمستقبل تلك البلاد، وأن فرنسا تقبل بكل رضى وسرور أن تكون «محامية» "Avocat" سورية لدى أوربا، وأنها تفعل ذلك خدمة للعثمانية لا ضدها (١).

على أن منظمى المؤتمر، لما شعروا بأن فرنسا أرادت أن تستغله لمصلحتها ونفوذها في سوريا بادروا إلى إحباط آمالها، فقد ذكر الأستاذ ساطع الحصرى في كتابه نشر الفكرة القومية أن الحكومة التركية نشرت بعض الوثائق التي جاء فيها أن وزير خارجية فرنسا كتب إلى قنصله بقول: أن الحركة الإصلاحية العربية قد انقلبت علينا، ولذلك يجب علينا أن نتظاهروا بمساعدتها لكي تكسبوا قلوب الأهلى، على أن تسعوا في الخفاء للقضاء عليها، وأن سبب ذلك كان إيضاح منظمى المؤتمر له أن السوريين، مع احترامهم لفرنسا «لا يرضون أن يكون الأفرنسيون رؤساء عليهم، بل جل ما هنالك أنهم يطلبون معاضدتهم في إصلاح أحوالهم بشرط أن يبقوا عثمانيين، وليس صحيحاً أن السوريين يفتحون صدورهم لفرنسا» (٢).

وبعد أن خرج أعضاء الوفد من مقابلة وزير خارجية فرنسا توجهوا إلى قصر السفارة العثمانية بباريس، وقابلوا السفير رفعت باشا وسلموه لائحة الإصلاح المقررة، وقد ظهر من حديث السفير أنه يعتقد بضرورة الإصلاح للسلطنة، إلا أنه مزج قوله بالإشارة إلى استحسان سلوك طريق اللين (٣).

(١) المصدر السابق، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) ساطع الحصرى - المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٣) المؤتمر العربي، ص ١٥٠.

وبالإجمال نجح المؤتمر نجاحاً تاماً، وكان له ولمقرراته أهمية كبرى لأنها جاءت محققة للمطالب اللامركزية وفقاً لبرامج الأحزاب العربية من جهة، وموحدة لجهود العرب وجمعياتهم الإصلاحية، وجعلت برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين من جهة أخرى. وقد أيدته مئات البرقيات التي تواردت عليه من مختلف الشخصيات السورية خاصة والعربية عامة، ومن شتى طبقات الشعب العربى، لا سيما الفئات المثقفة كالمحامين والأطباء والصيدلة والمهندسين والشعراء وطلاب المدارس العالية ومن أصحاب المهن الحرة والتجار والزراع والنساء المثقفات (١).

كانت قرارات المؤتمر شاملة وجوه الإصلاح لجميع الولايات العربية، وكان الأقرار عليها بالإجماع دليلاً على إتفاق كلمة العرب مسلميه ومسيحييه على الإصلاح اللامركزى. ولكن الذى تجب مناقشته هو المكان الذى اختاره المؤتمر مقرأ له. فهل كان موفقاً فى جعل باريس مكاناً للاجتماع والحكومة العثمانية لا تستطيع أن تنظر إلى هذه المبادرة بعين الرضى؟ لا بل اعتبرت ذلك إغراء للإصلاحيين من قبل الحكومة الأفرنسية أو بعبارة أصرح تواطؤاً معها وارتواء فى أحضانها. قال جمال باشا فى مذكراته: وبهذه الطريقة وتحت الرعاية الأفرنسية شكل المؤتمر دستوره، واستقر فى الأذهان، وقتئذ، أن نداخل فرنسا فى سوريا أصبح قريباً. على أن الذى يعمى النظر فى هذه المسألة يجد أن العرب كانوا مضطرين أن يخطوا هذه الخطوة، وقد بسط السيد الزهراوى تعذر عقد مثل هذا المؤتمر فى الأراضى العثمانية بعد حوادث بيروت. وقد اعترف بذلك جمال باشا نفسه بقوله: «ثم أرادوا عقد مؤتمر من العرب بالرغم من رفض الحكومة ولكن لما توقعوا أن تحول الحكومة هذه المرة بينهم وبين رغبتهم، وتتخذ الإجراءات القانونية ضد زعمائهم، قرروا، بعد موافقة — أو بالأحرى

(١) المؤتمر العربى، ص ٢٦، ٨٢، ١٥٢ - ٢١٠ حيث نشرت البرقيات والكتب بالمئات

بعد اغراء الحكومة الفرنسية - ان يجتمع المؤتمر في باريس^(١). فإذا علمنا أن الأستانة وبيروت كانتا ترزحان تحت وطأة الأحكام العرفية من زمن بعيد ادركنا أنه لم يكن أمام منظمى المؤتمر ، والحالة هذه ، إلا ان يعقدوه أما في مصر أو في إحدى البلدان الأوربية ، كان من الأفضل لهم لو عقدوه في القاهرة ، ولكن الحججة التي كان سيتذرع بها الترك هي نفس الحججة لمحاربتة إذ أنهم كانوا ، في تلك الحالة ، سيقولون أن إنجلترا هي الدافعة لعقده ، وأن سوريا تريد ان تنضم لمصر . ذلك أنهم كانوا منذ السنة الثانية للثورة يهتمون السوريين بذلك ، ويولون بأن مصر فتحت صدرها لعزت باشا العابد الذي إشتري هو والخديوى معظم أسهم جريدة المؤيد وجنداهما لمحاربة الدولة العثمانية ، وأن عزت باشا يقيم في قصر الدوبارة ويعمل على انتزاع سوريا من حكم الترك والسير بها إلى الاستقلال أو الالحاق بمصر ، وأن صلاته قد توثقت بالخديوى وما إلى ذلك من التلفيقات التي انبرت المؤيد والزعماء العرب إلى نفيها^(٢). وما يدل على خوف الترك من علاقة السوريين بمصر أنهم اعتبروا حزب اللامركزية خائناً للوطن وجعلوا الانتساب إليه فيما بعد ، من التهم الرئيسية لإرسال رجالات العرب إلى المشانق . صحيح أنهم ، بعد عودتهم إلى الحكم ، منعوا قيام أى حزب إلى جانب حزبهم ، وحققوا ما كان يطالب به عبدالله أفندى مبعوث آيدين من مناداة بالحزب الواحد^(٣)، ولكن الوصمة التي الصقوها بحزب اللامركزية كانت فوق ذلك ما ادعوه من علاقته بالحكومة المصرية والعمل لفصل سوريا عن الدولة .

كان ثمة إلى جانب ذلك أسباب ودواعي أخرى لعقد المؤتمر في باريس

كما قال الزهراوى ، وهى أن باريس كانت افضل مكان لعقد المؤتمر لأن فيها أكبر جالية عربية ، وأسباب أخرى بسطها في حديثه لجريدة «الطان» ، وغير أن الباحث لا يستطيع ان يتغاضى عن سر آخر كان من جملة الدوافع ان لم يكن من أهمها وإبرزها ، وهو الاستظهار بالدول الأوربية وخاصة فرنسا لدفع الدولة العثمانية إلى الإصلاح او على الأقل لتخريفها من تدخل الدول الأوربية فتسرع إلى اجابة مطالب العرب . ذلك أن بعض المناقشات التي جرت في المؤتمر في هذا الشأن كانت دليلاً على ما أقول ، فعندما سأل أحد الحضور ما المقصود من تبليغ قرارات المؤتمر للدول ؟ أجاب ندره مطران ان « الأرمن يبلغون دائماً مطالبهم إلى الدول المتحابة مع الدولة ، والمقصود من ذلك استمداد كلمة خير منهم للحكومة العثمانية في إعطائنا الإصلاحات » . ثم عقب الرئيس الزهراوى على هذا بقوله وأنا أريد على ذلك أن بيننا وبين الدول ارتباطاً هو أعظم مما تتصور ، ونحن إذا اطلعنا الدول العظمى على ما يطلبه جزء عظيم من سكان المملكة ، يكون ذلك خيراً من عدم اطلاعنا إياها عليه ، فصدق على هذه المادة من القرارات من قبل المجتمعين^(١).

صحيح أن هذا السلوك شائك وأنه كان ثمة جماعة من المتفرنسين يحاولون أن يلعبون في المؤتمر دوراً لمصلحة فرنسا وأن فرنسا كانت تعلق آمالاً جساماً عليه - ثبت ذلك ما أثير من مناقشة حول الاستعانة بالمستشارين الأجانب إذ طالب بعض الأعضاء التأكيد عليها فعارضها البعض الآخر خشية من أن يؤدي ذلك إلى تدخل الأجانب في شؤون البلاد ، فاقترح خليل زينية منع الكلام في هذا الموضوع ، فوافق المجتمعون على ذلك ، وقد أثيرت القضية في جلسة أخرى فحسمها سليم أفندى سلام والشيخ

(١) المؤتمر العربى ، ص ١١٨

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٠ - ٩١

(٢) حقى العظم - المصدر السابق ، ص ٩٤ ، اللواء ٣٢٤١ ، ٩١٠/٤/٧ ، المؤيد -

٥٨١٦ ، ١٩٠٩/٧/١٤

(٣) المؤيد - ٦٢٤٠ ، ١٩١٠/١٢/١٥

أحمد طيارة بقولهما أن النظام اللامركزي يحل المشكلة بترك الحرية لكل ولاية أن تقرر هذا الأمر بملاء حريتها ، فإذا ما استعانت بالأجانب لا يكون في قرارها هذا ما ينافي مبادئ اللامركزية وغايتها ، وكان في هذا القول تأييداً لما عرضه شارل دباس من وجوب الاستعانة بالإخصائيين الأجانب - أقول صحيح إن هذا الطريق شائك ، ولكن قصة العرب مع الترك كانت قصة قضية معقدة ، ولم يكن العرب قد آسوا إخلاصاً من الدولة في إجابة مطالبهم ، ذلك ما لمسناه في ما تقدم من هذا البحث وما اعترف به أكبر زعماء الترك أنفسهم . قال طلعت بك في تصريح له لإحدى الصحف ، بعد أن تحدث عن الإصلاح ورغبته الأكيدة في ذلك : ومن المؤسف أن السوريين لا يصدقوننا ولا يشقون بوعده واحد من مواعيد الدولة ، وسبب ذلك أن جميع الوعود التي قطعناها لهم لم ينفذ منها وعد واحد . . (١) . فالترك جملوا على طبع أن لا يقدموا على أي إجراء إصلاحي لشعوبهم إلا تحت تأثير المطرقة . ولستمع ، إثباتاً لذلك ، إلى جمال باشا عن إصلاحات الأرمن في مذكراته قال : ولكن المسألة الأرمنية . . . وقد رغبت جمعية الاتحاد والترقي في حلها قبل غيرها بطريقة ترضى الأرمن . . . ولا يكاد إنسان يسمع بمشكلة أرمنية إلا ويرمى وراءها مشكلة روسية . . (٢) . فلو لم تكن روسيا تدعم مطالب الأرمن وتخشي حكومة الاتحاديين شرها لما كانت تريد حلها بما يرضى الأرمن وهكذا فإن العرب حاولوا ولوج هذا الطريق ، وقد تجلى ذلك في مقابلة وفد المؤتمر للمسيو بيشون وقول الزهراوي له : « نحن واثقون أن أوروبا لا بد أن تكون صاغية بارتياح إلى مطالبنا الإصلاحية النافعة » ، وفي رد المسيو بيشون بقوله أن فرنسا تقبل بكل سرور ورضى أن تكون « محامية سوريا لدى أوروبا » كما تجلى في البرقية التي أرسلها حتى العظم ، بصفته سكرتيراً لحزب اللامركزية

(١) المفيد - ١٣٠٨ ، ١٩١٣/٦/١٩ ،

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٤ .

إلى جريدة «الطان» وكبريات الجرائد الأوربية الأخرى ، وإلى نظارات خارجية الدول العظمى : طالبا « مداخلة الدول المؤثرة لرفع الحيف عن البيرونيين محل جمعيتهم الإصلاحية » وذلك بموجب قرار اتخذته لجنة الحزب التنفيذية التي فوضته بالتوقيع على البرقية بالنيابة عن الرئيس كما أذاع ذلك في الصحف تبريراً لسلوكه (١) .

في الحقيقة لم يكن هذا ليعنى رغبة العرب في الاستقلال عن الدولة والإرتواء في أحضان الاستعمار ، ولم تكن مطالبهم مما يضر بالوحدة العثمانية ، لأنهم حرصوا في كل أعمالهم وأقوالهم أن يتمسكوا بشديد ارتباطهم بالرابطة العثمانية التي كانوا يؤمنون بقديسيها ، ويرون فيها عصمة لهم من الوقوع في براثن الاستعمار الأجنبي ، ذلك الذي كان على لسان كل واحد منهم ، لكن الأتراك كانوا يتصامون عن مثل هذه الأقوال والشك يملاً قلوبهم من نوايا العرب . وكان من شأن مظاهرات العرب في الاستعانة بأوروبا على الإصلاح أن يكون للترك حجة كي يربطوا هذه الباردة من العرب بما كان صرح به «بوانكاره» من قبل بشأن حقوق فرنسا التقليدية في سوريا مطالباً بالإصلاحات الضرورية لها ، بناء على طلب موارد لبنان ، وأن لا يفرقوا بين سلوك رجال المؤتمر وبين سلوك الموارد ، ولم يكتفوا على استعداد لأن يقدروا حسن نية رجال المؤتمر ، فازدادت القضية تعقيداً ، ذلك أن الأتراك إذا كانوا قد رضخوا مكرهين إلى التفاوض مع العرب فلم يكن ذلك إلا اكتساباً للوقت ، وانتظاراً لسنوح الفرصة كي يرجعوا عن وعودهم بالتدريج وبالحيلة .

والواقع أن الأتراك حينما أدركوا أن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً ، وأن الدعوة للإصلاح اللامركزي في سورية - التي شاءوا أن يفهموها بأنها دعوة للإستقلال كما عبر جمال باشا عن ذلك في مذكراته - تطورت تطوراً

(١) المفيد - ١٢٨٢ ، ١٩١٣/٥/٢٠ ، الأهرام - ١٠٧٠٠ ، ١٩١٣/٥/١٤

أخذت معه سطوة الحكومة بالتدهور بحيث قال الباشا المذكور أن بعض الأشخاص بلغت بهم الجرأة إلى حد كتابة اسم الوالي أبو بكر حازم في بطاقة ووضعها في رقاب السكّاب ، وأن شكري العسلي ومحمد كرد علي قد ذهبا إلى والي دمشق وطلبا طرد مكنتو بجي الولاية (أمين السر) بدعوى أنه لم يفهم حقوى عريضة قدمت إليه مكتوبة بالعربية فطلب ترجمتها إلى التركية ، وأن الصحف السورية انبرت عن بكرة أبيها للطعن في الحكومة بأعنف العبارات (١) أقول أن الأتراك حينئذ قبلوا التفاوض مع العرب وأبدوا استعدادهم لإجابة مطالبهم . وقد عللت جريدة الأهرام خطوتهم هذه بقولها أن موقفهم بعد مقتل شوكت باشا الذي وقع في ١٥/٦/١٩١٣ أصيب بشيء من التزعزع فحاولوا أن يسكتوا العرب من حولهم ، ريثما يتمكنون من الاجهاز على الاتتلافيين لقتل حركتهم (٢) .

ولعل ما جاء في مذكرات جمال باشا - من أن الاتحاديين اعتقدوا أن الدسائس الأجنبية هي التي كانت تبذر بذور الشقاق بين من سماهم بالعنصرين الاسلاميين الكبيرين الترك والعرب - أكبر دليل على ما كان الأتراك يضمرونه من النقمة على رجال المؤتمر . وإنما يفسر ذلك بوضوح قول جمال باشا نفسه :

«ورغبت أن نلجأ إلى بعض رجال العرب من ذوى الخيالات الكبيرة ممن تعتمد على وطنيتهم وحساسهم الديني لينبئونا عن المطالب العربية التي يمكننا أن نقبلها دون أن نعرض المصالح المشتركة ووحدة العالم الإسلامي للخطر ، ثم نتخذ بعد ذلك الاجراءات اللازمة لتنفيذ تلك الإصلاحات (٣) . فالترك كانوا ، من جهة ، ناقلين على عقد المؤتمر في باريس ومرتابين من صلة منتظمة

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) الأهرام - ١٠٧٤٦ ، ١٩١٣/٧/٧ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٠ - ٩١ .

بفرنسا ، ومن جهة أخرى كانوا يثقون بأعداء الإصلاح اللامركزي ويودون لو تمت الإصلاحات بالاتفاق مع هؤلاء على الطريقة المركزية بما لا يخرج عن قانون الولايات الجديد ، فتصرفوا على هذا المنوال . ويتضح من قول جمال باشا في مفكراته أن آراء أعضاء الوزارة كانت متفقة مع رأيه فتولى - باعتباره خبيراً في المسائل العربية بحكم بقاءه مدة من الزمن والياً على العراق إرسال مدحت شكري بك ، سكرتير اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي وآخرين إلى باريس لمفاوضة رجال المؤتمر (١) .

اتفاقية باريس :

قال الأستاذ ساطع الحصري في كتابه نشوء الفكرة القومية أن مدحت شكري لما وصل باريس واتصل برجال المؤتمر رأى تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية بين الترك والعرب (٢) ؛ لكن قوله في رأي لا ينطبق إلا على ظاهر الأمور ، وعلى وجهة نظر بعض زعماء جمعية الاتحاد والترقي . في الحقيقة بدأ بعض هؤلاء الزعماء يتظاهرون بالتساهل ، وأدلو بتصرّيات ملائمة للإصلاح ، وحتى حسين جاهد ، عدو الإصلاح الألد قد صرح لمراسل الأهرام بقوله أن الترك لا يحاولون إسكات العرب بهذا العلاج القديم - قانون الولايات - فإن العرب سيستمرون على المعارضة حتى يحصلوا على الإدارة الذاتية بأنفسهم وبلغتهم ويعينون الموظفين بمحض اختيارهم ، وإذا نحن قاومناهم ، فإن الخطر قد يكون عظيماً لأن المعارضين الكاملين لا يترددون لحظة في إجابة مطالبهم ليعودوا إلى الحكم فتحزن نرى من الحكمة أن تتفاهم مع العرب ونحكم بيننا وبينهم الصلوات القديمة . . . (٣) وربما يكون حسين جاهد قد رأى إجابة مطالب العرب على

(١) المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) ساطع الحصري - المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٣) الأهرام - ١٠٦٨٦ ، ١٩١٣-٤-٢٦ .

قاعدة تأسيس حكومتين متحدتين تركية - عربية شبيهة بنظام النمسا - المجر^(١). وقد صرح طلعت بك لإحدى الصحف أن سوريا في نظرهم جزء جوهري ، وأنه تحدث مع محمود شوكت باشا في إصلاحها ، وأن هذا قال له أن فيها قبائل لا تزال قواها الأدبية والطبيعية مدفونة ، رجال بسالة وإقدام ، فإذا تمدنوا عززوا الدولة بقوة لا تستطيع دولة ما على مقابلتها ، ولذلك يجب أن تحضر في قرى وديار وتصلح زراعتها . ثم قال أننا اتفقنا على إرسال مائة شاب من سوريا للدراسة في أوروبا فإذا عادوا قلدناهم الوظائف^(٢). وصرح مدحت شكرى إلى مراسل الأهرام بقوله أن الحريين الطرابلسية والبلقانية قد فتحتا عيني الدولة وجعلتاها تصر بأن لا حياة للدولة بلا إصلاح حقيقى تام تجرى على قاعدة اشتراك العرب في إدارة السلطنة^(٣). وأدلى فتحي بك السكرتير الأول للجنة الحزب المركزية بجديت إلى مراسل «الطمان» قال فيه بأن سياستهم الداخلية هي التسليم للعناصر باستقلالها العنصرى والمذهبي والتعليمى عند حد اتفاقه مع حفظ كيان الدولة وبقائها ، وأن الدليل على حسن قصدهم جلى صريح فى الاتفاقية التى عقدت حديثاً بين الحكومة والعرب^(٤). كما كتبت «طنين» مقالاً جاء فيه إن إصلاح الولايات أمر ضرورى لا تنسكرو وقد فهم هذه القضية محمود شوكت باشا وتعبت الوزارة الحاضرة ذلك المقصد . غير أنها صورت الواقع تصويراً صحيحاً قائلة : لكن المسافة عندنا بين القول والعمل بعيدة جداً ، والشبهة التى تشاهد مولد فكرة الإصلاح لا تحظى برؤية تحقيقها^(٥).

أن من يقرأ هذه التصريحات يجد فيها نظرة واقعية ومحاولة من بعض

(١) الأهرام - ١٠٧١١ - ٢٧ - ٥ - ١٩١٢ .

(٢) المفيد - ١٣٠٨ ، ١٩١٢/٦/١٩ .

(٣) الأهرام - ١٠٧٤٨ ، ١٩١٢/٧/٩ .

(٤) المفيد - ١٣٧٩ ، ١٩١٢/٩/١٨ .

(٥) المفيد - ١٤٠٣ ، ١٩١٢/١٠/١٦ ، مقال مترجم عن «طنين» .

الفئات الاتحادية لا تهاج خطة جديدة ، وإن كان الاعتداد بها يعد ضرباً من الثقة الساذجة ؛ والأمر الواقع أن عناصر جديدة متطرفة قد برزت فى جمعية الاتحاد والترقى ، حينما تغلبت آراء جماعة من القوميين الترك الطورانيين المتطرفين فيها ، فوقفوا عقبة كأداء فى سبيل الإصلاحات العربية وحالوا دون وصولها إلى نهايتها السعيدة .

قبل أن يتوجه مدحت شكرى إلى باريس جرى اتفاق مبدئى بين الشبهة العربية فى الآستانة وبين جمعية الاتحاد والترقى على مواد الإصلاح تمهيداً لعرضها على رجال المؤتمر ، وكانت كما وصفها رفيق بك العظم رئيس حزب اللامركزية دون المطلوب ودون ما فى برنامج حزب اللامركزية تساهلاً وإظهاراً لحسن نية العرب وقد رضى المؤتمر بها «كى يبرهنوا للحكومة وللعالَم أجمع أنهم إنما يريدون الإصلاح ولو أتى تدريجاً»^(١). وعلى أثر اتفاق مدحت شكرى والعرب فى باريس على لأئحة الشروط التى أُنفق عليها بعد تعديلات طفيفة ، عاد بها إلى الآستانة يرافقه عبد الكريم الخليل لإتمام المباحثات مع أركان جمعية الاتحاد والترقى ، وبقي قسم من الإصلاحيين العرب فى باريس ينتظراً لتصديق الحكومة رسمياً عليها ولطلبهم إلى الآستانة لمباشرة التنفيذ^(٢). غير أن الأتراك لم يغيب عن خاطرهم أن يحشروا صنائعهم من أعداء الإصلاح فى الاشتراك فى المداوولات . هذا وتظهر نية المخادعين من الاتحاديين من هذه المقاطع التى جاءت فى مذكرات جمال باشا قال ، « وجاءنى طلعت بك ذات يوم . . وأخبرنى أننا مدعوان لزيارة الشيخ عبد العزيز جاويش . . على أهل إيجاد قاعدة للتفاهم مع العرب ، وسرى رئيس الجمعية السرية العربية . . ويقصد به عبد الكريم الخليل الذى يقول أنه خاطبه ، عندما شرع فى المفاوضات ، بقوله : « فقلت له يخيل لى أن جل مراد بك أن يقلد

(١) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٨ ، ص ٦٣٦ ، من بيان لحزب اللامركزية العثمانى .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .

بعض أفراد العرب عدة وظائف رئيسية في الآستانة، ثم قلت لنفسى مكتسباً إن الإصلاحات العربية إذا حكمتها عليها بآراء أولئك الزعماء لا يكون لها معنى البتة سوى قضاء لبانة أشخاص معينين علقت نفوسهم بالمناصب والآية (١) على كل حال جرى الاتفاق النهائي على المواد التالية التي وقع عليها عبدالكريم الخليل مندوباً عن الشبيبة العربية وطلعت بك بصفته وزيراً للداخلية، وكان قد استلمها أثر إغتيال محمود شوكت باشا وإسلام سعيد حليم باشا الصدارة العظمى :

المادة ١ — يكون التعليم الابتدائي والإعدادي (أى الثانوى) باللغة العربية في جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالى أيضاً بلغة الأكثرية وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية إجبارياً في المدارس الإعدادية .

المادة ٢ — يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية ، وأما سائر المأمورين فسيجئون من قبل الولاية ، إلا أن الأحكام ومأمورى العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنوية سيجئون من المركز . وأما الولاية فستشئون من القيد السالف الذكر .

المادة ٣ — إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروطة صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك إلى مجالس الجماعات المحلية على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ — الأمور النافعة ستترك إلى الإدارة المحلية .

المادة ٥ — إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية — في وقت السلم — داخل البلاد العربية في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها ، إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة إلى الحجاز

والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .
المادة ٦ — إن المقررات التي تتخذها مجالس الولايات العامة ضمن صلاحياتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ — سيقبل كبداً أساسى ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين . وسيجئ من الأسس المقررة أن يكون في كل من لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الإسلامية ومجالس سائر الدوائر المركزية إثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضاً من العرب .

المادة ٨ — سيكون في الحالة الحاضرة خمس ولايات وعشرة متصرفين من العرب ، كما أنه ستزال المغدوريات التي قد تكون لحقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلوية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم وأما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .
المادة ٩ — سيجئ في مجلس الأعيان من العرب بنسبة إثنين من كل ولاية عربية .

المادة ١٠ — سيجئ في كل ولاية مفتشون متخصصون من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج إلى ذلك وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والإصلاحية المطلوبة والمتنطرة منهم .

المادة ١١ — النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت إدارتها إلى الولايات ، سيدد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الإدارات المحلية ، على أن تصرف لأمور المعارف .

المادة ١٢ — تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية ، باللغة العربية على أن ينفذ ذلك تدريجاً .^(١)

وقد أتفق الجانبان على أن تبقى هذه النصوص مكتومة ، لرغبة الإتحاديين في إتخاذ التدابير اللازمة لإصدار القوانين والأنظمة التي تضعها موضع التنفيذ تدريجاً مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى .^(٢) غير أن حكومة الإتحاديين تباطأت نوعاً ما في إقرار الاتفاقية ونشرها فساءت الظنون . ثم أذاعت شركة رويتر بعد شهر تقريباً برقية قالت فيها إن الحكومة وافقت العرب على ما يطلبون من الإصلاح رسمياً وأن عبد الحميد الزهراوى سيعين شيخاً للإسلام^(٣) ، والشريف على حيدر رئيساً لشورى الدولة ، فسارع رفيق بك العظم إلى نشر مواد الاتفاق ، ظناً منه أنه لم يبق مانع من نشرها وأن الباب العالى قد أقرها . ثم أرسل برقية شكر إلى الصدر الأعظم أعرب فيها عن أمله بأن تكون الفترة التالية بمثابة عصر جديد من عصور الإصلاح الحقيقى ، وأن الحزب سيرسل إلى الآستانة وفداً يؤدى فروض الشكر للحكومة . غير أنه قد أتضح ، بعدئذ ، أن برقية رويتر كانت كاذبة وأن رفيق بك قد تسرع ، فاستاء الإتحاديون من نشر الاتفاقية خلافاً لما أتفق عليه ، وتعرضوا لحملة شديدة من متطرى الجمعية^(٤) . لذلك كذبت جريدة (طنين) مانشر من خبر الاتفاق ، وأنكرت عقده بين العرب والترك ، كما أنكرت ذهاب مدحت شكرى إلى باريس من أجل هذا الغرض وقالت إن ذهابه كان للسياحة ، وإن الحكومة ترغب فى إجراء الإصلاح لأعمالاً بالاتفاق المزعوم بل برغبة خالصة منها^(٥) ، يريد الإتحاديون بذلك أن

(١) ساطع الحصرى — المصدر السابق ، ص ٢٢٠ ، أمين سعيد — المصدر السابق ،

ج ١ ، ص ٣٢ .

(٢) ساطع الحصرى — المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٣) ذكر جمال باشا فى مذكراته أن الزهراوى كان طامعاً فى هذا المنصب .

(٤) المنار — العدد السابق ، ص ٦٤٧ .

(٥) الأهرام — ١٠٧٨٠ ، ١٥-٨-١٩١٢ .

يؤهموا العرب بأن خوفهم من هياج العناصر الأخرى على الحكومة ومطالبتها باتفاق مماثل هو الذى يلجئهم إلى هذا التصرف . إنما الشئ الواضح الذى أثبتته الوقائع التالية أنهم لم يريدوا أن يقيّدوا أنفسهم باتفاقية تعلن على ملأ الناس ، والدليل على هذا أن وزارة الداخلية نشرت بياناً بالمواد التى زعمت أنها قررتها للإصلاح ، وأستصدرت فى ١٩١٣/٨/٥ إرادة سنية كانت دون ما أتفق عليه . جاء فى بيان لحزب اللامركزية أن « الحكومة ببيانها الأخير شوّهت مواد الاتفاقية تشويهاً ، ولم ترض بذلك القليل الذى رضينا به ، فادخلت اليأس من جديد فى نفوس أعضاء حزبنا ونفوس الأمة العربية جمعاء^(١) . وقد حقق الإتحاديون ، بهذا العمل ، عن قصد أو غير قصد ، ما كانوا يرغبون فيه من تفرقة الصف العربى بين قسم مصدق وآخر غير مصدق بوفاء حكومتهم ، وحجة الفئة الأخيرة فى ذلك أن الإتحاديين لم يتظاهروا بإجابة مطالب العرب إلا خوفاً من تدخل الدول العظمى وكسباً للوقت ريثما يتحسن موقفهم ويجدوا الوقت الملائم لضرب الإصلاح والإصلاحيين^(٢) . وهاكم الفرق بين كل من نصوص الاتفاق وبيان الحكومة والإرادة السنية :

١ — جاءت المادة الأولى من البيان والإرادة السنية عن الأوقاف طبقاً لما نص عليها الاتفاق ، ولكن مع تقييدها بعبارة « توفيقاً للقانون الخاص الذى هو قيد الوضع ، .

٢ — حورت المادة الثانية من البيان والإرادة بشكل جاءت مناقضة للاتفاق الذى نصت مادته الخامسة على أن العسكريين سيؤدون خدمتهم — فى وقت السلم — داخل البلاد العربية . فجعلت فى البيان والإرادة السنية

(١) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٣ من بيان حزب اللامركزية .

(٢) الأهرام — ١٠٧٤٦ ، ١٠٧/٧/١٩١٣ .

بالصورة التالية : « وإذا رأيت الدولة أن الحال تقضى بزيادة عدد الجنود المحتشدة على جهة من جهات الحدود فللحكومة أن تحشد وتسوق كل صنف من أصناف الجنود من غير قيد ولا شرط » ، أى أنها لم تقيدها بحالة الحرب كما نص عليه الاتفاق .

٣ - وجاءت المادة الثالثة من البيان والارادة السنية مخالفة للمادة الأولى من الاتفاق بشأن لغة التعليم ، فبينما جعلت الاتفاقية التعليم الابتدائي الاعدادي باللغة العربية في جميع البلاد العربية ، والتعليم العالي بلغة الأكثرية جاءت الارادة السنية مخالفة لها بأن أضافت العبارة التالية على المادة المذكورة « ولكن ينبغي لأجل تعميم اللسان الرسمي أن يحافظ على التدريس باللغة التركية كما كان في المدارس الاعدادية في حواضر الولايات » . وهكذا بقى القديم على قدمه .

المادة ٤٠٥ - أما بشأن تعيين الموظفين فقد أعادت الارادة السنية أمر تعيينهم إلى ما نص عليه قانون الولايات بالحرف ، سوى أنهم يجب أن يكونوا وافقين على اللغة العربية . ولكن هذا الشرط لم يكن له معنى ولا فائدة طالما ثبت أن الاتحاديين لا يأنفون من المراوغة والمداورة في جعله يفقد ميزته ، إذ كان من السهل عليهم أن يقولوا عمن لا يفقه من العربية شيئاً إلا بعض الكلمات بأنه ضليع باللغة العربية (١) . وقد قالت جريدة (طنين) في عددها الصادر في ٣-٨-١٩١٣ : « يجب أن لا نفتش الآن على مأمورين وافقين حتى كنه اللغة العربية وقوفاً تاماً بل يجب أن ننظر في الأقدمية والاستقامة والعفة قبل الوقوف على اللغة » (٢) .

أما التذييل الذي جاء في آخر البيان الوزاري فيما يتعلق بقرارات المجلس

العمومي ، ولم تشر الإرادة السنية إلى موضوعه بشيء ، فقد جاء مائعاً في قوله .. وأن من المقرر أيضاً تنفيذ القرارات التي تقررها المجالس العمومية ضمن دائرة اختصاصها بلا ابطاء (١) وهذا لا يعنى إلغاء القيد الذي سمح للوالى بعرض مالا يروقه منها على رأى مجلس شورى الدولة النهائي ، في حين كان نص الاتفاق بخصوص هذه القرارات حاسماً إذ يقول : « أن المقررات التي تتخذها المجالس العمومية ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال » . ولم تذكر الإرادة السنية غير ذلك من مواد الاتفاقية وتجاهلت ، بصورة خاصة المادة ١٢ القائلة بأن تكون المعاملات في البلاد العربية باللغة العربية .

ومن الواضح أن الاتحاديين قد استغلوا الاتفاق الذي حصل بين المفاوضين العرب وبينهم بجعل الاتفاقية مكتومة من جهة ، وبترك الأمر للاتحاديين كي يصدر ما يلزم من القرارات والأنظمة لتنفيذها على مراحل من جهة أخرى ، مما يدل على قصر نظر المفاوض العربي ، وتركوا المجال فسيحاً أمام الترك للمهاطلة والتسويق . فلو جرى الإصرار على صدور الإرادة السنية فوراً بجميع ما تضمنته الاتفاقية ، وعدم جعل أمرها مكتوماً لجاء ذلك حجة على الاتحاديين فيما لو سوفوا في تنفيذ بند واحد منها ، ولما بقي لهم مجال لإيهام قسم من العرب بأنهم ينفذون الاتفاقية حسب الشروط التي وضعت لتطبيقها تدريجاً ، ولإلقاء الفرقة في صفوف الإصلاحيين منهم ولكن الإصلاحيين العرب أرتكبوا هفوة بالقاء مقاليد المفاوضة إلى عبد الكريم الخليل الذي برغم إخلاصه الشديد ووطنيته الصحيحة لم يكن ذلك السياسي الماهر الداهية الذي يستطيع أن يقف أمام كفاءة طلعت وجمال و خليل بك وسواهم من أقطاب الاتحاديين ، خاصة وأنه كان يرجع في معظم أموره إلى الشريف جعفر باشا فيستشيره ويطلب رأيه لأنه كان يتوسم فيه

خيراً ، ما كان يخطر له أن المومى إليه يندفعه ويمشى الاتحاديين هو ومن
لفق لفة من وجهاء العرب ، كما الشريف علي حيدر وسليمان البستاني وغيرهم ،
كما التف حوله قسم من أبناء العرب الاتهابيين من عباد الوظائف في الآستانة
الذين كانوا ، فيما سبق يحاربونه ، وصاروا يتملقونه لما أصبح له من النفوذ
في دوائر الدولة ، وأنضم إليهم قسم من الذين اتقنوا المناورات السياسية
فأصبح لهم بعض التأثير عليه ولم يأبه لرأى رفاقه المخلصين الذين أشاروا عليه
بترك هؤلاء المخادعين ، وأن يحتاط في أموره ، فانقسمت الشبيبة العربية
حينذاك على بعضها قسم يؤيد عبدالكريم الخليل وقسم يرى أن يتنحى
عن عمله (١) .

لما أعلنت الحكومة الاتحادية الإرادة السنية فرح بعض العرب في
الآستانة بها ، بالرغم مما فيها من نقص وإيهام ، وعدوها خطوة في سبيل
الإصلاح ، خاصة وأن جمعية الاتحاد والترقي قد غررت ببعض رجال
العرب بوعدا إياهم أنها ستنفذ جميع مطالبهم تدريجاً ، وأنها إذا لم تنشر ذلك
في الصحف فذلك أنها لم تشأ أن تغري بذلك سائر العناصر العثمانية (٢) ، وأنها قد
أفهمتهم أن مجلس النواب قد بحث القضية واستقر رأيه على أن يقسم المطالب قسمين
أحدهما يشمل المطالب العامة ، وهي التي نشرت والثاني يشمل المطالب الخاصة
كعدد أعضاء العرب في مجلس الأعيان والوزارات وغير ذلك (٣) . فارتاح قسم
من الشباب العربي ، الذين ناووا عبدالكريم في بادئ الأمر ، إلى هذه الوعود ،
وبدأ نوع من التفاهم بين القوميين للعرب والقوميين الترك من شبيبة العنصرين
ظهرت آثاره في بعض الاحتكاكات والاتصالات الودية في بعض
المناسبات (٤) . لكن قسماً آخر من الشباب العرب ظلوا ناقلين على الوضع

(١) أحمد عزة الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٣) الأهرام - ١٠٧٨٠ ، ١٥/٨/١٩١٣ .

(٤) المفيد - ١٣٤٨ ، ١٠/٨/١٩١٣ .

وعلى عبدالكريم بحيث أنه عندما أرسل برقيات إلى الأحزاب والجمعيات
العربية يطلب إليها أن ترسل من يمثلها للانضمام إلى الوفد العربي الذي
سيذهب لتقديم الشكر للحكومة أمتنع الاصلاحيون العرب عن إجابة
طلبه . عندئذ دعا عبدالكريم إلى اجتماع في المنتدى الأدبي قام فيه خطيباً
مشيداً بحسن نية الاتحاديين ، وطلب من المجتمعين تشكيل وفد (١) تألف
بكل صعوبة من أكتورية رجعية أمثال الشريف علي حيدر ونجليه الشريف محي
الدين والشريف مجيد ومحي الدين باشا الجزايري وشكري باشا الأيوبي وشكري
بك الحسيني وبيديع بك المؤيد ونجيب بك شقير والشاعر العراقي معروف
الرصافي والشيخ عبدالعزيز جاويش وسامي بك العظم وعبدالكريم الخليل
وغيرهم ، وكانهم مثلاً أمام الصدر الأعظم الذي خطب فيهم معرباً عن ارتياحه
لزوال سوء التفاهم بين العنصرين . ثم خطب عبدالعزيز جاويش وتبعه
عبدالكريم الخليل مهتماً باسترداد مدينة أدرنة ، شاكراً للوزارة على منحها
الإصلاح ، معرباً عن شكر الشبيبة للدولة ، مطالباً برفع الإدارة العرفية
التي ترزح مدينة بيروت تحتها من عامين ، والغاء المنع عن الصحف المصرية
والسياح بصدد الجرائد المحلية المعطلة ، مشيراً قضية بيع الأراضي ، لاسيما
في فلسطين ، للأجانب ، وفي مساء ذلك اليوم ٥/٨/١٩١٣
أولمت الشبيبة العربية وليمة شائعة في فندق توقيتليان لرؤساء جمعية الاتحاد
والترقي ووجهائهم حضرها وجهاء العرب ، القيت فيها الخطب من قبل
عبدالكريم الخليل وفتحى بك وإسماعيل جقي بابان بك وسليمان البستاني
وظلمت بك وآخرين (٢) ، وكان مما قاله طلعت بك ما يلي : أود أن أصرح
للملأ أن موقفنا من نظام اللامركزية ، كان مبنيًا على أوضاع الشعوب
البلقانية . أننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها ، وكنا نختي أن

(١) أحمد عزة الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٥ .

(٢) المفيد - ١٣٤٧ ، ٩/٨/١٩١٣ ، أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .

يؤدي النظام اللامركزي إلى تسهيل وتسريع انفعالهم عنا... ولكن الآن وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلا. لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية، فلا نتردد في المضي معكم إلى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم، لأننا نعتمد على أخوتكم فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصمیمة، على سياسة جديدة^(١).

أبرق بعدئذ عبدالكريم الخليل إلى باريس لأعضاء المؤتمر العربي كي يحضروا لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، فقرر المؤتمر أن يرسل قسما من أعضائه هم سليم أفندي سلام والشيخ أحمد طباره وأحمد مختار بيهم، وبيق القسم الآخر في باريس، ريثما تتم جميع الترتيبات لوضع مواد الاتفاقية موضع التنفيذ التام. ولما وصلوا الأستانة اتصلوا بمعتمدى الجمعيات العربية وبسوطوا لهم أن المهمة التي أتوا من أجلها هي إيضاح المهم في الاتفاق الذي أعلنته الحكومة، ومفاوضتها في تعيين بعض زعماء الأحزاب العربية في مناصب الدولة وحملها على الاعتراف رسميا بالاتفاق السري الذي أبرم بين الجمعية والمؤتمر العربي^(٢)، وشرع الوفد في مقابلة المسؤولين والسلطان وولى العهد وأخذ يستحثهم على الإسراع في وضع الاتفاق موضع التنفيذ. وقد أولمت جمعية الاتحاد والترقي في مساء ٢٧ / ٨ / ١٩١٣ وليمة شائعة للشبيبة العربية دعت إليها وفد الإصلاح والوزراء وبعض كبار الترك والعرب، وخطب فيها فتحي بك وعبدالكريم الخليل والشيخ أحمد طباره وأعرب فيها الخطباء العرب عن تعلقهم بالرابطة العثمانية، والترك عن رغبتهم في وضع الإصلاحات موضع التنفيذ^(٣).

بينما كان هذا هو الموقف في الأستانة، كان الاصلاحيون العرب

في مصر وبيروت ودمشق والمهجر في قلق وإرتياب من نوايا الاتحاديين التي ظهرت في محاولاتهم اشراك الحزب المعارض للإصلاح اللامركزي في المداولة حول لائحة الاصلاحات، والاعتماد على آرائهم للسير في تنفيذها ولا يخفى قصدهم من ذلك إلا وهو اكتساب تأييدهم على ما يحورونه من مواد الاتفاقية، فصدرت منهم الدعوة لوفد من أعضاء هذا الحزب كي يحضروا إلى الأستانة فقدم إليها منهم محمد فوزي باشا العظم وعبدالرحمن اليوسف والدكتور حسن الأسير والامير شكيب ارسلان ومحمد باشا الخزومي والشيخ أسعد شقير وبشير البنا وأمين التريزي. وكانت جريدة (طنين) في كل مناسبة تعلن على الملأ أن هذا الوفد الذي أم العاصمة للاتفاق على الخطوات الواجب القيام بها لتنفيذ الاتفاقية هو من أكرم عترة وأعظم أرومة في البلاد العربية^(١). وبدأ أعضاء هذا الحزب يصرحون بأقوال فيها طعن بالاصلاحيين ويبدون أسفهم فيها لوضع الحكومة يدها بيدشبان مارقين اتخذت بهم مع أنه ليس لهم من غاية سوى تسليم البلاد إلى الأجانب، وقد أخذوا يقنعون الحكومة بإبقاء الحال على ما كانت عليه حتى أن أحدهم أسعد شقير قال لأحد محرري الصحف: إن إبقاء اللغة التركية لغة رسمية في البلاد العربية في مصلحة العرب أنفسهم لأنهم إذا كتبوا العرائض بالعربية وأرسلوها للأستانة طالت مدة بقائها فيها... فيكون العرب هم الخاسرين^(٢) وهكذا تأكد لوفد المؤتمر القادم من باريس بأن الحكومة إنما تنوى المظل والتسويق، وأن التحوير الذي أدخلته على الاتفاقية في الإرادة السنية لم يكن عن حسن نية، فقرر أعضاءه مغادرة العاصمة مستائين من الوضع، وبعثوا بتقرير إلى مندوبي الجمعيات العربية في الأستانة، يوم سفرهم، يبنوا فيه بأسلوب لبق عن استيائهم قائلين أنهم سمعوا من رجال الحكومة الرسميين

(١) المفيد - ١٣٥٥ ، ١٧-٨-١٩١٣ ، ١٣٧٨ ، ١٧-٩-١٩١٣ .

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩١ .

(١) ساطع الحمري - المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) أسعد داغر - ثورة العرب ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٥ - ٩٥ .

وعوداً صريحة قاطعة لا يستطيعون أن يظهروا ارتياحهم فيها ، بأن تنفيذ الإصلاح واقع لا محالة في القريب العاجل ، وأن الدولة العلية لا تقف بالإصلاح عند هذا الحد بل تزيده وتعززه كلما سنحت لها الفرص وساعدتها الأحوال فرأينا من المصلحة أن نتظاهر بالرضى لأن السياسة تقضى علينا بذلك وعزمنا على السفر إلى بلادنا لعرض المسألة برمتها على مسامع الأمة وإعدادها لقبول الإصلاح إذا برت الحكومة بوعدها أو لإتخاذ التدابير اللازمة الفعالة للوصول إلى غايتنا الشريفة . وقد أفهمنا رجال الحكومة حقيقة الحال وقلنا لهم أن هذه آخر مرة نرضى فيها بالوعد فإن لم يبروا بها في أقرب آن كانوا هم وحدهم المسؤولين عن تفاقم الأمر وسوء العاقبة (١) . وقد زادوا كد ارتياح الاصلاحيين بنية الحكومة أنها لم تر غير أعداء الإصلاح عندما اتجهت نيتها إلى إنالة العرب بعض حقوقهم في الوظائف فصارت القرارات تصدر بتعيين هؤلاء دون غيرهم ، معرضة عن شرفاء الأمة العربية (٢) .

عند ذلك لم يسع حزب اللامركزية العثمانى السكوت فأصدر بياناً إلى الشعب العربى في ١٠/٩/١٩١٣ شرح فيه حاجة الأمة إلى اللامركزية وعدد فوائدها مشبها النظام المركزى بوضع أسرة يعيش أفرادها على جهود رب الأسرة ، دون أن تترك لهم الفرصة للاعتداد على النفس حتى إذا توفى ربها هلك أعضاؤها وبين كيف أن الحزب رضى بشروط اتفاقية باريس مع كونها دون برنامج الحزب ، ثم كيف صدرت الإرادة السنية وهى أيضاً أقل من الشروط المتفق عليها ، بل كانت صورة مشوهة عنها ، بشكل جعلتها لا تزيد عما جاء فى قانون الولايات ، وأنه بعد أن كان قد قرر إرسال وفد إلى الأستانة ليشكر الحكومة على عزمها على الإصلاح ، عدل عن هذا القرار ، وأنه أرسل إلى أحد أركان الدولة بصفة أنه كان من شهود اتفاق باريس ، بما عول عليه ، وأنه يوقف

(١) المصدر السابق ، ص ٩١ - ٩٢ ، أمين سعيد - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧ - ٣٨

(٢) الاهرام - ١٠٧٤٦ ، ١٩١٣/٧/٧ .

إرسال الوفد على أحد أمرين : إما إرضاء الحكومة بالاتفاقية المذكورة وتطبيقها بالحرف ، وإما أن تودع مسألة اللامركزية برمتها إلى رأى الأمة بأن تصادق على منهاج (الحزب) ليسير في تأييد مبدئه بالطرق القانونية التى تسير فيها الأحزاب عامة فى كل مملكة دستورية . . . وأما إذا كانت الدولة لاتوافق على كل ذلك ، ولاتعترف بالحزب فانه اعتماداً على معونة الأمة العربية وأهل رأى سيسير فى الطريق التى رسمها لأجل سعادة الوطن وسلامة الدولة أيضاً . . . لأنه لا يوجد عربى مخلص إلا ويريد البقاء للدولة العثمانية والحياة مع إخوانه الأتراك تحت راية الهلال ، لأن هذين العنصرين لاغنى لأحدهما عن الآخر فاذا افترقا لا يعلم المسأل إلا الله . . . غير أنه لا يوجد عربى يعقل معنى الحياة والوجود يرضى أن يكون مكانه من هذه الدولة مكان العبد المملوك من الممالك ، والمسود من السيد . ثم بين أن الأمة العربية متحدة متكافلة وستتأكد الحكومة من ذلك عندما يقف طلاب اللامركزية العرب فى إدارات البرق والبريد ، فى سورية وفلسطين والجزيرة والعراق وأوربا وأميركا ، فى نفس يوم صدور البيان ، ١٠/٩/١٩١٣ ، مخاطبون الصدر الأعظم بلسان ينطق بالإخلاص للدولة والحرص على سلامتها ، ولكنهم يسترحمون من مقامه إعلان وتنفيذ أحكام اللامركزية الإدارية الواسعة فى ولاياتهم . وعندما يتلقى الصدر الأعظم برقية اللجنة العليا للحزب مؤيدة مطالب الأمة العربية راجية من حكمة حكومتها إحلال رأى الأمة الموافق للشرع والدستور محل الاعتبار والقبول (١) .

أما عبد الكريم الخليل فقد بقى فى الأستانة بواصل السعى لدى الاتحاديين كي يسرعوا فى خطوات وضع اتفاقية باريس موضع التنفيذ ، ثم أ برق إلى عبد الحميد الزهراوى ، ويظهر أن ذلك كان بموافقة الحكومة ، طالبا حضوره إلى الأستانة . وكان الزهراوى قد سئم البقاء فى باريس ، مدة خمسة أشهر .

(١) النصار - مجلد ١٦ ، ج ١١ ، ص ٨٤٩ - ٨٧٩ ، من نص بيان حزب اللامركزية .

ينفق من ماله الخاص فيها ، منتظراً تنفيذ الإصلاح المتفق عليه ، وكانت الأستانة تجذبه إليها وحزب اللامركزية يجذبه عنها ، كما عبر عن ذلك الشيخ رشيد رضا ، فلما تلقى برقية عبد الكريم استأذن الحزب بالذهاب إليها ، وكان أبان مكوثه في باريس يكتبه ويعمل برأيه ، فاختر الحزب أخيراً أن يعود إلى مصر ، وأن يمر بالأستانة مختبراً إذا شاء^(١) فأتى إليها في ١٩١٣/١٠/٢٨ حيث استقبله بحماس عظم أعيان العرب وما يزيد عن سبعين ضابطاً عربياً وجميع شبان العرب في الأستانة^(٢) ، هاتفين بحياة الإصلاح وزعماء العرب والأمة العربية ، وبدأ فوراً مفاوضات مع الاتحاديين ، فأفهموه بأنهم لا ينالون على العهد وقد بدأوا تنفيذ الاتفاق بإنشاء مدرستين سلطانيتين (ثانويتين) إحداهما في بيروت والثانية في دمشق ، أقاموهما فيما بعد بالفعل وعينوا إليهما مديريين وأساتذة من العرب^(٣) ، وبجعل خدمة جنود كل ولاية في منطقتها العسكرية ، وبجعل اللغة العربية رسمية في المحاكم ودواوين الولايات العربية ، وباختيار الموظفين لهذه الولايات من العارفين باللغة العربية . وأما ما يتعلق بالنافعة والأوقاف والمعارف فقد قالوا له أنهم شارعون في تنقيح قانون الولايات لوضع قانون بشأنها ، إنما هم بحاجة إلى المال لتنفيذ هذه المشاريع وليس لديهم مال ، ثم طلبوا أن يساعدهم على اختيار والاكتفاء لتعيينهم تدريجاً في مناصب مجلس الأعيان ومصالح الحكومة العليا . فكان الزهرأوى أمام هذه الوعود المبرمة يتأرجح بين اليأس والرجاء مدة طويلة^(٤) حتى أدرك أنهم يسوفون فعزم على مغادرة الأستانة ، وكان أصدقائه يلحون عليه بذلك ويحذرونه سوء العاقبة ، وأدلى في ١٩١٣/١١/٢١ بحديث إلى محرر إحدى الصحف قال فيه أنه سمع من وعود الدولة ما سمعه غيره من الإصلاحيين

ولكن ما الفائدة ونحن نريد أعمالاً لا أقوالاً ، وأنه لم يعد له متسع من الوقت للبقاء في الأستانة ، وأن أصدقاءه يستحثونه بالكتب والبرقيات لسرعة السفر منها إلى مصر . ولما سأله المحرر هل يرجو الانتهاء من هذه المسألة قبل سفره أجاب : لم أفقد الثقة بحسن نية الحكومة بعد ومع ذلك فإن سير الأمور على منوالها الحالي يوهن عزمي ويشبط همتي ويمنعني من الرد على سؤالك .

— ولكن سفرك الآن يعد بمثابة قطع الرجاء من الحكومة بتاتاً .

— هذا ما أخشاه وما أفهمته للحكومة فلا عذر لها إذا تجاهلته في مستقبل الأيام .

— وما هو السبب في تماطلة الحكومة ؟

— أظن أن السبب خلاف قام في جمعية الاتحاد والترقي ، فإن فريقاً من أعضائها يؤيد مطالبنا ويروم معاملتنا بالحسنى ، وفريقاً يرفض مطالبنا كل الرفض ويشير باستعمال الشدة معنا . . فان استطاع أولهما إقناع الثاني كان لنا مطالبنا وإلا ساءت العاقبة كثيراً^(١) .

ويظهر أن هذا الحديث الصحفي قد كمان له من الوقع في الأستانة مادفع بعض الراغبين في الإصلاح الصحيح إلى إثارة الموضوع في الجرائد فتحرك الكاتب المشهور على كمال بك وانتقد في جريدته (نيام) الحكومة بأنها تقول ولا تفعل وتعد ولا تفى وطالبها بإنجاز وعدها للعرب ونهذ سياسة التسوية ، وأعرب آخرون عن اعتقادهم بأن تمزيق اتفاقية باريس أو المثل في تنفيذها جناية لا تغتفر^(٢) . واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك وظلت دائرة حتى أواخر شهر ديسمبر — كانون أول ، وشرعت الحكومة في تنفيذ ما لا يتوقف على

(١) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩٢ - ٩٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٤ - ٩٩ .

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) المفيد - ١٢٨٨ ، ١٤٠٦ ، ٩/٢٩ ، ١٠/٢٠ ، ١٩١٣/١٠ .

(٣) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٤) المنار - مجلد ١٧ ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

القوانين ولا على المال من المطالب كتحسين ستة أعضاء من العرب في مجلس الأعيان أحدهم هو بالذات ، وتعيين الشيخ إسماعيل الحافظ من علماء طرابلس الشام ، ومن نابغ العرب أخلاقاً وعقلاً واستقامة ، عضواً في مجلس المعارف الأعلى ، وتعيين السادة عبد الوهاب الإنجليزى وشكرى العسلى مفتشين في الدوائر العدلية بسوريا وآخرين في الدوائر العالية في العاصمة (١) ثم صدرت بعدئذ إرادة سنوية تقضى ببعض التعديلات على قانون الولايات كوجوب تعيين مأمورى الولايات العربية من العارفين باللغة المحلية ، واستعمال اللغة المحلية في المرافعات أمام محاكم بعض النواحي التي تعينها الحكومة ، وإمكان تبليغ أوراق الدعوة والحكم إلى أصحابها بعد ترجمتها إلى اللغة المحلية . أما رجال الدرك والبوليس في النواحي فيختارون من العناصر الإسلامية وغير الإسلامية بنسبة عدد نفوسها . وأما قوانين الحكومة وأنظمتها وقراراتها التي تشر للعموم فتطبع باللغتين الرسمية والمحلية (٢) .

وفي ١٩١٤/١/٤ صدرت الإرادة السنوية بتعيين الزهراوى وستة آخرين من العرب في مجلس الأعيان هم : عبد الرحمن بك اليوسف عن الشام ، ومحمد أفندى بيهم ويوسف أفندى سرسق عن بيروت ، وأحمد أفندى الكيخيا عن حلب ، وحى الدين أفندى النقيب عن بغداد ، وسليمان أفندى البارونى عن طرابلس الغرب ، ولم يكن سوى واحد منهم من الإصلاحيين اللامركزيين هو الزهراوى ، وأما البقية فمنهم ثلاثة من الاتحاديين أو أعوانهم ، اليوسف والبارونى والنقيب ، والبقية من الحيايين (٣) .

كان المرحوم الزهراوى حسن الظن بكل أحد يظهر أمامه بمظهر الخير والإرادة الحسنة وكان من رأيه أن يمد طلاب الإصلاح أيديهم إلى الاتحاديين ،

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) الأهرام - ١٠٨٩٢ ، ١٠٨٩٤ ، ١٢/٢٦ ، ١٢/٢٩ ، ١٩١٣/١٢/٢٩ .

(٣) الأهرام - ١٠٩١٣ ، ١٠٩٢١ ، ١/٢١ ، ١٩١٤/١/٣٠ ، أنجم داغر - المصدر

السابق ، ص ٩٩ .

ظالماً يريدون حسن النية ، ويساعدوهم على الإصلاح لتلايحل محلهم المناقون وطلاب المنافع ، وكان متفقاً مع عبد الكريم الخليل على ضرورة قدوم السيد رشيد رضا ورفيق بك العظم إلى الاستانة لهذا الغرض ، بينما كان رأى السيد رشيد رضا أن تعيينه في مجلس الأعيان اجبولة يريد بها الترك أن يوقعوا طلاب الإصلاح واحداً بعد الآخر في المصيدة ، فرفض هو ورفيق العظم دعوة الاتحاديين لها بالرغم من أن منصباً وزارياً كان معداً للآخر . إنما اعتر الزهراوى بحسن نية الترك خاصة عندما رأى مباشرتهم في وضع بعض شروط اتفاق باريس موضع التنفيذ ، وأرضته الإرادة السنوية بجعل اللغة العربية مستعملة في المحاكم المحلية ، على ما فيها من نقص ، وقصر استعمالها على بعض النواحي التي تعينها الحكومة ، وأسروه بمسؤول الكلام كقولهم أنهم وجهوا منصب الأعيان إليه على ما كان من شدة معارضته لهم وفي ذلك برهان على صدقهم ، فقبل المنصب ، ولكن دون أن يستشير حزبه في هذه المرة كما كانت تقضى بذلك مقررات المؤتمر العربى الأول . غير أن حزب اللامركزية رأى من الصواب أن تظل الصلة بين الطرفين وثيقة لثقة الحزب به وبإخلاصه في العمل لمصلحة الأمة ولأنه خير من يوقف الحزب على أعمال الحكومة وقد حقق الظن فلم يكن يعقد أو يحل إلا باستشارة حزبه الذى قرر باتفاق الآراء إقراره على قبول منصب الأعيان وهو ، أى الحزب ، غير موقن ولا مرجح لانجاز الحكومة ما وعدت به السيد الزهراوى ، كما أنه غير موقن بأنها لا تنجزه ، فكانت الحكمة في عدم قطع الصلة بالحكومة ، ومطالبتها بالبرهان والحجة (١) .

لم يرق تعيين الزهراوى ، وغيره من أعضاء الأعيان الجدد في أعين الشبيبة العربية ولا في أعين طلاب الإصلاح . ومع أن عضوية الأعيان لا تعد وظيفه باعتبارها كالمبعوثية مهمتها تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها

(١) المنار - مجلد ١٧ ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ومجلد ١٩ ، ج ٣ ، ص ١٧٤ .

وهي وسيلة للتأثير على الحكومة لا لخدمتها ، فقد اعتبر واعمله خرقا لمقررات المؤتمر العربي ، لأن الحكومة لم تنجز الإصلاح المنشود بكامله ، ثم أن لجوء الحكومة إلى صنائعها في تعيينهم بمجلس الاعيان^(١) ، كان من شأنه أن يحدث الريبة في قلوب الاصلاحيين العرب بأنها ولا بد تضرر السوء لأنهم لا يثقون بمن عينتهم ولا ياتمنونهم على السهر على تنفيذ الاصلاح . وقد تعرض الزهراوى إلى هجوم ثلاث فئات :

١ - فئة المسيحيين وخاصة من كان منهم في المهاجر ، هاجموه وحزبه واتهموه بأن الترك أرضوهم ببعض المناصب والوظائف^(٢) فقد جاءهم احتجاج من جمعية الاتحاد السورى فى أميركا ، وصفت قبول أعضاء اللجان الاصلاحية الوظائف بأنه قتل للحركة الاصلاحية فى سوريا والبلاد العربية لأن المقصود من عمل الحكومة هو ذر الرماد فى أعين البسطاء وإيهامهم أن قبول بعض أعضاء اللجان المعروفين فى بلادهم وظائف فى هذه الحكومة ، وهى على شكلها الحاضر ، يعنى وجود التفاهم بينها وبين المطالبين بالاصلاح أو استمالة بعض من يظن فيهم الزعامة لفصلهم عن حظيرة الاصلاحيين ... مع تنزيها هؤلاء عن ارتكاب هذه الهفوة عن سبق معرفة هذا القصد والقبول بالامر والاشتراك فى تنفيذه ؛ ومع ذلك فإن الجمعية وفروعها تحتاج وتطلب مراعاة نصوص مقررات مؤتمر باريس وترجو اللجان الاصلاحية اعتبار من يخالفها مفصولا عنها^(٣) . فلما استلم حزب اللامركزية هذا الكتاب المؤرخ فى ١٩ / ٢ / ١٩١٤ عقد أعضاؤه اجتماعا أسفر عن

(١) لجأت الحكومة فى التعيين للوظائف ، بصورة عامة ، الى طريقة من شأنها ان تنيل الاصلاحين الاقلها عددا واهمية ، بحيث كانت تحتفظ ليريدىها بالمراكز الهامة والعدد الاكبر ولم تتجاوز نسبة الاصلاحين فى الوظائف منها . (الاهرام ، ١٠٨٥٢ ، ١١ / ٨ / ١٩١٣) .

(٢) النار - مجلد ٧١ ، ج ٣ ، ص ٢٣٨

(٣) امين سعيد - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠ - ٤١ .

لإقرارهم وجوب الرد عليه ، ولم يخالف إجماعهم على ذلك سوى السكرتير حقى بك العظم الذى أخذ يشنع على الزهراوى ويصفه وصوفا غير لائقة . أما رد الحزب فقد جاء فيه ، إلى جانب عبارات التقدير لثبات عرب المهجر على مبدأ المطالبة بالإصلاح ، عتاب بأن الاحتجاج كان تسرعا فى الحكم على الاصلاحيين فى مصر ، كما بين لجمعية الاتحاد السورى بأن الزهراوى لما استدعى إلى الآستانة كان الحزب يلح عليه بالبقاء خارج البلاد ريثما يستوثق من وعود الحكومة ولما استوثق من ذلك سافر إليها وتم التفاهم بينه وبين الحكومة على وضع بعض مواد اتفاقية باريس موضع التنفيذ ، وبقيت مواد وعدت الحكومة بتنفيذها بالتدريج ، فكان بقاؤه فى الآستانة ضروريا للمطالبة بانجازها . أما تعيين الزهراوى فى مجلس الاعيان فإن اللجنة العليا لحزب اللامركزية رأت أن ترضى به لىكون المولى إليه واسطة لدوام التفاهم بينها وبين الحكومة ، وما عداه فلم يعين أحد من أعضاء الحزب فى الوظائف ، وليس فى أعضاء اللجنة من يرضى بدون إصلاح قط . ثم أضاف الرد أنه لم يكن من حسن رأى ، والحزب طالب إصلاح ، أن ترغب الحكومة بالتفاهم وتلين القول وتعترف للعرب بكثير من الحقزق التى لم تكن ترضى بمنحها من ستين ونرميها بالكذب ونباعد بينها وبيننا بغير سبب : ما لم يتم لنا دليل قاطع على أنها تفعل ذلك رياء لاصدقا . . . ومتى قام الدليل على ذلك كان لنا معها شأن آخر . . . » ثم أكد الرد على بقاء الحزب أميناً على فضاله الإصلاحى إلى النهاية . (١)

٢ - كما هاجمت الزهراوى فئة ثانية هى الشبيبة العربية فى الآستانة وخارجها ، وكانت رسائل حقى العظم إلى أحد أصدقائه فى العاصمة تطعن فيه وتذيع أن حزب اللامركزية العثمانى قد شطب اسمه من عضويته ، وتبرأت الشبيبة منه وألقت عليه وحده كل ما يتبع قبوله المنصب من نتائج ، فلما شعر

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ج ٤ ، ص ١٢ - ١٨ .

بحرج موقفه أبلغ الشيبية أنه لم يقبل منصبه إلا بالاتفاق مع بعض زعماء العرب الذين قرر القرار على تعيينهم في مناصب عالية في الدولة عما قريب ، وإلا لمساعدة الدولة على تنفيذ شروط الإصلاح بسرعة ، وأما إذا كان تعيينه لا يروق في أعينهم فإنه مستعد للإستقالة ، لكن الشيبية العربية أفهمته أنها قطعت علاقتها به ، وأنه إذا كان يود الإستقالة فما عليه إلا الاتصال بحزبه الذي عليه أن يقرر ذلك .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشيبية العربية لما رأت في سلوك عبد الكريم الخليل أيضاً منهجا ينافي خططها إستدعته إلى مقر المنتدى الأدبي وكان في انتظاره ماينوف على ألف شخص من أعيان العرب وأدبائهم وشبانهم ، فاستوضحته عما جرى بأمر الإصلاح وعن موقفه من الإتحاديين وحكومتهم ومن قبول الزهراوى لمنصبه ، وبعد أخذ ورد أعلن عبد الكريم أنه لا يستطيع أن ييوج بشيء من أسرار السياسة أمام هذا الجمع الغفير ، فقر الرأي على أن تؤلف لجنة من نجيب بك شقير وسيف الدين الخطيب وأسعد داغر وجلال البخارى وصبيحى حيدر تجتمع به بصورة سرية . فاجتمعوا به في ٧-١-١٩١٤ في جلسة طويلة أستمرت (١٢) ساعة أوضح عبد الكريم فيها أن قبول الزهراوى عضوية الأعيان خير من عدمه لأنه يفعل في المجلس ما لا يستطيع أن يفعله في خارجه من إقناع المسؤولين بوجوب تنفيذ مطالب العرب « وعصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة » ، وإن الاتفاق السرى الذى عقده مع الإتحاديين يحتوى على فوائد عظيمة للعنصر العربى لا يمكن وضعها موضع التنفيذ إلا بالتدرج خوفا من هياج العناصر الأخرى (١) على الحكومة ومطالباتها بمثل ما نال العرب . ثم بين أن أهم الأسباب التى دفعت إلى قبول الزهراوى منصب الأعيان « عظم أطاع الأجانب في البلاد العربية

(١) لم يكن قد بقى من العناصر الأخرى غير الأرمن وقليل من الأفريق ، وقد تولت روسيا الدفاع عن الأرمن .

ورغبتهم في إتهاز فرصة الخلاف بين العرب والترك لتحقيق مآربهم ، وأن هذا وحده كاف لمعذرتهم (١) . قال أسعد داغر في كتابه « ثورة العرب » « ولم تكن تصريحات السيد عبد الكريم مقنعة بالإجمال ، ولكن رغبة أعضاء اللجنة في اجتناب كل مايؤل إلى تفادى الأزيمة بين الترك والعرب جعلهم يصدرن القرار التالى الذى أعلن في الصحف : «أجتمعتنا نحن الموقعين أدناه بمعتمد الشيبية العربية . . . اجتماعا طويلا في جلسة خاصة . وبعد المفاوضة معه وجدنا مبادئ الإصلاحات العمومية الأولى حسنة على ما يظهر ، ولكن أمر التنفيذ لم يصل إلى الدرجة المطلوبة ، وليس فيه ما يوجب السرور ، ولكننا نرى أن الوقت الحاضر لا يساعدنا على اظهار الاستياء من سير الأحوال لأن ذلك يشرش على المصلحة العامة وربما يقف عقبة في طريقها فلا يجوز الآن عدم اعتماد عبد الكريم أفندى ، بل يجب انتخاب لجنة استشارية من أربعة أشخاص تشد أزره ، ويرجع هو إليها ويستشيرها في مفاوضاته استشارة خاصة . . . ويبقى عبد الكريم الرسول الوحيد بين الشيبية والوزارة وجمعية الإتحاد والترقى لأن ذلك أقرب الى المصلحة العامة ويضيف أسعد داغر بأن الإتحاديين بعد ذلك أخذوا يتزلفون للشيبية العربية ويعملون على ارضائها وإقناعها بحسن نيتهم فكثير تردد الوزراء وزعماء الجمعية على المنتدى الأدبي وكثرت خطبهم فيه ، فكان لا يمضى أسبوع الا ويزوره طلعت وأنور وجمال ومدحت شكرى . . . فيتبادلون الخطاب الحماسية وعبارات الود والإخاء مع الاعضاء ، وقد خطب طلعت مرة في المنتدى فقال : « وإذا فر العرب منا فإننا نتمسك بهم ولنلتزمهم ونضمهم الى صدرنا ونصاحفهم مصالحة الأخ لأخيه » (٢) .

٣ — وأما الفئة الثالثة التى هاجمت الزهراوى فهى فئة ضباط العرب

(١) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩٩ - ١٠١ .
(٢) المصدر السابق - ص ١٠١ - ١٠٢ .

وكان عددهم كبيراً في الآستانة يتزعمهم البكباشي عزيز بك المصري ، بعد عودته من طرابلس الغرب في شهر آب ، أغسطس سنة ١٩١٣ ، ذلك أن الحكومة بينما كانت تتظاهر بإرضاء العرب واجابة مطالبهم في الاصلاح كانت تبعد الضباط العرب من مراكزهم في سوريا والعراق والآستانة الى مناطق نائية وتحيل ذى الرتب الكبيرة منهم الى التقاعد حينما أستلم أنور بك وزارة الحربية أثر أزمة استقدام بعثة ألمانية عسكرية برئاسة « ليمان فون ساندرس » التي سأ تكلم عنها فيما بعد . لذلك سخط الضباط العرب على السياسيين من بني قومهم الذين أقدموا على قبول الوظائف والمناصب ورضوا بالحالة الحاضرة ، وبقليل من الاصلاح ، قائلين أن أخوتنا اليوم يضحون بنا في سبيل مصالحهم الذاتية . (١)

وعندما شعر السيد عبد الحميد الزهراوى أنه أصبح مضغعة في الأفواه أرسل رسالة إلى صديقه الشيخ رشيد رضا استعرض فيها نقمة الناقين عليه وفندها وشرح موقف الترك والعناصر الأخرى والعرب ، وأشار إلى موقف الدول العظمى من السلطنة .

بدأ رسالته بما يشعر به من القلق من احتمال أعراض حزبه عنه بدليل تأخر الشيخ في مراسلته وذبوع الإشاعات التي قد يكون حتى العظم العجول هو الذى يروجها بكتابات إلى أصدقائه في الآستانة . ثم يذكره بما كتب إليه سابقا عن المؤتمر العربى وكيف وجد أمر مؤسسى فكرته فوضى وكيف تعب في إيجاد مرونقا ، وكيف نفذ صبر البيروتين بعد أرفضاضه ففرق الجمع الذى لفق تليفقا ، ثم بقى وحده يمثل الفكرة ومعه خليل زينية وأيوب ثابت اللذان لم يرشفا من مشرب الجامعة العربية ولا قطرة واحدة ، حتى ولا من الجامعة السورية ، وإنما همهما بيروت ولا شريك لها ، إنما سائراه

وسائرها وتوادوا حتى سفره ولم يكن مثل هذا التواد ولا ربه بينهما وبين رفقتهم البيروتين المسلمين . ثم بين ما أكسبته إقامته في الآستانة من الخبرة وأخذ يشرح مطالعته التي بدأها بالحديث عن علاقة أوروبا بالدولة العثمانية وعن نيتها التدخل في شؤونها ، ثم تحدث عن الاتحاديين قائلاً أنه لا يقابلهم الآن حزب آخر إلا أن يكون خفياً لكنه لم يشم شيئاً من هذا وأردف قائلاً :

وإذاً لا نجد مقابل الاتحاديين إلا جماعات الأجناس كجماعات الروم والأرمن والعرب ، وأن لكل من الروم والأرمن جماعات منظمة وجمعيات سياسية مرتبة غنية ، أما العرب فليس لهم مثل ذلك اللهم إلا جماعتنا في مصر وبيروت ثم قال : فالإتحاديون هم أولياء الأمر مباشرة ، وهم اليوم يتسلحون بعزائم شديدة ماضية ، وناوون نية قاطعة أن يجددوا شباب الدولة بقدر ما تسمح لهم الظروف ، ويشتهون أن يخلص إليهم العرب ويساعدتهم فضلاً عن في هذا السبيل ، وأنهم يعترفون بخطيئاتهم الماضية ، وينوون أن لا يعودوا إلى مثلها بقدر الإمكان : أنا مؤمن بنيتهم وأقوالهم هذه كل الإيمان لأدلة كثيرة ظهرت لى ، ولكنى مرتاب من جهة قابليتهم لتطبيق العمل على النية وعلى كل حال أرى أن عدم تركهم وحدهم خير من تركهم ، ويرجى به أن تقوى قابليتهم .

أما عن العرب الذين أعتبر نفسه ممثلاً لهم فقد استهان من شأن المقيمين منهم في الآستانة : من تحارهم لا في العير ولا في النفير ، ومن متعلين أولاد في ناشئة العمر لا يلبقون للسياسة ، ومأمورين نفعيين ، وضباط لا تجربة لهم في السياسة التي من الأولى عدم دخولهم فيها ، وقال عن عزيز المصرى أنه ناظم على الحكومة التي يريد نسفها ، وهو بالتالى ناظم على إئتلافنا مع الحكومة ومضاد له ، وأنه يجمع حوله بعض أولئك الأولاد وينفرهم منه . ثم استهان بالسوريين والعراقيين لأنهم حضر لا يفهمون ولا يريدون أن يفهموا ،

لا يساعدون ولا ينوون أن يساعدوا... قد ألفت نفوسهم الذل . . .
وعلق الأمل على أهل الجزيرة قائلا: ولو كان في وسع البشر أن تتوزع
أرواحهم على أمكنة متعددة، لكانت روحى أوزاعا على اليمن وعسير
والحجاز ونجد وحضرموت. ثم بين ضرورة وجوده فى الاستانة فإنى أرجو
أن يكثرت بوجردى هنا عدد رجالنا الذين يعتمد عليهم من رجال الإصلاح
الحقيقى الذين يجمعون فى موضوع الإصلاح بين صدق النظر وصدق العمل،
من كثرت تجاربهم ومرت رويتهم وصحت عزمهم، من امتزجت سيرتهم
بمجامع الجهاد الإصلاحي، من أشربت أفكارهم فى فهم معنى الرابطة،
وأفقدتهم محبتها وتعشيقها، الذين قال أنه لا يوجد منهم إلا قلائل ليسوا
أكثر من ثلاثة أو أربعة. ويطلب فى النهاية من صديقه الشيخ رشيد إذا
رضى عن هذا رأى أن يبشره والرفاق عن رضائه ببرقية، والأبراق
للصدارة بتعيينه، ثم إيجاد الرجال الذين يعتمد عليهم لبث الإصلاح
العلى والعمل، والا فليكتب إليه مفصلا فإنه فى النهاية يدع رأيه إلى رأى
ولييه (١). ولما تلقى السيد رشيد والحزب هذا الكتاب أقروه على فكرته
كما سبق وبينت .

يتضح من هذا الكتاب أن الزهراوى، وأن يكن قد صدقت نظراته فى
خليل زينة وأيوب ثابت، إلا أنه قد استهان بجاعات لهم قيمتهم فى النضال العربى،
ولم يكن يريد من ذلك إلا أقراره على الخطة التى أتهجها هو وزميله السيد
عبدالكريم الخليل ومن أيدهما، مستنداً على أسباب بعضها وجهة من حيث
علاقة الدولة بأوروبا ووثبة الحكومة لتجديد شبابها وتدعيم قوتها. وإن دل هذا
على شىء فهو يدل على بروز جماعة ذات اتجاه جديد فى النضال العربى، لاهى
متطرفة فى طلب الإصلاح ولاهى متهاونة إلى حد التفريط بمصالح العرب

(١) أحمد عزة الأعظمى - المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩ - ٢٠، المنار - مجلد ١٩،

بل هى بين بين، رائدها الاعتدال وسلوك طريق، «خذ وطالب» وقد دفعها إلى
هذا السلوك دوافع ثلاثة: (١) تألب الدول على السلطنة، وما أصبح عليه
الترك من رغبة فى تقوية جهازهم الداخلى. (٢) خطة الترك فى الحزم والشدة
لخلو الجو من عناصر المعارضة التى قضوا عليها قضاء مبرما ولم يبق للعرب
من يعتمدون على معاونته، من بقية العناصر، لمجاورة الحكومة، (٣) ميلهم
إلى التساهل لإنالة العرب بعض حقوقهم .

جمعية العهد (١): غير أن هذه الطريقة لم تكن تروق للمتطرفين من
شبان العرب وضباطهم الذين رأوا أن يكون الإصلاح تاما، وأن ينجز
لا بالتدريج بل فوراً، وأن يسير على نظام اللامركزية التامة، لا بل ابتدع
الضباط منهم، بزعامة البكباشى عزيز المصرى بك، فكرة نظام فدرالى بين
الولايات العثمانية وبين الدولة شبهها بعض الكتاب بنظام الملكية المزدوجة
المائل لنظام النمسا - المجر الفدرالى خطأ. لقد اتصلت بصاحب هذه الفكرة
الفريق المتقاعد عزيز المصرى باشا، المقيم حالياً فى الزمالك بالقاهرة،
وحدثنى ملياً عن هذا النظام، وكان يرفقنى الدكتور حسن صعب الذى عقد

فصلاً فى كتابه المسمى The Arab Federalists of the Ottoman Empire
نال عليه درجة الدكتوراه من إنجلترا، كان خلاصة ما جاء فيه وفى محاضرة
كان قد ألقاها، قبل ذلك بيوم على طلاب معهد الدراسات العربية العالية
فى العام الدراسى الحالى، وشرح فكرة الجمعية فيها، إن رجال جمعية العهد
قد تطلعوا من خلال برنامجهم إلى المحافظة على العروبة والاسلام، الاسلام
من خلال الاحتفاظ بالسلطنة والخلافة، والعروبة من خلال إعلان
الاستقلال الذاتى، لا الادارى فحسب بل السياسى أيضاً للولايات العربية
إذا أرادوا أن يكون للعرب دولة تجسم ذاتيتهم وقوميتهم، على أن تكون هذه

(١) تأسست فى ٢٨/١٠/١٩١٣ .

الدولة في نطاق دولة أكبر هي الدولة العثمانية ، أى أن يكونوا دولة فدرالية تكون واحدة بالنسبة للعالم الخارجى ، ولكنها عدة دول بالنسبة لشعوبها ، وأنهم قد وجدوا أحسن مثال لهذه الدولة هي دولة النمسا — المجر المزدوجة التاج ، بحيث تكون مملكتهم بالنسبة للسلطنة العثمانية كما هي مملكة المجر بالنسبة للامبراطورية النمساوية ، ويكون السلطان — الخليفة سلطانا للعثمانيين من عرب وترك ومملكا للعرب فى آن واحد ، أى أن يكون له عرش مزدوج شأنه فى ذلك شأن إمبراطور النمسا الذى كان فى نفس الوقت إمبراطورا للنمسا ومملكا للمجر . وبذلك تقوم مملكة عربية مستقلة ، ويعود الملك العربى قائما بذاته ، ولكن هذه المملكة تبقى متصلة بالتاج العثمانى وبسائر الأجزاء العثمانية الأخرى فى الشؤون العامة المشتركة^(١) . وكى يكون نظام جمعية العهد واضحا فى الأذهان ، كما قال ، أخذ يشرح مثيله النظام الازدواجى النمساوى — المجرى المعقد فى برلماناته المحلية والمشاركة والمنفصلة إلى آخر ما هنالك من تفصيلات طويلة معقدة^(٢) .

لقد اعتمد الدكتور حسن صعب فى أقواله هذه على ما أورده أمين سعيد فى الجزء الأول من كتابه الثورة العربية الكبرى (ص ٤٦) من مواد كبرنامج لجمعية العهد هذا نصها :

١ — إن جمعية العهد جمعية سرية أنشئت فى الآستانة وغايتها السعى للاستقلال الداخلى لبلاد العرب على أن تظل متحدة مع حكومة الآستانة اتحاد المجر مع النمسا .

٢ — ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان .

H. Saab — Op. cit., pp. 241-242.

(١) وايضا محاضرات غير مطبوعة للدكتور حسن صعب فى معهد الدراسات العربية العالية Op. cit., pp. 242-244.

(٢) راجع

٣ — لما كانت الجمعية تعتقد أن الآستانة رأس الشرق وأن الشرق لا يعيش إذا اقتطعتها دولة أجنبية فهمى تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها .

٤ — لما كان الترك يؤلفون من (٦٠٠) سنة المخافر الأمامية للشرق أمام الغرب فعلى العرب أن يعملوا للحصول على مايؤهلهم لأن يكونوا القوى الاحتياطية الصالحة لهذه المخافر .

٥ — على رجال العهد أن يفرغوا قصارى جهدهم فى إنماء المزايا المحمودة وبث الدعوة للتمسك بالأخلاق الفاضلة ، فالأمة لا تحتفظ بكيانها السياسى القومى ما لم تكن مجهزة بالأخلاق الصالحة القويمة .

كما اعتمد على ما كتبه جورج أنطونيوس فى كتابه يقظة العرب The Arab Awakening (ص ١١٠) ، وكنت قبل مقابلة عزيز باشا قد اطلعت على ما جاء فى كتاب الدكتور صعب وغيره وسمعت محاضراته فى المعهد وأخذت بها مذكرات ، واستصجبت معى مواد البرنامج ، فلما عرضناها سوية على عزيز المصرى أنكرها وقال أنه قبل أن يسجن فى الآستانة عقيب تأليف الحزب وقبل أن يرحل إلى مصر كان قد سلم البرنامج إلى ياسين الهاشمى العراقى ، وأن نصوص المواد قد تكون حرفت بعد ذلك . فقد أنكر ما جاء فى المادة الأولى ونفى ما جاء فيها من أن نظام جمعيته كان يستهدف إقامة نظام كنظام النمسا — المجر الفدرالى ، بل أن فدرالية حزبه كانت إلى حد ما شبيهة ببرامج أحزاب اللامركزية التى ألفها العرب . وفى الحقيقة لم يستطع عزيز المصرى أن يشرح لنا الأسس التى قامت عليها فدراليته وكان جوابه عندما سألته عنها : أنها كاللامركزية ، ولم يوضح شكل المملكة فى نظامه ، أى كيف يعين رؤساء الوحدات التى تتشكل منها الدولة الفدرالية ولا مؤسساتها التشريعية ، وقد أعطى جوابا عاما أنه كان من رأى أعضاء الجمعية أن تترك التفاصيل لكل وحدة فيما يعينها ، أو للبرلمان المشترك من حيث

النظام العام . وبعد خروجنا من مقابلة عزيز باشا كنت والدكتور حسن صعب متفقين على أن صفة الارتجال هي التي كانت تطبع مؤسسة العهد ،

قال عزيز المصري أن الجمعية التي أسسها كانت عامة تشترك فيها جميع القوميات العثمانية ، ووضعت فدراليتة ، بشكل تضم كل مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولكنه قال أنه يبدو أن أصحابه الذين بقوا ضمن أراضي الدولة ، بعد قدومه لمصر ، قد طبقوها على العرب والترك فقط . وقد قال عن المادة الثانية من البرنامج الذي أورده أمين سعيد أنه ينقصها عبارة بشرط أن يسيروا على نظام العائلة الإنجليزية أي حكم الأمة والبرلمان . وقد اتضح من حديث عزيز باشا أنه لم يكن يحب التقليد بل كان رأيه أن على كل جماعة أن تبتكر النظام الأنسب لها ، لذلك لم يخطر بباله أن يقلد النظام النمساوي - المجري ، بل أن يؤسس نظاما يكون لكل عنصر فيه كيان إداري مستقل على أن يجمع الاتحاد الفدرالي جميع هذه الكيانات ، وقال أن نظريته لم تكن تقتصر على الأتراك والعرب بل تمتد على الأتراك والعرب والألبان والبلغار وجميع العناصر التي بقيت تحت حكم السلطنة ، أو استقلت عنها بعد حرب البلقان أو قبلها ، وحتى مصر والسودان وطرابلس الغرب وتونس تكون ضمنها ، بحيث تكون دولة حديثة كبيرة دولة شرق البحر الأبيض المتوسط ، يكون السلطان العثماني أو من تلتخبه رئيساً رمزياً حاكماً فعلياً لها كما هو الأمر في إنجلترا ، وتكون الآستانة أو غيرها من المدن عاصمة الاتحاد . أما من ناحية اللغة فكل وحدة من وحدات الاتحاد الفدرالي تتكلم ما تشاء ، أما اللغة الرسمية فهي اللغة العثمانية إلى أن تتفق هذه الدويلات المتحدة على لغة رسمية عامة لها ، وقد تكون غير التركية .

أما بشأن الدين فقد قال بوجوب التسامح الديني إلى أبعد حد في النظام

الجديد (١) ، وأن معرفة الله من قبل جميع الطوائف يمكن أن تكون القاسم المشترك بينها فيستغنى عن بقية التفاصيل مع الزمن ومع الرقي .

كانت الاجتماعات التي جرت لتشكيل جمعية العهد سرية باعتبار أنها أقتصرت على الضباط الذين كانت تجمع منهم حوالي خمسين ضابطاً بينهم سليم الجزايري وياسين الهاشمي وأخوه طه وعلى جودة الأيوبي ونوري السعيد (٢) وضباط من الأتراك وبقية العناصر ، وكان المدني الوحيد بينهم هو الزعيم الألباني درويش هيا «الذي وصفه عزيز باشا بفيلسوف» . قال عزيز أنه كان يأمل أن يقبل كبار الضباط الترك على الدخول في الجمعية ، وجلهم من أولاد الباشوات . وأضاف أنه في أحد الأيام الأخيرة من عام ١٩١٣ ، أراد أن يعقد اجتماعاً في بيته يحضره كبار الضباط والمدنيون من جميع العناصر وكان من بينهم الزهراوي وضابط تركي كبير برتبة أميرالاي لا يتذكر اسمه وكان صديقاً له وضرراً للمصدر الأعظم ، يقصد بهذا الاجتماع أن يزيل ما بين العناصر العثمانية من نفور ويحسن لهم مزاي النظام الفدرالي الذي ينطبق على أوضاع الدولة ، فقام الداعية الطوراني أحمد آغايف ، الروسي الأصل المتجنس بالجنسية العثمانية وصاح قائلًا : تأكدوا أن هؤلاء السفلة الذين تسموهم عرباً أو أرناؤوطاً هم لا شيء ، ولا يوجد سوى العنصر التركي الذي سيحكم آسيا لأن عدد نفوسه يزيد عن خمسمائة مليون ، يريد بذلك أن الصين طورانية . فقام الزعيم الألباني درويش هيا محتجاً ووصف التركي التتري بأنه سافل قدر وقال له عزيز بك بدوره أنه لو لم يكن في بيته لكان قتله .

(١) سميت الجمعية باسم العهد ، كما قال عزيز باشا ، كي تكون عهداً بين أعضائها وبين الله على خدمة الوطن .

(٢) ذكر أمين سعيد أنه كان بينهم الضباط : عارف النوام ، علي النشاشيبي ، تحسين علي ، اسماعيل الصفار ، مولود مخلص ، وأمين لطفى الحافظ وغيرهم ...

اعتقال عزيز المصري :

على كل حال لم ترق حركة عزيز المصري وجماعته من الضباط التي تسرب خبرها إلى الحكومة في عين السلطات العثمانية التي كانت قد أحاطته بالجواسيس وشددت المراقبة على منزله لما استرابت من اتصالاته ، فأرادت أبعاده عن الآستانة فكلفته برئاسة أركان حرب فريق أنقرة ، وكان أنور بك غريمه بعد أن اشتدت بينهما العداوة أثناء جهادهما في طرابلس الغرب قد استلم وزارة الحرية ، ولم يكن عزيز بك مرتاحاً لذلك ، فرفض العرض وقدم استقالته من الجيش . عندئذ ازداد ارتياب أنور وجمال من نواياه ، وخافا من أن يكون قد قدم إستقالته ليتخلص من قيود الوظيفة لينضم إلى المطالبين بالإصلاح اللامركزي^(١) .

ولم يمض على ذلك خمسة عشر يوماً حتى أمر عدوه الشخصي أنور باعتقاله في ٩ / ٢ / ١٩١١ بتهمة عدم التصرف بصرف (٣٠) ألف ليرة عثمانية ذهبية سلمها إليه قبل مغادرته طرابلس الغرب بطريقة مرضية بصفتها من أموال الحكومة . هذه هي التهمة الظاهرية التي أجاب عليها عزيز بك ببرقية إلى أنور قال فيها بأنه إذا كان توقيفه بسبب حسابات بنغازي فهو مستعد للمحاكمة التي طلبها منذ عدة أشهر بلا ثمرة ولا نتيجة ، وطلب إخراجه بكفالة ، فكان الجواب أنه سيخبر ديوان الحرب العرفي فإذا وافق يطلق سراحه^(٢) . أما السبب الأساسي لاعتقاله فقد اعترف به جمال باشا في مذكراته إذ قال أن دسائس عزيز بلغت مبلغاً خطيراً حتى فقد أنور باشا صبره فأصدر أمره بالقبض عليه وأرسله للمحكمة العسكرية بتهمة الاختلاس^(٣) .

جرى اعتقال عزيز بك بشكل مهين ، إذ دعي إلى مديرية البوليس ،

(١) أحمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) الانهرام - ١٠٩٣٦ ، ١٩١٤ / ٢ / ١٢ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٠٠ .

وقد حدثني أنهم جردوه من مسدسه ثم وضعوه في غرفة رئيس أركان الفرقة الأولى ومنعوا عنه مقابلة أصدقائه ، وطال اعتقاله سبعة أيام ، وكان في الليل يسمع أصوات التعذيب والاستغاثة في الغرف المجاورة لغرفته كما حدثني أن الترك كانوا يقتلون المتهمين ويقطعونهم أرباً أرباً ويرمون بهم في كهاريز المياه (مصارف المدينة) ، غير أنه كان من ضباط الترك من يخلص إليه ويعطف على قضيته ومنهم الضابطان مصطفى كمال بك (أتاتورك فيما بعد ، وفتحى بك ، سكرتير جمعية الاتحاد والترقي ، الذين صادقهما في طرابلس الغرب . وقد جاء في جريدة المؤيد أنها بعثا ببرقيتي احتجاج إلى أنور بك لاعتقاله أباه^(١)) ووقع خبر اعتقاله على الشبيبة العربية ووقع الصاعقة فذهب كثير منهم إلى مركز البوليس مستعجلين عن السبب فقابلهم مدير البوليس بلطف ، وقال لهم أن عزيز بك لم يوقف بل يستجوب في بعض مسائل وسيطلق سراحه في المساء^(٢) ولما لم يطلق سراحه اجتمعوا وأرسلوا برقية إلى جميع البلاد العربية تقول : اعتقل عزيز بك بطل بنغازي ، الاستياء عام ، الحالة مؤسفة . وساد الاعتقاد في أوساط الشبان العرب أن اعتقاله مقدمة لاعتقال كل من يفتح فيه بالإصلاح^(٣) . كما عم الاستياء جميع البلدان العربية وسارت المظاهرات في الشوارع وتوالت برقيات الاحتجاج على الآستانة ، وغضب الشعب المصري وسارت في القاهرة مظاهرة كبيرة أشترك فيها الحزب اللامركزي ورفعت عرائض إلى السلطان طالبة إنقاذ بطل برقة وبنغازي^(٤) . ثم قصد أحد الضباط العرب منزل الزهراوي وطلب منه باسم الضباط العرب أن يتحرى أسباب اعتقال عزيز بك ، وأبلغه استياء العرب من ملكيين وعسكريين ، وطلب منه أن يبلغ المسؤولين أن

(١) المؤيد - ٧٢٥٥ ، ١٩١٣ / ٤ / ١٣ .

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣) الانهرام - ١٠٩٣٦ ، ١٩١٤ / ٢ / ١٧ .

(٤) أحمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٦٠ - ٦١ .

عملاً كهذا يخرج الضباط العرب عن طور الاعتدال . وفي ١٠ / ٢ / ١٩١٤ عقد مندوبو الأحزاب العربية إجتماعاً قرروا فيه مقابلة جمال بك وطلعت بك وغيرهم فطمأنوهم عن عزيز وأنه بعد إستجوابه في شؤون عسكرية سيعين والياً على البصرة ، فلم يندعوا وقاموا بمظاهرات في الآستانة ، وطلبوا التعجيل بمحاكمته ، فألف المجلس العسكري من بعض صنائع أنور بك وعبيده واستمع إلى شهود ملفقة (١) ، ثم حكم عليه في ١ / ٤ / ١٩١٤ بالإعدام ، ورفع الحكم إلى السدة السلطانية مع اقتراح من وزارة الحربية بتخفيفه إلى السجن المؤبد . قال جمال باشا ، الذي أصبح في ذلك الوقت وزيراً للعمل ، في مذكراته عن هذه المسألة أن توقيف عزيز أحدث ضجة بين الشبيبة العربية فقابلته وفد من خمسة أشخاص على رأسهم الدكتور حسين حيدر للتوسط في إنقاذه ، وأكد الوفد أنه إن إطلاق سراحه يؤثر تأثيراً حسناً في شبان العرب المتعلمين . وفي يوم رفع الحكم إلى السلطان أقيمت مأدبة في دار السفارة الأفريقية وكان جمال وأنور من جملة المدعوين . وقد خاض بعض الحاضرين همساً في قضية عزيز ، واختل المسيو جورج ريموند ، المراسل الحربى لجريدة Illustration بجمال وخاطبه قائلاً بأنه إذا حكم بالإعدام على عزيز بك لمجرد التشاحن واختلاف الرأى بينه وبين أنور باشا ، فكل ما يستطيع قوله هو أن للقانون في هذه البلاد المقام الثانى بجانب العمل بالأهواء الدال على التعسف .. ثم كلبه عدد من أصدقائه الترك والأفرنسيين من عسكريين وملكيين يسألونه التدخل لمصلحة عزيز بك . وقد قال جمال باشا أنه لم يكن من الصعب معرفة ما كان يحول بخاطرهم عندما ينظرون إلى أنور باشا فكأنهم كانوا يقولون هاهو الرجل الذى لا يتردد مطلقاً في أشباع ثورة الانتقام بالفتك بضابط جليل قاتل معه في طرابلس جنياً لجنب وعندئذ أدرك جمال باشا أن الرأى العام كان

(١) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٦ .

العام كان أشد سخطاً على أنور منه على عزيز فتوسط لدى أنور حتى إستصدر هذا أرادة سنية بالعفو عنه على أن يغادر الآستانة ليقم في مصر (١) .

يتضح من هذا القول أن التهمة الموجهة إلى عزيز بك لم تكن إلا ستاراً وهمياً لتغطية السبب الحقيقى . وقد أثر على الاتحاديين ودفعهم إلى العفو عنه سخط العرب عامة ، وانزعاج الأفرنسيين والإنجليز وخاصة المصريين من هذا العمل فأثروا أسلم السبيل للتخلص منه وهو أبعاده عن أراضى الدولة وتسفيره إلى مصر .

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

وتميل حسب التيار الغالب ، فسايرت أفكار دعاة الجامعة التركية بعض المسيرة . فإذا استعرضنا ما قامت به حكومة الاتحاديين في الحقل الخارجى نشاهد أن :

علاقة الدول الكبرى بالدولة العثمانية : لم تتغير عما كانت عليه منذ السنتين الأخيرتين ، إذ كانت ولم تزل هي الاستفادة من الارتبكات التي تقع فيها كي تحصل على الفوائد ، فأخذت تثير أمام الاتحاديين ، بعد عودتهم إلى الحكم ، عدداً من المشاكل ، إذ تقدمت روسيا بلائحة إصلاح طلبت تطبيقها على الولايات الأرمنية ، وتقدمت فرنسا بمطالب طويلة فيما يتعلق بإرضاء مصالحها في سوريا وغيرها ، وأثارت إنجلترا قضية خط حديد بغداد . وبما أن الحكومة الاتحادية قد قررت ، أثر هزيمة البلقان اجتناب الارتبكات الخارجية بقدر المستطاع ، وتوجيه كل موارد البلاد للإصلاحات الداخلية^(١) ، فقد عازمت على الدخول في مفاوضات خاصة بينها وبين كل من هذه الدول لحسم المسائل المعلقة ، وفي كل حالة من الحالات التي استعرضت كانت تعترف واقعياً *Virtually* بمطالب هذه الدول ، وتقبل بمناطق النفوذ الاقتصادي لمن مقابل وعدها لها بتعديل الامتيازات الأجنبية والسماح لها بزيادة تعرفتها الجركية ، وإيصالها إلى ١٥ ٪ . وقد أبدى البرنس ليشنوفسكى *Lichnowsky* سفير ألمانيا في لندن الذي أجرى مفاوضات التفاهم مع بريطانيا على مشكلة سكة حديد بغداد ملاحظته التالية على الموقف ، قال كان المقصد الحقيقي من هذه الاتفاقات هو تقسيم آسيا الصغرى إلى مناطق نفوذ ، دون أن تؤخذ حقوق السلطان بنظر الاعتبار . أما حصص روسيا فهي الولايات الشرقية ، وحصص فرنسا : الولايات السورية ، وحصص بريطانيا العظمى : العراق والمنطقة التي تمتازها سكة حديد أزمير - آبدن ، وحصص ألمانيا : «آسيا الصغرى» ، صحيح كان الشك يساور الترك في طبيعة هذه التسويات ،

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١١٥ .

الفصل العاشر

العرب والتطور الاجتماعي والسياسي الجديد

حدث اعتقال عزيز المصرى بعد شهر تقريباً من تعيين الزهراوى في مجلس الأعيان ، وبعد شهر ونصف من استلام أنور بك وزارة الحرية ، أثر مشكلة بعثة فون ساندروس الألمانية ، وقد أعقبه إبعاد كثير من ضباط العرب إلى مناطق نائية في الأناضول ، وتنزيل رتب البعض وتسريح البعض الآخر . كانت هذه المسائل المتشابكة مظهرأ لسياسة جديدة اتبعتها الدولة في الحقل الداخلى والخارجى ، ذلك أن الحكومة الاتحادية كانت جادة بكل ما أوتيت من قوة وعزم ، في إقامة قواعد حكومة قوية ، وتجديد شباب الدولة مستفيدة من تجاربها وأخطائها الماضية ، فأرادت من الوجهة الخارجية حل مشكلاتها المتعلقة مع الدول العظمى لتفادى مداخلتها في أمورها الداخلية ، بعد أن كثرت ضغط هذه الدول عليها في الآونة الأخيرة ، ثم حلت مشكلة العرب بإعطائهم بعض الترضيات ، مع الاتجاه إلى استغلال فكرة الجامعة الإسلامية وجذبهم بواسطة^(١) ، ولكن مع حرصها على إسكاتهم بالقوة ، إذا اقتضى الأمر ، والقضاء على كل معارضة تصدر منهم ، فعملت على إبعاد الضباط العرب عن المراكز الحساسة إلى داخل الأناضول وتسريح عدد منهم . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الرغبة في تجديد شباب الدولة اقتضى من مفكرها الاجتماعيين أن يبحثوا في الأسس التي يجب أن تبنى عليها دولتهم للوصول إلى هذه الغاية ، فاختلقت الآراء وكان على الحكومة أن تماشى الفريق الأقوى

(١) قال جمال باشا في مذكراته : « إذا جاز القول أن الاتفاق لم يرض سائر السياسة العرب ، فلا جدال في أن غالبية مسلمى العرب الذين كانوا قلباً وقالبا منتبذين للقضية الإسلامية اعتبروه كافياً .

ولكن ما العمل ؟ أن عذر الزعماء السياسيين في التسليم بها كان تأخر حالة البلاد وضرورة الاستعانة بالأرامل الأجنبية للنهوض بها ورفع شأنها ، فلاجل تجنب الوقوع تحت نير الدول الاستعمارية كان الواجب يقضى على تركيا أن تسلم مؤقتا بتضحيات لهذه الدول . كان الثمن باهظا ولاشك ، إنما لم يكن ثمة بد من دفعه^(١) ، وهكذا فإن المفاوضات مع روسيا بدأت عندما تقدمت هذه بلائحة مطالب الإصلاح للولايات الأرمنية المتاخمة لحدودها ، طلبت فيها ضم الولايات الست الأرمنية : أرضروم ، وإن بتليس ، ديار بكر ، خربوط ، وسيواس إلى ولاية واحدة يتولاها حاكم عام لخمس سنوات بموافقة الدول العظمى ، ويكون أما عثمانيا مسيحيا أو على التفضيل أوربيا^(٢) . فاجتمعت لجنة من ترجمة الدول العظمى الست في ضاحية ينرى كوى لاختيار نوع الإصلاح المراد منحه لأرمينيا ، وتمسك الترجمان الروسى بالحد الأعلى ، والألماني بالحد الأدنى ، وأكتفى ترجمة إنجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا بالقيام بدور الوسيط^(٣) . وفي ١٣/١/١٩١٤ توصل المؤتمر إلى حل وسط ، وتقرر إجراء إصلاحات محلية ، تحت إشراف مفتشين عامين اثنين من المحايدين ، تقضى بإرضاء حقوق الأقليات الأرمنية ووقعت تسوية قضية أرمينيا في ١٩١٤/٢/٧^(٤)

أما المطالب الأفرنسية التي قدمها الميسير بومبار ، سفير فرنسا في الآستانة إلى الصدر الأعظم في ١٩١٣/٢/٢٤ فتتلخص بما يلي : إصدار القرارات التي تتعلق بفتح بعض المدارس والدور الأفرنسية تطبيقا للاتفاقية الأفرنسية العثمانية عام ١٩٠١ ، مع تطبيق هذه الاتفاقية تطبيقا صحيحا في المستقبل ، والمساواة بين المدارس الأفرنسية والمدارس العثمانية العامة ، فيما يتعلق

A. Emin — op. cit., pp. 58-59.

(١)

(٢) الأهرام — ١٠٨٦٢ ، ١٩١٣/١١/٢١

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٤ — ١٦٥ .

A. Emin — op. cit., p. 58.

(٤)

باعتبار الشهادات المعطاة للطلبة ، والإعفاء من الضرائب ، وعدم توقيف الأفرنسيين المتهمين إلا في دور قنصلياتهم فقط ، والاعتراف بجنسية التونسيين والمراكشيين الأفرنسية ، وإعطاء امتياز بإنشاء خطوط حديدية في الولايات الشرقية . . . وفي سوريا كإتمام مد خط حمص — حماه — رياق اعتبارا من رياق حتى الرملة (فلسطين) ، وإنشاء فرعين من خط الحجاز أولهما يمتد من دمشق حتى بيروت والثاني حتى حيفا ، وإعطاء الأفرنسيين امتيازاً بإنشاء مرافئ على البحر الأسود وفي سوريا . (طرابلس الشام ، حيفا ، يافا . . .) وألحقت بلائحة هذه المطالب قائمة بأسماء عشرات من المدارس التي تطلب رخصة لها في مدن فلسطين وبلاد الشام وبيروت ، وطلب الاعتراف بمدارس اليسوعيين والفرنسيسكان والعازارية وغيرها في حلب وبيروت وطرابلس الشام^(١) . . . الخ .

كان الأتراك قبل تقديم فرنسا مطالبها هذه قد رأوا أنفسهم مضطرين ، أثر انتهاء حرب البلقان ، إلى عقد قرض مع فرنسا ، لحاجتهم إلى المال من أجل للنهوض بمرافق الدولة ، لأنها الوحيدة ، بين الدول العظمى ، التي بإمكانها أن تنتشلهم من هوة الإفلاس . وقد أسفرت المفاوضات في هذه المرة عن عقد اتفاق أولى حول سكك الحديد المار ذكرها والمسائل المالية في سبتمبر ١٩١٣ أُرضيت فيه هذه المطالب^(٢) . في الواقع حرص الاتحاديون أن يكسبوا رضا فرنسا وإنجلترا للاستظهار بهما ، اتقاء لشر روسيا ، وكانت نصيحة ألمانيا لهم أن يحتفظوا بالعلاقات الطيبة مع فرنسا لحاجتهم إليها في القضايا المالية ، لأن ألمانيا عاجزة عن مساعدتهم في هذه الناحية . لذلك عزموا على توطيد علاقاتهم بها وإنجلترا ، وأن يقيموا لها الأدلة على أن غايتهم الوحيدة هي إدخال الإصلاح في بلادهم ، كي يطمئنون إلى حمايتها لهم إذا

(١) جان بيشون — بواعث الحرب العالمية الأولى ، ص ١٢٣ — ١٢٤ ، المفيد ، ١٢٨٨ ،

A. Mandelstan — Ibid., p. 70.

١٩١٣/٥/٢٧ .

(٢)

هاجمتهم روسيا (١). أما الذي إستفادته الدولة العثمانية من فرنسا فقد نصت عليه إتفاقية أخرى معها ، وقعت في ١٩١٤/٤/٩ وكانت كما يلي (٢) : توافق فرنسا على زيادة ٤٪ على الرسوم الجمركية فتصبح ١٥٪ على البضائع المستوردة ، كما توافق على فرض رسوم إستهلاك على المشروبات الروحية والسكر والبتروول والكبريت . . . التي تستطيع عند اللزوم ، أن تفرض الحكر عليها ، وتوافق أيضاً على فرض رسوم إستيراد على المواد المستوردة من فرنسا ، بنفس نسبة الرسوم المفروضة على المواد الأجنبية الأخرى على فرض ضرائب عقارية على رعاياها بنفس النسبة التي تطبق على بقية الأجانب في تركيا ، ولا تعترض على إلغاء مكاتب البريد الأفرنسية ، بشرط أن يسرى هذا الإلغاء على المكاتب التي لجميع الدول فيها . وتعلن فرنسا إستعدادها لتعيين ممثلين يدققون ويحددون المدى الذي يمكن معه تعديل نظام الامتيازات الحالي ، متى قبلت جميع الدول ذات العلاقة بهذا المبدأ ، وتسدى إلى تركيا مساعدتها الخاصة في النهوض بإقتصاد ومالية الدولة . أما تركيا فتصرح من جانبها بعزمها على عقد قرض بمبلغ (٨٠٠) مليون فرنك (٤٠ مليون ليرة عثمانية) من فرنسا ، وبأن تخصص لضمان هذا القرض ، ولتغطيته ، مختلف الموارد التي ستدار أو تجبى من قبل إدارة الديون العامة العثمانية . والحكومة الأفرنسية من جهتها تصرح بأنها لا تعارض في عقد هذا القرض في أسواق فرنسا ، وقد أرفق بهذه الاتفاقية كتابان أحدهما من جاويد بك العثماني يعلم مدير الشؤون السياسية والتجارية الأفرنسي بأن تركيا قد قررت أن توصى على قسم من المعدات الحربية والمدافع والقطع البحرية من المصانع الأفرنسية . والثاني من رفعت باشا السفير العثماني في باريس إلى المسيو دومرغ رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا ، يعلمه فيه بعزم حكومته على

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) D.D.F. — 30 S. T. X, No. 90. من نصوص الاتفاقية .

طلب الاستعانة من فرنسا بموظفين أفرنسيين لإصلاح وترقية بعض مصالح الدولة ، خاصة في المسائل المالية ودوائر المساحة ومصلحة الإخراج ودائرة الإحصاء ، وذلك لسرعة إتمام الإصلاحات في تركيا .

أما القضية التي كانت معلقة بين تركيا وإنجلترا فكانت مسألة سكة حديد بغداد التي تطالب إنجلترا بامتياز مد وصلة منها من بغداد إلى البصرة ، والتي كان لها تشابك مع كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وقد سبق وبينت في الفصل الأول التمهيد من هذه الرسالة وجهة نظر كل من هذه الدول حولها (١) . فبينما كان إهتمام إنجلترا متركزاً في مد هذه الوصلة ، كان رأى الدولتين الأخرين حل القضية على أساس المساهمة المتساوية للجميع في رأسمال وإدارته . وقد حسمت القضية بين ألمانيا وروسيا بعد إجتماع « بوتسدام » بين عاهلي الدولتين ، بإتفاقية ١٩-٨-١٩١١ تضمنت تخلي روسيا عن أي معارضة للألمان في إتمام خط حديد بغداد مقابل إعتراف ألمانيا بتخليها عن طلب أي إمتياز يتعلق بمد خطوط حديدية أو تلغرافية أو أية منافع بحرية في شمال إيران التي تكون منطقة نفوذ لروسيا ، لها حق الرجحان فيها لإنشاء الخطوط الحديدية . كما أتفق الجانبان على قبول القيصر بوصل شبكة حديد الألمان الأناضولية المستقبلية بشبكة حديد إيران الروسية المستقبلية ، على أن تمتد وصلة خانقين — طهران المتفرعة من خط بغداد برأسمال روسي — الماني معاً (٢) .

أما التسوية بين تركيا وإنجلترا فقد بدأت المفاوضات بشأنها بين الدولتين في مؤتمر لندن عام ١٩١٢ وأنهت إلى إتفاقية ٢٩-٧-١٩١٣ التي اعترفت

(١) راجع ص ٢٤ - ٢٦ من الفصل الأول .

(٢) Hurewitz — op. cit., V. I, No. 106. وأيضا جان بيشون -

المصدر السابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

فيها الدولة باستقلال الكويت الإداري ، على أن ترفع هذه الإمارة العلم
العثماني مضافاً إليه ، إذا أرادت ، كلمة « الكويت » في الراوية ، وأن تكف
الدولة العثمانية عن كل تدخل في شؤون الكويت ، بما في ذلك وراثته الإمارة ،
وعن كل عمل إداري كالإحلال والأعمال العسكرية في جميع الأراضي
العائدة للإمارة ، كما تضمنت إعراف تركيا بشرعية المعاهدة الإنجليزية —
الكويتية المؤرخة في ٢٣-١-١٨٩٩ ومعهدي ٢٤-٥-١٩٠٠ و٢٨-٢-١٩٠٤
التي تنازل فيها شيخ الكويت لملك الإنجليز ورعاياه عن بعض الأراضي .
هذا وقد تخلت الحكومة العثمانية في المعاهدة الجديدة عن كل مدعياتها بشأن
جزيرة قطر والبحرين ، واعترفت الأتراك للإنجليز بشرعية اتخاذ التدابير
البوليسية البحرية في جميع الأوقات في الخليج الفارسي وخاصة الإجراءات
التالية . عملية سير الأعماق والمسح وتنوير الخليج وتطريف المعالم لإهداء
السفن ، وعملية إرشادها ، وإقامة البوليس البحري وتدابير المكر تتيها (١) .
أما فيما يتعلق بتمديد وصلة سكة حديد بغداد — البصرة إلى الكويت فلم
يحصل الاتفاق عليها ، وتأجل توقيع الاتفاقية ، ثم أعيدت المفاوضات
بشأنها في أوائل عام ١٩١٤ وفي ٩-٣-١٩١٤ وقعت الاتفاقية الآتية الذكر
مع النص الآتي بالنسبة لوصلة الخط الحديدي : « تمنح إحدى الشركات
الإنجليزية إمتياز الوصلة الممتدة بين البصرة حتى ميناء الكويت » . وقد
استتبع هذه الاتفاقية ، بين تركيا وإنجلترا ، إتفاقية أخرى بين إنجلترا والمانيا
وقعت بتاريخ ١٥-٦-١٩١٤ ، أعترفت فيها الأولى للثانية بأهمية خط حديدي
بغداد للتجارة العالمية وتعهدت بأن لاتتخذ أو تشجع أية محاولات تحول
دون مده أو صيانتها أو مساهمة الرساميل في تمويله . وقد صرحت ألمانيا
فيها بأنها سوف تضمن قبول عضوين إنجليزين يعتمدهما حكومتها كمثلين

لخلة الأسهم الإنجليز في إدارة شركة السكة (١) . غير أن نشوب الحرب العالمية
الأولى قد أوقف مفعول جميع هذه الاتفاقيات التي تمت بين الدول .
لم يقتصر عمل حكومة الاتحاديين في إرضاء إنجلترا على ما تقدم بل منحت
شركات إنجليزية إمتيازات البترول في العراق وإمتياز مد سكة حديد
آبدن — أزمير ، وإنشاء عدة خطوط جديدة وتحسين مينائي صمصون
وطرايزون ، وجاءت بمدير عام إنجليزى وعدة مفتشين من الإنجليز لاصلاح
وزارة الداخلية ، وآخرين لاصلاح النظام الجمركي ، كما قررت تعيين عدد
من المفتشين الإنجليز في الجمرك . وزادت نفوذ البعثة البحرية الإنجليزية
التي دعته لتنظيم الأسطول ، وعهدت بتنظيم دور الصناعة إلى شركتين
إنجليزيتين ، كما قدمت ترضيات أخرى لها ، وكل ذلك « سعياً لازالة ماعلق
بنفوس الإنجليز من سوء التفاهم حيال الأتراك » ، كما قال جمال باشا ،
مؤملة أن تجد وسيلة تعيد بها إنجلترا إلى سياستها السالفة التي كانت ميالة إلى
مساعدة تركيا وتقويتها (٢) .

هذا فيما يختص بعلاقة الدولة العثمانية مع دول الاتفاق الثلاثي ، وأما فيما
يتعلق بالمانيا فإن علاقة الحكومة الاتحادية بها قد تجلت خاصة في ناحية
تدريب الجيش العثماني وتسليحه بأسلحة مصنوعة في المانيا . فباعتماد أن
عدداً كبيراً من الضباط العثمانيين كانوا قد أتموا تعليمهم العسكري وتدريبهم
في المانيا ، وطبقاً للأساليب العسكرية الألمانية ، وإن جميع الضباط قد تدربوا
على القواعد الألمانية ، على يد مدرسين من الألمان ، مضى عليهم ثلاثون
سنة وهم يتعهدون الجيش العثماني بغايتهم ، فقد كان من المستحيل ، كما
قال جمال باشا ، أن يعهد إلى بعثة غير ألمانية بتنظيم الجيش العثماني وإلا اقتضى
الأمر قلب نظام الجيش ، وتدريبه ، رأساً على عقب (٣) .

(١) Ibid., V. I, No. 113. الدكتور صلاح العقاد — المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٧ — ١٧٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧١ .

لقد فكر الاتحاديون ، منذ أن كان محمود شوكت باشا صدر أعظم ، في أمر الجيش وإعادة تنظيمه ، وكان من رأيه أن كل ما عملوه حتى ذلك الوقت ، أى إلى حين إستعادتهم الحكم ، لم يكن سوى مجرد ترقيع وإن الأمر يقتضى استحضار بعثة جديدة ذات برنامج حكيم واف . لذلك قرع عزم محمود شوكت باشا على استحضار بعثة عسكرية ألمانية تعطى سلطة واسعة ، وعلى تعيين قائد ألماني على قيادة أحد الفيلق التركية ، وتولية أعضاء البعثة الألمانية من الضباط قيادة كل وحدة من وحدات ذلك الفيلق بحيث يستطيع تكوين فيلق نموذجي يلتحق ضباط ومراتب الفيلق الأخرى من الجيش العثماني به لمدة معينة لإتمام تدريبهم وزيادة تمرينهم ، فطلب الصدر الأعظم رسمياً ، من ألمانيا أن ترسل بعثة عسكرية لهذا الغرض (١) . ولم تأت هذه البعثة التي كان على رأسها الجنرال فون ساندروس إلا في شهر نوفمبر من عام ١٩١٣ وكان عدد الضباط الألمان الذين يرافقون هذا القائد (٤٢) ضابطاً ، فسلمت إلى رئيسها قيادة الفيلق الأول في الاستانة ، فلم يرق هذا الأمر في نظر دول هذا الاتفاق الثلاثي ، ولقى أشد اعتراض منهن ، لاسيما الدولة الروسية ، التي لم تضطرب فقط لاستلامه الفيلق الأول في الاستانة بل أظهرت استياءها أيضاً من احتمال جعل أرضروم ميداناً لعمله (٢) . وكانت تعتقد أن مهمة فون ساندروس ليست مجرد عمل تفتيشي ، وقد احتجت بأن ترك الحكم العسكري في الاستانة لجنرال ألماني ، وترك قيادة الجنود المكلفة بحراسة المضائق إليه سيستتبع ، على أغلب الاحتمال ، زيادة تحصين المضائق ومثل ذلك العمل الناشئ عن مجرد الارتياح والمقصود به روسيا بصفة خاصة معناه الارتياح من أغراض غامضة لهذه الدولة (٣) . وكان من رأيها إن هذا العمل يسرع طلب التعويض ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٨ ، ١٧١ .

(٢) B.D. Part I, V. X, No 377, 378. من الملحق العسكري الإنجليزي في برلين إلى

السفير الإنجليزي فيها ، ومن السير ادوار غراي إلى سفيره في باريس

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١١١ .

فاعلم وزير خارجيتها زميله الإنجليزي رأيه في اقتراح طلب إرسال ضباط روس إلى أرمينيا وضباط إنجليز . . وغيرهم إلى باقي أنحاء تركيا الآسيوية ، فأجاب وزير خارجية إنجلترا بأن الحكومة الألمانية إذا اعترضت على مثل هذا الطلب فلن يكون اعتراضها وجيهاً ، ولكنه ليس من السهل إيجاد تعويض من شأنه أن يوازى الميزة الممنوحة لألمانيا ، وإنقاذ استقلال تركيا وحماية مصالح بقية الدول في السلطنة العثمانية ، هذا فضلاً عن أن الحصول على قيادات خارج الاستانة لا يمكن أن يحول دون تشديد قبضة ألمانيا على السلطان والباب العالي (١) . ولم يكن موقف فرنسا أقل تأثراً في هذه المسألة ، فقد كان رأيها أنه لا يمكن التسليم بنتائج تسليم قيادة الفيلق الاستانة إلى جنرال ألماني إذ يكون معنى ذلك وضع الهيئة الدبلوماسية المتميزة في العاصمة التركية تحت حراسة ألمانيا ، ومعناه أيضاً تسليم هذه الدولة مفاتيح المضائق وتمكين الجنرال الألماني من التدخل العسكري بماله مساس مباشر بسيادة السلطان ، فهو إذاً خرق للتوازن الدولي الذي هو ضمان لوجود السلطنة العثمانية (٢) . وهكذا فإن صحف دول الاتفاق الثلاثي حملت حملات عنيفة على تركيا وأثارت ضوضاء كبرى هي ودولها ، حول بعثة فون ساندروس . ولكن الاتحاديين ضربوا بهذه الضوضاء عرض الحائط ، لأنهم كانوا يؤمنون بأن عملهم هذا إنما تقتضيه مصلحة بلادهم خاصة وأنهم قد استخدموا ضباطاً من الإنجليز لإعادة تنظيم الأسطول ، وضباطاً من الأفرنسيين لإصلاح الدرك والشرطة أى أرادوا الاستفادة من خبرة كل من هذه الدول الثلاث في اختصاصها الذي اشتهرت به (٣) . ومع ذلك لم تسكن دول الاتفاق الثلاثي لتتقنع بمثل هذه الحجج ، لما اشتهر عن أنور بك من ميل لألمانيا ، وهو في الواقع كذلك وله

(١) D.D.F. — 3ème S., T. VIII, No. 541. فرنسا في لندن إلى وزير خارجيته

من سفير B.D. — Ibid., No. 381. من السير ادوار غراي إلى مستشار سفارته في روسيا .

(٢) D.D.F. — Ibid., No. 544. من وزير الخارجية الأفرنسية إلى سفيره في لندن .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١١٣ .

اليد الطولى في محاولة تسليم قيادة الفيالق الأول إلى الجنرال الألماني ، وكان من وراء أنور بك الضباط الشبان في الجيش التركي وهم الذين تشرّبوا بالعاطفة القومية والجامعة التركية . أما فئة الضباط القدامى وهم كبار ضباط الجيش الذين كانت بيدهم قيادات الجيش العليا فلم تكن راضية عن عمله ، فأحدث هذا الأمر انشقاقاً في آراء الضباط ، مما اضطر أنور بك ، وقد عرف بالاندفاع والجرأة ، إلى استلام وزارة الحربية ، فصل تعديل وزارى أتاح لجمال بك الحاكم العسكرى للاستانة ، أن يكون وزيراً للنافعة ثم وزيراً للبحرية ، ولجاويد بك أن يعود إلى وزارة المالية ولطلعت بك أن يكون وزيراً للداخلية ومع أن أنور بك عدل عن تسليم قيادة الفيالق الأول للجنرال فرنساندرس وعهد إليه بالمفتشية العامة للجيش العثمانى^(١) ، إلا أنه قام بعملية تطهير واسعة النطاق في صفوف الضباط ، فأحال على التقاعد ما يقارب ثلاثمائة من كبارهم^(٢) بينهم نسبة كبيرة من الجنرالية ومن كبار ضباط العرب ، منهم الفرقاء هادى باشا العمرى وعبد الفتاح باشا العراقيان وشكرى باشا الأيووبى السورى ، ولم يبق من أمراء الألوية العرب غير واحد فقط^(٣) . واستعيض عن كبار الضباط المسرحين بضباط صغار في القيادات العالمية للجيش وأصبحت الأمور العسكرية الهامة في أيديهم^(٤) ، وكانت أغليبيتهم المطلقة من الميالىن إلى ألمانيا ومن المتشربين بالفكرة الطورانية . وإذا كان الشبان الصغار من ضباط الترك قد حلوا محل كبارهم المسرحين ، فإن صغار الضباط العرب قد عوملوا معاملة قاسية لتوجس الترك ريبة من معارضتهم للسياسيين المعتدلين من العرب ومن اشتراكهم مع عزيز المصرى بك في الاجتماعات التى كانت تعقد في منزله فتنبى عدد كبير منهم إلى جهات الأناضول إبعاداً لهم عن الاستانة . وهكذا

Corresp. d'Orient — 1/2/1914, p. 122.

A. Emin — op. cit., p. 57 ; Corresp. d'Orient — 16/1/1914, pp. 53-54.

(١)

(٢)

(٣) الأهرام — ١٠٩٦٤ ، ١٩١٤/٣/٢١

A. Emin — Ibid., p. 57. (٤)

فان أزمة البعثة الألمانية كانت دفعة إلى الأمام للأفكار القومية التركية ، وضربة للعناصر العربية المتفتحة لقوميتها ، إذ أصبح المتطرفون من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى على رأس الحكم يسندهم الجيش والشعب التركى الذى تغلغل في نفوس أبنائه هذه الافكار . في الواقع مرت القضية العربية في هذه الآونة ، في دور عصيب وامتحان مرير ، ولم تكن هذه الفترة التى تجتازها لتشبه ما سبقها من فترات نضالها بعد إعلان الدستور ، إذ سرعان ما وجد العرب أنفسهم أثر الحرب البلقانية ، وحيدين في الميدان ، بعد إنسلاخ القوميات الأخرى عن الدولة ، وكان عليهم — ولم يكن مبعوثوهم الجدد ممن يعتمد على كفاءتهم وتضامنهم وجرأتهم وتقديرهم الموقف حق قدره ، خاصة وكانت الدورة البرلمانية الأولى لم تبدأ بعد — أقول كان عليهم أن يواجهوا وثبة الحكومة الاتحادية وانتفاضتها الجديدة بكثير من الحذر ، كي يتلاءموا مع الوضع الجديد . وعلى رأى أن السيد الزهراوى وعبد الكريم الخليل ، يؤيدهما بعض الضباط مثل سليم الجزائرى^(١) ، لم يبدلا موقفهما ويميلا إلى الاعتدال ، والرغبة في المصافاة مع الدولة إلا شعوراً منهما بحرج موقف العرب ، خاصة لما آتت من رغبة الحكومة الاتحادية في إرضاء البعض من مطالبهم ، خشية من تدخل الدول العظمى ، ورغبة في التمتع بفترة من الهدوء ، كي يتاح لها القيام بتوطيد كيان الدولة على أقوى الدعائم . كان من الممكن للسياسة الجديدة التى اتبعها العرب أن تؤتى ثمراتها الطيبة لولا أن الحرب البلقانية قد كانت بمثابة انقلاب في المفاهيم الاجتماعية — السياسية ، ذلك الانقلاب الذى لم يكن يتلاءم مع ائتلاف العناصر ، لأن إبرة السياسة والاجتماع أخذت تميل نحو التعصب الجنىسى الذى بدأ على نوع من التزمّت من ناحية الترك ، وكان على القومية العربية ، كي تثبت أمام قوة الجرف المضادة ، أن تظهر وجودها ، وأن تكافح كفاحاً مريراً ، فكان لابد من

(١) أسعد داغر — المصدر السابق

اصطدام القوميتين بعضهما ببعض ، بشكل قطع الطريق على دعاة الوفاق .

الأفكار القومية التركية بعد حرب البلقان : أن حرب البلقان كانت حافزاً للروح التركية أن تلتفت إلى نفسها ، وأن يتجه الأتراك إلى النقد الذاتي . فلقد أثبتت لهم هذه الحرب أن الطريق التي كانوا يسيروهم فيها لم تكن السبيل القويم ، وأنه لا يزال أمامهم كثير من الإنجازات ، وأن عليهم أن يتخلصوا من أخطائهم القديمة ، وأن يطرحوا العجز القديم ، وجهلهم القديم كما عبرت عن ذلك جريدة « إقدام » . فلقد انبثقت عن الوضع الجديد صيحة قومية تدعو إلى إصلاح الحياة العامة والحالة العامة ، وكان ذلك بداية تسكاتف قومي جديد ، وتضامن يندش الارتفاع بمصلحة الوطن عن طريق توحيد عناصر الوحدة القومية . وإذا فقدت بعض العناصر ، التي كانت تبدو في نظر الشعب التركي تافهة لنفعيتها أو رجيمتها ، نفوذها على الشعب ، بدأت المصلحة العامة تستعيد مكانها أكثر فأكثر لتحل محل المنفعة الشخصية ، وظهرت المجالات الراديكالية ، ولأول مرة بدأت المسائل الدينية تناقش على الصعيد العصري ، ولجأة شعر المحافظون بأنهم لا يستطيعون الدفاع عن قدسية الإيمان والدين القويم بمساعدة الشرطة ، فاضطروا إلى إنشاء الجرائد للدفاع عنها ، عن طريق الاقتناع والعقل . وبالرغم من عناد الفئات القديمة المتعصبة وإصرارها في الوقوف أمام اعتناق المرأة وامحراطها في الحياة العامة ، جنباً إلى جنب مع الرجل ، اندفعت المرأة لتحل محل مكانها الذي فرضه عليها التطور الجديد ، فلم يستطع التعصب الديني من منعها عن العمل كمرضة أو عن تشكيلها الجمعيات الخيرية ، أو المساهمة في جميع أنواع المظاهر الوطنية ، فأنشئت نتيجة لذلك جامعة نسوية ، ونظمت فيها دروس القراءة لتثقيف كافة النساء صراحة عامة (١) .

على أن الكارثة التي حلت بالأمة ومنظر النازحين من الولايات المكدونية هرباً من الفظائع التي أخذ البلغار والعرب وبقية الأعداء يرتكبونها ضد المسلمين ، من ذبح بالجملة وسلب ونهب وحرقت منازل وهتك أعراض وسبي للفتيات الأبنكار (١) ، قد أثارت نائرة الشعب التركي ، فكان عليه أمام هول المصائب أن يصرف اهتمامه إلى الشيء النافع الجدي وإلى التفكير بالانتقام ، وكان الكتاب الترك يشيرون في نفوس أبنائه هذا الحس . فلنستمع إلى أحدهم إذ يقول : ايه أيها المسلمون ، أنعموا النظر والفكر في هذه المناظر التي تدمي الأفئدة ، وهذا الانين الذي يفطر القلوب ، صرخوا على أسنانكم ، ولا يغربن عن بالك أن تستعدوا للثأر في يوم قريب (٢) . وأما الشعراء فقد أخذوا ، بدورهم ، يشيرون حماسه بمثل هذه العبارات التي جاءت في قصيدة للشاعر الطوراني النزعة ، محمد أمين الشهير ، من أعضاء جمعية تورك يورتى (الوطن التركي) ، بعنوان : يا غازی أول يا شهيد قال : هيا يا ولدي فإني لم انجيك إلا لمثل هذا اليوم — لقد خمرت طينتك بشيمة الشجاعة — هيا قل الوداع لقريتك وحييتك — كن الفداء لأرضك ومحرثك — أحضن سلاحك وأحرص عليه فليس للرجل في مثل هذا اليوم غير هذه الآلهة المقدسة — أذهب يا ولدي أذهب ، ولا بق مدى الدهر بلا ولد — ولا ضرب صدرى الجريح بالحجر الأسود — هيا يا ولدي أذهب بعيداً — وكن غازیاً أو شهيداً . الخ .. (٣)

وعلى هذا ، يستطيع الإنسان أن يعرف إتجاه الاهتمام العام ، في الفترة الجديدة ، بمعرفة طبيعة ولون وعدد الصحف الدورية التي ظهرت بين سنة ١٩١١ و ١٩١٣ ، ففي هذه الفترة قل عدد الجرائد اليومية في الآستانة ، وهبط من ٩ إلى ٦ كما هبط عدد المجالات الهزلية من ٧ إلى ٤ . ومن جهة أخرى تضاعف عدد المجالات الأسبوعية الشعبية من ٩ إلى ١١ ، والنشريات العلمية

(١) تجار زادة ابراهيم حلمي — تركيا اويان ، ص ٦٥ — ٧٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

من ٣ إلى ٧ ، والجرائد الدينية من ٤ إلى ٦ . وعلاوة على ذلك أحدثت ثلاثة مجلات نسوية و ١١ مدرسة ومؤسسة ثقافية ، خصص بعضها لتربية الأطفال وتسليتهم . قال الأستاذ أحمد أمين : « إن هذا الجو لم يكن مواتياً للهوامات السياسية ، لذلك فشل خصوم الاتحاديين في جميع خططهم الرامية لضربهم بل بالعكس استفاد الاتحاديون من حادثة إغتيال محمود شوكت باشا كي يدعموا موقفهم ويحطموا قوة خصومهم ، فأعدموا البعض ، ونفوا البعض الآخر ، فاضطر من بقي من هؤلاء الخصوم إلى التفاهم الودى معهم ، وعلاوة على ذلك أصبح للبلاد ما بين حربي البلقان والحرب العالمية الأولى حكومة تمتعت بالسلطة القومية الحقيقية (١) .

كان ظهور الخط الأول من خطوط اليقظة القومية التركية بين العقائديين من فتيان الترك عبارة عن روح ثوري ضد فكرة الرابطة العثمانية (٢) . فإلى أوائل القرن العشرين ، أو قبلها بقليل ، لم يكن يحول في خواطر رجال الدولة والمثقفين أو غيرهم من عامة الناس فكرة القومية التركية (٣) ، بل أن كلمة تركي كانت تحمل إلى الأتراك المثقفين وإلى رجال الفضل والتقدم في السلطنة معنى قريب من التأخر والغلاظة ، كمفهومنا لكلمة « إعرابي » . فلما حاول المستشرق الهنغاري الشهير « فبيري » ، في زيارة له للاستانة أن يلفت إهتمامهم إلى مسألة صلة الرحم بينهم وبين أتراك وسط آسيا شعروا بالأهانة من الإشارة إلى صلتهم بشعب بدوي ، إذ كانوا يعتبرون أنفسهم مسلمين عثمانيين ، ولم يكونوا يستعملون كلمة تركي إلا للدلالة على أهل الريف ، وحتى هؤلاء أنفسهم كانوا يتقبلون هذه التسمية المهينة إذعانا وتسليما ، فإذا أرادوا تبرير نقص في سلوكهم قالوا : ما العمل وهل نحن إلا

A. Emin — op. cit., p. 56.

Op. cit., p. 189.

(١)

(٢)

(٣) في كتاب الأستاذ ساطع الحصري — نشوء الفكرة القومية ، ١٢٩ - ١٧٢ تفصيلات

وافية عنها .

مجرد أتراك ؟ . أما عمل المستشرقين من أمثال فون لوكوك ولاؤن كاهون وغيرهما الذين تعرضوا للبحوث التاريخية التركية ، والذين كانوا يحاولون رسم خطوط الأصول العرقية للترك ، فقد كان ينظر إليهم بأنهم جماعة لا يعرفون كيف يتصرفون بأوقاتهم . على أن عدداً قليلاً من الباحثين الأتراك الذين كانوا يشتغلون في هذا الموضوع قد تمكنوا بمزيد من المشقة أن يجتذبوا إهتمام قسم ضئيل من الجمهور ، وأصبحت قصائد الشاعر محمد أمين ، الذي استخدم اللغة التركية الصافية وكان يعمل في السر للقومية التركية ، أصبحت تقرأ بتشوق ولهفة من قبل هذا العدد القليل جداً ، غير أنه كان ينظر إليها ، مع ذلك ، بأنها عمل رجل قاسى مشقة كبرى كي يصل إلى درجة الاصاله (١) . وأما بعد إعلان الدستور فقد أخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة فتألفت الجمعيات والنوادي ، وأصدرت المجلات لتنظيم نشرها (٢) ، وأصبح الأتراك يتعشقون قصائد هذا الشاعر ، وكان الفضل في ذلك إلى زعماء للقومية التركية ، انتظموا في تيارات عديدة ، وكان أهمهم وأبرزهم : محمد ضيا بك الملقب كوك الب ، الذي أطلق عليه إسم رسول القومية التركية :

ولد محمد ضيا في مدينة ديار بكر عام ١٨٥٧ ، وشغف بالمطالعات الاجتماعية والفلسفية ، وكان ينقل نتائج هذه المطالعات إلى إتباع عقيدته في محاضرات تنقيفية طويلة ، وكان الكتاب المفضلون لديه هم : Gobincau, Bergson, Nietzsche, Tarde, Fouillée وأمثالهم . كان ضيا بك عضواً في جمعية الاتحاد والترقي وأستاذ العلم الاجتماع في جامعة الآستانة وقد ظهر في المؤتمر السنوي للجمعية في ١٩٠٩ خجولا غريب النظرات . وعندما أبدى ميوله القومية فيه لم يستطع أن يجلب إهتمام زملائه إلى أفكاره

A. Emin — op. cit., p. 187.

(١)

(٢) ساطع الحصري — المصدر السابق ، ص ١٤١ .

الراديكالية فأخذ طريقه إلى سلا نيك ، وبدأ هناك يعمل على خلق الجو الملائم لنشر أفكاره الجديدة حيث أسس جمعيتين ينى لسان (اللسان الجديد) وبنى حياة (الحياة الجديدة) ، وكانت المجلتان كنز قلمياً (الأقلام الفتية) وبنى فلسفة (الفلسفة الجديدة) الأسبوعيتين لسان حالهما. وانطلقت الفكرة الجديدة في مجال العمل بجرأة عظيمة ، وإيمان تام بالأهداف التي يجب الوصول إليها ، ولم يكن زعيمها يهتم بنجاحه الشخصي قدر إهتمامه بنجاح فكرته . وقد نفخ في نفوس مريديه من الشبان روح الهمة والثبات ، مما جعلهم يؤمنون تمام الإيمان بالفكرة والعمل لها بنشاط وقوة . صحيح سخر المحافظون من العثمانيين المتمسكين بعثمانيتهم من هذه الفكرة وحاربوها حرباً شديدة ، غير أنهم مالوا ، بعد مدة ، أن انقلبوا من معارضين إلى مؤيدين لها ، بالتدريج ، وأصبحوا مبشرين متحمسين لآرائها .

قامت على خط مواز لحركة ضيا كوك الب حركة ثانية بدأت تقتحم الميدان في الآستانة . وقد انطلقت هذه الحركة من أتراك روسيا النازحين إلى الآستانة مثل يوسف آقجوره واحمد آغايف الذين كانوا نقياً في عهد عبد الحميد كمثل ما جرى لضيا كوك الب ، غير أن الثورة العثمانية اتاحت لهم جميعاً العودة والعمل لأفكارهم القومية . فقد أسس القوميون الروسيون الأصل في ديسمبر ١٩١١ مجلة الموطن التركي تورك يورتي الأسبوعية التي بدأت تظهر فيها مقالات بتوقيع ضيا كوك الب ، ثم أسسوا جمعية بنفس الاسم ، وسرعان ما اتحد التياران وأصبحا يعملان لغاية واحدة هي الجامعة الطورانية .

الجامعة الطورانية :

كانت هزيمة البلقان دفعة قوية إلى الأمام للحركة القومية بعد أن فشلت الرابطة العثمانية كما رأينا فيما تقدم من هذه الفصول ، وبصورة خاصة لأن الأتراك ، رأوا أنفسهم بعد هذه الكارثة . وحيدين أمام المارد الروسي

الذي يحتم إلى جوارهم ، وعددهم لا يتجاوز بضعة ملايين من البشر . فما كان منهم ، وقد استهوتهم الفكرة القومية ، إلا أن يتلفستوا فيما حولهم يتطلعون إلى الشعوب التي تتصل معهم برابطة الأصل المشترك كالصين والتركستان ، والهنغار ، فلم يريدوا الا كتفاء بحصر أنفسهم ضمن الرابطة التركية التي تنكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد . وقد بدا لهم أن الرابطة الطورانية التي اشار المستشرقون إلى صلتهم بها هي الملاذ الوحيد لخلاصهم وسعادتهم فلقيت ترحاباً عاماً وانجذبت إليها النفوس ، فأصبحت لفظة طوران من أكثر الألفاظ مثالية وإجلالاً ، واضحت تستعمل للتعبير عن أسمى معاني القومية التركية مثالية . وقد عبر ضيا كوك الب عن ذلك بهذه الكلمات : « إن موطن الأتراك ليس تركيا ولا تركستان ، إنه أرض طوران العظيمة الخالدة » . كما أعطت « خالدة أديب » ، أشهر كاتبة تركية في ذلك الوقت ، هذا الاسم عنواناً لأحد مؤلفاتها الأدبية الشهيرة ، وكان يوجد في جريدة « طنين » ، التي أصبحت تنطق بلسان الحكومة ، بعد حرب البلقان ، زاوية أدبية تحمل عنوان : « مذكرات طوراني » ، حتى أن دكا كين الحلّاقين والمطاعم والمقاهي ، أصبحت تحمل هذا الاسم النموذجي الجديد^(١) . لقد تغنى ضيا كوك الب « بطورانيته في قصيدة له قال فيها : « إن تسألني عن قومي فإن أمتي قائمة من خمسة آلاف سنة ، وأن تسألني عن نسبي وأرومي فنسبي للترك إذا قطعنا الحراب فليس لنا غنى عن وحدتنا : جئنا كلنا من صلب واحد ، يجمعنا الدين واللسان ، إذا اعتورت الخطوب دولتي فأنا لا أنسى قوميتي . يا ابن الترك لا تقل أنا ، أنت ، هو : كل هذه أن هي إلا كلمات زائلة ويجب أن تضمحل وتلاشي أمام إسم طوران الكبير »^(٢) .

(١) Op. cit., pp. 193-195.

(٢) اسلام مجموعة سي - مجلد ٣ ، ١٣٣٣ هـ ، ١٩١٤ ، ص ٦٧٩ .

غير أنه لم تمض فترة من الزمن حتى أخذ الإهمال يكتشف فكرة الجامعة الطورانية باعتبار أنها فكرة طوباوية خيالية ، غير قابلة للتحقيق ، وبدأ الناس يعيرون الأهمية الأولى لفكرة الجامعة التركية ، والشئ الوحيد الذي بدا ممكناً هو الاتحاد التام مع الأتراك خارج تركيا ، وعددهم يتراوح بين ٣٠ — ٣٥ مليوناً موزعين بين تركيا وروسيا وإيران والصين . . . الخ وقد عمل دعاة الجامعة التركية علاوة على نشدان دراسة أصول عرقهم وإيقاظ الاهتمام به وتعشقه ، على إحياء تقاليدهم القديمة وعاداتهم ولغتهم القديمة ، وأساطيرهم القديمة ، وحاول « ضيا كوك الب » أن يدخل في روع بني جنسه إن ما أضعاه الأتراك من فضائلهم القديمة كان نتيجة لنسيانهم أصلهم القديم وتقاليدهم القديمة (١) . لقد أنبثقت من هذه الأفكار مؤلفات كثيرة تضرب على النغم القومي كان فيها كثير من الفقرات التي تمس شعور وأحاسيس العناصر الأخرى ، لاسيما العرب بصورة خاصة ، وبدأ هؤلاء أن الأتراك القوميين قد قطعوا صلتهم بالتاريخ الإسلامي ، وتراثه للتعلق بتاريخ الترك وتراثهم القديم ، وأنهم أصبحوا حرباً على كل ما يصل لغتهم وتقاليدهم بآثار اللغة العربية ومجد الإسلام . كما أنبثق عنها أشعار وأناشيد وطنية كانت تمجيداً للقومية التركية ونسكراً للرابطة العثمانية ، والإسلامية أحياناً ، وحتى أسماءهم التي يتسمون بها والقابهم التي يتلقبون بها قد بدلوها لتصبح متفقة مع الأفكار الجديدة (٢) . وهكذا بدأ الأتراك الذين يدينون بهذه العقيدة يدعون إلى إعادة النظر في التاريخ المدون ، وإلى إنصاف من جار عليهم المؤرخون من أبطالهم القدامى مثل جنكيزخان ، وهولاكو وتيمورلنك وآتلا ، وصار الجيل الجديد يمجّد هؤلاء ويذكرهم بالتعظيم (٣)

(١) A. Emin — op. cit., p. 195.

(٢) في كتاب أسعد داغر ، ثورة العرب بحث مفصل لهذه الناحية ص ١٣٨ — ١٥٩ .

(٣) ساطع الحصري — المصدر السابق ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .

ويضعهم في مصاف الأبطال ولا ينزلهم منزلة أقل من منزلة الخلفاء الراشدين أو أبطال العرب الفاتحين .

ولا يغربن عن البال إن هذه القومية التي تزلت الأتراك لها لم تكن لتتساهل مع القوميات الأخرى ، وبدأت على شئ كثير من التعصب ، ولم يكتف كثير من الأتراك مقتهم وكرهم لباقي القوميات وخاصة منها العربية . وقد صدرت هكذا نظرات حتى من رجال مسؤولين في الدولة ، وأجلى مثال على ذلك الحديث الصحفي الذي أدلى به وزير مالية تركيا جاويد بك إلى مجلة « Tout Paris » عن مالية تركيا تعرض فيه لاتفاق الترك مع العرب ، ولم يجد تسمية أرفع من عبارة « العرق الأسود » يصف بها العرب ، فقامت عليه قيامة الجرائد العربية (١) . وقد عبر عن هذا الصراع الجنسي الكاتب أحمد أمين بقوله : « . . . فالضغائن والأحقاد الجنسية أنطلقت من عقالها بقوة وعنف أشد من عنف الحرب على الحدود ، بحيث لم يعرف النزاع بين الأجناس حدوداً . . . » إلى أن قال : « وطالما بقي الأتراك غير مباينين بفكرة القومية بقيت الخلافات العرقية محصورة في حدود الثورات المحلية المحدودة المنبثقة عن بعض الظروف الخاصة ، ولكن لما أخذت الفكرة القومية بمشاعرهم واستحوذت على قلوبهم ، بقوة وثبات ، لم يكن من الممكن تجنب اصطدامات قوية ، عنيفة ومستمرة ، فأخذت العواصف تكتسح بشدة ما أمامها بدون شفقة أو رحمة (٢) . إن في هذا القول تصحيحاً للفكرة القائلة إن الترك لم يندفعوا في العاطفة القومية إلا حيناً رأوا إندفاع العناصر الأخرى فيها . والحقيقة الواضحة أن القوميين من العرب كانوا مضطرين للدفاع عن النفس لا الهجوم ، ولولا تزلت الترك في قوميتهم لسارت دعوة الزهراوى وعبدالكريم الخليل المعتدلين إلى نهايتها السعيدة .

على كل حال لم يكن من ذكرت من القوميين الترك هم الوحيدين في

(١) المفيد — ١٤٣٣ ، ١٩١٣/١١/٢٥ .

(٢) A. Emin — op. cit., pp. 200-201.

الدعوة للجامعة التركية ، كما لم يكونوا كلهم على مستوى واحد في فهم الفكرة . فقد كان ثمة تيارات عديدة ضمن الجامعة التركية . كان ثمة زعماء لهم اتجاه فرعي خاص ، كما كان للفكرة معارضون عارضوها معارضة دينية بداعي أن لا قومية في الإسلام ، وقسم آخر عارضوها بإسهم الرابطة العثمانية بدعوى أن العمل على ترقية العنصر التركي وتعليمه وإرشاده وتغذية العاطفة القومية فيه ، وتسويده على غيره من العناصر ، يلاقى معارضة ومقاومة من العناصر الأخرى ، مما يؤدي إلى خصومات وعداوات وأحقاد . وقد جاءت هذه المعارضة من بعض كبار الاتحاديين مثل سليمان بك نظيف وإلى الموصل وبابان زاده نعيم بك ، عضو لجنة المعارف العليا في وزارة المعارف^(١) . غير أن القائلين بهذا الرأي من الاتحاديين كانوا قلائل لا يعتد بهم .

أما الآراء المتشعبة من فكرة الجامعة التركية ، فهي كثيرة منها التيار الذي أخذ به ضيا كوك الب وأحمد آغايف ، وهي فكرة بناء المجتمع والدولة على أساس القومية التركية ، دون باقي القوميات التي يجب أن تكون تابعة ، وتخضع للعنصر التركي خضوع التابع للتبوع . ولم يهمل هذا التيار الوازع الديني ، بل نادى بوجوب إصلاح الدين إصلاحاً جوهرياً ، يجعله ديناً عصرياً يتلائم مع المجتمع الجديد . وقد واجه هذا التيار رأيين متناقضين : أنصار الأول منهما يقولون بوجوب الإصلاح عن طريق الدين بإرجاعه إلى قواعده الأولى ، إلى ما أوحاه الدين من أخلاق وسياسة وفكر واقتصاد كما كان عليه في السابق . وأنصار الرأي الثاني يقولون العكس أي النظر إلى المستقبل في الإصلاح ، بالاتجاه إلى الغرب وتعاليمه وطرز حياته وأفكاره . فلاجل الإصلاح يجب قطع كل علاقة بالماضي والاقتباس من أوروبا لسكل ما يجري فيها . أمام هذين الرأيين المتناقضين وقف كوك الب وجماعته الذين أنشأوا

(١) الأهرام - ١١٠٧ ، ١٩١٤/٥/١٢ من مقال بقلم أحمد آغايف مترجم عن جريدة « جون تورك » بالرد على أصحاب هذه الآراء .

مجالات إسلامية تنادى بأفكارهم مثل «إسلام مجموعة سي» لتقابل جرائد «سيل الرشد» «اجتهاد» الإسلاميتين المحافظتين ، وقفوا موقفاً وسطاً^(١) . وكان رأيهم أن تؤخذ المدنية المادية العلمية من أوروبا ، كما فعلت اليابان ، لأن هذه المدنية عالمية ، ليست وقفاً على شعب أو أمة معينة . ثانياً : بما أنه يوجد للأمة الإسلامية المشكلة من قوميات مختلفة تعتنق الإسلام حضارة مشتركة هي حضارة الإسلام ، فيجب أن لا تأخذ حضارتها من أوروبا ، لأن لهذه حضارة خاصة هي الحضارة المسيحية .

ثالثاً : باعتبار أن للأتراك ، بين هذه القوميات الشرقية الإسلامية ثقافة قومية تركية خاصة متميزة عن غيرها ، فيجب أن لا تقتبس ثقافتها لا من أوروبا ولا من غيرها ، بل تنبع من صميم الشعب التركي^(٢) . بناء على ذلك وضع «ضيا كوك الب» أركاناً ثلاثة للتربية الإسلامية التركية بحيث تتضمن تعليم : (١) اللغة والآداب التركية والتاريخ التركي . (٢) الدروس الإسلامية كالقرآن والتجويد والتاريخ الإسلامي واللغات الإسلامية . (٣) تعليم العلوم العصرية كالرياضات والطبيعات وغيرها ، ليخرج الناشئ التركي مثقفاً ثقافة قومية ، دينية وعلمية عصرية^(٣) .

غير أن خطة هذا التيار في إصلاح الدين كان فيها نوع من الثورة على التقاليد أولها جعل خطبة الجمعة باللغة التركية ، أسوة بمسلي حوض «الايديل» (القولغا) ، لأن المصلين ينامون أثناء سماعها بالعربية ، وهذا يعتبر إثمًا^(٤) . كما كان من آراء هذا الفريق أن الدين الإسلامي قانون أخلاق ومدني بخلاف غيره من الأديان ، التي هي أخلاق فقط ، فهو يتناول كل أمور الحياة

(١) المفيد - ١٤٠٩ ، ٢٣-١-١٩١٣ ، من مقال بقلم أحمد آغايف ، منقول عن جريدة « جون تورك »
(٢) اسلام مجموعة سي - مجلد ٣ ، عام ١٩١٤ ، ص ٦٣٢ - ٦٣٣ مقال بقلم عمر سيف الدين « حرث ، مدنيت ، تمدن » (الثقافة والمدنية والحضارة)
(٣) اسلام مجموعة سي - ١٩١٣ ، مجلد ١ ، ج ٢ ، ص ١٤ ، من مقال بقلم « كوك الب »
(٤) اسلام مجموعة سي - نفس العدد ، ص ١٢٦ .

لذلك يجب أن يتغير القانون الأخلاقي بحسب الظروف ، والافلا تقدم ولا تأخر بل جمود ، لاسيما في الأمور الاقتصادية . فالتاريخ الإسلامي والعقل الصحيح قد برهنا على أن الدين قد ترك لمعتنقيه حرية مطلقة من هذه الوجهة لأن التوسع والتعقيد في الحياة والمجتمع أو حيا بذلك^(١) . وقد أثبتت الحوادث أن الاتحاديين وحكومتهم قد مالوا إلى هذا الفريق من الناحية الإسلامية فأخذوا في تنمية الدين الإسلامي طبقا لروح العصر الجديدة ، إذ قرروا الأخذ بمبادئ الغرب في المدنية العلمية العصرية ، مع الإبقاء على التربية الأخلاقية والوطنية وفقا للحضارة الشرقية الإسلامية . وقد أنشأوا مدارس للدين وجمعية المشايخ يريدون بذلك أن يكسبوا عطف الجماعات الإسلامية وخاصة من بقية العناصر غير التركية^(٢) ، لاسيما العنصر العربي .

أما من حيث الخطة السياسية التي اتبعتها حكومة الاتحاديين في هذه الفترة فلم يقطع الاتحاديون برأي معين فيها بالرغم من الأدلة التي ساقها إليهم معارضو الرابطة العثمانية والإسلامية من القوميين الترك ، من حيث فشل هذه الروابط بدليل حسي كان أبرز ما فيه أن الرابطة الإسلامية لم تحل دون ثورة الامام يحيى و ثورة الألبان . وكذلك فإن الرابطة العثمانية لم تنفع في اجتذاب قلوب الشعوب المسكونة التي لم تخلص في يوم من الأيام لهذه الرابطة . وكما كان القوميون أنفسهم غير متقنين على خطة معينة كذلك ظل الاتحاديون غير متفقيين ، فكان بعضهم ، كطلعت بك مثلا ، من أنصار الرابطة العثمانية ، وأنور بك من أنصار الرابطة الإسلامية مع ميل للطورانية ، وجمال بك من أنصار الرابطة التركية^(٣) .

فكانت الوقائع التي تتوالى بسرعة تؤثر في رجحان هذه السياسة أو تلك ، إلى أن كانت الحرب العالمية الأولى فتحكمت الأحداث الخارجية

(١) المفيد - ١٤١٢ ، ٢٧-١٠-١٩١٣ ، من مقال أحمد آغايف في جريدة « جون تورك »

(٢) المفيد - ١٤١٣ ، ٢٨-١٠-١٩١٣ .

(٣) ساطع الحصري - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٦٠ - ١٦٢

والداخلية وتوات بنفسيها تصفية هذه الآراء^(١) خاصة عندما تولى جمال باشا التركي النزعة أمور سوريا وحكمها حكما واسع الصلاحية ، فسار في سياسة التتريك ، واصطدم مع العرب ، وقضى على متنورهم ، فكان عمله سببا في انتفاضه العرب على الدولة .

أما التيارات القومية الأخرى عند الترك فقد تمثلت في شخصيتين كبيرتين في الآستانة أو لاهما شخصية يوسف بك آقجوره ، والثانية شخصية أحمد فريد بك وتكاد تكون آراء هذين الزعيمين متفقة من حيث أنهما شجعا سياسة حكم العرب وإخضاعهم لسياسة حكم الدولة بمبدأ الجامعة التركية . لقد أكد الاثنان على وجوب التشبث بأهداب الرابطة التركية إذ يقول الأول : « جدير بنا أن نستبدل الجامعة العثمانية بالجامعة التركية ، لأن الترك أمة قائمة بذاتها تستطيع أن تكون لنفسها قومية تتأسس عليها دولة قوية ، مادامت قومية الترك ذات ماض عظيم ، ولها اليوم نحو عشرين أو ثلاثين مليون نسمة ثم يقول : لماذا نفكر في أننا أتراك في أصلنا ، أتراك في نسلنا ، أتراك في روحنا أتراك في فكرنا ؟ لماذا نحاول أن نهمل هذا المجموع النامي ، ولا نبحت عن قوة النمو والعظمة التي في أصول هذه الشجرة المتينة ؟ لقد كنا متجهين إلى الانقراض منذ عصور متعددة ، لأننا لم نبادر إلى هذا العمل ، ولأننا نسينا أصلنا ونشأنا وتركتنا . قولوا لي ما هي الجامعة العثمانية ؟ هل هي قوم ، هل هي ملة ، هل هي عنصر ؟ - لا ، لا هذا ولا ذاك ، وإنما هي مجموعة عناصر متضادة ، وأقوام مختلفة ، ونحن لا نعتقد أن في الإمكان تكوين دولة قوية من مثل هذه الأجزاء في هذه الأيام ... فالواجب يقضى علينا بأن نعود إلى دولتنا وسلطاننا ولغتنا وآدابنا ، وكل أوضاعنا ومرافقنا فنقلبها كلها رأسا على عقب ، ونصبغها كلها بالصبغة التركية^(٢) . ولكن يوسف آقجوره بك قال أيضاً بأن دولة مؤلفة

(١) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٢) المؤيد - ٧٣١٤ ، ٢٠-٦-١٩١٤ .

من عناصر متعددة كاللغة العثمانية لا يمكن أن تعيش ، بل ستموت وتنقرض .
حتماً «ولكن بعد موتها ستقوم دولة تركية لا تضم غير الأتراك» ، وقد تمنى أن
تنفصل البلاد العربية بسرعة ، لكي لا يتأخر تحول الدولة العثمانية إلى دولة
تركية قومية بكل معنى الكلمة (١) .

أما أحمد فريد بك ، وكان عضواً في جمعية الدفاع الوطني التي أسسها
الاتحاديون ومديراً للمدرسة الملكية في الآستانة ورئيساً لتحرير جريدة
إفهام التركية ، وهي لسان حال الحزب القومي التركي ، الذي مر تعريفه في
هذه الرسالة ، فقد ضرب على نفس نغم القومية التركية ، ووجوب التشبث
بها وبناء الدولة على أساسها ، ولكنه أضاف قائلاً : « وفي رأينا أنه ينبغي
أن يكون للدولة العثمانية سياسة داخلية قائمة على القومية التركية ، ويكون
نفوذها منحصراً في الولايات التي يسكنها الترك ، وهي الممتدة من أزمير غرباً
إلى بايزيد شرقاً ، ومن البحر الأسود إلى حدود بلاد العرب ، وأن تدعى
هذه المنطقة «ترك ايلي» (ديار الترك) . أما سوريا والجزيرة ، وجزيرة العرب
فيمكن بل يجب أن تدار باللامركزية . ولم لا تكون دمشق وبغداد ومكة
وصنعاء مركزاً لحياة القومية العربية ؟ لهذا نص الحزب القومي التركي
الدستوري على أن الدولة العثمانية ركنين عظيمين ، وعضوين حيويين
وهما الترك والعرب (٢) .

كان لهذه الآراء المعقولة الواقعية أنصار ولكنهم كانوا قلائل ، ولم تلق
صرختهم أذنًا صاغية من الحكومة التي كانت تسير متأرجحة بين الأفكار
المتضاربة في كيفية حاكم الولايات العربية بعد أن انسحبت عنها الأجزاء
الأوربية ، وانقسم الاتحاديون إزاءها إلى ثلاثة أقسام :

١ — فريق يقول بمنحهم استقلالاً داخلياً ضمن إمبراطورية طورانية
لترك فيها المقام الاول ، واجتذاب قلوبهم برابطة أخرى أشمل من هذه هي
الرابطة الإسلامية وزعيم هؤلاء أنور باشا وجاويد بك .

٢ — فريق الطورانيين الغلاة الذي يقول بأخذهم بالشدة وتربيتهم
وزعيم هؤلاء جمال باشا وحسين جاهد .

٣ — فريق المعتدلين ويقول بالتساهل مع العرب ، ومنحهم نوعاً من
لامركزية الحكم تنفذها الحكومة مباشرة دون الاستعانة برجال الإصلاح
وزعيم هؤلاء طلعت بك (١) . ولكنهم لم يتفقوا على خطة ما وظل سعيهم
مقتصرًا على بعض الاصطلاحات الطفيفة التي منحوها للعرب ، إنما كان
رائدهم البطء والمأطلة في تنفيذها ، مما جعل القوميين العرب من شبان
متناورين ، وضباط متحمسين ، يرتابون في نوايا الترك القومية بعواطف
مماثلة ظهرت في كتاباتهم وأقوالهم ودعائياتهم .

الأفكار القومية العربية : لم يضطر العرب إلى إبتداع النظريات العقيدة
لخدمة قوميتهم كما فعل الترك ، وكل ما هنالك أن النابهن منهم قد وضعوا
الأسس الاجتماعية التي يجب أن تتوفر في جماعة مالكي يجمعوا الشروط
التي تجعل منهم أمة ، كما مر معنا عند الحديث عن خطاب عبد الكريم الخليل
في المنتدى الأدبي في أيامه الأولى ، وعن خطاب عبد الغنى العريسي في المؤتمر
العربي ، كما تطرق في غيرهما لهذه البحوث ، وقد بين جميع هؤلاء بوضوح أن
العرب يجمعون كل مقومات الشعوب القومية . وعلى رأي أنهم لم يكونوا
بحاجة إلى وضع نظريات جديدة كما الترك ، ذلك أن التاريخ العربي كان
واضحاً في الأذهان من زمن سابق لوعي الترك لتاريخهم ، ولم تكن لغتهم قد
تأثرت ، كلغة الترك ، بالتأثيرات الأجنبية ، بل بقيت هي في جوهرها الأصل

(١) ساطع الحصري — البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٠ .

(٢) المؤيد — ٦٩٠٨ ، ١٦-٢-١٩١٢ ، مقال لآحمد فريد بك ، مترجم عن جريدة

« افهام » .

(١) أمين سعيد — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥١ - ٥٢ .

منذ الجاهلية حتى الآن ، ولم يتناولها التطور من حيث الجذور : القبائيتها موجودة ، وقواعدها راسخة ، ولها دعامة قوية في القرآن ، والتراث الأدبي من دواوين شعر وكتب أدب . ثم أن حدود الأمة العربية الجغرافية معلومة وشعوبها التي تتكلم لغتها واضحة المعالم لا تتحمل تفسيرات وتأويلات ، وغنى عن القول أن فكرة الوحدة العربية لم تكن قد ظهرت ، بعد ، إلى الوجود .

وهكذا فإن العرب عندما شعروا بالخطر المحدق بقوميتهم ، وبالمحاولات التي قامت لمحوها وإزالتها في البوتقة التركية باسم العثمانية ظاهراً ، تشبثوا بكيانهم العنصري دفاعاً عن شخصية قومهم ، فأخذت الأفكار القومية تنمو رويداً رويداً في أذهانهم بفعل الاصطدام مع الترك والاحتكاك بالعناصر العرقية الأخرى . إنما أخذت أفكارهم القومية منذ نشوب حرب طرابلس الغرب مظهراً للامركزية الذي بدأ يتضح أكثر فأكثر حتى ما بعد الحرب البلقانية الأولى ، حرصاً على بلادهم ، من الضياع والذهاب لقمة سائنة في أفواه الدول العظمى . ولم يكن ميلهم إلى اللامركزية إلا بفعل شدة شعورهم بتميز عنصرهم عن غيره إلا ، وأن جمهرة زعمائهم لم يروا أن يبتزوا صلتهم بالرابطة العثمانية ، مع مارأوه من ميل الشعب التركي نفسه عن هذه الرابطة فكان في سلوكهم هذا بعد عن المنطق ، لذلك فمن رأي أن الشبهة العربية لا بد وأن تكون قد أدركت هذه الحقيقة ، خاصة بعد أن انفصلت العناصر القومية الأخرى كالألبان والبلغار وغيرهم اللذين كانوا يستظفرون بهم ويعملون سوياً على تعزيز الرابطة العثمانية ، فكان إدراكها لهذه الحقيقة دافعاً لأفرادها كي يتشبثوا بكل قواهم بالرابطة القومية ، وأن يعتقدوا بأن المستقبل هو لهذه الرابطة ، وهذا ما استسلمه في كتاباتهم التي ظهرت في مقالات النابيين على صفحات جريدة « المفيد » البيروتية .

كان من أعمق الكتاب العرب في موضوع القومية « عمر فاخوري » وله مقالات كثيرة منشورة بعنوان واحد متكرر « الجنسية العربية » جاء

في أحدها ما يلي : « إن المستقبل للشعوب القومية المتمسكة بقوميتها ، فلتكن الجنسية العربية ديانة للعرب جديدة . إن الجنسيات آلهة العصور الآتية ، فلم لا تسعى منذ الآن لخلق إله للأمة هو الجنسية العربية ، أله يضحي كل من عبادة حياته في سبيل نصرته ، لما تتطاحن الجنسيات ؟ إن جامعة الجنس وحدها الثابتة ، إذ يمكن أن يرد الإنسان ما سواها ، بينما هو غير واحد سيلاً إلى نكران دمه الذي يحول في عروقه ، والتاريخ الذي خطه أجداده على جبهة الدهر ، واللغة والحضارة اللتين وضع كل منهم حجر آمن أحجارها . وما العاطفة التي يتحسس العربي بها نحو غيره من الأقوام الغربية إلا أقلها دواما . إلا لعاطفة أسمى من الجنسية ، ولا رابطة أوثق من رابطتها ... » (١)

وفي مقال آخر بعنوان « عوامل النهضة » يحلل عمر فاخوري العوامل التي أهلت لعظمة العرب ويقول إن من هذه العوامل : الزمن الذي ظهروا فيه ، لكنه يرجع فيقول أن ذلك لا يكفي بل كان منها أيضاً ، في الدرجة الأولى ، تأثير العرق الجنسي ، « فالذي يميز قوماً من الأقوام ، على الأخص عدد من المشاعر والقابليات المشتركة الموجودة في أفراد هذا القوم فيوجه قواهم نحو نقطة واحدة : ومجموع هذه المشاعر المتماثلة الناشئة عن تجمعات وراثية بطيئة ، يمثل التراث الذي أشتغل كل من أجدادنا في خلقه وتركه لحلفه ، والذي نعمل نحن على لا تركه بنائنا ، ومع أن ذلك الخلق يتغير بحسب قابلية الشعوب فقلما يختلف في شعب واحد ... » (٢)

وحتى عبد الحميد الزهراوى خاض في هذه الأبحاث الفكرية ، ففي مقال في جريدة « مرآة الغرب » ، قبل أن يصبح عضواً في مجلس الأعيان بقليل ، بعنوان « أين أمة السورى » قال : « ولعلك قائل أين أبحث عن

(١) المفيد - ١٤١٩ ، ٤ - ١١ - ١٩١٣

(٢) المفيد - ١٣٧٢ ، ١٠ - ٩ - ١٩١٣

أمتي وكيف أبحث؟ أو لعلك قائل اليسست أمتي هذه الجماعات المتوطنة بلاد سورية الجميلة الشهيرة؟ — نعم إن أمتك مذكرت. ولكن الأمة التي تعنيها هي الجماعات فيها روح القومية، وأما إذا طارت هذه الروح من الأشباح، فإن الأمر يكرن، كما ذكرنا، من الشتات وعدم الجامع. فنضالنا التي ننشدها اليوم هي تلك الروح التي صارت بها الأمم أمة، فتي ظفرنا بها صرنا أمة بأقرب من لمح البصر، وما دامت تلك الروح نائية عنا فما نحن إلا أشباح، لا يشغل بجزءنا في هذا الوجود، ولا يأخذ نصيبنا في نظر العالم السياسي.

« ما أجمل تلك الروح وما أعظم بركاتها على الأقوام وما أحقها بأن تكون فيهم بنوع حياة شريفة وسماء نور منبعث فائض، وما أحرارها بأن تكون هي الأمة إذا وجدت، وأن تكون الجماعات لا شيء إذا هي فقدت» (١)

وللشيخ مصطفى الغلاييني البيروتي حلقات متسلسلة نشرها تباعاً في المفيد ثم جمعها في النهاية وطبعها في كتاب باسم عظة الناشئين جاء في الحاشية ٣٦ منها مايلي: تعصب لحضك ولغتك ودينك ومذهبك الاجتماعي والسياسي. بل دع كل إنسان ومعتقدده، فلسفتك على أحد بمسيطر، والناس أحرار أن يدينوا بما يشاؤون، ويتعصبوا بما يريدون... التعصب شيء جميل، ومبدأ قوي، وسنة واضحة، ومنهج سديد. فهو الذي يحفظ على الأمة لغتها وجنسها وأخلاقها الفاضلة وعاداتها الطيبة، ويحملها على أن تكون شديدة البأس قوية الساعد، منيعة الجانب، ومتى فقدت هذا الخلق، خلق التعصب الكريم، بما ملأ عليها من فساد التربة. ضاعت مميزاتها، وخسرت قوتها وبأسها، فكانت مع الهالكين، والذاهبين الأولين...» (٢)

(١) المفيد - ١٣٧٠، ٨-٩-١٩١٣

(٢) المفيد - ١٣٧٩، ١٨-٩-١٩١٣

من هذه الأقوال، ومثيلها كثير في مقالات القوميين العرب في جريدة «المفيد»، تتضح حقيقة لابد من إلقاء بعض النور عليها، وهي أن العرب كانوا، بين استبداد الترك، ومحاولتهم صهرهم، والقضاء على قوميتهم، وبين سعي الدول الأجنبية لا ابتلاع بلادهم واستعمارها، كمثل الحديد المحمي بين المطرقة والسندان فكان عليهم النضال في جبهتين، واستعملوا لكل منهما السلاح الذي يليق بهم استعماله، فهم تجاه محاولة الترك يريدون تعزيز قوميتهم حتى تناسك تجاههم، مع محاولتهم الاستعانة بالدول العظمى لتتوسط في حل مشكلاتهم مع الحكومة العثمانية. وأما تجاه الدول الطامعة فيتشبثون برباطتهم العثمانية مع حرصهم على قوميتهم، لهذا السبب تعلقوا بالحكم اللامركزي تعلقاً شديداً لأنه النظام الوحيد الذي يصلح لهذه الحالة والذي يؤدي بهم مع مرور الزمن إلى تقوية أنفسهم فيسيروا في طريق الاستقلال بالتدريج متى اشتد ساعدهم وتكون رابطتهم بالدولة العثمانية متوقفة على مدى معاملتها الطيبة لهم، لأنه من غير المعقول أن يبقى العرب متمسكين برابطة كان أخرى بالعثمانيين الترك أنفسهم أن يتمسكوا بها. أما إذا تخلى هؤلاء عنها، فهل للعرب أن يعزروها بمفردهم؟ يكونون إذاً كمن يصفق بيد واحدة. وطالما أنه قد اتضح للنابيين العرب، وأنا أحصر قولي هؤلاء، أن المستقبل لرابطة الجنس فلماذا لا يفكرون بطريقة تؤدي بهم إلى الاستقلال عن الترك أو بالتدريج؟ ولكن هل يرضى الترك بالنظام اللامركزي الذي يؤدي إلى هذه الغاية؟ — إذا ما العمل؟ — على رأي أن تنويه الزهراوي باعتماده على أمراء الجزيرة العربية في كتابه إلى صديقه رشيد رضا — وقد مر معنا قبل هذا ما يشير إلى توسم الشيبية العربية الخير وطريق الخلاص على يدى ابن السعود والامام يحيى — أقول أن تنويهه بذلك لم يكن عن عبث، لأنه كما قلت سابقاً كان مقدراً حرج موقف العرب في الفترة الأخيرة، بسبب انتفاضة الترك وتشبثهم بأسباب القوة. ولا شك أن المفروض أن يكون، كغيره من أذكاء العرب، قد

تو جس من تفاقم الدعوة القومية في أوساط الشعب التركي . وهذا الوضع لا منجى منه إلا بجهد نابع من الذات ، يحتاج إلى قوتين :

١ - قوة معنوية هي الروح القومية ، وهذه تقوى وتشتد بالدعوة لها بجرارة وحماس .

٢ - قوة مادية هي السلاح وهو غير متوفر إلا في الإمارات العربية لا شك أن هذا الطريق شائك وغير أمين ، لضعف قوة الإمارات العربية من غير مساعدة أجنبية ، لكنه طريق لم يكن ثمة بد من التفكير في سلوكه طالما ظل القوميون الترك على تماديهم وتعصبهم لقوميتهم وسوقهم عامة الشعب التركي في تيارها ، وطالما عزف الترك عن الاعتراف بالرابطه العثمانية التي ثبت للعرب عدم جدوى تمسكهم بها . أما إذا كانت حكومة الاتحاديين لا تزال تتغنى بها تجاه الشعب العربي وترفدها بالرابطه الإسلامية التي يعرض نابهو العرب عن التشبث بها ، فإنها لا تفعل ذلك إلا رياء ، ولم يكن العرب ذاهلين عن عجز الحكومة أمام تيار القومية التركية ، لابل عن انحرافها هي في هذا التيار . لذلك فإن رأي هو أن آراء شبان العرب ، في المرحلة الأخيرة لم تخل من تفكير في الانفصالية أمام الوضع الجديد ، لكن هذه الفكرة بقيت مستترة مكبوتة بعوامل قرة الترك وبطشهم ، وشعور العرب بالضعف المادي وخوفهم من الخطر الأجنبي ، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى ، فاضطروا ، عند ذلك ، إلى وضع الفكرة جانباً لمواجهة الخطر الأجنبي المحيـق ، وقد تكرون البلبلة حلت في أذهانهم ، وذلك حتى تجد عوامل جديدة فتعود إلى الظهور بضغط الحوادث الطارئة .

لم يتهاون الاتحاديون وحكومتهم أمام الأفكار القومية العربية ، بل كانوا يحاربونها باسم الجامعة العثمانية ، مع أنهم كانوا يقفون موقف التشجيع للقومية التركية التي ينتمى معظم دعايتها إلى جمعية الاتحاد والترقي نفسها . وقد اعترف جمال باشا بشرعيتها في قوله لشبان العرب في إحدى الاحتفالات بدمشق ،

بعد تعيينه حاكماً عاماً على سوريا : « ثم أنه يجب أن تثقوا بأن حركة الجامعة التركية التي شهدتموها في الآستانة ، وفي الجهات الأخرى الآهلة بالعناصر التركية ، لا تتضارب بشكل ما والأمانى العربية » . ثم قال أن حركة القومية التركية قد أنشئت خوفاً على الشعب التركي من أن يتلاشى نهائياً^(١) . ولكن هل كان صحيحاً ما قاله جمال باشا من أن الجامعة التركية لم تتضارب والأمانى العربية ؟

سوف لا أتكلم عن أعمال جمال باشا في دمشق لخروجها عن إطار البحث إنما الذي يلمسه الباحث في سلوك الاتحاديين تجاه العرب هو أنهم قد عادوا إلى أساليبهم القديمة في التحكم ، وتسيير العناصر الباقية في نطاق السلطنة كما يسير الراعي القطيع . فعملوا على إخراج مجلس النواب مطواع ، واضطهدوا الصحافة وأصحابها ، واتخذوا خططاً من شأنها أن تبعد القوميين العرب عن المجلس النيابي الجديد وقد نجحوا في ذلك إلى أبعد الحدود ، إلا في مناطق محدودة كالبحيرة وقسم من ولاية الشام ومدينة بيروت . كما عادوا إلى إخراج نواب أترك لتمثلوا المناطق العربية بحيث لم يخرج من العرب سوى عدد ذكر أسعد داغر أنه (٥٠) ، وذكرت الأهرام أنه (٦١) مبعوثاً من عدد (٧٠) الذي كانوا قد اتفقوا مع السيد عبد الحيد الزهراوى عليه^(٢) .

الانتخابات : أجرى الاتحاديون الانتخابات في أواخر عام ١٩١٣ ، ولم يكن ثمة أحزاب في المملكة سوى حزب الاتحاد والترقي الذي لم يأذنوا بقيام غيره من الأحزاب^(٣) . إذ كانوا قد حلوا جمعية بيروت الإصلاحية ولم يسمحوا بعودة تشكيلها ، فعندما فتحت أبوابها لدى رجوع بعض أعضائها الذين اشتركوا في المؤتمر العربي ، بادرت السلطات المحلية ، بأمر من

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٣٤٠ - ٣٤١

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٩

(٣) الأهرام - ١٠٩٢٧ ، ١٨ - ٢ - ١٩١٤

الديوان العرفي ، إلى إغلاقها ونزعت عن بنائها الأعلام الحمراء التي رفعها المتظاهرون بالألوف احتفالاً باستقبال أعضاء الوفد ، وقد كتبت عليها كلمة الإصلاح ، وظلت كذلك مغلقة (١) . كما لم يسمحوا لحزب الحرية والائتلاف بالعودة ، وثاروا على التشكيل بمن يريد إحياء ذكره حتى اضطر قدامى أقطابه مثل إسماعيل بك كرمو لجنه واطفي فكري أن يعيدوا فتحه في مصر أثر نشوب الحرب العالمية الأولى (٢) ، ولم يعترفوا بحزب اللامركزية العثماني بمصر ، وظلوا ينظرون إليه بارتياح ، ويحقدون على أعضائه حتى أنهم عدوا الانتماء إليه من جملة التهم التي حوكم من أجلها شهداء سوريا فيما بعد (٣) ، ولم يعترفوا أيضاً بجمعية البصرة الإصلاحية ، وحاولوا فسخ نيابة المبعوثين الذين أسفرت انتخابات البصرة عنهم بالرغم عن أنف الاتحاديين وهم : طالب النقيب ، الحاج عيسى روي ، عبد الله صائب ، سليمان فيضي ، عبد الرزاق النعمة وأحمد كحالة . فلما بلغ طالب النقيب — وكان قد تخلف في البصرة بأجازة مرضية خشية أن يغدر به الاتحاديون ، إذ كانوا لا يزالون يضمرون له الشر ، برغم الصلح الظاهري بينه وبينهم — أن في نية المبعوثين الاتحاديين فسخ نيابتهم ، أ برق إليهم يقول : « أتركوا استانبول ، توجهوا إلى مصر ، انتظروا التعليمات » ، وقد تسرب خبر البرقية إلى طلعت بك فبادر إلى الاتصال بنواب البصرة (٤) ، ثم اختلى بزملائه الاتحاديين وقد يكون قال لهم : « لماذا تشغلون أنفسكم بالمحال ؟ إن طالب بك هو صاحب الحل والعقد في البصرة ، فإذا رفضتم هؤلاء النواب اليوم يرجعون إليكم ثانياً وثالثاً ورابعاً فإن رفضكم يزيد شدة الخلاف ولا يجدكم نفعا » ، عندئذ قرر الاتحاديون تصديق انتخابهم (٥) .

(١) المفيد - ١٣٩٠ ، ١ - ١٠ - ١٩١٣

(٢) الأهرام - ١١٤٢ ، ٢ - ١٠ - ١٩١٤

(٣) الجيش الرابع - المصدر السابق ، ص ٣٨

(٤) سليمان فيضي - المصدر السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٣ .

(٥) الأهرام - ١١٠٣٥ ، ١٣ - ٦ - ١٩١٤ .

يروى سليمان فيضي في مذكراته أن نواب البصرة زاروا طلعت بك في إحدى المرات ، وكان قد استلم وزارة الداخلية أثر تعديل للوزارة ، فاستقبلهم استقبالاً ظاهره تودد واحترام وباطنه مقت وعدم ارتياح ، فكانوا يقرؤون في عينيه حقيقة شعوره إذ كانتا تفتقلان شزراً بينهما . ولما زاروا جمال باشا وكان قد استلم وزارة البحرية ، جرى البحث في حالة البصرة فقال جمال باشا بأن « البصرة بحاجة إلى والي يحمل السوط بيده » فأجابه سليمان فيضي : « أو كد لك يا حضرة الباشا (١) » إن البصرة بحاجة إلى وال عاقل عادل ، فأردف جمال قائلاً : « لا أوافقك على ذلك فإن البصرة اليوم لا تعد ولاية عثمانية بسبب تمرد أهلها على الدولة (٢) » .

كانت انتخابات العراق ، لاسيما الديوانية ، من أبرز الدلائل على عودة الاتحاديين إلى أساليبهم القديمة في الضغط على حرية الانتخابات واستعمال العنف لترجيح كفة أنصارهم ، فقد استعملوا القسوة والشدة في أقصى حدودها في هذه المنطقة ، فنجحت قائمتهم المؤلفة من علي حيدر مدحت (ابن مدحت باشا) ، وخالد بك (شقيق محمود شوكت باشا) ، فؤاد الجبيه جي مرخص

(١) نال أنور وجمال لقب باشا أثر استيزارهما وإصدار إرادة سنية بمنحهما رتبة فريق في الجيش ، وكان أنور قد أصبح صهر العائلة السلطانية بخطبته لأحدى الأميرات ، وكان ثمة منافسة شديدة بين الاثنين مما جعل جمال لا يرضى إلا بنفس الرتب التي منحت لأنور .

(٢) سليمان فيضي - المصدر السابق ص ١٤٦ - أرسل الاتحاديون إلى العراق القائد جاويد باشا ، بطل مجازر البانيا ، وقد أخذ ينكل بكبار رؤساء العشائر العربية في أبي صخير والشامية وينهب أموالهم بعد أن شردهم وسجن عدداً منهم ونفى آخرين ، لأنهم تدمروا من جور الموظفين وقاموا مع (٥٠٠) مسلح من رجالهم بمظاهرة مسلحة إلى دائرة البرق والبريد واحتلوا ، وأبرقوا إلى الصدر الأعظم طالبين الإنصاف فوعدهم بذلك ، لكنه بدلا من الإنصاف رماهم بهذا القائد يفعل بهم ما ذكرت فأحدث استياء عاما بينهم كاد أن يتفجر ثورة عارمة لولا نشوب الحرب العالمية الأولى . عندئذ أطلق سراح من أوقف من زعماء العشائر لأن الحرب العالمية جعلت العرب يتناسون مطالبهم إخلاصاً للدولة ، ولم تكن عشائر العراق تريد غير المسالمة ، إنما كان الترك يبقون الإساءة فكان العربان يتمثلون بمثل هذه الإهازيج : « بين العجم والروم بلوه ابتلينا - ردنا الوفاك (الوفاك) وباه ماصح بايدينا » (عبد الرزاق الحسيني - تاريخ الثورة العراقية ، ص ١١ - ١٤)

جمعية الاتحاد والترقي في بغداد ، وسامى بك الطبيب العسكري التركي الذي لا يعرف كلمة عربية واحدة . فلم يسكت العربان على القسوة غير المعتادة التي استعملها الاتحاديون في إجراء هذه الانتخابات وأطلقوا النار على متصرف مركز الناصرة وقائد الدرك فيها فجرح الأول جرحاً خطيراً^(١) . وقد توسع الاتحاديون في إخراج نواب أترك عن الولايات العربية فلم يخرجوا عن ولاية حلب سوى اثنين من العرب ، وانتخب بعض الترك نواباً عن الحديدة في اليمن كما انتخب مبعوث تركي عن المرسى . وقد استعانوا في الحصول على النتائج التي يرغبون بها في العراق بإرسال (٣٥) ضابطاً برتبة بكباشى إلى بغداد و (٢٩) آخرين بنفس الرتبة إلى باقي أنحاء المنطقة^(٢) . أما في ولاية بيروت فقد جرت الانتخابات بالوافق بين الإصلاحيين والحكومة بحيث نجح الإصلاحى سليم على سلام وكامل الأسعد ونائب مسيحي^(٣) . وخرج عن الشام فارس الخورى وشكيب أرسلان ومحمد باشا العظم .

أصبح عدد المبعوثين العثمانيين ، بعد انفصال الولايات المسكدونية عنها كما يلي : (٢٤٥) موزعين بالشكل التالى : (١٤٢) للترك ، و (١٥) أرمن ، (١٦) أروام ، (٣) أسرائيليون ، (٦٩) عن الولايات العربية منهم (٨) من الترك^(٤) . هذا إذا لم نأخذ برواية أسعد داغر في كتابه «ثورة العرب» إذ قال أن ممثلى الولايات العربية من المبعوثين الترك بلغ (٢٠) نائباً من (٧٠) ، بحيث ينخفض عدد نواب العرب إلى (٥٠) ويرتفع عدد نواب الترك إلى (١٦٢) . وأسعد داغر هذا هو بمن عاصروا الحوادث واندمجوا فيها لأنه كان من أعضاء الجمعيات العربية آنذاك ، وأنا أرجع روايته لهذا السبب ، فقد اتضح مما سردته عن انتخابات العراق أن المبعوثين الترك الذين انتخبوا عن هذه

(١) الاهرام - ١٠٩٦٦ ، ١٩١٤/٢/٢٤
(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٩
(٣) الاهرام - ١٠٩٦٢ ، ١٩١٤-٢-١٩
(٤) الاهرام - ١١٠١٤ ، ١٩١٤-٥-٢٠

المنطقة وحدها كانوا أكثر من خمسة ، ناهيك عن انتخاب من الترك عن الحديدة وحلب وغيرها .

لم تكن شعبية العرب في الآستانة راضية عن انتخاب من العرب لمجلس مبعوثان عام ١٩١٢ الذى كنت قد بينت درجة التزوير والضغط فيه ، وكانوا حينذاك قد تظاهروا بعدم الاعتراف بهم أو التماس المعونة منهم لمنتداهم الأدبى مع حاجته في ذلك الوقت للمال ، وأعرضوا عن استقبالهم ، أما في هذه المرة فقد كان ظنهم بالنواب أحسن من ذى قبل مع علمهم بأن لا فائدة ترجى من معظمهم ، إلا أنهم توسموا أن يفعل الارتقاء التدريجى فيصحح من سلك منهم سبيل مساهرة الاتحاديين ، طوعاً أو اضطراراً ، سلوكه ويعود إلى الدفاع عن حقوق أمتهم^(١) . كان نواب المجلس قسمين : الأتراك الاتحاديون وغير الأتراك . وبينما كان معظم أفراد القسم الأول عموماً من المبعوثين السابقين الذين عادوا لاستلام كراسيهم النيابية ، كان معظم أفراد القسم الثانى من النواب الجدد ، لأن أكثرية النواب السابقين منهم قد استبدلوا بغيرهم ، ما خلا نواب اليمن الذين جرت العادة على أن تعينهم الحكومة فرجعوا جميعاً . أما النواب الآخرون من العرب فقد رجع بالنسبة لولاية الشام منهم عدد قليل مثل محمد باشا العظم (دمشق) ، سعد الدين المقداد (حوران) ، توفيق بك الجمالى (الكرك) . ورجع من نواب ولاية بيروت كامل الأسعد ، عبد الواحد هارون (اللاذقية) ، سعد الله بك المنلا (طرابلس الشام) . من لواء القدس سعيد بك الحسينى ، وكانت نسبة من رجعوا من نواب سوريا بما فيها بيروت لا تتجاوز الثلث أى عشرة من ثلاثين ، والأمـر كذلك أيضاً بالنسبة لبغداد والبصرة^(٢) . وغنى عن القول أن حرص الاتحاديين على عرقلة عودة نواب العرب السابقين سببه معارضة هؤلاء الشديدة لهم في المجلس النيابى الأول .

(١) الاهرام - ١١٠٣٠ ، ١٩١٤-٦-٨
(٢) الاهرام - ١١٠١٠ ، ١٩١٤-٥-١٥

جرى افتتاح المجلس الجديد في ١٤/٥/١٩١٤ وانتخب خليل بك مبعوث منتشة رئيساً له ، بعد أن عين رئيسه السابق أحمد رضا بك عضواً في مجلس الأعيان . وكانت الصفة الغالبة على المجلس الجديد ، في أول أمره ، هي كونه اتحادياً بحتاً ، وعدم وجود أى معارض بالمعنى المفهوم للكلمة . نادى بعض نواب العرب بوجوب إيجاد كتلة عربية إلا أن العقبة التي أعتزنت سيلاهم كانت كما في السابق ، عدم وجود زعيم مسموع الكلمة . مال بعضهم إلى اختيار سليم سلام رئيساً للكتلة ، وقد عرف عنه غيرته الوطنية وجهه للإصلاح ورجاحة عقله وسعة إدراكه ، إلا أن هذه الخطوة لم تتم (١) . صحيح أن النواب العرب لم يرفعوا صوتهم في ابتداء الدورة ، حتى ولا عندما حاول الاتحاديون فسخ نيابة مبعوثي البصرة ، ولم يحاولوا التضامن مع هؤلاء الذين كان الفضل في تصديق نيابتهم إلى حزم طالب النقيب ويقظة طلعت بك (٢) ، ولم يستطيعوا ، وعددهم ستون نائباً ، أن يؤثروا على الحكومة كي تعين ولو والياً عربياً واحداً ، بينما نصت اتفاقية باريس على تعيين خمسة على الأقل منهم ، ولم يحظوا بأكثر من وزارة واحدة كما في السابق ، خلافاً للاتفاقية التي أوجبت تعيين ثلاثة وزراء منهم ، بينما خصص الاتحاديون للأرمن وزيرين ولم يكن لهم في مجلس المبعوثان سوى (١٥) نائباً ، حتى عرض بهم زهراب أفندي المبعوث الأرمني قائلاً لمحمد باشا الخزومي مبعوث فلسطين ، حسب رواية أحمد عزت الأعظمي : آه لو كان لي من النواب سبعون نائباً كما لكم أنتم العرب ، إذا لكنت أجعل الباب العالي في منزلي (٣) . صحيح كل ذلك ، غير أن ظن الأمة العربية لم

(١) الأهرام - ١١.٣٠ ، ١١.٢٨ - ١٩١٤
(٢) الأهرام - ١١.٢٥ ، ١٢.١٣ - ١٩١٤ - الواقع ان طلعت بك كان يستخدم التعاليل للامور ، وان التجارب قد حكتته فجعلته يقدر لكل ظرف ما يستحقه من التصرف ، مصلحة الحزب ، بحيث ان نفوذه سيتماظم بعد نشوب الحرب العالمية حتى ينتهي به الامر اخيراً الى تولى الصدارة العظمى بعد بضع من السنين .
(٣) أحمد عزت الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥ - ٧ .

ينجب ، مع ذلك ، في نوابها ، فقد أظهر معظمهم ولا عبرة بالعدد القليل ، غيرة يحمدون عليها ، إذ نهضوا للدفاع عن حقوق موكلهم ، وأظهروا بوادر نهضة صحيحة . وأستطيع أن أقول أن نفس الأدوار التي مر بها زملاؤهم في المجلس النيابي الأول قد مروا بها ولكن بشكل أسرع . فلقد شرعوا في الأسابيع الأولى من قدومهم إلى الآستانة ، بالتعارف والتفاهم ، وسرت روح عامة بينهم في وجوب الدفاع عن مصالح العرب المهددة ، مستقلموهم واتحاديوهم المنورون على السواء . وإذا لم يكونوا قد تضامنوا ولم يشكلوا كتلة عربية خاصة ، ولم يضعوا لهم برنامجاً خاصاً ، إلا أن الفكرة التي كانت تسيرهم هي الدفاع عن حقوق أمتهم ، وقد ظهر بينهم عدد من النواب النابهين الذين استحقوا ثناء الأمة ، وأبرزهم : سليم أفندي على سلام (بيروت) ، فارس الخوري (دمشق) ، سعد الله بك المنلا (طرابلس الشام) ، سعيد بك الحسيني (القدس) ، سليمان بك فيضى (البصرة) ، جميل الزهاوى (بغداد) (١) . غير أن الاتحاديين لم يحددوا عن خطتهم القديمة في محاربتهم لهم ، وفي تدبير المؤامرات والدسائس ليخفقتوا صوتهم ، فإذا فشلوا فيها لجأوا إلى التهديد ، والقاء الرعب في نفوس المعارضين منهم ، وإثارة الضجيج في الجلسات عندما يقوم أحد الخطباء منهم فيخرج موقف الحكومة . وكانت إشارة من أحد الوزراء كفاية كي يندفع المبعوثون الاتحاديون وأنصارهم في إحداث الجلبة والقرقعة وضرب المناضد والصراخ والاحتجاج حتى يئأس الخطيب ويعجز عن أسمع صوته فيترك المنبر مضطراً . قال سليمان فيضى في مذكراته : كما نوا إذا عرض الرئيس قانوناً نرغب الحكومة في تصديقه ، أو طرح سؤالاً للاكتفاء بالماذا كرة حول موضوع ما تخشى الحكومة معارضته ، صرخ أنصارها بملء حناجرهم « قبول . . قبول » ، لكي لا يبقى للمعارضين

(١) الأهرام - ١١.٧٢ ، ٢٥-٧-١٩١٤

مجال لطلب الكلام حوله . وكان منظر هؤلاء ، وفيهم بعض المعممين ، وذوى اللحي الطويلة ، وبعض الشيوخ والباشوات ، وهم يأتون من الأعمال ما يجمل عن إتيانه الصبيان ، أقول كان منظرهم أحياناً يثير الضحك والأشفاق .. ثم يروى هذه الحادثة البسيطة وهي أنه أراد يوماً أن يعارض في مشروع رغب الاتحاديون في عرضه على المجلس وهو يقضى بتخصيص راتب مدى الحياة للضابط عاطف بك الذى قتل شمسى باشا الذى أرسله عبد الحميد ، أبان إعلان الضباط الأحرار الثورة عليه في سلانيك ليقضى عليها . وكان قد قرع عزم سليمان فيضى على تقديم استيضاح للحكومة بشأنه ، ووجته في ذلك أن تخصص راتب لشخص يعتبر قاتلاً في نظر الجميع إن هو إلا تشجيع من الحكومة على القتل . فجاءه شكيب أرسلان الاتحادى ونصحه بالعدول عن عزمه ، ولما كان يعلم أن الاتحاديين هم الذين أرسلوه بهذه المهمة أصر على عزمه . فما أن حل ميعاد الجلسة حتى أسرع رئيس المجلس وعدد من النواب الاتحاديين وأخذوا مكانهم ، وقبل أن يكتمل عدد النواب طرح الرئيس القانون برقه ، لا بموضوعه ومحتواه ، على التصويت فصرخ النواب الجالسون « قبول » ، وانتقل إلى قانون آخر فأخر . ولما طلب سليمان فيضى الكلام حول قانون تخصيص المعاش لعاطف بك أجابه الرئيس أن القانون المذكور تم قبوله وأنه لا يرى مبرراً لبحثه ثانية . وقال سليمان فيضى أيضاً بأن الاتحاديين أرسلوا إليه صديقه توفيق المجالى ، في حادثة مماثلة ، كي ينصحه بالتخفيف من معارضته فأجابه بأن يذهب إلى مرسله ويخبرهم بأنه حينما ترك البصرة دون وصيته بأمل أن لا يعود إليها سالماً ، وأنه إذا عارض الحكومة فإنما يفعل ذلك في سبيل المصلحة العامة ، ولسوف يرون كيف أنه يؤيد القوانين النافعة (١) .

عرض على مجلس المبعوثان خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى بعض القوانين الهامة ، وأبرزها قانون محاكمة الصحفيين الذى جاء في ذيل قانون الجزاء ، وكان الغرض منه خنق حرية الصحافة ، فكان أسبق النواب إلى معارضة هذا المشروع نواب العناصر غير التركية بينهم سليمان فيضى ، وجميل الزهاوى ، وفارس الخورى من العرب وورثكيس من الأرمن . والمواد التى كانت موضوع النقاش هى التى خولت للنائب العام رفع الدعوى مباشرة إذا كان الجرم عادياً يتضمن القدح والذم ، وأوجبت على المستنطق أن يحضر المتهم حالاً ، أو على الأكثر في (٢٤) ساعة ، وأن يتم التحقيق في أسبوع ، ولم يعط لمحكمة البداية أكثر من ثلاثة أيام كي تبت في الدعوى ، وخمسة أيام فقط لتدوين الحكم وتبلغه ، أما مدة الاعتراض فلم تكن تزيد على ثلاثة أيام . وقد نص القانون على معاقبة رجال القضاء الذين يتهاونون في تنفيذ هذه الأحكام . (١)

إن هذه الاجراءات المشددة والشديدة السرعة أوجبت غضب النواب ومعارضتهم فنهض :

سليمان فيضى وقال : لماذا لا تشدد الحكومة هذا التشديد على المجرمين والقتلة بدل السكتاب القديرين والمتنورين وأرباب الأقلام الحرة . إن هذا القانون الذى يضيق الخناق على حرية النشر والصحافة ليتعارض مع الدستور تعارضاً واضحاً ، وإذا كان غرض الحكومة من تشريعه إنقاء القدح والانتقاد على صفحات الجرائد والمجلات فعنى ذلك أنها ترمى إلى إخماد الأذهان وتكسير الأقلام ومحو الحريات ، ثم تتشدد بعد ذلك بحمايتها للدستور وتمسكها بروحه » (٢)

(١) الاهرام - ١١.٤٩ ، ٢٨-٦-١٩١٤

(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٥

جميل الزهاوي (مبعوث بغداد - إتحادي) : « لقد جربت الأمم الحقيقة الآتية وهي أنه بقدر ما تضيق الحكومة على أرباب الأقاليم والأفكار بقدر ما يكون الانفجار عظيماً وسريعاً ، فنحن نضع مواداً قانونية شديدة العقوبة ، نقدم فيها محاكمة الكتاب على محاكمة المجرمين والقتلة . إلا أننا نخطئ في هذا الفعل الذي لا ندعونا الحاجة إليه ، فهو يليق بالحكومات المستبدة ، لا بالحكومات الحرة . كان من الناس في زمن الحكومة الحميدية من لا يجسرون على النفوذ بكلمة فلما جاء الدستور منع ذلك الحيف ثم رجعنا اليوم إليه . وطالب زملاءه بعدم التصديق عليه .

ثم قام بعده فارس الخوري فانتقد القانون نقداً قانونياً متركزاً على الأسس والنظريات الدستورية . وقال وورثكيس الأرمني : أنا في هذا المجلس ست سنوات ، وأقسم لكم بالله أن الحكومة لم ترسل إلينا حتى اليوم قانوناً يتضمن أقل فائدة للمطبوعات . والآن تقولون أنكم تودون أن تخدموها ، وأنا أقول لكم باسم المطبوعات : هذا خير ، علم الله ، لا نريده ، فاحملوه وارفعوه عنا والله يبارك لكم فيه » ، ومع ذلك قبل القانون كما عرض دون أي تعديل (١) .

لم يكن قد مضى بعد شهران ونصف على افتتاح مجلس المبعوثان حينما ظهرت بوادر الخلاف بين المبعوثين العرب والترك ، وحصلت المناقشات بين الطرفين مما يذكرنا بالمجلس الأول واصطداماته . فبعد أن عرض قانون المطبوعات أثارت مناقشات ميزانية وزارة العدلية في ١١/٧/١٩١٤ فانبرى سليمان فيضي إلى انتقاد النظارة واتهمها بمخالفة القانون الأساسي في عزل الحكام وذكرهم بتقصه عزل بهاء الدين بك رئيس استئناف البصرة الذي لم تر الوزاره اليق من عبارة : أذهب إلى جهنم ، في تلغرافها الذي أرسلته إليه جواباً على

استفساره عن مكان نقله . ثم بين بأن عزل المأمور المنوه عنه كان بلاسبب ولا موجب ، ونوه بأن كثيرين من الموظفين العرب كانوا يستحقون الترقية ولكنهم بدلاً من ذلك عزلوا من وظائفهم ، وطالب بأن يكون المأمورون في البلاد العربية واقفين على اللغة العربية ، وندد بكون القضاء في العراق لا تزال مداولاته بالتركية ، وليس بين أهل العراق واحد بالمائة يفهم في هذه اللغة (١) ، ثم عدد المحاذير التي تنشأ عن إجراء المحاكمات بغير اللغة المحلية . عندئذ تكلم أحد المبعوثين العرب واتهم وزير العدل بأنه يعمل بالشفاعة والالتباس (٢) .

وفي جلسة ١٤/٧/١٩١٤ تكلم سليم سلام ، عند البحث في ميزانية المعارف ، فانتقد الوزارة وإهمالها حالة المدارس ، وإنها تعين لتدريس اللغة العربية الشريفة أناساً ليست معارفهم بها أكثر من معارف العوام ، وتعين مديرين تبرأ الإدارة إلى الله منهم ، وتقلد مديريات المعارف من تشاء بغير حساب ، متبعة هواها وإرادتها ، وتارة تمتحن ولكن بلا قاعدة ، ولا أصول إلا الشفاعة والالتباس ، مما جعل المدارس الرسمية في إنحطاط . ثم انتقد نظام التدريس في مدارس الحكومة بالبلاد العربية قائلاً : « يحزنني أن أبلغكم أن أن مدارسنا الرسمية باتت معامل لصنع الموظفين ، مع أن المدارس لم تنشأ إلا لكي تخرج للوطن رجالاً يعيشون بكدهم وجدهم ، رجالاً ينفعونه بشمرة عقولهم . . . وخلاصة القول أن حال المدارس في البلاد العربية توجب الأسف الشديد والعجب العجيب . أن وزير المعارف واقف على أحوال المدارس في سورية ، ومع ذلك فهو يتقاعس عن إصلاح الحال . . . ولم تكتف الحكومة بهذا الأعمال بل تعمدت هضم حقوق العرب بإرسالها مئات من الترك على نفقة الأمة إلى أوروبا . فقد سمعت كثيراً لأعلم أيين

(١) هنا أجابة أحد النواب الترك : « لافرق في ذلك فكلنا عثمانيون »

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١١

الطلبة عرب واحد، فما وجدت واحدا في المئة^(١)، فضلا عن أن عدد المدارس في كل البلاد العربية يقل عن نصف عدد المدارس التي أنشأتها الحكومة في الولايات التركية في عام ١٩١٣ فقط بمال الأمة العثمانية كلها.

مبعوث تركي : لا تفرق بين الترك والعرب .

الخطيب : أننا أخوان في السراء والضراء في وجه الأجنبي ، ولما كنا كالأخوة أيضا نتحاسب في كل شيء في مسائلنا الخاصة .

حيث قامت الضجة في المجلس ، واشتد الجدل ، وأكره النواب الاتحاديون المبعوث العربي على النزول عن المنبر فعطلت الجلسة مؤقتا .

وقد تكلم فارس الخوري في جلسة ١٧ / ٧ / ١٩١٤ عن حالة البريد والبرق في البلاد العربية ، وانتقد كون الحكومة تفتح الرسائل ، وتطلع على أسرار الناس الخاصة ، وانتقد ورود البرقيات إلى الناس غير واضحة وأن السبب هو عدم معرفة المأمورين اللغة المحلية فيجعلون الكلمة كلمتين أو الكلمتين كلمة واحدة، فيتعذر على المرسل إليه فهم المراد فيضطر إلى مراجعة مرسلها والاستفهام عن فحواها وفي ذلك ما فيه ضياع الوقت والمال سدى، فلماذا لا يكون الموظفون من الواقفين على اللغة المحلية ؟ « أليس بين أبناء العرب من يصلح لهذه الوظائف »^(٢) .

انتهت دورة البرلمان في ٧ / ٨ / ١٩١٤ وعاد النواب إلى مناطقهم ، ولكن نقمة العرب على الاتحاديين لم تقتصر على المناقشات التي كانت تدور في مجلس المبعوثان، بل أصبحت الأفكار العامة في حالة اضطراب من إهمال

(١) عندما وصل سليم سلام إلى هذه العبارة علق المبعوث توفيق المجالي على كلامه من باب الهزء بالحكومة ، قائلا : « ان الامتحانات تجري في الاستانة ، فإذا كان الطالب يقدر ان يتحمل نفقات السفر ويحضر من بغداد واطراف سوريا ليدخل الامتحان فهلا به وسهلا وإذا كان امه ضميما بالنجاح ، أو لم ينجح فهو ينتزه في سفره .
(الاهرام - ١١.٧٢ ، ٢٥-٧-١٩١٤) .

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٤

الاتحاديين تنفيذ شروط إتفاقية باريس ، وبدأت الجرائد تحمل حملاتها القوية على الحكومة ، وبدأت حملة صحفية متقابلة وأخذ الترك يتهادون في جرح شعور العرب على صفحات الجرائد وفي الخط من شأنهم ومن كراهة عنصرهم^(١) . فقد ألف بعض الاتحاديين من الترك مثل جلال نوري بك وعبيدالله أفندي كتباً تدعو إلى استعمار بلاد العرب ، وبدأ أحمد شريف بك يكتب في طنين مطالباً بتتريك العرب وإجبارهم على تعلم لغة الأمة والعمل على محو لغتهم^(٢) . ونشطت الجماعات العربية المقيمة في الآستانة ، من جهتها ، في عقد الاجتماعات والمداولات التي كان الزهراوي نفسه وعبدالكريم الخليل وعادل أرسلان ورياض الصلاح وأمين العمري وأسعد داغر وغيرهم يشتركون فيها ، في دار سليمان فيضى ، كما نشط طلاب المدرسة الحربية العرب في بذل الجهود لبث الدعوة العربية^(٣) . واستمرت الحالة على هذا المنوال إلى أن أعلنت الحرب العالمية ثم دخلتها تركيا فأخذت الأمور وجهها آخر ، ذلك أن العرب أوقفوا نشاطهم المعادي للترك ، وتوقفت جرائدهم عن الخوض في المطالب العربية، وأرسل رشيد رضا رسائل خاصة إلى من يثق بهم في سوريا يحثهم على الولاء للحكومة ونشر في جريدة الأهرام في ٢٦ / ٩ / ١٩١٤ ، خطاباً عاماً نشر خلاصته في المنار قائلاً أنه يشبه فيها ليكون وثيقة تاريخية بعد أن منعت الحكومة العثمانية دخول الجرائد المصرية إلى مملكتها . وقد شكر فيه السوريين على إخلاصهم وطاعتهم للدولة وكفهم عن طاب الإصلاح منها وتقديرهم لأحوالها الحاضرة .. الخ^(٤) . واندفع جميع العرب قلباً واحداً لخدمة الجيش والدفاع عن الديار ، وحلوا أحزابهم السياسية ، كما يتضح من رسالة بعث بها أحمد مختار بهم إلى صديق

(١) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٥

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٩

(٣) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥

(٤) المنار - مجلد ١٧ ، ج ١٢ ، ١٨-١١-١٩١٤ ، ص ٩٥٥

له في مصر : قد ألغينا أحزابنا السياسية ، وتناسينا اختلافاتنا الداخلية ، لأن المصلحة المشتركة تقضى بذلك ، وسوف يرى إخواننا الترك ، ولا سيما الاتحاديون من أعمالنا في هذه الحرب ما يظهر لهم عظيم إخلاصنا للعرش العثماني ، وتقانينا في خدمة الوطن المشترك^(١) . كما أن الترك من جهتهم جعلوا يقرّبون أحرار العرب منهم ويعينون زعماءهم وأدباءهم في المناصب العالية المدنية والعسكرية كسبا لثقة الأمة العربية ، وعاملوا السوريين والعراقيين معاملة حسنة وتظاهروا لهم بالإخلاص^(٢) ، وبالإجمال كانت سيرة جمال باشا في الفترة الأولى من حكمه لسوريا مسيرة للعرب .

دخول تركيا الحرب : لما نشبت الحرب العالمية الأولى في أول أغسطس سنة ١٩١٤ بادرت تركيا إلى إعلان الحياد ، لكنها أعلنت التعبئة العامة لصيانة هذا الحياد من كل اعتداء خارجي ، وقام الاستعداد للحرب على قدم وساق ، فارتابت إنجلترا منها هي التي أصبح النفوذ الألماني متغلغلا في أوساطها السياسية والعسكرية بعد تسليمها لفون ساندرس مفتشية قواتها المسلحة ولأفراد بعثته المناصب العليا في الجيش ، فجزت لها البارجتين الحرييتين «سلطان عثمان» و«رشادية» التي كانت قد أوصت مصانعها عليهما ، ولم يكن قد مضى يومان على نشوب الحرب ، وأصرت على الحجز وعدم تسليمها رغم تأكيدات الصدر الأعظم بأن الغرض من التعبئة العامة هو الاستعداد للمفاجآت ، وكانت حجة إنجلترا أن قوانينها العسكرية لا تسمح بأن تسلم في زمن الحرب البوارج الحربية الموصى عليها في ترساناتها وقت السلم ، وأنه يجب الانتظار حتى انتهاء الحرب كي تسلمها لها^(٣) : ولم تمض على هذه الحادثة أيام قلائل حتى التبحر في ١١ / ٨ / ١٩١٤ الطرادان غوبن

(١) أمين سعيد - المصدر السابق ، ج ٢١ ، ص ٥٧ - ٥٨

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٦١

(٣) أحمد عزّة الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٨

و«برسلاو» الألمان إلى مياه الدردنيل هربا من مطاردة الأسطول الإنجليزي لها ، فقامت قيامة الحلفاء ، وقدم سفيرا فرنسا وإنجلترا احتجاجهما إلى الصدر الأعظم ، ف وقعت تركيا في مأزق وكان عليها ، باعتبار أنها أعلنت الحياد . إما أن توعز إلى الطرادين بمغادرة المياه العثمانية خلال ٢٤ ساعة . ومعنى هذا أن يقعا في أيدي الحلفاء . أو أن تنزع سلاحهما وتعتقلهما في أحد الموانئ . لكنها لم تلجأ إلى الحل الأول لأنها كانت قد أصبحت حليفة لألمانيا منذ ٢ / ٩ / ١٩١٤ . أما بشأن الحل الثاني فقد اتصلت بالسفير الألماني . وحاولت إقناعه بنزع سلاح الطرادين ظاهريا . ولما لم يقبل ، جرى الاتفاق على حل وسط هو أن تعلن تركيا شراءهما بموافقة ألمانيا السورية ، بشرط أن يعين أمير البحر الألماني «سوشون» في خدمة الحكومة العثمانية . وأن يمنح لقب قائد عام للأسطول الشاهاني . وهكذا كان^(١) إذ عمل جمال باشا على التخلص من أمير البحر الإنجليزي «لميس» وضباطه الإنجليز بخلاف مصطفى معه طلب الأميرال على أثره إذنا سرعان مامنح إليه وسحب بقية الضباط الإنجليز من على ظهر الأسطول بحيلة بارعة^(٢) .

لقد عانت تركيا من سياسة الدول الغربية حتى الآن ما كان كافيا بأن تنفر منها وتميل إلى أي جانب يعيد إليها اعتبارها الدولي ، وأن تبحث عن تحالف مع دولة صادقة مخلص لها ، «تحالف» ينقذها من عزلتها الحاضرة ، ويهيئ لها شروطاً ملائمة ، ويكفل لها الحماية من جاريتها القوية «روسيا» . وبما أن ألمانيا كانت ، في نظر الأتراك ، ترغب في رؤية تركيا عزيزة الجانب ، كما قال جمال باشا في مذكراته - مضيفاً إلى ذلك قوله أن حليفها إيطاليا والنمسا قد قدمتا كل ما استطاعتاه من الأذى ، ولم يبق بهما حاجة إلى مطمع جديد ، وأن ألمانيا لم تكن لها في تركيا نوايا استعمارية ، بل كانت تعتبرها

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧

(٢) المصدر السابق ، ص ٢١٠

بمثابة حلقة في سلسلتها التجارية — كان الترك إذاً ، حسب تعبير جمال ، حيال فريقين من الدول أراد أحدهما إبقاءنا تحت نيره ، وأراد الفريق الآخر التقرب منا لإدراك بضع مزايا معينة في المستقبل ، ولا برام معاهدة على أساس المساواة في التعهدات والحقوق^(١) لذلك فضلت حكومة الاتحاديين التحالف مع ألمانيا وحلفائها .

كانت المفاوضات جارية بين ألمانيا وتركيا في الاستانة قبل نشوب الحرب ، لكنها كانت اقتصادية الصفة ، فلما تردت الحالة الدولية بعد منتصف شهر يولييه ١٩١٤ ، انقلبت المفاوضات من اقتصادية إلى عسكرية ، خاصة وأن أنور باشا ، وأكثر زعماء تركيا ، كانوا متشبعين بالروح الألمانية . ففي ٢٢ يولية اقترح أنور باشا وزير الحربية على البارون «فانجنهايم» ، سفير ألمانيا في الاستانة ، عقد معاهدة دفاعية سرية بين الدولتين ضد روسيا ، وقعت في ٣ أغسطس عام ١٩١٤ . وقد قضت الاتفاقية بوقف الدولتين على الحياد تجاه الخلاف الناشب حالياً بين النمسا وصربيا ، وأما في حالة تدخل حربي من قبل روسيا يشكل خطراً على ألمانيا ، فيعتبر هذا التدخل موجهاً ضد تركيا ، وعندئذ تضع ألمانيا بعثتها العسكرية تحت تصرف تركيا ، وتؤمن هذه للبعثة إمكانية سيطرتها على قيادة الجيش العامة^(٢) .

قال جمال باشا في مذكراته : بعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في أول أغسطس ١٩١٤ ، وجدنا أنفسنا ملزمين ، بحكم المعاهدة التي لم يحف مدادها بعد ، على خوض المعركة في الحال ، لأن المحالفة حتمت اشتراكنا بها مهما كانت أسباب الحرب^(٣) . في الحقيقة لم يكن حكام الترك قد أعلنوا الحياد ، عند ابتداء الحرب ، إلا لجرد اكتساب الوقت ، لأن

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٣ ، ١٩٣ ، ١٩٥

(٢) من نص المعاهدة . J. C. Hurewitz — op. cit., V. II, No. 1, 2/8/1914.

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٩٨ — ١٩٩

المسيطرين على سياسة الدولة كانوا متلففين على خوض المعركة بأي ثمن ، غير أنهم مع ذلك — ومجاراة للمعتدلين من رجال الحكومة العثمانية الذين لا يريدون مجازفة تركيا في حرب مدمرة لم تكن حالة الدولة الاقتصادية والعسكرية لتسمح بها — كانوا على استعداد للمساومة ، وقد اغتنموا الفرصة عندما اتصل جمال بالسفير الانجليزي «لويس ماليت» لإزالة ما في أذهان الحلفاء من الشكوك حول المحالفة التركية — الألمانية ، إذ مال إليه السفير وسأله عن المطالب التي تطلبها تركيا مقابل الاحتفاظ بالحياد التام الحقيقي إلى نهاية الحرب ، فاستمعه حتى يتصل بالصدر الأعظم سعيد حلمي باشا ، فوضعت الوزارة التركية شروطها للإنضمام إلى دول الاتفاق الودي ، وكانت كما يلي «إلغاء الامتيازات الأجنبية ، إعادة الجزر التي أخذتها اليونان ، حل المشكلة المصرية ، تأكيد من روسيا بأن تحجم في المستقبل عن التدخل في شؤون تركيا الداخلية ، ومعونة إنجلترا وفرنسا العلية فيما إذا هاجمتها روسيا»^(١) . فكان جواب إنجلترا باسم الحلفاء أن هؤلاء يضمنون سلامة تركيا ويوافقون على إدخال تغييرات معينة على الامتيازات المالية مع إرجاء مسائل الجزر ومصر إلى ما بعد انتهاء الحرب ، مقابل بقاء تركيا على الحياد ، لادخولها الحرب إلى جانب الحلفاء . فلم يقبل الترك هذه التناقصة ، وكانوا يرون في دخولهم الحرب إلى جانب دول الوسط وسيلة لإحراز مكاسب سياسية هامة هي : أولاً إبقاء احتلال روسيا للمضائق والاستانة بعد أن تخرج من الحروب ظافرة ، وذلك في حالة وقوفهم على الحياد وترك المضائق مفتوحة أمام سفنها الحربية ، ثانياً عللوا أنفسهم بالأمل في رؤية عدوتهم تدور عليها الدوائر أمام ألمانيا القوية وهي حليفهم ، وحتى إذا عيس الدهر لدولتي الوسط ، ونزلت السكوارث بتركيا فإن الترك كانوا قد وضعوا في حسابهم التضال الذي سيخوضونه لتحرير أراضيهم من المحتلين^(٢) . والاتحاديون مع ذلك

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٣

(٢) المصدر السابق ، ص ٢١١ — ٢١٨

كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة لقطع الطريق أمام المطامع الروسية هي دخولهم في هذا الجانب أو ذاك ، لافرق بين الاثنين . قال جمال باشا : وباختصار لم يبق أمامنا سوى طريقين ، أما أن نتحالف مع فرنسا وإنجلترا فنعلن الحرب على دولتي الوسط ، وبهذه الوسيلة تتق خطر مهاجمة روسيا لنا ، وأما أن ننضم إلى دولتي الوسط ونساعد على تحطيم روسيا^(١) وقد ساعد على رواج فكرة الحرب إلى جانب ألمانيا خمس أنور باشا لهذه الفكرة تحملاً عجيباً ، ذلك التحمس الذي لم يخل من رغبة في كسب الشهرة وكان هو الرجل الذي يستطيع أكثر من غيره أن يفرض إرادته على جميع زملائه^(٢) . هذا علاوة على أن الضباط الصغار الذين تسلموا القيادات العليا في الجيش كانوا متحرقين للانتقام والتأرطن أعم البلقان ، ويتربصون الفرصة كي يغسلوا هذا العار . على أن الميول التوسعية كانت ، مع ذلك ، قوية بين المهاجرين من مكيدونيا ، فقد كانت نسبة كبيرة من زعماء حزب الاتحاد والترقي ، ومن الضباط قد عاشوا سابقاً في هذه المنطقة ، كما كان كثيرون منهم يملكون أراضي وممتلكات في أجزاء تركيا السليبية ، التي يودون عودتها إلى الوطن الأم ، وعلى هذا لم تخل فكرة الدخول في الحرب من دافع شخصي مستتر في اللاشعور^(٣) . كما كان من الدوافع الهامة لدخول الحرب إلى جانب ألمانيا هو سحق الأتراك على إنجلترا الطامعة في الجزيرة العربية والعراق ، وعلى فرنسا الطامعة في سوريا ، وخوفهم من نواياهما العدوانية فلو أن الترك كانوا واثقين من نزاهتهما لبقوا على الحياد ، ولكنهم كانوا يعلمون أن ليس لهذه الدول وفاء في وعد ولا صدق في عهد ، فكان أخوف ما تخافه حكومة الاتحاديين ، فيما لو بقيت على الحياد ، أن يتفق

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٨

(٢) A. Emin — op. cit., pp. 68-69.

(٣) Op. cit., p. 64.

الحلفاء ، من وراء ظهرها ، على اقتسام ممتلكاتها الآسيوية . وهذا هو السبب الذي جعلها تقترح عليهم أن تكون في صفهم وتحارب معهم بصفتها حليفة ولكنهم أبوا الإجابة إلى رغبةا وطلبوا إليها مجرد الوقوف على الحياد^(١)

لما أخفقت المفاوضات مع الحلفاء بادرت حكومة الاتحاديين إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩١٤ ، بمذكرة من الباب العالي مؤرخة في ٩ سبتمبر ، كما ألغت نظام جبل لبنان المستقل ، ودجته في الدولة كباقي الولايات ، إذ رأت في نشوب الحرب فرصة لتحتل من القيود التي كانت تعاني منها . وفي نفس الوقت كانت دائرة الدردنيل والبوسفور والآستانة تتحول بسرعة إلى منطقة ألمانية ، فقد جرى بأكثر من (٦٠٠) من نوتية الألمان وضباطهم ، مع كثير من الاختصاصيين . وأقيموا على خفارة قلاع الدردنيل وحصونه ، وأصبح أميرال الطراد « غوبن » والرجال الألمان في الآستانة هم المستأثرون بالأمر ، يستطيعون إكراه الترك على عمل ما يريدون^(٢) . وهذا هو الذي تم بالفعل ، إذا سمح أنور باشا للطرادين الألمان بالتجول في البحر الأسود^(٣) فتصادف مع الأسطول الروسي وحصل اشتباك مسلح بينهما ، وضرب الأسطول العثماني مرفأ أوديسا ونسبت كل من الدولتين المسؤولية على الثانية وأعلنت روسيا وحليفتها الحرب على الدولة العثمانية ، وفي نفس الوقت كان الألمان يتعجلون تركيا الدخول في الحرب بعد هزيمتهم في « المارن » وتحولهم من الهجوم إلى الدفاع ، بينما كانت الجيوش الروسية تتوغل مظفرة في بروسيا الشرقية ، فلا يستبعد أن يكون « الأميرال سوشون » هو الذي خلق هذه المشكلة الجديدة مع روسيا بالاتفاق مع أنور باشا ليضعا الوزارة أمام الأمر الواقع

(١) أحمد عزة الاعظمي — المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٧

(٢) محمد طاهر العمري — المصدر السابق ، ص ٦٨

(٣) أحمد رؤوف بك — كيف دخلت تركيا الحرب ، ص ١٥

لأن عناصر هامة فيها ، بما في ذلك الصدر الأعظم ، كانت مضادة لدخول تركيا الحرب ، بل كانت من أنصار التزام الحياد ، حتى أن وزير التجارة والزراعة ، سليمان البستاني ، تمكن أثناء جلسة عقدها مجلس الوزراء - لم يحضرها وزراء الحربية والبحرية والداخلية ، أنور باشا وجمال باشا وطلعت بك وكانوا من أشد أنصار إعلان الحرب - من الحصول على أكتثية الأصوات على إقتراح بوضع مذكرة ، ترفع إلى الحلفاء ، في تأييد تصريح الصدر الأعظم من وقوف الحكومة العثمانية على الحياد ، وإعادة البعثة العسكرية الألمانية إلى بلادها ، وذلك بعد حادثة البحر الأسود ، ليكون بالاستطاعة إنقاذ السلم بين الدولة والحلفاء . لكن أنور باشا أحبط هذا التدبير وتمكن من استمالة الصدر الأعظم سعيد حليم باشا الذي هدد بالاستقالة وأعلن أنور باشا ومؤيدوه الحرب فاضطر أعضاء الوزارة المخالفون وهم أربعة بينهم سليمان البستاني وجاويد بك ، إلى الاستقالة ، وكان أنور باشا هو الذي يبت في قبولها عندما كان أصحابها يريدون الرغبة فيها (١) . وهكذا حقق أنور باشا أمنية ألمانيا في أن تخفف الضغط عن الجبهة الغربية والشرقية باضطرار الحلفاء على إبقاء قوات كبيرة في القوقاز ومصر . (٢)

لم يكن أنور باشا وزملاؤه المتطرفون ، هم فقط ، المتحمسين لدخول الحرب ، بل كان كثير من القوميين الترك ، لاسيما زعيمهم ضيا كوك الب ، من أشد الناس نحماً لها . فلقد صفق ضيا كوك الب ، وهلل للحرب العالمية بكل صدق وإخلاص ، فقد كانت الحرب تعني ، بالنسبة إليه ، أن يسيطر جو من الحماس ملائم تمام الملاءمة لنشر الأفكار القومية بشكل يتحقق فيه حلم الجامعة التركية ، وقد تعامى عن شرور الحرب والمفاسد والأخطاء التي

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٩

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٢٣

إرتكبها الزعماء الذين قاموا بإعلانها . تمتع « كوك الب » خلال الحرب بنفوذ عظيم ، إذ أفسح له زعماء الحرب مجالا ليصبح « الدكتاتور الفكري Intellectual dictator » ، وكانوا يقبلون نظرياته التي كانت تأخذ شكل عقائد فلسفية ، وكان يساعد على رواج أفكاره أنه كان زعيماً قومياً ، ورجلاً بارزاً من رجال حزب الاتحاد والترقي ومن ذوى التأثير العظيم فيهم . (١) على أن الأشهر التي سبقت إعلان تركيا الحرب على الحلفاء قد سيطر عليها جو محرم انطلقت فيه الجرائد في إعداد الأفكار العامة للحرب ، فأدخل في روع الجمهور أن إنتصار ألمانيا في الحرب الدائرة أمر مفروغ منه ، وأن الضامن الوحيد لسلامة الدولة العثمانية هو أن تضع يدها بيد ألمانيا والنمسا فتتق بذلك خطر الروس على بلادها ، وأن انحياز الدولة إلى جانب دول الوسط فيه الخير كل الخير للسلطنة إذ يعيد إليها القطر المصري (٢) . ويجذب إليها الهند التي سرعان ماتتفض النير الإنجليزي عن عاتقها ، وتسير في ركاب السلطان العثماني لتعزيز قوة الجامعة الإسلامية ، ثم تخرج تركيا من الحرب وهي أعظم دولة في الشرق ، كما تخرج منها حليفها ألمانيا وهي أعظم دولة في الغرب (٣) . وهكذا يتيسر للدولتين أن تفرضا إرادتهما على العالم فيتسنى لتركيا بعد ذلك أن تستعيد جميع ماسلخ عنها من الأراضي وتخضع الشعوب العثمانية غير التركية إلى سيطرتها بحيث لا تستطيع أن تحرك ساكناً ولا أن تفتح فيها بطلب الإصلاح الذي يكون بإمكان الدولة أن تفرضه حسبما تشاء ، فيبقى الجنس التركي هو السيد المطاع في جميع أنحاء المملكة .

A. Emin — op. cit., p.p. 195-196.

(١)

(٢) كانت هذه الفكرة متمكنة من رأس أنور ، فلما سأل أحد الوزراء المخالفين لدخول الحرب (جوروك صولي محمود باشا) عن سبب العشود على حدود مصر أجاب : « ستري كيف نحتل مصر في مدة قريبة » (أحمد رؤوف ، ص ١٤) .
(٣) محمد طاهر العمري - المصدر السابق ، ص ٦٨

نفسها وأعظم خطر على كيانها . . . (١) . فلو أن الاتحاديين عاملوا الشعوب العثمانية بما اقتضاه التطور الاجتماعي الحديث، وفقاً لمصالحها المحلية واستجابوا لرغباتها التي كانت غاية في التواضع بحيث لا تؤثر على تمامية المملكة ووحدتها، لكانوا جنبوا بلادهم هذه الكوارث والهزات، وعاشوا مع هذه الشعوب في أمان واطمئنان، وقطعوا ألسنة الدول الطامعة، لكنهم، كما قال كاتب تركي، «لم يعرفوا كيف يفرقون بين الأصدقاء والأعداء». أرادوا في كل هذه السنين أن يسحقوا عشرين مليوناً من العرب والعناصر الأخرى في هاون الترك، الذي لا يتجاوز عددهم عشرة ملايين فغاب عن نظرهم أن هذا الهاون أصغر من أن يتسع لهذه الملايين العشرين، وختم الكاتب قوله بهذه العبارة الصادقة: «فلتتحمل المطرقة التي تقرر بها رؤوسنا» (٢). إن هذا قول، وأيم الحق، أخرى بأن ينطق عليهم في هذه الحرب الجديدة، فليستحملوا إذا المطرقة التي أصبحت تقرر بها الآن رؤوسهم.

أما العرب فلم يكن موقفهم من العهد الدستوري الجديد إلا موقف الإخلاص والولاء للرابطة العثمانية والعهد الجديد، وقد حاولوا في ابتدائه أن يتناسوا حتى لغتهم وشخصيتهم في سبيل الاندماج في الدولة، على أن يكون عهداً تتوفر فيه الحريات والحقوق والإدارة المحلية بشكل يرضى تطور الأفكار في البلاد العربية، ويتمشى مع النهضة الفكرية والثقافية التي عملت عملها منذ منتصف القرن التاسع عشر. غير أن الاتحاديين أبوا إلا أن يتحكموا فيهم وأن يستبدوا باستبداد القادر القائم، وأن يسوقوهم سوق الأنعام، لإرضاء ماجيلت عليه نفوسهم من العنعنات التاريخية، ودعوة

(١) المؤيد - ٦٩٤٨ ، ٣١-٣-١٩١٣ ، عن مقال للماريشال في مجلة «دوتش راندشو» الألمانية .

(٢) المؤيد - ٦٩٥٨ ، ١٢-٤-١٩١٣ ، من تطبيق لمحرر جريدة «مشرق عرفان» التركية عن الحرب مع الأدرسي .

الخاتمة

خلاصة القول أن الترك الاتحاديين، الذين حاربوا إستبداد عبد الحميد، وتبجحوا بحب الدستور والتسك به وبالحریات والأخاء والمساواة بين الشعوب التي تتألف منها المملكة العثمانية، لم يبرهنوا في جميع مظاهر السلوك التي سلكوها إلا عن فكرة التسلط، والاستبداد بهذه الشعوب، وإخضاعها لأرادتهم، وسوقها أمامهم سوق القطعان، وجربوا كل الوسائل للوصول إلى هذه الغاية، من تزوير للانتخابات وتسيير للحملات، وإبادة للعباد، حتى وصل الأمر بهم إلى حرق البيوت بأهلها، ومن إجتذاب للعملاء، وإثارة لمختلف النعرات، وتأجيج لنيران الأحقاد، والقضاء على الأحزاب والقيام بالانقلابات. ولما لم تكن جميع هذه الأساليب لتجديدهم نفعاً أمام الشعوب التي تعيش جنباً لجنب معهم في هذه السلطنة المترامية الأطراف - بل كانت سياستهم هذه وبالاعليهم وعلى المملكة، فألبت عليهم النفوس في الداخل وأثارت عليهم حقد الدول العظمى في الخارج، ف وقعت الكوارث واقتطعت أملاك السلطنة، وراحت لقمة سائغة في أفواه الطامعين من الدول - أقول لما لم تكن جميع هذه الأساليب لتجديدهم نفعاً لجأوا إلى زج بلادهم في حروب دفعهم غرورهم إلى إصلاء الأمة بنيرانها، فبرهنوا بذلك على أنهم سياسيون لا ينظرون إلى أبعد من أنوفهم، ذلك أنهم كانوا السبب في خوض حرب البلقان فكانت كارثة لا تشبه الكوارث، أضاعت ماينوف عن ثلث أراضى الدولة، ثم كانوا السبب في خوض الحرب العالمية فأضاعوا نصف الجزء الباقي منها، فصدقت فيهم كلمة الماريشال «فون در غولتر» إذ قال: «إن جمعية الاتحاد والترقي كانت منذ نشأتها إلى اليوم ألد أعداء

حقوق العنصر الحاكم ، فكان لابد من الاصطدام . لذلك نمت العاطفة القومية العربية وترعرعت في خضم هذا النضال ، إذ اسفر الاحتكاك بين القوميات ، بعضها ببعض ، وتقابلها في ميدان النضال مع الترك ، عن توفر الشعور القومي العربي ، فاضطر العرب إلى التشبث بقوميتهم التي خشوا من أن تضمحل وتذوب فكان للضغط أثره في وعي العرب لحقيقة ساطعة سطوع الشمس في رابعة النهار : إن المستقبل هو للوعي القومي والرابطة القومية ، ذلك الذي لم يتمكن الاتحاديون من تقدير خطره ، فكانوا متناقضين مع أنفسهم ، إذ أدركوا قيمة هذا الوعي عند بني جنسهم ، وأنكروه على غيرهم ، فلم يكن منطقهم في هذا المجال ، مختلفا من منطق المستعمرين . وهكذا ساروا بالدولة والأمة معاً ، وسيروا العرب معهم ، في طريق الهلاك والدمار ، فأفسحوا المجال للاستعمار الأوربي أن يغرز أظافره في البلاد العربية وأن تضمحل سيطرتهم عليها إلى الأبد .

القانون الأساسي العثماني

في ممالك الدولة العثمانية

المادة ١ - إن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبداً لأية علة كانت .

المادة ٢ - إن عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة إسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى إمتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافاة من شيء .

المادة ٣ - إن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان .

المادة ٤ - إن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ - إن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .

المادة ٦ - إن حقوق سلالة بني عثمان وأموالهم وأملأكم الذاتية ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ - إن عزل الوكلاء ونصبهم وترجيح المناصب والرتب وإعطاء النياشين وإجراء التوجيهات في الآلايات الممتازة وفقاً لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب وذكر الاسم في الخطب والصلح وقيادة القوات البحرية والبرية وإجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية وسن النظمات

المتعلقة بدوائر الإدارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفرضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الإقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدمة .

في حقوق تبعة الدولة العثمانية العامة

المادة ٨ - يطلق لقب عثمانى على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أى دين ومذهب كان . ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة في القانون .

المادة ٩ - إن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ - إن الحرية الشخصية هي مصونة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأى وسيلة كانت إلا بالأسباب التي يعينها القانون .

المادة ١١ - إن دين الدولة العثمانية هو الدين الإسلامى . ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الاخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجرى جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ - إن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ - أن تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .

المادة ١٤ - يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرض حال بحق مادة وجدت مخالفة للقوانين والنظامات المتعلقة بالعموم

إلى مرجع تلك المادة كما أنه يحق لهم تقديم عرض حال مفضة إلى المجلس العمومي بصفة مدعين أو متشككين من أفعال المأمورين .

المادة ١٥ - أن التعليم حر وكل عثمانى مخصص له بالتدريس العمومي والخصوصى بشرط مطابقة القانون .

المادة ١٦ - جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

المادة ١٧ - إن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك في حقوق وظائف المملكة ماعدا الأحوال الدينية والمذهبية .

المادة ١٨ - يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقليد مأموريات الدولة .

المادة ١٩ - يقبل في مأموريات الدولة عموم التبعة ويعينون في المأموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .

المادة ٢٠ - إن تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها الخاصة .

المادة ٢١ - كل أحد أمين على ماله ومملكته الجارية تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه مالم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون .

المادة ٢٢ - إن مسكن كل أحد في الممالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبراً في مسكن أحد أو منزله إلا في الأحوال التي يعينها القانون .

المادة ٢٣ — لا يسوغ اجبار أحد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٢٤ — المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التى تعين فى أوقات الحرب بحسب الأحوال .

المادة ٢٥ — لا يجوز أن يؤخذ من أحد بارة واحدة باسم ويركو ورسومات أو بصفة أخرى ما لم يكن ذلك موافقا للقانون .

المادة ٢٦ — ان التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعيا بالسكينة .

فى وكلاء الدولة :

المادة ٢٧ — ان مسند الصدارة والمشايخ الإسلامية يفوضان من قبل السلطان الى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقى الوكلاء فانها تجرى بموجب ارادة سلطانية .

المادة ٢٨ — ان مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الاعظم وهو مرجع جميع الامور الداخلية والخارجية أما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجرى بموجب ارادة سنية .

المادة ٢٩ — ان كلا من الوكلاء يجرى من الأمور العائدة الى ادارته ما هو مأذون باجرائه وفقا لقواعده وأما ما كان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى الصدر الاعظم يجرى مقتضيات المواد التى تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للتذاكر به ويجرى ايجابه بمقتضى الارادة السنية التى تصدر بها . أما أنواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام مخصوص .

المادة ٣٠ — ان وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال والاجراءات المتعلقة بمأمورياتهم .

المادة ٣١ — اذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء الدولة بما يوجب عليه المسؤولية فى المواد التى هى من متعلقات هيئة المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذى يتقدم له بتقرير التشكى أن يرسل ذلك التقرير وبظرف ثلاثة أيام الى الشعبة التى تتعلق بها المذاكرة فى أنه هل يجب احالته الى الهيئة المناط بها رؤية هكذا مواد أولا وفقا لنظام هيئة المبعوثين الداخلى وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير وتجرى التحقيقات اللازمة وتستوفى الايضاحات السكافية من الذى اشتكى عليه فان قررت بالأكثرية أن هذا التشكى حرى بالمذاكرة تقدم قرارها الى هيئة المبعوثين للاطلاع عليها ، وإذ مست الحاجة تستدعى المشتكى عليه وتسمع الايضاحات التى يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت أكثرية الهيئة المطلقة أى ثلثاها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب المحاكمة الى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للأعتاب السلطانية تحال الدعوى الى الديوان العالى بموجب ارادة سنية .

المادة ٣٢ — ان أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة ستعين فى قانون خصوصى .

المادة ٣٣ — لافرق البتة بين الوكلاء وبين أفراد العثمانيين فى الدعاوى الشخصية الخارجة عن مأمورياتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا فى المحاكم العمومية التى تتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ — اذا حكمت دائرة التهمة فى الديوان العالى على أحد الوكلاء بكونه واقعا تحت التهمة ينزل عن مأموريته الى أن تظهر براءته .

المادة ٣٥ - إذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضاً قطعياً بأكثرية الآراء مبنية تفصل الأسباب الموجبة لذلك فللحضرة السلطانية حينئذ وحدها أن تغير الوكلاء أو أن تفض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة جديدة خلافاً في المدة القانونية .

المادة ٣٦ - إذا اقتضت الحال ضروره في غير وقت انعقاد المجلس العمومي لوضع قانون صيانة للدولة من الخطر أو وقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن الوقت كافياً لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون الأساسي وبموجب ارادة سنوية يكون لقرارها قوة القانون للحكم مؤقتاً الى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتعطى قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ - يحق لكل من الوكلاء في أى وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين أو أن ينوب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته وله التقدم في الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ - إذا استدعى أحد الوكلاء إلى مجلس المبعوثين بموجب قرار الأكثرية لإعطاء إيضاح عن أمر ما يحضر إلى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته ويجيب عن المواد التي يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه إذا رأى لزوماً لذلك آخذاً المسؤولية على نفسه .

في المأمورين :

المادة ٣٩ - جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق للمأموريات التي تفرض إليهم بحسب الشروط المعينة في النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره مالم يبدو منه حقيقة ما يوجب العزل قانوناً أو يستعفى من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازماً لضرورة تقتضيها أحوال الدولة ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من

المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديراً بالترقي ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الخصوصي الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ - سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول في إدارة وظيفته .

المادة ٤١ - من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته إلا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونياً والطاعة للأمر في أمور المخالفة للقانون لا تقي من المسؤولية .

في مجلس العمومي :

المادة ٤٢ - أن المجلس العمومي يركب من هيئتين تسمى إحداها هيئة الأعيان والأخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ - أن كلا من هيئتي المجلس العمومي تجتمع في ابتداء شهر تشرين الثاني من كل سنة وتفتح بموجب إرادة سنوية وتقبل كذلك بإرادة سنوية في أول آذار ولا يجوز انعقاد إحدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .

المادة ٤٤ - إذا رأت الحضرة السلطانية وجوباً تقتضيه أحوال الدولة فإنها تفتح المجلس العمومي قبل وقته ، وتقتصر اجتماع المجلس كذلك ، أو تطيله عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ - ان افتتاح المجلس العمومي يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائباً عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين ويتلى حينئذ نطق سلطاني في ما يلزم إتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص أحوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية في السنة الحالية .

المادة ٤٦ - ان الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومي

يخلفون بالأمانة للحضرة السلطانية وللوطن وبمراعاة أحكام القانون الأساسى. والأمور المودعة لعهدتهم والابتعاد عن مخالفة ذلك، وهذا اليمين يتم بحضور الصدر الأعظم فى يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضراً من الأعضاء فى ذلك اليوم يخلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التى هو منها .

المادة ٤٧ — أن أعضاء المجلس العمومى أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد أحد منهم بوعده أو تهديد ما ولا يرتبط بتعليمات البتة ولا يجوز القاء التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره بأثناء مفاوضات المجلس إلا إذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية فيثبت تجرى معاملته بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ — إذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومى من قبل الهيئة المنسوب إليها بجنائية ما أو بمحاولة إلغاء القانون الأساسى أو بالارتكاب وتقررت هذه التهمة بموجب أكتريه تلك الهيئة المطلقة ، أى بثلى الآراء أو إذا حكم قانونياً على أحد الأعضاء بالحبس أو النفي فتسقط عنه صفة العضوية وتجرى محاكمته ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه فى المحكمة التى يتعلق بها ذلك .

المادة ٤٩ — يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومى أن يبرز رأيه بنفسه أو يمتنع عن إعطاء رأيه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت المذاكرة .

المادة ٥٠ — لا يجوز أن يكون شخص واحد عضواً فى كاتى الهيئتين المذكورتين فى وقت واحد .

المادة ٥١ — لا يسوغ الشروع بالمفاوضات فى إحدى الهيئتين بدون حضور نصف الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف . وتقرر كل المواد بأكتريه الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشترط بها أكتريه هى ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس بحسب مضاعفاً .

المادة ٥٢ — إذا قدم شخص ما عرض حال إلى إحدى هيتى المجلس العمومى بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه إلى مأمورى الدولة الذى يتعلق بهم رؤيتها ولا إلى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له .

المادة ٥٣ — أن سن قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق بهيئة الوكلاء . إلا أنه يحق لكل من هياتى الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة فى المواد التى هى ضمن دائرة وظائفهم ، وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم . فإن صدرت الإرادة السنوية بذلك تحال الكيفية إلى مجلس شورى الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقترضة على مقتضى الايضاحات والتفاصيل التى تؤخذ من الدوائر التى يتعلق بها ذلك .

المادة ٥٤ — ان لائحة القوانين التى يرتبها مجلس شورى الدولة بعد أن يجرى البحث والتدقيق عليها وقبلها فى هيئة المبعوثين أو لا ثم فى هيئة الأعيان تكون دستوراً للعمل إذا صدرت الإرادة السنوية السلطانية بأجرائها . وكل لائحة قانون ترفض رفضاً قطعياً من قبل إحدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة فى تلك السنة .

المادة ٥٥ — كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة مالم تقرأ أولاً فى هيئة المبعوثين ثم فى هيئة الأعيان بنداً ويقرر كل منها بأكتريه الآراء ثم تقرر بالأكتريه أيضاً فى هيئة المجلس العمومية .

المادة ٥٦ — لا يسوغ لهيتى المجلس أن تقبلا أحداً أتى إليها للإفادة عن مادة ما بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره مالم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استدعوا للحضور رسمياً .

المادة ٥٧ — أن المفاوضات فى الهيئتين تجرى باللغة التركية أما لوائح

المفاوضات فإنها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة .

المادة ٥٨ — أن إبراز الآراء في كلتا الهيئتين يتم إما بتصريح الاسماء أو بالإشارة المخصوصة أو بالطريقة السرية إلا أن إبراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين .

المادة ٥٩ — أن ضبط الأحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها .
المادة ٦٠ — أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ — أن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في الدولة وأن لا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٢ — أن مدة العضوية في هيئة الأعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطارقة ورؤساء الخاخامية والفرقاء البرية والبحرية وغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة. أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لإحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية .

المادة ٦٣ — أن معاش العضوية الشهري في هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش وإذا كان لأحد الأعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ — أن هيئة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساسا بالأمر الديني أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسي أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعيا مع إيراد ملاحظتها أو أن تردها إلى هيئة المبعوثين لأجل إصلاحها وتصحيحها .

أما اللوائح التي تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التي تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة إذا وجد لزوم لذلك مع إضافة الملاحظات اللازمة عليها .

المادة ٦٥ — أن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ — أن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص .

المادة ٦٧ — لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقي مأموري الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ — لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولا من لم يكن من تبعة الدولة العلية ، ثانيا : من كان حائزا مؤقتا على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ، ثالثا : من لم يكن عارفا باللغة التركية ، رابعا : من كان سنه دون الثلاثين ، خامسا : من كان مستخدما عند شخص آخر في وقت الانتخاب ، سادسا : من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره ، سابعا : من كان مشهورا بالتصرفات السيئة ، ثامنا : من حكم عليه بالحجر حكما لا حقا ولم يفك عنه الحجر ، تاسعا : من كان ساقطا من الحقوق المدنية ، عاشرا : من يدعى أنه من التبعة الأجنبية . فجميع هؤلاء لا يجوز إنتخابهم بهيئة المبعوثين أما في الانتخاب الذي يجري بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفا القراءة والكتابة في اللغة التركية نوعا ما .

المادة ٦٩ — أن إنتخاب المبعوثين العمومي يجري مرة واحدة في كل

أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد انتخابه .

المادة ٧٠ — أن انتخاب المبعوثين العمومي يبدأ به قبل شهر تشرين الثاني الذي هو بداية إجتماع الهيئة بأربعة أشهر على الأقل .

المادة ٧١ — أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كغائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التي إنتخبته فقط .

المادة ٧٢ — من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها .

المادة ٧٣ — إذا فضت هيئة المبعوثين بإرادة سنوية يبدأ بانتخاب جميع الاعضاء الجديدة بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر على الأكثر .

المادة ٧٤ — إذا توفي أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجز لأسباب قانونية أو إنقطع عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعي صدور حكم ما عليه لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلفه بحسب الاصول قبل الاجتماع التالي .

المادة ٧٥ — أن مأمورية العضو الذي ينتخب عوضا عن أحد المبعوثين تدوم فقط إلى وقت الانتخاب العمومي الآتي .

المادة ٧٦ — يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع في كل سنة وتعطى له أيضا مصاريف الطريق ذهابا وإيابا باعتبار كرن المعاش الشهري خمسة آلاف قرش وفقا لنظام المأمورين المملكين .

المادة ٧٧ — تنتخب هيئة الأعيان ثلاثة اشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاسة الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة إلى الحضرة الشاهانية وبموجب إرادة سنوية يعين أحد الثلاثة الاولين

لرئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجري مأموريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ — إن المذاكرة والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجرى علنا غير أنه إذا وقعت مادة مهمة أو عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضوا من أعضاء المبعوثين إجراء المذاكرة سرا على أمر ما حينئذ يصرف الاشخاص الموجودون في محل إجتماعها خلا اعضاءها وبموجب قرار الاكثرية تقبل أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجري المفاوضات علنا أو سرا بحسب القرار المذكور .

المادة ٧٩ — لا يجوز إلقاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته مالم يثبت بموجب قرار أكثرية الهيئة وجود سبب كاف لإلقاء التهمة عليه من قبل الهيئة او مالم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت ارتكابه ذلك أو عقبيه .

المادة ٨٠ — ان هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما كان منها متعلقا بالمالية أو بالقانون الاساسي يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصاحبه . رغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتعين كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصاها .

في المحاكم:

المادة ٨١ — ان القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لأيديهم البراءة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وإنما يجوز قبول استعفائهم . اما صورة ترقى القضاة ومسالكتهم ومبادلة مناصبهم وكيفية اجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنوب ما ، جميع ذلك

مصرح في النظام المذكور وهذا النظام موضح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقى مأمورى المحاكم .

المادة ٨٢ — أن جميع أنواع المحاكمات تجرى فى المحاكم علناً والاعلامات التى تصدر منها ماذون بنشرها غير أنه يجرى المحاكمة سرّاً فى الظروف المنبثقة بالقانون .

المادة ٨٣ — يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ — لايسوغ لإحدى المحاكم لاية علة كانت أن تمتنع عن رؤية دعوى هى من متعلقاتها ولايجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيرها بعد الشروع فى رؤية تلك الدعوى أو بعد إجراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، مالم يكف المدعى عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة فى الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامى .

المادة ٨٥ — كل دعوى يجب أن ترى فى المحكمة التى يتعلق بها رؤيتها أما الدعاوى التى تقع بين الأفراد والحكومة فإنها ترى كذلك فى المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ — أن المحكمة بجماعاتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ — أن الدعاوى الشرعية ترى فى المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى فى المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ — أن أنواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ — لايجوز قطعاً لاية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجان لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلال المحاكم القانونية وإنما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ — لايجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش فى الحكومة .

المادة ٩١ — سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة فى الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر فى القانون .

فى الديوان العالى :

المادة ٩٢ — يتألف الديوان العالى من ثلاثين عضواً منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان ينعقد عند الاقتضاء بموجب إرادة سنوية فى دائرة هيئة الأعيان ووظيفته إنما هى محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول إلقاء الدولة فى خطر .

المادة ٩٣ — ينقسم الديوان العالى إلى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكمالهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالى .

المادة ٩٤ — يعطى القرار فى هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكى عليهم أو عدمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون فى ديوان الحكم .

المادة ٩٥ — أن عدد الأعضاء فى ديوان الحكم واحد وعشرون عضواً من أعضاء الديوان العالى منهم سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكماً باتاً وبمقتضى القوانين المؤسسة فى الدعاوى التى قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثرية ثلث أعضائه . أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

في الأمور المالية :

المادة ٩٦ — أن تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها ولا جمعه ، مالم يتعين بقانون .

المادة ٩٧ — أن لائحة الدخل والخرج في الدولة هي بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصارفاتها تقريباً فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ — أن اللائحة المذكورة أي قانون الموازنة العمومية يصير البحث والمصادقة عليها بنبدأ بنبدأ في المجلس العمومي وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم إلى أبواب وفصول ومواد متعددة وفقاً للأصول المتخذة نظاماً وتجرى المذاكرة عليها أيضاً فصلاً فصلاً .

المادة ٩٩ — أن قانون الموازنة العمومية يطوح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومي ليتمكن وضعه في موقع الإجراء عند دخول السنة المتعلقة بها .

المادة ١٠٠ — لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة مالم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ — إذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة في غير وقت اجتماع المجلس العمومي وذلك لأسباب إجبارية غير إعتيادية فإن هيئة الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك آخذة المسؤولية عليها وتتدارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإدارة السنوية التي تصدر . وعليها أن تقدم لائحة ذلك إلى المجلس العمومي عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ — أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط . ولا يجري في غير تلك السنة . غير أنه إذا فض المبعوثان لأسباب غير اعتيادية

قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب إرادة سنوية أن يداوموا إجراء حكم موازنة السنة الماضية إلى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ — أن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقائقه المصاريف التي صار دفعها بتلك السنة . وينبغي أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتمام لقانون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ — أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومي في كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلقة بها .

المادة ١٠٥ — يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المأمورين الموكنين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التي تقدم من الدوائر المختلفة وهذا الديوان يقدم إلى هيئة المبعوثين في كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بواسطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ — أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب إرادة سنوية . ويستمررون في مأموريتهم مدة حياتهم ولا يعزل أحد منهم مالم تصادق هيئة المبعوثين بالأكثرية على لزوم عزله .

المادة ١٠٧ — سيترتب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم وصورة استعفائهم وتبديلهم وتوقيتهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقسام المتعلقة بهذا الديوان .

في الولايات :

المادة ١٠٨ — أن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ — سترتب قانون مخصوص أوسع من القانون الجارى الآن لانتخاب أعضاء مجالس الإدارة فى الولايات والألوية والأقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية التى تلتئم كل سنة مرة فى مراكز الولايات .

المادة ١١٠ — أن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هى المذاكرة والمفاوضة فى الأمور النافعة كتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائع والتجارة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصه أيضاً حق التشكى إلى المحلات المقتضية عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لأجل إصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ — يترتب فى كل قضاء مجلس لكل ملة ، ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمدخل المسققات والمستغلات والنقود الموقوفة لى تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناظرة أيضاً على صرف الأموال الموصى بها حسبما هو محرر فى وصية الموصى وعلى إدارة أموال الأيتام وفقاً لنظامها الخصوصى . أما هذه المجالس فانها تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعاً لها .

المادة ١١٢ — أن الأمور البلدية تجرى إدارتها فى مجالس الدوائر البلدية التى سيصير ترتيبها فى دار السعادة وفى الخارج وسيصير وضع قانون مخصوص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها .

فى مواد شتى :

المادة ١١٣ — إذا ظهرت بعض علائم وإمارات تنذر بوقوع اختلال ما فى إحدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذ أن تعلن الإدارة العرفية مؤقتاً فى ذلك المحل فقط . والإدارة العرفية إنما هى أبطال القوانين

والنظامات الملكية بصورة مؤقتة . وسيترتب نظام مخصوص لكيفية إدارة المحل الموضوع تحت الإدارة العرفية . أما الذين يثبت بواسطة تحقيقات إدارة الضابطة الصحيحة أنهم سبب فى إختلال أمنية الحكومة فللحضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ — أن التعليم الابتدائى يجعل إجبارياً على كل فرد من جميع أفراد العثمانيين وتفصيل ذلك تقرر فى نظام مخصوص .

المادة ١١٥ — لا يجوز توقيف أو أبطال بند من بنود هذا القانون الأساسى لأية علة كانت .

المادة ١١٦ — إذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة فى هذا القانون الأساسى أو إصلاحها ووجد لزوم حقيقى وقطعى لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الآتية وهى : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين إصلاح قضية ما فإذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هى الثلثان وصدرت إرادة سنية بشأنه فإن هذا الإصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التى يطلب إصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفوذ إلى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الإدارة السنية كما ذكر .

المادة ١١٧ — إذا اقتضى الحال تفسير إحدى المواد القانونية فإذا كان ذلك من الأمور العدلية يتعلق تفسيره فى محكمة التمييز وإن كان من أمور الإدارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وإن كان من مواد هذا القانون الأساسى فذلك متعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ — أن القوانين والنظامات الجارى العمل بها الآن وجميع المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء ما لم يصير إلغائها أو إصلاحها بالقوانين والنظامات التى تسن فى المستقبل

المادة ١١٩ - أن التعليمات المؤقتة التي ترتبت بشأن المجلس العمومي في ٢٠ شوال سنة ١٢٩٣ تبقى أحكامها جارية إلى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول وبعد ذلك يضحى حكمها باطلا .

في ٧ ذى الحجة ١٢٩٣ (١٨٧٦ م)

(نص القانون الأساسي مأخوذ حرفياً من كتاب
«البلاد العربية والدولة العثمانية»
من تأليف الأستاذ ساطع الحصري

مصادر البحث

الكتب العربية والتركية المكتوبة بالاحرف العربية

- أبو الفتوح رضوان - تاريخ مطبعة بولاق ، القاهرة ١٩٥٣
الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي الى اوائل حكم توفيق ، القاهرة ١٩٤٥
الدكتور أحمد عزت عبد الكريم والدكتور محمد بديع شريف - دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٥٨
أحمد شفيق باشا - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ القاهرة ١٩٣٦
أحمد عزت الاعظمي - القضية العربية ، ٦ أجزاء ، بغداد ١٩٣١ - ١٩٣٤
أحمد رؤوف بك - كيف دخلت تركيا الحرب - تعريب فؤاد ميداني بيروت ١٩٣٢
أديب اسحق - الدرر ، بيروت ، ١٩٠٩
أسعد داغر - ثورة العرب ، القاهرة ، ١٩١٦
الدكتورة الما وتلن - عبد الحميد ظل الله على الارض ، تعريب راسم رشدي ، القاهرة ١٩٥٠
د . د . موريل - حقيقة الحرب العالمية ج ١ ، تعريب علي احمدشكري القاهرة ١٩٢٢
أمين سعيد - الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، مصر ، بلا تاريخ « بعد ١٩٣٣ »
أمين الريحاني - ملوك العرب ، بيروت ، ١٩٥١
انكه هارد - تركيا وتنظيمات ، دولت عثمانية نك تاريخ اصلاحاتي ترجمة علي رشاد ، الاستانة ، ١٣٢٨ هـ
الاب انسطاس ماري الكرملی - خلاصة تاريخ العراق ، البصرة ١٩١٩
بولس مسعد - لبنان والدستور العثماني ، مصر ١٩٠٩
بيير روتوفن - تاريخ القرن العشرين - تعريب الدكتور نور الدين حاطوم - مطبعة جامعة دمشق - ١٩٦٠
تحسين العسكري - مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ، بغداد ١٩٣٦

نجار زاده ابراهيم حلمى - تركيا اويان ، الاستانة ١٣٢٩ رومى
« ١٩١٣ تركى »

جان بيشون - بواعث الحرب العالمية الاولى ، ترجمة محمد عزة دروزة
بيروت ١٩٤٦

جرجى زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩١٤

جرجى زيدان - بناء النهضة الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧

جورج انطونيوس - يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى ، دمشق
١٩٤٦

جميل معلوف - تركيا الجديدة وحقوق الانسان ، سان باولو ١٩٠٨

جمال باشا - مذكرات جمال باشا ، تعريب على احمد شكسرى
القاهرة ١٩٢٣

حسين لبيب - تاريخ المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٩٢١

حقى العظم - حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية
وفلسطين ، القاهرة ١٩١٢

خير الله خير الله - معضلة الشرق ، الاقطار العربية المحررة ، تهريب
عارف التكدى ، بيروت ١٩١٩

خيرى أمين العمرى - شخصيات عراقية ، بغداد ١٩٥٥

رئيف خورى - الفكر العربى الحديث ، بيروت ١٩٤٣

رفيق بك العظم - الجامعة العثمانية والعصية التركية « من مجموعة
آثار رفيق بك العظم » ، نشر عثمان العظم ، القاهرة ١٣٤٤ هـ

رفائيل بطى - تاريخ الصحافة في العراق ، القاهرة ١٩٥٥

الدكتور زكى صالح - مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، بغداد ١٩٥٣

الدكتور زكى صالح - موجز في تاريخ العراق منشأ النفوذ البريطانى
في بلاد ما بين النهرين ، بغداد ١٩٤٩

سليمان البستاني - عبرة وذكرى ، القاهرة ١٩٠٨

سليمان فيضى - في غمرة التضال ، بغداد ١٩٥٢

ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية ، بيروت ١٩٥٦

ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية ، مصر ١٩٥٧

« من مطبوعات المعهد »

شاكر مصطفى - محاضرات عن القصة في سوريا « مطبوعات المعهد »
مصر ١٩٥٨

الامير شكيب ارسلان - تعليقات على تاريخ ابن خلدون مصر ١٩٣٦

صديق الدملوجى - مدحت باشا ، بغداد ١٩٥٢ - ١٩٥٣

دكتور صلاح العقاد - الاستعمار في الخليج الفارسى ، القاهرة ١٩٥٦

طه مكي - تاريخ بغداد الحديثة ، بغداد ١٩٣٥

الطاهر احمد الزاوى - جهاد الابطال في طرابلس الغرب ، مصر ١٩٥٠

عثمان نورى - عبد الحميد ودور سلطنتى ، ٣ اجزاء « تركى »
الاستانة ١٩٠٩

على ظريف الاعظمى - مختصر تاريخ بغداد ، بغداد ١٩٢٦

عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على ، مصر ١٩٥١

عمر طوسون - البعثات العلمية في عهد محمد على ، الاسكندرية ١٩٣٤

عبد الفتاح ابراهيم - على طريق الهند ، بغداد ١٩٣٥ « الكتاب
منشور بدون اسم المؤلف ، علمت ان الكتاب له من رسالة خاصة بعث بها
الى الدكتور فاضل حسين »

عبد الرزاق الحسنى - الثورة العراقية الكبرى ، صيدا ١٩٥٢

عبد الرزاق الحسنى - تاريخ الثورة العراقية ، صيدا ١٩٤٠

عبد الرحمن الكواكبي - طبائع الاستبداد ومضارح الاستعباد ،
القاهرة ١٩٣١

عبد الرحمن الكواكبي - أم القرى ، القاهرة ١٣١٦ هـ

فرنسيس مراثى - غابة الحق ، القاهرة ١٩٢٢

قيادة الجيش الرابع - ابصاحات عن المسائل السياسية التى جرى

تدقيقها بديوان الحرب العرفى المشكل بعاليه ، الاستانة ١٣٣٤ هـ

كر كوكلى زاده عمر فوزى - ارج الطيب في مآثر السيد النقيب ،

البصرة ١٣٣١ رومى ، ١٩١٥

الاب كيريوس نيقولاوس قاضى - اربعون عاما في حوران وجبل الدروز

لبنان ، بلا تاريخ

لوثرروب ستودارد - حاضر العالم الاسلامى ، ٤ اجزاء ، تعريب عجاج

نوبهض ، القاهرة ١٣٥٢ هـ

لونكريك ، ستيفن هيمسلى - اربعة قرون من تاريخ العراق ، بيروت

١٩٤٩

محمد فريد بك - تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ١٨٩٦

محمد المهدي البصير - تاريخ القضية العراقية ، بغداد ١٩٢٣

دكتور مصطفى خالدى وعمر فروخ - التبشير والاستعمار في البلاد

العربية ، بيروت ١٩٥٧

- CONTENSON, Ludovic — Les Réformes de Turquie d'Asie, Paris 1913.
- CHERADAME, André — Le Chemin de fer de Baghdad, Paris 1903.
- CAUSA, Cesare — La Guerra Italo-Turca e della Tripolitania, Firenze 1912.
- EMIN, Ahmed — Turkey in the World War, U.S.A. 1930.
- EDIB, Halide — Conflict of East and West in Turkey, Lahore 1935.
- ENGELHARDT, Ed. — La Turquie et le Tanzimat, T. I, Paris 1882.
- FUA, Albert — Le Comité Union et Progrès contre la constitution, Paris, sans date.
- FESH, Paul — Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid, Paris 1907.
- GONTAUT — BIRON, Comte R. de — Comment la France s'est installée en Syrie, Paris 1922.
- GANEM, Khalil — Les Sultans Ottomans, Paris 1902.
- HUREWITZ, J. C. — Diplomacy in the Near and Middle East, Documentary Record (1535-1914), Vol. I, New York 1956.
- IMBERT, Paul — La Rénovation de l'Empire Ottoman, Paris 1909.
- JUNG, Eugène — La Révolte Arabe, T. I., Paris 1924.
- JUNG, Eug. — Les Puissances devant la Révolte Arabe, Paris 1906.
- JONGUIERE, Le Vicomte de la. — Hist. de l'Empire Ottoman, 2 V., Paris 1914.
- KEMAL BEY, Ismail — The Memoirs of Is.-Kém. bey, London 1920.
- KHAIRALLAH, K. T., La Question d'Orient et les Régions Arabes Libérées, Paris 1919.
- LAMMENS, S. J., — Précis Historique, V. II, Beyrouth 1921.
- LANDEMONT, Comte de — L'Europe et la Politique Orientale, Paris 1912.
- MOUTRAN, Nadra — La Syrie de Demain, Paris 1916.

- الامير مصطفى الشهابي — محاضرات عن القومية العربية « مطبوعات المعهد » ، القاهرة ١٩٩٥
- محمد كرد علي — خطط الشام ، ج ٣ ، ٥ ، دمشق ، ١٩٢٧
- الدكتور محمد عبد الله ماضي — النهضة الحديثة في جزيرة العرب ج ١ « في المملكة العربية السعودية » ، القاهرة ١٩٥٢
- دكتور م . محمد حسين — الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، ج ١ القاهرة ١٩٥٤
- دكتور محمد فؤاد شكرى — السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨
- محمد عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة ، ج ١ ، صيدا ١٩٥١
- محمد أبو ريه — جمال الدين الافغانى ، القاهرة ١٩٥٨
- محب الدين الخطيب — المؤتمر العربى الاول القاهرة ، ١٩١٣
- محمد بهجت الاثرى — اعلام العراق بغداد ١٣٤٥ هـ
- محمد طاهر العمرى — تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج ١ ، بغداد ١٣٤٥ هـ
- محمد جميل بيهم — قوافل العروبة ومواكبها ، ج ٢ ، بيروت ١٩٥٠
- نعمان قسطللى — الروضة الفناء في دمشق الفيحاء ، بيروت ١٨٧٩
- ناصر أبو زيد — تاريخ العصر الدموى دمشق ١٩١٩
- دكتور نيقولا زيادة — ليبيا من الاستعمار الايطالى الى الاستقلال ، القاهرة ١٩٥٨
- « من مطبوعات المعهد »
- ويوسف البستاني — تاريخ حرب البلقان الاولى القاهرة ١٩١٣
- الكتب الاجنبية بما فيها التركية المكتوبة بالحروف الافرنجية :
-
- AULNEAU, J. — La Turquie et la Guerre, Paris 1915.
- ANTONIUS, G. Arab Awakening, London 1945.
- ATIYAH, Edw. — An Arab tells his story, London 1947.
- AZOURI, N. — Le Réveil de la Nation Arabe dans l'Asie turque, Paris 1905.
- BERARD, Victor — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, Paris 1907.
- BERARD, V. — La Révolution Turque, Paris 1909.

TUNAY, Tarik Z. — Turkiyede Siyasi Partilar (1859-1952), Istambul 1952.

وهو أيضا كتاب تركي باسم « الاحزاب السياسية في تركيا »

VERNEY, Noel et Dambman, Georges — Les Puissances Etrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine, Paris 1900.

ZEINE, N. Zeine — Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.

الوثائق الدبلوماسية :

Documents Diplomatiques Français: Série: II, T. XI, XII, XIII. Série III, T. I, II, III, IV, VI, VII, VIII, IX, X.

British Documents on the Origines of the War (1898-1914), Gouch and Temperley. Part I. Vol. IX, X, Part II, Vol. IX.

المجلات الأجنبية :

Bulletin du Comité de l'Afrique Française, No. d'Octobre 1908, Paris.

Correspondance d'Orient, revue économique, politique, littéraire. Directeur Georges Samné, Paris.

جميع الاعداد من عام ١٩٠٨ الى غاية ١٩٠٦ حتى ١٩١٣
Revue du Monde Musulman, Mission du Maroc, Paris.

جميع الاعداد من عام ١٩٠٦ حتى ١٩١٣

المجلات العربية والتركية :

الهلال : (القاهرة) — صاحب امتيازها ومحررها أميل زيدان .

أعوام : ١٩٠٧ ج ١ — ١٩٠٨ ج ١ ، ٢ ، ٣ — جميع أعداد ١٩٠٩ —
مجلد ١٩ ج ٦ ، مجلد ٢٠ ج ١ ، ٣ من عام ١٩١١ — ومجلد ٢١ ج ٢ و ٦٥
من عام ١٩١٢ — ومجلد ٢١ ج ١٠ من عام ١٩١٣ — ومجلد ٢٢ ج ٣ ، ٢
لعام ١٩١٣ ونفس المجلد ج ٥ ، ٧ لعام ١٩١٤ ومجلد ٢٣ ج ٣ لعام ١٩١٤
المقتطف : (القاهرة) — أصحابها فارس نمر ، يعقوب صروف ،

مكاربوس شاهين :

أعوام ١٨٨٠ ج ٦ ، ١٨٨١ ج ٧ ، ١٨٨٢ ج ١ ، ١٨٨٣ ج ٦ و ٩ و ١٠ و
١٩٠٤ ج ١ ، ١٩٠٥ ج ٢ و ٩ و ١٢ ، ١٩٠٩ ج ٣٤ ج ١ و ٢ و ٣٥ مجلد
ج ١ و ٢ و ٣٦ مجلد ١٩١٠ ج ٢ و ٣ مجلد ٣٧ ج ١ و ٥ ، ١٩١٣ مجلد
٤٢ ج ٦ ، ١٩١٤ مجلد ٤٤ ج ٥

MIDHAT, Ali Haydar — Midhat Pasha, Paris 1908.

MANDELSTAM, André — Le Sort de l'Empire Ottoman, Paris 1917.

MANDELSTONE, A. — La Turquie, Paris 1918.

MOHAMMED FARID BEY — Les Intrigues Anglaises contre l'Islam, Lausanne 1917.

MOHAMMED F. bey — Etude sur la Crise Ottomane Actuelle (1911-1912), Genève 1913.

MOHAMMED F. bey — Etude sur la Crise Ottomane Actuelle (1914-1915), Genève 1915.

NICOLAIDES, N. — Une Année de Constitution, Bruxelles 1909.

NUSEIBEH, Hazem Zaki — The Ideas of Arab Nationalism, New York 1956.

NOURADOUNGHIAN, Gabriel — Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman, T. III, Paris 1902.

POINCARÉ, Reymond — Les Balcons en feu, Paris 1926.

POINCARÉ, Rey. — Le Lendemain d'Agadir, Paris 1926.

PINON, René — L'Europe et l'Empire Ottoman, Paris 1917.

PINON, René — L'Europe et les Jeunes Turcs, Paris 1913.

ROY, Gilles — Abdul-Hamid Le Sultan Rouge, Paris 1936.

REMOND, Georges — Aux Camps Turco-Arabs, Paris 1913.

RAMSAUR, Ernest Edmonston — The Young Turks, Prelude to the Revolution of 1908, Princeton 1957.

ROSSI, Ettore — Documente Sull'Origine Egli Sviluppo della questione Araba (1875-1944), Roma 1944.

Dr. SALEH ZAKI — Mesopotamia, Bagdad 1957.

Dr. SAMNE, Georges — La Syrie, Paris 1920.

Dr. SAAB, Hassan — The Federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam 1958.

T.T.T. CEMİYETİ, Tarih, V. III, Istambul 1933.

وهو كتاب تركي

واسمه بالعربية : « تاريخ — من نشر جمعية الدراسات التاريخية التركية ».

النار: (القاهرة) - الشيخ رشيد رضا .
أعوام ١٨٩٩ مجلد ٢ ، ج ٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ - ١٩٠٠ مجلد ٣ ج ١ و ٢
١٩٠٢ - ١٩٠٣ مجلد ٤ ج ٢٤ - ١٩٠٣ مجلد ٦ ج ١١٥ و ٢٤ - ١٩٠٤
مجلد ٧ ج ٢ و ٢٢ - ١٩٠٧ مجلد ١٠ عدد ٣ ، ثم جميع الأعداد من : ١٩٠٨
إلى ١٩١٦ .

أسلام مجموعه سى: (تركية) - الاستانة - مديرها حليم ثابت
أعوام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م) المجلد الاول ، ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) المجلد
الثاني ، ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) المجلد الرابع .

الجرائد العربية:

الاهرام: (القاهرة) - صاحب امتيازها جبرائيل بشارة نقلا - جميع
الأعداد من ١٩٠٩ إلى غاية ١٩١٤ .

المؤيد: (القاهرة) - صاحبها الشيخ على يوسف - جميع الأعداد من
منتصف عام ١٩٠٨ إلى غاية ١٩١٤

المقتبس: (دمشق) - صاحبها ومدير سياستها محمد كرد علي -
الأعداد الاولى الخمسون من عام ١٩٠٩

النواء: (القاهرة) - شركة مساهمة على فهمى كامل وشركاه ، مدير
السياسة المسئول منصور مصطفى رفعت - الأعداد من منتصف ١٩٠٩
إلى غاية منتصف عام ١٩١٠ ومن ١٩١١/١/١ لغاية ١٩١١/٦/٣٠ ومن
١٩١٢/١/١ لغاية ١٩١٢/٦/٣٠ .

الرأى العام: (بيروت) صاحبها ورئيس تحريرها : طه المدور ، مديرها
المسئول : منير المدور . الأعداد من منتصف عام ١٩١٢ لغاية ١٩١٣/٤/٣٠
المفيد: (بيروت) صاحبها عبدالغنى العريسي وفؤاد حنتس ، مديرها
المسئول فؤاد حنتس ، الأعداد من أول ديسمبر ١٩١٢ لغاية نوفمبر ١٩١٣

فهرس المواضيع

الفصل الاول

٣ العرب والترك قبل الانقلاب الدستورى ، عهد التنظيمات
والادارة المركزية ٣ ، اليقظة العربية ١٢ ، الرواد الأوائل ٢٠ ،
انتقال النهضة الفكرية إلى السياسة ٢٤ ، عبد الحميد والسياسة
المركزية ٢٩ ، أزمة الكويت ٣٨ ، أزمة طابا ٤٢ ، الإصلاحيون
العرب قبل إعلان الدستور ٦٣

الفصل الثانى

٧٥ موقف العرب من الترك بعد إعلان الدستور

جمعية الاتحاد والترقى فى العمل السياسى ٨٠ ، دعوة مربية
٩١ ، بوادر الخلاف بين العرب والترك ٩٥ ، كيفية الانتخابات
فى الدولة العثمانية ١٠٠ ، خطة الاتحاديين فى الحكم والادارة ١١٧ ،
أزمة تعيين أعضاء مجلس الأعيان ١٣٥

الفصل الثالث

١٣٩ نضال العرب ضد تسلط الاتحاديين

الضباط والسياسة ١٤٤ ، المتطرفون يخلفون المعتدلين من
الوزراء ١٤٦ ، طلعت بك وقضية اليمن ١٤٨ ، حملة طنين وإقدام
على اليمن ١٥٦ ، الحرب الصحفية بين الترك والعرب ١٦٢ ، قضية
لنش ١٧٦ ، العلاقات العثمانية المصرية ١٩٠

الفصل الرابع

٢٠٢

الاتحاديون وإدارة الولايات العربية

ولاية الفريق ناظم باشا على العراق ٢٠٢، سامى باشا الفاروقى
وفتنة الدروز ٢٠٩، عقلية الاتحاديين ٢٢٠، الصلح مع الين ٢٢٦،
قيمة الاتفاقية ٢٤١ موقف الادريسي ٢٤٣

الفصل الخامس

٢٥١

نضال العرب ضد الاتحاديين في مجلس المبعوثان

برنامج حزب الأحرار المعتدل لن المعارض ٢٦٣، القضية
العربية في مجلس المبعوثان ٢٨٤، حزب الحرية والائتلاف ٣٠١،
برنامج الحزب ٣٠٤، الجمعية العثمانية التركية والعربية ٣٠٨

الفصل السادس

٣٢٨

جمعية الاتحاد والترقي في طريق الانهيار

الحرب الطرابلسية ٣٢٨، علاقات الدول الخارجية ٣٢٧،
أثر الاعتداء الايطالى على علاقة العرب بالترك ٣٦٧، حل مجلس
المبعوثان ٣٧٠، سقوط جمعية الاتحاد والترقي ٣٧٥

الفصل السابع

٣٦٩

العرب ولا مركزية الحكم في العهد الائتلافى

حكومة مختار باشا الغازى ٣٩٦، الصعوبات التى اعترضتها ٣٩٧،

٤٠٤

انتقال الحرب إلى الشواطىء التركية الأناضولية ٣٩٧، صلح أوشى ٤٠٤
حرب البلقان ٤٠٨، الإصلاحات العربية في عهد الائتلافين ٤١٦،
حزب اللامركزية الادارية العثمانى ٤٣٤، الجمعية الاصلاحية ٤٤٥،
اللائحة الاصلاحية ٤٤٦، الإصلاحات في دمشق وبلاد الشام ٤٥٦

الفصل الثامن

العرب ولا مركزية الحكم في الفترة الثانية من عهد الاتحاديين ٤٦٦

قانون الولايات الجديدة ٤٧٩، وظائف الوالى ٤٨١، فسخ
المجلس العمومى ٤٨٤، صلاحية المجلس العمومى، الحركة الاصلاحية
في العراق ٤٨٨.

الفصل التاسع

٥٠٣

الوافق العربى التركى

المؤتمر العربى الأول في باريس ٥٠٣، هل للعرب حق جماعة؟
٥١٥، ملحق بقرارات المؤتمر ٥٢٢، اتفاقية باريس ٥٣١

الفصل العاشر

٥٦٦

العرب والتطور الاجتماعى والسياسى الجديد

علاقة الدول الكبرى بالدولة العثمانية ٥٦٧، الأفكار القومية
التركية بعد حرب البلقان ٥٧٨، الجامعة الطورانية ٥٨٢، الأفكار
القومية العربية ٥٩١، دخول تركيا الحرب العالمية ٦١٠، الخاتمة .
٦١٨، القانون الأساسى العثمانى في عمالك الدولة العثمانية ٦٢١،
مصادر البحث ٦٤١.

ت : ۸۱۱۱۲۷

تصويب الخطأ

صواب	خطأ	سطر	الخط
بشكل يكتنفه	بشكل يكتنفها	٦	٥٠٥
العربية الصرف	العربية الصرف	٩	٥٠٥
شذرات منشورة	شذرات منشورة	٦	٥٠٥
Landemont, Victor Bérard	Landemont, Victor Bérard	١٧	٥٠٥
Engelhardt, Fesh	Engelhardt, Fesh	٦	٥٠٥
بروح الاعتدال	بروع الاعتدال	٢١	٥٠٥
ضد الاصلاح	على الاصلاح	٢٢	٥٠٥
عن بحث بعض	بحث بعض	٧	٥٠٥
قد تابع	وقد تابع	١١	٥٠٥
لما سيتجشمانه	لما سيتجشموه	٢٤	٥٠٥
ما يريانه	ما يرونه	٢٤	٥٠٥
الدول الاجنبية	الدولة الاجنبية	٩	٥٠٥
انشئت في لبنان (١٦٣٢)	انشئت في لبنان (١٣٦٢)	٦	٥٠٥
من عام ١٨٧٩ الى عام ١٨٨٢	من عام ١٨٧١ الى عام ١٨٨٢	٢٠	٥٠٥
واستبدالها بمنصب رئيس الوزراء	واستبدالها بمنصب رئيس الوزراء	١٤	٥٠٥
رفيق العظم	محمد رفيق العظم	١٨	٥٠٥
الاول من دمشق والثاني من طرابلس الشام	الاول من طرابلس الشام والثاني من دمشق	٥١	٥٠٥
العنصر التركي الصرف	العنصر التركي الصرف	٧	٥٠٥
غير انه قد وجد من رجالات	غير انه قد وجد من رجالات	٨	٥٠٥
اتحاد العناصر	اتحاد الناصر	١٥	٥٠٥
من جعل ولاياته العثمانية	من جعل ولايته العثمانية	١٣	٥٠٥
ايضاحات حول عقيدتنا	ايضات حول عقيدتنا	١٦	٥٠٥
عدو له وللحرية	عدو له وللحرية	٢	٥٠٥
الترك والعرب وبقية العناصر	الترك والعرب ، وبقية العناصر	١١	٥٠٥
وقلبوا فيها التعليم من العربية الى التركية	حاشية؛ وقلبوا فيها التعليم	٩٨	٥٠٥
يقف على كل صندوق	يقف كل صندوق	١٠	٥٠٥
النذر	النذر في أول السطر وآخره	٥	٥٠٥
وسبب نقيمتهم عليه انه	وسبب نقيمتهم عليه لانه	٥	٥٠٥
بعض الدول الاوربية التي تثبت	بعض الدول الاوربية التي تثبت	١١	٥٠٥
من صوفية وخوجات	من صوفيه وخوجات	٩	٥٠٥
حينما يختلف مجلس المنظر مع	حينما يختلف مجلس المبعوثين	١٢	٥٠٥
مجلس المبعوثين	مجلس المبعوثين	١٣	٥٠٥
وفي بلجيكا لغتين	وفي بلجيكا لغتان	١٧١	٥٠٥
والمعلقة في الورقة	والمعلقة في الورقة	٥	٥٠٥
في استكناه	في استكناء	١٥	٥٠٥
عثمانية صرف	عثمانية صرف	١٧	٥٠٥
من أبناء الامة	أبناء الامة	٨	٥٠٥
من نواب الفلاح	من نواب الفلاح	١٥	٥٠٥

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٢٥	٧	من العوت	من العرب
٢٤٧	آخر سطر	أظهر مفاوضو ، تشددا	أظهر مفاوضوه تشددا
٢٤٨	٨	لينال شروطا فضل ، أو لو انه	لينال شروطا افضل ، ولو انه
٣١٤	٦٠ حاشية	وان تكون عربى الاصل	وان تكن عربى الاصل
٣١٨	٣	العلائق والسياسة	العلائق السياسية
٣٥٦	٤	رائدا في الحكم	رائدها في الحكم
٣٧٢	١٨	عندئذ فقد يستطيع	عندئذ فقط يستطيع
٣٨٤	١١	وزير آخر	وزير آخر
٣٩٥	٨	احزاب عربية صرفة	احزاب عربية صرف
٣٩٥		بين السطرين الثانى والثالث من الحاشية يضاف السطر التالى : عقدته (وقد لا تكون جمعية بل جماعة من الاصلاحيين العرب ، لأنه ورد في البريد القادم	
٣٩٦	—	الفصل التاسع	الفصل السابع
٣٩٨	آخر سطر	القصد من ذلك	بان القصد من ذلك
٣٩٥	١	في هذه الجزر للاسعاف العام	في هذه الجزر بعمليات تمدين ، من شق طرق وفتح مدارس ، وانشاء مؤسسات
٣٩٩	٩	تطبيق الولايات عليها	تطبيق نظام الولايات عليها
٤٠٢	٥	لكلا من الولايتين	لكلا الولايتين
٤٠٢	١٣	بالقانون رقم ٣٧	بالقانون رقم ٣٨
٤٠٤	٦	وهى ان كانت	وهى اذ كانت
٤٠٤	١٤	صلح مع ايطاليا	صلح مع ايطاليا يفضى
٤٠٤	١٥	يريدون ان يخرجوا	يريدون بذلك ان يخرجوا
٤٠٤	١٨	ذلك بعد ان	لذلك بعد ان
٤٠٩	٣	اعتداء على احدى الدولتان	اعتداء على احدى الدولتين
٤١٠	٦	جانب جيشها	جانب من جيشها
٤١٠	١٥	على ان تلجأ	على ان تلجأ
٤١٧	١٤	قرار الإقامة	قرار الإقامة
٤١٨	٥	اضاف الى ذلك البرنس	اضاف الى ذلك ان البرنس
٤٢٠	١٢	في مثال الظروف	في مثل الظروف
٤٢١	٥	خوفا من ضعف الراى	خوفا من ضغط الراى
٤٢٢	١٥	يكن يقترب الشهران	يكد يقترب الشهران
٤٢٣	١٣	ببدلات العرض الاحتفالات	ببدلات العرض والاحتفالات
٤٢٤	٧	سفراء انجلترا وفرنسا وروسيا	سفراء انجلترا ، فرنسا ، روسيا
٤٢٦	١٤	منهجا قويا	منهجا قويا
٤٣٠	٥	وكلنا أمل يتحقق	وكلنا أمل بان يتحقق

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤٣١	٢	كان تطفىء .. بل كانت ثمة	كانت تطفى .. بل كان ثمة
٤٣٢	٣	ادوار دوار عطيه	ادوار عطيه
٤٣٤	١٣	عن البلاد وتجنبيها	عن البلاد وتجنبيها
٤٣٨	١١	ليست سوى توسيعا	ليست سوى توسيع
٤٣٨	١٤	ليست سوى توسيعا	ليست سوى توسيع
٤٤٠	٣	ان يتعرضوا مافاتهم	ان يعوضوا ما فاتهم
٤٤١	٤	ضعفها الامن ان ضعف شعوبها	ضعفها الا من ضعف شعوبها
٤٤٢	٥	والا بعد ان تعرضة للحملات	والا بعد ان تعرضت للحملات
٤٤٢	٩	وقابل الحكومة	وقابل رجال الحكومة
٤٤٣	٢	مجالس « الدية »	مجالس « الدية ت »
٤٤٧	٧	مصادقة الحكومة الامركية	مصادقة الحكومة المركزية
٤٤٧	٨	المساهمة عثمانية	مساهمة عثمانية
٤٥٣	١٧	وقد وضعتها اللجنة الشعبية	وقد وضعت هذه اللجنة معظم مواد الاصلاح التى وضعتها اللجنة الشعبية
٤٥٧	١٢	ثم نحنا باللائمة	ثم نحنا باللائمة
٤٦١	٢١	كانت اتحادية صرفة	كانت اتحادية صرف
٤٦٢	٨	صرفة ، وجهودهم	صرف ، وجهودهم
٤٦٢	١٤	عظيما اذا لم	عظيما اذا لم
٤٦٣	٤	فأصبح عدد من نفوس	فأصبح عدد نفوس
٤٦٣	آخر سطر	أرسهم في سياسة البلاد	أرسهم في سياسة البلاد
٤٦٥	١٤	مع العناصر العراقية التى	مع العناصر العرقية التى
٤٧٠	٣	خطة اختطتها الاصلاحيون	خطة اختطها الاصلاحيون
٤٧٠	٦	مرتبة برواتب نظامية	مرتبة برواتب نظامية
٤٧١	١٧	تأييد المستقلين	تأييد المستقلين
٤٧٢	١٨	ملائمة للنكوس	ملائمة للنكوس
٤٧٨	٣	الاصلاح بمقتضى	الاصلاح يقتضى
٤٨٤	١٨	في هذا القانون باستناد	في هذا القانون بالاستناد
٤٨٧	٢	مدارس	ومدارس
٤٩٥	٦	وفقا لمصلحة العامة	وفقا للمصلحة العامة
٤٩٥	آخر سطر	فاخرج	فاخرج
٤٩٦	٣	بانها امام خصم	بانهم امام خصم
٥٠٠	٥	ان كثير من	ان كثيرا من
٥٠٥	٨	شارل دناس	شارل دباس
٥٠٦	١٢	ووفاة الاجداد	ورفاة الاجداد
٥٠٨	١٤	وعارض	فعارض
٥٠٨	١٨	عليه القوم	عليه القوم
٥٠٨	٢٢	ولم يוכלهم عنهم	ولم يוכלوهم عنهم

الصفحة	سطر	خطا	صواب
٥٠٩	١٠	ولما رأوا برقياتهم	ولما رأوا ان برقياتهم
٥١١	١١	من طلاب حقوق	من طلاب الحقوق
٥١٢	٢٣	انها نجزت دائما	انها عجزت دائما
٥١٦	١٢	الاعاء القائل	الادعاء القائل
٥١٩	آخر سطر	كما وهو	كما هو
٥٢٠	١٩	لا ينفذ رأى المصريين	لا ينفذ فيها رأى المصريين
٥٢١	٧	وابقائها معونة	وابقائها مصونة
٥٢٢	٨	ويجب يقرر هذا المجلس	ويجب أن يقرر هذا المجلس
٥٢٦	٨	ويولون بان مصر	ويقولون بان مصر
٥٢٧	١٧	أن يلعبون في المؤتمر	أن يلعبوا في المؤتمر
٥٢٨	١٦	الا ويرمى وراءها	الا ويرى وراءها
٥٢٩	١٣	هذه الباردة	هذه البادرة
٥٣١	٤	جمال باشا في مفكراته	جمال باشا في مذكراته
٥٣٣	آخر سطر	ان جل مراد بك	ان جل مرادك
٥٣٨	٧	الاعدادى	والاعدادى
٥٤٠	١	ما كان يخطر له	وما كان يخطر له
٥٤٢	١	انفعالهم عنا	انفصالهم عنا
٥٤٢	٢٠	عن رغبتهم	وعن رغبتهم
٥٤٥	١	اما ارضاء الحكومة	اما رضاء الحكومة
٥٥٠	١٧	تحتاج وتطلب	تحتج وتطلب
٥٥٤	٥	ذى الرتب	ذوى الرتب
٥٥٤	١٩	في ايجاد مرونقا	في ايجاده مرونقا
٥٥٥	١٩	من تحارهم	من تجارهم
٥٦٢	١٢	باعتقاله في ١٩١١/٢/٩	باعتقائه في ١٩١٤/٢/٩
٥٦٨	٧	وان تبليس	وان ، تبليس
٥٦٨	١٠	ضاحية تبرى كوى	ضاحية ينى كوى
٥٧٠	٧	الاخرى على	الاخرى وعلى
٥٧٢	٤	كالاحلال والاعمال العسكرية	كالاحتلال والاعمال العسكرية
٥٧٢	١١	سير الاعماق .. تطريف المعالم	سير الاعماق .. تطويف المعالم
٥٧٨	١٠	واذا فقدت	واذ فقدت
٥٧٩	١٥	هذه الالهة المقدسة	هذه الآلة المقدسة
٥٨١	١٦	عام ١٨٥٧	عام ١٨٧٥
٥٨٢	٣	كنج قلما	كنج قلملر
٥٨٦	١٦	يتلائم مع	يتلاءم مع
٥٨٨	١٧	غير مثقفين	غير متقفين
٥٨٩	٧	شجعا سياسة	شجبا سياسة
٥٨٩	١٣	لماذا نفكر	لماذا لا نفكر
٥٩١	١٣	النظريات العقيدية	النظريات العقيدية

الصفحة	سطر	خطا	صواب
٥٩٢	١٤	عن غيره الا ، وأن	عن غيره ، الا ان
٥٩٢	٢١	ما سنسلمه	ما سنسلمه
٥٩٣	٩	الا لا عاطفة	الا لعاطفة
٥٩٣	١٨	على لتركه ابنائنا	على تركه لابنائنا
٥٩٤	٣	الجماعات فيها	الجماعات التى فيها
٥٩٤	٤	فنضالنا	فضالتنا
٥٩٤	١٠	فيهم بنوع	فيهم ينبوع
٥٩٥	١٧	أو بالتدريج	ولو بالتدريج
٦٠٦	٧	النفوذ بكلمة	النفوه بكلمة
٦١٣	١٦	هذه المناقصة	هذه الشروط الناقصة
٦١٥	١٢	هم المستأثرون	هم المستأثرين
٦١٦	١٣	إذا سمح	اذ سمح
٦١٩	١١	ينطق عليهم	ينطبق عليهم
٦١٩	٢٠	انقادر القائم	القادر الفاشم

ملاحظة :

يرجى من السادة القراء تصحيح الاخطاء المطبعية قبل الشروع بقراءة الكتاب لان أكثرها جاء بشكل يعكس المعنى عكسا تاما . علما بان هناك بعض الاخطاء المطبعية الاخرى الطفيفة التى لا تخفى على القارىء فيرجى الانتباه اليها .

ويلفت المؤلف الانتباه الى ان مقدمة الكتاب هى التى عرض بها رسالته على لجنة الامتحانات والمناقشة لذلك جاء التوجيه عن تقسيم فصول الرسالة مغايرا لفصول الكتاب بعد أن اقتضى الامر تقسيم الفصول تقسيما جديدا لدى الطبع .

المؤلف